

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ
مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية L.H.R.E.M

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

شعبة: التاريخ

ميدان: العلوم الإنسانية والاجتماعية

الاختصاص: المجتمع الجزائري والسلطة السياسية خلال القرنين 19 و20م

إعداد:

تقي الدين عرباوي

بعنوان

الجزائر وصراع الحرب الباردة 1949-1962م

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

بتاريخ: 24 أكتوبر 2024

الاسم واللقب	الرتبة	
السيد رمضان بورعدة	أستاذ	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة
السيد يوسف قاسمي	أستاذ	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة
السيد عمر عبد الناصر	أستاذ محاضر-أ-	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة
السيدة كوثر هاشمي	أستاذ محاضر-أ-	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة
السيد مختار هواري	أستاذ	بجامعة باتنة1- الحاج لخضر
السيد سفيان لوصيف	أستاذ	بجامعة سطيف 2- محمد الأمين دباغين

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الشكر لله عز وجل وحده أولاً وأخراً على فضله الكبير وتوفيقه لي في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الشكر الخالص لأستاذي المشرف الموقر، الأستاذ الدكتور يوسف قاسمي على إشرافه وتأطيره لهذا العمل وتقديمه الدعم اللازم لإكماله، والمشرف السابق الأستاذ الدكتور محمد شرقي على دعمه الكبير لي علمياً ومعنوياً طوال 4 سنوات، بارك الله فيه وفي عمره وجزاه عني خير الجزاء.

شكر كبير للأستاذ الدكتور عيسى ليتيم، أستاذ بجامعة خنشلة على دعمه لي بالنصائح والمراجع المتنوعة التي ساهمت في إنجاز هذا العمل.

شكر خاص لأساتذتي المحترمين بجامعة باتنة 1، الدكتور هوارى مختار، الدكتورة ليلي تيتة والدكتورة جمعة بن زروال على إثراء العمل بما تيسر من مراجع ونصائح علمية وأخوية.

شكر خاص للسيدة صباح بوذراع مسؤولة جناح الذاكرة، والسيد شليح عبد الرحيم مسؤول جناح العلوم الإنسانية بالمكتبة المركزية لجامعة باتنة 1، على دعمهم الكبير لجهودي في تحصيل المادة العلمية الخاصة بهذا العمل خصوصاً خلال جائحة كورونا.

شكر خاص لرئيس مصلحة تبليخ الأرشيف بالمركز الوطني للأرشيف السيد حمزة مروان وطاقم مصلحته على تسهيل وصولي إلى ما تيسر من وثائق لإخراج هذا العمل في أفضل حلة.

شكر خاص للطاقم العامل بمكتبة وزارة الشؤون الخارجية على دعمهم الكبير وغير المحدود لي بالمصادر والمراجع المتنوعة.

شكر تقدير وعرفان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل بورقة، بكتاب، بنصيحة وحتى بدعوة توفيق، بارك الله فيكم وجزاكم المولى عز وجل عنى خير الجزاء.

إهداء

عشية الذكرى السبعين لإندلاع الثورة التحريرية المظفرة، أهدي هذا العمل إلى شهداء ومجاهدي جبهة وجيش التحرير الوطنيين، ودبلوماسييها الأمجاد خاصة، و كل شهداء الجزائر خلال الحقبة الإستعمارية عامة، الذين لا زالت دروسهم التاريخية العظيمة، تلهمنا في كل يوم من حياتنا لبناء مستقبل أفضل لهذا البلد وشعبه.

وبما أن بعض الديون لا يمكن سدادها، أهدي هذا العمل إلى من أمسكت يدي خلال كتابة أول حرف في حياتي، إلى من كانت نورا لعيني وراحة لقلبي، وتوفيقا لعملي بدعواتها، إلى المرأة الوحيدة التي قدمت لي الكثير دون مقابل في هذه الحياة، إلى أمي الخالية حفظها الله وبارك في عمرها.

إلى من حملني على كتفه في يوم شتاء ممطر موحد صوب المدرسة، من علمني بأني طالب العلم غالي القيمة وإن فقر، وأني الصمود أمام متطلبات الحياة ومحاربتها هو ما يصنع الرجال، إلى والدي العزيز حفظه الله من كل سوء وأطال في عمره .

إلى إخوتي خصوصا علي عبد السلام شفاه الله وأفراد عائلتي الكبيرة.

إلى أستاذي المشرفين، الأستاذ الدكتور يوسف قاسمي والأستاذ الدكتور محمد شرقي، وكل أساتذتي الأفاضل الذين درسوني في مختلف الأطوار التعليمية.

إلى الأصدقاء رفقاء الدرب عيسى بلخيري، صلاح الدين بن سخرية، عبد الرحمان فرج، عبد الحميد برقية وزملائي الأفاضل.

إلى كل من ساهم في هذا الإنجاز ولو بدعوة خير صادقة أهدي هذا العمل لهم جميعا كعربون تقدير وحب لما بذلوه.

تقي الدين

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

أولا: بالعربية:

1. (إ.س): الإتحاد السوفياتي.
2. (ج.ت.و): جبهة التحرير الوطني.
3. (ح.ش.أ): حلف شمال الأطلسي.
4. (ح.ع.2): الحرب العالمية الثانية.
5. (ح.م.ج.ج): الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
6. (م.و.ث.ج): المجلس الوطني للثورة الجزائرية.
7. (ه.أ.م): هيئة الأمم المتحدة.
8. (و.م.أ): الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: بالفرنسية:

1. (5^{ème} D.B): La 7^{ème} Division Blindée
2. (2^{ème} C.A.F): La 2^{ème} compagnie de l'Armée Française
3. (7^{ème} D.M.R): La 7^{ème} Division Mécanique Rapide
4. (A.N.O.M): Centre Nationales des Archives D'Outre Mer.
5. (C.A.D.F): Centre des Archives Diplomatique Français
6. (C.E.A): Commissariat à l'énergie Atomique
7. (C.G.T): Confédération Générale du Travail
8. (C.I.S.L): Confédération Internationale des Syndicats Libres
9. (C.N.A.A): Centre Nationales des Archives Algériennes
10. (C.R.U.A): Le Comité Révolutionnaire D'Unité et D'Action
11. (C.S.E.M): Centre Saharien d'expérimentations Militaires
12. (D.A.M): Direction des Applications Militaires
13. (F.L.N): Fronte de Libération National
14. (F.S.M): Fédération Syndicale Mondiale
15. (G.P.R.A): Gouvernement Provisoire de La République Algérienne
16. (O.S): L'Organisation spéciale
17. (O.T.A.N): Organisation du traité de l'Atlantique Nord
18. (P.C.A): Parti Communiste Algérien
19. (P.C.F): Parti Communiste Français
20. (S.A.S): Les Sections Administratives Spécialisées
21. (S.F.I.O): Section Française de L'internationales Ouvrière

قائمة الاختصارات

22. (U.G.T.A): L'Union Générale des Travailleurs Algériens
23. (O.C.R.S) : L'Organisation Commune des Régions Sahariennes

ثالثا: بالانجليزية:

1. (S.H.A.P.E): The Supreme Headquarters Allied Powers Europe
2. (A.O.P) : The American Overseas Petroleum
3. (B.T.O): The Brussels Treaty Organisation
4. (C.I.A): The Central Intelligence Agency
5. (COMECON): The Council for Mutual Economic Assistance
6. (COMINFORM): The Information Bureau of the Communist and Workers' Parties
7. (E.D.C): The European Defence Community
8. (G.D.R): The German Democratic Republic
9. (N.A.T.O) :The North Atlantic Treaty Organisation
10. (R.F.G): The Federal Republic of Germany
11. (S.A.C.EUR): The Supreme Allied Commander Europe
12. (S.E.A.T.O): The Southeast Asia Treaty Organization
13. (U.N): The United Nations.
14. (U.S.D.S) : The United States Department of State
15. (W.E.U): The Western European Union
16. (W.I.D.F): Women's International Democratic Federation

المقدمة

❖ التعريف بالموضوع وأهميته:

عرف النظام الدولي بعد نهاية ح.ع.2 تغيرا جذريا في أطرافه الفاعلة، فبعد أن انتهت هذه الحرب المدمرة التي كلفت البشرية الملايين من الأرواح والكثير من الخسائر الكبيرة، دخل العالم نوعا جديدا من الحروب بين حلفاء الأمم، عرفت بالحرب الباردة بين المعسكرين الغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي الاشتراكي الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفياتي، حرب كان أساسها التنافس لأجل السيطرة على العالم.

شكلت الجزائر بموقعها الجيو-استراتيجي الهام في حوض البحر الأبيض المتوسط، منطقة مهمة في خطط حلفاء فرنسا بشمال إفريقيا خلال ح.ع.2، ولاعتبارات متعددة أقحمت أيضا في صراع الحرب الباردة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بعد هذه الحرب العالمية، رغم كل هذا، قليلة هي الدراسات التي تنطرق إلى علاقة الجزائر بالحرب الباردة، لتتجاوز طرح السياسات الاستعمارية وتطورات الحركة الوطنية والثورة التحريرية داخليا، لتدرس واقع كل ما سبق من تفاعلات وتطورات ضمن إطار الصراع العالمي القائم آنذاك.

من هنا جاء اختيارنا لموضوع "الجزائر وصراع الحرب الباردة 1949-1962"، لتوضيح علاقة الجزائر كإقليم محتل، كسلطة استعمارية فرنسية، حركة وطنية ثم كثورة تحريرية، بصراع الحرب الباردة من جوانب تفاعلية مختلفة سياسية وعسكرية بل وحتى إستراتيجية، لتمكين المهتمين من معرفة حقيقة التأثيرات الدولية على الوضع العام في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وانعكاساته المختلفة عليها.

وتشمل الحدود الزمانية للدراسة من شهر أبريل 1949 تاريخ إنشاء منظمة ح.ش.أ ك رأس حربة غربية في صراع الحرب الباردة، إلى غاية 05 جويلية 1962، تاريخ استرجاع السيادة الوطنية، ويغطي مجالها المكاني القطر الجغرافي للجزائر بحدودها الجغرافية الحالية، وإطارها الموضوعي الإقليم الجغرافي للجزائر المستعمرة، السلطة السياسية الاستعمارية، الحركة الوطنية الجزائرية، والثورة التحريرية المناهضة للاستعمار الفرنسي، وهو مبرر إختيار كلمة "الجزائر" ضمن إطارها العام بدلا من التخصيص في عنوان الدراسة.

بناء على ما سبق، تظهر أهمية هذا الموضوع من الناحية التاريخية والعلمية من أوجه عدة لعل أبرزها:

- مكانة الجزائر كمستعمرة في هذا الصراع وتفاعلها معه على مختلف المستويات الإقليمية والدولية.
- نقص الدراسات التي تناولت الموضوع مما سيوفر دراسة أكاديمية تثري المكتبة التاريخية العلمية وتفيد الباحثين خاصة الجزائريين منهم.

مقدمة

- المساهمة في فتح توجهات وآفاق بحثية جديدة تقوم على الدمج بين المصادر التاريخية الجزائرية و المصادر الفرنسية و الأنجلوساكسونية المتنوعة في كتابة تاريخ الجزائر، من خلال المصادر والدراسات المتنوعة باللغات الثلاث (عربية، فرنسية و إنجليزية).

❖ أسباب اختيار الموضوع:

- **الدوافع الذاتية:** تكمن بالأساس في:
 - رغبتني الخاصة في تناول الموضوع وتطوير قدراتي البحثية لأجل فتح آفاق جديدة مستقبلية متعلقة بجوانبه الخفية، لكونه يدخل ضمن مجال اهتماماتي البحثية ضمن التخصص، وحتى الاهتمامات المهنية.
- **الدوافع الموضوعية:** متنوعة منها :
 - محاولة إخراج موضوع الحرب الباردة من خانة الدراسات السياسية المحضة التي تغطي عليه حتى الآن، إلى مجال الدراسات التاريخية.
 - وضع إشكاليات بحثية جديدة كمحاور ضمن هذا الموضوع يمكن استغلالها كرسائل ودراسات مستقلة في حد ذاتها ضمن أبحاث مستقبلية.

❖ الإشكالية البحثية:

لا يمكن للجزائر أن تكون معزولة بأي شكل من الأشكال عن النظام الدولي والتأثيرات الإقليمية والعالمية المتنوعة عليها و التي كان من أبرزها الحرب الباردة من حيث ثنائية التأثير والتأثر، ولذلك فإن محاور هذا الموضوع تحيلنا إلى دراسته وفقا للإشكالية التالية: "كيف ارتبطت الجزائر بصراع الحرب الباردة بين 1949 و1962م؟".
لمعالجة هذه الإشكالية لابد من الإجابة على جملة من التساؤلات التي اخترناها لتغطي فصول هذه الدراسة وهي:

- ما هي جذور إرتباط الجزائر بالحرب الباردة خلال الفترة بين 1945 و 1954؟
- كيف أثر صراع الحرب الباردة على مواقف القوى الدولية والإقليمية من الثورة الجزائرية بين 1954 و1958؟
- ما أبرز أوجه توظيف فرنسا لإمكانيات ح.ش.أ والحرب الباردة في سياساتها ضد الثورة الجزائرية بين 1954 و 1962؟.

- كيف كانت سياسة ج.ت.و ومواقفها المنتهجة اتجاه تأثيرات الحرب الباردة على القضية الجزائرية بين 1958 و1962؟.

❖ المناهج المعتمدة:

للإجابة على الأسئلة التي طرحناها اعتمدت في بحثي هذا على عدة مناهج بحثية حسب طبيعة الموضوع والحاجة العلمية، أهمها:

- المنهج التاريخي : بأدواته المتنوعة على غرار:
- الوصف: بوصف مختلف الأحداث المعالجة في الموضوع، خصوصا تأثيرات الحرب الباردة على الجزائر وردود الأفعال المتنوعة منها.
- التحليل: من خلال ربط مختلف الأحداث التاريخية المعالجة ببعضها البعض، بما يشكل علاقة عضوية بين مختلف الفصول والمباحث.
- منهج تحليل المضمون: من خلال الاستعانة بالعديد من الوثائق الأرشيفية والنصوص والشواهد التاريخية في متن البحث، وتحليلها باستعمال الموثوق منها وتجنب المشبوه بما يدعم المصدقية العلمية للموضوع.
- المنهج الإحصائي: بتقديم العديد من الإحصائيات المتنوعة في مختلف جوانب الموضوع والاستعانة بمجداول توضيحية ومنحنيات بيانية في مختلف فصوله.

❖ الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها أو استعملناها في تناول جوانب الموضوع:

- مذكرة ماجستير للباحث الشاذلي زقادة بعنوان " الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962"، وهي مذكرة في تخصص العلوم السياسية وتعتبر من أولى الدراسات التي عاجلت الموضوع أكاديميا في الجزائر، مكنتني الاطلاع عليها من معرفة أصول البحث في مختلف محاور الموضوع في دراسات العلوم السياسية، من أجل إدراك مكن الخلل في الجانب التاريخي للموضوع لتغطيته في هذه الدراسة.
- أطروحة دكتوراه للأستاذ أحمد بن فليس في العلوم السياسية بعنوان "السياسة الخارجية للثورة التحريرية 1954 - 1962 الثوابت والمتغيرات"، مكنتني من معرفة كيفية تعامل قيادة الثورة دبلوماسيا مع مختلف المتغيرات الدولية، خصوصا مع ثراء هذه الأطروحة بالمصادر الوطنية سواء المكتوبة أو الشفوية منها، وتوظيفها كسند جغرافي مهم في هذه الدراسة.

- أطروحة دكتوراه للباحث جخدان بوعبدالله بعنوان "الحرب الباردة وانعكاساتها على حركات التحرر 1945-1962 الجزائر نموذجاً"، وهي من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى دراسة العديد من جوانب الموضوع الذي سأعالجه، مكنتني الاطلاع عليها من معرفة نوعية المصادر والمراجع التي استخدمها الباحث، بالإضافة إلى المحاور التي تطرق إليها وعالجها، حتى يتسنى لي التجديد في هذين الجانبين وتقديم الإضافة المرجوة، لاسيما ما تعلق بالدعم الغربي وعلى رأسه دعم قوى ح.ش.أ لفرنسا في حربها ضد الثورة.
 - أطروحة دكتوراه للأستاذ معمر العايب بعنوان "العلاقات الأمريكية الفرنسية والمسألة الجزائرية 1942-1962م"، استعنت بها في الحصول على مختلف المواقف الأمريكية من القضية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال، ومعرفة المصادر التي لم يستعملها الباحث في دراسته، حتى يتسنى لي توظيفها والتجديد البيليوغرافي في دراستي هذه، لاسيما ما تعلق بالموقف الأمريكي من الثورة واستعمالات فرنسا لإمكانيات ح.ش.أ ضدها.
 - أطروحة دكتوراه للأستاذ عيسى لتييم بعنوان "دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية 1954-1962"، مكنتني من معرفة الأسس الدبلوماسية التي تبنتها الثورة في تطوير مفهوم ونظرية عدم الانحياز لديها عبر منطلقها العربي والإفريقي.
 - أطروحة دكتوراه للأستاذ أحمد سعيود بعنوان "العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)"، لمعرفة سياسات الحكومة المؤقتة اتجاه المعسكرين وقوى عدم الانحياز، والسعي قدر الإمكان لدعم مخرجات هذه الدراسة في هذه الجوانب في الأطروحة.
 - أطروحة دكتوراه بعنوان « La Guerre d'Algérie et les relations Franco-Chinoises » للباحث Cong Pan، مكنتني من معرفة تطور موقف جمهورية الصين الشعبية وأشكال الدعم الذي قدمته للثورة، وهي مرجع بيليوغرافي جد مهم في هذا الجانب.
- جل هذه الدراسات موثوقة أكاديمياً إستفدت منها في الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع أيما استفادة، وسمحت لي بالإطلاع السريع والقراءة المسحية الجيدة لما يمكن له أن يفيدني من معلومات في هذا البحث، كونها تتسم بالحدثة والواقعية الموضوعية. و لدعمها أكثر كان علي الاطلاع على العديد من المصادر والمراجع المتنوعة الأخرى التي تناولت الموضوع من بينها على الخصوص.

❖ المصادر والمراجع:

مقدمة

● المصادر الأرشيفية:

- أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية.
- أرشيفات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.
- أرشيف الكونغرس الأمريكي.
- أرشيف منظمة حلف شمال الأطلسي.
- أرشيفات سجلات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.
- وثائق مجلس الأمن الدولي.
- المصادر الأرشيفية الفرنسية لمركز أرشيف ما وراء البحار « Aix en Province »
- المصادر الأرشيفية لمركز الأرشيف الدبلوماسي بباريس « La Courneuve ».
- المصادر الأرشيفية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف الجزائري.
- المصادر الببليوغرافية: وهي متنوعة وباللغات الثلاث كان من أبرزها :
 - مُجدّ البجاوي: "الثورة الجزائرية والقانون"
 - مُجدّ البجاوي في كتاب « Vérités sur La Révolution Algérienne » .
 - عبد الرحمان كيوان في كتاب « Les Débuts D'une Diplomatie de Guerre » .
 - مُجدّ حربي في كتاب "الجزائر جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع"
 - وكتابه « Les Archives de La Révolution Algérienne » .
 - كتاب مُجدّ تقيّة « L'Algérie En Guerre » .
 - عدة مقالات من جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني.

● المراجع:

- بالإضافة إلى المصادر السابقة استخدمت في هذه الدراسة جملة من المراجع الهامة لإثراء الموضوع معرفياً،
لاسيما عدة كتب هامة باللغات الثلاثة منها :
- "الثورة الجزائرية سنوات المخاض" لمحمد حربي.
 - "العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1962" لأحمد سعيود.
 - Hartmut Elsenhans : **La Guerre D'Algérie 1954-1962 La Transition d'une France à une autre Le Passage de La IV^e à La V^e République.**

- Hervé Bismuth et Autres : **La Guerre D'Algérie et Le Monde Communiste.**
- Matthew Connelly : **A Diplomatic Revolution: Algeria's Fight for Independence and the Origin of the Post-Cold War Era**
- Martin Thomas : **The French North African Crisis Colonial Breakdown and Anglo-French Relations 1945-62.**

كما استعملنا العديد من المقالات الأكاديمية المتنوعة والمحكمة في مجالات وطنية ودولية محترمة باللغات

الثلاث، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مريم صغير: "القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954-1962".

- Guy Pervillé : « **La révolution algérienne et la guerre froide (1954-1962)**».
- Matthew Connelly : « **Rethinking the Cold War and Decolonization: The Grand Strategy of the Algerian War for Independence** ».

ولا يتسع حيز المقدمة لذكر كل المصادر والمراجع التي اعتمدناها في هذه الدراسة، وسيجدها القارئ مفصلة بشكل أكبر وأكثر تنظيماً في قائمتها في نهاية البحث.

❖ خطة البحث:

بناء على القراءة المعمقة في المادة العلمية التي تم جمعها وبالاعتماد على الدراسات السابقة التي درست مختلف جوانب الموضوع، قسمت خطة دراستي لهذا الموضوع كالتالي:

جاء الفصل الأول بعنوان "ظهور الحرب الباردة وأصول علاقتها بالجزائر 1945-1954" وتطرق فيه إلى 4 مباحث أساسية، حيث عالج في المبحث الأول بعنوان "ظهور الصراع على الساحة الدولية وتطور الأوضاع في الجزائر 1945-1949" تطور الأوضاع دولياً وفي الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية وظهور الحرب الباردة. في حين درست في المبحث الثاني بعنوان "إدراج الجزائر في الإستراتيجية العسكرية الغربية 1949-1950"، ضم الجزائر إلى معاهدة حلف شمال الأطلسي وما خلفه من ردود فعل دولياً ومحلياً. وحمل المبحث الثالث بعنوان "أزمات الحرب الباردة ومخططات حلف شمال الأطلسي في الجزائر 1949-1954"، توضيحاً لتأثير أزمات الحرب الباردة على الجزائر ومكانتها في مخططات ح.ش.أ للتجاوب مع مختلف هذه التحديات خلال نفس الفترة. وانتهاءً بآخر مبحث الذي كان عنوانه "أثر الصراع الدولي على القضية الجزائرية 1949-1954"، عالج فيه تأثيرات الصراع الدولي على القضية الجزائرية من جوانب متعددة .

حمل الفصل الثاني عنوان "مواقف القوى الدولية والإقليمية من الثورة الجزائرية 1954-1958"، ودرسته ضمن 5 مباحث أساسية، حمل أولها عنوان "اندلاع الثورة التحريرية وموقفها من صراع الحرب الباردة"، كقراءة لظروف اندلاع الثورة التحريرية وموقفها من صراع الحرب الباردة وأساليبها الدبلوماسية في التعامل معه. وجاء المبحث الثاني بعنوان "مواقف الكتلة السياسية الفرنسية من الثورة التحريرية"، لدراسة مواقف الحكومة الفرنسية والتيارات اليسارية الفرنسية المتنوعة من اندلاع الثورة. ثم المبحث الثالث بعنوان "مواقف الدول الاشتراكية من الثورة التحريرية"، عاجلت فيه مواقف دول المعسكر الشرقي والدول الاشتراكية الأخرى من الثورة الجزائرية، وأعقبه المبحث الرابع بعنوان "مواقف الدول الغربية من القضية الجزائرية"، لمعالجة مواقف دول الغرب الحليفة لفرنسا من القضية الجزائرية في نفس الفترة. وانتهاء بالمبحث الخامس والأخير بعنوان "الدعم العربي و الآفروآسيوي للقضية الجزائرية"، الذي خصصته لدراسة دعم الدول العربية مشرقا ومغربا وعبر الجامعة العربية بالإضافة إلى دعم الكتلة الآفروآسيوية للثورة .

ركز الفصل الثالث بعنوان "مكانة الحرب الباردة في سياسات فرنسا ضد الثورة الجزائرية 1954-1962" على 4 مباحث أساسية، الأول بعنوان "الحرب الباردة في المخططات الفرنسية ضد الثورة الجزائرية 1954 - 1962"، تطرقت فيه إلى مختلف المخططات السياسية والعسكرية الفرنسية ضد الثورة الجزائرية وارتباطاتها بالحرب الباردة. وجاء المبحث الثاني بعنوان "دعم حلف شمال الأطلسي لفرنسا في حرب الجزائر 1956-1962"، لدراسة الإمكانيات المادية والبشرية التي خصصتها منظمة حلف شمال الأطلسي لفرنسا في حربها ضد الثورة، تلاه المبحث الثالث بعنوان "مواقف فرنسا من تدويل القضية الجزائرية 1955-1962"، لمعرفة حيثيات تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وسياسات فرنسا وحلفائها ضدها. ثم آخر المباحث بعنوان "أزمات الصراع الدولي وأثرها على القضية الجزائرية"، لدراسة موقع الجزائر في أزمات الحرب الباردة التي تورطت فيها فرنسا على غرار أزمة المجر والسويس وأزمة برلين الثانية.

وكان آخر الفصول أي الفصل الرابع بعنوان "سياسات الثورة الجزائرية اتجاه الحرب الباردة 1958-1962" وعالجته ضمن 4 مباحث أساسية، جاء الأول بعنوان "سياسة الحكومة المؤقتة اتجاه دول الكتلة الغربية"، درست فيه ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وسياساتها اتجاه القوى الغربية الحليفة لفرنسا. في حين حمل المبحث الثاني عنوان "علاقات الحكومة المؤقتة مع الدول الاشتراكية"، وعاجلت فيه علاقات هذه

مقدمة

الحكومة مع الدول الاشتراكية سواء في الكتلة الشرقية أو خارجه. وجاء المبحث الثالث بعنوان "سياسة الثورة اتجاه المخططات الاستعمارية والتجارب النووية الفرنسية في الصحراء"، درست فيه محاولات فرنسا الاحتفاظ بالصحراء عبر استعمال الشركات الغربية لاستغلال ثروتها وإجراء التجارب النووية فيها، وإستراتيجية الثورة في حماية الصحراء من الأطماع. وانتهاء بآخر مبحث في هذا الفصل الذي حمل عنوان "الثورة الجزائرية ومبدأ عدم الانحياز اتجاه الحرب الباردة 1958-1962"، لدراسة دعم قوى عدم الانحياز للثورة وكيفية تأثير هذا الدعم على تبني الدولة الجزائرية لهذه السياسة في أجندها الدبلوماسية دوليا.

❖ صعوبات الدراسة:

- إن أي بحث علمي جاد لا بد أن تكتنفه جملة من الصعوبات التي تعرقل إتمامه على أكمل وجه، من أبرز العراقيل التي صادفتني خلال إنجاز بحثي هذا ما يلي:
- جائحة كوفيد 19 التي اجتاحت العالم والإغلاق الذي فرضته منذ مارس 2020 لما يفوق العام من الزمن، ما انعكس على عملي بشكل كبير بفعل إغلاق الكثير من المؤسسات الجامعية والمكتبات العمومية ودور الأرشيف (خصوصا الأرشيف الوطني) لأبوابها، مما أثر سلبا على قراءتي له وتغييره للخطة عدة المرات.
 - تزامنا والجائحة لم تتح لي فرصة الاستفادة من تربص قصير أو طويل المدى بالخارج وخصوصا إلى فرنسا، للإطلاع على محتويات دور الأرشيف الفرنسية، ولولا دعم الأستاذ المشرف السابق الأستاذ مُجَد شريقي وبعض المقربين بما يمتلكونه من أرصدة سابقة، لما كانت هذه المصادر الهامة متواجدة في هذا العمل من الأساس.
 - رغم أن المكتبات الوطنية والنظام الوطني للتوثيق عبر الخط « SNDL » قد دعماني بالكثير من المراجع المتنوعة التي خدمت موضوعي، إلا أنني عانيت في تحصيل الكثير من العناوين الأخرى التي لا تتواجد بالجزائر، نظرا لصعوبة اقتناء هذه الكتب بالعملة الصعبة من خارج الوطن، ما أثر وبشكل محدود على إنجاز هذا العمل.
 - نظرا لكون الموضوع متعدد الأوجه ويدرس واقع الجزائر في عدة محاور متنوعة من الحرب الباردة وعلاقة الجزائر بها، فقد كانت الإحاطة الجيدة بالموضوع ورسم معاملة الأساسية أمرا شاقا، نظرا لطول الحيزين الزمني والجغرافي وكثرة الأحداث التاريخية المترابطة ببعضها البعض، ما انعكس على تغيير خطة العمل أكثر من مرة.
 - أثر عدم إتقاني للغات الروسية، الصينية والألمانية في تعاملي مع الموضوع بفعالية كبيرة، حيث بسبب هذا العجز الذي لم أستطع تجاوزه، لم أتمكن من الحصول على المصادر المتعلقة بالموضوع بهذه اللغات.

مقدمة

لم تمنعي هذه الصعوبات من الاجتهاد والعمل، وأخرجت بفضل الله عز وجل هذا العمل المتواضع حتى ينضم كغيره من الرسائل الأخرى إلى المكتبة التاريخية الوطنية ويساهم في الإحاطة بتاريخ الجزائر وعلاقتها بصراع الحرب الباردة بين 1949 و1962.

الفصل الأول: ظهور الحرب الباردة وأصول علاقتها بالجزائر 1954-1945

- المبحث الأول: ظهور الصراع على الساحة الدولية وعلاقته بتطور الأوضاع في الجزائر 1945-1949.
- المبحث الثاني: إدراج الجزائر ضمن الإستراتيجية العسكرية الغربية 1949-1950.
- المبحث الثالث: أزمات الحرب الباردة ومخططات حلف شمال الأطلسي في الجزائر 1949-1954.
- المبحث الرابع: أثر الصراع الدولي على القضية الجزائرية 1949-1954.

يدرس هذا الفصل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعالم بعد الحرب العالمية الثانية، وأصول ظهور صراع الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، بالإضافة إلى أوضاع الجزائر بعد تلك الحرب على مختلف الأصعدة، وأصول علاقتها المباشرة وغير المباشرة بالصراع الدولي ومواقف القوى الوطنية منه بين 1949 و1954، وذلك لوضع قاعدة علمية تاريخية تجيب عن السؤال التالي: كيف ارتبطت الجزائر بصراع الحرب الباردة؟ وهو ما سندرسه خلال مباحثه المتنوعة.

المبحث الأول: ظهور الصراع على الساحة الدولية وعلاقته بتطور الأوضاع في الجزائر 1945-1949:

انعكست مخلفات ح.ع.2 المتنوعة على العالم عموماً والجزائر خصوصاً، وأحدثت فيهما العديد من التغييرات السياسية والاجتماعية والإقتصادية، التي كان لها أثر كبير في تغيير العديد من التوجهات وهو ما سيتم الكشف عنه في هذا المبحث.

1. مخلفات الحرب العالمية الثانية وظهور الصراع على الساحة الدولية:

أدى دمار ح.ع.2 إلى تغيير طبيعة النظام الدولي السائد منذ قرون تغييراً كبيراً، وتراجع القوى الاستعمارية التقليدية مرسخاً بذلك بداية هيمنة جديدة، برعاية أنظمة وإيديولوجيات مختلفة في صراع شطر العالم إلى قسمين متنافسين.

أ. مخلفات الحرب العالمية الثانية على الساحة الدولية:

"...لم يعد التاريخ إلى سيرته الأولى في عام 1945، فالجرائم النازية قد أرسيت على أقل تقدير غاية مشتركة لا تتزعزع عند الحلفاء بقطع أوصال السوط النازي..."¹، كانت هذه من العبارات التي رسم بها وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر «Henry Kissinger»² تصورات عن نهاية ح.ع.2 عام 1945 والذي رآه عاملاً فاصلاً في التاريخ غير وجه المعمورة ككل، ورسم توجهها جديداً على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية دولياً.

خرج العالم من ح.ع.2 مثقلاً بتركة ثقيلة جداً، حيث فقد ما يقرب من 60 مليون شخص حياتهم كنتيجة مباشرة للحرب، وتكبدت دول المحور ألمانيا واليابان وإيطاليا أكثر من 3 مليون قتيل من المدنيين كما عانت دول

¹ هنري كيسنجر: الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ط1، تر: مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص.7.

² هنري ألفريد كيسنجر: (1923-2023) دبلوماسي وخبير استشاري جيوسياسي أمريكي، شغل منصب وزير خارجية و.م.أ ومستشار الأمن القومي الأمريكي في ظل حكومات الرؤساء ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد بين 1969 و1977، لمزيد من المعلومات أنظر:

«Henry Kissinger – Biographical», Nobel Media AB, Accessed on Friday 7 May 2021, URL: <https://www.nobelprize.org/prizes/peace/1973/kissinger/biographical/>

الحلفاء ما لا يقل عن 35 مليون قتيل. وبنسب أدق هلك من 10 إلى 20 ٪ من إجمالي سكان إس.س وبولندا ويوغوسلافيا، وما بين 4 إلى 6 ٪ من إجمالي سكان ألمانيا وإيطاليا والنمسا والمجر واليابان والصين. واستمرت خسائر هذه الحرب في تحدي كل الجهود المبذولة في من أجل التدقيق الإحصائي لها.

فبنهاية الحرب كانت معظم أجزاء القارة الأوروبية في حالة خراب حيث وصفها ونستون تشرشل « Winston Churchill »¹ بأنها "كومة من الأنقاض ومنزل مأجور، وأرض خصبة للوباء والكراهية"، إذ عانت العديد من مدن أوروبا الوسطى والشرقية الكبرى دمارا ماثلا فحوالي 90٪ من المباني في ألمانيا دمرها قصف الحلفاء، ناهيك عن 70٪ من تلك الموجودة في بولندا والنمسا وفي فرنسا تضررت أو دمرت خمس المباني بالكامل، حتى بريطانيا العظمى التي لم تحتل أبداً تعرضت لأضرار جسيمة بشكل أساسي من القصف النازي، بينما خسرت ما يقدر بربع ثروتها الوطنية الإجمالية أثناء الصراع. وكانت الخسائر السوفياتية هي الأشد على الإطلاق بما لا يقل عن 25 مليون قتيل، و25 مليون آخرين أصبحوا بلا مأوى وما يقدر بـ 6 مليون مبنى والكثير من المصانع والأراضي الزراعية المنتجة في البلاد دمرت كما في جميع أنحاء أوروبا، وتم إنقاذ ما يقدر بنحو 50 مليون ناج من الحرب، حوالي 16 مليوناً منهم وصفهم الحلفاء المنتصرون بـ المشردين أو اللاجئين.²

كانت الظروف في آسيا ما بعد الحرب قائمة حيث دمر القصف الأمريكي المتواصل جميع مدن اليابان تقريباً، و40٪ من مناطقها الحضرية بالكامل، خصوصاً العاصمة طوكيو أكبر مدنها التي دمرها الحلفاء، في حين لقيت كل من هيروشيما وناغازاكي مصيراً أكثر سوءاً حيث أدى القصف النووي المزدوج إلى إنهاء حرب المحيط الهادئ بمسحهما من الوجود، وكان ما يقرب من 9 ملايين ياباني بلا مأوى عندما استسلام قادتهم. أما في الصين التي كانت ساحة معركة لأكثر من عقد من الزمان كان القطاع الصناعي في منشوريا في حالة خراب والأراضي الزراعية الخصب للنهر الأصفر غارقة في الفيضانات كما كل جنوب آسيا. كما لقي ما يصل إلى 4 ملايين إندونيسي حتفهم كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للصراع ومليون هندي بالمجاعة التي سببتها الحرب في عام

¹ ونستون تشرشل : (1874-1965) رئيس وزراء بريطانيا بين 1940 و 1945 و 1951 حتى 1955، لمزيد من المعلومات أنظر : "ونستون تشرشل"، موقع الجزيرة، موسوعة شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 27 سبتمبر 2014، تم الدخول بتاريخ 15 جوان 2021، الرابط: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/9/27/%D9%88%D9%86%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D8%B4%D9%84>

² Robert McMahon : **The Cold War a Very Short Introduction**, Oxford University Press, New York, 2003, pp.1,2.

1943، ومليون شخص آخر في الهند الصينية بعد ذلك بعامين. تم تدمير 80% من مباني مانيلا في قتال عنيف، كما أن القتال الوحشي في بورما حول جزء كبير من البلاد إلى أنقراض.¹

أحدثت هذه النتائج المدمرة للحرب جملة من التغييرات على الصعيد السياسي الدولي، بتراجع قوة نظام الحكومات الإستعمارية الذي قضت عليه ح.ع.2. نهايا، وظهور بوادر سيطرة و.م.أ. وإ.س على رسم سياسة العالم والتنافس على السيطرة عليه، خاصة في ظل التطور العلمي والتقني الذي عرفاه. و إكتشاف أسلحة جديدة أحدثت ثورة في نظم ومفاهيم الجغرافيا العسكرية التقليدية، بظهور السلاح النووي وقدراته التدميرية الهائلة. إضافة إلى تقسيم ألمانيا إلى 4 مناطق احتلال بين الحلفاء المنتصرين²، وإنشاء ه.أ.م « U.N » كمنظمة دولية مهمتها رعاية السلم والأمن الدولي وحل المشاكل التي تصادف الإنسانية على أساس التفاهم والحوار في 1945.³

جاء تأسيس ه.أ.م بناء على ما تم إقتراحه في مؤتمر "دمبرتون أوكس" « Dumbarton Oaks » في واشنطن بين دول الحلفاء في أكتوبر 1944، حيث تم الاتفاق على أن تتألف من جمعية عامة ومجلس أمن وأمانة عامة ومحكمة عدل دولية. وعقد الاجتماع التأسيسي لها في 30 أبريل 1945 في مدينة سان فرانسيسكو، في مؤتمر ضم ممثلي خمسين دولة أقر ميثاق ه.أ.م؛ الذي وقع في 26 جوان 1945 وتكون من ديباجة و19 فصلا و111 مادة، تضمن سير العلاقات الدولية وحل المشاكل في إطار التفاهم والاتفاق على مستوى هيئاتها.⁴

ومما جاء في ديباجة هذا الميثاق " نحن شعوب الأمم المتحدة وقد أخذنا على عاتقنا إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت خلال جيل واحد على الإنسانية أحزانا مضاعفة يعجز عن وصفها، فإننا نؤكد مجددا إيماننا منا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد... وفي سبيل هذه الغايات، عزمنا أن نأخذ على أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار، وأن نوحّد قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدوليين... وأن نستخدم الإدارة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والإجتماعية للشعوب جميعا... " ⁵.

تعهدات كانت بمثابة الحجر على الورق لا غير، فالحلفاء قد عينوا بعد استسلام النازيين حكومات محلية موالية لهم في الدول المنهزمة، وكان هاجس السيطرة عليها وإيجاد سبل التفاهم معها بما يكفل الخروج من الحرب قد

¹ Robert McMahon, Op.cit, p.3.

² عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، 1960-1815، ط1، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1984، ص. 436، 437.
³ ج.ب دروزيل: التاريخ الدبلوماسي تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، ط2، تع نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، 1978، ص. 109.

⁴ فائق طهوب، محمد سعيد حمدان: تاريخ العالم الحديث والمعاصر، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2007، ص. 300، 301.
⁵ نبيل عبد الرحمان حياوي: ميثاق الأمم المتحدة ونظام محكمة العدل الدولية مع دراسة تمهيدية لأسباب وظروف تأسيس هيئة الأمم المتحدة ومبادئها وأهدافها، ط1، المكتبة القانونية، بغداد، 2005، ص. 9.

سبب العديد من الخلافات بينهم، وتحكمت ظروف الاحتلال في أوروبا بالنظم التي اختارتها الشعوب لنفسها فيما بعد. فبالبلاد التي وقعت تحت الاحتلال السوفيياتي تأسست فيها حكومات شيوعية، حازت تأييد إ.س على غرار بلغاريا ويوغوسلافيا، أما الدول التي رفضت الشيوعية كاليونان والنمسا فقد كانت تتطلع لمساعدة لندن وواشنطن. نتج عن هذه الأوضاع تأثيرات متنوعة على بنود معاهدات السلام وقيمة التعويضات التي دفعتها الدول المنهزمة وحدودها الجديدة، وقد توقف كل هذا على قرارات الدول الكبرى التي كانت تسعى كل منها لمساعدة من تراه يقف في صفها. وهنا لاحظت شعوب المعمورة الخلاف الذي بدأ يظهر بين إ.س وحلفائه الغربيين بين 1945 و1946، الذي استفادت منه فرنسا أيما استفادة في الحصول على تموينات من القمح الروسي، وعلى قرض كبير من و.م.أ في نفس الوقت، لإعتبارها إياها من القوى الكبرى التي يجب أن يكون لها صوت في مجلس وزراء الخارجية الذي أعلن عنه في 2 أوت 1945 وعقد أول إجتماعاته بين 11 سبتمبر و3 أكتوبر 1945، لكنه كان فاشلا في التوصل لأي حلول.

استمر الخلاف بين الحلفاء حتى إنتهاء مؤتمر 29 جويلية 1946، حيث أعلن في اليوم الذي يليه عن التسويات التي وضعها مجلس وزراء الخارجية لكل من إيطاليا والمجر وفنلندا ورومانيا وبلغاريا، وانفض المؤتمر بباريس يوم 15 أكتوبر 1946 دون الوصول إلى قرارات نهائية ولا جماعية، وظهر الخلاف بين الشرق والغرب جليا فيه بين أطرافه فيما يمكن إعتباره بنقطة اللاعودة في الخلاف السوفيياتي الغربي لاحقا.¹

خلاف تركز حول المفاهيم أو الإيديولوجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث وجد العالم نفسه أمام مفهومين مختلفين للحياة السياسية يميلان به شرقا وغربا، أما إقتصاديا فقد مثلت و.م.أ نظام العالم الرأسمالي الليبرالي في حين يعيش إ.س في ظل النظام الإشتراكي الشيوعي، مع تراجع قوتي فرنسا وبريطانيا وسييرهما في نمط الاقتصاد الموجه ودعم ومعونات و.م.أ. وتغلغل النفوذ السوفيياتي بالمقابل في أوروبا الوسطى والشرقية بعد الحرب، حيث تشكل نوع من توازن القوى على الساحة الدولية بقيادة القوتين رغم أفضلية الأمريكيين بجيازتهم للسلاح النووي وجهودهم في إنشاء منظمة ه.أ.م.²

إن هذا التوازن بين قوتين مختلفتين في كل المفاهيم السياسية والاقتصادية والثقافية الاجتماعية، لم يكن ليستمر دون الصدام الحتمي بينهما، وهو ما بدا جليا عبر دراسة كيفية مساهمة مخلفات ح.ع.2 في رسم ملامح نظام دولي جديد بمفاهيم سياسية واقتصادية وقيادة قوى جديدة؛ تتمثل بالأساس في و.م.أ زعيمة العالم الرأسمالي

¹ عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص- ص. 438-446

² محمد محمود السروجي: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الإستقلال إلى منتصف القرن العشرين، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005، ص- ص. 181-184

الليبرالي وإ.س زعيم العالم الاشتراكي الشيوعي، وبما أن كلاهما كان يمثل تيارا وتوجها مختلفا عن الآخر على الساحة الدولية فقد كان إصطدامهما واقعا فيما يعرف بالحرب الباردة وهو ما سيوضحه العنصر الموالي.

ب. انقسام الحلفاء وظهور صراع الحرب الباردة:

لم يفلح إنشاء ه.أ.م في إحلال السلام العالمي وفض النزاعات بين القوى المختلفة، فقد كان العالم بعد ح.ع.2 على موعد جديد مع صراع من نوع آخر، عرف بصراع الحرب الباردة « The Cold War »¹، فقد وصف حلف الحلفاء الأربعة المنتصرين في ح.ع.2 بالهش؛ أو التحالف الذي كان أشبه بزواج المصلحة الكلاسيكي الذي جرى خلال الحرب، والذي كانت يشوبه منذ البداية التوتر وفقدان الثقة والريبة بين مختلف الأطراف رغم الهدف المشترك بينهم والمتمثل في هزيمة النازية، فلم يكن هناك ما يعزز هذه الشراكة المولودة بدافع من الضرورة المثقلة بماض مليء بالصراع بعد تحقيق ذلك الهدف.²

ولذلك فإن جذور الحرب الباردة المرتبطة ب.ح.ع.2 تساعد في تفسير سبب ظهور هذا الصراع الجديد بهذه السرعة، بفعل التنافس بين القوى العظمى الذي دام لفترة طويلة كنمط طبيعي في سلوك الدول، ولتوضيح القضية بأبسط شكل فقد تصور الأمريكيون والبريطانيون تسويات ما بعد الحرب التي من شأنها موازنة القوة بين كافة الأطراف، مع تبني المبادئ الواردة في ميثاق ه.أ.م كتوجه لمنع أي حرب جديدة من خلال تجنب الأخطاء التي أدت إلى وقوع ح.ع.2. وذلك عبر ضمان التعاون بين القوى العظمى، وإعادة إحياء مبادئ وودرو ويلسون « Woodrow Wilson »³ التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، في شكل منظمة أمنية جماعية جديدة تابعة للأمم المتحدة، وتشجيع سياسة تقرير المصير والتكامل الاقتصادي حتى تختفي أسباب الحرب.

بالمقابل كانت رؤية الزعيم السوفيياتي جوزيف ستالين « Joseph Stalin »⁴ مختلفة تماما عنهم، حيث اعتقد بوجود تسوية من شأنها أن تؤمن أمنه وأمن بلاده وتشجع في نفس الوقت النزاعات بين الرأسماليين التي إعتقد

¹ شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق: تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص.302.

² روبرت جيه ماكمان: الحرب الباردة مقدمة قصيرة جدا، ط1، تر: مُجد فتحي خضر، هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص.25.

³ وودرو ويلسون: (1856-1924) أكاديمي وسياسي أمريكي مخضرم شغل منصب الرئيس 28 ل.و.م. بين 1913 و1921 حيث قاد بلاده خلال ح.ع.2 واشتهر بمبادئه الأربعة عشر من أجل السلام بعد نهاية الحرب، لمزيد من المعلومات أنظر:

« Woodrow Wilson The 28th President of The United States », The White House Web site, The United States of America Government, Washington, Accessed on 15 June 2021, URL : <https://www.whitehouse.gov/about-the-white-house/presidents/woodrow-wilson/>

⁴ جوزيف فيساريونوفيتش ستالين: (1878-1953) القائد الثاني ل.إ.س، حكم من منتصف عشرينيات القرن العشرين حتى وفاته عام 1953 لمزيد من المعلومات أنظر: "جوزيف ستالين"، موقع الجزيرة، موسوعة شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 27 سبتمبر 2014، تم الدخول بتاريخ 15 جوان 2021، أنظر الرابط :

أنها ستؤدي إلى حرب جديدة بينهم، وهو ما بدوره سيضمن الهيمنة السوفياتية في نهاية المطاف على أوروبا، ومن هنا كان إختلاف الرؤى بخصوص تسويات الحرب سببا مباشرا في فض الشراكة أو التحالف بين الطرفين.¹

كانت أولى شرارات عدم إتفاق الحلفاء حول تسويات ح.ع.2 في خطاب تشرشل يوم 5 مارس 1946 الذي قال فيه "...من واجبي مع ذلك أن أضع أمامكم بعض الحقائق حول الوضع الحالي في أوروبا من بحر البلطيق إلى البحر الأدرياتيكي، نزلت ستارة حديدية على القارة تقع خلفها جميع عواصم الدول القديمة في وسط وشرق أوروبا وارسو وبرلين وبراغ وفيينا وبودابست وبلغراد وبوخارست وصوفيا؛ كل هذه المدن الشهيرة وسكانها يقعون في ما يجب أن أسميه المجال السوفياتي وكلها تخضع بشكل أو بآخر للنفوذ السوفياتي... إن سلامة العالم تتطلب وحدة في أوروبا، ففي عدد كبير من البلدان في جميع أنحاء العالم، تم إنشاء الطابور الخامس الشيوعي الذي يعمل بطاعة مطلقة للتوجيهات التي يتلقاها من المركز الشيوعي وتشكل الأحزاب الشيوعية أو الطابور الخامس تحديا متزايدا وخطرا على الحضارة المسيحية..."².

كان خطاب تشرشل واضحا لا غبار عليه في التنويه لخطر الشيوعية السوفياتية على أوروبا، وهو ما جعل ستالين يرد عليه في 15 مارس 1946 قائلا: " لا يحتاج الأمر إلى جهد خاص لإظهار أن السيد تشرشل في هذا يفترى بشكل صارخ وغير رسمي على كل من موسكو والدول المتاخمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، التحدث عن السيطرة الحصرية من قبل الاتحاد السوفياتي في فيينا وبرلين حيث توجد مجالس حكم متحالفة مكونة من ممثلي أربع دول وللاتحاد السوفياتي ربع الأصوات فقط فيها ضرب من الخيال، ثانيا لا ينبغي نسيان أن الألمان غزوا الاتحاد السوفياتي عبر فنلندا وبولندا ورومانيا وبلغاريا والمجر، لأن الحكومات المعادية للاتحاد السوفياتي كانت موجودة فيها... لذلك يمكن للمرء أن يتساءل، ما الذي يثير الدهشة في رغبة الاتحاد السوفياتي في سبيل ضمان أمنه مستقبلا أن يكون لهذه الدول حكومات موالية في علاقاتها له، ؟ كيف يمكن للمرء عاقل أن يصف هذه التطلعات السلمية للاتحاد السوفياتي بأنها "ميول توسعية" لحكومتنا؟"³.

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/9/27/%D8%AC%D9%88%D8%B2%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%86>

¹John Lewis Gaddis : **The Cold War a New History**, The Penguin Press, New York,2005, p.25

² Neven Budak, Alexie Kalionskip : **Teaching Contemporary Southeast European History Source Books For History Teachers The Cold War (1944-1990)**, CDRSEE Publications, Thessaloniki, 2016, pp.61,62.

³ Ibid, p.62.

نبه هذا التوتر الناجم عن خطابي تشرشل وستالين و.م.أ. والعالم إلى احتمال نشوب صراع آخر في أوروبا¹، فبفعل ازدياد نفوذ إس.و.ج. وأوروبا الغربية منهكة القوى لا تستطيع الوقوف على قدميها أو حتى صد عدوان سوفيتي عسكري، في ظل محاولات السوفييت لنشر الشيوعية ومبادئها عبر أحزابهم في أوروبا الغربية مستندين على فاقة الشعوب وقوتهم العسكرية الضخمة، فما كان من و.م.أ. إلا التفكير في سياسات لردع التوسع السوفياتي نحو المنطقة وإحياء اقتصاديات هذه الدول لمواجهة عبر عدة مشاريع اقتصادية متنوعة².

لقد كان خطاب تشرشل ورد ستالين المذكورين سلفاً، دليلاً واضحاً بيننا على إختلاف وجهات النظر بين الحلفاء بخصوص تسويات ح.ع.2 وطبيعة النظام الدولي، وفي إطار السياسة الأمريكية لفك العزلة الخارجية التي كانت تعيشها أوروبا ومن أجل مواجهة خطر الشيوعية أعلن عن مبدأ «ترومان» «Harry Truman»³ وسياسة الاحتواء «The Containment Policy» في مارس 1947 والذي تلخصت مبادئها فيما يلي:

- تحجيم دور الإتحاد السوفياتي وحصر تحركه في نطاق الدائرة الجغرافية للكتلة الشيوعية.
 - ربط السياسة الأوروبية بسياسة واشنطن وإحتواء القرار الأوروبي في علاقة أحادية التأثير.
 - فرض الهيمنة الأمريكية على العالم من خلال إستغلال الفجوات التي أحدثتها ح.ع.2 في المجتمع الدولي.⁴
- كانت التوجهات الأمريكية الجديدة بمثابة إعلان حرب غير مباشرة مع السوفييت، خاصة بعد إعلان مشروع مارشال «The Marshall Plan»⁵ الاقتصادي لدعم الدول الرأسمالية المتضررة من الحرب إقتصادياً عام 1947، حيث تعمقت الهوة بين الحلفاء أكثر وبدأ أنه لا مفر من ظهور نوع جديد من الحروب أطلق عليه الحرب الباردة، حرب إختلف المنظرون حول بدايتها ومن المتسبب فيها وإنقسموا إلى 3 توجهات رئيسية، الأول مثله المحافظون وهم الذين يتهمون إس.و.ج. ببداية هذه الحرب بفعل محاولاته التوسعية في أوروبا الغربية، أما الاتجاه

¹Alexis Mameaux : *The Cold War Superpower Tensions and Revalries*, Vol 1, Oxford University Press, Oxford, 2015, p.32.

² محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص، ص. 183، 184.

³ هاري ترومان: (1884-1972) هو الرئيس 33 ل و.م.أ.، تولى المنصب من 1945 حتى 1953. لمزيد من المعلومات أنظر : "هاري ترومان"، موقع الجزيرة، موسوعة شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 14 نوفمبر 2014، تم الدخول بتاريخ 15 جوان 2021، أنظر الرابط:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/11/14/%D9%87%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%86>

⁴ سليم الحسني: مبادئ الرؤساء الأمريكيين، ط2، دار الإسلام للدراسات والنشر، لندن، 1993، ص، ص. 26، 27.

⁵ مشروع مارشال: (1947م) خطة اقتصادية أطلقت بمبادرة من وزير الخارجية الأميركي جورج مارشال، من أجل مساعدة البلدان الأوروبية على إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، لمزيد من المعلومات أنظر : "مشروع مارشال"، موقع الجزيرة، موسوعة التنمية الاقتصادية للموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 29 جوان 2015، تم الدخول بتاريخ 15 جوان 2021، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2015/6/29/%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B4%D8%A7%D9%84>

الثاني فقاده المخالفون لهم إذ يعاكسون النظرية الأولى ويرون أن و.م.أ وحلفاءها الغربيين هم من بدأوا الصراع بفعل سياساتهم الساعية لإحتواء إ.س.، في حين هناك أيضا كاتجاه ثالث نظرية الليبراليين الذين يعتقدون بأن هذه الحرب كانت حتمية بفعل الإختلاف الإيديولوجي والعقائدي والحضاري بين القوتين واللذان كان صراعهما حتميا على السيطرة ومناطق النفوذ في العالم.¹

أما بخصوص مصطلح الحرب الباردة فهناك الكثير من النظريات حول ظهوره على الساحة الدولية لكن أقواها وأقربها للمعنى المراد، هي تلك التي تربط ظهوره بتصريح المستشار المالي للرئيس الأمريكي برنارد باروخ « Bernard Baruch » في إحدى جلسات الكونغرس الأمريكي لسنة 1947، ثم تعميمه بعد ذلك في الصحافة الأمريكية من قبل الصحفي هربرت سووب « Herbert Swope »، وانتهاء بكتاب الصحفي والكاتب الأمريكي والتر ليبمان « Walter Lippmann » الذي حمل نفس الصطلح كعنوان له، ليظهر بعدها رسميا في الوثائق الرسمية الأمريكية على مستوى مجلس الأمن القومي الأمريكي في أبريل 1950 قبيل الحرب الكورية، والتي عرفته على أنه الخطر الذي يشكله إ.س على بقاء العالم الحر.²

وقد أظهرت الدراسات الحديثة بشكل عام أن القوة السوفياتية لم تكن كافية لشن هجوم عسكري ضد و.م.أ أو أوروبا الغربية، وهو الرأي الذي ساد لدى الدوائر الأمريكية خلال عامي 1946 و1947، وأكدته لجنة الاستخبارات المشتركة في السفارة الأمريكية بموسكو في ربيع عام 1948، حيث رأت بأن إ.س سيضطر إلى اتخاذ موقف دفاعي وانتظار هجمات القوات الأمريكية بفعل تخلف ترسانته العسكرية، ما يشير إلى أن و.م.أ قد عجلت بسياساتها لإحتوائه قبل توسعه وتنظيم ترسانته للهجوم عليها وعلى أوروبا الغربية.³

توافقت هذه التوجهات مع مرتكزات السياسة الأمريكية خلال هذه الفترة، والتي سعت لإظهار و.م.أ كقوة موازنة لـ إ.س في العالم على الساحة الدولية، لذلك إعتمدت على سياسة المساعدات الاقتصادية كوسيلة فعالة لزيادة تأثيرها على البلدان المتضررة من الحرب لعزلها عن إ.س وأوروبا الشرقية، على غرار ما فعلته مع اليونان وتركيا سنة 1947، ثم في إطار مشروع مارشال الاقتصادي لإعادة إعمار وتنمية دول غرب أوروبا في نفس العام

¹ إيناس سعدي عبد الله: الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية 1945-1963، ط1، آشور بانبيال للكتاب، بغداد، 2015، ص. ص. 32، 33.

² نفسه، ص. ص. 29، 30.

³ Melvyn P. Leffler, David S. Painter : **Origins of The Cold War an International History**, 2nd ed, Routledge of the Taylor & Francis Group, New York, 2005, p.24

وإخراجها من دائرة الضغط السياسي والاقتصادي للشيوعية السوفياتية.¹ فوضعت سياسة الإحتواء ومشروع مارشال إ.س بين مطرقة فقدان السيادة الوطنية والإقتصادية والخضوع للهيمنة الأمريكية، وسندان حرمانه من الأسواق الأوروبية وحصاره إقتصاديا حال رفضه ذلك، وقد نجح الأمريكيون بفضلهما في عزل السوفييت عن أوروبا الغربية التي إنتعشت إقتصاديا بفضلهما ناهيك عن إضعافهما للأحزاب الشيوعية والدعاية السوفياتية فيها.² دفعت سياسات الأمريكيين منذ إعلان مبدأ ترومان ومشروع مارشال إ.س للتفكير مليا في تغيير توجهاته السياسية تماما مع الحلفاء الغربيين، حيث إعتبرهما مؤشرين واضحين على انتهاء التحالف معهم. مما أدى لظهور مبدأ جدانوف «Andrei Zhdanov»³ في 22 سبتمبر 1947، والذي ركز فيه على حتمية الصراع الدولي مع الغرب وضرورة اتخاذ إستراتيجية خاصة لمواجهة الامبريالية الأمريكية، وضحها خلال اجتماع سري لممثلي الأحزاب الشيوعية في العالم ببولندا في ديسمبر 1947 والذي توج بظهور مكتب معلومات الأحزاب الشيوعية وأحزاب العمال في مدينة بلغراد والذي أطلق عليه الكومنفورم «The Cominform»، كبديل للأمم المتحدة الشيوعية أو ما عرف سابقا بالكومنترن «The Comintern»، وهو ما عد كدليل على رغبة موسكو في إحتواء التيارات الشيوعية في العالم لتوحيد الجبهة ضد التحالفات في أوروبا الغربية ومشاريع و.م.أ فيها.⁴

هكذا تبنت و.م.أ تطويق وزعزعة إ.س كمنطلق لحرب غير مباشرة معه أطلق عليها الحرب الباردة، في إطار سياسة الإحتواء لمحاصرة المد الشيوعي وإبقائه خلف ما أسماه بـ «الستار الحديدي» «Iron Curtain»⁵ ومنعه من التمدد نحو أوروبا الغربية، ونجم عنها محاولات سوفياتية لرد هذه السياسة بمحاولة تعزيز رابطة الشيوعية

¹ إيناس سعدي عبد الله: السياسة الأمريكية تجاه الإتحاد السوفياتي ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا 1945-1950، ط1، آشور بانيبال للكتاب، بغداد، 2015، ص. ص. 59، 60.

² كريم مطر حمزة الزبيدي، نعمة إسماعيل مخلف الديلمي: البحر المتوسط والصراعات الدولية، جعفر العصامي للنشر والتجليد الفني، بغداد، 2018، ص - ص. 187-189.

³ أندري جدانوف: (1896-1948) سياسي ومفكر بارز في الإتحاد السوفياتي مثل الجناح الثقافي في الحزب الشيوعي كما يعد من أشهر مفكره خلال عهد ستالين لمزيد من المعلومات أنظر :

« Andrej Aleksandrovič Ždanov (1896-1948) », Gallica BNF Data, Bibliothèque Nationale De France, Paris, consulté le 8 Mai 2021, URL : https://data.bnf.fr/fr/12174400/andrej_aleksandrovic_zdanov/

⁴ فلاديمير تيسمانيانو: تاريخ أوروبا الشرقية، تر: أمل رواش، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996، ص. ص. 43، 44.

⁵ الستار الحديدي : مصطلح أول من أطلقه ونستون تشرشل يشير إلى الحدود الخيالية التي تقسم أوروبا إلى منطقتين منفصلتين، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945 وحتى نهاية الحرب الباردة في عام 1991، لمزيد من المعلومات : أنظر :

« Iron Curtain », Encyclopedia Britannica, London, 27 January 2020, Accessed On 31 May 2021, URL : <https://www.britannica.com/event/Iron-Curtain>.

ووحدها.¹ وكانت كل هذه السياسات وجهة لما كان العالم الاقتصادي الأمريكي النمساوي جوزيف شومبيتر «Joseph Schumpeter» مبدعا للغاية في تحليله وتوقعه خلال ح.ع.2 وما أعقبها لواقع النظام الدولي، حيث نظر لعالم تهيمن عليه المواجهة بين الرأسمالية والاشتراكية والتنافر بينهما في حرب المصالح والنفوذ.²

كمحصلة لكل ما سبق فإن الحرب الباردة قامت بالأساس بفعل خلاف إيديولوجي وحضاري متعدد الأوجه وتحولت بفعل الهيمنة والتكتل إلى حرب بين معسكرين متنافرين يمكن حصرهما وتوضيح توجهاتهما كالاتي:

- المعسكر الشرقي:

بقيادة إ.س لشرق أوروبا منذ 1947 وبسط نفوذه على ألمانيا الشرقية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبلغاريا ورومانيا وألمانيا، من خلال معاهدات سياسية وقعت بعد الحرب، تضمن إقامة أنظمة شيوعية موالية فيها، نصت هذه المعاهدات على تقديم تلك الدول العون لبعضها البعض ضد أي عدوان من قبل ألمانيا وحلفائها، وأن يقوم بينها تعاون اقتصادي وثقافي، وقامت فيها نظم حكم جديدة تحت اسم الديمقراطيات الشعبية، تعتمد على نفس الأسس التي قام عليها الحكم في إ.س، رغم ذلك لم تكن هذه الأنظمة على درجة واحدة من القوة في كل هذه الدول، وارتبطت أنظمتها السياسية بأنظمة إقتصادية أخرى كاتفاقيات تجارية وتعويضات، كل هذا بفعل الانقلابات التي رعاها إ.س فيها وزرعه لأنظمة موالية له فتشكلت ما يعرف بالكتلة الشرقية أو الكتلة السوفياتية.³

- المعسكر الغربي:

يقصد بالمعسكر الغربي كل الدول الرأسمالية الليبرالية التي دعمت و.م.أ خلال حربها الباردة ضد إ.س، وعلى رأسها بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، غرب القارة الأوروبية، تركيا واليونان، والتي استفادت بشكل مباشر من المعونات السياسية والإقتصادية الأمريكية بعد ح.ع.2 خاصة مشروع مارشال سنة 1947، وتحولت إلى حاجز ضد المد الشيوعي في القارة الأوروبية، وكونت لاحقا من خلال جملة من الأحلاف العسكرية والإقتصادية مع و.م.أ كتلة واحدة رأسمالية ضد المعسكر الشرقي.⁴

¹ رفيق عبد السلام: الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008، ص، ص.30، 31.

² Pauli Kettunen, Juhano Aunesluoma: « History in the Cold War and the Cold War in the Present », The Cold War and the Politics of History ctation, HELDA - The Digital Repository of University of Helsinki, Helsinki, January 2008, p.12, URL : <http://hdl.handle.net/10224/4688>

³ محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص، ص. 184، 185

⁴ محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص، ص.555،

كان عنوان الحرب الباردة تضارب المصالح بين المعسكرين والذي إنتهى بحل مشكلة ألمانيا عبر تقسيمها إلى دولتين شرقية موالية لـ إ.س وغربية موالية للغرب، كمنحصة لتوسع الفجوة بين الحلفاء، فكانت و.م.أ ترى بضرورة إجراء انتخابات حرة في كل الدول الأوروبية، وهو ما عارضه إ.س خوفا من ظهور نظام نازي جديد في ألمانيا، بالإضافة إلى رغبة كل معسكر بتوحيد ألمانيا تحت سيطرة توجّهه ومعسكره، ما أدى في النهاية لتفكير الغرب في تأسيس دولة ألمانية غربية رأسمالية¹.

أدت هذه المبادرة الغربية إلى رد فعل قوي من طرف إ.س، ففي سبتمبر 1947 منع السوفييت قوات حلفائهم من دخول برلين الغربية برا، حيث كان ستالين يهدف إلى فضح مدى ضعف خصومه وإعاقة تأسيس دولة ألمانيا الغربية المنفصلة التي كان يخشى منها كثيرا. وإستجاب ترومان بالمقابل لهذا الاجراء السوفياتي بتدشين جسر جوي لنقل الإمدادات والوقود إلى برلين الغربية، وهو ما عد دليلا واضحا على فشل تسوية المسألة الألمانية على نحو مقبول من جميع القوى الأربعة المحتلة. وفي سبتمبر 1949، أسست القوى الغربية جمهورية ألمانيا الاتحادية «R.F.G»، وبعدها بشهر واحد أسس إ.س جمهورية ألمانيا الديمقراطية «G.D.R» في المنطقة التي يحتلها، وبات تقسيم ألمانيا يعكس تقسيم أوروبا بين معسكر غربي تحت لواء و.م.أ وآخر شرقي تحت لواء إ.س.²

تطورت الحرب الباردة بين الكتلتين إذا إلى درجة كانت توحى فيها بالصدام الدولي مجددا، وبعد الانقلاب السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا في فيفري 1948، قامت الدول الأوروبية الغربية بتوقيع معاهدة الدفاع الذاتي الجماعي في بروكسل في مارس 1948، التي أسست لحلف بروكسل العسكري «B.T.O» وضمت كلا من فرنسا وبريطانيا ولكسمبورغ وبلجيكا وهولندا، كنواة غربية مشتركة ضد العدوان السوفياتي المحتمل، بالتزامن مع دخول مشروع مارشال حيز التنفيذ في أوروبا بتاريخ 3 أبريل 1948.³ وإنهاء بإنشاء وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية «C.I.A» في 27 ماي 1949، والتي حازت سلطات واسعة في حربها ضد الشيوعية وإ.س.⁴

بالمقابل كان السوفييت قد وضعوا حجر الأساس قبلها لما عرف بمجلس المساعدة الإقتصادية المتبادلة أو كوميكون «COMECON» في 25 جانفي 1949، بناء على مشروع لوزير الخارجية السوفياتي

¹ إيناس سعدي عبد الله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية 1945-1963، مرجع سابق، ص.36.

² روبرت جيه ماكمان، المرجع السابق، ص. 38،39.

³ محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص. 210، 211.

⁴ حسين محسن هاشم القصير: "أثر الحرب الباردة في نشأة وتطور وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية (سي أي ايه) حتى 1955"، مجلة جامعة

بابل للعلوم الإنسانية، م 27، ع2، جامعة بابل، العراق، 2019، ص.328، الرابط : <https://www.iasj.net/iasj/article/174236>

فياتشيسلاف مولوتوف «Molotov Viatcheslav»¹ وكا مشابها لمشروع مارشال الذي رفض إ.س ودول أوروبا الشرقية الانخراط فيه، فشكلت الكوميكون اتحادا اقتصاديا وتجاريا بين دول المعسكر الشرقي، يتخذ قرارات اقتصادية في مجلس مشترك بما يخدم مصالح هذه الدول ويجنب وقوع المشاكل الاقتصادية بينها². تزامن هذا التعاون الاقتصادي الشرقي مع تحول إ.س إلى قوة نووية رسميا في صيف 1949، ونجاح الثورة الشيوعية في الصين وظهور بوادر انضمام قوة جديدة إلى المعسكر الشرقي، خاصة بعد زيارة الزعيم الشيوعي الصيني ماو تسي تونغ «Mao Zedong»³ إلى موسكو في 1949، ممهدا بذلك لتطور العلاقة بين الطرفين في إطار المعاهدة الصينية السوفياتية للصدقة والتحالف والمساعدات المتبادلة في فيفري 1950.⁴

كخلاصة لما تم طرحه في هذا العنصر فإن ح.ع.2 أوجدت فوضى كبيرة على الساحة السياسية الدولية ورغم كل الجهود المبذولة لمنع تكرار حدوث أي نزاع أو حرب دولية مجددا بتأسيس ه.أ.م وأجهزتها، إلا أن إختلاف الرؤى ووجهات النظر بين الحلفاء بخصوص مفرزات الحرب وتسوياتها، ناهيك عن التباين الإيديولوجي والسياسي وتضارب المصالح بينهم، كل ذلك ساهم في نشوء حرب جديدة أخرى بين قوتين عظيمتين هما إ.س و.و.م.أ، تحولت بمرور الزمان وتعاقب الأحداث إلى صراع بين كتلتين شرقية اشتراكية شيوعية وغربية ليبرالية رأسمالية للسيطرة على أكبر قدر من دول العالم.

¹ فياتشيسلاف مولوتوف: (1890-1986) سياسي ودبلوماسي سوفيتي شغل منصب وزير الخارجية ورئيس الحكومة السوفياتية، لمزيد من المعلومات أنظر :

Claudie Weill : « MOLOTOV VIATCHESLAV MIKHAÏLOVITCH SKRIABINE dit (1890-1986) », Encyclopædia Universalis en ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 8 mai 2021, URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedia/molotov/>

² محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص.554

³ ماو تسي تونغ : (1893-1976) مؤسس جمهورية الصين الشعبية، ورئيسها بين 1949 حتى 1976 للمزيد من المعلومات أنظر :

Yves Chevrier : « MAO ZEDONG ou MAO TSÉ-TOUNG (1893-1976) », Encyclopædia Universalis en ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 8 mai 2021, URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedia/mao-zedong-mao-tse-toung/>

⁴ أود أرن وستاد: الحرب الباردة الكونية، ط1، تر: مي مقلد، مر طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة القاهرة 2014، ص، ص.119، 120.

2. تطور الأوضاع في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1949:

عانت الجزائر كما بقية دول العالم من نتائج وآثار ح.ع.2 على مختلف الأصعدة وهو ما انعكس على مسارها السياسي والإجتماعي بعد الحرب، ويمكن إيجاز نتائج وآثار هذه الحرب كالآتي:

أ. اقتصاديا واجتماعيا:

عرفت الجزائر خلال سنوات الحرب واحدة من أسوأ مراحل الإستعمار الفرنسي، إذ شهدت البلاد تدهورا إقتصاديا كبيرا كانت له آثاره السلبية الواضحة على المجتمع الجزائري، بسبب وضع السلطات الفرنسية لمقدرات ومحاصيل الجزائر الأساسية لتموين القوات الفرنسية المحاربة، رافعة لشعار " تغذية الوطن الأم أولا" وما نتج عنه من تسخير إمكانيات الجزائر الاقتصادية والبشرية لخدمة المجهود الحربي الفرنسي، فأفرغت المخازن من مؤونتها لاسيما الحبوب، وهو ما كانت له انعكاسات خطيرة على الفرد الجزائري. لاسيما إذا علمنا أن السلطات قد صادرت أيضا الممتلكات المادية والحيوانية للأهالي الجزائريين وأحالتهم على حياة الفقر والعوز.¹

وقد وصف الدكتور أبو القاسم سعد الله وضع الجزائر خلال تلك الفترة بأنها عاشت كارثة إقتصادية مزرية وصلت حد تقنين وتقدير كل شيء بما في ذلك المواد الغذائية بدقة عالية، وتغطية السوق السوداء لكل إنتاج الجزائر، كما وصفت سنة 1941 بالصعبة على السكان إقتصاديا، فالجزائر الغنية بكل أنواع المواد الأولية والإستهلاكية كان يمكنها أن تعيش إكتفاء ذاتيا لو لم ترسل كل منتجاتها للخارج لتموين الأوروبيين والفرنسيين.² أكدت هذا طرح الإحصائيات المتوفرة عن محاصيل سنة 1939، والمقدرة بحوالي 24 مليون قنطار والتي كانت غير كافية لتغطية إحتياجات الجزائر خلال السنوات اللاحقة، ما أدى لظهور المجاعات والفقر والأوبئة وتقنين الأغذية، مع تراجع الإنتاج الزراعي بفعل الحرب وتضرر الفلاحين والعمال والشعب من غلاء المعيشة والسوق السوداء وارتفاع الأسعار، وتوقف المشاريع الزراعية بفعل نقص وغياب الامكانيات.³

وزاد من خطورة الأزمة الجفاف الذي ساد الجزائر، وانتشار الآفات الضارة بالمحاصيل خاصة الجراد بين سنتي 1944 و1945 في قسنطينة والهضاب العليا، ما أدى إلى انتشار المجاعة واستيراد كميات كبيرة من الحبوب بلغت 12 مليون قنطار، كما شهدت المنتجات تراجعا كبيرا وصل إلى أدنى حد له سنة 1945، حيث وصلت

¹ صباح نوري هادي العبيدي: الجزائر في سنوات الحرب العالمية الثانية 1939-1945، أطروحة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص-ص. 239-241.

² أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 1930-1945، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ج3، ص.188.

³ محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر 2008، ص.337.

نسبة إنتاج الحبوب إلى 14% فقط مقارنة بعام 1939، وتراجعت بنسبة 60% في إنتاج الزيتون، و82% في الثروة الحيوانية¹.

ساهم كل ما سبق في انتشار السوق السوداء الموازية والتي كانت أسعارها فوق إمكانيات أغلب الجزائريين، حيث تم تقنين الكميات الغذائية المقدمة للأهالي بمقدار 4 كغ للجزائريين داخل المدن، أما في الأرياف فقد كانت أقل من ذلك بكثير هذا إن وزعت أصلا بانتظام، ما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية مقابل انخفاض وتراجع أجور العمال، ناهيك أن الشريحة الغالبة من الجزائريين خلال تلك الفترة كانت تعاني البطالة²، وهو ما وصفه بعض المؤرخين الفرنسيين أنفسهم بالفضيحة التي أدت إلى تحول كبير في عقلية الجماهير وعقيدتها السياسية تماما ضد الإستعمار³.

بالإضافة إلى هذا الإستنزاف الاقتصادي الذي عانى منه الشعب الجزائري، عانى أيضا خلال سنين ح.ع. 2 من إستنزاف بشري كبير، تمثل في التجنيد العسكري بالجيش الفرنسي لمواجهة المد الألماني الزاحف على فرنسا، فقد وصل تعداد الجزائريين ضمن الجيش الفرنسي في جوان 1940 إلى حوالي 110 آلاف مجند، بفعل تسارع وتيرة التجنيد، وألحق بعضهم بقطاع المناجم والصناعات الحربية، وإستغلت السلطات في ذلك عوز وفقير الأهالي من خلال رفع التعويضات وأجور المجندين والتكفل بعائلاتهم، رغم معاناتهم لكل أشكال التمييز والعنصرية داخل الجيش الفرنسي، ناهيك عن حصيلة المساجين الجزائريين المرتفعة في معسكرات الإعتقال الألمانية المقدر بنهاية عام 1943 بحوالي 11685 سجينا.

جند الجزائريون لمواجهة القوات الألمانية على جبهات القتال وفي القطاعات العسكرية والصناعية والمعدنية المتنوعة للدفاع عن فرنسا، وخلفوا فراغا ديموغرافيا ملموسا في الجزائر؛ فيما يعتبر كارثة أخرى من كوارث الحرب على الجزائر⁴. وقد تراجعت الجزائر خلال الحرب ديموغرافيا بشكل رهيب بفعل سوء الحالة الاقتصادية، وانتشار

¹ سليمان قريبي: تطور الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954م، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص. 88، 89، الرابط :

http://theses.univ-batna.dz/index.php/theses-en-ligne/doc_download/2203-----1940-1954

² محمد بلعباسي، محمد شبوب: "مجازر 08 ماي 1945 وأثرها في تطوير الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية"، مجلة تنوير للدراسات الأدبية والإنسانية، ع 5، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مارس 2018، ص. 242، 243، الرابط :

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/44657>

³ شارل روبر آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ط1، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص. 149

⁴ محمد شبوب: "الاحتلال الفرنسي للجزائر ومسألة إستنزاف طاقاتها ومواردها خلال الحرب العالمية الثانية"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، م 13، ع 01، جامعة معسكر، الجزائر، جوان 2018، ص - ص. 154-159، الرابط :

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49895>

العديد من الأوبئة المتنوعة وهلاك مئات الآلاف من الجزائريين بفعل تردي الوضع الصحي، وغياب الخدمات العلاجية والإستشفائية اللازمة.¹

كما أفرزت الحالة الاقتصادية عدة مظاهر اجتماعية أثرت على المجتمع ومنحت الحركة الوطنية فرصة لنشر توجهاتها بين الجماهير التي تقبلتها بحكم تكوينها وآمالها وكذا تدمرها من الوضع القائم²، وشكلت هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة، مع ما أفرزته سنين الحرب بين 1941 و1944 على تطور ونشاط الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف تياراتها، عنصرا فاعلا في تغيير ذهنيات وتوجهات الجزائريين السياسية بعد الحرب، لتدخل مع فرنسا في ما وصفه الدكتور سعدالله بعهد التحدي والمواجهة الذي بدأ بمأساة 08 ماي 1945.³

ب. سياسيا

عندما قامت ح.ع.2 في سبتمبر 1939، حلت السلطات الفرنسية كل الأحزاب والتيارات السياسية والجمعيات، وزجت بالسياسيين والمتقنين الجزائريين في السجون، وزاد الأمر تضيقا وتعقيدا بعد سقوط فرنسا بيد النازيين الألمان في جوان 1940، وبقي الوضع على حاله بين شد وشذب حتى إنزال الحلفاء بشمال إفريقيا في نوفمبر 1942، بعد أن افتكوا الجزائر من حكومة فيشي «RÉGIME DE VICHY»⁴، حيث تم الإفراج عن الزعماء الوطنيين من السجون الإستعمارية.⁵

كان لسقوط فرنسا والمعاناة الإقتصادية والإجتماعية ناهيك عن العنصرية التي عاناها الجزائريون في الجيش الفرنسي خلال الحرب ؛ سببا في تبلور الوعي السياسي وتغير الكثير من الأفكار في صفوف رواد الحركة الوطنية، خاصة بعد أن أعلن عن ميثاق الأطلسي «Atlantic Charter»⁶ والذي تضمن حق الشعوب في تقرير

¹ صباح نوري هادي العبيدي، المرجع السابق، ص.292.

² سليمان قريبي، المرجع السابق، ص.89.

³ أبو القاسم سعدالله، المرجع السابق، ص.224.

⁴ حكومة فيشي: وهي الحكومة التي قادت فرنسا بعد سقوطها بيد الألمان في جوان 1940 ووقعت إتفاقية الإستسلام الفرنسي معهم لمزيد من المعلومات أنظر :

Jean-Pierre Azéma: «VICHY RÉGIME DE», Encyclopædia Universalis en ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 8 mai 2021, URL :

<https://www.universalis.fr/encyclopedie/regime-de-vichy/>

⁵ يحي بوعزيز : سياسية التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص، 102، 103.

⁶ ميثاق الأطلسي: هو إعلان مشترك أصدره رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل ورئيس و.م.أ فرانكلين روزفلت يوم 14 أوت 1941 وضح أهداف الحلفاء في فترة ما بعد الحرب العالمية . لمزيد من المعلومات أنظر : "ميثاق الأطلسي لعام 1941"، موقع منظمة الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، تم الدخول بتاريخ 31 ماي 2021، الرابط:

<https://www.un.org/ar/sections/history-united-nations-charter/1941-atlantic-charter/index.html>

مصيرها، حيث كان طبيعياً أن يعلق الجزائريون الآمال على الحلفاء للتخلص من البطش الإستعماري، وكان فرحات عباس¹ أول من إستغل الفراغ السياسي في الجزائر خلال ح.ع.2، خاصة بعد مشاهدته كما الجزائريين انهميار فرنسا كقوة سياسية وعسكرية على الصعيد الدولي والذي كان له أثر كبير في تخليه نهائياً عن فكرة الإدماج.²

رفع فرحات عباس بعد الإتصال بمختلف أقطاب الحركة الوطنية والسياسية الجزائرية رسالة الممثلين المسلمين الجزائريين التي وقعوها في العملات الثلاث، إلى السلطات الفرنسية في 22 ديسمبر 1942 إلى الحكومة العامة بالجزائر وممثلي الحلفاء، تضمنت مطالباً بعقد مؤتمر لإعداد تشريع سياسي وإقتصادي واجتماعي خاص بالجزائر، كبديل لتضحيات الجزائريين ووقوفهم مع الحلفاء ضد دول المحور، لكنها قوبلت بالرفض من الحكومة والحلفاء لرغبتهم في الحفاظ على مستعمرات فرنسا من قبل ممثل قواتهم بالجزائر في جانفي 1943م³.

كان لهذا الرفض أثر كبير على مسار الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب، حيث إتحدت مختلف أطرافها وألفوا بيانا جامعاً في 10 فيفري 1943، يتضمن وضع الجزائر العام وفشل الإصلاحات الفرنسية في الجزائر ومسؤولية المعمرين في توسيع الشق بين الشعبين، كما ضمنه مطالباً سياسية جديدة على رأسها إنهاء الإستعمار عن الجزائر والمشاركة الفورية للجزائريين في إدارة شؤونها. ورفع هذا البيان إلى لسلطات الفرنسية بتاريخ 31 مارس 1943، وأرسلت نسخ منه إلى ممثلي الحلفاء والجنرال شارل ديغول«Charles De Gaulle»⁴ قائد حكومة فرنسا الحرة، وأرفق بملحق يتضمن خطة الإصلاح في 26 ماي تضمن قيام أمة جزائرية وإنشاء دولة جزائرية ديمقراطية تضمن الحرية والعدالة للجزائريين. وللوقوف في وجه هذا المد الجزائري عينت لجنة فرنسا الحرة

¹ فرحات عباس : (1899-1985) مناضل ليبرالي مخضرم ناضل في صفوف الحركة الوطنية بين 1920 و1954، كان رئيساً لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عند اندلاع الثورة، وقد تأخر انضمامه إليها حتى خريف 1955، ابن التحق بالقاهرة في أبريل 1956، عين عضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية بين 1956 و1962، وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ بين 1957 و1958 ليكون بعدها أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بين 1958 و1961، لمزيد من المعلومات أنظر:

Achour Cheurfi : **La Classe Politique Algérienne de 1900 à nos Jours Dictionnaire Biographique**, Editions Casbah, Alger, 2009, pp.17,18.

² صلاح العقاد : **الجزائر المعاصرة محاضرات**، معهد الدراسات العربية العالية، دمشق، 1964، ص - ص.44-47.

³ أحمد مهساس : **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصة، الجزائر، 2003، ص - ص.191-193.

⁴ شارل ديغول : (1890-1970) عسكري وسياسي ورئيس جمهورية فرنسي، لمزيد من المعلومات أنظر :

Jean Lacouture : «**Charles De Gaulle - (1890-1970)**», Encyclopædia Universalis en ligne, Paris, Consulté le 31 mai 2021, URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/charles-de-gaulle/>

الجنرال جورج كاترو « Georges Catroux »¹ كحاكم عام على الجزائر، ورفض الجزائريين المشاركة في اجتماع مجالس الوفود المالية في 22 سبتمبر 1943، وإصرارهم على تنفيذ ما ورد في البيان، حل كاترو المجالس المالية واعتقل العديد من الممثلين الجزائريين على رأسهم فرحات عباس.²

تبعاً لضغط الحلفاء على فرنسا ومجريات الحرب أعلن الجنرال ديغول في قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943، عن اصلاحات وقع نصها في 7 مارس 1944، تضمن إلغاء التدابير الإستثنائية المطبقة على الأهالي الجزائريين والعديد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والإقتصادية المحدودة الأخرى، التي لم تكن لترضي مطالب القوى الوطنية الجزائرية. وأدى ذلك إلى ظهور حركة أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944، بعد اتحاد مختلف تيارات الحركة الوطنية ضد إصلاحات ديغول والمطالبة بتنفيذ ما جاء في بيان فيفري 1943.³

خرج اجتماع المؤتمر الوطني لهذه الحركة في مارس 1945 بمطالب متنوعة بين الاعتراف بالأمة الجزائرية، ووضع دستور جزائري واستبدال المجالس المحلية ببرلمان منتخب، وإقامة حكومة جزائرية بدلا للحكومة العامة والإفراج عن المعتقلين السياسيين، مطالب قوبلت بالتضييق والقمع الإستعماري بين مارس وأفريل 1945، ما أدى إلى زيادة توتر الأهالي الجزائريين المتضررين أصلا من ظروف الحرب فكانت القطيعة بين الطرفين.⁴

عمدت السلطات الفرنسية أمام عجزها عن مواجهة تنامي قوة أحباب البيان بين شتاء 1944 وربيع 1945 إلى إعادة مصالي الحاج⁵ إلى السجن في 18 أفريل 1945، ثم نفيه نهائيا إلى برازافيل في الكونغو في وقت كانت تستعد فيه البلاد للإحتفال بالانتصار على النازية، وكان عباس والإبراهيمي⁶ ومصالي الحاج قد

¹ جورج كاترو: (1877-1969) هو عسكري وسياسي فرنسي شغل عدة مناصب سامية في الدولة الفرنسية لمزيد من المعلومات أنظر :

« Georges Catroux », Encyclopedia Britannica, London, 25 Jan 2021, Accessed On 31 May 2021, URL : <https://www.britannica.com/biography/Georges-Catroux>

² أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص-ص. 208-215.

³ شارل روبر آجيزون، المرجع السابق، ص-ص. 148-150.

⁴ محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، ط1، تر: أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2008، ج2، ص-ص. 972-1002.

⁵ مصالي الحاج: (1897-1974) مناضل وسياسي جزائري مرموق وزعيم التيار الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية التي يلقب بوالدها، لمزيد من المعلومات أنظر: "مصالي الحاج"، موقع الجزيرة، موسوعة شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 16 مارس 2015، تم الدخول بتاريخ 15 جوان 2021، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/3/16/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC>

⁶ محمد البشير الإبراهيمي: (1889-1965) قائد إصلاحية ديني جزائري شغل منصب نائب رئيس جمعية العلماء الجزائريين بين 1931 و1940 ورئيسا لها بين 1940 و1965، لمزيد من المعلومات أنظر: "البشير الإبراهيمي"، موسوعة شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 01 مارس 2015، تم الدخول بتاريخ 15 جوان 2021، أنظر الرابط :

اتفقوا في اجتماع بقصر الشلالة في نهاية أبريل 1945 قبل نفي هذا الأخير، على القيام بمظاهرات يوم إحتفال الحلفاء بالنصر للضغط على فرنسا وإظهار قوة ووحدة الحركة الوطنية الجزائرية¹.

إن أحداث شهر ماي 1945 لا تقتصر على مجازر الثامن من ماي وما تلاه فحسب بل تمتد من مطلع الشهر حتى التاريخ سالف الذكر، وبحلول الفاتح ماي 1945 وبمناسبة عيد العمال نظم أحباب البيان مظاهرات واسعة في كل مدن الجزائر، حاملين الأعلام الوطنية والشعارات السياسية للحركة مطالبين بسيادة الجزائر واستقلالها وإطلاق المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم مصالي الحاج. فقابلتهم السلطات الفرنسية بالقمع وإطلاق النار على المتظاهرين، وقد نجح الوطنيون في كسب الزخم الشعبي لمطالبهم، وأكدوا في نفس الوقت ما كان يدور في فلك الإدارة الإستعمارية من اعتقادات بتجاوز الجزائريين لمطالبهم السابقة بالاندماج والإصلاح والمساواة². وردا على هذا القمع، اجتمعت اللجنة المركزية لأحباب البيان وصوتت في 5 ماي على مذكرة احتجاج ضد الإجراءات التي إتخذتها الشرطة في مظاهرات الفاتح من هذا الشهر، هذه الأخيرة التي شكل نجاحها حافزا لعناصر أحباب البيان للقيام بمظاهرات أكبر يوم الإحتفال بالنصر على النازية³.

شكل الثامن ماي 1945 يوم الإحتفال بانتهزام النازية موعدا للقوى الوطنية مع التاريخ، حيث إنطلقت مظاهرات جزائرية حاشدة في مدن سطيف وقلمة وغيرها من مدن الشرق الجزائري، وكانت شرارة بداية المجازر في سطيف عندما فتحت الشرطة النار على المتظاهرين وقتلت جزائريا وجرحت الكثيرين، ما أثار غضب الأهالي الجزائريين وتوسعت المظاهرات لتخرج الأوضاع عن السيطرة، فاستنجدت السلطات بالدرك والجيش وارتكبت مجزرة رهيبة، سرعان ما بلغ صدها كل الجزائر لتتوسع دائرة المجازر التي استخدمت فيها كل القوات العاملة بالجزائر بدعم من الكولون.

مجازر خلفت تدمير 45 قرية وقتل 45 ألف جزائري ناهيك عن آلاف الجرحى والمعطوبين الذين اعدموا، وعلى إثر هذه المجازر حلت السلطات الفرنسية الأحزاب السياسية والنقابات واعتقلت قادتها وزجت بهم في السجون، وحتى تغطي سوءها عمدت إلى تعيين لجنة تحقيق بقيادة الجنرال بول تويبر «Paul Tubert»، والتي حلت بعد 48 ساعة من تعيينها بعد أن أثبتت التحقيقات تورط الكولون في المجازر بشكل رهيب دون تحرك

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/3/1/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%8A>

¹ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص-ص. 227-234.

² العربي الزبيدي: تاريخ الجزائر المعاصر، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ج1، ص-ص. 67-71.

³ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، مرجع سابق، ص-ص. 1005-1007.

السلطات الإستعمارية لمنعهم، هكذا كانت أحداث شهر ماي 1945 معلما تاريخيا فارقا في ذهن كل الشعب الجزائري والقوى الوطنية، سيكون له الأثر البالغ على مسارهما بعد ع.ع.2.¹

بخصوص الرؤية التاريخية الغربية غير الفرنسية لهذه المأساة يمكن الاستعانة كنموذج بنظرة الباحث مارتن ايفانز «Martin Evans» الذي رآها كنتيجة ديناميكية لتصميم ديغول على التمسك بالتأثير الجيوسياسي الفرنسي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، في ظل الغضب من الطريقة التي زعزع بها الوجود الأنجلوأمريكي السيادة الفرنسية في المنطقة، خاصة بعد إستبعاد فرنسا من مؤتمر يالطا في فيفري 1945، وتشكيل جامعة الدول العربية في مارس من نفس العام، وما شاع بأن مستعمرات فرنسية كثيرة ستوضع تحت وصاية ه.أ.م. لهذا السبب كان القمع في الجزائر لا ينفصل عن قمع المظاهرات الوطنية في سوريا وإرسال القوات الفرنسية إلى الهند الصينية، كإشارة واضحة إلى الحلفاء حول استعادة فرنسا لمكانتها كقوة عظمى، وهو ما جعل الجزائريين يدخلون ضد فرنسا في حرب غير معلنة وسط تغيير كبير في ذهنيات وتوجهات تيارات الحركة الوطنية الجزائرية.²

مثلت مجازر 08 ماي 1945 المروعة مرحلة بارزة في تطور الحركة الوطنية سياسيا وإيديولوجيا، حيث ساهم الوجه المتوحش للسلطات الفرنسية في توضيح حقيقة الوجود الإستعماري، وسياساته المنتهجة منذ الاحتلال حتى نهاية الحرب في ربط مصير المسلمين الجزائريين بالميتروبول الفرنسي وقراراته، دون أدنى نية لتلبية مطالب القوى الوطنية خلال تلك الحرب وما أعقبها.³ لكن ورغم أن الحركة الوطنية قد عانت من القمع والتنكيل والتضييق السياسي والإعتقال، فقد خرجت بتوجهات جديدة في مواقفها من السياسات الفرنسية، فكان ربيع عام 1946 وبعد الإفراج عن القيادات الوطنية منطلقا لسياسات جديدة؛ من حيث تنظيم برامج سياسية أكثر وضوحا إيديولوجيا تختلف في توجهاتها عما كان قبل الحرب مع تشييب مختلف تياراتها وظهور عناصر جديدة فيها.⁴

بالمقابل زاد تصميم فرنسا بعد الحرب على توطيد سيطرتها الإستعمارية في شمال إفريقيا بشكل أساسي من خلال الإصلاح السياسي أو الدستوري لإحداث تطور إقتصادي وتحقيق الاستقلال المالي، وركزت بالضرورة على حل مشاكل الميتروبول والمستعمرات حتى سنة 1947، كما طغى على دعاياتها السياسية اليومية حقائق أضرار

¹ يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص-ص.113-116.

²Martin Evans: **Algeria France's Undeclared War**, Oxford University Press, New York, 2012, p.92.

³Djamal Kharchi : **Colonisation et Politique D'Assimilation en Algerie 1830-1962**, Editions Casbah, Alger, 2004, pp.404, 405.

⁴ أني راي قولديغر: جذور حرب الجزائر 1940-1945 من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، تر: وردة لبنان، مر حاج مسعود مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012، ص.ص.475، 476.

الحرب وإعادة البناء والتقنين وقلة السلع الاستهلاكية، ناهيك عن الضغوط البيروقراطية التي مارستها من أجل التملص من الضغوطات الخارجية للحلفاء المتصارعين ومحاولة إعادة بناء هيبتها كقوة دولية بعد الحرب.¹

قامت كمحصلة لما سبق الجمهورية الفرنسية الرابعة بمؤسسات تعززت فيها سلطات البرلمان، وأكد دستور هذه الجمهورية على ما يسمى بالاتحاد الفرنسي الذي يضم الميتروبول والمستعمرات في وحدة سياسية لا تنقطع.² وتحسيدا لهذه التوجهات استدعت السلطات الفرنسية الجزائريين للمشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي الأول في 21 أكتوبر 1945، التي كانت محسومة لصاح المعمرين في الجزائر في ظل مقاطعة الجزائريين بعد صدمة ماي 1945.³

جاءت هذه المقاطعة كرسالة رد استشعرتها السلطات الفرنسية، فسعى الإصلاحيون في إدارتها إلى استيعاب القوى الوطنية لتدور في فلك سياساتهم من خلال إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتوسيع دائرة الانتخابات للأهالي الجزائريين ووضع لجنة لقانون خاص بالجزائر⁴، فأصدرت السلطات قرار العفو الشامل في مارس 1946 والذي تحرر بموجبه المعتقلين السياسيين الجزائريين. فخرج فرحات عباس يوم 16 مارس 1946، بأفكار جديدة تمثل بالأساس في تحقيق استقلال ذاتي داخلي في إطار الاتحاد الفرنسي، وأعلن في الفاتح ماي 1946، عن برنامج حزبه الجديد الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي لا يختلف كثيرا عن مطالب البيان الجزائري في فيفري 1943، ويقوم على المطالبة بالمساواة المطلقة بين الأهالي والكولون في الحقوق والواجبات دون تمييز عرقي أو ديني والارتباط في جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا بالاتحاد الفرنسي.⁵

أما بخصوص اليساريين فقد تعرضوا لفشل ذريع في الانتخابات التأسيسية الفرنسية الثانية في 2 جوان 1946، فعملوا على صياغة توجهاتهم لتتماشى مع المطالب الوطنية أكثر لكسب الزخم السياسي على الساحة الجزائرية، فجاء بيانهم في جويلية 1946، كدليل على تحول سياساتهم حيث طالبوا بإحداث فوري لحكومة وبرلمان جزائريين بروابط فدرالية مع فرنسا، والإعتراف بالحقوق المشروطة بعدم الاجبار في انفصال الجزائر عن فرنسا.

¹Martin Thomas: « France's North African Crisis, 1945-1955 Cold War and Colonial Imperatives », *History The Journal of The Historical Association*, Vol 92, N2, The Historical Association, Oxford, April 2007, p.209, URL : <https://www.jstor.org/stable/24429201>

² Patrice Gueniffey, Thierry Lentz: *La Fin des Empires*, Le Figaro Histoire/Perrin, Paris, 2016, p.412.

³ محمد بلعباسي، محمد شبوب، المرجع السابق، ص.ص. 243، 244.

⁴ عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص.ص. 361، 362.

⁵ العربي الزبيدي، المرجع السابق، ص-ص. 105-107.

أما فيما يخص أنصار حزب الشعب المحل، فقد لجأ الشباب الجدد منهم إلى تأسيس حزب جديد هو الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، الذي لم يتغير في طرحه بفكرة الأمة الجزائرية والإستقلال شيء يذكر، فأصبحت أقوى بعد الإفراج عن مصالي الحاج.¹ وقد عقد الحزب الجديد مؤتمره الأول في فيفري 1947، وصادق على لائحة قرارات تضمنت تحقيق الإستقلال الوطني وإنهاء الاحتلال بأي وسيلة حتى ولو كان ذلك بالعنف، وإنشاء منظمة عسكرية لتدريب المناضلين عسكرياً وتجهيزهم لأي طارئ، ناهيك عن المشاركة في الانتخابات الفرنسية حتى يصل نشاطه وبرنامجه لكل الجهات في الوطن من أجل توسيع قاعدته الشعبية.²

بالمقابل كان المؤتمر التأسيسي الثاني للجمهورية الفرنسية قد رفض اقتراح قيام جمهورية جزائرية مستقلة في إطار الاتحاد الفرنسي، واكتفى بتوسيع وصول فئات معينة من المسلمين إلى البرلمان الفرنسي، ونظراً لغياب نمط تشريعي وتسييري خاص بالجزائر في الدستور الفرنسي؛ فقد صوت المجلس التشريعي الأول للجمهورية الرابعة في سبتمبر 1947، على قانون جديد عرف بالقانون الخاص بالجزائر، أبقى على المجلس الجزائري الذي حل محل الوفود المالية، وينتخب من قبل الفئات المحددة في مرسوم 7 مارس 1944.³ ولتكبير القوى الوطنية في الانتخابات دشتت السلطات الاستعمارية سياسة تزوير الانتخابات التي قادها الإشتراكي ادmond Naegelen⁴ الذي عين كحاكم عام على الجزائر، فكانت انتخابات الجمعية الوطنية أفريل 1948، أولى تجاربه فلم ينل الحزبان فيها سوى 9 مقاعد من أصل 61 مقعد بفعل الغش والتزوير، كتجسيد لسيادة الكولون وممثلي الإدارة الفرنسية ونفوذهم مجدداً على الجزائر.⁵

لكن التيار الوطني لم ينهزم أمام هذه السياسات فسعى لتطوير نشاطه خارج الجزائر على الصعيد الدولي، خصوصاً فيما يتعلق بموقفه من الحرب الباردة، فقد شهد العالم بعد ح.ع.2 تغيراً واضحاً في معالم النظام الدولي في ظل الصراع بين و.م.أ وإ.س، ووجدت الدول حديثة الإستقلال نفسها أمام خيارين إما الإنضمام لأحد المعسكرين أو إلزام الحياد، على إعتبار أن تحقيق التطور الاقتصادي ومكافحة الإستعمار يجب تحتل الصدارة في

¹ محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، مرجع سابق، ص، ص.360، 361.

² يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.123.

³ Guy Pervillé : « La Politique Algérienne de La France (1830-1962) », *Le Genre Humain*, Vol 1, N 32, Le Seuil, Paris, 1997, p.34, URL : <https://www.cairn.info/revue-le-genre-humain-1997-1-page-27.htm>

⁴ ادmond مارسال نايجلان (1892-1978) سياسي اشتراكي فرنسي تقلد عدة مناصب سامية في الدولة الفرنسية، لمزيد من المعلومات أنظر : Guy Pervillé : « Marcel-Edmond Naegelen (1892-1978) », *la Revue de l'ARDBA*, N 12, Association de recherche pour un dictionnaire biographique de l'Algérie 1830-1962, Paris, mai 1990, pp.77-81, URL : http://guy.perville.free.fr/spip/article.php3?id_article=108

⁵ شارل روبر آجيرون، المرجع السابق، ص، ص.155، 156.

إهتمامات الدول العظمى لتجنب الوقوع في حرب جديدة.¹ وهي التحولات التي تزامنت مع محاولات الحكومة الفرنسية التعافي من مخلفات ح.ع.2 في ظل الأزمات الاقتصادية الداخلية والتفكك العنيف لامبراطوريتها الإستعمارية، وسعيها للحفاظ على إمبراطورية ما وراء البحار كمرتكز كبير في سياستها الخارجية.²

وإذا كان ها هو الوضع بالنسبة لفرنسا فإن التيار الوطني بالجزائر وجد نفسه بعد ح.ع.2 منفتحا في عدة مجالات، حيث اتخذت حركة انتصار الحريات الديمقراطية تدويل القضية الجزائرية على عاتقها، خصوصا خلال سنة 1948، على مستوى لجنة تحرير المغرب العربي، ومؤتمر الشعوب المناهضة للإمبريالية في إفريقيا وآسيا، ومؤتمر السلم الذي رعته القوى الموالية للسوفييت، إضافة إلى نشاطها على مستوى ه.أ.م، كما مثلت حركة إنتصار الحريات الديمقراطية الجزائر في لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة. هذا الحضور المغاربي تعزز أيضا بحضور سياسي في كل المحافل الدولية منذ جويلية 1948، حيث شاركت الحركة مع الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في مؤتمر مناهضة الإمبريالية لشعوب إفريقيا وآسيا، ونجحا في تمرير لائحة قرارات متعلقة بالجزائر تضمنت مناداة المؤتمر بوقف القمع الممارس بالجزائر وتعبيره عن أمله في تحقيق وحدتها واستقلالها في فيفري 1949.³

كما حضر النشاط الوطني أيضا في المحافل الدولية بالشرق، حيث شارك طلبة حزب الشعب وقيادات الكشافة الإسلامية الجزائرية في المهرجان العالمي للشباب بمدينة براغ سنة 1947، وفي مهرجان بودابست عام 1949، رافعين العلم الجزائري كوفد مستقل عن فرنسا رغم معارضة الشيوعيين، كما حضرت حركة إنتصار الحريات الديمقراطية إلى مؤتمر السلام بباريس في أبريل 1949، وأدانت فيه سياسات الإتحاد الفرنسي ونادت بالإستقلال واسترجاع السيادة الجزائرية فيه.⁴

يدل هذا النشاط على نمو الوعي السياسي للحركة الوطنية بواقع النظام السياسي الدولي وتركيزها على حضور كافة المؤتمرات والمحافل الدولية، من أجل تدويل القضية الجزائرية كمسألة تصفية إستعمار ولم ترى في سبيل هذا الهدف بدا من ولوج كبريات عواصم المعسكرين الشرقي والغربي وعززته بعملها على مستوى ه.أ.م، مع إحتمال سماع الهيئة هذه المرة لمطالب لجنة تحرير المغرب العربي.⁵ حيث رفع مصالي الحاج نداء إلى الجمعية العامة

¹ محمد حربي : الثورة الجزائرية سنوات المحاض، تر : نجيب عباد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص.5.

² Martin Thomas, Op.cit, p.210

³ Mahfoud Kaddache : **Histoire du Nationalisme Algerien**, T2, Editions EDIF, Alger, 2000, pp.768, 769

⁴ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، مرجع سابق، ص. 1175.

⁵ Martin Evans, Op.cit, p.104.

للأمم المتحدة في سبتمبر 1948، طالب فيه صراحة المجتمع الدولي بإسم الشعب الجزائري وتماشيا مع نص ميثاق الأطلسي وتوصيات ميثاق ه.أ.م بالتدخل لإيجاد حل للكفاح الجزائري ضد الإمبريالية الفرنسية¹.

كما قدمت الأحزاب المغاربية في 2 نوفمبر 1948 مذكرة إلى الأمانة العامة ل ه.أ.م تطالب بإستقلال الأقطار المغاربية الثلاثة، وفي نداء آخر في ديسمبر 1948، أدان مصالي الحاج الإتحاد الفرنسي وأبرز الطابع الديمقراطي للحركة الوطنية الجزائرية، وشجب رفض عصبة الأمم سابقا تطبيق مبادئ تقرير المصير على شعوب المستعمرات والحروب الإستعمارية، كما أعاب على ه.أ.م عدم فرض إحترام بنود ميثاق الأطلسي أو مبادئ ميثاقها.²

هذا النشاط الحثيث لأقطاب الحركة الوطنية على الساحة الخارجية خصوصا على مستوى ه.أ.م لم يأتي من فراغ، بل جاء في ظل محاولة ه.أ.م بين عامي 1947 و1949 لإصدار عدة لوائح مناهضة للطبيعة الإستعمارية والتأكيد على إحترام حقوق الإنسان، كالميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في 10 ديسمبر 1948، ولائحة أخرى في ديسمبر 1949، تستوجب تقديم المعلومات عن الأقطار غير الحرة وتلزم الدول الإستعمارية المسؤولة عنها بتحسين مستواها على جميع الأصعدة، بعد أن تمت المصادقة في نفس العام على لائحة أخرى تشجع إستخدام اللغات الوطنية في التعليم وتطويرها إلزاميا من قبل الدول الكبرى، وكانت هذه السياسات بداية لسياسات أخرى في خمسينيات القرن 20 في مجال حقوق الإنسان والشعوب المستعمرة.³

ويتضح هنا من خلال نشاط الحركة الوطنية على الساحة الدولية، أنها لم تتأثر بالحرب الباردة ولا توجهاتها، بل سعت في إطار منظم إلى التزام سياسة محايدة تهدف بالأساس إلى تدويل القضية الجزائرية كمسألة تصفية استعمار، مع التأكيد على التنديد بالمشاريع الدولية التي تهدف لحرمان الشعوب من تقرير مصيرها وتدعم السياسات الإستعمارية الإمبريالية في إطار كسب الدول لصالح أحد معسكري الحرب الباردة، وهو ما جعل الزعيم الإستقلالي المغربي علال الفاسي يصف واقع الحركة الوطنية والأمة الجزائرية خلال تلك الفترة، بإجتماعهما على غاية الإستقلال التي ترسخت فيهما ووحدهما في إتجاه سياسي واحد واضح، في عرض المطالب والصراحة المطلقة في الدفاع عن حقهما المشروع بمختلف الوسائل الممكنة.⁴

¹ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، مرجع سابق، ص-ص. 473-476.

² Mahfoud Kaddache, Op.cit, pp.769, 770.

³ عبد الحميد زوزو : تاريخ أوروبا والولايات المتحدة 1914 - 1945 تاريخ الإستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010، م 6، ص، ص. 125، 126.

⁴ علال الفاسي : الحركة الإستقلالية في المغرب العربي، ط6، مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء، 2003، ص. 32.

لكن الحرب الباردة ما لبثت أن وجدت مستقرا لها في الجزائر كما العالم، فقد ركز الموقف الأمريكي الرسمي بعد ح.ع.2 على دعم المصالح الأمنية الأمريكية عبر دعم القوى الاستعمارية الغربية، هذا الموقف انطلق بالأساس من الواقعية البراغماتية للسياسة الأمريكية الخارجية في ظل الصراع المعلن مع إ.س، وكان مدفوعا بمنع تمكن هذا الأخير من استغلال السياسات الغربية.

فقد كان صناع السياسة الأمريكيون يدركون أن إ.س روج لنفسه على أنه حليف الشعوب المضطهدة، لذلك كان عليهم قبول حقيقة الحركات الوطنية وتوجيهها ودعمها قدر المستطاع بدلا من معارضتها، والسعي لدمج مستعمرات الدول التابعة للمعسكر الغربي في سياساتها، وتقديم المساعدة التنموية لهذه الدول وإقامة روابط اقتصادية تضمن الوصول إلى المواد الخام المتوفرة فيها. وكانت المعضلة الأمريكية مع ذلك هي كيفية كسب صداقة الشعوب المستعمرة دون تنفير القوى الاستعمارية التي كانت متحالفة معها¹.

كخلاصة لهذا المبحث، فإن الحرب الباردة جاءت كضرورة حتمية للخلاف الكبير في التوجهات السياسية والاقتصادية بعد ح.ع.2 وظهور بوادر التفكك والصراع بين الحلفاء فيها، وأدت هذه الظروف الدولية المتشعبة بالحصلة إلى ظهور صراع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بقيادة إ.س والغربي بزعامة و.م.أ، وقد عانت الجزائر هي أيضا من تبعات الحرب الاقتصادية والسياسية وخرجت تياراتها الوطنية والسياسية بتوجهات جديدة في مسارها السياسي والنضالي، رغم أن كل ذلك لم يمنع من زج الجزائر في استراتيجيات المعسكر الغربي، وهو ما يجعلنا نتساءل كيف وجدت الجزائر نفسها مقحمة ضمن خطط هذا المعسكر في إطار الحرب الباردة؟ سؤال سيجيب عنه المبحث الموالي.

¹Yahia H. Zoubir : « The United States The Soviet Union and Decolonization of The Maghreb 1945-62 », *Middle Eastern Studies Journal*, Vol 31, N1, University of Oxford, Oxford, January 1995, pp.61,62, URL : <http://dx.doi.org/10.1080/00263209508701041>

المبحث الثاني : إدراج الجزائر ضمن الإستراتيجية العسكرية الغربية 1949-1950 :

لم تكن الجزائر بمنأى عن الدخول في مصالح فرنسا وحلفائها الغربيين للحرب الباردة، فقد وجدت نفسها ضمن مخططاتهم فيها وتعددت أسباب وانعكاسات هذا الأمر عليها، وهو ما سندرسه كالتالي:

1. معاهدة حلف شمال الأطلسي ومكانة شمال إفريقيا في الذراع العسكري الغربي :

شكلت معاهدة ح.ش.أ أحد أبرز وجوه صراع الحرب الباردة بين المعسكرين، حيث اتخذت قوى المعسكر الغربي منها كقوة عسكرية رادعة لدعم نشاطها السياسي في هذه الحرب ضد المعسكر الشرقي. وتجمع مختلف الدراسات التي اطلع عليها خلال اعداد هذا العمل أن هذا الحلف لم يولد من فراغ، بل جاء كاستجابة لمواجهة تحديات كبرى برزت على الساحة العالمية عقب ح.ع.2، من خلال إدراك الغرب لمستوى التهديد الأمني الجديد المتمثل في إس.س وتحوله لقوة دولية عظيمة بمفاهيم متناقضة تماما عن قيم الغرب وتوجهاته الأيديولوجية¹.

استجابة مثلت واجهة لتغير المفهوم الأمني بعد ح.ع.2 ليشمل أخطا جديدة لدى و.م.أ، بعدما أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي سنة 1947²، حيث تعززت سياسة الإحتواء التي أقرها الرئيس الأمريكي هاري ترومان لتطويق إس.س، عبر تقوية الوجود البحري الأمريكي في العالم، فأنشأ في جوان 1948 الأسطول السادس الأمريكي لدعم حلفائه في البحر الأبيض المتوسط وعزل السوفييت عن بلوغ هذا البحر.³

جاء هذا الإجراء كتعزيز للتحالف الدفاعي العسكري المبرم بين القوى الأوروبية ضد التوغل السوفيياتي في أوروبا الغربية في معاهدة بروكسل خلال شهر مارس من نفس العام، وهو التحالف الذي لم يكن قويا بما فيه الكفاية للوقوف في وجه إس.س رغم الدعم الأمريكي في المتوسط في شهر جوان، مما أدى إلى تطور الرؤية الأمريكية لمنظور هذا التحالف بشكل يشمل كل حكومات منطقة شمال الأطلسي، كقاعدة إستراتيجية هامة ستتوج بمعاهدة شمال الأطلسي.⁴

¹ نزار إسماعيل الحيايلى : دور حلف شمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص.29

² محمود شرقي : "التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع8، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، جانفي 2014، ص.9، الرابط : <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5763>

³ شارل زورغيب : سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط، ط1، تر: خضر خضر، جروس برس للنشر، بيروت، 1986، ص.13

⁴ محمد عزيز شكري، مصطفى ناصف : الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص.33، 34.

تشير المصادر الدبلوماسية التي تطرقت لتأسيس هذا الحلف، إلى إختلاف في الرؤى خلال المفاوضات بين الحلفاء، لاسيما ما تعلق بطبيعته سواء يجعله كمجرد مكمل لمعاهدة بروكسل الدفاعية بين القوى الأوروبية، أو تحويله إلى هيكل دفاعي عالمي واسع يحل محل هذه اللجنة ويكون كمنظمة شاملة بميثاقها المتنوعة، وهو ما يبدو جليا في وثائق الخارجية الأمريكية في جانفي 1949¹.

كما ظهر الإختلاف في المفاهيم الجغرافية بين الحلفاء على غرار منطقة أمريكا الشمالية التي رأى النرويجيون بأنها تضم المكسيك، وإشكالية انضمام إيطاليا ومستعمرات شمال إفريقيا الفرنسية إلى هذا الحلف، والأزمات الدولية التي يمكن أن تدخل فيها هذه المنظمة. بالإضافة إلى تحفظات مجلس الشيوخ الأمريكي بشأن نوعية هذا العمل الدفاعي، ومفهوم الهجوم المسلح الذي يتطلب الردع ومكانة المنظمة من المواثيق الدولية، وكيفية اتخاذ القرارات داخلها بما يتلاءم وتلك الأعراف، حسب ما ورد في محضر الاجتماع الثاني عشر لمحادثات واشنطن الأولية حول الأمن، في 8 فيفري 1949 مع الممثلين النرويجيين بخصوص تأسيس الحلف². ومن بين أبرز هذه الاختلافات بين الحلفاء حول المفاهيم القانونية والجغرافية التي ستضبط معاهدة الحلف، حضر الإختلاف الأمريكي الفرنسي بخصوص إدراج مستعمرات شمال إفريقيا-بما فيها الجزائر- في المعاهدة خصوصا في المادة الخامسة منها، و مشكلة تبرير قبول هذا الأمر في مجلس الشيوخ بالنسبة للأمريكيين، حسب ما ورد في مذكرة موجهة إلى وزير الخارجية دين اتشيسون «Dean Acheson»³ من قبل مستشار الوزارة في 16 فيفري 1949⁴. حيث يظهر مما سبق توصيات أمريكية بالتماطل وتجنب الموافقة على هذا الإدراج خشية أن يتورط الحلف في مسائل خارجة عن نطاق مهامه التي سينشأ لأجلها.

¹ U.S.D.S Archives: Document N2, «Memorandum of Conversation, by the Counselor of the Department of State (Bohlen)(Top Secret)», Washington D.C, 3 January 1949, Foreign Relations of the United States 1949 Western Europe, Vol 4, United States Government Printing Office, Washington, 1974, pp.4,5.

² U.S.D.S Archives: Document N 56, «Minutes of the Twelfth Meeting of the Washington Exploratory Talks on Security (Top Secret)», Washington D.C, 8 February 1949, Op.cit, pp.74,75

³ دين اتشيسون : (1893-1971) سياسي ودبلوماسي أمريكي تقلد منصب وزير خارجية و.م.أ، لمزيد من المعلومات أنظر:

«Dean Acheson», Encyclopedia Britannica, London, 7 April 2021, Accessed on 31 May 2021, URL : <https://www.britannica.com/biography/Dean-Acheson>

⁴ U.S.D.S Archives: Document N 69, «Memorandum by the Counselor of the Department of State (Bohlen) to the Secretary of State and the Under Secretary of State (Webb) (Top Secret)», Washington D.C, 16 February 1949, Op.cit, pp.114,115

وبالمقابل لقيت مفاوضات تأسيس الحلف إضافة إلى هذه الجلبة السياسية، اهتماما بالغا على المستوى الإعلامي في عواصم دول المعسكر الغربي، في توجه دعائي واضح نحو هجمة إعلامية غربية إستباقية على إس، وكانت الصحف الفرنسية حاضرة بقوة لتغطية مراحل المعاهدة منذ مطلع عام 1949، وبالتحديد عند اقتراح نص المعاهدة على الدول الأعضاء ونشرها في 18 مارس 1949.

وهو ما كان حاضرا في الصحافة الكولونيالية بالجزائر حيث عنونت جريدة «L'Echo D'Alger» عددها يوم 19 مارس 1949، قائلة "إعادة التأكيد على إرادة الموقعين في الحفاظ على السلام : إعلان نص معاهدة الأطلسي للإعلام العام بالأمس"، ووصفتها بالعمل الدفاعي البحت الذي لا يمكن أن تعمل آليته إلا من خلال عدوان واضح¹. في حين نشرت جريدة «Le Journal D'Alger» في عددها لنفس اليوم مقالا بعنوان : "وثيقة تاريخية موجهة فقط ضد أي معتدي محتمل" وأشارت إلى نشر معاهدة الأطلسي في وقت واحد بجميع عواصم الدول الموقعة عليها وأنها عقدت لمدة 20 عاما وقابلة للمراجعة بعد 10 سنوات².

وظهر نص المعاهدة رسميا في النصوص الدبلوماسية الفرنسية من خلال نشرة الصحافة لوزارة الخارجية الفرنسية في عددها رقم 1228 في 19 مارس 1949، بعنوان "نص المعاهدة المقترحة للتوقيع"، كمحصلة للجلبة المتعلقة بالتفاوض على توقيع هذه المعاهدة، والذي لقي تغطية واسعة صحفيا منذ الإعلان عن نصها في يوم 18 مارس 1949³.

وقد تأسس ح.ش.أ بعد مفاوضات طويلة وشاقة بين كندا، و.م.أ، بريطانيا وفرنسا حول معاهدة الدفاع الجماعي لمنطقة شمال الأطلسي، وأسفرت هذه المفاوضات على توقيع معاهدة منظمة شمال الأطلسي «NATO» أو ما يعرف بمعاهدة واشنطن، في 4 أبريل 1949، والتي أنشأت نظام دفاع مشترك بين

¹ A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document : « Le Texte du Pacte Atlantique a Eté Rendu Public Hier », L'Echo D'Alger, 19 Mars 1949.

² A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « Le Pacte de L'Atlantique a Eté Publié Hier Simultanément Dans Toutes Les Capitales des Payes Signataires », Le Journal D'Alger, 19 Mars 1949.

³ A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « Traité de L'Atlantique-Nord Proposé Pour Signature au Cours de La Première Semaine d'Avril », Bulletin Quotidien de Presse Etrangère, N1228, Ministère des affaires étrangères, Paris, 19 Mars 1949, p.1.

12 دولة مستندا إلى المادة 51 من ميثاق ه.أ.م، المرتبطة بحق الدفاع المشروع في شكله الفردي أو الجماعي كحجر أساس يقوم عليه هذا الحلف¹.

صاحب توقيع هذه المعاهدة بين 4 و7 أبريل 1949 صخب إعلامي غربي كبير، حيث نشرت جريدة التايمز «The Times» البريطانية يوم 4 أبريل، معنونة " معاهدة الأطلسي ستوقع في واشنطن اليوم"، وأشارت إلى مشاركة وزير الخارجية البريطاني في حفل اجتماع وزراء خارجية الدول المتحالفة للتوقيع على المعاهدة، بالتزامن مع الرد على الاحتجاج السوفييتي الراض للاتفاقية²، وعنونت مقالها الرائد حول نفس الموضوع يوم 5 أبريل قائلة "الميثاق قد وقع"، وما ورد فيه أن ممثلي أوروبا الغربية وكندا و.م.أ، قد وقعوا معاهدة للدفاع المشترك خلال عشرين عاما، في معاهدة وصفتها بالفريدة من حيث العناية في أعدادها ومناقشتها الجادة³.

من جهتها نشرت جريدة النيويورك تايمز «The New York Times» الأمريكية المشهورة مقالها الرائد لعدد يوم 4 أبريل 1949، بخصوص المعاهدة تحت عنوان: " 12 دولة ستوقع تحالفا أطلسيا في العاصمة اليوم"؛ وذكر فيه الكاتب الصحفي الشهير جيمس رستون «James Reston» حضور الرئيس الأمريكي ترومان لحفل التوقيع وتركيبته لمبادرة التحالف والمساعدة المتبادلة مع دول أوروبا الغربية⁴. أما في فرنسا فقد عنونت صحيفة «Le Monde» صفحتها الأولى لعدد 5 أبريل بعنوان " وقع اثنا عشر وزيراً للشؤون الخارجية رسمياً على ميثاق الأطلسي"، ونوهت بتوقيع وزراء الخارجية على الاتفاقية، خلال احتفال رسمي في قاعة المحاضرات التابعة لكتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية في واشنطن، الذي اعتبرته حدثا استثنائيا ل و.م.أ التي دخلت لأول مرة في تحالف دفاعي مع قوى خارج القارة الأمريكية⁵.

¹ ليلي طورشي: "منظمة حلف شمال الأطلسي من الدفاع إلى التوسع"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، م5، ع13، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، سبتمبر 2018، ص.140، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/338/6/3/68561>

² «The Atlantic Pact to be Signed in Washington Today», *The Times*, N 51347, London, Monday April 4 1949, p.4, URL :

<https://www.thetimes.co.uk/tto/archive/article/1949-04-04/4>

³ «The Pact Signed», *The Times*, N 51348, London, Tuesday April 5 1949, p.5, URL: <https://www.thetimes.co.uk/archive/page/1949-04-05/5>

⁴ James Reston : « 12 Nations To Sign Atlantic Alliance at Capital Today », *The New York Times*, N 33308, New York, April 4 1949, p.1, URL :

<https://www.rarenewspapers.com/view/558057>

⁵ « Douze Ministres des Affaires Etrangères Signent Solennellement Le Pacte de L'Atlantique », *Le Monde*, Paris, 05 Avril 1949, p.1, URL:

وبالعودة إلى الصحافة الكولونيالية في الجزائر فقد كان للتوقيع على معاهدة ح.ش.أ صدى اعلامي واسع في صفحاتها، حيث كتبت جريدة « Le Tribunal D'Alger » في عددها ليوم 5 أفريل " التوقيع على ميثاق الأطلسي"، واعتبرت هذا الحدث أبرز ما وقع في العالم منذ انخراط ألمانيا النازية في 1945¹. أما جريدة « L'Echo D'Alger » فقد عنونت صفحة واجهتها لنفس اليوم قائلة " اختتم بالأمس أكبر تحالف دفاعي على الإطلاق"، مشيرة إلى أنه خلق تضامنا جديدا بين 335 مليون إنسان يتمتعون بأقوى الإمكانيات الصناعية².

وعادت نفس الجريدة في عددها ليوم 7 أفريل لتجذب اهتمام قرائها إلى عدم وجود رد سوفيتي على معاهدة شمال الأطلسي مع تأكيدها على أن الحرب بين الشرق والغرب قد بدأت³. وقبلها بيومين أي في 5 أفريل عنونت « L'Echo D'ORAN » صفحتها الرئيسية بعنوان " 12 أمة توقع ميثاق الأطلسي"، ونقلت تصريح الرئيس الأمريكي ترومان عن الحلف بأنه وثيقة بسيطة قبلت الأمم التي وقعتها متابعة احترام مبادئ ه.أ.م.⁴.

يلاحظ هنا من كل هذه الدعاية الإعلامية محاولة القوى الغربية إبراز الطابع الدولي لهذه المعاهدة واحترامها لمواثيق ه.أ.م، وإرسال رسالة واضحة لـ إ.س مفادها وحدة هذه الدول في مواجهته، فقد جاء هذا الحلف كإستراتيجية عسكرية غربية شاملة ضد إ.س تهدف لتطويقه وحلفائه وتعزيز سياسة الإحتواء السياسي والاقتصادي برادع عسكري قوي يكملهما. فشكل هذا الحلف منطلقا للتنسيق الثلاثي سياسيا واقتصاديا وعسكريا بين الدول الأعضاء لمنع تضارب مصالحها في المجالات الثلاثة، وتنسيق جهودها الموحدة فيها ضد إ.س والمعسكر الشرقي ككل، وهو منطلق الإستراتيجية الدفاعية لهذا الحلف ضد المخططات السوفياتية، وقد استقبله إ.س بالاحتجاج عليه واعتبره عملا عدائيا ضده وتجاوزا واضحا لشرعية ه.أ.م، وإلغاء لمعاهدة

https://www.lemonde.fr/archives/article/1949/04/05/douze-ministres-des-affaires-etrangeres-signent-solennellement-le-pacte-de-l-atlantique_1933316_1819218.html

¹ A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « Le Signature du pacte de Atlantique », Tribune D'Alger, 05 AVRIL 1949.

² « La Plus Vaste Alliance Défensive de Tous Les Temps à Eté Conclue Hier », L'Echo D'Alger, N13848, 5 Avril 1949, p.1, URL :

<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/cb327596899/date19490405>

³ « Pas de Riposte Soviétique au Pacte Atlantique », L'Echo D'Alger, N13850, 7 Avril 1949, p.1, URL : <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/cb327596899/date19490407>

⁴ « 12 Nations Ont Signe Le Pacte Atlantique », L'Echo D'Oran, N 28320, 5 Avril 1949, p.1, URL : <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/cb32759772v/date19490405>

الصداقة والتعاون بين إس والدول الغربية الموقعة سنة 1942، ولجميع الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة معها بعد ح.ع.2.¹

وقد ضمت معاهدة تأسيس هذا الحلف 14 مادة يمكن قراءة تفاصيلها بالمختصر الواضح في المبادئ الرئيسية للمنظمة، حيث يقوم ح.ش.أ على أساس الدفاع الجماعي والمساعدة المتبادلة بين الدول الأعضاء، كمكرس للمادة 51 من ميثاق ه.أ.م التي تقول: "ليس في هذا الميثاق ما يخل بالحق المتأصل للذات الجماعية أو الفردية للدفاع في حالة وقوع هجوم مسلح ضد دولة عضو في ه.أ.م، إلى أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، حيث يجب إبلاغ مجلس الأمن على الفور بالتدابير التي يتخذها الأعضاء لممارسة حق الدفاع هذا عن النفس، ولا تؤثر بأي شكل من الأشكال على سلطة ومسؤولية مجلس الأمن بموجب هذا الميثاق في اتخاذ أي إجراء يراه في أي وقت ضروريا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما"²، ومن هنا إذا وقع أي هجوم مسلح ضد إحدى الدول الأعضاء في ح.ش.أ، فسيعتبر بمثابة عمل عدائي ضد جميع الدول، بشكل يجعلها تفكر فيما إذا كانت ستتخذ الإجراءات اللازمة للرد على الهجوم.

من المهم هنا التوضيح بأن كل دولة عضو في الحلف يجب أن تبني وتملك قدراتها الدفاعية الذاتية ضد العدوان، وفقا لما هو منصوص عليه في المادة الخامسة³ من معاهدة واشنطن، التي تلزم كل عضو بتشارك مخاطر ومسؤوليات وفوائد الأمن الجماعي، كما نصت على أن أعضاء ح.ش.أ تجمعهم مجموعة فريدة من القيم الملزمة بمبادئ الحرية الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، فإلى جانب كونه منظمة للدفاع الجماعي؛ فإن ح.ش.أ يشكل أيضا مكانا للنقاش حول القضايا السياسية والعسكرية أو التهديدات التي تواجه الدول الأعضاء بموجب المادة الرابعة⁴ من معاهدته، والتي تسمح لكل دولة عضو بالتشاور مع بقية الأعضاء في القضايا السياسية وهو ما يمكن من وصف ح.ش.أ بأنه منظمة سياسية عسكرية مشتركة.⁵

¹ يخلف توري: "الأحلاف العسكرية من منظور القانون الدولي العام"، مجلة صوت القانون، ع8، مخبر نظام الحالة المدنية، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2017، ص، ص.483، 484، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36511>

² Tomáš Čížik, Peter Novák : « North Atlantic Treaty Organization (NATO) », Centre for European and North Atlantic Affairs, Slovakia, January 2015, pp.1,2, article URL : <https://www.researchgate.net/publication/322695569>

³ أنظر المادة 5 من الملحق رقم 01 ص.439.

⁴ أنظر المادة 4 من الملحق رقم 01 ص.438.

⁵ Tomáš Čížik, Peter Novák, Op.cit, pp.2,3.

هذا الطرح لم يكن وليد صدفة، فقد كان لتأسيس منظمة ح.ش.أ دور كبير في تعميق سياسة الاحتواء التي كانت ترمي إليها القوى الغربية، لتقويض بؤر انتشار الأفكار الإيديولوجية الاشتراكية الشيوعية السوفياتية، وكان هذا الحلف من أبرز معالم الحرب الباردة واعتبر دفعا قويا باتجاه استمرار السياسة الغربية في ممارسة القوة أو التهديد بتوظيف القوة العسكرية تجاه كل من يقول "لا" في وجه الأهداف الغربية.¹

لأداء هذه المنظمة مهامها بفعالية يضم ح.ش.أ عدة أجهزة متنوعة تتمثل في الهيئات التالية :

- مجلس الحلف: ويمثل السلطة العليا، يضم قيادات ووزراء الدول المتحالفة ينعقد مرتين أو ثلاث سنويا، ويرأسه الأمين العام للمنظمة ويضم العديد من اللجان السياسية المتنوعة التي تنشط تحت لوائه.
- اللجنة العسكرية: وهي السلطة العليا في الشؤون الحربية، تضم القيادات العسكرية للدول المتحالفة.
- القيادات العسكرية: وهي اللجان العسكرية التابعة لقيادة الحلف العسكرية والموزعة عبر العالم.²

تتجه بعض الدراسات المعاصرة خاصة في حقل العلوم السياسية، إلى إهمال مكانة منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي عموما والجزائر خصوصا في إستراتيجية هذا الحلف قبل نهاية الحرب الباردة عام 1991³، وهو توجه يحتاج لإعادة دراسة وتقييم كبيرين، نظرا لأن منظمة ح.ش.أ كانت واسعة الانتشار وتعكس الرغبة الغربية في الهيمنة على المعمورة بكل قاراتها والوقوف ضد التوجه والتواجد السوفياتي فيها، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا كانتا حاضرتين دون شك وبقوة في المخططات والأهمية الإستراتيجية لهذا الحلف، وهو ما يمكن ادراكه من خلال المراجعة التاريخية لمختلف التوجهات السياسية والعسكرية للحلفاء الغربيين، وما ورد في بعض المنشورات الرسمية والاستخباراتية وحتى الوثائق الرسمية للحلف، بأن هذه المنطقة كانت ولازالت تشكل أهمية بالغة في استراتيجياته المختلفة.

أهمية يمكن لمسها في الإستراتيجية الدفاعية ل و.م.أ من خلال ما ورد في رسالة موجهة من وزير الدفاع إلى وزير الخارجية الأمريكيين في 19 ماي 1949، تضمنت رؤية المؤسسة العسكرية الأمريكية الشاملة لمتطلباتها العسكرية في العالم، والحقوق والامتيازات العسكرية التي ترغب في الحصول عليها من خلال العمل

¹ عبد الكريم باسمايل: "التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جانفي 2015، ص.216، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52576>

² محمد عزيز شكري، مصطفى ناصف، المرجع السابق، ص.36، 37.

³ محمود شرقي، المرجع السابق، ص.8.

الدبلوماسية والتي اعتبرها ضرورية للأمن القومي، ووصفتها بأنها من بلدان تربط و.م.أ معها علاقات دبلوماسية مرضية وبعضها من المحتمل أن تتلقى مساعدات عسكرية كموقعين على معاهدة ح.ش.أ. وقد تضمن ملحق الرسالة في قسم "الحقوق العسكرية المطلوبة على وجه السرعة وفي الوقت المناسب"، طلبات إنزال غير محدودة في ميناء ليوتي بالمغرب، والحق في استخدام القواعد الجوية والبحرية الفرنسية لشمال إفريقيا في خروبة وسيدي أحمد بتونس بشكل مشترك أو على أساس الاستئجار، والحق في تطوير واستخدام قاعدة تدريب برمائية في إقليم شمال إفريقيا الفرنسي، ويفضل أن يكون ذلك في خليج أرزيو بالقرب من وهران. وفي قسم "الحقوق العسكرية المطلوبة على المدى البعيد"، نجد في فرع الحقوق بالأقاليم الفرنسية في شمال إفريقيا حق محدودة تطوير واستخدام قاعدة عسكرية في منطقة الدار البيضاء - ميناء ليوتي، وحقوق غير محدودة للعبور الجوي والتوقف التقني في جميع أنحاء شمال إفريقيا، والحق في الاحتفاظ بمخزونات وقود الطائرات والسفن البحرية والعتاد والذخيرة حسب الضرورة، وفي هذه الحالات يكون التأكيد طويل الأمد للحقوق ضروريا، ويشير نفس الملحق بخصوص التفاوض على الحقوق العسكرية بأن هيئة الأركان الأمريكية المشتركة رأت في ح.ش.أ وبرامج المساعدة العسكرية التي قد يقدمها فرصة للحصول على هذه الحقوق من جميع الفئات.¹ ويتضح مما سبق أن هذه المتطلبات، ستكرس هيمنة الأمريكيين على أراضي وقدرات بقية دول المنظمة، في توجه واضح لكبح جماح السوفيت من الوصول إلى المياه الدافئة من خلال استغلال ح.ش.أ وامتيازاته في ذلك، وهو ما تثبته وثيقة سياسية معتمدة من قبل لجنة المساعدات الخارجية المتبادلة المرتبطة بوزارة الخارجية الأمريكية مؤرخة في 25 ماي 1949، والتي من بين ما ورد فيها بخصوص الأهداف العسكرية التي يجب أن تعتمد و.م.أ في تقوية حلفائها الأوروبيين، تكوين خط بحري عسكري بين فرنسا والجزائر في شمال إفريقيا.² ردا على رسالة وزير الدفاع الأمريكي سالفة الذكر، ورد في تقرير آخر لفريق تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية في 4 أوت 1949، بأن حقوق الهبوط غير المحدودة في ميناء ليوتي بالمغرب مقيدة بموجب اتفاق سري للغاية مؤرخ في 15 سبتمبر 1947، بين الحكومتين الأمريكية والفرنسية بشأن استخدام القوات

¹U.S.D.S Archives : Document N123, «The Secretary of Defense (Johnson) to the Secretary of State, The Study Prepared by the Joint Chiefs of Staff(Enclosure) (Top Secret) », Washington D.C, 19 May 1949, Foreign Relations of the United States 1949 National Security Affairs Foreign Economic Policy, Vol 1, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1976, pp.303-309.

²U.S.D.S Archives : Document N126, « Policy Paper Approved by the Foreign Assistance Correlation Committee (Secret) », Washington D.C, 25 May 1949, Foreign Relations of the United States 1949 National Security Affairs Foreign Economic Policy, Op.cit, p.316.

الأمريكية للقاعدة الجوية في الميناء، وأن هذه الحقوق يمكن تمديدها بالطريقة المطلوبة بشكل أكثر فائدة على أساس جماعي تم الترتيب له مع الفرنسيين، ولكن في إطار الدفاع المشترك المنصوص عليها في الحلف الأطلسي. وفيما يتعلق بالقواعد الجوية البحرية وقاعدة التدريب البرمائية في شمال إفريقيا الفرنسية فقد أكدت غياب مفاوضات منذ ح.ع.2، مع وجود محادثات سرية للغاية معظمها غير رسمية بين القيادات في القوات البحرية الفرنسية والأمريكية، واعتقاد الوزارة بأن المحادثات حول هذا الموضوع يجب أن تتم بموجب معاهدة شمال الأطلسي. وبخصوص اكتساب و.م.أ للحقوق العسكرية المستعجلة في شمال إفريقيا الفرنسية، فإن النطاق الدقيق وطبيعة هذه الحقوق لها أهمية كبيرة في تحديد ما إذا كان الرد الفرنسي سيكون إيجابيا أم لا، لأن الحكومة الفرنسية ستكون ملزمة بتبرير منح هذه الحقوق أمام البرلمان والرأي العام الفرنسيين.¹

وبالتالي سعت الخارجية الأمريكية من خلال هذا التقرير إلى ضبط أطر هذه المتطلبات العسكرية الأمريكية في إطار منظمة ح.ش.أ، للدفاع عن العالم الغربي ضد التهديد السوفيياتي ضمن نطاقين هما، الإلزامي الذي يوجبه نص المعاهدة والممكن الذي يتم بالتفاوض مع باقي دول الحلف دون اخلال بسيادتها أو وضع قيادتها في مواجهة المعارضة الداخلية ضد الهيمنة الأمريكية.

لم يأتي هذا التوجه الأمريكي نحو استغلال شمال إفريقيا كمنطقة إستراتيجية في حربها الباردة مع إ.س. من فراغ، فمع توقيع معاهدة ح.ش.أ زادت توجهات و.م.أ الاستخباراتية في شمال إفريقيا لمعرفة واقع المنطقة بعد ح.ع.2 في إطار الحرب الباردة ونتائج الإصلاحات الفرنسية وبحث إمكانيات تجاوزها مع هذا التوجه، وهو ما يتضح جليا في تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 9 جوان 1949، لواقع الحركة الشيوعية في شمال إفريقيا ومدى إضرار ذلك بمصالحها الإستراتيجية.

حيث يتطرق تحت عنوان "تأثير الشيوعية على الحركات العمالية في شمال إفريقيا الفرنسية"، إلى نشاط الأحزاب الشيوعية في المنطقة واستغلالها لظروف العمال المزرية والاقتصاد الفرنسي المتهاوي، وتراجع مستويات المعيشة في تطوير نشاطها الدعائي. إضافة إلى ولوج هذه الأحزاب إلى داخل النقابات المستقلة للشغل خاصة في تونس والجزائر، هذه الأخيرة التي سيطرت فيها عناصر الكونفدرالية العامة للشغل «CGT»² التي تسيطر عليها قوى يسارية أوروبية مرتبطة بالأممية الشيوعية في موسكو.¹

¹U.S.D.S Archives: Document N141, « Report by the Policy Planning Staff (Top Secret)», Washington D.C, 04 August 1949, Foreign Relations of the United States 1949 National Security Affairs Foreign Economic Policy, Op.cit,pp.369- 373.

²الكونفدرالية العامة للشغل : أو CGT هي منظمة نقابية فرنسية، ظهرت في 23 سبتمبر 1895، لمزيد من المعلومات أنظر:

قراءة أكدتها وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية في تقرير لها يوم 23 أوت 1949، عن تطور النشاط الشيوعي في الجزائر بعد الحرب خصوصا خلال عام 1949، وتوسعه بين النساء المسلمات في الجزائر بفضل الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي «WIDF»، والعديد من المنظمات المرتبطة بـ إ.س وأذرعته في المستعمرات الفرنسية، إذ يشير التقرير إلى استعمال الحزب الشيوعي الجزائري للدعاية السوفياتية المعهودة في رفض الحروب ومناهضته لحلف الأطلسي وحرب فيتنام².

يظهر من كل ما سبق، أن ظهور ح.ش.أ كان خاتمة للمشاريع الاقتصادية والسياسية التي عملت عليها القوى الغربية بعد ح.ع.2، لتطويق إ.س ومنعه من التوسع في أوروبا والعالم ككل. هذا الحلف الذي اعتبر بمثابة الذراع العسكري والقوة الرادعة للمعسكر الغربي بقيادة و.م.أ، لم يهمل منطقة شمال إفريقيا في استراتيجياته كما ذهب إليه بعض الدراسات، بل شكلت المنطقة إحدى ثوابته الجغرافية في مواجهة الشيوعية الدولية بزعامة إ.س، وقد كان للجزائر نصيبها أيضا من مخططات الحلف الإستراتيجية وهو ما ستوضحه بقية عناصر هذا المبحث.

« Qui sommes-nous ? », La CGT Page Web, CGT, Paris, 9Aout 2018, Consulté le 31 Mai 2021, URL : <https://www.cgt.fr/dossiers/qui-sommes-nous>

¹ U.S.D.S Archives: Document N 1236, «The Chargé in Morocco (More) to the Secretary of State (confidential)», Washington D.C, 13 June 1949, Foreign Relations of the United States 1949 The Near East South Asia, and Africa, Vol 6, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1977, pp.1791,1792.

²C.I.A Archives : « French And Spanish North And West Africa », Western Europe Branche Weekly Summary, Vol5, N6, Western Europe Branche Office of Reports and Estimates, C.I.A, Virginia, 23 August 1949, pp.4,5, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79-01090A000400010011-5.pdf>

2. إدراج الجزائر وأهميتها الإستراتيجية في معاهدة شمال الأطلسي :

لم تحمل القوى الغربية الجزائر وموقعها الاستراتيجي في مخططاتها للحرب الباردة والحلف الأطلسي، فكان لها مكانها في أجندات ومخططات المنظمة لهذه الحرب وهو ما سنوضحه في هذا العنصر.

سعت فرنسا لتبني دورا قيادي أقوى في أوروبا الغربية منذ 1947، في ظل المعارضة الداخلية المتزايدة للسيطرة الأمريكية على جنوب المتوسط، بعد تراجع حدة العضلات الأمنية في أوروبا من خلال إنشاء ح.ش.أ، وحتى مطلع الخمسينيات عززت فرنسا مكانتها في قلب القارة الأوروبية، ولكن لا يمكن قول نفس القول عن نفوذها في شمال إفريقيا¹. في فترة كان النضال ضد توسع الشيوعية حجر الزاوية في السياسة الغربية ككل، وكان توسعها في إفريقيا يشكل تهديدا وهاجسا أمنيين كبيرين في نظر الاستراتيجيين الأمريكيين.²

وفي إطار سياساتها لتعزيز توجهاتها الغربية واستعادة هيبتها على الصعيد الدولي والحفاظ على واجهاتها الاستعمارية في شمال إفريقيا والعالم، حاولت فرنسا الضغط دبلوماسيا على و.م.أ والقوى الغربية خلال مفاوضات تأسيس ح.ش.أ على عدة أصعدة مختلفة، فالواقع المعاش بعد ح.ع.2 أوضح بأن الفرنسيين كانوا غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم، ناهيك عن شمال إفريقيا فوجهوا سياساتهم للحصول على الدعم الأمريكي واستعادة القوة الفرنسية على الصعيد الدولي.

وقد وافق الأمريكيون على مساعدتهم عسكريا ثم على تحالف كامل معهم في نهاية المطاف كمقتضى من مقتضيات خطط ح.ش.أ العسكرية، لتكون علاقة القوة بين فرنسا و.م.أ أكثر متانة مما كانت عليه قبلا، وفضل المسؤولون والسياسيون الفرنسيون التقشف الاقتصادي كوسيلة لاستعادة الهيبة الفرنسية دوليا وتقليص الضغوطات الأمريكية على سياساتهم الداخلية، مع انتهاج سياسة خارجية أكثر مرونة من خلال التلويح بتعطيل المبادرات الأمريكية حتى يتم دمج رغبات وتوجهات السياسة الفرنسية فيها، وخير مثال على ذلك في عام 1949، عندما منعوا إدراج النرويج في ح.ش.أ حتى تمت تغطية العملات الجزائرية الثلاث في المعاهدة.³

¹ Martin Thomas, Op.cit, p.215.

² Mamadou Ka : « La Politique Africaine des Etats-Unis de 1947 à 2005: de L'Engagement Sélectif à La Politique de «LEGACY» », POLIS Revue Camerounaise de Science Politique, Vol. 14, N 1, G.R.A.P.S, Cameroun, 2007, p.34, URL : <http://polis.sciencespobordeaux.fr/vol14n1/ka.pdf>

³ Matthew Connelly : **A Diplomatic Revolution Algeria's Fight for Independence and the Origins of the Post-Cold War Era**, Oxford University Press, New York, 2002, pp.48,49

تظهر هذه المحاولات الفرنسية جلية في مستندات الخارجية الأمريكية حول مفاوضات تكوين الحلف، أين سعت فرنسا لهذا الإدراج، على غرار ما تم خلال الاجتماع الحادي عشر لمحادثات واشنطن الاستكشافية حول الأمن في 14 جانفي 1949، حين تمت مناقشة مسألة مقاطعات الجزائر، وسط تماطل بريطاني وشك أمريكي في جدوى ضمها وتحولت إلى نقطة نقاش محتمم بين الحلفاء، ولم تحصد على الإجماع إلا بعد أن تم الاتفاق على إدراج جبل طارق معها في المعاهدة إرضاء لبريطانيا.

وقد حدث هذا بعد استغراب الجانب الفرنسي من ابرام اتفاق يشمل جزء من مناطق القطب الشمالي والجزء الشمالي من كندا، دون أن يتضمن المقاطعات الثلاث في الجزائر التي رآها جزءا من فرنسا دستوريا حسب طرحه، وكما ذكر محاججا بأن موقع الجزائر في معاهدة بروكسل الأمنية واضح حيث أن المعاهدة كانت أوروبية بحتة في نطاقها، لكن قدرات ح.ش.أ تقتضي أن تشمل منطقة أوسع بكثير، خصوصا الجزائر التي لا بد أن تشغل موقعا في هذا المجال الواسع¹.

تعزز الطرح الفرنسي لضم الجزائر في الاجتماع الثاني عشر لنفس المحادثات في 8 فيفري 1949، أين تطرق الوفد الفرنسي إلى مسألة إدراج الجزائر في المعاهدة وسط جواب أمريكي صريح بتفضيل تجنب الإشارة إليها، بحجة أن حكومة و.م.أ لا تعلم كيف يمكن أن يكون هناك هجوم على الجزائر دون الهجوم أيضا على فرنسا نفسها، ما لم يكن ذلك صراعا محليا لا يدخل في نطاق المعاهدة، وتفضيل و.م.أ الإشارة إلى هجوم "في أوروبا أو أمريكا الشمالية" بدلاً من وجود إشارة للجزائر في المعاهدة، فيما يبدو جليا كمحاولة أمريكية مسبقة للتملص من أي ربط فرنسي للحلف في أي مشكلة استعمارية فرنسية في شمال إفريقيا.

أدى هذا الأمر إلى إدعاء الطرف الفرنسي بأن عدم إدخال الجزائر سيشكل تعريفا للمنطقة على أنها خارج الأراضي الوطنية الفرنسية، بما يصعب تبرير الحكومة الفرنسية لإغفال الجزائر أمام البرلمان والرأي العام الفرنسيين؛ وعلاوة على ذلك فقد اعتقدت الحكومة الفرنسية أن الحلف ولاعتبارات إستراتيجية، يجب ألا يكون موجهاً حصراً نحو شمال أوروبا فقط، لذلك أكد السفير الفرنسي في واشنطن أن حكومة بلاده ترغب في رؤية الجزائر ضمن المادة المصاغة المتضمنة لمناطق المعاهدة.²

¹ U.S.D.S Archives: Document N 23, «Minutes of the Eleventh Meeting of the Washington Exploratory Talks on Security (Top Secret)», Washington D.C, 14 January 1949, Foreign Relations of the United States 1949 Western Europe, Op.cit, pp.27-34.

² U.S.D.S Archives: Document N 56, «Minutes of the Twelfth Meeting of the Washington Exploratory Talks on Security (Top Secret)», Washington D.C, 08 February 1949, Foreign Relations of the United States 1949 Western Europe, Op.cit,pp.74-88.

ويبدو بأن الأمريكيين قد تحفظوا على التعليق خلال تلك المحادثات وامتنعوا عن موافقة فرنسا على إدراج الجزائر حتى استشارة الكونغرس، فبقي هذا الإدراج المسألة العالقة الوحيدة في صياغة نص المعاهدة، وهو ما يتضح جليا في مذكرة موجهة إلى وزير الخارجية الأمريكي في 16 فيفري 1949، والتي تشير إلى أن النقطة الشائكة الوحيدة في النص هي مشكلة استثناء إدراج الجزائر كجزء من فرنسا في أهداف المعاهدة.¹

تعزز هذا الخلاف أكثر خلال الاجتماع الرابع عشر لمحادثات واشنطن، في 1 مارس 1949، حيث أرادت الحكومة الفرنسية أن توضح موقفها مسبقا، بأنه إذا كان عليها أن تقدم للجمهور والبرلمان ميثاقا يشمل النرويج ولا تكون إيطاليا والجزائر طرفا فيه، فسيتعين على هذه الحكومة إعادة النظر في موقفها فيما يتعلق بمشاركتها فيه قبل ذلك، وهنا اضطر الجانب الأمريكي إلى اثبات حسن نيته في هذا الأمر، وردة إلى تأخر الإدراج لعدم معرفة الكونغرس بأن الجزائر ستدخل في المعاهدة كجزء من التراب الفرنسي؛ وصعوبة اقناعهم بهذا الأمر وأبلغ الفرنسيين بالموافقة على تضمين المقاطعات الجزائرية لفرنسا في المعاهدة.²

ويتضح جليا هنا، بأن فرنسا بذلت جهدها الدبلوماسي الحثيث لتجاوز أي تماطل أو رفض من الأمريكيين لتضمين الجزائر من نطاق المعاهدة التأسيسية للحلف، عبر التهديد المبطن بمراجعة المشاركة الفرنسية فيه من الأساس، ما أرغم الوفد الأمريكي على التنازل والسعي لتجاوز أي تعنت فرنسي من شأنه تعطيل إبرام هذه المعاهدة.

تزامنت هذه المفاوضات والمطالب الفرنسية بإدراج الجزائر في المعاهدة مع حملة إعلامية واسعة لدعم العمل الدبلوماسي، وهو ما عثر عليه في مقالات صحفية بالأرشيف الفرنسي على غرار ما تطرقت له جريدة «Le Journal d'Alger» في عددها ليوم 18 فيفري 1949 قائلة "تحت إشراف المتخصصين في وزارة الخارجية فرنسا تريد إشراك الجزائر في حلف الأطلسي"، حيث ذكرت رغبة الحكومة الفرنسية في رؤية المقاطعات الجزائرية الثلاثة مدرجة في الحلف، والتي تعتبرها جزءا من المتروبول الفرنسي ووجوب دخول هذه المنطقة تحت الحماية، في ظل الآراء المتباينة نسبيا لدى الساسة الأمريكيين حول أهمية إدراج الجزائر فيها.

¹ U.S.D.S Archives: Document N 69, «Memorandum by the Counselor of the Department of State (Bohlen) to the Secretary of State and the Under Secretary of State (Webb) (Top Secret)», Washington D.C, 16 February 1949, Foreign Relations of the United States 1949 Western Europe, Op.cit,pp.114,115.

² U.S.D.S Archives : Document N 79, «Minutes of the Fourteenth Meeting of the Washington Exploratory Talks on Security (Top Secret)», Washington D.C, 01 March 1949, Foreign Relations of the United States 1949 Western Europe, Op.cit, pp.127-131.

كما أكدت نفس الصحيفة على اتفاق بعض المتخصصين من وزارتي الخارجية والدفاع مع أطروحة الحكومة الفرنسية، التي ترى بإستحالة فصل شمال إفريقيا عن فرنسا، في ظل وجود مخاوف في هذه الهيئات الحكومية من تورط و.م.أ في مرحلة ما في أي تعقيدات استعمارية تمتد إلى الجزائر، وهو ما يثبت رغبة السياسة الفرنسية في إحتواء هذا الأمر من خلال منعه باتفاق التحالف المزمع إنشاؤه، وتحول إدراج المقاطعات الثلاث في الحلف لأحد الأهداف الرئيسية التي تقوم عليها المحادثات بين وزير الخارجية الأمريكي وسفير فرنسا في و.م.أ¹.

ونرى مع تطور المفاوضات انتشارا واسعا للأخبار المتعلقة بما في الصحافة بالجزائر على غرار وصف جريدة « Alger Républicain » الشيوعية في عدد 5 مارس، للإتفاق بالتحالف المناهض لل سوفيت الراغب في استكمال أجهزته الإستراتيجية، حيث تطرقت إلى قرب ضم المقاطعات الجزائرية الثلاث لمناطق ح.ش.أ في محادثات واشنطن، ونوهت باعتبار الدوائر العسكرية والدبلوماسية الأمريكية لشمال إفريقيا كقاعدة إستراتيجية من الدرجة الأولى للسيطرة على بتول الشرق الأوسط.²

بالمقابل أشارت جريدة « L'Echo D'Alger » في عدد 19 مارس بعد إعلان نص المعاهدة للإعلام، بأن المادة السادسة³ ضمت الجزائر إلى الأقاليم الخمسة التي ستغطيها لجنة الدفاع وتضع بما حاميات دفاعية رقابية.⁴ وهو ما تناولته أيضا جريدة « Le Journal d'Alger » في نفس اليوم، حيث ذكرت بأن كل الاعتداءات العسكرية المحيطة بأوروبا وأمريكا الشمالية أو ضد مستعمرات فرنسا الجزائرية، ومختلف الحملات الجوية والبحرية ضد إحداها ستعتبر اعتداء ضد كل الأقاليم.⁵

وفي سلسلة مقالات خصصتها جريدة « La Tribune d'Alger » حول المعاهدة وتأثيرها على الجزائر، يمكن ملاحظة عدة توجهات نحو دعاية واضحة لإثبات وحدة فرنسا والجزائر، وربط السياسة الإدماجية الفرنسية في الجزائر بالوطن الأم في الحلف، واصفة إياه في عدد 24 مارس بأنه أحد أوجه المساواة

¹ A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « **La France Veut que L'Algérie Participe au Pacte de L'Atlantique** », Journal D'Alger, 18Février 1949.

² A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « **L'inclusion de L'Algerie Dans Le Pacte de L'Atlantique Est Décidée par Les U.S.A et Les Négociateurs Occidentaux** », Alger Républicain, 05 Mars 1949.

³ أنظر المادة 6 من الملحق رقم 01 ص.439.

⁴ A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « **Le Texte du Pacte Atlantique a Été Rendu Public Hier** », Op.cit.

⁵ A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « **Le Pacte de L'Atlantique a Été Publié Hier Simultanément Dans Toutes Les Capitales des Payes Signataires** », Op.cit.

في المواطنة بالجزائر بين الكولون والمسلمين، وأن هذا الاستيعاب الفرنسي للجزائر في المعاهدة المعلن رسمياً للعالم والمقنن بتوقيع القوى، يضع الجزائر بمقاطعاتها على قدم المساواة مع جميع المقاطعات الأخرى بما يضمن "الهيمنة الفرنسية" على السيادة في أقاليمها ودعم الاتحاد الفرنسي، وأن اندماج الجزائر في فرنسا في المعسكر الغربي لم يأتي تحسباً للحرب فقط.¹

كما أكدت في مقال آخر يوم 26 مارس، بأن اندماج الجزائر في فرنسا من خلال ح.ش.أ، هو أحد الأشكال العامة للإدماج الكلي، ووجه من أوجه إلغاء النظام الاستعماري الذي استمرت الجزائر في عيشه، وتحوله لنظام مساواة بين المواطنين تحت قبة الوطن الأم حسب تعبيرها.²

نجحت فرنسا على العموم في إدراج الجزائر بعمالاتها الثلاث في معاهدة شمال الأطلسي خلال سنة 1949، ووردت في المادة السادسة ضمن المعاهدة، والتي أعلن عنها في تاريخ 18 مارس 1949، ووقعت في واشنطن بتاريخ 4 أبريل 1949.³ حيث لقي هذا الإدراج صدى واسعاً في الصحافة الكولونيالية بالجزائر على غرار جريدة « La Tribune d'Alger » التي كتبت في 5 أبريل بأن فرنسا طالبت بـ 30 مليار دولار كميزانية عسكرية لدعم إنجلترا وشمال إفريقيا في الدفاع عن المتوسط.⁴

كما نشرت نفس الجريدة في عددها ليوم 7 أبريل مقالا بعنوان "حلف الأطلسي والجزائر"؛ تحدثت فيه عن إدراج العملات الجزائرية الثلاث في المعاهدة، وتطوير هذا الإدراج إلى اندماج كلي على أساس المساواة بين الجزائريين والفرنسيين لضمان دوامها مستقبلاً⁵، وتطرقت في عدد 8 أبريل إلى أبرز نتائج تطور اندماج الجزائر في فرنسا من خلال الحلف، مستنتجة بأنه سيلغي النظام الاستعماري ويجعل المقاطعات الجزائرية

¹ A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « Le Pacte de L'Atlantique Nord ⁽¹⁾ L'Intégration de L'Algérie à la France », Tribune D'Alger, 24 Mars 1949, pp.1,2

² A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « Le Pacte de L'Atlantique Nord ⁽¹⁾ Assimilation = Intégration », Tribune D'Alger, 26 Mars 1949, pp.1, 2

³ محمد عزيز شكري، مصطفى ناصف، المرجع السابق، ص36.

⁴ A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/ 81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « La Signature du Pacte de L'Atlantique », Tribune D'Alger, Op.cit.

⁵ A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « Le Pacte de L'Atlantique et L'Algérie (1) II », Tribune D'Alger, 07 Avril 1949.

ثلاث أقسام فرنسية، ناهيك عن التطور في المجال الاقتصادي باستفادة فرنسا من حزمة مساعدات أكبر من مشروع مارشال، وانعكاس ذلك على البناء الاجتماعي والعلمي والثقافي لفرنسا ومقاطعاتها الثلاث.¹

تواصلت حملة إبراز أهمية إدراج الجزائر في هذه المعاهدة على مستوى الصحافة الاستعمارية، حيث تساءلت جريدة « Le Journal d'Alger » في عددها ليوم 15 أفريل، عن موقع شمال إفريقيا في الدفاع الأوروبي، واستشهدت بمقال لجريدة « Daily Mail » البريطانية، تطرقت فيه إلى تغيير الخطة الإستراتيجية للقوى الغربية في البحر الأبيض المتوسط، وتحويل شمال إفريقيا إلى قاعدة رئيسية للدفاع عن الجزء الشرقي من هذا البحر، بعد اقتراح لندن توسيع نشاط القوى الغربية إليها تحت السيطرة الفرنسية.²

لم تأتي هذه الجلبة السياسية والإعلامية من عدم، فقد برزت الجزائر في سياسات الأمريكيين أكثر بخصوص ح.ش.أ حسب ما يظهر في التقارير والسياسات العسكرية الأمريكية في ماي 1949، حول الحقوق العسكرية في الأراضي الأجنبية، حيث ورد في ملحق رسالة موجهة من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية بهذا الخصوص، حق التخزين الحربي في الجزائر ونوه إلى ضرورة بداية المفاوضات بشأن هذه الحقوق في لجنة الدفاع التي سيتم إنشاؤها بموجب المادة 9 من معاهدة شمال الأطلسي، هذا إضافة إلى الحق في الاحتفاظ بمخزونات وقود الطائرات والسفن البحرية والعتاد والذخيرة حسب الضرورة في عدة مناطق، خاصة موانئ المرسى الكبير ووهران والجزائر العاصمة، وأكد نفس التقرير ضرورة التفاوض مع فرنسا بخصوص هذه الحقوق ليكون هذا الاستغلال طويل الأجل.³

تدل هذه التوجهات على العمق الإستراتيجي للجزائر في خطط الحلف منذ تأسيسه وبداية تشكل لجانه الدفاعية، حسب ما يلاحظ في مختلف وثائقه وأرشيفاته خلال هذه الفترة، حيث وردت الجزائر ضمن سلسلة الأقاليم المتمتعة بحماية هذا الحلف في دليبه التعريفي بين 1949 و 1959، الذي عرفها على أنها تنتمي لمنطقة القيادة الأوروبية التي تغطي جغرافيا الرقعة الممتدة من القطب الشمالي إلى شمال إفريقيا ومن المحيط

¹ A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « **Le Pacte de L'Atlantique et L'Algérie (1) III** », Tribune D'Alger, 08 Avril 1949.

² A.N.O.M (Aix En Province)): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « **L'Afrique du Nord Sera-t-elle La Position –Clé de La Défense Européenne** », Journal D'Alger, 15 Avril 1949.

³ U.S.D.S Archives : Document N123, « **The Secretary of Defense (Johnson) to the Secretary of State, The Study Prepared by the Joint Chiefs of Staff(Enclosure) (Top Secret)** », Washington D.C, 19 May 1949, Foreign Relations of the United States 1949 National Security Affairs Foreign Economic Policy, Op.cit,pp.301-307.

الأطلسي إلى الحدود الشرقية لتركيا، وتخضع هذه المنطقة ككل لقائد الحلفاء الأعلى في أوروبا المعروف بـ «SACEUR»، ومقره الرئيسي المقر الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا «SHAPE» بين باريس وفرساي في فرنسا.¹

ويلاحظ في تقرير القيادة العسكرية للحلف بخصوص التوجه الاستراتيجي لمخططاته الإقليمية في 22 نوفمبر 1949، ظهور الجزائر في مسودة أولية لتقرير اللجنة المتخصصة حول الإرشادات الإستراتيجية للتخطيط الإقليمي، في وجهة النظر البريطانية الفرنسية لمنطقة جنوب أوروبا وغرب البحر الأبيض المتوسط، والتي تشمل في واجهتها البرية النمسا وإيطاليا والمغرب الفرنسي والجزائر وتونس، وفي واجهتها البحرية البحر الأبيض المتوسط غرب الخط الذي يربط بين رأس ماتبان «Cape Matapan» باليونان وساحل شمال إفريقيا على الحدود بين تونس وطرابلس، وساحل الأزور «Côte d'Azur» لمنطقة للريفيرا الفرنسية وفي المناطق الأطلسية والساحلية للمغرب الفرنسي وإسبانيا.²

كما قدمت مجموعة التخطيط الإقليمي لأوروبا الغربية، في تقرير فريق العمل الدولي حول إنشاء هيئة رقابة بحرية للحلف على الشحن والتجارة البحريين، بتاريخ 7 سبتمبر 1950، معلومات لإنشاء خدمة مراقبة بحرية للتجارة وخدمات الشحن في زمن الحرب عبر موانئ منطقة معاهدة الأطلسي، ومن الموانئ المهمة الواردة في قائمة متطلبات الموظفين البحريين الأمريكيين للتحكم في هذه المنظمة، ميناء وهران بـ 14 موظفا و 3 في ميناء الجزائر من القوى العاملة في موانئ المعاهدة.³

جاء هذا التوجه الأمريكي واستغلاله لمعاهدة شمال الأطلسي كثمره لنجاح المفاوضات وانضمام فرنسا إلى ح.ش.أ وترسيم التعاون الأمريكي الفرنسي عسكريا، فاتحا بذلك مكانة هامة للجزائر في الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية، لتتمكن و.م.أ بفضلها من إنشاء عدة هياكل قاعدية حربية بين قواعد بحرية ومحزونات

¹ N.A.T.O Archives: Fonds : Is 04 - International Staff / International Secretariat, PDD Publications Series, Document : « **Small NATO Factbook Know Your NATO North Atlantic Treaty Organization Shield of Freedom 1949-1959** », NATO Public Diplomacy Division, Brussels, 1959, pp.6-11, URL :

https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/3/137350/0067_Know_your_NATO_1949-1959_ENG.pdf

² N.A.T.O Archives : Fonds : 03 - Military Committee, Standing Group SG 001/3 Series, Document : « **Strategic Guidance For Regional Planning** », NATO Standing Group, Paris, 22 november 1949, pp.1-8, URL :

https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/1/110747/SG_001_3_ENG_PDP.pdf

³ N.A.T.O Archives: Fonds : 03 - Military Committee, Standing Group Series, Document : « **Establishment of a Naval Control of Shipping Organization and Defensively Equipped Merchant Shipping Base Staffs** », NATO Standing Group, Paris, 07 september 1950, p.24, URL : https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/1/111722/SG_073_ENG_PDP.pdf.

إستراتيجية، ودعم غير محدود للتموين والتدريب والعبور لقوات الحلف، بعد المصادقة على هذه الامتيازات في 27 جوان 1950.

وتدعم هذا التعاون العسكري بدعوة وزارة الخارجية الفرنسية حلفائها لتوحيد الجهود لمنع انتشار المد الشيوعي في إفريقيا بتوحيد المصالح والرؤى الاقتصادية فيها، وأكدت على أهمية المساعدات الأمريكية في تحقيق هذه الأهداف، مما أدى إلى ظهور مشروع "إفريقيا الأوروبية" «Eurafrica»، الذي فتح الجزائر أمام الاستثمار الأوروبي وهيمنته على ثرواتها بوصاية فرنسية¹.

وبالتالي فقد وجدت الجزائر نفسها في معاهدة ح.ش.أ في إطار الإستراتيجية الاستعمارية الفرنسية لتثبيت هيمنتها عليها، بدعم المعسكر الغربي واستغلال الحرب الباردة كذريعة في ذلك، لكن هذا الإدراج لم يكن ليتمر على أقطاب لحركة الوطنية مرور الكرام فقد لقي تجاوبا متنوعا منها وكانت لها عدة مواقف متنوعة بهذا الخصوص.

¹ معمر العايب : "الجزائر في الإستراتيجية العسكرية الغربية من 1939 إلى 1962م"، مجلة المصادر، ع 15، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص.ص. 115، 116، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/144683>

3. مواقف قوى الحركة الوطنية من إدراج الجزائر في المعاهدة :

أدرجت الجزائر في معاهدة شمال الأطلسي في وقت كانت فيه الحركة الوطنية تعيد تنظيم نفسها مع مخرجات مرحلة ما بعد ح.ع.2، وبطبيعة الحال فإن هذا لا إقحام وجعل الجزائر منطقة من مناطق الصراع لم يكن ليمر مرور الكرام على مختلف تياراتها التي تبنت عدة مواقف مختلفة منه.

لمعرفة موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية من إدراج الجزائر في المعاهدة، يمكن العودة إلى كتابات الأستاذ محفوظ قداش، الذي ذكر بأن هذا الحزب ورغم عدم رغبته في المشاركة أو الدخول في صراع الحرب الباردة، إلا أنه لم يتردد في التنديد بإقحام الجزائر في المعاهدة التأسيسية ل ح.ش.أ، الذي رآه اعترافا بالسيطرة الاستعمارية وجحودا لحق الشعب الجزائري في سيادته.

كما ندد الحزب بعدم استشارة أي من القوى الوطنية المحلية أو حتى تنظيم استفتاء لسكان القطر الجزائري بخصوص المعاهدة، وأعلن رفضه المشاركة في أي نزاع مسلح في إطار هذه الحرب، وهو ما تم تبليغه عبر مندوبه في المجلس الجزائري وكذا مبعوثه إلى القاهرة، ويؤكد نفس الباحث بأن القوى الوطنية لم تتردد في المشاركة إلى جانب الشيوعيين في جل الملتقيات المنقدة بإدراج الجزائر في الحلف ومحاولة إسماع صوت الجزائر في المحفل الدولية المناهضة لهذه السياسات¹.

كان هذا الإتحاد المحكوم بالمصلحة البراغماتية بين القوى الوطنية والشيوعيين ضد ح.ش.أ، حلقة فارقة في مسار الحركة الوطنية بعد القطيعة التي شهدتها العلاقات بين الطرفين منذ أحداث 8 ماي 1945، ويعتبر نوعا من الليونة وشكلا من أشكال التطور السياسي لدى أقطاب الحركة الوطنية، حسب ما يمكن ملاحظته في أحد التقارير التي تم الحصول عليها من أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، والذي تضمن مواقف الأحزاب الشمال افريقية من الحلف الأطلسي، حيث أشار إلى موقف حركة الانتصار سابق الذكر، إضافة لإهتمام الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالاتفاق الأطلسي، فرغم بعض تحفظاته بخصوص هذه المسألة، إلا أن فرحات عباس إمتلك حسب نفس التقرير أفكارا مشابهة لموقف مصالي الحاج، خاصة ما تعلق برؤيته ل و.م.أ بأنها قد غامرت بمعاداة لشيوعية، بدلا من الإتحاد مع السوفييت للقضاء على ما وصفه بأفة الاستعمار.²

¹ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، مرجع سابق، ص. 1178.

² A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: Notice Technique de Contre Ingérence Politique, « Les Partis Nord Africains et Le Pacte Atlantique », Présidence du Conseil S.D.E.C.E, 14 Avril 1949.

لا دليل يدعم هذا الطرح أفضل من كتابات مختلف التيارات السياسية الجزائرية ضد إدراج الجزائر في ح.ش.أ، كمقالات فرحات عباس في جريدة الجمهورية الجزائرية « La République Algérienne » حيث ذكر في أحد مقالاته في مارس 1949 قائلا : " لقد تفاوضت الحكومة الفرنسية وحصلت على إدراج الجزائر في حلف الأطلسي تحسبا لوقوع حرب عالمية ثالثة، تعتبر بلادنا بالتالي قاعدة إستراتيجية رائدة وعلى هذا الأساس تم دمجها في منظومة الدفاع لأوروبا الغربية... يعتبر المستعمرون ودعاة الحرب هذا الإجراء ميزة خطيرة وشرفا لا يقدر بثمن، دعونا نأمل أنه عندما تمطر القنابل الذرية على رؤوسنا، فإن نفس الرجال لن يغيروا رأيهم وسيروغبون في البقاء على أرضنا ووسط شعبنا ليشاركوه كربه وحزنه، ويشهدوا الدمار والخراب الذي سيتراكم عليه بالتأكيد...".

هذا القول الذي يعبر صراحة عن موقف فرحات عباس من هذا الإدراج، كما أشار أيضا إلى أن هذا التوجه العسكري الغربي يعارض حقوق الإنسان الأساسية في العيش بسلام، وإعتبر استغلال الأمريكيين للمساعدة الاقتصادية السخية للأقطار التي سيشملها الحلف من خلال مشروع مارشال، كإحدى أبرز الطرق للعودة لما أسماه الأنظمة البربرية الإمبريالية.¹

بالمقابل بدأت ملامح المعارضة تظهر في صحافة الشيوعيين باختلاف أنواعها منذ إعلان نص المعاهدة، ففي مقال لجريدة الحرية « Liberté » يوم 24 مارس 1949، بعنوان "النقابات الكونفدرالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تتفق معنا في إدانة إدراج بلدنا في حلف الأطلسي"، ورد موقف الحزب الشيوعي الجزائري من الصراع بين المعسكرين، وتنديده بما وصفه رغبة الإمبرياليين الأمريكيين وأتباعهم في الحكومة الفرنسية لتحويل الجزائر إلى ساحة معركة يقاتل فيها أبنائها ضد إ.س وحلفائه في المعسكر الشرقي.

كما تطرقت لبرقية حركة إنتصار الحريات الديمقراطية إلى ه.أ.م بإسم الشعب الجزائري احتجاجا على إدراج الجزائر في الحلف، ودعايتها الظاهرة عليها للتنويه بخطر تغلغل القواعد العسكرية الغربية في العالم، ودعوتهما إلى توحيد النضال بما أن كل القوى من الديمقراطيين والشيوعيين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وكذا حركة

¹ A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: Ferhat Abbas, « De La Charte Des Nation Unis au Pacte de L'Atlantique », La République Algérienne, 18 Mars 1949.

انتصار الحريات والعمال والنساء، والشعب بأسره يقفون ضد ما وصفته بالسياسة الإجرامية للعدوان الإمبريالي وجعل النضال أكثر فعالية.¹

كما نجد مداخلات هامة في جريدة الجزائر الجمهورية «Alger Républicain» لجملة من الأفلام اليسارية التابعة للحزب الشيوعي الجزائري ضد إدراج الجزائر في الحلف، في إطار الدعاية الشيوعية المضادة للمخططات الغربية في الجزائر، على غرار مقال نشرته يوم 19 مارس 1949 بعد إعلان نص المعاهدة إلى العلن، تضمن موقف الحزب الشيوعي الجزائري منه قائلة: "سنمنع الحكومة الاستعمارية الفرنسية من حقها في الإدراج الخطير لبلدنا وتحويله إلى مسرح للعمليات في هذا الميثاق الإمبريالي والانتهازية الاستعمارية، في ظل هذا الوضع ندعو كل الشيوعيين إلى تجنيد أنفسهم بحزم في جميع المجالات، على رأس النضال الجماهيري من أجل السلام الذي لا ينفصل عن النضال من أجل الحرية والأرض والخبز"²، ويلاحظ هنا تأثير الدعاية الشيوعية على نهج الحزب ومحاولته إقناع الجماهير بأن الجزائر محط استهداف غربي لجعلها قاعدة حربية ضد إس. تطورت هذه الدعاية بعد التوقيع على المعاهدة خصوصا في مقال لنفس الجريدة يوم 23 جويلية 1949، تضمن رسالة إلى المجلس البلدي لحسين داي، يعلمه بإدانة كل من حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري للحلف الذي وصفوه بميثاق الحرب والمكر الإمبريالي، وأشار إلى تقديم الممثلين المنتخبين عن الحزبين إلى المجلس البلدي اقتراحا باجتماعه يوم 21 جويلية 1949، للتأكيد على رفض السماح للحكومة بالحق في ضم الجزائر إلى ح.ش.أ.³ كما تطرقت في مقال آخر يوم 27 جويلية 1949، إلى توحيد جهود نواب حركة الانتصار والحزب الشيوعي الجزائري في البرلمان الفرنسي ضد إدراج الجزائر في الحلف، مع سلسلة من وجهات النظر الأخرى حول شمول المعاهدة لمستعمرات فرنسا الإفريقية.⁴

¹ A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « **Les Syndicats Confédérés Le MTLD, L'UDMA D'Accord Avec Nous Pour Condamner L'iclusio**n de Notre Pays Dans Le Pacte de L'Atlantique », Liberté, 24 Mars 1949.

² A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « **Contre Le Pacte de L'Atlantique Protestations Solonnelles des Peuple de France et de L'Algérie**», Alger Républicain, 18 Mars 1949.

³ A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « **Au Conseil Municipale D'Hussein -Dey une Motion MTLD - PCA Condamne Le Pacte Atlantique**», Alger Républicain, 23 Juillet 1949.

⁴ A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « **L'Algérie a Refusé Hier La Ratification du Pacte** », Alger Républicain, 27 Juillet 1949.

لم يكن هذا النشاط الشيوعي ضد ح.ش.أ. مقتصرًا على الدعاية الإعلامية فقط، بل كان أيضًا مدعومًا بعمل سياسي على مستوى العمالات والحركة السياسية ككل، ففي جريدة الحرية «Liberté» كتب الشريف جماد نائب عن عمالة قسنطينة في الحزب الشيوعي الجزائري يوم 4 أوت 1949 قائلاً " لن يخوض الجزائريون أبدًا حربًا ضد الاتحاد السوفياتي"، حيث أبطل ادعاءات نايجلان بخصوص عدم خضوع الجزائر لاستعمار الإمبرياليين الأنجلوأمريكيين، في ظل وضع الخطة الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا للجزائر كقاعدة فرنسية ثانية في الحرب ضد السوفييت، ويؤكد على أن تصدعات النظام الإمبريالي ومحاولاته لإحكام سيطرته على الجماهير، جعلته يتحول من تزوير الانتخابات بالجزائر إلى الاستفزاز والقمع لمنع أي معارضة تذكر للحلف وسياساته.¹

وفي تدخل للنائبة أليس سبورتييس «Alice Sportisse» عن الحزب الشيوعي الجزائري في جريدة الإنسانية «L'Humanité»، كتبت أن "الشعب الجزائري لن يشن حربًا أبدًا على الاتحاد السوفياتي"، واحتجت على إدماج الجزائر في ما وصفه بنظام العدوان المعروف بالأطلسي دون مشورة القوى السياسية فيها، وتطرفت إلى القمع الحكومي الرهيب في الجزائر ضد التحركات السياسية المحلية واستمرار المحاولات لمنع دخول الشعب في الحرب الغربية ضد إ.س.²

وفيما يتعلق بموقف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كهيئة سياسية بخصوص إدراج الجزائر في المعاهدة، يمكن العثور عليه في تقرير أعمال مؤتمره الثاني برئاسة فرحات عباس، في تلمسان شهر سبتمبر 1949، وكان من بين ما أشار إليه فيه قوله "... أن المستعمرين الإنجليز والفرنسيين كانوا مدفوعين لتغذية أي حرب تمكنهم من الحفاظ على الهيمنة الإستعمارية في آسيا وإفريقيا، والانخراط في كل مؤامرة تكفل ذلك، من هذه المؤامرات ولد حلف الأطلسي الذي لا يمكننا قبوله لأنه يخاطر بتدمير ه.أ.م. كما دمرت عصبة الأمم بين الحربين، ندعوا لإتفاق و.م.أ. وإ.س. الذي يمكنه وحده أن يجعل ميثاق الأطلسي واتفاقيات سان فرانسيسكو سارية العمل، وهو بالطبع ما لا يتناسب ونظرة الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة، بالنسبة لنا هذا الإتفاق هو

¹ A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: Chérif Djemad, « Les Algériens ne Feront Jamais La Guerre à L'Union Soviétique », Liberté, 04 Aout 1949.

² A.N.O.M (Aix En Province): Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « Le Peuple Algérien ne Fera Jamais La Guerre à l'URSS », L'Humanité, 16 Mars 1950.

فرصتنا الأخيرة، لتحرير أوروبا وجزر المحيط الهادئ، إذا كانت الديمقراطيتين العظيمتين صديقتين وحليفتين لمدة ثلاث سنوات خلال الحرب العالمية لماذا لا تبقيان هكذا اليوم، للتعاون في تحريرنا وتطوير العالم؟...".

كما أشار عباس في المؤتمر إلى مشاركة حزبه في مؤتمر وارسو للمفكرين من أجل السلام في أوت 1948، ومساهمته في ميلاد فكرة المؤتمر العالمي لأنصار السلام، الذي يمتد إلى جميع الطبقات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم والشعوب المستعمرة بباريس في أبريل 1949، وسعيه رفقة باقي تيارات الحركة الوطنية إلى إسماع صوت الجزائر دوليا، والتأكيد على رفض إدراجها في ح.ش.أ وضرورة الإنصات لمطالبها المشروعة.¹

كان التنسيق بين الحزبين الشيوعيين الفرنسي والجزائري مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري واضحا وجليا، بالتزامن مع انطلاق المباحثات النهائية لمعاهدة شمال الأطلسي بين جويلية 1948 وأفريل 1949، حيث سعوا إلى جذب اهتمام كافة التيارات السياسية في العالم إلى مؤتمرات السلام التي عقدوها لجعل تلك القوى تتضامن مع إ.س ضد ح.ش.أ ووقوفها في فلك الكتلة الشرقية، بإيعاز من مكتب الكومينفورم في موسكو فكان مؤتمر المفكرين للسلام بوارسو في بولندا في أوت 1948 أول محطة في هذا التوجه، ثم أعقبه مؤتمر باريس لأنصار السلام في أبريل 1949، الذي خرج من قرارات المؤتمر الأول، وتحت إشراف وتنظيم الحزب الشيوعي الفرنسي وكانت موجهة بالأساس إلى دعم إ.س إتجاه السياسات الغربية المتنوعة.²

وفي تعليقه على هذه المحاولات الشيوعية يؤكد الأستاذ محفوظ قداش أنها سعت لكسر حياد الوطنيين إزاء الكتلتين، وأعاب على هؤلاء الوطنيين المشاركة في مؤتمر الشعوب المناهضة للامبريالية في إفريقيا وآسيا ودعم الجامعة العربية التي اعتبرها صنيعة للغرب، وسعي الشيوعيين بالجزائر لإقناع الجزائريين بعدم وجود حياد كامل ومحاولة إستمالة دعمهم لـ إ.س. لكنهم لم ينجحوا في ذلك سواء على صعيد القوى الوطنية أو على صعيد الجماهير، بالمقابل سعت القوى الوطنية وعلى رأسها حركة انتصار الحريات الديمقراطية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لتمرير توجهاتها وكلماتها في مؤتمر وارسو، ومحاولة التركيز على التعريف بالمطالب الجزائرية على الصعيد الدولي.³

¹ Ferhat Abbas : *Le Régime Coloniale et La Négation de La Justice et de La Civilisation*
² *2^{EME} Congrès National de L'Union Démocratique du Manifeste Algérien Tlemcen 16-18 Septembre 1949*, Editions Libération, Alger, 1949, pp.19-22, URL :

<https://www.cvce.eu/obj/rapport-de-ferhat-abbas-sur-les-regimes-coloniaux-septe>
² Isabelle Somier, Jean Brugié : *Officier et Communiste Dans Les Guerres Coloniales*, Editions Flammarion, Paris, 2005, pp.100, 101.

³ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، مرجع سابق، ص، ص. 1178، 1179.

وهو ما يؤكد ما ورد في هذه الدراسة سابقا بتطور الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب دبلوماسيا وسياسيا وحتى فكريا وسعيها لإظهار مطالب وقضية الشعب الجزائري في المحافل الدولية، رغم الاختلاف في سبل النضال ووجهات النظر بين كل تلك القوى ومخرجاتها. ومن كل ماسبق فقد كانت القوى الوطنية باختلاف تياراتها حاضرة في معارضة إدراج الجزائر في ح.ش.أ والحرب الباردة التي لا علاقة لها بها، مقابل السكوت عن تصفية الاستعمار ومنح الشعب الجزائري حق تقرير مصيره، وفقا لمقررات ميثاق ه.أ.م.

كخلاصة لهذا المبحث فإن الإستراتيجية العسكرية الغربية للحرب الباردة شملت الجزائر في إطار معاهدة ح.ش.أ الموقعة بتاريخ 04 أبريل 1949، كأحد المرتكزات في سياستها الدفاعية عن أوروبا الغربية، وكان هذا نتيجة لضغط فرنسي على الحلفاء في سبيل دعم واستعادة دور فرنسا الدبلوماسي والعسكري والحفاظ على مستعمراتها في العالم، هذا الإدراج لم يكن وليد صدفة بل كان ثمرة تعاون فرنسي أمريكي وتنسيق متبادل بينهما واستغلال الطرف الأول أي فرنسا لظروف الحرب الباردة أحسن استغلال.

ورغم أن الحركة الوطنية بمختلف تياراتها صعّدت سياسيا محليا ودوليا ضد إدراج الجزائر في المعاهدة إلا أن ذلك لم يمنعه من التحقق على أرض الواقع، وأضحت الجزائر بعد هذا التاريخ إحدى أهم مرتكزات المعسكر الغربي في الحرب الباردة ضد المعسكر الشرقي ونقطة إتفاق في التحالف الأمريكي الفرنسي حتى إندلاع الثورة التحريرية، والذي كان له تأثيرات مختلفة على القضية الجزائرية وهو ما ستتطرق إليه المباحث المقبلة.

المبحث الثالث : أزمات الحرب الباردة ومخططات حلف شمال الأطلسي في الجزائر 1949-1954:

شهد مطلع الخمسينيات من القرن الماضي ذروة تأجج صراع الحرب الباردة بين المعسكرين في عدة أزمات دولية، ناهيك عن تطورات كبرى في منطقة شمال إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي، جعلت الجزائر تغدو أكثر أهمية من ذي قبل في استراتيجيات هذه الحرب.

1. التطورات الدولية والإقليمية بين 1949 و1954:

شكّلت نهاية عقد الأربعينيات ومطلع الخمسينيات من القرن الماضي ذروة صراع الحرب الباردة، حيث اندلعت عدة أزمات على الساحة الدولية، أنتجت تصدعا كبيرا في العلاقات بين المعسكرين وأدت إلى تزايد العداء بينهما ودخولهما في سياسات كبرى ضد بعضهما.

ففي أوروبا ظهرت تحديات الأزمة الألمانية واضحة على العلاقات السيئة بين إس.و.م.أ، بفعل تعنت كلا الطرفين بخصوص تسوية وضعية ألمانيا الدولية ما نتج عنه أزمة دولية تعرف بأزمة برلين، والتي كانت موضع خلاف بين الحلفاء منذ نهاية ح.ع. 2، وتخضع للحصار العسكري المتبادل على ضفتيها الشرقية والغربية من قبل قوى المعسكرين، فبرلين وألمانيا الغربية كانت تحت نفوذ الحلفاء واستفادت من مشروع مارشال في النهوض الاقتصادي والاجتماعي، في حين كانت برلين وألمانيا الشرقية تحت نفوذ إس.و.م.أ ومعزولة عن الانفتاح الاقتصادي الذي مس الشطر الغربي منها.

ونتيجة لتأزم الوضع وعدم اتفاق الحلفاء الأعداء قسمت ألمانيا إلى دولتين، جمهورية ألمانيا الاتحادية في الشطر الغربي، تأسست رسميا يوم 23 ماي 1949 بدعم غربي، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية في الشطر الشرقي في 7 أكتوبر من نفس العام. بعد أن حل السوفييت الإدارة العسكرية التابعة لهم فيها وسلموا الألمان إدارة السياسة الخارجية، وبهذا منحت هذه الدولة قوة سياسية لم تملكها نظيرتها الغربية، وقد رفض كلا المعسكرين الاعتراف بالدولتين المشكلتين في إطار صراعهما على النفوذ، ومحاولة كل منهما فرض منطقته السياسي في ألمانيا على الآخر.¹

كانت هذه الأزمة واجهة للتنافر والصراع الأمريكي السوفييتي، وانتهت باتفاق القوتين فيما سمي ببروتوكول بطرسبرغ، في 12 نوفمبر 1949، والذي أقر إبقاء الوضع على حاله والتقسيم المفروض في ألمانيا، مع دعم مجلس الحلفاء للوضعية القانونية للدولتين بعدها على المستوى الدولي، ومنها سعى كل طرف إلى

¹ إيناس سعدي عبد الله، السياسية الأمريكية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا، مرجع سابق، ص-ص. 86-89.

توسيع نفوذه على المنطقة التي كان يسيطر عليها، ورسم سياساتها عن بعد بما يخدم الأجندات السياسية لكلا المعسكرين.¹

يلاحظ هنا أن ظهور واحتدام أزمة برلين كان بالتزامن مع مفاوضات إنشاء منظمة ح.ش.أ وتوسع دائرة الصراع نحو نقطة الالعودة، خاصة مع تفجير إ.س أول قنبلة ذرية تجريبية له في سبتمبر 1949، منها بذلك الاحتكار الأمريكي ومعلنا عن توازي قدرة الردع النووي بين المعسكرين. هذا التطور الذي ألقى بظلاله كذلك على الواقع السياسي الدولي، فقد تعثرت مبادرات ه.أ.م لنزع أسلحة الدمار الشامل بفعل اختلاف وجهات النظر بين قوى المعسكرين بخصوص استعماله والإشراف على مراقبته ونزعه، وكان للتطورات الحاصلة في الصين أثر كبير في انسحاب إ.س من المباحثات الأهمية بخصوص نزع هذا السلاح والمفاوضات المتعلقة بمنع انتشاره. ولم تكن القارة الآسيوية هي الأخرى بمعزل عن أزمات الصراع بين المعسكرين، فقد سقطت العاصمة الصينية بكين بيد الشيوعيين، في 22 جانفي 1949، وانتهت الحرب فيها بإعلان قيام جمهورية الصين الشعبية، في 21 سبتمبر من نفس العام، والتي تبنت النهج الإشتراكي الشيوعي بدعم من إ.س، ضد حكومة شيانغ كاي شيك «Chiang Kai-shek»² المدعومة من قبل و.م.أ وحلفائها.

وقد اعترف إ.س بالدولة الجديدة في الصين في أكتوبر، وعقد معها معاهدة صداقة وتحالف عسكري وإقتصادي متبادل، سنة 1950 لمدة 30 سنة، في الجهة المقابلة بقيت و.م.أ وحلفاؤها الغربيون يدعمون حكومة تشيانغ كاي شيك، التي لجأت إلى جزيرة فرموزا «Formosa» المعروفة حاليا بتايوان هربا من المد الشيوعي. وبالتالي فقد شكل انتصار الشيوعيين في الصين إخلالا بالتوازن الدولي وبين المعسكرين في الشرق الأقصى، ما فتح الباب أمام و.م.أ لمحاولة إستغلال بعض النقاط الخلافية بين الصين وإ.س في عدة مسائل سياسية؛ كضم منغوليا واحتلال منشوريا، للتقرب من ماو سي تونغ وتحويله إلى أحد أعمدتها في تطويق السوفييت، لكن قيام الحرب الكورية في 1950 أفشل كل هذه المخططات.³

¹ إيناس سعدي عبدالله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية، مرجع سابق، ص-ص 176-202.

² شيانغ كاي شيك: (1887-1975) رئيس حزب حزب الكومنتانج الوطني الحاكم منذ 1925 ورئيس حكومة الصين بين 1928 و1975، لمزيد من المعلومات أنظر :

« Chiang Kai-shek », Encyclopedia Britannica, London, Created on 1 April 2021, Accessed on 5 June 2021, URL : <https://www.britannica.com/biography/Chiang-Kai-shek>

³ محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص، ص. 238، 239.

ففي 25 جوان 1950 زحف 100 ألف جندي كوري شمالي، على الشطر الجنوبي في شبه الجزيرة الكورية، وأدى هذا الغزو إلى اشتعال صراع الحرب الباردة أكثر بين المعسكرين، حيث كانت كوريا الشمالية مدعومة من الصين وإس. وبها حكومة شيوعية اشتراكية، في حين سيطرت على الشطر الجنوبي حكومة ليبرالية حليفة لـ و.م.أ والغرب، ما تسبب في إرسال و.م.أ لترسانة عسكرية إلى المنطقة لدعم الدفاعات الجنوبية. ولم ينتهي هذا الزحف إلا في سبتمبر 1950، عندما استطاعت و.م.أ وقفه واختراق الأراضي الكورية الشمالية، وقد استمرت الحرب الكورية حتى جويلية 1953، عندما وقعت الأطراف المتصارعة على هدنة أدت إلى عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الغزو خوفا من إندلاع حرب نووية بين القطبين، وظلت بذلك دائرة العرض 38 فاصلة بين الكوريتين والكتلتين الشرقية والغربية.¹ وكان للصراع كذلك عدة تجليات أخرى على الساحة الآسيوية، كسقوط حكومة الدكتور **مُجَّد مصدق**² الوطنية في إيران بتدبير المخابرات الأمريكية والبريطانية، بعد قراره تأميم الصناعات البترولية الإيرانية، فأطيح به من الحكم في 19 أوت 1953، ردا على ذلك التأميم.³

لم تكن الأزمة الكورية الأزمة الوحيدة التي عرفتها القارة الآسيوية بين القوتين المتصارعتين، فقد كانت الحرب في الهند الصينية تدور ضد فرنسا من قبل ثوار حزب الفيت من «Việt Minh» بزعامة **هوشي منه** «Hô Chi Minh»⁴، منذ أوت 1945، وغرق الاستعمار الفرنسي فيها أكثر بحلول عام 1946. حيث لم تكن و.م.أ حينها تريد الدخول في هذه الحرب الإستعمارية، إلا أن نجاح الثورة الصينية في 1949 وسيطرة الشيوعيين ودعمهم للثوار الفيتناميين، ثم تبعات إندلاع الأزمة الكورية أرغم الأمريكيين على دعم فرنسا وتحمل ثلاثة أرباع نفقات الحرب. وبنهاية الحرب الكورية زاد الضغط على فرنسا حيث خسرت معركة

¹ روبرت جيه ماكمان، المرجع السابق، ص- ص. 56-60

² **مُجَّد مصدق** : (1880-1967) سياسي ورئيس وزراء إيراني أمم شركات النفط البريطانية في إيران، لمزيد من المعلومات أنظر : "مُجَّد مصدق"، موقع الجزيرة، موسوعة شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 03 أكتوبر 2004، تم الدخول بتاريخ 15 جوان 2021، أنظر الرابط: <https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%D9%85%D8%B5%D8%AF%D9%82-2>

³ Ali Rahnema : **Behind the 1953 Coup in Iran Thugs Turncoats Soldiers and Spooks**, Cambridge University Press, United Kingdom, 2015, pp.60-65.

⁴ **هوشي منه** : (1890-1969) رئيس وزراء ومؤسس الدولة ورائد النهضة القومية في فيتنام، لمزيد من المعلومات أنظر : أسماء سعد الدين : "من

هو هوشي منه قائد استقلال فيتنام"، موقع المرسل، 22 مارس 2015، تم الدخول بتاريخ 5 جوان 2021، الرابط :

<https://www.almrsal.com/post/220172>

ديان بيان فو سنة 1954، وأجبرت على مفاوضات الهدنة التي وقعت بتاريخ 20 جويلية 1954، وقسمت الهند الصينية إلى دولتين فيتنام الشمالية الشيوعية وفيتنام الجنوبية تحت سيطرة القوى الليبرالية¹.

تجاوبا مع هذه الأزمات الدولية المتنوعة خلال الفترة بين عامي 1950 و1954، رفع إس. عدد قواته ليصل إلى 5.7 ملايين جندي، لكن تفوقه الواضح على و.م.أ. وح.ش.أ. في عدد الجنود، وازنه وأبطله تفوق الأخيرين عليه في القوة النووية عليه. وهو ما جعل السوفييت يسعون لتطوير ترسانتهم النووية أكثر فقاموا باختبار أول قنبلة نووية حرارية في أوت 1953 بنجاح، بالتزامن مع وفاة ستالين ووصول دوايت آيزنهاور «Dwight Eisenhower»² إلى الحكم في نفس العام.³

كما عزز السوفييت خلال نفس الفترة أي بين 1949 و1954، بالتزامن مع العمل السياسي والعسكري، دعايتهم المعادية للنشاطات العسكرية والسياسية الغربية المختلفة في العالم، من خلال سلسلة مؤتمرات ومنتشورات أشرف عليها مكتب الكومينفورم، بالتنسيق مع الأحزاب الشيوعية في العالم. وهو ما يمكن ملاحظته في عدة مصادر سوفيتية على غرار قرارات المؤتمر الدولي لأنصار السلام بباريس سنة 1949، والتي تضمنت تنديدا بسياسات الغربيين في اليونان وتوسعات ح.ش.أ. العسكرية في شرق القارة الأوروبية. فحذر هذا المؤتمر من توسع دائرة الحرب في اليونان إلى ألبانيا، وذلك في إطار صراع كل من إس. و.م.أ. للسيطرة عليها وضمها على معسكريهما.⁴

من جهة أخرى يمكن ملاحظة تطور الرؤية السوفياتية المعارضة للمخططات الغربية في تقرير أعمال مؤتمر باريس لوزراء الخارجية لدول الحلفاء في باريس بين 23 ماي و20 جوان 1949، لمعالجة المسألة الألمانية بعد خلافهم حولها، والذي نشر في صحيفة «Pravda» الروسية، حيث يلاحظ تعنت السوفييت وكيلهم بمكيالين بعد إعلان و.م.أ. وحلفائها قيام جمهورية ألمانيا الغربية بالتزامن مع إعلان معاهدة شمال الأطلسي، في

¹ محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص - ص. 256 - 258.

² دوايت آيزنهاور (1890-1969) الرئيس الرابع والثلاثين ل و.م.أ. بين 1953 و1961، لمزيد من المعلومات أنظر :

André Kaspé: « EISENHOWER DWIGHT DAVID - (1890-1969) », Encyclopædia Universalis En Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 05 Juin 2021, URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/dwight-david-eisenhower/>

³ روبرت جيه ماكمان، المرجع السابق، ص. 77.

⁴ « La Guerre a Commencé en Grèce il Faut Faire Cesser L'intervention Américaine Collection du Congrès Mondial des Partisans de la Paix », Comité Français d'Aide à la Grèce Démocratique, Editions Brochure, Paris, 1949, pp.1-7, URL : <https://archive.org/details/laguerrecommence00unse>

توجه نحو تخلي إ.س عن نهج الحوار والتحالف النهائي مع الغرب بعد وصفها للرئيس ترومان بنافخ بوق الحرب التي ستنتهي مع أوروبا الغربية.¹

وصعد السوفييت لهجتهم أكثر ضد القوى الغربية بفعل أزمة إقليم ترستي بإيطاليا، والذي نصت معاهدة السلام بين إيطاليا وإ.س على جعله إقليمًا حراً مستقلاً ذاتياً، حيث يشير أحد التقارير السوفياتية لمناهضة الاتحاد لما وصفه بمحاولة دمج إيطاليا في ح.ش.أ، وتعزيز القوى الغربية لقواتها بالإقليم للتملص من اتفاقيات معاهدة السلام، ونبه لضرورة خروج القوات الغربية من الإقليم في إنذار شديد اللهجة لها في أبريل 1950، لتوضيح وضعية الإقليم دولياً وفق ما تم الاتفاق عليه.²

كما تزامن النشاط الدعائي لـ إ.س مع النشاط السياسي والعسكري الحثيث الذي يخوضه ضد القوى الغربية، والذي توضحه مذكرة وجهها إلى وزراء خارجية كل من فرنسا، بريطانيا و.م.أ في 31 مارس 1954، بعد تراجع الاضطراب في الساحة الدولية وجهود ه.أ.م لنزع أسلحة الدمار الشامل والحد من سباق التسلح بين القوتين. حيث ورد في هذه المذكرة بأن التخلي عن هذه الأسلحة والمضي نحو السلام يقتضي التعاون المتبادل والحد من أنظمة تطوير أسلحة الدمار الشامل بين كل الأطراف، ولفت الانتباه إلى تفجير و.م.أ للقبلة الهيدروجينية والمضي في تصنيع أسلحة فتاكة بالبشرية.

كما أكد كذلك على أن أي مبادرة للسلام لا بد أن تتضمن تخفيض عدد القوات العاملة بأوروبا وتسليحها، وشجب محاولات الحلفاء لتهديد السلم والأمن الدوليين فيها برعاية منظمة ح.ش.أ ومعاهدة الدفاع الأوروبي المشترك، التي وصفها المذكرة بمقسمة القارة إلى معسكرين متنافرين بدل اتحادها لإعادة تنظيم شؤونها واقتصادياتها بعد الحرب. وختمت منددة بمحاولات إدخال ألمانيا في أي تحالفات عسكرية، وأكد على أن أي محاولات من الحكومات الثلاثة لتعزيز السلام الدولي لا بد أن تراعي كما أشير سلفاً.³

¹ « The Paris Session of The Council of Foreign Ministers Documents and Material », New Times, N 28, London, July 6, 1949, pp.1-6, URL :

<https://archive.org/details/parissessionofco28coun>

² « Notes of The Soviet Government to The Governments of The U.S.A, Great Britain and France », NEW TIMES, N17, London, April 26, 1950, pp.7, 8, URL :

<https://archive.org/details/inministryoffore00unse>

³ « Collective Security in Europe Soviet Note of March 31 1954 », The Soviet News, The UK Soviet Embassy, London, March 1954, pp.1-8, URL :

https://archive.org/details/collectivesecuri00sovi_0

إذن ومن خلال ما سبق وبحلول منتصف 1954، كان العالم يشهد حربا باردة جديدة تماما، حرب امتدت حدودها إلى خارج أوروبا ووصلت إلى آسيا، وكانت منطقة شمال إفريقيا أيضا قد شهدت خلال نفس الفترة تغييرات واضحة خاصة في مصر والمغرب العربي.

ففي مصر وبناء على جملة التراكمات التاريخية والعسكرية والاقتصادية والسياسية المتنوعة، والنظام الملكي ذي التوجهات الاستعمارية، قاد تنظيم الضباط الأحرار بقيادة **محمد نجيب**¹ و**جمال عبد الناصر**² ثورة أو انقلابا عسكريا ناجحا، في 23 جويلية 1952، أطاح بالملكية ومخلفات الإستعمار البريطاني وأسس لدولة جمهورية في مصر³.

أما في المغرب العربي فقد شهد هو أيضا تغييرات هامة خلال نفس الفترة، فرغم أن فرنسا أعادت إحكام قبضتها على مستعمراتها في المنطقة مع حلول الخمسينيات، إلا أن نشاط القوى الوطنية في كل من تونس والمغرب تزايد بالتزامن مع ضغط أزمات الحرب الباردة. حيث نلاحظ تطرق بعض الدراسات لتواصل حزبي الدستور التونسي الجديد والإستقلال المغربي مع ممثلي و.م.أ وبريطانيا على مستوى مندوبيهما في ه.أ.م بنيويورك، كما أدى اعتراف ه.أ.م باستقلال ليبيا لتزايد قوة النضال في كل من تونس والمغرب.

ففي خطاب أمام حركة شباب الحزب الدستوري الجديد، في 19 مارس 1950، ندد **بورقيبة**⁴ بالقمع الفرنسي في شمال إفريقيا وطالبهم بالاستعداد لحرب عصابات لتحرير تونس، ووضع عندما زار باريس في أبريل من نفس العام في مؤتمر صحفي، برنامجا من سبع نقاط تضمن مطالبا حول حق الاقتراع العام، انتخاب برلمان

¹ محمد نجيب: (1901-1984) عسكري وسياسي ورئيس جمهورية مصري، لمزيد من المعلومات أنظر: "محمد نجيب.. الرئيس المصري المنسي"، موقع الجزيرة، موسوعة شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 06 أبريل 2016، تم الدخول بتاريخ 15 جوان 2021، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2016/4/6/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8AF-%D9%86%D8%AC%D9%8A%D8%A8-%D8%A3%D9%88%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1>

² جمال عبد الناصر: (1918-1970) ضابط عسكري ورجل سياسي مصري كان ضمن قادة الانقلاب الذي أطاح بالملكية في مصر سنة 1952، وأصبح ثاني رئيس لجمهورية مصر العربية بين 1956 و1970، لمزيد من المعلومات أنظر: "جمال عبد الناصر"، موقع الجزيرة، موسوعة شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 20 ديسمبر 2014، تم الدخول بتاريخ 15 جوان 2021، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/12/20/%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1>

³ مجدي حماد : ثورة 23 يوليو 1952، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص - ص. 69 - 77.

⁴ بورقيبة الحبيب: (1903-1987) أول رئيس للجمهورية التونسية، لمزيد من المعلومات أنظر : "الحبيب بورقيبة"، موقع الجزيرة، موسوعة شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 17 سبتمبر 2014، تم الدخول بتاريخ 15 جوان 2021، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/9/17/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D9%8A%D8%A8%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A8%D8%A9>

تونسي تمثيلي يتمتع بصلاحيات صياغة دستور جديد، واختيار السلطة التنفيذية الخاصة به وتقييد الحقوق الاستشارية الفرنسية والمصالح الأمنية داخل تونس. وهي المطالب التي يمكن وصفها بمحاولة للاستقلال التام حيث بدأت تترسخ في حملات حزبه داخل تونس، وتضغط شيئا فشيئا على المستعمر الفرنسي. بينما كان المغرب يعيش هو أيضا حالة من القمع والتضييق على القوى الوطنية بقيادة حزب الإستقلال، وسط طموح هذه القوى بالإستقلال وتحقق الإصلاحات السياسية الموسعة كما في تونس.¹

وعندما بدأ الضغط الوطني في القطرين مطلع الخمسينيات يشتد على فرنسا كانت بريطانيا لا تزال تقف إلى جانبها داخل ه.أ.م في معارضة هذا الضغط لفك الارتباط الاستعماري، وشكلتا جبهة واحدة فيها، بل وحتى ضد حليفتهما و.م.أ، بحجة أن المستعمرات ظلت أمرا أساسيا للوجود الاقتصادي الأوروبي، مستغلين في ذلك التركيز الأمريكي على أزمتي كوريا والهند الصينية في الاستبعاد الفعلي لشمال إفريقيا من ذهنيات السياسة الأمريكية.²

لكن وبتوقيع الهدنة الكورية سنة 1953 تراجع توتر حرب الهند الصينية وحدة أزمت الحرب الباردة، ما أدى إلى طفو المشكلات الاستعمارية على الساحة الدولية مجددا، في وقت لم تدرك فيه فرنسا حجم التغير الحاصل في المستعمرات بعد ح.ع.2 وتطور وضع الجماهير في المنطقة، حيث استغلت القوى الوطنية انشغال العالم بحرب الهند الصينية والأزمة الكورية في إعادة تنظيم نفسها أكثر فأكثر، وبدأت شعوب شمال إفريقيا تتحرك نحو الإستقلال. فتجدت كل من تونس والمغرب لرفض تطور الحماية نحو السلطة الفرنسية المزدوجة عليهما، مما أدى إلى انفجار الأزمة التونسية المتفاقمة سنة 1951، حيث تقدمت الحكومة التونسية المدعومة من الحزب الدستوري الجديد في 15 جانفي 1952، بطلب عرض القضية التونسية على مجلس الأمن، بالتزامن مع إندلاع الثورة التونسية. في حين برزت الأزمة المغربية للعيان بعد قمع إضراب 8 ديسمبر 1952، الذي شنه العمال المغاربة تضامنا مع مقتل النقابي التونسي فرحات حشاد، وخلع السلطان محمد بن يوسف في 20 أوت 1953.³

حدث كل هذا في وقت كانت فيه فرنسا منشغلة بمشاكلها العسكرية في الهند الصينية ومشكلة التسليح الألماني في أوروبا، مما أدى إلى تراجع إمكانياتها العسكرية وهزيمتها النكراء في معركة ديان بيان فو شهر ماي

¹ Martin Thomas : **The French North African Crisis Colonial Breakdown and Anglo-French Relations 1945-62**, Macmillan Press LTD, Great Britain, 2000, pp.38-41.

² Ibid, p.41.

³ حمد حربي، المرجع السابق، ص - ص.5-7.

1954، هزيمة جاءت بالتزامن مع مجيء حكومة منداس فرانس «Mendès France»¹ لتدارك الأوضاع مطلع جانفي 1954، في وقت كانت فيه فرنسا تتكبد خسائر ماثلة في الجنوب التونسي، ما أدى بمنداس فرانس إلى التصريح في قرطاج بفتح باب الاستقلال الداخلي خشية وقوع فرنسا في فيتنام جديدة، ثم السعي لتعزيز قواته في تونس لمنع توسع هذه الحركة إلى الجزائر.²

وكان الرد الفرنسي على النشاط الوطني في تونس والمغرب هو أقسى أنواع القمع، مع تسارع الأحداث في المحميتين بين عامي 1952 و1953، ونظرا لتشكيل هذا التوتر في العلاقات بين فرنسا وتونس والمغرب لخطر على استخدام القواعد الأمريكية وعلى دور تونس والمغرب في النظام والأمن الغربي، مما دفع السفير الفرنسي بواشنطن إلى إطلاع وزير الخارجية الأمريكي في ماي 1952، بأنه لا يوجد شيء يضر للصدقة الفرنسية الأمريكية من سوء التفاهم حول شمال إفريقيا.

وفي خريف 1952، تم إدراج القضيتين التونسية والمغربية ضمن جدول الجمعية العامة لـ ه.أ.م، والتطرق فيها للمطالب بالإصلاحات وتخفيف وطأة النظام الاستعماري في المنطقة، في توجه أوضح للقوى الوطنية عدم رضا و.م.أ على السياسات الفرنسية، لكن وبحلول عام 1953، عاد الدعم الأمريكي للفرنسيين على مستوى نفس الهيئة مجددا بخصوص القضيتين.³

هذا الدعم الذي شكل خيبة أمل للقوى الوطنية المغاربية التي كانت في جملها مناهضة للشيوعية، ولديها ثقة كبيرة في الأمريكيين، الذين اعتقد بأنهم سيمارسون بعض الضغط على فرنسا لصالح القضايا الوطنية المغاربية، بالمقابل تجاهلت موسكو المد القومي في المغرب العربي لعدة أسباب، أولها اهتمامها بالوضع في أوروبا أكثر، ونظرتها لفرنسا كحليف محتمل بسبب المصالح المشتركة الموضوعية فيما يتعلق بتسليح ألمانيا ووجود

¹ منداس فرانس : (1917-1982) محامي ورجل سياسة فرنسي تقلد عدة مناصب سامية في الدولة الفرنسية بين 1932 و1968 على رأسها رئاسة الوزراء بين 1954-1955، لمزيد من المعلومات أنظر :

Raymond Krakovitch : « Pierre, Isaac, Isidore Mendès France », Le Maitron Dictionnaire en ligne, Editions Maitron, Aubervilliers, 1 juillet 2013, Dernière Modification le 2 octobre 2020, consulté le 29 Mars 2022, URL : <https://maitron.fr/spip.php?article147602>

² محمد حربي، المرجع السابق، ص، ص. 7، 8.

³ Samia El Mechat : « Les États-Unis et la question coloniale en Afrique du Nord 1945-1962 », *Outre-Mers Revue d'histoire*, T95, N 358-359, Société française d'histoire des Outre-Mers, Paris, 2008, pp.254,255, URL : https://www.persee.fr/doc/outre_1631-0438_2008_num_95_358_4328

و.م.أ في القارة، وانشغال السوفييت أكثر بمواجهة محاولات استبدال الوجود الفرنسي بالأمريكي في المنطقة بدلا من إنهاء السيطرة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي.

هذه النقطة الأخيرة تبين إلى حد كبير لماذا لعبت و.م.أ دورا أكبر في المغرب العربي من إس، وهو الدور الذي دفع بالسوفييت والفرنسيين إلى الشك بنفس القدر في نوايا الأمريكيين في المنطقة، لذلك كانت سياسة موسكو تسعى للحفاظ على الوضع الراهن في المستعمرات الفرنسية، ومنع هذه المستعمرات من الوقوع في دائرة النفوذ الأمريكية.¹

نفوذ بدأ يعود إلى الساحة ويتموضع في صالح الفرنسيين أكثر مع مطلع 1953، عندما وصل أيزنهاور إلى الحكم في و.م.أ، وهو الذي كانت له نظرة خاصة بشأن الإمبراطوريات الإستعمارية الأوروبية، حيث كانت النقطة المرجعية الأساسية في سياسته الخارجية هي القارة الأوروبية، وذلك بالنظر إلى نشاطه العسكري في أوروبا وشمال إفريقيا خلال وبعد ح.ع.2، وقيادته لـ ح.ش.أ بين 1950 و1952، وعلاقاته الوثيقة مع نخبة أوروبا الغربية، كل هذا جعله يستوعب وجهات نظرهم بشأن قضايا الاستعمار. فقد كان يدرك الأهمية الإستراتيجية للموارد الاستعمارية في جهود واشنطن لإعادة تأهيل أوروبا الغربية، ووفقا لهذه التوجهات كان يميل عادة نحو دعم الاستعمار، ولم يكن مفاجئا أن يرغب في احتفاظ حلفائه الأوروبيين بتأثيرهم المستقر في مستعمراتهم.²

وبالتالي فإن هذا الجو الإقليمي والدولي المتوتر بصراع الحرب الباردة والمشاكل الاستعمارية، الذي لوحظ خلال عرض هذا العنصر، كانت له انعكاساته على السياسات الفرنسية والغربية بالجزائر في إطار الحرب الباردة وهو ما سنعالجه في العنصر التالي.

¹ Yahia H. Zoubir, Op.cit, p.59

² Ebere Nwaubani : « The United States and the Liquidation of European Colonial Rule in Tropical Africa 1941-1963 », *Cahiers d'études africaines*, N171, Éditions de l'EHES, Paris, 2003, p.525, URL : <http://journals.openedition.org/etudesafricaines/214>

2. مكانة الجزائر في مخططات حلف شمال الأطلسي للحرب الباردة بين 1950 و1954:

في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية خصوصا أزمات الحرب الدولية كان لا بد على الحلفاء الغربيين أن يعززوا سياساتهم ومخططاتهم الحربية في المناطق التي تشملها معاهدة ح.ش.أ، والتي كانت الجزائر إحداها. في الواقع، وخلال القراءة العميقة في المراجع والأرشيفات المتنوعة سواء أرشيف منظمة ح.ش.أ، أو حتى الأرشيف الفرنسي المتعلق بهذا الحلف في أرشيف ما وراء البحار، يمكن ملاحظة وإدراك مكانة الجزائر في هذه المخططات الغربية وتزايد أهميتها خصوصا ومنطقة شمال إفريقيا عموما خلال الخمسينيات، فقد أدى إنتصار الشيوعيين في الصين واندلاع الحرب الكورية سنة 1950؛ إلى زيادات هائلة في حجم المساعدة الأمريكية للمجهودات الحربية الفرنسية ضد الثوار الفيتناميين.

كما بدأت فرنسا نفسها بفضل هذه المساعدات برنامجا رئيسيا لإعادة التسلح، بميزانية عسكرية قدرت قيمتها حسب ما وجدناه بـ 850 مليار فرنك عام 1951، تم تخصيص 240 مليارا منها للهند الصينية، دعم أمريكي لم يكن ليقدم على طبق من ذهب لولا نجاح المسؤولين الفرنسيين في اقتناع الجنرال أيزنهاور القائد الأعلى لمنظمة ح.ش.أ. ودبلوماسي كتابة الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية، بأن الصراعات في كوريا والهند والصين ما هي إلا محصلة لصراع الحرب الباردة والمؤامرات الشيوعية ضد الغرب.¹

ورغم سوء التخطيط الفرنسي وهزائم القوات الفرنسية على أرض الحرب بين 1952 و1953، لم يتراجع هذا الدعم المادي الأمريكي، وبدءا من مارس 1953، ضاعفت الحكومة الفرنسية دعواتها للحصول على مساعدة أمريكية إضافية في تمويل جيش فيتنامي محلي، من أجل السماح لفرنسا الاحتفاظ باحتياطي استراتيجي في أراضيها ومستعمراتها وفي أوروبا. ففي هذه المرحلة كانت معظم القوات النظامية الفرنسية ضمن قوة التدخل في الشرق الأقصى البالغ عددها 80.000 جندي يخدمون خارج نطاق خدمتهم القانونية، وقد امتص الصراع 1.280 مليار جنيه إسترليني من الميزانية الفرنسية منذ عام 1945، منها 459 مليون جنيه إسترليني تم تخصيصها في عام 1952 وحده.²

وكان تأثير استنزاف الهند الصينية للموارد العسكرية الفرنسية ظاهرا بشكل واضح للعيان في شمال إفريقيا، وأدى بالمحصلة إلى ضغط كبير متزامن على القوى العاملة الفرنسية داخل دفاعات ح.ش.أ الأوروبية

¹ Martin Thomas, *The French North African Crisis Colonial Breakdown and Anglo-French Relations 1945-62*, Op.cit, pp.41-43

² Ibid, p.43.

منذ 1952 وحتى نهاية حرب الهندية الصينية في ماي 1954. فكان من المتوقع أن تستعين فرنسا بالحمايات المغاربية لسد فجوات القوى العاملة في الهند الصينية حيثما أمكن ذلك، كما في عام 1951، ومن بين أبرز القوات الفرنسية المشاركة في هذه الحرب الفرقة 21 العمود الفقري للجيش النظامي الفرنسي في الجزائر، والاحتياطي الاستراتيجي لوحدة ح.ش.أ في أوروبا.¹

في الواقع، إن التطرق لهذه المعطيات لم يأتي عرضاً، بل كان بغرض توضيح تأثير حرب الهند الصينية على الفاعلية القتالية للقوات الفرنسية من جهة، إضافة إلى الضغط المالي والعسكري الذي كانت تعيشه فرنسا وتأثيرات ذلك على المستعمرات في شمال إفريقيا من جهة أخرى. والدعم الأمريكي لها خلال هذا الحرب، الذي لا يمكن تفسيره سوى بأنه محاولة للحفاظ على دفاعات فرنسا في ح.ش.أ، وهو ما أحسنت فرنسا استغلاله جيداً في توطيد تواجدتها الإستعماري في شمال إفريقيا، كما أن توسعات ح.ش.أ في المنطقة تطورت أكثر في الجزائر خلال نفس الفترة.

يلاحظ في أرشيف ح.ش.أ ورود الجزائر في عدة وثائق هامة على غرار وثائق مجلس الحلف، حيث سعت فرنسا لتأكيد أهميتها العسكرية ضمن مخططاته وبأنها جزء لا يتجزأ من أراضيها خلال اجتماع نفس المجلس بلندن، بتاريخ 24 ماي 1951.² ويلاحظ خلال نفس العام ازدياد أهمية الموانئ الجزائرية على غرار عنابة « Bône »، سكيكدة « Philippeville »، بجاية، الجزائر العاصمة، مستغانم ووهران، ضمن موانئ المنظمة المجهزة للشحن والإمداد خلال الحرب، حيث نشط فيها 33 موظف وقائد عسكري للحلف من مختلف دوله³، وانخفض العدد إلى 25 قائداً في هذه الموانئ في أوت من نفس العام بعد تعديل قيادة الحلف للتوزيع العسكري في موانئ المنظمة.⁴

¹ Martin Thomas , **The French North African Crisis Colonial Breakdown and Anglo-French Relations 1945-62**, Op.cit, p.44 .

² N.A.T.O Archives: Fonds : NAC - 01 - The North Atlantic Council, Subfonds : D - North Atlantic Council Deputies, Document : « **Record of Meeting, North Atlantic Council Deputies** », London, 26 may 1951,p.3, URL : https://archives.nato.int/uploads/r/null/3/2/32842/D-R_51_41-FINAL_ENG.pdf.

³ N.A.T.O Archives: Fonds : MC - 03 - Military Committee, SG - Standing Group Documents Series, Document : « **Naval Control of Merchant Shipping** », The Standing Group, Paris, 04 June 1951,p.13, URL:

https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/1/112447/SG_073_5_ENG_PDP.pdf

⁴ N.A.T.O Archives: Fonds : MC - 03 - Military Committee, MRC - Military Representatives Committee Subject Files Series, Document : « **Naval Control of Merchant Shipping** », The Military Committee, Paris, 08 October 1951, p.14, URL: https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/0/106976/MRC_007_FINAL_ENG_PDP.pdf

وفي إطار استراتيجياتها للملاحة الحربية ومخططات التموين الحربي وردت الجزائر في أحد تقارير أمانة المجلس الاقتصادي والمالي لدول الحلف المتعلقة بمتطلبات استيراد السفن المدنية للتموين خلال الحرب، حيث طالب نفس المجلس بتقديم كل الدول لمعلومات بخصوص موانئها وإمكانياتها، وطلب من فرنسا تقديم معلومات بخصوص إمكانيات الواجهة البحرية الجزائرية.¹

وفيما يتعلق بالشق الاقتصادي فقد حضرت الجزائر أيضا في تقارير المجلس المالي والاقتصادي خلال تعقيبه على الوضعية الاقتصادية لفرنسا، واهتمامه بالتوسع المبرمج من الحكومة في الإنتاج بين 1951 و1953. وسعيها لتغطية العجز النظري الذي يعادل حوالي نصف مليون رجل في مساره، من خلال تسهيل الهجرة من الدول الأجنبية لـ 150.000 شخص وتسخير 150.000 شخص آخرين من الجزائر وحدها.² وبالعودة إلى الأرشيف الفرنسي لسنة 1951، يمكن العثور على عدة مقالات لجرائد فرنسية حول إنشاء القواعد العسكرية للحلف في شمال إفريقيا، حيث ورد في إحداها في فيفري خبر اندماج 5 شركات إنشاء وبناء من كارولينا الشمالية والولايات الجنوبية في و.م.أ، لتشكيل شركة أطلس للإنشاءات أو «Atlas Constructors»، لبناء تلك القواعد تحت إشراف 1500 موظف أمريكي، والذين أكدت تزايد عددهم ليشمل الآلاف، مع توظيف الفرنسيين والشمال أفريقيين في تلك المواقع.³ وقد رصدت في مقال آخر أعداد الموظفين الأمريكيين الذين حطوا رحالهم بالمغرب والمقدر عددهم بـ 20 ألف موظف، مصحوبين بتجهيزاتهم لتطوير القواعد الأمريكية فيها.⁴

وفي سلسلة مقالات لجريدة «L'Echo D'Alger» بين سبتمبر ونوفمبر من نفس العام حول إنشاء القواعد الأمريكية في المغرب وتأثيراته على الساحة الإقليمية والدولية، أشارت الجريدة إلى أهمية تطوير القواعد

¹ N.A.T.O Archives: Fonds : NAC - 01 - The North Atlantic Council, FEB - Financial and Economic Board Series, Document : « Civil Seaborne Import Requirements in Time of War (Questionnaire), The Financial and Economic Board », Paris, 1 December 1951, p.3, URL: https://archives.nato.int/uploads/r/null/3/5/35239/FEB-D_51_70_ENG.pdf

² NATO Archives Online: Fonds :NAC - 01 - The North Atlantic Council, FEB - Financial and Economic Board Series, Document : « Summary and Analysis of France, The Financial and Economic Board », Paris, 22 June 1951, p.2, URL: https://archives.nato.int/uploads/r/null/3/4/34953/FEB-D_51_15_ENG.pdf

³ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « Plusieurs Milliers D'Ouvriers Vont Venir des USA en Afrique du Nord », L'Echo Du Soir, 14 Février 1951.

⁴ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « Le Gouvernement Prépare-t-il Son Repli en Afrique du Nord », Carrefour, 20 Février 1951.

الجوية البحرية والقواعد البحرية للطرفين في إطار إستراتيجيتهما للدفاع الأوروبي. وإلى أهمية القوات الأمريكية في المغرب المقدرة ب 20 ألف لحفظ التوازن في المنطقة.¹

كما ذكرت في مقال آخر أهم القواعد الأمريكية الفرنسية المشتركة في المغرب وعلى رأسها ميناء ليوتي والأعمال المشتركة الأمريكية الفرنسية لتحديثه وتطويره ومن ثم استغلاله المشترك بما يخدم حلف شمال الأطلسي²، ونقلت تصريحات إذاعية لوزير الخارجية الفرنسي موريس شومان «Maurice Schumann»، أكد فيها أن أمن أوروبا يتطلب إدراج منطقة شمال إفريقيا بما في ذلك المغرب في نظام دفاع الحلفاء، وأن ضعف فرنسا في المغرب أو أي منطقة أخرى في شمال إفريقيا، يحتمل أن يعرض الدفاع الأوروبي بأكمله للخطر، وأنه سيكون من الغباء محاربة الاستعمار الأحمر في آسيا وتمهيد طريقه في إفريقيا.³

هذا الإنزال العسكري الأمريكي المادي والعسكري في المغرب بمباركة فرنسية لم يكن سوى تجسيد لتزواج مصلحة فرنسي أمريكي، تم إثر توقيع اتفاقية بين الدول الأطراف في معاهدة شمال الأطلسي بخصوص القانون الأساسي لقواتها في العالم، في لندن يوم 19 جوان 1951، لأجل ضمان انتشار قوات الحلف ضمن إستراتيجية شاملة تخدم أهدافه من جهة وتحترم سيادة الدول الأطراف فيها من جهة أخرى.

وتنص هذه الاتفاقية في مادتها الأولى على تغطيتها لسلطات قواتها في حدود المناطق التي توجد فيها هذه القوى المرتبطة بالحلف (أي الأراضي التي تسيطر عليها قوى الحلف)، شريطة أن يكون أساس هذا الشمول هو التعاقد بينها، وهي من دون شك تشير هنا إلى مستعمرات شمال إفريقيا وبقية العالم، سواء المدرجة ضمن الحلف كالجائز أو خارج نطاقه كالمغرب وتونس، ونبعت في مادتها العشرين إلى انطباقها فقط على الأراضي الأم (الحضرية) لكل طرف متعاقد، ومع ذلك يمكن لأي دولة أن تعلن عن طريق إخطار حكومة و.م.أ، أن هذه الاتفاقية سوف تمتد إلى جميع الأقاليم التي توجد فيها هذه القوى في منطقة شمال الأطلسي.⁴

¹ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « **L'installation de Bases Américaines au Maroc**», L'Echo D'Alger, 27Septembre 1951.

² A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « **L'installation de Bases Américaines au Maroc**», L'Echo D'Alger, 05Octobre 1951.

³ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document: « **La Sécurité de L'Europe Exige L'inclusion de L'Afrique du Nord dans Le Système de Défense Allié** », L'Echo D'Alger, 14 Novembre 1951.

⁴ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : L'Extension a L'Algérie de La Convention du 19juin 1951 sur Le statut des forces O.T.A.N, Document : « **Convention Entre Les Etats Parties au Traité de L'Atlantique Nord sur le Statut de Leur Forces 19**

جعلت هذه الاتفاقية الفرنسيين يتشاورون بخصوص التزامهم نحوها في اجتماع وزاري عقد يوم 28 جوان 1951 في وزارة الخارجية، حول وضع قوات ح.ش.أ في إطار هذه المنظمة، حيث ذكر بأن الأمر يتعلق فقط بإقليم الميتروبول، وتمت مناقشة كيفية تطبيق هذه الاتفاقية قبل تحويلها إلى البرلمان للمصادقة عليها، وتركزت جل اهتمامات الفرنسيين حول مسألتين هامتين قبل هذه المصادقة، وهما مسألة النظام الذي يمكن تطبيقه على تواجد قوات الحلفاء في الميتروبول، وبنود الاتفاقية الخاصة المبرمة مع و.م.أ التي يمكن وضعها حيز التنفيذ في هذا الشأن، أما المسألة الثانية فتتعلق بشروط شمول مشروع هذه الاتفاقية للجزائر.

تم التأكيد بخصوص المسألة الأولى على تحديد وضع القوات الأمريكية في منطقة الميتروبول بموجب اتفاقية باريس في 6 نوفمبر 1950 بين الحكومتين، وفيما يتعلق بالمسألة الثانية أي شروط شمول الاتفاقية للجزائر، فقد أوضح ممثل مديرية الجزائر في وزارة الداخلية أنه من مصلحة فرنسا تطبيق نفس الشروط على الجزائر كما في الميتروبول مع ضرورة النظر في أي تعديلات مقترحة.

وتم الاتفاق بعدها على إحالة مشروع الاتفاقية إلى الحاكم العام للجزائر، لتوضيح وجهة نظره بشأن التعديلات التي ينبغي إجراؤها لمراعاة المناخ السياسي والنظام المالي لهذه المنطقة؛ ومدى صواب التفاوض من أجل ضم الجزائر لها. وخلص نفس المحضر إلى أنه من المستحسن تمديد الاتفاقية إلى الجزائر، مع البحث في إمكانية تضمين قانون المصادقة على الاتفاقية من قبل البرلمان إشارة لاهتمام الحكومة بشمولها للجزائر، من أجل تجنب المصادقة الثانية على الاتفاقية الخاصة المتعلقة بهذا الإقليم.¹

بناء على مخرجات هذا الاجتماع، راسلت وزارة الداخلية الفرنسية الحكومة العامة للجزائر يوم 4 جويلية 1951، بخصوص معرفة موقفها من الاتفاقية²، وأوضحت الحكومة العامة بأنه فيما يتعلق بالنظام

juin 1951 », *Notes et Etudes Documentaires*, N 1676,, Ministère des Affaires Etrangères, Paris, 13 Novembre 1952, pp.3-11

¹ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : L'Extension a L'Algérie de La Convention du 19 juin 1951 sur Le statut des forces O.T.A.N, Document : Rapport « **Compte Rendu d'une Réunion Interministérielle au Sujet des Statut des Forces Armées des Etats Membres du Pacte Atlantique** », Ministère de L'intérieur, Paris, 28 Juin 1951, pp.1-3.

² A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : L'Extension a L'Algérie de La Convention du 19 juin 1951 sur Le statut des forces O.T.A.N, Document : « **Télégramme à Chiffrer** », Ministère de L'intérieur, Paris, 19 Juillet 1951.

المالي للجزائر فإنه لن يشكل صعوبة في تطبيق أحكامها، مع ما يلزم من تعديلات سواء من حيث التعويض عن الأضرار أو الجمارك والإعفاءات الضريبية ومشاركتها للرأي المعبر عنه بخصوص شمول الاتفاقية للجزائر.¹ ويبدو بأن إجابات الحاكم العام المختصرة لم ترض وزارة الدفاع الفرنسية التي راسلت وزارة الداخلية، لتوضيح اللبس حول رأي حكومة الجزائر لتطبيق اتفاقية 1951، الخاصة بوضع قوات ح.ش.أ وشروط استقبال الجزائر لهذه القوات في إطارها.² فردت عليها الحكومة العامة بقبول تمديد الاتفاقية إلى الجزائر وقدمت طلب تعديلات معينة عليها، من بينها ضرورة منح القوات الأمريكية في شمال إفريقيا تراخيص عبور مقيمة لنشاطها في المنطقة. كما طالب الحاكم العام بتسوية اتفاق تقني مرفق بالاتفاقية تشمل تقييد حمل قوات الحلف للسلاح بالجزائر في حالات معينة بتراخيص من السلطات الفرنسية، وتقييد حركة موظفي الحلف بما يتماشى وقانون الجزائر.³

كما أكد الحاكم العام في برقية أخرى أن مطالبته بتقييد تصاريح حمل السلاح، جاء بسبب خشيته أن يفهم الحلفاء المكانة الممنوحة لهم بمعنى يفيدهم دون أي التزامات، نظرا لعدم الدقة في بعض نقاط الاتفاقية. وأصر على دراسة مسوداته وخاصة حمل الأسلحة، خشية أن يؤدي الصيد بأسلحة الحرب لحوادث ذات عواقب وخيمة، بالإضافة إلى منع بيع الأسلحة في الجزائر، مع موافقته على مشروع الاتفاقية المتضمنة لملاحظاته وشمولها للجزائر.⁴

شكلت اتفاقية جوان 1951، حجر الزاوية الذي ارتكز عليه التحالف الفرنسي الأمريكي في إطار معاهدة شمال الأطلسي، وكانت بداية لسلسلة من الاتفاقيات والمخططات الثنائية في الجزائر ومنطقة شمال

¹ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : L'Extension a L'Algérie de La Convention du 19juin 1951 sur Le statut des forces O.T.A.N, Document : « **Lettre sur Le Statut des Forces Armées Membres du N.A.T.O** », La Gouvernement Général de L'Algérie, Alger, 14Aout 1951.

² A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : L'Extension a L'Algérie de La Convention du 19juin 1951 sur Le statut des forces O.T.A.N, Document : « **Lettre Urgent sur L'Application à L'Algérie de La Convention 1951 sur Le Statut des Forces OTAN** », Ministère de la Défense Nationale, Paris, 05Novembre 1953.

³ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : L'Extension a L'Algérie de La Convention du 19juin 1951 sur Le statut des forces O.T.A.N, Document : « **Lettre Urgent sur L'Application à L'Algérie de La Convention 1951 sur Le Statut des Forces OTAN** », La Gouvernement Général de l'Algérie, Alger, 14 Novembre 1953, pp.1-5.

⁴ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : L'Extension a L'Algérie de La Convention du 19juin 1951 sur Le statut des forces O.T.A.N, Document : « **Télégramme Chiffré sur L'Application à L'Algérie de La Convention 1951 sur Le Statut des Forces OTAN** », La Gouvernement Général de l'Algérie, Alger, 27Novembre 1953.

إفريقيا، وصادق عليها البرلمان الفرنسي في دورته التشريعية لشهر جوان 1952، رغم بعض التحفظات التي رفعها بعض النواب الفرنسيون خلال جلسات المناقشة.¹

ومع حلول عام 1952، تواجدت الجزائر في عدة تقارير متنوعة للحلف، من بينها تقرير بخصوص التدريب البرمائي لـ ح.ش.أ في "مركز التعليمات للعمليات البرمائية بميناء آرزو". وذلك لتمكين دول المنظمة من الاستفادة منه، وقد خلص نفس التقرير إلى أن تدريب ضباط دول ح.ش.أ في هذا المركز يشجع على تبني عقيدة مشتركة في الحرب البرمائية. وأوصى بالموافقة من حيث المبدأ على العرض المقترح من قبل رؤساء الأركان الفرنسيين، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ هذا البرنامج التدريبي.² حيث وافق عليه أمناء اللجنة التوجيهية للجنة العسكرية الدائمة للحلف، في ردهم على هذا التقرير بتاريخ 3 جويلية من نفس العام، وأقروا بنوده بالتنسيق مع السلطات الفرنسية بناء على توصيات اجتماع أمناء هذه اللجنة في واشنطن في نفس اليوم.³

كما برزت الجزائر كذلك خلال سنة 1952، في تقارير التوجه الاستراتيجي للمنظمة، وذلك في إطار دراسة اللجنة العسكرية الدائمة لكيفية استغلال التوزيع الجغرافي لمناطق الحلف في أهدافه الدفاعية. حيث وردت أهميتها في عنصر كامل يتضمن عدة توجهات، فاعتبرها التقرير جزءا لا يتجزأ من اقتصاد فرنسا الأم. إضافة لكونها منطقة مهمة لتوفير دعم عسكري متنوع، وإمكانية استغلالها كقاعدة للهجوم الجوي الاستراتيجي للحلفاء والعمليات البحرية والجوية في البحر الأبيض المتوسط.

هذه الأهمية وصفها نفس التقرير بأنها تنبع من عدة عوامل إستراتيجية، فنظرا لموقعها الجغرافي، رجح بأن يقتصر هجوم العدو ضدها على الهجمات الجوية الإستراتيجية خاصة على مراكز الاتصالات الرئيسية فيها. ومن هنا استنتج التقرير المفهوم الاستراتيجي وجملة الأهداف التي ينبغي على الحلف توخيها في الجزائر، حيث أوجب التخطيط للدفاع عن الجزائر كجزء من دعم الدفاع عن منطقة شمال غرب إفريقيا. بالتنسيق مع الإجراءات

¹ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : L'Extension a L'Algérie de La Convention du 19juin 1951 sur Le statut des forces O.T.A.N, Document : Ernest Pezet, « **Rapport sur La Convention entre Les Etats parties au Traité de l'Atlantique Nord sur le Statut de leur Forces 19 juin 1951** »,N 275, Conseil de la République, Imprimerie de L'Assemblé Nationale, Paris, 12 juillet 1954.

² N.A.T.O Archives: Fonds : MC - 03 - Military Committee, SG - Standing Group Documents Series, Document : « **NATO Amphibious Training at The « Centre D'instruction des Operations Amphibies, Arzew (Algeria)** », The Standing Group , Lisbon, 30 June 1952,pp.1,2, URL: https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/1/114790/SG_203_ENG_PDP.pdf

³ N.A.T.O Archives: Fonds : MC - 03 - Military Committee, SG - Standing Group Documents Series, Document : « **NATO Amphibious Training at The « Centre D'instruction des Operations Amphibies, Arzew (Algeria)** », The Standing Group , Washington D.C, 03 July 1952,p.1, URL:https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/1/114796/SG_203_FINAL_ENG_PDP.pdf

الدفاعية لأوروبا والبحر الأبيض المتوسط، وتوفير درجة معقولة من الحماية ضد هجوم جوي للعدو السوفييتي. ¹ يحتتمل أن يكون موجها ضد قواعد ومنشآت الحلف والحلفاء في شمال غرب إفريقيا لقطع اتصالاتهم البحرية. وقد وافقت اللجنة العسكرية الدائمة للحلف على مقترحات هذا التقرير في اجتماعها بتاريخ 26 سبتمبر 1952، وأحالته على القيادات العسكرية للدول الأعضاء من أجل التعليق والموافقة عليه في إطار إستراتيجية الحلف لضبط إمكانياته وقواته العسكرية بين 1952 و1956.² وبحلول نوفمبر 1952، نلاحظ أن الجزائر تحتل مكانة هامة في تقرير اللجنة العسكرية الدائمة بخصوص التحكم في الشحن التجاري البحري خلال أوقات الحرب، حيث وزع 24 ضابطا ملاحا تجاريا للحلف خلال الحرب على موانئها الستة المستغلة والتي سبق ذكرها.³

كما اكتست الجزائر أهمية بالغة أيضا في برامج البنية التحتية لـ ح.ش.أ فحسب تقرير مجلسه بخصوص قبول لجنة البنية التحتية للتمويل المشترك لبعض المشاريع في برامج قياداتها العسكرية خلال اجتماعها يوم 11 ديسمبر، والذي ركز على سبل تطوير المطارات البحرية للحلف. وتم التأكيد على أن عددا من دوله لديها أو سيكون لديها متطلبات لهذه المطارات، وبالتالي تم إقرار الاستخدام المشترك لها في ضوء طلب قدمته قيادة الحلفاء العليا بأوروبا، وأوصت اللجنة بتمويل المطارات البحرية كبنية تحتية مشتركة للحلف، ويشمل البرنامج مطارا بحريا واحدا في الجزائر بوهران ضمن أراضي المنظمة وآخر في بنزرت بتونس خارجها، ضمن برنامج نفس القيادة لمشاريع البنية التحتية بشمال إفريقيا، بتكلفة مالية تقدر بـ 20.43 مليون جنيه إسترليني.⁴

وقد بلغ المبلغ في تقرير آخر لنفس الهيئة في 13 ديسمبر بخصوص مشاريع الحلف في شمال إفريقيا قيمة تقدر بـ 20.82 مليون جنيه إسترليني، 12.07 مليون منها، مخصصة للأراضي الواقعة تحت حماية الحلف

¹ N.A.T.O Archives: Fonds : MC - 03 - Military Committee, SG - Standing Group Documents Series, Document : « **Strategic Guidance** », The Standing Group , Paris, 21 jully1952,pp.10 - 28, URL: https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/1/113784/SG_013_23_DRAFT_ENG_PDP.pdf

² N.A.T.O Archives: Fond : MC - 03 - Military Committee, SG - Standing Group Documents Series, Document : « **Strategic Guidance** », The Standing Group , Paris, 26 September 1952,pp.32-15, URL: https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/1/113790/SG_013_24_ENG_PDP.pdf

³ N.A.T.O Archives: Fond : MC - 03 - Military Committee, SG - Standing Group Documents Series, Document : « **Naval Control of Merchant Shipping** », The Standing Group , Paris, 28 November1952, p.15, URL: https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/1/114002/SG_073_10_ENG_PDP.pdf

⁴ N.A.T.O Archives: Fond : NAC - 01 - The North Atlantic Council, Subfonds : C - North Atlantic Council, Document : « **Eligibility For Common Infrastructure of Certain Projects in SACEUR's and SACLAN'T's infrastructure Programmes** », The North Atlantic Council , Paris, 12 Decembver 1952, pp.1-5 , URL: https://archives.nato.int/uploads/r/null/2/0/20923/C-M_52_128_ENG.pdf

ويقصد بها الجزائر، حيث شددت اللجنة العسكرية للحلف على ضرورة مشاريع شمال إفريقيا، وأن عدم إنجاز هذه المشاريع من شأنه أن يخل بتوازن برنامج البنية التحتية للحلف ككل.¹

بناء على الأهمية البالغة للجزائر في المخططات اللوجيستية العسكرية لـ ح.ش.أ الواردة أعلاه، عرفت المرحلة الممتدة بين مطلع 1953 وخريف 1954، تزايد اهتمام قيادة المنظمة بتعزيز جبهاتها القتالية في شمال إفريقيا، ففي المؤتمر المعلوماتي لمجلس الحلف في فيفري 1953، قدم الوفد الفرنسي تقريرا بالخدمات الدعائية والإعلامية التي يمكن لفرنسا أن تقدمها لدعم دعايته، ومن بين اقتراحاتهم في نقطة الدعاية عبر البث في أقاليم ما وراء البحار الفرنسية، وردت الجزائر ضمن باقي المستعمرات المحتملة في هذا المخطط.²

وفي تقرير آخر عن نفس الوفد بعنوان "الأنشطة الفرنسية في إعداد تقرير الدعاية المضادة لـ ح.ش.أ" والذي يعالج الدعاية الشيوعية الموجهة ضد الحلف، أكد الوفد الفرنسي أنه وبسبب الحق في التعبير عن الآراء بحرية، لم تتخذ الحكومة الفرنسية أي إجراء مباشر ضد الدعاية الشيوعية، لكنها استفادت من الوسائل الموضوعية تحت تصرفها بموجب القانون الفرنسي، وتمكنت من اتخاذ إجراءات قانونية ضد المسؤولين عن ما وصفته بالأنشطة الدعائية التخريبية.

وأشار نفس الوفد إلى إنشاء عدة قنوات دعائية وإعلامية فرنسية وغربية متنوعة بكل من فرنسا والجزائر لمواجهة هذه الأنشطة الدعائية الشيوعية، والتي تعمل تحت إشراف المندوبين الإقليميين للحلف، وتنتهي في تطبيقها على أرض الواقع عند مئات من المديرين التنفيذيين غير المأجورين، مما يساهم في توفير كل المعلومات والوسائل المطلوبة لمواجهة الدعاية الشيوعية بنجاح، إضافة إلى السعي لتأسيس لجان عمل ونقابات مستقلة عن الشيوعيين لتقليل نشاطهم الدعائي وسط العمال والمزارعين.³

¹ N.A.T.O Archives: Fond : NAC - 01 - The North Atlantic Council, Subfonds : C - North Atlantic Council, Document : « **Infrastructure Programmes of SACEUR, SACLANT and Channel Command** », The North Atlantic Council, Paris, 13 Decembver 1952, pp.1-4 , URL: https://archives.nato.int/uploads/r/null/2/0/20927/C-M_52_129_ENG.pdf

² N.A.T.O Archives: Fonds : NAC - 01 - The North Atlantic Council, AC/24 - Working Group on Information Policy Series, Document : « **NATO Information Conference February 1953 - French Information Services** », The NATO Working Group on Information Policy , Paris, 04 Febuary 1953, p.4, URL: https://archives.nato.int/uploads/r/null/9/2/9297/AC_24-D_24_6_ENG.pdf

³ N.A.T.O Archives: Fonds : NAC - 01 - The North Atlantic Council, AC/24 - Working Group on Information Policy Series, Document : « **NATO Information Conference - February 1953 - French Activities in Countering ANTI-NATO Propaganda** », The NATO Working Group on Information Policy , Paris, 04 Febuary 1953, p.3, URL: https://archives.nato.int/uploads/r/null/9/3/9387/AC_24-D_26_6_ENG.pdf

ويبدو مما سبق طرحه، أن نجاح القيادة الفرنسية في إدراج الجزائر ضمن أراضي ح.ش.أ قد تبعه تحرك فرنسي على مستوى هياكل هذا الحلف من أجل تضمين الجزائر في مختلف مخططاته العسكرية، وجعل أراضيه دعامة لوجيستية وعسكرية لتوجهات قيادة الحلفاء في أوروبا ضد العدو السوفييتي، وما سيضمنه ذلك من دعم مالي وسياسي وحتى عسكري لفرنسا وسياساتها في الجزائر ومنطقة شمال إفريقيا.

وبناء على كل هذه المصالح، وقع الرئيس الفرنسي بين 1952 و1953، وصادق على مجموعة القوانين التي تتضمن نشاط فرنسا في إطار منظمة ح.ش.أ خاصة الاتفاقيات الثلاثة الأساسية التالية:

- الأولى تتمثل في الاتفاقية بين الدول الأطراف في المنظمة، بخصوص وضع المنظمة والممثلين الوطنيين والموظفين الدوليين، الموقع في أوتاوا، بتاريخ 20 سبتمبر 1951.
 - في حين تتعلق الثانية بروتوكول المقر العسكري الدولي المنشأ بموجب معاهدة شمال الأطلسي، والموقع في باريس، بتاريخ 28 أوت 1952.
 - وأخيرا الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الفرنسية والقائد الأعلى للحلفاء في أوروبا، بخصوص الشروط الخاصة للتنصيب والتشغيل في إقليم المتروبول للمقر الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا والمقرات التابعة لها، والموقع في باريس، بتاريخ 5 نوفمبر 1953.
- وقد صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) على هذه القوانين واعتمدها رسميا بعد دراستها في جلسة 28 جويلية 1954.¹

تزامنت هذه المصادقة والصبغة السياسية الرسمية الفرنسية على قوانين الحلف، مع الفترة التي كان فيها الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي في تونس يبلغ مراحل متقدمة، وانعكس على المطالب الفرنسية لحيازة دعم الحلف في منطقة شمال إفريقيا. ففي مراسلة خلال سبتمبر 1954، عشية اندلاع الثورة التحريرية من المجموعة العسكرية لقيادة الحلفاء في أوروبا بباريس، إلى قيادة اللجنة العسكرية للحلف في واشنطن، نبهت لإشارة قيادة أوروبا إلى حالة المشاريع المعتمدة في الجزائر وتونس التي لم تنفذ، وطالبت اللجنة مساعدة لجنة البنية التحتية في الحلف. وأشارت المراسلة إلى ما وصفته بوجود مشكلة شمال إفريقيا الفرنسية التي لا تتعلق فقط

¹ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : L'Extension a L'Algérie de La Convention du 19juin 1951 sur Le statut des forces O.T.A.N, Document : M. Billotte, « Rapport sur Les Projet N3413 et N7871, N 8993 », Conseil de la République, Imprimerie de L'Assemblé Nationale, Paris, 12 juillet 1954, pp.9,10

بتونس بل وتتعداها إلى الجزائر والمغرب، وحاجة قوات الحلفاء للتمركز في هذه المناطق، وهو ما لن يكون دون تطوير البنى التحتية للحلف فيها.¹

إذا وكخلاصة لما سبق طرحه في هذا المبحث، فقد شهدت السنوات الأربع الأولى من عقد الخمسينيات تزايد ملحوظا لتواجد الجزائر في مخططات منظمة ح.ش.أ الإستراتيجية، في ظل جملة من أزمات الحرب الباردة الدولية من جهة، ومشاكل فرنسا الإستعمارية في شمال إفريقيا من جهة أخرى، ووضحنا هنا مكانة الجزائر في هذه الاستراتيجيات بوثائق الحلف الأرشيفية وكذلك وثائقه في الأرشيف الفرنسي. ومما لا شك فيه فإن هذه الظروف الإقليمية والدولية والمخططات الغربية في الجزائر، كان لها انعكاس على تطور القضية الجزائرية خلال نفس الفترة وهو ما سيوضحه المبحث التالي.

¹ N.A.T.O Archives: Fonds : MC - 03 - Military Committee, Subseries : LOSTAN - Standing Group Liaison Office Messages, Document : « **Implications of Political Factors in NATO Approved Infrastructure Projects**», The Standing Group Liaison Office (SGLO) , Paris, 21September 1954,p.1, URL: https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/0/101898/LOSTAN_0899_ENG_PDP.pdf

المبحث الرابع : أثر الصراع الدولي على القضية الجزائرية 1949-1954:

في ظل هذه المتغيرات الدولية والإقليمية، كان لا بد للقضية الجزائرية أن تتطور وتتكيف مع مخرجات الصراع الدولي بين المعسكرين، ومشاكل فرنسا الاستعمارية مع القوى الوطنية في المغرب العربي، من خلال جهود مختلف تيارات الحركة الوطنية كل وفقا لتصوره ومخرجاته الإيديولوجية والسياسية.

1. تطور مواقف قوى الحركة الوطنية من الصراع:

تكيفت تيارات الحركة الوطنية مع مخرجات الساحة الدولية منذ نهاية الأربعينيات فتطورت وأصبحت أكثر وضوحا عشية اندلاع الثورة التحريرية، أين تشكلت الخلاصة السياسية لقادتها في التعامل مع الحرب الباردة وستدرس أصول هذا التفكير وحيثياته في هذا العنصر.

شهدت فترة أواخر الأربعينيات ومطلع خمسينيات القرن 20، تراجعاً في مطلب الشيوعيين الجزائريين الاندماجي شيئاً فشيئاً تحت وطأة التضييق الاستعماري، حيث لوحظ هذا الأمر في عدة مداخلات لممثلي هذا الحزب في المؤتمرات الشيوعية الدولية، والتي ة كان من بينها مداخلات لعناصر جزائرية على غرار مداخلة عبد الرحمن بوشامة¹ في مؤتمر وارسو العالمي الثاني لأنصار السلام في نوفمبر 1950.

فرغم توجهه الإيديولوجي لدعم المعسكر الشرقي إلا أن هذا المؤتمر أنصف القضية الجزائرية، حيث طالب بوشامة بالدعم لتصفية الاستعمار الذي وصفه بالجرثومة الدائمة للحرب، وأكد بأن السلام بالنسبة للجزائريين يكمن أولاً وقبل كل شيء في التخلص من الاستعمار، الذي يعمل على استعبادهم في خدمة الامبريالية الاستعمارية والغربية بشكل عام، عبر الزج بهم في معاهدة شمال الأطلسي تحت اسم وصفه بالمنافق والزائف وهو "مقاطعات فرنسا الثلاث في الجزائر". كما أكد على تزايد القمع الفرنسي في الجزائر بتزايد ضغط الحرب الباردة بين المعسكرين، ومقاومة الجزائريين لمحاولات زجهم في هذه الحرب، وقدم طلباً بدعم الجزائريين في كفاحهم للتخلص من الاستعمار للمؤتمر، وطالبه بمناشدة هـ.أ.م للتقيد بميثاق الأطلسي ومنح الشعب الجزائري حقه في تقرير مصيره².

¹ عبد الرحمن بوشامة : (1906-1985) مهندس ومناضل سياسي شيوعي جزائري، لمزيد من المعلومات أنظر :

Amar Benamrouche, René Gallissot : « **Bouchama Abderrahmane** », Le Maitron Dictionnaire en ligne, Editions Maitron, Aubervilliers, 30 décembre 2013, consulté le 13 mai 2021, URL : <https://maitron.fr/spip.php?article151688>

² « **Second World Peace Congress Warsaw November 16-22 1950 (Report and Documents) III** », *The NEW TIMES*, N49, London, 6 December 1950, pp.49, 50, URL : <https://archive.org/details/secondworldpeace00worl>

بالإضافة إلى هذا النشاط الدولي للحزب الشيوعي الجزائري، يمكن العثور على عدة كتابات صحفية لمجموعة من عناصره الجزائرية، التي نددت بزج الجزائر في صراع الحرب الباردة ومحاوله توسيع قواعد الحلف الأطلسي لتشملها. من بين هذه الشخصيات الكاتب الجزائري المعروف **كاتب ياسين**¹، والذي ندد في سلسلة مقالات تحمل عنوان "أوروا إفريقيا أمريكية في الإستراتيجية الأطلسية"، بمحاولات جعل إفريقيا مستعمرة دولية من خلال تحويلها لقاعدة دعم خلفية للتعاون الفرنسي الأمريكي في أوروبا ضد السوفييت².

وأوضح بأن الهدف المزدوج للولايات المتحدة من وضع إستراتيجية أوروا إفريقيا هو استغلال الثروة والناس، مع وضع مشروع مارشال إقتصادي آخر لإفريقيا برعاية القمع، ونوه في ذات الصدد، بجهود الصحافة الغربية الدعائية لدعم هذه المشاريع. وفي سياق ضم الجزائر لها ذكر بأنها لن تمر على الجزائريين الذين ألفوا مشاريع تكتل من أسماهم بالإمبرياليين لتقاسم المستعمرات الإفريقية فيما بينهم كلما دق ناقوس نهاية تواجدهم فيها³.

وتطرق في نفس السلسلة إلى ما أسماه مؤامرة شومان - ترومان في إفريقيا، إلى التكالب الغربي على إفريقيا تحت شعار ما وصفه بالوهم الأوروبي الإفريقي، في إطار مخطط ترومان الذي يهدف إلى التكامل المباشر بين البلدان ذات الموارد غير المستغلة (الإفريقية)، مع خطط الحرب عند موظفي حلف شمال الأطلسي. وأكد على أن الهدف من كل هذا، هو استخدام القارة الإفريقية على وجه الخصوص كشبكة من القواعد العسكرية، لإعادة التشغيل وكخزان ضخم للمواد الإستراتيجية خلال حربهم ضد السوفييت⁴.

¹ كاتب ياسين : (1929-1989) كاتب وأديب جزائر فرنكفوني شهير ومناضل ضد الاستعمار الفرنسي للجزائر، لمزيد من المعلومات أنظر: "كاتب ياسين"، موقع الجزيرة، موسوعة شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 15 مارس 2015، تم الدخول بتاريخ 15 جوان 2021، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/3/15/%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%86>

² A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document : Yacine Kateb, « **M. Letourneau Tente de Masquer« L'Aspect Africain » de La Proposition Schuman** », Alger Républicain, 17 Mai 1950.

³ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document : Yacine Kateb, « **Le Double Objectif des USA avec La Création de L'Eurafrik** », Alger Républicain, 20 Mai 1950, p.1

⁴ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document : Yacine Kateb, « **Le complot Schuman - Truman en Afrique (V) LAREPONSE DES PEUPLES** », Alger Républicain, 20 Mai 1950, p.6

وفي مقال لعنصر جزائري شيوعي آخر وهو أحمد عكاش¹ تحت عنوان "لا توجد حرية نتوقعها من واشنطن"، يلاحظ ذكره بأن المشاكل الإفريقية كانت في مركز الاهتمامات الأمريكية في كل من مؤتمرات الأطلسي وفي مشاريع أوروفريقيا، وتصريحات رجال الدولة من واشنطن والقارة الإفريقية، وأشار إلى سعي الإمبرياليين إلى تنظيم الاستغلال المنهجي في إفريقيا للمعابر والمواد الخام والقواعد الإستراتيجية الضرورية لخطتهم في الحرب الباردة².

تواصلت الدعاية الشيوعية المنددة بإقامة القواعد العسكرية في موانئ شمال إفريقيا، فطرق مقال آخر في جريدة "الجزائر الجمهورية" «Alger Républicain»، إلى الخطر الذي يهدد الجزائر التي أدمجت رغما عنها في ح.ش.أ، وأن إنشاء المناطق الحرة في موانئها المنصوص عليه في النظام العسكري للتحالف الغربي، يعني إنشاء مستودعات أمريكية في الجزائر وترسانات للإنزال دون علم شعبها. وحسب نفس المقال فإن التجهيزات العسكرية الوافدة عبر المحيط الأطلسي مردها تكثيف الاستغلال الذي يتعرض له عمال الموانئ، وغزو متسارع للبضائع ورؤوس الأموال الأمريكية، التي ستؤدي في النهاية لتثبيت ما وصفها بإمبريالية عظمى في الجزائر، مطالبا في نفس الوقت بعدم السماح للحكومة الفرنسية المزايذة بالجزائر لخدمة مصالحها الاستعمارية³.

تبعاً لما سبق طرحه، ويعيدا عن مقاصده الإيديولوجية البراغماتية الداعمة لـ إس خلال الحرب الباردة ورفض المخططات الغربية، وهو أمر مفروغ منه، فإن هذا الحزب قد بدأ يتوافق في بعض اتجاهاته مع التيار الوطني السائد ويتراجع عن بعض مطالبه الإدماجية، وهو ما تجلّى في نداء مؤتمره السادس في 23 فيفري 1952، تحت عنوان "السبيل الوحيد للاستقلال الوطني"، حيث طالب بتوحيد الجبهة الجزائرية ضد الاستعمار، وتحقيق الاستقلال الوطني بواسطة مجلس وطني منتخب يقيم دستور الجمهورية الجزائرية المستقلة⁴.

¹ أحمد عكاش: (2010-1926) دبلوماسي جزائري ومناضل وأديب شيوعي خلال الفترة الاستعمارية وحرب التحرير، لمزيد من المعلومات أنظر : A.Ouchen : « Ahmed Akkache : L'Momme, L'intellectuel et Le Militant », El Watan.com, El Watan, Alger, 28 Novembre 2010, Consulté le 06 Juin 2021, URL : <https://www.elwatan.com/archives/idees-debats/ahmed-akkache-lhomme-lintellectuel-et-le-militant-28-11-2010#>

² A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document : Ahmed Akkache, « Il n'y a pas De Liberté à Attendre de Washington », Liberté, 25 Mai 1950.

³ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie, Document : « Contre L'installation de Zones Franches Dans Les Ports », Liberté, 02 Janvier 1950.

⁴ عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثالثة 1947-1954، ط2، دار الساتحي، الجزائر، 2008، ج3 ص، ص.348، 349.

مطالب التي لم تأتي من عدم ولا خارج السياق الإيديولوجي للحزب في إطار صراع الحرب الباردة، ولخصها الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري المنتهية ولايته حينها **العربي بوهالي**¹، فقد شكل الخطاب الافتتاحي أو التقرير السياسي الذي نشر تحت عنوان "العمل الموحد على التراب الوطني من أجل الجزائر الحرة المستقلة" عنوانا مغريا لأي جزائري يرغب في الاستقلال.

لكن من المهم هنا أن نعرف بالضبط ما تعنيه هذه الكلمات في سياق تحليلها السياسي الوطني والدولي، فهي لم تتوافق تماما مع مصالح الشعب الجزائري في الاستقلال وجهود القوى الوطنية في هذا الجانب، وإنما جاءت في إطار المفهوم الشيوعي للدول، بمعنى تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية على شاكلة ألمانيا الشرقية. فهي تستند هنا على التحليل الذي قدمه الزعيم السوفييتي جدانوف حول تشكيل المعسكرين العدوين في العالم من جهة، لكنها تؤكد من جهة أخرى على دعم (صوري) للحركات الثورية والشعوب المستعمرة في آسيا (الصين وفيتنام وكوريا) وفي إفريقيا (مصر وتونس والمغرب)، من باب تضامن ما يروونه بمعسكر "الشعوب الحرة" الذي يتزعمه إ.س، في إطار الدعاية السوفييتية التي تصوره كملجأ لهذه الشعوب لمناهضة الامبريالية الغربية.²

من هنا كان توجه الشيوعيين الجزائريين يهدف إلى بناء دولة جزائرية مستقلة متعاونة مع إ.س، في إطار الفكر الشيوعي الدولي لهذا الأخير الذي شكل منطلقه في صراع الحرب الباردة مع المعسكر الغربي، بل ولم يتبنوا القضية الوطنية عن حب أو رغبة وطنية حقيقية إنما حاولوا استمالة القوى الوطنية والتحالف معها للوقوف ضد المشاريع الفرنسية-الأمريكية في الجزائر ضد إ.س.

أما بخصوص الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فيلاحظ خلال نفس الفترة بين 1949 و1952، تواصل موقفه المتعلق بقضية الحرب الباردة والتي تم إنجازها سابقا من تقريره في مؤتمر سبتمبر 1949، والمتمثل في رؤيته لهذه الحرب وح.ش.أ بأنها ولدا من رحم مؤامرات القوى الاستعمارية التقليدية وهما فرنسا وبريطانيا، ورفض الانخراط في هذا الصراع الذي يخاطر بتدمير ه.أ.م كما دمرت عصبة الأمم بين الحربين العالميتين، مع التأكيد على ضرورة تصفية الاستعمار وإسماع صوت الشعوب المستعمرة في المحافل الدولية، وتبني تدويل القضية الجزائرية رغم

¹العربي بوهالي: (ولد في 1912) سياسي شيوعي جزائري وأمين عام سابق للحزب الشيوعي الجزائري لمزيد من المعلومات أنظر :

Jean-Louis Planche : « **Bouhali Larbi** », Le Maitron Dictionnaire en ligne, Editions Maitron, Aubervilliers, 30 décembre 2013, Dernière Modification le 18 mai 2017, Consulté le 06 Juin 2021, URL : <https://maitron.fr/spip.php?article151713>

²Jacques Jurquet : **La Révolution Nationale Algérienne et Le Partie Communiste Français**, Editions SEDIA, Alger, 2010, T 4, pp.398-401

دخول الجزائر في منطقة ومحططات الحلف الأطلسي.¹ ويلاحظ انطلاقا من ديسمبر 1951، توجه هذا الحزب للتركيز على التحولات السياسية الداخلية والإجتماعية، في ظل سياسات التزوير والقمع التي تعرضت لها الحركة الوطنية تحت إشراف اليساريين الاشتراكيين ومناهضة هذه السياسة، في ظل أزمته القيادية وانفصال عدة مناضلين عنه وتوجههم نحو بقية التيارات السياسية الأخرى.²

أما حركة انتصار الحريات الديمقراطية فلم يتغير موقفها من صراع الحرب الباردة كما لم يتغير من الإستعمار، حيث أوفد الحزب مصالي الحاج إلى الحج عام 1951 لإبعاده عن التضيق الفرنسي، وكسب التأييد العربي للكفاح المسلح في الجزائر والضغط على الدول العربية بواسطة مكتب المغرب العربي لتشكيل جبهة مغاربية واحدة ضد الاستعمار، والحصول على دعمها لصالح القضية الوطنية. ففي رحلته إلى القاهرة في أكتوبر 1951، صرح مصالي الحاج لإحدى الصحف المحلية، خلال عرضه لبرنامج حزبه لتصفية التواجد الاستعماري من الجزائر والمغرب العربي، عند سؤاله عن موقفه من ضم بلاده لـ ح.ش.أ، فأجاب برفض حزبه المطلق لهذا الضم واعتبره اعتداء فرنسيا على حقوق الشعب الجزائري بمعية و.م.أ وبريطانيا، ورفض الزج بالشعب الجزائري في ركب الاستعماريين وحلفائهم أو في ركب أعدائهم في صراعمهم الدولي، ومما يمكن استنباطه من تصريحات مصالي بخصوص هذا الصراع تركيز الحزب على القضية الجزائرية وتدويلها بعيدا عن أي صراعات دولية يمكن أن تخل بهذه السياسة.

فالأصل في برامجه أن قضيته لا تميل إلى الدخول لا تحت لواء الأنظمة الامبريالية الغربية حليفة فرنسا في حلف شمال الأطلسي، ولا أعدائه الشيوعيين الذين خرج من قبتهم في عشرينيات القرن الماضي وناصره العدا لأكثر من مرة، وهذا مرده إلى أن الشيوعيين في الجزائر وفرنسا لهم ارتباطاتهم الدولية وتوجهاتهم التابعة لـ إ.س وقضاياهم ترتبط بدعم هذا الأخير. عكس حركة الإنتصار التي كان لها بعد وطني يقوم بالأساس على تصفية الإستعمار من الجزائر ومنح الشعب الجزائري حق تقرير مصيره، وهو ما يثبتته تقرير للحزب بعنوان الأصول القيادية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في شهر ديسمبر 1951، والخاص بتوضيح مبادئ الحزب النضالية.³

ووفقا لما عثر عليه في تقرير اللجنة المركزية لمؤتمر الحزب الوطني الثاني في العاصمة بين 4 و6 أبريل 1953⁴، فإن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، لم تحمل طبيعة الصراع الدولي بين المعسكرين ولا حتى تناس

¹ Ferhat Abbas, Op.cit, pp.21, 22.

² عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص-ص. 361-368.

³ نفسه، ص-ص. 336-353.

⁴ يحي بوعزيز، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص-ص. 85-92.

التكيف مع مخرجاته بما يخدم القضية الجزائرية، خلال عرض نشاط نضال الحزب في الأربعينيات ومطلع الخمسينيات من القرن الماضي، فيما وصفه التقرير بفترة الدفاع بين 1948 و1950، التي شهدت ضم الجزائر إلى ح.ش.أ. ومذكرات الحزب ل.ه.أ.م. تنديدا بهذا الضم وبالحرب الدولية على الصعيد الخارجي، في إطار محاربة التضيق وإسماع صوت الحزب لمختلف الوسائل المحلية والدولية.

وفي جانب بنود سياسته الخارجية التي اعتزم الحزب إتباعها بعد هذا المؤتمر، رأى الحزب الصراع بين المعسكرين مؤثرا على بلدانها والعالم بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ناهيك عن سرد الحزب لظهور المشكلات الاستعمارية إلى الساحة، في ظل سعي فرنسا إلى بناء سياستها الخارجية في المعسكر الغربي على قاعدة احتفاظها بمستعمراتها، كما رسم نفس التقرير سياسة كل كتلة وحدد امتدادها الجغرافي والفوارق السياسية والإيديولوجية بينهما.

إضافة إلى إدراكه لأهمية منطقة شمال إفريقيا الإستراتيجية في حالة نشوب أي حرب بينهما، ومكانتها في السياسات الخارجية والعسكرية ل.و.م.أ. وح.ش.أ.، وتوضيحه لمبادئ السياسة الخارجية الفرنسية إزاء هذا الصراع، من خلال التركيز على المحافظة على المستعمرات ومكانتها في القارة الأوروبية، وكسب العون الأمريكي في الجانب الاستعماري إضافة إلى الجانبين الاقتصادي والعسكري.

فقد أشار إلى تقارب الفرنسيين مع حلفائهم الاستعماريين الإنجليز، وجهود الكتلة العربية والآسيوية في دعم الشعوب المستعمرة ضد الاستعمار الأوروبي، ناهيك عن تطرقه إلى السياسة السوفياتية المرنة منذ 1952، والتي قللت وطأة الحرب الباردة نحو الانفراج الدولي، وتمهيداً لحل مشاكل الاستعمار في العالم عبر ه.أ.م. بناء على الحالة الدولية حينها.¹

لعل أبرز ما يوضحه هذا التقرير هو تبلور موقف الحزب من صراع الحرب الباردة كنتاج لتجربة واضحة، حيث وصفه بأنه سياسة "حياد متيقظ" وإدراكه لتراجعها بحلول 1953، وهو ما سيمكن الحزب من ترتيب أوراقه الداخلية في الميادين السياسية والاجتماعية. وبخصوص نشاط الكتلة العربية الآسيوية رأى بأنها تلعب دورا هاما في تحرير شمال إفريقيا، ودعم قضايا الشعوب المستعمرة فيه، على غرار ما فعلته مع القضية التونسية عام 1952، وختم متطرقا في الميدان الخارجي بأن الظروف الدولية حينها كانت تساعد على تطور الكفاح في الجزائر وتدويل قضية استعمار شمال إفريقيا.²

¹ يحي بوعزيز، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص-ص. 117-130.

² نفسه، ص-ص. 130-138.

يلاحظ مما سبق بأن الحركة الوطنية قد تطورت تدريجيا في مطالبتها خصوصا في الميدان الخارجي، بتطور نظرتها لصراع الحرب الباردة من المشاركة في المؤتمرات الشيوعية وتدويل القضية الجزائرية فيها. إلى تبني سياسة الحياد والعمل على تدويل القضية الجزائرية في إطار مكتب المغرب العربي ووحدة شمال إفريقيا، بدعم من جهود الكتلة العربية الآسيوية المتعاطفة مع الشعوب المستعمرة، وهو ما سيتوج لاحقا بتحول هذا التوجه إلى إطار سياسي للثورة التحريرية في سياساتها وتعاملها مع هذا الصراع الدولي.

2. واقع الحركة الوطنية في ظل الصراع 1950-1954 :

تزامنت هذه المتغيرات الدولية وعدة تغيرات أخرى على الساحة الداخلية في الجزائر بين عام 1950 و1954، عاشتها الحركة الوطنية والساحة السياسية الجزائرية على مختلف الأصعدة وشكلت نقطة هامة في بلورة وعيها نحو القطيعة مع المستعمر في 1 نوفمبر 1954.

فاكتمل خلال نفس الفترة نضج مشروع ثورة التحرير الوطنية، التي كان قاعدتها الانسداد السياسي الذي أحدثه القمع الاستعماري، والأزمات القيادية لبعض الأحزاب الوطنية، مع عمى السلطات والرأي العام الاستعماري عن مطالبها. فالمنتخبون الجزائريون عانوا التهميش من غالبية انتخابية استعمارية في انتخابات مزورة ومحسومة سلفاً، بالتزامن مع القمع المسلط على العناصر الوطنية بمختلف الأشكال، ناهيك عن جملة من الانتقادات والحروب الكلامية أو الحزبية بين القوى الوطنية في حد ذاتها.¹

إذن فالحركة الوطنية التي تطورت في مطالبها، اصطدمت بالتزوير الممنهج للانتخابات والقمع المستفحل للإدارة الاستعمارية، والتضييق على مختلف تياراتها أياً كان انتماءها منذ عام 1948، بشكل أكد لمختلف تلك القوى بعدم جدوى العمل السياسي في ظل كل هذه الممارسات. ورغم محاولات القوى الوطنية تشكيل جبهات موحدة ضد المخططات الاستعمارية وتزوير الانتخابات، على غرار الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها²، لكن عملها اقتصر فقط على التنديد بالسياسات الاستعمارية والاضطهاد الذي يتعرض له الجزائريون ولم تؤثر قط في تغيير السياسة الاستعمارية³.

بل إن هذه القوى لم تستطع الحفاظ على وحدتها نظراً لجملة التناقضات التي تشهدها برامجها السياسية، ولم تلبث هذه الجبهة أن تلاشت بعد أن حطمتها الخلافات بين دعاة تعبئة الشعب وتوحيده ضد فرنسا للاستقلال، وأنصار الحوار مع فرنسا للحصول على هذا الاستقلال، في ظل خضوع جميع هذه التيارات للقمع وعقمها السياسي عن تحقيق مطالبها على أرض الواقع.⁴

¹ محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، مرجع سابق، ص. 385

² الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها : ظهرت صيف 1951م وضممت مختلف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية وهي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري.

³ عمار هلال، المرجع السابق، ص. 372، 373.

⁴ محمد حربي، المرجع السابق، ص. 15.

لم يكن لهذا الواقع المرير أن يستمر، فقد خرجت ثورة التحرير من رحم أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي عاشها هذا الحزب على مستوى قيادته خلال نفس الفترة، بين أنصار الرئيس مصالي الحاج واللجنة المركزية للحزب، منذ استقالة حسين حول¹ عام 1951، بفعل خلافه مع مصالي حول التحالف مع الاتحاد الديمقراطي، ووصولاً إلى نظر اللجنة المركزية لتقرير مصالي حول سفره إلى المشرق العربي بعين عدم الرضا نظراً لعدم تطبيقه لتوجيهات قيادة الحزب بهذا الخصوص، ثم جولته في أبريل من نفس العام الدعائية إلى الأضنام وتبعاتها بعد توقيفه ووضعه قيد الإقامة الجبرية. وانتهاءً بمؤتمر الحزب في أبريل 1953، الذي عين بن يوسف بن خدة² أميناً عاماً وسحب مصالي لثقلته في سبتمبر من بن خدة، ومطالبه بسلطات مطلقة من اللجنة المركزية لتقويم الحزب فرفض طلبه منها.

أدى كل هذا لانقسام مع مطلع جانفي 1954، إلى سحب مصالي لثقلته من قيادة الحزب وتشكيله لجنة إنقاذ عمومي، طلبت من أجهزة الحزب قطع التمويل والصلة بالقيادة المنتخبة، ليهيمن على الحزب في اجتماع مارس 1954، وزادت الأوضاع تفاقماً في شهر جوان، حين سحبت اللجنة المركزية سلطاته، وتوجت هذه الأزمة بمؤتمرين الأول في هورنو ببلجيكا بين 13 و15 جويلية 1954، نظمه المصاليون وقرروا فيه حل اللجنة المركزية وإقصاء أعضائها من القيادة وتعيين مصالي قائداً للحزب مدى الحياة، ورد عليه المركزيون بمؤتمر الجزائر بين 13 و16 أوت 1954 أفضوا فيه مصالي وأنصاره من قيادة الحزب.³

دخل إذاً هذا الحزب في صراع القيادة الذي حمل في طياته بذرة تفجير الثورة، التي زرعتها مناضلوا المنظمة الخاصة للحزب «L'OS»⁴ الذين نجوا من الاعتقال بعد اكتشافها عام 1950، وأسسوا اللجنة الثورية

¹ حسين حول : (1917-1995) سياسي ومناضل في التيار الاستقلالي الجزائري التحق بالثورة التحريرية في 1955، لمزيد من المعلومات أنظر: "حسين حول أحد العناصر الأكثر نشاطاً في الحركة الوطنية"، موقع جريدة الشعب، يومية الشعب، الجزائر، 10 أوت 2013، تم الدخول بتاريخ 6 جوان 2021، أنظر الرابط :

<http://www.ech-chaab.com:80/ar/صفحات-خاصة/التاريخ/item/8396-الوطنية-الحركة-الوطنية>
² بن يوسف بن خدة : (1920-2003) مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين 1947 و1954، انضم للثورة في 1955 عضو المجلس الوطني للثورة بين 1956 و1962 عضو لجنة التنسيق والتنفيذ والوفد الخارجي لجبهة التحرير بين 1956 و1957، وانتهاء بتعيينه كرئيس لثاني حكومة مؤقتة ما بين 1960 و1962، لمزيد من المعلومات أنظر : Achour Cheurf, Op.cit, pp.89,90.

³ محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، مرجع سابق، ص-ص. 386-390.

⁴ المنظمة الخاصة: وهي الجناح العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية أنشئت في مارس 1947م للتحضير للكفاح المسلح من أجل الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي لكن تم اكتشافها في 1950 وتم حلها واعتقال معظم قياداتها لمزيد من المعلومات أنظر : محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، مرجع سابق، ص-ص. 379-380.

للوحدة والعمل « CRUA »¹ في 23 مارس 1953، للحفاظ على وحدة الحزب وتنظيم مؤتمر يخرج قيادة ثورية وينهي الخلاف، فنجحوا في جمع أبرز قيادات الحزب من كل ربوع الوطن خلال جولاتهم في ربيع نفس العام، في اجتماع الـ 22 التاريخي لتقرير تفجير الثورة.²

كما تزامنت الجلبة السياسية التي عرفتها الساحة الوطنية قبيل تفجير الثورة بأزمة اقتصادية واجتماعية حادة أيضا منذ سنة 1953، نتيجة للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي وفي نظم الرعاية الصحية والاجتماعية بين الجزائريين والكولون، وتفاوت الأجور والحقوق والواجبات بينهما، في صورة الدخل السنوي الذي لم يتجاوز للفرد الجزائري 29.000 فرنك سنويا، مقابل 360.000 فرنك كدخل سنوي للأوروبيين. إضافة إلى تراجع القدرة المعيشية في الأرياف وانتشار البطالة وتفاقم النزوح والهجرة إلى المدن، مما أدى إلى تفاقم الأزمة أكثر فأكثر، هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة أضيفت إلى الأزمة السياسية المتفاقمة يوما بعد يوم، فكان لا بد للوضع المأساوي من الانفجار ليلة أول نوفمبر 1954.³

في نفس الفترة الذي ركزت فيه فرنسا على دعم قدراتها العسكرية في الجزائر من خلال ح.ش.أ، أين وجد الشعب الجزائري نفسه منخرطا في صراع دولي محتمل، وتحول أرضه لقاعدة في الإستراتيجية الدفاعية للعالم الحر الممثل للقوى الغربية، التي بدأت باستعمال ميناء المرسى الكبير العسكري بوهران في مخططاتها الدفاعية، مقابل السكوت عن القمع والتضييق الاستعماريين في الجزائر.⁴

وبالتالي فقد عاشت الحركة الوطنية أزمات حادة على الصعيد السياسي والتنظيمي، سواء على مستوى القيادات أو على مستوى نشاطها الرسمي والحزبي في الاستحقاقات السياسية الفرنسية، في ظل القمع والتزوير الاستعماريين، وهو ما أثر على وحدتها ونجاعة نشاطها وسط الحرب الباردة والدعم الغربي خصوصا الأمريكي لفرنسا على مختلف الأصعدة.

¹ اللجنة الثورية للوحدة والعمل : تكونت من محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، بشير دخلي، رمضان بوشبوية وهم من قيادات الحزب الذين أكدوا على الجهاد في صراعه بغرض حل مشاكله الداخلية والتحضير للكفاح المسلح لمزيد من المعلومات أنظر : محمد حربي، المرجع السابق، ص.58، 59.

² محفوظ قداش، المرجع السابق، ص-ص.390-392.

³ عمار هلال، المرجع السابق، ص-ص.374-376.

⁴ M'hamed Yousfi : Le Complot (Algérie 1950-1954), Editions ENAG, Alger, 2009, p.129

3. الإدارة الأمريكية بين القضية الوطنية والحرب الباردة في الجزائر 1950-1954:

لم تكن هذه التوترات الداخلية في الجزائر بمعزل عن المتابعة والتغطية في ركب الإدارة الأمريكية وسياساتها بشمال إفريقيا، فرنسا التي أحسنت استغلال الحرب الباردة في توطيد نفوذها الاستعماري بالمنطقة تحت لواء التهديد السوفياتي وقواعد ح.ش.أ فيها. نجحت في تعزيز قدرتها الاقتصادية بأموال مشروع مارشال لدعم التنمية الاستعمارية في الجزائر، وإقامة الدولة البوليسية التي تمارس الاستبداد القمعي والتزوير الانتخابي.

وهو ما جعل الإدارة الأمريكية تحت ضغط الكونغرس لعدة مرات على غرار خطاب النائب جورج مالون «George W. Malone» في جوان 1950، الذي اشتكى فيه من تورط و.م.أ في مستنقع تعزيز الاستعمار بشمال إفريقيا، بعد أن راسلته لجنة شمال إفريقيا التابعة لمكتب المغرب العربي بنيويورك. ما جعل وزارة الخارجية ترد عليه بأن الدعم الأمريكي للفرنسيين إنما مرده لمنع وقوع المنطقة تحت التهديد السوفياتي.

هذا الأمر الذي كان يبعث على التناقض في السياسة الأمريكية وموقفها الرسمي من استعمار الشعوب في ه.أ.م، والواضح بأنه كان بمثابة صك على بياض للسلطات الفرنسية في استمرار سياساتها دون حسيب أو رقيب. في ظل تجاوبها مع مصالح و.م.أ السياسية والعسكرية في المنطقة خصوصا تلك المتعلقة ب.ح.ش.أ بين 1951 و1954، رغم عدم رضا الإدارة الأمريكية على تلك السياسات غالبا، ومطالبة وزارة خارجيتها لفرنسا بسياسة ليبرالية أكثر ليونة في المنطقة، دون تغيير أي شيء خصوصا مع تولي أيزنهاور الرئاسة منذ عام 1953.¹

ركزت و.م.أ منذ تأسيس الحلف، على تسيير النظام الدولي وفقا لما يتماشى مع مصالحها دون التركيز على عمل ه.أ.م، توجه عبر عنه الرئيس أيزنهاور أيام عمله كقائد عام للقوات المتحالفة في أوروبا في جوان 1952، بقوله: "اعتقد أنه يجب علينا ألا نلزم أنفسنا بأي خط جغرافي أو نربط أنفسنا بأي عائق، إذا يتعين علينا أن نكون متأهبين للعمل وفقا لمصلحتنا، عندما يحين الوقت المناسب لذلك وطبقا لمصلحتنا الذاتية المستنيرة"

وبالتأكيد فإن مصلحة و.م.أ السياسية والعسكرية والسياسية خلال نفس الفترة، كانت تركز بالأساس على كبح جماح إ.س ومنعه من الانتشار والتوسع في العالم، خاصة في أوروبا لتهديد حلفائها. ووجدت نفسها في عهد أيزنهاور تغض النظر عن عدة تجاوزات استعمارية تجنبنا لإحداث أي سوء فهم بينها وبين حلفائها خاصة فرنسا، والتي استفادت من دعمها لها في إطار ح.ش.أ أيما استفادة. إذ احتلت الجزائر خصوصا وشمال إفريقيا عموما،

¹ Matthew Connelly, Op.cit, pp.50-58

أهمية بالغة في الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة المد الشيوعي، وسمحت مستعمرات فرنسا في المنطقة بوضع خطط لتجنيد 47.000 مجند، لدعم القوات الفرنسية في أي حرب مرتقبة مع الشيوعيين.

وبالتالي فقد شكلت الجزائر بموجب معاهدة ح.ش.أ قاعدة للتدخل العسكري الأمريكي، بل وصارت مصلحة السياسة الدفاعية الأمريكية في الجزائر؛ أهم منها في تونس والمغرب على المدى البعيد، بعد حصول الأمريكيين من على امتيازات وهيكل عسكرية إستراتيجية هامة فيها الفرنسيين بموجب اتفاقية 27 جوان 1950. ونظير هذه الامتيازات المتحصل عليها، فإن فرنسا أصبح بمقدورها استعمال أسلحة ح.ش.أ في الجزائر، وما كان لهذا الأمر من تأثير على الجاهزية القتالية للقوات الفرنسية.¹

دون نسيان المصالح الاقتصادية الأمريكية في الجزائر، التي توسعت بعد التوسع العسكري بموجب اتفاقية 1950 وتوطدت أكثر فيها، بعدا توافد الشركات البترولية الأمريكية الكبرى للتنقيب في الجزائر على غرار شركة كالتيكس « CALTEX » وفرعها للتنقيب الشركة الأمريكية البترولية لما وراء البحار « AOP » ، التي حاولت إبرام صفقة للتنقيب عن البترول في تندوف عام 1952 مع حكومة الجزائر العامة.²

ورغم فشل هذه الصفقة لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية بحتة متعلقة بالسيادة الفرنسية، إلا أن هذه الأوراق قد منحت لحكومة فرنسا حلويا منطقية ستستغلها مستقبلا في توطيد نفوذها الاستعماري بدعم أمريكي في الجزائر منذ اندلاع الكفاح في تونس والمغرب. إن الهدف من توضيح معالم التحالف الفرنسي الأمريكي في مختلف المجالات الاقتصادية وحتى الإستراتيجية العسكرية، والاستثمارات والقدرات الضخمة التي وضعتها و.م.أ بيد فرنسا في المنطقة، يكمن بالأساس في توضيح تحالف المصالح الامبريالية في الجزائر بما يخدم اهتمامات الطرفين. وقد انعكس بالضرورة على الجزائر وسياسة القمع التي مارستها السلطات الفرنسية على كل تياراتها السياسية بتزكية أمريكية، تحت مسوغ أن محاربة الشيوعية ضرورة ملحة أكثر من تصفية الاستعمار.³

¹ معمر العايب : العلاقات الأمريكية الفرنسية والمسألة الجزائرية 1942-1962م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009، ص - ص. 120-129، الرابط:

<http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/3546/1/maamar.pdf>

² Martin. C .Thomas : « Innocent Abroad? Decolonisation and US Engagement with French West Africa, 1945-56 », *The Journal of Imperial and Commonwealth History*, Vol 36, N1, Routledge Taylor and Francis Group, London, March 2008, p.63, URL : <https://doi.org/10.1080/03086530801889384>.

³ Louisa Rice : « Cowboys and Communists: Cultural Diplomacy, Decolonization and the Cold War in French West Africa », *Journal of Colonialism and Colonial History*, Vol 11, N 3, Johns Hopkins University Press, Maryland, 2010, p.5, URL : <http://0-muse.jhu.edu.pugwash.lib.warwick.ac.uk/article/411432>

بالمقابل تأثرت جهود الحركة الوطنية لتدويل القضية الوطنية خلال نفس الفترة، بسبب انقساماتها الداخلية وقوة فرنسا المدعومة سياسيا واقتصاديا من المعسكر الغربي، والمصالح الإستراتيجية لدول هذا الأخير المرتبطة بالحرب الباردة وأزماتها التي تورطت فيها فرنسا بدعم أمريكي، مما ساهم في فشل تلك المساعي بل وأدى بالضرورة إلى تزايد القمع السياسي الداخلي الذي كانت تعيشه تلك الحركات. وقد أوعزت بعض الدراسات فشل قيام أي كفاح مسلح في الجزائر بالتزامن مع كفاح تونس والمغرب، إلى تفكيك المنظمة الخاصة في ماي 1950، وحملة الاعتقالات وكشف مخابئ الأسلحة التي صاحبت هذا الاكتشاف.¹ وهو ما يمكن أن يكون طرحا معقولا يدعم ما تم طرحه سابقا من عجز وصراع سياسي وجمع وتضييق استعماري للقوى الوطنية، فهذا الاكتشاف كان له أثر كبير في زيادة التدابير الأمنية والعسكرية الفرنسية، لمنع وصول أي انفلات أمني من تونس والمغرب إلى الجزائر.

ارتكز موقف وزارة الخارجية الأمريكية حسب ما ورد في وثائقها، حول موقفها السياسي الرسمي منذ مطلع الخمسينيات بخصوص العلاقات الفرنسية الأمريكية ومكانة الجزائر في هذه العلاقة، على اعتبار فرنسا القوية والنشطة ضرورية لأوروبا الحرة، وتعزيز التعاون الفرنسي لنجاح السياسات المشتركة للعالم الغربي. ناهيك عن انعكاس سياسة و.م.أ على المتروبول الفرنسي من خلال الجهود المستمرة لتحقيق التعافي الاقتصادي، وهو ما لقي تجاوبا من فرنسا في المجال الدولي بخصوص موقفها من قيادة ح.ش.أ في أوروبا.

وقد حاولت الدبلوماسية الأمريكية إبعاد أي شبهة بخصوص سياساتها في الجزائر، فأكد دبلوماسيوها على اهتمامها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر تحت الرعاية الفرنسية، وتفنيد أي رغبة في الحصول على امتيازات أمريكية خاصة أو استبدال النفوذ أو الموقع الفرنسي بنفوذ أمريكي في الجزائر، وهو ما لمسناه في برقية من وفد و.م.أ في الاجتماعات التحضيرية الثلاثية لوزير الخارجية في لندن بتاريخ 29 أبريل 1950.²

تأكدت نية و.م.أ المشار إليها سلفا في برقية أخرى لنفس الوفد في لندن بتاريخ 3 ماي 1950، بخصوص لقاء ثنائي فرنسي أمريكي عن المشاكل الاستعمارية، لتبادل وجهات النظر حول إفريقيا المستعمرة والأراضي التابعة لفرنسا لتوضيح نقاط الاتفاق والاختلاف. حيث كرر الأمريكيون تقديرهم ودعمهم للمسؤوليات الكبيرة الفرنسية في إفريقيا ورغبة و.م.أ في تقوية روابط فرنسا بمستعمراتها، وأكدوا للفرنسيين بأن أنشطتهم الاقتصادية والمعلوماتية

¹ Martin Thomas , « France's North African Crisis, 1945-1955 Cold War and Colonial Imperatives », Op.cit, p.216

² U.S.D.S Archives : Document N 465, «The United States Delegation at the Tripartite Preparatory Meetings to the Secretary of State (Secret)», London, 29 April 1950, Foreign Relations of the United States 1950 Western Europe, Vol 03, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1977,p. 897.

لن تكون موجّهة لتقويض مكانة فرنسا في الخارج، وضرورة اطمئنان الفرنسيين وعدم تفسيرهم لاهتمام و.م.أ. التقليدي بما أسموه الشعوب الناشئة على أنه محاولة لإخراج هذه الشعوب من دائرة سيطرة أو نفوذ حلفائهم. بالضافة إلى أن الهدوء النسبي في إفريقيا وفر حسبهم فرصة لبرنامج الدراسة المستقبلية للقارة بمعزل عن ضغوط الأزمات الدولية، وقد لقي هذا الموقف الأمريكي المتعاطف مع الاستعمار في إفريقيا تقديرا كبيرا من الفرنسيين.¹

لم تأتي هذه التوجهات من عدم، بل جاءت وفقا لتوصيات وردت في ورقة سياسات أعدها مكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وأفريقيا، التابع لوزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن في 18 أبريل 1950، تحت عنوان "مستقبل إفريقيا". وذلك لتحديد أهداف ومصالح سياسة و.م.أ. في إفريقيا، نظرا لاعتقاد الأمريكيين بأن الاستقرار السياسي في المنطقة يمكن ضمانه عبر وضع خطة تضمن الحكم الذاتي، الذي يحمي التنمية الاقتصادية فيها والمصالح الفرنسية، من خلال اندماجها الطوعي والسلمي في الاتحاد الفرنسي. ورغم كل هذه النقاط التي تصب في خانة المصالح الفرنسية والدعم الأمريكي لها في شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا، إلا أن الأمريكيين نوهوا هنا أيضا إلى نقطة هامة، وهي اعتقادهم بأن الأحداث تتطور بسرعة داخلها، وأنه من الضروري للفرنسيين وسكان المستعمرات في شمال إفريقيا تحقيق علاقة ودية سليمة.²

جاء هذا التجاوب الأمريكي مع المصالح الفرنسية في الجزائر بناء على مخاوف من انتشار المد الشيوعي في المنطقة، حسب ما عثر عليه في مذكرة من السفارة الأمريكية بلندن يوم 19 سبتمبر 1950، تحت عنوان "الشيوعية في إفريقيا"، حيث أشارت إلى خطر الحركات العمالية في الأراضي الفرنسية واحتمالية كونها مركزا للأنشطة الشيوعية، وتطرفت إلى زيارة مجموعة من عمال شمال إفريقيا لموسكو ووجود احتمال كبير لاتصال الشيوعيين السوفييت بهم من خلال القنصل العام الروسي في الجزائر.³

كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تعلم بهذا النشاط من خلال مراقبتها لتقارب القوى الوطنية والأحزاب الشيوعية في الجزائر منذ إعلان معاهدة حلف شمال الأطلسي، وهو ما لاحظناه في تقرير للوكالة أواخر

¹ U.S.D.S Archives : Document N 475, «The United States Delegation at the Tripartite Preparatory Meetings to the Secretary of State (Secret)», London, 03 May 1950, Foreign Relations of the United States 1950 Western Europe, Op.cit, pp949, 950.

² U.S.D.S Archives: Document N 845, «Policy Paper Prepared by the Bureau of Near Eastern, South Asian, and African Affairs (secret)», Washington, 18 April 1950, Foreign Relations of the United States 1950 The Near East South Asia and Africa, Vol 5, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1978, pp.1537, 1538.

³ U.S.D.S Archives: Document N 855, «Memorandum of Conversation, Prepared in the Embassy in the United Kingdom (secret)», London, 19 September 1950, Foreign Relations of the United States 1950 The Near East South Asia and Africa, Op.cit, p.1552

1949، تطرق لأزمة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التي وصفها بأنها تفتح الطريق أمام تهديد جديد لاستقرار شمال إفريقيا الفرنسية. بفعل فشل الحزب في الانتخابات المحلية بسبب التزوير واقترح بعض القادة حل الحزب، مع احتمال كبير لالتحاقهم بالحزب الشيوعي الجزائري إذا تم ذلك. وحذر التقرير من حدوث هذا الانصهار، الذي سيكون النموذج الأكثر وضوحا للتعاون الوطني الشيوعي في شمال إفريقيا، مؤكدا بأن هذه الانتماءات والتعاونات الوطنية الشيوعية تشكل تهديدا كبيرا للاستقرار و التطور السياسي في المنطقة.¹

نرى في تقرير آخر في سبتمبر 1949، تقدير الوكالة لتفاقم المشاكل الداخلية في الجزائر بسبب مبالغة السلطات في تجاهل مصالح الأهالي لاعتقادها وثقتها في استقرار الجزائر، رغم الاضطراب السياسي والاجتماعي المتأصل في البلاد. وعمل السلطات الفرنسية لتعزيز الصراع بين القوى الوطنية وتشجيع الاستغلال الشيوعي لموضوع الدعاية المناهضة للاستعمار. مع استبعادها للتهديد المتمثل في التعاون الوطني- الشيوعي، لأنها ترى بأن الأحزاب السياسية الوطنية صغيرة وكثيرا ما تشارك في الاستحقاقات الانتخابية الفرنسية. محذرا من أن تلك القوى الوطنية داخل حزبي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية تعمل على تصحيح مسارها النضالي، واحتمال أن تقوى أكثر، بشكل سيخلق تحالف أحدهما أو كليهما مع الشيوعيين معارضة جدية للسلطات الفرنسية بالجزائر.² كما ظهر في أكتوبر من نفس العام اهتمام متزايد للمخابرات الأمريكية بالنشاط المغاربي ضد الاستعمار، حيث أشار تقريرها إلى مؤتمر الفكر الإسلامي بتونس الذي شكل سابقة لتحدي الاستعمار الفرنسي في تونس، مع احتمالية تشجيعه لحوادث مماثلة في شمال إفريقيا.³

كما يلاحظ مع مطلع الخمسينيات اهتمام الوكالة بتغطية الدعم العربي للقضية الجزائرية وخصوصا المصري حيث أشار أحد التقارير في شهر فيفري 1950، إلى منح الوطنيين في شمال إفريقيا دعما مطلقا من قبل المصريين، بعد عودة حزب الوفد القومي المصري إلى السلطة مطلع العام، وارسال زعيمه رئيس الوزراء مصطفى

¹C.I.A Archives : « **French And Spanish North And West Africa**», Western Europe Branche Weekly Summary, Vol 5, N4, Western Europe Branche Office of Reports and Estimates, C.I.A, Virginia, 9 August 1949, p.6, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/document/cia-rdp79-01090a000400010009-8>

² C.I.A Archives : « **French And Spanish North And West Africa**», Western Europe Branche Weekly Summary, Vol5, N8, Western Europe Branche Office of Reports and Estimates, C.I.A, Virginia, 6 September 1949, p.4, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79-01090A000400010013-3.pdf>

³ C.I.A Archives : « **French And Spanish North And West Africa**», Western Europe Branche Weekly Summary, Vol5, N15, Western Europe Branche Office of Reports and Estimates, C.I.A, Virginia, 29 October 1949, p.4, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79-01090A000400020004-2.pdf>

النحاس باشا¹، برقية صريحة إلى مصالي الحاج الزعيم الوطني الجزائري وصفها التقرير بأنها نداء خفي للثورة، وحث الدول العربية الأخرى على مساعدة الجزائر في تحقيقها لاستقلالها وحررتها الكاملين، كما تطرق في ذات الصدد لتأثير الزعيم الوطني المغربي عبد الكريم الخطابي في القاهرة على هذه المبادرة، التي وصفها بغير الودية من الحكومة المصرية اتجاه موقع فرنسا في شمال إفريقيا، وقد ربط التقرير هذا النشاط العدائي المصري وتشكيكه في الهيمنة الفرنسية على شمال أفريقيا، بالخط الدعائي السوفيياتي الذي يدعو إلى تحرير إفريقيا من الاستعمار.²

هذه التوجهات والتقارير الاستخباراتية الأمريكية حول شبهات التعاون الشيوعي الوطني في الجزائر والدعم العربي للقضية الجزائرية لتقويض هيمنة فرنسا في شمال إفريقيا، لم تكن لتمر مرور الكرام على وزارة الخارجية الأمريكية. وهو ما لمسناه في مذكرة إلى وزير الخارجية مؤرخة في 6 نوفمبر 1950، حول مؤتمر طنجة الدبلوماسي الأمريكي لشمال إفريقيا بالمغرب بين 2-7 أكتوبر 1950. هذا الاجتماع الهام الذي ضم عدة موظفين سامين أمريكيين في القارة الإفريقية والحكومة الأمريكية، للاهتمام بالمشاكل التي تواجه و.م.أ في علاقاتها المختلفة مع دول شمال إفريقيا. حيث نوهت المذكرة بالموافق المحلية تجاه و.م.أ وسياستها الخارجية، رؤية الفرنسيين تشجيع الأمريكيين لاستقلال ليبيا تهديدا حيويا لسلطتهم على الجزائر وتونس والمغرب، ونظرة القوميين في شمال إفريقيا إلى هذا الموقف باعتباره أحد مساهمات الأمريكيين القليلة منذ الحرب في تحقيق التطلعات العربية في تلك المنطقة.

بالإضافة إلى ذكرها لترحيب المستعمرين والمسؤولين الفرنسيين ب.ح.ش.أ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وخطة عمل البحر المتوسط الأمريكية. مقابل اعتبار الوطنيين برامج اللجنة الاقتصادية الأمريكية لأفريقيا وسيلة لتعزيز مكانة فرنسا في شمال إفريقيا، ودعم الرأي الصريح في المنطقة بشكل عام لمفاهيم الأمن الجماعي للأمم المتحدة، مع احتمال مقاومة الفرنسيين لمناقشة وضع المنطقة في هذه المنظمة الأممية، ونظر الوطنيين إليها على أنها أملهم في لفت انتباه العالم لتطلعاتهم.³

¹ مصطفى النحاس باشا: (1879-1956) سياسي ورئيس وزراء مصري خلال العهد الملكي، لمزيد من المعلومات أنظر : محمد الجوادي : "كيف نفهم النحاس باشا؟"، موقع الجزيرة، مؤسسة الجزيرة الإعلامية، الدوحة، 3 فيفري 2021، تم الدخول بتاريخ 15 جوان 2021، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/blogs/2021/2/3/%D9%85%D8%A7-%D8%AE%D8%B3%D8%B1%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D9%84%D9%87%D9%85-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9>

² C.I.A Archives: « French And Spanish North And West Africa », Western Europe Branche Weekly Summary, Vol6, N7, Western Europe Branche Office of Reports and Estimates, C.I.A, Virginia, 21 February 1950, p.9, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79-01090A000400030007-8.pdf>

³ U.S.D.S Archives: Document N 859, «Memorandum by the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (McGhee) to the Secretary of State

كما راقبت و.م.أ في ذات الفترة، من خلال تقارير سياسته الخارجية جهود الجامعة العربية وتشجيعها للوطنيين في شمال إفريقيا في تطلعاتهم للاستقلال بشكل دوري ومحاولات لجنة تحرير شمال إفريقيا في القاهرة، وإقتناع بعض الدول الأعضاء في الجامعة بتقديم قضية تونس إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لذلك توقعت التقارير أن تواصل جهودها للحصول على جلسة استماع في المنظمة خلال 1951، حسب ما يرى في وثيقة بيان السياسة المعد في وزارة الخارجية بواشنطن في 11 سبتمبر 1950.¹

بحلول عام 1951 تزايدت اهتمامات وكالة الاستخبارات الأمريكية أكثر بتحالف القوى الوطنية والشيوعيين في شمال إفريقيا والجزائر بالإضافة إلى نشاط الشيوعيين وارتباطاتهم فيها، ففي تقريرها تحت عنوان "الشيوعية في العالم"، تطرقت في عنصر شمال إفريقيا إلى أن الأيديولوجية الشيوعية كانت قادرة على السيطرة بشكل أبكر وأقوى على المغرب العربي، رغم السخط المزمّن للجماهير من الأحزاب الشيوعية التي ظلت محدودة من الناحية العددية وتكونت عناصرها في الغالب من الأوروبيين. في ظل محاولة الشيوعية في شمال إفريقيا لتكوين جبهة مشتركة مع الأحزاب الوطنية وتقارب وجهات نظر الطرفين، كميزة واضحة لأي تحالف لمقاومة القمع الحكومي، وهو الجوهر المميز للصراع الأساسي بين الرغبات الوطنية للاستقلال والخضوع الشيوعي لموسكو. ويؤكد التقرير بأن الحزب الشيوعي الجزائري يشغل 4 مقاعد من أصل 30 يحق للجزائر الحصول عليها في البرلمان، وامتلاكه 15.000 مناضل من الأوروبيين وبعض المثقفين الجزائريين، وتركز قوة الحزب في شبكة النقابات العمالية التابعة للكنفدرالية العامة للشغل «CGT» في فرنسا، الذي له نفوذ شبه كامل على عمال الموانئ في الجزائر العاصمة والمنشآت العسكرية، واحتمال تخريبهم لقاعدة ميناء المرسى الكبير بوهران ومنشآت أخرى مماثلة. كما أشار التقرير إلى العلاقة الباردة بين القوى الوطنية والشيوعيين في الجزائر، رغم محاولات التحالف وعلاقة الحزب الشيوعي الجزائري بـ إ.س. واتصاله المستمر مع القنصلية السوفياتية العامة في الجزائر. هذه التي اعتبرها المركز الدبلوماسي السوفياتي الوحيد النشط في شمال إفريقيا، واحتمال الحفاظ على الاتصال الطبيعي بين الأمانة العامة للحزب الشيوعي الجزائري ونائب القنصل السوفياتي، الذي وصفه بأنه رئيس المخابرات السوفياتية في الجزائر.²

(secret)», Washington D.C, 06 November 1950, Foreign Relations of the United States 1950 The Near East South Asia and Africa, Op.cit,pp.1574- 1577

¹ U.S.D.S Archives: Document N 944, «Policy Statement Prepared in the Department of State (secret)», Washington D.C, 11 September 1950, Foreign Relations of the United States 1950 The Near East South Asia and Africa, Op.cit,pp.1735- 1745.

²C.I.A Archives : «Communism in Africa», Intelligence Memorandum, N 346, C.I.A, Virginia, 24 January 1951, pp.6-9, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79T00935A000100060001-7.pdf>

كما أورد نفس التقرير في ثناياه بأن ممثلي الحزب الشيوعي الجزائري يحضرون المؤتمرات الدولية التي يراها إس. بانتظام، على غرار أليس سبورتيس وأندريه رويز مندوبيه في المؤتمر العالمي للشباب الديمقراطي في بودابست، وأبرز أعضائه في الهيئات الشيوعية الدولية على غرار باية علاوشيش¹ مبعوثته إلى مجلس موسكو والاتحاد الدولي للنساء الديمقراطيات ومؤتمر باي بينغ النسائي الآسيوي، إضافة إلى عبد الرحمان بوشامة الأمين العام للرابطة الجزائرية لأصدقاء إس، هذا الأخير الذي مثل الجزائر في أكتوبر 1949، في اجتماع روما للجنة العالمية للجهة السوفياتية لأنصار السلام .

ويرتبط الحزب الشيوعي الجزائري حسب نفس التقرير، ارتباطا وثيقا بالحزب الشيوعي الفرنسي أكثر من نظرائه في المغرب وتونس، وبخصوص نشاط الشيوعية الدولية الخارجي في الجزائر نوه إلى دعايات القنصل البولندي بالجزائر الذي وصفه بالشيوعي المتعصب لمصالح الشيوعية السوفياتية في المنطقة، إضافة لتواجد أتباع الحزب الشيوعي الإسباني في وهران، والتي تعتبر مركز نشاط هذا الحزب الأخير في شمال إفريقيا².

قامت الوكالة أيضا بتغطية واقع الانتخابات الفرنسية ونشاط القوى الوطنية والأحزاب الشيوعية في انتخابات جوان 1951 الخاصة بالجزائر، وأشار تقريرها إلى أن الضغط الانتخابي الذي شجع الائتلاف الشيوعي الوطني بفعل تزوير الانتخابات، واتجاه القوى الوطنية للتفكير بجدية في إبرام تحالف شامل لكل القوى السياسية الوطنية مع الشيوعيين، لتشكيل مجموعة ليبرالية تسعى لتغيير الحاكم العام والأمين العام للحكومة وعمالة الجزائر، الذين اعتبروها مسؤولين عن هذه الفضيحة الانتخابية، وفي تعليق على هذه الأوضاع أشار إلى أنه من غير المرجح أن يتمكن التحالف من عزل هؤلاء المسؤولين³.

كما نشرت الوكالة في ديسمبر 1951، تقريرا عن قمع الشرطة الفرنسية لمظاهرة وطنية جزائرية واعتقال ستة آلاف جزائري في باريس يوم 8 ديسمبر، عند محاولتهم عقد اجتماع نظمته حركة انتصار الحريات الديمقراطية،

¹ باية علاوشيش: (1907-1920) واسمها أيضا باية بوهون أو جيركي نسبة إلى زوجها الكاتب جاك جيركي Jacques Jurquet مناضلة

نسوية شيوعية جزائرية مناهضة للاستعمار الفرنسي، لمزيد من المعلومات أنظر :

René Gallissot : « **Bouhouné Baya plus connue en Algérie sous le nom Allaouchiche Baya** », Le Maitron Dictionnaire en ligne, Editions Maitron, Aubervilliers, 30 décembre 2013, Dernière Modification le 26 novembre 2020, Consulté le 10 Juin 2021, URL : <https://maitron.fr/spip.php?article151714>

² C.I.A Archives, « **Communism in Africa** », Op.cit, pp.9, 10.

³ C.I.A Archives : « **Algeria** », Daily Digest, N 49252, Office of Current Intelligence, C.I.A, Virginia, 25 June 1951, p.10, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79T01146A000200490001-7.pdf>

بفعل دعاية روجتها السلطات مفادها أن الشيوعيين هم من نظموا. حيث علق التقرير على هذه الأحداث بأن أكثر من 10.000 جزائري قد تم حشدهم بباريس لدعم الأهداف الدعائية الوطنية والشيوعية على حد سواء.¹ وتعزز هذا التقرير بأخر في أواخر نفس الشهر بعد المظاهرات أكد بأن الشيوعيين الفرنسيين لم يقوموا بأي محاولة لتحدي حظر الحكومة وأوعز ذلك إلى قمع الشرطة القوي للمظاهرة الجزائرية في باريس، بشكل ردع الشيوعيين عن المخاطرة بتهيئتهم في استعراض فاشل للقوة وحشد الجماهير.²

وبالتالي يظهر من كل ما سبق، اهتمام الدوائر الأمريكية بالعلاقة بين القوى الوطنية والشيوعيين سواء في الجزائر أو خارجها، وتغطية أخبارهم في إطار رسم السياسة الخارجية الأمريكية المتعلقة بالجزائر وشمال إفريقيا، ولعل هذا التقارب الشيوعي الوطني أو شبهة التقارب إن صح التعبير، هو ما عجل بالدعم الأمريكي العسكري والسياسي اللامحدود لفرنسا، وسكوت الإدارة الأمريكية عن تزوير الانتخابات والقمع والتضييق المسلطين على القوى الوطنية، خشية تحالف هذه القوى مع الشيوعيين الجزائريين تحت لواء الشيوعية الدولية في موسكو العدو الرئيسي للولايات المتحدة في الحرب الباردة.

رغم ذلك، يبدو أن القيادة الأمريكية لم تكن تتوقع حصول أي اضطراب أو ثورة في الجزائر حتى صيف 1954 بفضل الدعم السياسي والاقتصادي الذي تتلقاه فرنسا فيها، رغم أن البرقيات التي كانت تصل تباعا إلى وزارة الخارجية الأمريكية عن الوضعية العامة في الجزائر لم تكن تبشر بخير، على غرار تقارير القنصل العام توماس لوكت « Thomas H. Lockett » بخصوص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى ملاحظات القنصل لويس كلارك عن ضعف الطبقة السياسية الأهلية بالجزائر، وتضارب توجهاتها بشكل منعها من توحيد الجهود نحو القيام بكفاح مسلح ضد فرنسا والتي رأوها متحكمة في الأوضاع بالمنطقة.³

دعمت هذه النظرة عن واقع الجزائر تقارير الإدارة الأمريكية خلال نفس الفترة، سواء في وثائق وزارة الخارجية الأمريكية أو وثائق وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، ففي برقية من القنصل الأمريكي العام بالجزائر

¹ C.I.A Archives : « France », *Daily Digest*, N 49465, Office of Current Intelligence, C.I.A, Virginia, 13 December 1951, pp.12,13, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79T01146A000600160001-9.pdf>

² C.I.A Archives : « France », *Daily Digest*, N 49478, Office of Current Intelligence, C.I.A, Virginia, 26 December 1951, p.14, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79T01146A000600230001-1.pdf>

³ ليلي تينة : السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والموقف الفرنسي من المسألة الجزائرية 1954-1962، ط1، دار قاعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020، ص.30.

العاصمة إلى وزارة الخارجية، مؤرخة في الجزائر يوم 27 فيفري 1952 تحت موضوع "ملاحظات حول استقرار السيطرة الفرنسية في الجزائر"، أكدت على قدرة الفرنسيين السيطرة سياسيا وعسكريا على أي حادثة في الجزائر ترتبط بالاضطرابات في تونس.

واستنتج القنصل بوجود تداعيات لما يحدث فيها بإحتمالات ضئيلة على الجزائر على المدى القريب، لكنه ركز كذلك على احتمال تطور نشاط الوطنيين في الجزائر نحو الاقتداء بتونس والمغرب حال نيلهما استقلالهما على المدى الطويل، وختم تقريره بقوله "... على أي حال، من الصعب للغاية في المستقبل المنظور تصور أي حالة يمكن أن تتعرض فيها السيطرة الفرنسية على الجزائر لتهديد خطير من قبل السكان الأصليين بغض النظر عن الصعوبات التي قد تحدث مستقبلا".¹

يلاحظ من جهة أخرى وبحلول 10 جوان 1952، مراقبة الاستخبارات الأمريكية لتمويل القوى الوطنية في الجزائر واشتباها بضلوع الشيوعيين فيه، حيث أفاد تقرير للوكالة بوجود أخبار مفادها أنهم يجمعون الأموال في سوريا منذ 19 مارس، بين العمال وصغار الحرفيين والتجار لدعم المقاومة ضد السلطات الفرنسية، وأن مجموعة من المبعوثين الشيوعيين من الجزائر يتواجدون في سوريا منذ 15 أفريل لنفس الغرض. وفي تعليقه على هذا الأمر يشير التقرير بأنه لم يرد ما يؤكد أن المنظمات الشيوعية في سوريا تقوم بهذا النشاط بالتحديد، وأن النشاط الشيوعي في الجزائر يتميز خلال نفس الفترة بدعاية تحث على التضامن مع الشعب التونسي والإضراب عن العمل بسبب المراقبة اليقظة للسلطات الفرنسية، وأن هذه المنظمات لا تشكل تهديدا للاستقرار الداخلي.²

كما أكدت الوكالة بخصوص التطورات المحتملة في منطقة شمال إفريقيا في جوان 1952، بأن الفرنسيين لا يفكرون في منح الحكم الذاتي للجزائر، بل يسعون لتعزيز اندماجها في المتروبول مقابل بعض التنازلات الاجتماعية للأهالي المسلمين، وربما في نهاية المطاف قد يتم إلغاء منصب الحاكم العام أو الرمز الرئيسي للاستعمار كما وصفته وتوسيع الإمتيازات السياسية للجزائريين. وتشير تقاريرها في المقابل للتنامي المحتمل والسريع لمعارضة القوى الوطنية

¹ U.S.D.S Archives: Document N 239, «The Consul General at Algiers (Lockett) to the Department of State(confidential)», Algiers, 27 Febuary 1952, Foreign Relations of the United States 1952-1954 Africa and South Asia, Vol11,P 1, United States Government Printing Office,Washington D.C,1983,pp.382- 387

² C.I.A Archives : «Near Est-Africa», Current Intelligence Digest, N 6416, Office of Current Intelligence, C.I.A, Virginia, 10 June 1952, p.10, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79T01146A001000200001-9.pdf>

للسيطرة الفرنسية، وأنه من غير المرجح أن تواكب برامج الإصلاح الفرنسية المحدودة والتدرجية المشار إليها المطالب الوطنية المتزايدة بالاستقلال.

مع توقع احتمال آخر، لتأخر النمو الوطني بشكل منظم في الجزائر كمنظيره في تونس والمغرب، وأن تظل أهداف العديد من الوطنيين الجزائريين معتدلة في السنوات القليلة المقبلة (خمس سنوات على الأقل)، والتركيز على إزالة التمييز وزيادة مشاركة الأهالي في الحكومة. مع عدم الترجيح بأن تكون التنازلات الفرنسية كافية لمنع تطور ونمو الحركة الوطنية، نظرا للموقف الفرنسي القوي في الجزائر وغياب أي سيادة جزائرية قانونية، مما يؤدي للاعتقاد بأن الجزائريين أكثر استعدادا من جيرانهم لقبول وضعهم كدولة منتسبة للاتحاد الفرنسي. إضافة إلى عدم استعداد الفرنسيين لتغيير العلاقات القانونية بين الجزائر والمغرب، وتوقع أن صراعهم مع الوطنيين في هذه المنطقة قد يكون في نهاية المطاف الأكثر صعوبة لحله.

وفي معرض تغطيته لنشاط الشيوعيين في الجزائر، يشير التقرير إلى احتمال مواصلة جهودهم لاستغلال الرغبات الوطنية في الاستقلال بمحاولة الاستيلاء على الحركات الوطنية، ونوه إلى خطر احتمال فشل الوطنيين في تحقيق أهدافهم وقبولهم للدعم الشيوعي، وأن تأثير هذا الأخير قد يؤدي إلى تبني المزيد من السياسات المعادية للغرب وتجسيدها بالعمل على أرض الواقع من جانب القوى الوطنية وإنشاء جبهة مشتركة مع الشيوعيين، وهو الأمر الذي سيزيد بشكل خطير من قدرات التخريب ويقوي المعارضة لتمرکز القوات وإنشاء القواعد الغربية في المنطقة.¹ وبخصوص تأثير العوامل المذكورة أعلاه على موقع فرنسا وح.ش.أ في المنطقة، يرى التقرير بتنامي حالة عدم الاستقرار في هذا الموقع، الذي يتسم بأزمات واضطرابات متفرقة ناتجة عن المعارضة الوطنية المتزايدة للسيطرة الفرنسية في شمال إفريقيا، واحتمال أن تؤدي المقاومة المحلية المتزايدة إلى استنزاف خطير للموارد المالية والبشرية الفرنسية وإعاقة استخدام الفرنسيين للمنطقة كقاعدة. بل وعلاوة على ذلك، قد تنخفض كفاءة القوات الفرنسية في شمال إفريقيا، وسيتعين على فرنسا في نهاية المطاف منح الاستقلال لدولها أو اللجوء إلى القمع العسكري المكثف والمتزايد، وفي هذه الحالة قد يأتي الوقت الذي ستعرض فيه مجموعة من التمردات الوطنية وضغوطات المعمرين والضغط الخارجي فرنسا لمشاكل لا يمكن حلها دون الانسحاب الكامل والنهائي.

¹C.I.A Archives : « Probable Developments in North Africa », National Intelligence Estimate, N 4131, C.I.A, Virginia, 12 September 1952, pp.6 -8, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79R01012A002300040001-3.pdf>

لكنه يشير أيضا إلى أنه إذا منح الفرنسيون الاستقلال للجزائر وشمال إفريقيا، فمن شبه المؤكد أن يقبل الوطنيون علاقات عسكرية واقتصادية وثيقة مع فرنسا، وأن الجزائريين على وجه الخصوص قد يقبلون شكلا من أشكال الارتباط السياسي داخل الاتحاد الفرنسي. وأنه ما لم يتم إجراء هذه التسوية في غضون السنوات العديدة القادمة، فإن الوطنيين سيترددون في إقامة هذه العلاقات وربما يتصلون منها في أقرب وقت ممكن بفعل تزايد المقاومة الوطنية للسيطرة الفرنسية، والتي من شأنها إعاقة استخدام و.م.أ وح.ش.أ للقواعد في المنطقة، بل وتشكيلها تهديدا خطيرا لأمن هذه القواعد خاصة إذا أصبحت هذه القوى القومية مؤيدة للشيوعية في توجهها.

وفي إطار اقتراحه لإستراتيجية سياسية واضحة في منطقة شمال إفريقيا والجزائر خصوصا، يؤكد التقرير بأنه إذا دعمت و.م.أ بقوة شريكها الفرنسي في ح.ش.أ، فمن المحتمل أن تفقد التأثير بين دول الشرق الأدنى والأقصى. وقد تؤدي الاختلافات الحادة بين الدول العربية والقوى الغربية حول شمال إفريقيا، إلى إضعاف آمال تأمين التعاون العربي في الدفاع عن الشرق الأوسط، مع احتمال تضرر نفوذها أيضا لاحقا في أي دولة من دول شمال إفريقيا بعد حصولها على استقلالها.¹

رغم كل ما سبق رفعت الوكالة في نفس اليوم تقريرا إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي عن قراءتها للوضع في شمال إفريقيا، أكدت فيه على أن الهدوء النسبي يسود الجزائر منذ 1945. وأوعزت ذلك إلى فرض قيود حكومية أكثر صرامة ضد حرية التجمع والتنقل وتقييد الصحافة الوطنية، ويؤكد على قدرة فرنسا في الحفاظ على النظام بوجود 56000 جندي حينها (سبتمبر 1952) في الجزائر، مما يمنع حدوث أي انفلات للأوضاع.²

بحلول نوفمبر، 1952 نجد في الحوصلة الاستعلاماتية للوكالة خلال قراءتها لواقع النشاط الوطني في شمال إفريقيا والجزائر لعام 1952، إشارتها لتطور اتصالات القوى الوطنية بالعالم الخارجي، لاسيما في الشرق الأدنى وجنوب آسيا في جلسة ه.أ.م لعام 1952، ويشير ضمن استنتاجاته إلى ضعف وتشتت الحركة الوطنية الجزائرية، بسبب الصراعات الداخلية على السلطة والجهود الفرنسية الناجحة لتعطيلها. مع وجود تعاون وطني فعال وإن كان محدودا مع الشيوعيين، واحتمال أن تنجح الأحزاب الشيوعية مستقبلا في اختراق المنظمات الوطنية وتوجيهها.³

¹C.I.A Archives , « Probable Developments in North Africa», Op.cit, pp.8-10

²C.I.A Archives : «Memorandum for The NSC Senior Staff Prepared to Supplement NIE-69 Probable Developments in North Africa The Current Situation in North Africa », C.I.A, Virginia, 12 September 1952, pp.4,5, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP98-00979R000100630002-0.pdf>

³ C.I.A Archives : « Middle East and Africa », National Intelligence Digest, C.I.A, Virginia, 01 November 1952, pp.83-84, URL :

على أنه يلاحظ وبدءاً من جانفي 1953، تزايداً في مراقبة و.م.أ. لنشاط القوى الوطنية في الجزائر والقمع الفرنسي لها لمعرفة تبعاته الداخلية والخارجية، على غرار برقية قنصل العام الأمريكي في الجزائر في 27 جانفي 1953، التي تطرق فيها لمحاكمة القادة الوطنيين أحمد مزغنة والعربي دماغ العتروس عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية وفرحات عباس أمين حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، في 22 جانفي 1953، والتي انتهت إلى تغريم مزغنة 42.000 فرنك وسجن دماغ العتروس لثلاثة أشهر مع تغريمه بـ 50 ألف فرنك.¹

وفي برقية أخرى له في 11 سبتمبر 1953، تحت موضوع "تعليق وطني جزائري على السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا"، تحدث عن نشاط القوى الوطنية بعد مفرزات القضية المغربية على مستوى ه.أ.م، خصوصاً بعد نفي الملك محمد الخامس² في أوت من نفس العام، وتنديد فرحات عباس بدعم و.م.أ. للإمبريالية الفرنسية ومصالحها الاستعمارية في المغرب في جريدة الجمهورية الجزائرية.

وتأكيد حركة انتصار الحريات الديمقراطية في عدد 4 سبتمبر لجريدة الجزائر الحرة، على فشل القمع الفرنسي في إخفاء نضال الشعوب لتقرير مصيرها، في ظل الدعم الإيجابي الذي قدمه تكتل الدول العربية الآسيوية، الذي تحاول الدول الاستعمارية وأده بدعم و.م.أ. واستنتاج القنصل أن المصالح الاستعمارية الكبرى تعمل بتنسيق تام في شمال إفريقيا وأن الحركات القومية في شمال إفريقيا تعمل هي أيضاً على توحيد جهودها ضدها.

ويذكر موقف الحزب من و.م.أ. الذي استنتجه من نفس الجريدة، التي أبرزت بأن مصير مسائل شمال إفريقيا في ه.أ.م يوضح إلى أي مدى أدت القيمة الممنوحة للاعتبارات الإستراتيجية بفعل الحرب الباردة، إلى انحراف تلك المنظمة عن مقاصدها. واستعانة فرنسا في كل مرة بالمفهوم الاستراتيجي الأمريكي لكسب التأييد أو الحياد

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP86B00269R000300060001-1.pdf>

¹ U.S.D.S Archives: Document N 167, «The Consul General at Algiers (Lockett) to the Department of State», Algiers, 27 January 1953, Foreign Relations of the United States 1952-1954 Africa and South Asia, Op.cit, p.388

² محمد الخامس : (1909-1961) ملك المغرب الأقصى بين 1927 و1961 تحالف مع قيادة الحركة الوطنية في بلاده وتعرض للنفي من قبل الاستعمار الفرنسي وواصل كفاحه حتى تحقيق استقلال بلاده في 1956، لمزيد من المعلومات أنظر: "محمد الخامس"، موقع الجزيرة، موسوعة شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة الإعلامية، الدوحة، 30 جويلية 2015، تم الدخول بتاريخ 15 جوان 2021، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/7/30/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3>

المتعاطف، وفي تعليقه على نشاط القوى الوطنية أشار إلى عدم وجود تغيير كبير في طبيعة أو نطاق الأنشطة الوطنية الجزائرية وأن التعاون بين القوميين والشيوعيين سيبقى كما في السابق، أي مجرد أمل غير قابل للتحقيق.¹

كما كانت أعين وكالة الاستخبارات الأمريكية خلال نفس العام أي 1953، مسلطة على تطور الأوضاع داخل الجزائر بين تطور أزمات القوى الوطنية ونشاط الشيوعيين المتنامي فيها، وغطتها عبر سلسلة تقارير متنوعة، على غرار متابعتها لأخبار دورة الجمعية العامة للمجلس الجزائري في نوفمبر 1952، التي شهدت مناقشات كبيرة حول وضعية الدين الإسلامي في الجزائر، بين الوطنيين الذي يطالبون بتحريره من برائن الدولة والشيوعيين الذين يروجون بأنه مستقل عنها، وتوجيههم للجدال وفقا لمنظور الشيوعية والقانون الفرنسي، هذا دون نسيان ذكرها لترويجهم الدعائي وذكرهم المستمر لمؤتمرات إ.س الراعية للدين الإسلامي، وقد استقت هذه الأخبار من الجرائد الشيوعية في الجزائر على غرار الجزائر الجمهورية والحرية الصادرتين بالفرنسية.²

إضافة إلى تغطية تقرير آخر لمؤتمر الحزب الشيوعي الجزائري، الذي ضم قادة وإطارات الحزب الفرنسي، الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب الجزائري لمدة يومين في 17 و 18 جانفي 1953، وضم المناضلين وممثلي بعض نقابات العمال والمتعاطفين مع الحزب في الجزائر، ودعوة هذا المؤتمر الجزائريين لمكافحة القمع والاضطهاد على شاكلة ما يقع في تونس والمغرب وتنديده باغتيال المناضل النقابي التونسي فرحات حشاد³، والاتحاد لإقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية مع نظام برلماني خاص بها وحكومة جمهورية تحافظ على الاقتصاد، وعلى أساس المساواة في العلاقات الثقافية والاجتماعية مع فرنسا في الحقوق بين الشعبين.⁴

¹ U.S.D.S Archives: Document N 56, «The Consul General at Algiers (Lockett) to the Department of State (confidential)», Algiers, 11 September 1953, Foreign Relations of the United States 1952-1954 Africa and South Asia, Op.cit, pp.389- 391

² C.I.A Archives : « Algeria, USSR political - legislation sociological - religion, cultural (Confidential) », Information From Foreign Documents or Radio Broadcasts, C.I.A, Algiers, 17 March 1953, pp.1-7, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP80-00809A000700210196-7.pdf>

³ فرحات حشاد : (1914-1952) زعيم نقابي تونسي ومؤسس الاتحاد التونسي العام للشغل، لمزيد من المعلومات أنظر : "فرحات حشاد"، موقع الجزيرة، موسوعة شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة الإعلامية، الدوحة، 2 سبتمبر 2014، تم الدخول بتاريخ 15 جوان 2022، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/9/2/%D9%81%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%B4%D8%A7%D8%AF>

⁴ C.I.A Archives : « Algeria Political-Communist Activities, Propaganda », Information From Foreign Documents or Radio Broadcasts, C.I.A, Algiers, 23 April 1953, pp.1-6, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP80-00809A000700220249-7.pdf>

وأكدت الوكالة في ماي 1953، بخصوص نظام وبرنامج الشيوعيين في عملهم في الجزائر، تعزيز إستراتيجيتهم للتعاون مع القوى الوطنية للهيمنة عليها والوصول إلى تعبئة الجماهير، ومحاوله استمالتها لدعم الشيوعية الدولية في موسكو، وسعيهم لفرض إستراتيجيتهم الأيديولوجية والسياسية من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية للبرلمان الفرنسي، والعمل على تعطيل مشاريع ح.ش.أ والقواعد الأمريكية في أوروبا والجزائر والتأكيد على الأهداف السلمية ل.إ.س. ومناهضة الامبريالية الغربية واستعبادها للشعوب من خلال الاستعانة دعائيا بأزمات الحرب الباردة على غرار كوريا والهند الصينية، وانخراط أعضائه في المنظمات الشيوعية والعمالية النقابية الدولية والمشاركة في مؤتمراتها، ناهيك عن انتشارهم بين العمال بكثرة بفعل نقابات العمال التي يؤثرون فيها بقوة كبيرة في مختلف القطاعات بشكل يمكنهم من شل أي قطاع حيوي مدني بسهولة.¹

وسط كل هذه التقارير والترقب الأمريكي للوضع في شمال إفريقيا، ونشاط القوى والوطنية والشيوعية وتأثيراته على الوجود الفرنسي في الجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية، ورد في رسالة من القنصل العام بالجزائر إلى وزارة الخارجية مؤرخة بالجزائر في 19 ماي 1954، تحت عنوان "الوضع السياسي في الجزائر"، حول حوار مع الحاكم العام روجيه ليونار «Roger Léonard»² قبلها بيوم، الذي تمت فيها مناقشة خطورة الوضع الاقتصادي في الجزائر، واحتمالية تزايد النشاط الوطني المناهض للاستعمار فيها، واحتمال اندلاع أعمال مسلحة. حيث أشار الحاكم العام إلى أن المشاكل الاقتصادية والنمو السكاني مقابل تراجع الموارد الاقتصادية يشكلان أكبر مشكل يمكن أن يدعم هذه الحركات المتوقعة، بفعل انتشار الآفات الاجتماعية والبطالة، إضافة لتطرقه إلى تزايد أعداد المهاجرين الجزائريين في فرنسا بحثا عن تحسين نمط حياتهم المعيشي وخوفه من أن تنتقل عناصر عدوة إلى فرنسا بفعل هذه الهجرة.³

¹C.I.A Archives : «Algeria Communist Strength and Capabilities (confidential)», Information Report, C.I.A, Virginia, 08 May 1953, pp.1-6, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP80-00810A001100940005-1.pdf>

²روجيله ليونار : (1889-1987) هو روجيه جوزيف ايتيان ليونار إداري وسياسي فرنسي تقلد عدة مسؤوليات سامية في الدولة الفرنسية بين 1939 و1951 آخرها منصب الحاكم العام للحكومة الجزائرية العامة بالجزائر بين 1951 و1954، لمزيد من المعلومات أنظر :

«Léonard, Roger», Centre D'histoire Sciences Po Page Web, Centre D'histoire de Sciences Po, Paris, Consulté Le 28 Mars 2022, URL : <https://www.sciencespo.fr/histoire/fr/fonds-archive/leonard-roger.html>

³ U.S.D.S Archives: Document N 238, «The Consul General at Algiers (Clark) to the Department of State (confidential)», Algiers, 19 May 1954, Foreign Relations of the United States 1952-1954 Africa and South Asia, Op.cit, pp.391- 393

يلاحظ حتى كتابة هذه الأسطر وهي آخر برقية من القنصل العام للجزائر قبل اندلاع الثورة إلى وزارة الخارجية تنفيذ احتمال أي اندلاع لأي عمل مسلح محلي في الجزائر من قبل القوى الوطنية، وهو رأي تبناه الأمريكيون بناء على محاورتهم ومناقشتهم للفرنسيين واستنتاجات سلطاتهم الدبلوماسية بناء على ما تم الطرق إليه سابقا من تقارير دبلوماسية واستخباراتية.

كخلاصة لما سبق طرحه في هذا المبحث، فإن التحالف الأمريكي الفرنسي في إطار المعسكر الغربي والحرب الباردة قد مكن فرنسا ومنحها صكا على بياض، لممارسة التنكيل بالقوى الوطنية المختلفة في ظل صراعاتها القيادية والأيدولوجية المختلفة، وبدعم مالي واقتصادي وعسكري وسياسي أمريكي في ظل خوف الأمريكيين من انتشار المد الشيوعي في الجزائر، على مقربة من قواعدهم الإستراتيجية العسكرية في المنطقة بفعل شبكات اتحاد القوى الوطنية والشيوعيين في الجزائر.

في ختام هذا الفصل، يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها بأن مفرزات ح.ع.2 ساهمت في ظهور صراع الحرب الباردة لاختلافات سياسية وإيديولوجية بين الحلفاء ومفاهيمهم للنظام الدولي بعد الحرب، وأدت في النهاية لانقسامهم إلى معسكرين ينافس كل منهما الآخر للسيطرة على العالم. وكما انعكست تلك الحرب العالمية على العالم انعكست على الجزائر بتطور مطالب تياراتها الوطنية وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، ناهيك عن دخولها الجزائر في أجنادات المعسكر الغربي وح.ش.أ، في إطار الإستراتيجية العسكرية الغربية لمواجهة السوفييت خلال الحرب الباردة.

إستراتيجية استغللتها فرنسا أيما استفادة في دعم نفوذها الاستعماري في الجزائر وشمال إفريقيا ككل، في ظل التحالف الفرنسي الأمريكي على مختلف المجالات في هذه الحرب. حيث تبلور وعي أقطاب الحركة الوطنية عشية اندلاع الثورة التحريرية إلى اتخاذ نهج الحياد اتجاه المعسكرين والصراع ككل، والعمل على تصفية الاستعمار وتدويل القضية الوطنية، وهنا يطرح التساؤل كيف ساهم كل ما سبق في تشكيل قاعدة أيديولوجية تسيير عليها ثورة التحرير المباركة في تعاملها مع هذا الصراع؟ سؤال ستجيب عنه بقية فصول هذا العمل.

الفصل الثاني: مواقف القوى الدولية والإقليمية من الثورة الجزائرية 1954-1958

المبحث الأول: اندلاع الثورة التحريرية وموقفها من صراع الحرب الباردة.

المبحث الثاني: مواقف الكتلة السياسية الفرنسية من الثورة التحريرية.

المبحث الثالث: مواقف الدول الاشتراكية من الثورة التحريرية.

المبحث الرابع: مواقف الدول الغربية من القضية الجزائرية.

المبحث الخامس: الدعم العربي والآفروآسيوي للقضية الجزائرية.

يعالج هذا الفصل المواقف المختلفة من الثورة التحريرية بين 1954 و1958، وذلك لمعرفة تأثيرات الصراع الدولي على هذه المواقف، وتوجهات أقطابه المختلفة إقليمياً ودولياً في التعامل مع القضية الجزائرية، بالإضافة إلى تفاعل الثورة مع مخرجات الصراع وفلسفتها الدبلوماسية في التعامل معه، وفقاً لما تقتضيه مصالحها الاستراتيجية في مختلف المجالات الممكنة.

المبحث الأول: اندلاع الثورة التحريرية وموقفها من صراع الحرب الباردة:

"...والثورة هي الأزمة الطويلة التي تحيل التنافر إلى وحدة لا يمكن أن تختزل في جزء واحد من العالم، ولا حتى في قارة بأسرها، فتربط الاضطرابات ترابط عالمي..."¹. هي مقولة توحى بأن الثورة الجزائرية لم تندلع بمعزل عن العالم، وهو ما سيعالجه هذا المبحث، عبر دراسة موقف ج.ت.و من الحرب الباردة على مختلف الأصعدة.

1. تفجير الثورة التحريرية:

حسب **مُجدّ البجاوي**² فإن اندلاع الثورة الجزائرية في 1 نوفمبر 1954، كان عملاً لم تظهر أهميته في ذلك الوقت إلا لقلّة قليلة من المراقبين، و أنه جاء تتويجاً لمسار تاريخي من مقاومة الاحتلال الفرنسي منذ سنة 1830، بمبادرة مجموعة من النشطاء الوطنيين الذين تخلّوا عن النسق السياسي للمنظمات التقليدية- أو الأحزاب السياسية-، وهو هنا يقصد مجموعة 22 التاريخية التي تبنت قرار تفجير الثورة التحريرية.³

ففي اجتماع عقد يوم 25 جوان 1954 بالعاصمة، ضم 22 مناضلاً من الإطارات الثورية التي آمنت بالكفاح المسلح لتفجير الثورة، ودراسة الأزمة التي يعرفها الحزب لبحث الحلول الممكنة⁴. انبثقت عدة قرارات هامة منها:

- الاتفاق على حتمية تفجير الكفاح المسلح وتحضير كافة الإمكانيات المادية والبشرية لنجاحه.
- انتخاب **مُجدّ بوضياف**⁵ كمنسق وطني من المجموعة عن طريق الاقتراع السري¹.

¹ جوان غيلسي: الجزائر الثائرة، ط1، تع خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص.118.

² **مُجدّ البجاوي**: (1926-1992) نقابي ومثقف يساري جزائري انضم للثورة سنة 1955 وهو عضو مؤسس للاتحاد العام للعمال الجزائريين وأحد أبرز منظمي مؤتمر الصومام، عين عضواً في المجلس الوطني للثورة منذ 1956 ثم قائداً لفدرالية جبهة التحرير بفرنسا، حتى اعتقاله في فيفري 1957 ولم يفرج عنه حتى وقف إطلاق النار في مارس 1962، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurfi, Op.cit, pp.240, 241.

³ Mohamed Lebjaoui: **Vérités sur La Révolution Algérienne**, Editions ANEP, Alger, 2005, p.11

⁴ سعاد يمينة شبوط: "الثورة الجزائرية في مرحلة المخاض 1953-1954 ظروف تأسيس جبهة التحرير الوطني FLN والحركة الوطنية الجزائرية MNA - نوفمبر - ديسمبر 1954م"، دورية كان التاريخية، م، ع21، مؤسسة كان التاريخية، القاهرة، سبتمبر 2013م، ص.11، الرابط:

https://kan.journals.ekb.eg/article_108751_9494e9f9743e39e0d2ab25ea45e8f7f9.pdf

⁵ **مُجدّ بوضياف**: (1919-1992) مناضل ثوري في حزب الشعب والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة بين 1947 و1954 ومنسق وطني بين الداخل والخارج لجبهة التحرير الوطني من 1954 حتى اعتقاله في 1956، اختير كعضو في المجلس الوطني للثورة

- الاتفاق على تحرير المناضلين في الحزب من صراع الزعامات وحثهم على الانضمام للثورة المسلحة، والعمل على توحيد صفوف الحزب.
 - الدعوة إلى عقد اجتماع وطني يضم هذه الأطراف المتنازعة لإعادة اللحمة داخل الحزب والخروج بقيادة ثورية ليحقق هذا الكفاح مبتغاه بنجاح .
 - اختيار بوضيف لمساعدته الأربعة **مُجدّ العربي بن مهدي**²، **مصطفى بن بولعيد**³، **رابح بيطاط**⁴ و **مراد ديدوش**⁵، الذين شكلوا معه أول هيئة قيادية وطنية للثورة تولت التحضير للكفاح المسلح⁶.
- لتطبيق هذه القرارات عملت لجنة الخمسة المنبثقة عن اجتماع 22 التاريخي على إقناع ممثلي منطقة القبائل بالانضمام إلى الثورة، والذي حدث في 22 أوت 1954، بعد أن نجحت مساعيهم في جويلية من نفس العام في كسب دعم الوفد الخارجي للحزب بالقاهرة بقيادة **أحمد بن بلة**⁷ لخيار الثورة التحريرية، وتنتقل منذ شهر سبتمبر في وضع آخر اللمسات لتحقيقها¹.

ثم وزيرا بالحكومة المؤقتة رغم أنه لم يفرج عنه حتى الاستقلال، غادر إلى المغرب بعد الاستقلال في 1964 ولم يعد حتى 1992 ليتولى رئاسة الجمهورية ويموت باغتتيال في نفس العام، لمزيد من المعلومات أنظر : Achour Cheurf, Op.cit, pp.116,117

¹ إبراهيم لويسي : **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962م**، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2007، ص.15

² **مُجدّ العربي بن مهدي**: (1923-1957) مناضل في الحركة الكشفية ثم في حزب الشعب، نشط بعد الافراج عنه في 1946 في حركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة حتى 1954، كان عضوا مؤسسا للجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم عضوا في مجموعة 22، واختير كقائد للولاية 5 التاريخية وانتهى كعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ بعد مؤتمر الصومام في 1956 حتى القبض عليه في فيفري 1957 وإعدامه في مارس من نفس العام، لمزيد من المعلومات أنظر : Achour Cheurf, Op.cit, pp.93, 94.

³ **مصطفى بن بولعيد**: (1917-1956) مناضل ثوري في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة بين 1946 و1954، عضو اللجنة الثورية للوحدة والعمل ولجنة 22، عين كقائد للولاية التاريخية الأولى الأوراس النمامشة حتى استشهاده في 1956، يعتبر رمزا وطنيا للنضال ويلقب بأب الثورة نظرا لمجهوداته الكبيرة في تفجيرها، لمزيد من المعلومات أنظر : Achour Cheurf, Op.cit, p.73

⁴ **رابح بيطاط**: (1925-2000) مناضل في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة بين 1946 و1954، عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومجموعة 22 وعضو مؤسس لجبهة التحرير الوطني، وقائد الولاية الرابعة التاريخية من 1954 حتى اعتقاله في 1955، عين غبايا عضوا في المجلس الوطني للثورة في 1956 وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ في 1957 ووزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة في 1958، لم يفرج عنه حتى الاستقلال، لمزيد من المعلومات أنظر : Achour Cheurf, Op.cit, pp.107, 108

⁵ **مراد ديدوش**: (1922-1955) مناضل ثوري في حركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة بين 1946 و1954، عضو لجنة 22 وعضو مؤسس لجبهة التحرير الوطني، وقائد الولاية التاريخية الثانية حتى استشهاده في 1955، لمزيد من المعلومات أنظر :

Achour Cheurf, Op.cit, pp.158

⁶ **أُجدّ بوحوم** : "تطور مبدأ الأولويات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية بين سنتي 1946-1962"، مجلة الدراسات الافريقية، ع6، مخبر الدراسات الافريقية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2008، ص.4، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/233>

⁷ **أحمد بن بلة**: (1918-2012) مناضل في حركة الانتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة بين 1947 و1950، وعضو وفدها الخارجي بين 1952 و1954، أين اختير كقائد لوفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة وواصل نفس مهامه حتى القي القبض عليه في 1956، واختير كعضو في

- بعد الاتفاق على خيار تفجير الثورة اتفقت قيادتها في نفس الفترة على مبدأين أساسيين يحكمان تسييرها:
- أولوية الداخل على الخارج في القيادة، كون الزخم الثوري ستركز أغلبه في الداخل الجزائري ولا بد للتمثيل الخارجي أن يترافق مع منجزات وقرارات الداخل في الميدان العسكري.
 - مبدأ اللامركزية في القيادة، وذلك نظرا لشساعة الجزائر جغرافيا و التباين في الإمكانيات المادية والبشرية، لذلك ترك الخيار وحرية التصرف لقيادة المناطق حسب تطور مجريات الحرب في الميدان والتكيف معها.²
 - تقرر بعدها في اجتماع 10 أكتوبر 1954، تفجير الثورة ليلة الفاتح نوفمبر 1954، على الساعة 00 سا 00د، و أعطيت الأوامر لاقتناء المزيد من الأسلحة لضمان نجاح العملية. وبحلول 23 أكتوبر 1954، عقد آخر اجتماع للجنة الستة، حددت فيه الأطر والكيفيات التي سيتم بها هذا التفجير والإعلان عن اندلاع الكفاح المسلح وتأليف بيان، و تم الاتفاق على:
 - تأسيس جبهة التحرير الوطني كجناح سياسي و جيش التحرير كجناح عسكري للثورة.
 - تعيين الوفد الخارجي للحزب في القاهرة الذي ضم كلا من أحمد بن بلة و **محمد خيضر**³ و **حسين آيت أحمد**⁴ كممثلين دبلوماسيين لها دوليا.⁵
 - تقسيم الجزائر خلال هذا الاجتماع إلى 5 مناطق وتعيين قياداتها بشكل نهائي كالتالي:
 - المنطقة الأولى: الأوراس النمامشة بقيادة مصطفى بن بولعيد .
 - المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني بقيادة ديدوش مراد .
 - المنطقة الثالثة: منطقة القبائل بقيادة **كريم بلقاسم**¹.

المجلس الوطني للثورة في 1956 ثم عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ بين 1957 و 1958 ولم يفرج عنه حتى تحقيق الاستقلال وأصبح بعده أول رئيس

للجمهورية الجزائرية، لمزيد من المعلومات أنظر : Achour Cheurf, Op. cit, pp.70,72

¹ سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص-ص. 11-13.

² **محمد بوجوم**، المرجع السابق، ص، ص. 6، 7.

³ **محمد خيضر** : (1912-1967) عضو الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة من 1954 حتى اعتقاله في 1956، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 1956 وعضوا غيايبا في لجنة التنسيق والتنفيذ في 1957، ووزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة بين 1958 حتى 1962 تاريخ

اطلاق سراحه بعد الاستقلال، لمزيد من المعلومات أنظر : Achour Cheurf, Op.cit, p.228

⁴ **حسين آيت أحمد**: (1926-2015) مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومسؤول المنظمة الخاصة بين 1947 و1949، عضو الوفد الخارجي لجبهة التحرير من 1954 حتى اعتقاله في 1956، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية بين 1956 و1962 وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ في 1957، ووزير دولة للحكومة المؤقتة بين 1958 و1962، لمزيد من المعلومات أنظر : Achour Cheurf, Op.cit, p.29,30.

⁵ الطيب لباز : "الثورة الجزائرية نوفمبر 1954 التطورات السياسية- الانطلاق - ردود الفعل"، مجلة آفاق للعلوم، م5، ع4، جامعة زيان عاشور،

الجلفة، 2020، ص. 267، الرابط : <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/126791>

- المنطقة الرابعة : الجزائر وضواحيها بقيادة رابح بيطاط .
- المنطقة الخامسة: القطاع الوهراني بقيادة مُجّد العربي بن مهدي.
- كما تم تكليف مُجّد بوضياف كمنسق وطني بين قيادة الثورة في الداخل والوفد الخارجي في القاهرة.²
- وقد تركز مخطط العمل العسكري للثورة خلال هذه الفترة على 3 مراحل:
- الأولى تمثلت في إرساء الجهازين العسكري والسياسي والتحضير للثورة، وضمان انتشارها من خلال إثبات واقعيته عبر العمليات العسكرية ثم شرح البرنامج السياسي، وتجنب المواجهة المباشرة مع العدو ومهاجمة عملائه لنشر الثقة بالثورة بين الجماهير.
- المرحلة الثانية وتشمل تعميم حالة انعدام الأمن في الجزائر والعمل على كسب وتأطير الجماهير، وخلق سلطة موازية للسلطة الاستعمارية لتقودها وتسيرها بدلا عنها.
- وفي آخر مرحلة ركزت القيادة الثورية على تكوين المناطق المحررة التي لا يصل إليها المستعمر، وهنا يكون الالتحام بين الشقين السياسي والعسكري، بهدف تنظيم الهيئات الثورية كتجسيد مسبق لشكل الدولة التي ستبنى بعد الاستقلال.³
- كمحصلة لكل ذلك المجهود المبذول من قبل أعضاء المنظمة الخاصة الذين تفادوا الصراعات الحزبية، وحملوا أفكارهم الثورية للتحقيق على أرض الواقع، وكتتويج لإرادة اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومجموعة الـ 22، كان ظهور ج.ت.و. إيذانا بالجاهزية لخوض الحرب مع فرنسا⁴. ظهور رأي بعض المعاصرين بأنه جاء في فترة كانت الحركة الوطنية واعية بأهدافها وإمكاناتها، ففي وقت تعرضت فيه الحركات الثورية السابقة لها لشدة البطش الاستعماري الامبريالي، فإن ج.ت.و. وانطلاقا من ليلة أول نوفمبر 1954، شكلت محورا هاما وفاعلا في حركات التحرر المنتشرة في العالم وشمال إفريقيا، هذا السياق الذي تبنته لم يكن له مثيل في تاريخ الجزائر قبلها، ما منح لمجهودها المفاجئ الذي ظهر في أول نوفمبر حظا وفيرا من النجاح.⁵

¹ كرم بلقاسم: (1970-1922) مناضل في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية بين 1946 و1954، عين قائدا للولاية الثالثة التاريخية بين 1954 و1956، وعضوا للمجلس الوطني للثورة بين 1956 و1962، ولجنة التنسيق والتنفيذ بين 1956 و1958، ثم نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة بين 1958 و1962، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurf, Op.cit, pp.230,231

² سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص.13، 14.

³ مُجّد حربي : الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ط1، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص.111.

⁴ M'hamed Yousfi, Op.cit, pp.135, 136.

⁵ مُجّد حربي، نفسه، ص.112.

جاء عرض الاستعدادات التي سبقت تفجير الثورة، لتأكيد قيمة هذه التحضيرات على الصعيد الداخلي والخارجي، وسيمكن من توضيح كيفية تطور موقف قيادة الثورة التحريرية من الحرب الباردة عبر التطرق أولاً لكيفية الاندلاع وظهور هذه الثورة للعلن.

وفقاً لما تتفق عليه أغلب المصادر في ليلة الاثنين أول نوفمبر 1954، على الساعة 00ساعة 00د، انطلقت شرارة الثورة الجزائرية في كافة ربوع الوطن وفقاً للإمكانات المتاحة في كل ولاية، حيث يحرص بعض المؤرخين عمليات تلك الليلة بين 30 و33 عملية في كل المناطق العسكرية، تركز أغلبها في الأوراس والشمال القسنطيني والقبائل والعاصمة وضواحي وهران وقتل فيها 9 فرنسيين¹. وورد في بيان أول نوفمبر المداع من القاهرة بالتزامن مع الهجومات وبأسلوب واضح، بأن ج.ت.و. جاءت لـ"إقامة دولة ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"، أو بعبارة أخرى إعادة بعث الدولة الجزائرية، وأن أهدافها على الصعيد الداخلي تتركز في:

- التطهير السياسي الذي يعيد الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي في خدمة المصلحة العليا للبلاد والشعب.
- القضاء على الفساد وبعث روح الإصلاح وتجميع الطاقات الجزائرية لتصفية الاستعمار².

رغم وضوح ما جاء في البيان، إلا أن القراءات التاريخية لليلة أول نوفمبر تختلف بين المؤرخين، فإرها بعض الغربيون بأنها جاءت للتخلص من الصراعات القيادية والأيديولوجية والقطيعة مع الممارسات الاستعمارية، ووضحة بذلك خيارين أمام الشعب وكل التيارات السياسية بين الوقوف مع الثورة أو مع المستعمر الفرنسي³. بينما يذهب البعض الآخر لوصف بيانها، بأنه الوثيقة التي مثلت التزام قيادة الثورة بمبادئها الأساسية خلال سنوات الحرب وساهمت في الوصول إلى التسوية النهائية⁴. في حين تشير آراء أخرى إلى أن هجمات ليلة أول نوفمبر كانت الرد الرسمي على ما ارتكبه الفرنسيون في ماي 1945م من مجازر، فكان ما يطلق عليه في الأدبيات الغربية بليلة القديسين الحمراء⁵، منبرا للرد بظهور ج.ت.و. التي تصبح الواجهة الرئيسية في مواجهة القوة الاستعمارية⁶.

¹ الطيب لباز، المرجع السابق، ص.269.

² أحسن بومالي : إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، الجزائر، 1985، ص.42.

³ Martin Evans, Op.cit, p.117.

⁴ Alistair Horne : A Savage War Of Peace Algeria 1954-1962, The Viking Press, New York, 1978, p.96.

⁵ ليلة القديسين الحمراء: بالفرنسية **Toussaint Rouge** وبالإنجليزية **Bloody All Saints** وهو الوصف الذي يطلق على هجمات تفجير الثورة التحريرية ليلة أول نوفمبر 1954 في الأدبيات الغربية والفرنسية. لمزيد من المعلومات أنظر المرجع أسفله.

⁶ Miquel Calçada : « Analysis of the Algerian War of Independence: Les Événements, a Lost Opportunity for Peace », *Journal of Conflictology*, Vol 3, N2, The Campus for Peace and CREC IN3, University Of Oberta de Catalunya, Spain, p.56, DOI: <http://dx.doi.org/10.7238/joc.v3i2.1552>

كما يوجد طرح آخر يذكر دهشة ج.ت.و من لامبالاة الجزائريين بالهجمات والإعلان عن الثورة، وفشل القيادة في كسب تأييد دعوتها إلى حمل السلاح. وبالمحصلة فشل الهجمات الأولية في التأثير الحاسم على الاحتلال الفرنسي كما توقعته قيادة الثورة، ناهيك عن إدراك الجبهة لحاجتها في الحصول على دعم شعبي أكبر، ما أدى إلى تراجعها إلى مناطق الداخلية، وإعادة تركيز جهودها على إنشاء خلايا مهمتها الرئيسية بتجنيد أعضاء جدد وتطوير الدعم للثورة بين الجزائريين¹.

إن عرض هذه الرؤى التاريخية عن ليلة أول نوفمبر 1954، جاء من باب الإحاطة بمختلف وجهات النظر التاريخية بشأنها، لكن الواقع الذي لا يمكن نفيه هو أن تلك الليلة كانت مفاجئة وفعالة في آن واحد. وهنا يعتبر طرح البجاوي أحسن رد على القول بأن تلك الليلة مرت كأنها لا حدث وسط الجزائريين، بأن السبب يكمن في إدراك الجزائري لواقع انقسامات الحركة الوطنية الذي يمنع حدوث ثورة مسلحة فعالة، أو لخشية وخوف ناجمين من قمع المستعمر لكل عمل ثوري بالمذابح ضد الأبرياء كالعادة، بل وحتى لاعتقاد الجزائريين عن حسن نية بأن هذه الهجمات يمكن أن تكون استفزاز استعماريًا يهدف إلى قمع الحركة الوطنية وتقويضها نهائيًا.²

جعل هذا الطرح ج.ت.و تعلن في مؤتمر صحفي من القاهرة في يوم 15 نوفمبر 1954، بأن الهجمات في الجزائر قادها مجاهدون وطنيون يتواجدون في الداخل الجزائري ومنظمون سياسيًا وعسكريًا، وأنهم من خارج التيارات السياسية الجزائرية المعروفة ولا ينتسبون لأي قيادة أو زعامة معينة. وأن هجمات جيش التحرير الوطني التي لم تستطع السلطات الاستعمارية إخفاء آثارها عن العالم، ما هي إلا تعبير عن انفجار غضب الشعب الجزائري وجوابه على السياسة الاستعمارية العنيفة الراضية دائمًا للاستجابة للمطالب الوطنية، مؤكدة بأن المشروع الثوري التي دشنها الثوريون قد قبلها الشعب بالإجماع.³

توجه أكده الأستاذ يحي بوعزيز في طرحه القائل بأن ثورة نوفمبر 1954، أحييت الجزائر مجددًا في شكل حديث بكل الأبعاد والقيم الحضارية العريقة والأعجاد الخالدة، بما شكلته من خلاصة للدروس السابقة، واستخلاص للعبر من فشل كل الثورات التي سبقتها. بل ووصفها بكونها حصيلة سبعين عامًا من الكفاح المسلح

¹ Christopher Paul and others : **Paths to Victory: Detailed Insurgency Case Studies**, RAND Corporation, Washington D.C, 2013, p.78, URL: <https://www.jstor.org/stable/10.7249/j.ctt5hhsjk>

² Mohamed Lebjaoui, Op.cit, p.29

³ مبروك بلحسين : المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر - القاهرة) 1954-1956 مؤتمر الصومام في الثورة التحريرية، تر: الصادق عماري، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004، ص - ص 88-90.

وخمسين عاما من الكفاح السياسي، ودخول الحرب بجمهة قوية موحدة تمثل كل فئات الشعب الجزائري، تجنبنا للإخفاق وبقيادة جماعية مخططة تمكنها من النجاح.¹

بينما يشير **محمد حربي**² إلى أن أكبر نتيجة ملموسة من تفجير الكفاح المسلح كانت تغيرا تدريجيا في مواقف الجزائريين، فمنحت الجبال والغابات لهم فرصة التعبير عن رفضهم للنظام الاستعماري واستعادة ثقتهم بأنفسهم. بل ويذهب للقول بأن الكفاح المسلح قادته أقلية عانت الانغلاق المسلط عليها من الحزب والمجتمع و مأزقا سياسيا أكبر من باقي ضحايا النظام الاستعماري، ما جعل الشعب يقبل غريزيا بمشروعهم ويتعاطف معهم. وأن أثر تلك الهجومات بين نوفمبر 1954 وأفريل 1955 قد فاجأ القيادة نفسها، لأن القليل من أفرادها كان يتوقع أن ج.ت.و ستلقى دعما كبيرا في الأرياف ثم تخلص المدن نسبيا من سيطرة القوى التقليدية وتضمها للثورة لاحقا.³

إن هذا النجاح في تفجير ثورة نوفمبر 1954 وقبولها من الشعب، شكل منطلقا رئيسيا لتطبيق النظرية المشهورة القائلة بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وبالتالي وضعت ج.ت.و. وأسس مشروعها التحرري بناء على الدمج بين الكفاح المسلح على أرض الواقع ضد العدو والعمل السياسي والدبلوماسي دوليا لدعم هذا الكفاح وإضفاء الشرعية الدولية عليه.⁴

كخلاصة لما جاء في هذا العنصر، فإن ثورة التحرير لم تكن وليدة صدفة بل جاءت نتيجة تخطيط معمق منذ اجتماع لجنة 22 وانتهاء بهجمات ليلة 1 نوفمبر 1954، التي أكدت على طابعها الوطني بعيدا عن الصراعات الحزبية والقيادية والمؤامرات الاستعمارية. وإذا كان هذا توجهها الداخلي فان الثورة أيضا قد جاءت في سياق إقليمي و دولي محتدم وكان لها موقفها بطبيعة الحال من هذا السياق خصوصا ما تعلق بالحرب الباردة .

¹ يحي بوعزيز: "مكانة ثورة أول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية ودورها في تحرير الجزائر"، مجلة المصادر، م2، ع4، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 11 أكتوبر 2000، ص.ص.41، 42، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147512>

² **محمد حربي**: (ولد في 1933) مناضل جزائري كان من بين أعضاء فدرالية جبهة التحرير بفرنسا في 1954، وتولى تسيير شؤونها الداخلية كقائد وكعضو بين 1956 و1958 تاريخ مغادرته فرنسا صوب ألمانيا، أين تقلد بعدها عدة مناصب إدارية في الحكومة المؤقتة بتونس وانتهاء كسفير لذات الحكومة في غينيا كوناكري حتى الاستقلال، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurf, Op.cit, pp.195, 196

³ **محمد حربي**، الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص. ص. 112، 113.

⁴ أحمد بن فليس : السياسة الخارجية للثورة التحريرية 1954 - 1962 الثوابت والمتغيرات، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، سبتمبر 2007م، ص.51.

2. الفلسفة الدبلوماسية للثورة وموقفها من صراع الحرب الباردة:

جاء اندلاع الثورة التحريرية في وقت تهيأت فيه كل الظروف الداخلية والخارجية لذلك، فبعد العمل المضني الذي بذلته قيادتها لتنظيم سيرها على الصعيد الداخلي والخارجي. بدأت مرحلة تدويل القضية الجزائرية وهو ما كلف به الوفد الخارجي بالقاهرة¹. لاستغلال الهزة النفسية العنيفة التي سببتها أحداث أول نوفمبر للمستعمر، لإنهاء سياساته الاستبدادية والإيذان بميلاد عالم جديد يرفض الاستبداد والظلم وقهر الشعوب، انطلاقاً من الجزائر وفي عموم إفريقيا وحتى العالم، كفلسفة تحررية قائمة بذاتها بعيداً عن الضغوطات الدولية التي تعيشها المعمورة².

تم التطرق سابقاً للظروف الدولية التي سادت العالم قبل اندلاع الثورة، وأزمات الحرب الباردة كالحرب الكورية والحرب الاستعمارية الفرنسية في الهند الصينية، والاشارة إلى أن هياكل النظام الدولي قد تحددت عشية اندلاع الثورة التحريرية واختزلت في نوعين من الصراع، صراع بين المعسكرين الشرقي والغربي أو بين الاشتراكية والرأسمالية من جهة، والمواجهة بين القوى الاستعمارية الأوروبية وحركات التحرر من جهة أخرى، في ظل تصاعد الحرب الباردة ومحاولة كلا المعسكرين استدراج دول العالم الثالث للانخراط في صفوفهما³.

برزت الثورة الجزائرية خلال فترة يمكن وصفها بفترة الانفراج والتهدئة الدوليين بعد انتهاء الأزمة الكورية، وتمكين نتائجها من تعزيز استقرار العلاقات الأمريكية السوفياتية، وترسيخ انقسام دول أوروبا بين المعسكرين بشكل قلل من احتمالية نشوب حرب بينهما لتوازي القوة والردع النووي بين الطرفين⁴. حيث شهدت الساحة الدولية خلال فترة اندلاع حرب التحرير سعي قطبي المعسكرين إلى أحداث نوع من التوازن العسكري، فوقعت في مانيتا عاصمة الفيليبين معاهدة جنوب شرق آسيا التي أسست حلف «SEATO» في 8 سبتمبر 1954، كذراع عسكري غربي هدفه محاصرة الصين و إ.س والقوى الشيوعية في الشرق الأقصى⁵.

تبعها توقيع الاتفاق التركي العراقي كنواة لتأسيس حلف بغداد في 24 فيفري 1955، لمحاصرة القوى الشيوعية في الشرق الأوسط وحماية الحلفاء ضد النفوذ السوفياتي والمصري⁶. وبالتالي نجح الغرب في تطويق القوى الشيوعية شرقاً على شكل حزام شمالي يمنعها من التمدد جنوباً، بالإضافة إلى مسألة إعادة تسليح ألمانيا الغربية

¹ أحمد سعيود : العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني 1954-1962، دار الشروق للنشر والطباعة، الجزائر، 2008م، ص.57، 58.

² البخاري حمانه: فلسفة الثورة الجزائرية، ط1، ابن النديم للنشر والطباعة، وهران، 2012م، ص.118.

³ Hartmut Elsenhans : *La Guerre D'Algérie 1954-1962 La Transition d'une France à une autre Le Passage de La IV^e à La V^e République*, Editions EDIF, Alger, 2000, pp.78, 79

⁴ روبرت جيه ماكمان، المرجع السابق، ص.62.

⁵ إياد طارق العلواني: سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية 1956-1964م دراسة تاريخية، ط1، دار سردم، السلمانية، 2016، ص.47، 48.

⁶ محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص.342.

وضمها إلى ح.ش.أ، الأمر الذي جعل إ.س ودول الكتلة الشرقية يؤسسون منظمة معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المعروفة بحلف وارسو «The Warsaw Pact» في ماي 1955، ضد أي عمل يستهدفها¹. وإذا كان هذا هو واقع الحرب الباردة خلال تلك الفترة، فإن صراع قوى التحرر مع قوى الاستعمار التقليدي وصل إلى مراحل هامة، وهو ماجسدته انتكاسة فرنسا بالهند الصينية في ماي 1954 وانسحابها منها نهائيا، بعد تعرضها للإذلال وأسر 10 آلاف جندي فرنسي فيها، وما زاد الطينة بلة تورطها في معضلة ثورة التحرير بعدها بعدة أشهر لتدق آخر مسمار في نعش الاستعمار الأوروبي بشمال إفريقيا².

وهنا يلاحظ في تقرير لوكالة الاستخبارات الأمريكية في نوفمبر 1954 بعد اندلاع ثورة التحرير، خشية المسؤولين الفرنسيين لعدة سنوات منذ بداية حرب الهند الصينية من خبرة المحاربين القدامى، لا سيما الذين تم أسرهم من قبل الثوار الشيوعيين الفيتناميين وتأثرهم بفكرهم، وما سيضيفونه لإمكانات الوطنيين وأنشطتهم بعد التحاق هؤلاء بالمغرب لتدريب الثوار واحتمالية دخول المجاهدين في حرب عصابات بالغرب، تزيد من مأزق فرنسا في شرق الجزائر بالأوراس والشمال القسنطيني³.

كما أن خروج فرنسا من الهند الصينية في 1954، لم يكن بمعزل عن وقوعها في كمشاة أزمت أخرى تضاف إلى ثورة التحرير الجزائرية، فقد كانت أيضا متورطة منذ 1952 في ثورتى تونس والمغرب الأقصى، وضاق الخناق عليها بانتشار موجة التحرر ورغبة مستعمراتها بالاستقلال في آسيا وإفريقيا، بعد هزيمة الهند الصينية، خصوصا مع اشتداد وقع الكفاح المسلح في تونس بعدها خلال نفس العام، ولم تكذ السلطات الاستعمارية تخرج من مأزق تونس والمغرب الأقصى أيضا حتى فاجأها ثورة التحرير بالجزائر⁴.

ثورة اندلعت في نوفمبر 1954، في ظل جلبة الحرب الباردة على الساحة الدولية، أين كان المجتمع الدولي غير مبال بالثورات وحركات التحرر في مستعمرات العالم الثالث، فكان لا بد من حمل السلاح لنيل الاستقلال⁵، وإبطال رغبة الاستعمار الفرنسي في الاحتفاظ بالشمال الإفريقي، واتحدت بذلك الأوضاع الداخلية الاجتماعية

¹ إباد طارق العلواني، المرجع السابق، ص.50.

² يحي بوعزيز، مكانة ثورة أول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية ودورها في تحرير الجزائر، مرجع سابق، ص.53، 54.

³C.I.A Archives : « **Indochina Veterans Reported Joining Algerian Resistance Movement** », Current Intelligence Bulletin, N80, Office of Current Intelligence, C.I.A, Virginia, 17 November 1954, p. 7, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CURRENT%20INTELLIGENCE%20BULL%5B15706846%5D.pdf>

⁴ مريم صغير : مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، ط2، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص.49.

⁵Abdelmadjid Belkheroubi : **Les Aspects Internationaux de La Révolution Algérienne**, Colloque Internationale D'Alger Le Retentissement de La Révolution Algérienne 24-28 Novembre 1984, Le Centres Nationales Des Etudes Historique, Editions ENAL, Alger, 1985, p.43.

والاقتصادية المزرية مع القمع الاستعماري في المغرب العربي، لتشكل المزيج الذي سيجعل الشعوب المغاربية تنجرف خلف موجة التحرر المنتشرة في العالم.¹

ورغم المحيط الدولي والإقليمي المشتعل فإن قيادة ثورة التحرير لم تستصغر فرنسا حتى مع هزيمتها في الهند الصينية، ولم يغب عنها أنها لا تزال رابع أقوى قوة في العالم، ورغم قلة الإمكانيات كانت ج.ت.و مصممة على تعويض التفاوت في القوة العسكرية، من خلال التنسيق بين الجانب العسكري والتمثيل الدبلوماسي²، في خطة إستراتيجية تمكنها من الصمود ونقل القضية الجزائرية كقضية تحرر عادلة وترغم المستعمر على القبول بالأمر الواقع. ورغم تزامنها مع الكثير من حركات التحرر في العالم الثالث والعالمين العربي والإسلامي خلال تلك الفترة فإن ثورة التحرير تميزت حتما عنها، فهي جاءت لتخليص شعب يعاني ويلات الاستعمار الفرنسي القريية من مقر دولته، وهي في هذا تختلف عن الهند الصينية البعيدة عن فرنسا بآلاف الأميال، ومن جهة أخرى ورغم وقوعها في نفس النطاق الجغرافي مع كل من تونس والمغرب، فإن الثورة الجزائرية جاءت لإنهاء نظام استعماري مباشر اغتصب الأرض واستبعد الإنسان، ولم تأتي لإنهاء نظام حماية استعماري غير مباشر كما في القطرين سالف الذكر.

والأهم من كل هذا، فإن الثورة الجزائرية جاءت كرد فعل وطني محض خال من الأيديولوجيات العالمية المنتشرة خلال تلك الفترة سواء الليبرالية أو الشيوعية، إذ ركزت جهودها على إحياء الدولة الجزائرية ومقومات الشعب الجزائري الأصيلة³. دون أن ننسى البعد الإسلامي الذي دعم بعدها الوطني، وأضفى على الكفاح المسلح الذي قاده جبهة وجيش التحرير الوطنيين صبغة الجهاد المقدس، كرد فعل مشروع لاستعادة الأرض المغتصبة وإحياء الدين الإسلامي واللغة العربية اللذان منعهما المستعمر⁴. كل هذه المعالم شكلت فلسفة مميزة ستستند عليها دبلوماسية الثورة خلال فترة عرفت غزو الكثير من المفاهيم والأيديولوجيات للعالم، وهو ما مكنتها من امتلاك موقف دولي متزن اتجاه مختلف القضايا المحيطة بها وعلى رأسها الحرب الباردة.

إن دراسة موقف الثورة وقيادتها المتمثلة في ج.ت.و من صراع الحرب الباردة خلال الفترة الممتدة من 1954 إلى 1958، لا بد أن تركز على وثيقتين أساسيتين وهما بيان أول نوفمبر وقرارات مؤتمر الصومام، كونهما يشكلان المرجعية القانونية والرسمية لتعامل الجبهة مع مختلف التحديات على مختلف الأصعدة. في هذا الصدد يعتبر

¹ جخدان بوعبدالله : الحرب الباردة وانعكاساتها على حركات التحرر 1945-1962 الجزائر نموذجاً، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2019-2020، ص.259، الرابط:

http://rdoc.univ-sba.dz/bitstream/123456789/2835/1/DS_Hist_DJAKHDANE_Bouabdellah.pdf

² Martin Evans, Op.cit, p.123

³ البخاري حمانه، المرجع السابق، ص - ص.173-177.

⁴ Catherine Brun et Autres : **Guerre D'Algérie Les Mots pour La Dire**, Editions CNRS, Paris, 2014, pp.141, 142

بيان أول نوفمبر 1954 وثيقة هامة جاءت كخلاصة لفكر ونظرة قيادة الثورة للواقع الدولي وحالة الشعب الجزائري، إضافة إلى الوعي الكبير بواقع الحركة الوطنية وطبيعة السياسة الاستعمارية خلال تلك الفترة .

لم يغيب عن ج.ت.و ما سبق ذكره من صراع دولي بين القطبين وحتى بين الاستعمار وحركات التحرر في العالم، فقد شرحت في بيانها الأوضاع الداخلية والخارجية، وتوجهت بالنداء إلى الشعب الجزائري لتوضيح برنامجها داخليا، أما على الصعيد الخارجي فركزت وسائلها و أهدافها على عدة نقاط هامة نختصرها كالتالي :

- التحذير من السياسات الدعائية الاستعمارية والتأكيد على وحدة الشعب الجزائري.

- التأكيد على تبني نهج الكفاح المسلح في الداخل والعمل الدبلوماسي في الخارج.

- التذكير بأسبقية الجزائر في الدعوة لتوحيد العمل الثوري في المغرب العربي.

- الإعلان عن تأسيس ج.ت.و رسميا واعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للثورة داخليا وخارجيا.¹

ويبدو مما سبق أن هناك وعيا كبيرا لـ ج.ت.و. وبمخرجات النظام الدولي، فأكدت رغبتها في بناء الدولة الوطنية بعيدا عن ظروف الحرب الباردة، التي لم تمنح لقوى التحرر حيزا كبيرا للتعبير عن حقها المشروع في التحرر وخدمة مصالحها دوليا. وهنا تتطرق الجبهة إلى أن الانفراج الدولي الذي شهدته فترة اندلاع الثورة في العلاقات بين المعسكرين، قد أتاح الفرصة من أجل تفعيل العمل الدبلوماسي لحل المشاكل الاستعمارية كالقضية الجزائرية.² وقد حددت في هذا البيان أهدافها الإستراتيجية على الصعيد الدبلوماسي وحصرتها بوضوح كالتالي:

- تدويل القضية الجزائرية على مستوى المحافل والهيئات الدولية.

- تجسيد وحدة شمال إفريقيا ضمن إطارها العربي الإسلامي.

- التأكيد على التعاطف مع جميع الأمم المساندة للقضية الجزائرية استنادا إلى ميثاق ه.أ.م.³

من هنا يرى بأن الجبهة ركزت منذ تفجير الثورة على العمل في إطار الشرعية الدولية، حيث استهدفت التأثير في الرأي العام الدولي الرسمي والمدني عبر الهيئات والمنظمات الدولية والجمعيات والصحافة والإعلام، لتحويل الصراع مع المستعمر إلى مسألة تصفية استعمار على مستوى ه.أ.م. وإبطال دعاية فرنسا بأن الثورة مسألة داخلية. كما أكدت على البعد المغاربي والإطار العربي الإسلامي للثورة بما سيضمن التضامن المتبادل مع الكفاح في

¹ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص.42

² عيسى ليتيم : دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1-الحاج لخضر، باتنة، 2015-2016، ص.47، الرابط :

http://theses.univ-batna.dz/index.php/theses-en-ligne/doc_download/5129-----

³ الغالي غربي : فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص.476.

المغرب وتونس، ودعم الدول العربية والإسلامية للقضية الجزائرية في المحافل الدولية. وتعاطفها مع القضايا العادلة الذي سيضمن لها تكوين صداقات مع قوى التحرر في العالم؛ وبالتالي كسب دعمها في مواجهة الاستعمار¹. وللحيلولة دون قضاء فرنسا على الثورة في مهدها، بنت الجبهة إستراتيجيتها على دعم الكفاح المسلح بعمل دبلوماسي فعال تجسيدا لما ورد في بيانها، وهو ما سيمكن القضية الجزائرية من توضيح حقيقتها للعالم².

بناء على هذه التوجهات، أسندت قيادة الثورة للوفد الخارجي بالقاهرة مهمة تحقيق الأهداف المعلنة على الصعيد الدبلوماسي، وهنا يؤكد المؤرخون على الصعوبات التي اعترضت القيادة، نظرا للظروف التي سادت العالم خلال تلك الفترة وقوة فرنسا على الصعيد الدولي، وجهل العالم بطبيعة ج.ت.و والقوى التي تقف خلفها. لكن لم يمنع هذا الوفد من تكثيف محاولاته للحصول على الدعم المادي والدبلوماسي من الدول العربية والإفريقية وحتى الآسيوية، و التعريف السياسي بالقضية الجزائرية وفضح السياسة الاستعمارية على المستوى الدولي.

من خلال هذا العمل أكدت ج.ت.و على مشروعها الدبلوماسي الذي ارتكز بالأساس على:

- تأكيد وجود الدولة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي، واعتبار هذا الأخير دولة احتلال عنصري تهدف للقضاء على الشعب الجزائري و أن منطلق الثورة شعبي يهدف لاستعادة الحق المغتصب.
 - التأكيد على أن سياسة الثورة تنطلق في تعاملها دوليا بمبدأي الحياد الإيجابي وعدم الانحياز لأي من المعسكرين الشرقي والغربي.
 - الوقوف إلى جانب قوى وقضايا التحرر في المغرب العربي فالعالم العربي ثم إفريقيا والعالم³.
- كما وسعت الجبهة جهودها أيضا لنقل الثورة إلى فرنسا نفسها من خلال تكليف مُجد بوضياف كأول قائد لفدرالية ج.ت.و بها، لتجنيد المناضلين وبعث النشاط الثوري في فرنسا نفسها، ثم جعلها قاعدة لتوسيع نشاط الدعم والامداد للثورة في كل عموم القارة الأوروبية. فبدأ بتكوين خلايا الجبهة في فرنسا، ونسخ بيان أول نوفمبر وتعميمه فيها، ولم يكد يصل شهر ماي 1955، حتى ضمت الفدرالية حوالي 200 مجاهد مستعدين لنشر

¹ يوسف قاسمي : قراءة فكرية و سياسية في بيان أول نوفمبر 1954م، أعمال الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى دراسة قانونية وسياسية، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2-3 ماي 2012م، ص، ص.18، 19، الرابط: <https://fdsp.univ-guelma.dz/sites/default/files/3.pdf>

² زهر بديدة : "العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات الأهمية والأسس والآليات والأهداف"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، م30، ع2، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 15 جوان 2016م، ص.397، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/28>

³ الغالي غربي، المرجع السابق، ص- ص.476- 478

الأعمال الفدائية رغم تضيق المصاليين وملاحقة الشرطة الفرنسية، كما تعزز الوفد الخارجي للثورة في نفس الفترة بخدمات **محمد يزيد**¹ عضو اللجنة المركزية والذي أصبح عنصرا فاعلا في السياسة الخارجية للثورة.²

وعين حسين آيت أحمد خلال نفس الفترة مبعوثا لـ ج.ت.و إلى ه.أ.م و المؤتمرات الدولية، بمساعدة **محمد خيضر** في القاهرة كمسؤول عن التوجيه العام لدبلوماسية ج.ت.و، دون أن ننسى تنقلات أحمد بن بلة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العربية وغير العربية لطلب الدعم المادي والأسلحة، لضمان نجاح قوات جيش التحرير في الداخل.³

لم تعتمد ج.ت.و في خطها السياسي الاستراتيجي على الدول العربية فقط بل سعت لتدعيمه دوليا، وأمام رفضها الانحياز إلى معسكري الحرب الباردة، لم يكن لها سوى جذب اهتمام الكتلة الأفروآسيوية لدعم الثورة الجزائرية، والتخلص من قيود سيطرة فرنسا وحلفائها في مجلس الأمن الدولي. لكن محاولات آيت أحمد في إقناع الكتلة بندوة بوقور «Bogor» الاندونيسية في ديسمبر 1954 التحضيرية للقمة الأفروآسيوية باءت بالفشل، فلم يتطرق بيان هذه القمة إلى القضية الجزائرية، لكن ورغم ذلك حضرت ج.ت.و لاحقا لمؤتمر باندونغ في أبريل 1955، مساهم في نوع من التعافي من هذه الخيبة ودعم مسار تدويل القضية الجزائرية في ه.أ.م.⁴

في الواقع إن الرفض والتضييق المسلطين على تدويل القضية الجزائرية يعتبران أبرز الأسباب التي جعلت قيادة ج.ت.و تقوم بهجمات 20 أوت 1955، حتى تضرب عصفورين بحجر واحد، وكانت أهدافها الإستراتيجية من هذه الهجمات:

- إرسال آخر إنذار لمختلف أقطاب الحركة الوطنية للانضمام إلى الثورة، وبالتالي تعزيز قوتها داخليا وضمان التفاف الجماهير حولها والتأكيد على أنها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري.
- لفت أنظار العالم لواقع هذه القضية ودعم مسار تدويلها باستقطاب أنظار الرأي العام العالمي لكفاح الشعب الجزائري، وبالتالي ضمان تدويل القضية الجزائرية في ه.أ.م.⁵

¹ **محمد يزيد** : أو أمحمد يزيد (1923-2003) سياسي ودبلوماسي ومجاهد جزائري التحق بحزب الشعب في 1942، وكان أحد أبرز أعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ 1952، التحق بالجبهة في ديسمبر 1954 وعمل كدبلوماسي متقلدا عدة مناصب فيها حتى نهاية حرب التحرير، لمزيد من المعلومات أنظر : Achour Cheurf, Op.cit, pp.340, 341.

² **محمد العربي الزبيري**: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص-ص. 137-139.

³ Matthew Connelly : « Rethinking the Cold War and Decolonization: The Grand Strategy of the Algerian War for Independence », *International Journal of Middle East Studies*, Vol 33, N 2, Cambridge University Press, Cambridge, May 2001, p.223, URL: <https://www.jstor.org/stable/259563> .

⁴ **محمد العربي الزبيري**، نفسه، ص-ص. 138-140

⁵ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص-ص. 217-212.

وهو ما نجحت فيه ج.ت.و حيث سمح لها بتشكيل وفد مراقب في مقر ه.أ.م، وسعت ابتداء من سبتمبر 1955، لإدراج المسألة الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، التي لم تخفي تعاطفها مع حل تفاوضي مؤيد لاستقلال الجزائر عن فرنسا¹. وأكد حسين آيت أحمد في تصريح صحفي عقب جلسات التصويت أن هذا التعاطف شكل رفضاً أممياً لحجة فرنسا بأن القضية الجزائرية شأن داخلي لا علاقة لهيئة الأمم فيه، وأنه نجاح للقضية الجزائرية وخطوة عظيمة نحو الانتصار²، نجاح دبلوماسي قام على إثره الوفد الخارجي ل ج.ت.و بتنظيم نفسه أكثر فأكثر بحلول فيفري 1956، حسبما ورد في أرشيف هذا الوفد بالقاهرة في إحدى رسائل مُجّد خيضر للقيادة في الداخل يعلمها بهيكله هذا الوفد خارجياً و تقسيم مكاتبه في العالم كالتالي:

- مكتب القاهرة : ويشرف فيه مُجّد خيضر على علاقات ج.ت.و بمصر والسعودية والسودان وليبيا، مع بقاء مُجّد يزيد تحت تصرفه للإشراف على شؤون المكتب بالقاهرة و مُجّد الأمين دباغين³ كدبلوماسي متنقل في الشرق الأوسط ممثلاً عن ذات المكتب .
- مكتب دمشق: ويشرف عليه عبد الحميد مهري⁴ ويشمل نطاق عمله سوريا ولبنان والأردن.
- مكتب بغداد : يشرف عليه أحمد بودة⁵، يشمل نطاق عمله العراق وإيران والكويت والخليج الفارسي.
- مكتب جاكرتا: يشرف عليه حسين لحول ويشمل نطاق عمله كامل قارة آسيا خصوصاً شرق القارة.
- مكتب نيويورك : والذي يشرف عليه حسين آيت أحمد، ويشمل نطاق عمله و.م.أ والوفود الدائمة للجهة في ه.أ.م، مع احتمالية توسيع نشاطه لأمريكا اللاتينية.

¹ Jacques Frémeaux : « La Guerre D'Algérie Et Les Relations Internationales », *Relations Internationales*, N 105, Presses Universitaires de France, Paris, 2001, p.65, URL : <http://www.jstor.org/stable/45344766> .

² "تصريح لمدوب جبهة التحرير الوطني في الأمم المتحدة إلى الصحافة عقب شروع التصويت"، المقاومة الجزائرية، ط2، ع2، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، د.ت، ص.1.

³ مُجّد الأمين دباغين: (1917-2004) مناضل في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين 1942 و1954، التحق بجبهة التحرير في 1955، وعين مسؤولاً عن الوفد الخارجي للثورة بين 1956 و1958 ثم عضواً بالمجلس الوطني للثورة بين 1956 و1962، وانتهى بتعيينه كوزير للشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة بين 1958 و1959، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurf, Op.cit, pp.154, 155

⁴ عبد الحميد مهري: (1926-2012) مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعضو لجنتها المركزية بين 1951 و1954، اعتقل في نوفمبر 1954 والتحق بالقاهرة بعد الافراج عنه في 1955، عين عضواً بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية في 1956 ولجنة التنسيق والتنفيذ في 1957 ثم وزيراً في الحكومة المؤقتة بين 1958 و1961، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurf, Op.cit, pp.259,260.

⁵ أحمد بودة : (1907-1992)، مناضل في جمعية العلماء المسلمين سنة 1932 ثم حزب الشعب، أصبح من أبرز قادة هذا الأخير حتى اعتقل بين 1940م و1955، ليلتحق بالثورة ابتداء من فيفري 1956 كممثل دبلوماسي لها بالعراق، ثم سفيراً للحكومة المؤقتة بليبيا حتى الاستقلال، لمزيد من المعلومات أنظر : أسماء عقوبي: "حراء تعانق كبار الجزائر"، يومية التحرير الجزائرية، ع1470، مؤسسة التحرير، الوادي، 30 جوان 2018، ص.16، الرابط : <http://www.altahrironline.com/pdf2018/1471.pdf>

وتضيف نفس الرسالة إلى الاستعانة بالشيخ البشير الإبراهيمي للقيام بجولة كبرى صوب البلدان العربية لكسب المزيد من التأييد للثورة¹.

هذا التنظيم والنشاط الحثيث يشير إلى إستراتيجية ج.ت.و في توسيع نشاطها الدبلوماسية، بفتح مكاتب في الدول الشقيقة والصديقة وجعلها منطلقا لتوسيع نشاطها في باقي المعمورة وكسب دعم حلفاء وأصدقاء جدد للثورة. وقد تعزز برفع ج.ت.و مذكرة لقوى التضامن الأفروآسيوي في بريوني « Brijuni » اليوغوسلافية في جويلية 1956، جددت فيها حرصها على :

- تمسكها بمسار الكفاح ضد الاستعمار دون الانخراط في أي صراع دولي.
- التأكيد على توجهها لتصفية الاستعمار وإقامة دولة ديمقراطية تحترم المواثيق والمنظمات الدولية².
- كانت هذه المذكرة عنوانا لما وصفته جريدة المجاهد لسان ج.ت.و، بالانتصار الدبلوماسي الذي نجحت فيه بالحصول على تنديد الرأي العام العالمي بالاستعمار الفرنسي ودعم الثورة من جهة، وفاقحة لانتصارات أخرى ستعمل على تحقيقها مستقبلا في ه.أ.م من جهة أخرى³.
- هكذا خرجت الجبهة بهذه الإنجازات أقوى بكثير مما كانت عليه سابقا على الصعيدين الداخلي والخارجي، محققة بفضل إستراتيجيتها الدبلوماسية هدفين أساسيين من أهداف بيان أول نوفمبر وهما:
- تدويل القضية الجزائرية على مستوى الهيئات الدولية.
- كسب تأييد الحلفاء الطبيعيين وتحقيق التضامن بينها وبين قوى حركات التحرر في العالم، بعيدا عن الانحياز لأي من المعسكرين في صراع الحرب الباردة⁴.
- جاء بعدها مؤتمر الصومام كمؤتمر أول للثورة منذ انطلاقتها، في 20 أوت 1956، ليؤكد على أهمية الدبلوماسية في مواجهة المخططات الاستعمارية وتدويل القضية الجزائرية، لدعم مكتسبات الثورة والمساهمة في تنظيمها السياسي والعسكري أكثر فأكثر⁵، فكان من بين قراراته الحاسمة:
- توسيع الثورة التحريرية بشكل يجعلها مطابقة للقوانين الدولية.
- العمل على تعزيز العمل المسلح والدبلوماسية المشترك بين أقطار المغرب العربي.

¹ مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص.150.

² " مذكرة جبهة التحرير الوطني للأقطاب الثلاثة في بريوني"، المقاومة الجزائرية، ط2، ع3، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، د.ت، ص.ص.1، 2

³ " انتصار بريوني الدبلوماسي"، المجاهد، ع2، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1 جويلية 1956، ص.5

⁴ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص.153.

⁵ لزهري بديدة، المرجع السابق، ص.397.

- كما أسندت قيادة الثورة مهاماً جديدة لـ ج.ت.و لدعم الكفاح على الصعيد الخارجي أهمها:
- محاولة كسب التأييد المادي والمعنوي للثورة من خلال العمل على توسيع وعي الرأي العام الدولي بخصوص القضية الجزائرية.
 - كسب الحكومات والأقطار المحايدة بسبب فرنسا إلى صف القضية الجزائرية.
 - التعريف بالقضية الجزائرية في الأقطار التي لا تعرف الطابع الوطني لحرب التحرير.
 - أما بخصوص وسائل العمل والدعاية أكدت ج.ت.و على دعم صورة الجزائر أمام العالم، والحفاظ على استقلال الثورة استقلالا تاما على صعيد القرار السياسي من خلال:
 - دفع دول الكتلة الأفروآسيوية للضغط سياسيا واقتصاديا على فرنسا إضافة لدعمها القضية الجزائرية على مستوى ه.أ.م.
 - كسب دعم شعوب ودول أوروبا وأمريكا اللاتينية وفتح مكتب لـ ج.ت.و في ه.أ.م.
 - تعيين وفود الثورة الخارجية التي تجوب العالم للمشاركة في مختلف المؤتمرات والنشاطات السياسية والثقافية.¹
 - وبالتالي جاء مؤتمر الصومام ليدعم مخرجات بيان أول نوفمبر على صعيد المواقف الدبلوماسية من خلال:
 - نهج سياسة عدم الانحياز من صراع الحرب الباردة بين المعسكرين .
 - التركيز على القضية الجزائرية كمسألة تصفية استعمار، وحركة تحرر هادفة لبناء دولة وطنية مستقلة.
 - إبطال سياسة الاستعمارية الرامية لاختزال الثورة في كونها مجرد شأن داخلي فرنسي.
 - ولأجل هذه الغاية دعمت ج.ت.و بعد الصومام محاولات إخراج الشخصية الجزائرية المستقلة عن فرنسا إلى العالم، عبر تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ تبعا لقرارات المؤتمر في 1956، ثم لجنة الشؤون الخارجية التابعة لهذه اللجنة عام 1958، برئاسة الأمين دباغين، والتي شكلت نواة وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة لاحقا.²
 - عزز مؤتمر الصومام إذا دبلوماسية البرامج والمؤسسات لا الأشخاص في إطار دعم مصالح ج.ت.و والثورة كقيمة ثابتة و مصلحة عليا، فلم يتأثر بعدها النسق الدبلوماسي للثورة الجزائرية رغم قرصنة واختطاف طائرة الوفد الخارجي للجهة، في 22 أكتوبر 1956، هذا التوجه تعزز بفلسفة الثورة الدبلوماسية المنتهجة لسياسة الحياد الإيجابي اتجاه المعسكرين، وتطبيق سياسة عدم الانحياز بحذافيرها، والتركيز على تصفية الاستعمار الفرنسي. لأن

¹ محمد الحسن أزغدي: مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1956-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص- 143-151.

² عيسى ليتيم، المرجع السابق، ص - ص. 47-49.

الجبهة اعتبرت ومنذ اليوم الأول للثورة بأن الحياد هو التمثيل الصادق لتطلعات الشعب الجزائري وشعوب العالم الثالث في اختيار توجهها الخاص بما بعيدا عن مخرجات الحرب الباردة.¹

وبالتالي فإن المؤتمر وضع قاعدة دبلوماسية تتسم بإستراتيجية دولية محكمة تركز على العمل في المنظمات الدولية، لاسيما ه.أ.م عبر الوفود الخارجية ذات الكفاءة، واستغلال دعم الدول الصديقة للوصول إلى جميع الهيئات الدولية والدفاع عن الثورة الجزائرية فيها، وربط الجهاد في الداخل بمختلف أشكاله بين الإضرابات والمظاهرات الشعبية و العمليات العسكرية مع النقاش في المنظمات الدولية. فامتلكت الجبهة بهذه الإستراتيجية جهازا دبلوماسيا فعالا وسياسة خارجية متماسكة ومحترمة دوليا.²

هكذا شكلت ثورة التحرير نموذجا لحركة تحرر بعيدة عن الصراع الدولي وتأثيراته التي لم تسلم منها عدة حركات أخرى في العالم كالهند الصينية، حيث تموضعت في فحة حروب إنهاء الاستعمار³. ونجحت ج.ت.و بفضل حنكتها الدبلوماسية في تسليط الأضواء على القضية الجزائرية دوليا كحركة تحرر لا كآزمة داخل المعسكر الغربي، ولا حتى كآزمة حرب باردة يتصارع فيها المعسكران على النفوذ والمصالح والقوى في أراضيها، ونجاحها بالحصلة في سلوك فلسفتها الحيادية التي ميزتها صوب تحقيق هدفها المشروع وهو تحقيق الاستقلال الوطني.

نجاح جعل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أول اجتماعاته بالقاهرة في أوت 1957، بعد استحداثه في مؤتمر الصومام، يجدد الثقة في لجنة التنسيق والتنفيذ ويؤكد على منحها صلاحيات واسعة بين جلسات المجلس خصوصا في المجال الدبلوماسي، على غرار:

- تسيير السياسة الخارجية للثورة بحرية وتسيير مسائل ومشاكل تدويل القضية الجزائرية .
- منحها سلطة الانحياز لأحد المعسكرين - حسب مصلحة الثورة المستجدة - .
- قرر المجلس تعيين أعضاء الوفد الدبلوماسي المختطفين والمسجونين وهم مُجَّد بوضياف، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط و مُجَّد خيضر، كأعضاء شرفيين في لجنة التنسيق والتنفيذ عرفانا بخدماتهم للثورة.
- عدم التفريق والتمايز بين الداخل والخارج في إستراتيجية الثورة ولا بين السياسي والعسكري في عملها.⁴

¹ لزهري بديدة، المرجع السابق، ص، ص.401، 400.

² Ahmed Mahiou: « L'Algérie et Les Organisations Internationales », Annuaire français de droit international, vol 28, Editions CNRS, Paris, 1982, p.128, Doi :

<https://doi.org/10.3406/afdi.1982.2485>

³ Abderrahmane Bouchène et Autres : **Histoire de l'Algérie à la période coloniale 1830-1962**, Editions La Découverte, Paris, 2014, p.638, URL : <https://www.cairn.info/histoire-de-l-algerie-a-la-période-coloniale---page-657.htm>

⁴ Mohamed Harbi : **Les Archives de La Révolution Algérienne**, Les Editions Jeune Afrique, Paris, 1981, pp.175, 176.

وبالتالي عزز هذا الاجتماع الآلة السياسية والدبلوماسية للثورة، وعمد إلى دعم بعض مقررات الصومام وهو ما ساهم بشكل أو بآخر في ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لاحقا. وهنا لا بد أيضا من الإشارة إلى أحد أبرز الوسائل الدبلوماسية التي اعتمدها ج.ت.و في تدويل القضية الجزائرية منذ 1956، ألا وهي الدبلوماسية النقابية كقوة دبلوماسية ناعمة، بتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين «UGTA» في 24 فيفري 1956، كمركزية نقابية منظمة تتولى دعم الجبهة على الصعيد الداخلي والخارجي، والاهتمام بشؤون الطبقة العاملة بالجزائر وتدويلها في المحافل النقابية الدولية، والذي كان له الأثر الكبير في تنظيم اضراب 8 أيام مطلع 1957 لدعم القضية الجزائرية في ه.أ.م.¹

وفي سبيل تحقيق أهداف الثورة خارجيا قام الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالانضمام إلى الاتحادية الدولية للنقابات الحرة «CISL»² في 1956، كتفنيد للدعاية الفرنسية بكونه نقابة شيوعية تابعة لموسكو ومحاوله منه لكسب تأييد الطبقة العمالية في المعسكر الغربي لدعم الثورة التحريرية³. وقد أصدرت اللجنة التنفيذية لهذه الاتحادية خلال اجتماعها ببروكسل، بين 2 و7 جويلية 1956، بيانا تتضامن فيه مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين، تحتج فيه على الإجراءات القمعية ضد النقابيين الجزائريين، ويدعو صراحة إلى حل النزاع الجزائري الفرنسي في اطار المفاوضات المباشرة مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، التي تستند على حق هذا الشعب في تقرير مصيره.⁴

كما شارك الاتحاد العام للعمال الجزائريين في مؤتمر الاتحادية في تونس، بين 5 و13 جويلية 1957، الذي أصدر لائحة موجهة إلى ه.أ.م تدعم حق الجزائر في تقرير مصيرها، ونجح الاتحاد العام للعمال الجزائريين في تدويل القضية الجزائرية نقابيا وكسب موقف داعم وبالإجماع لصالحها في هذا المؤتمر⁵. دون أن ننسى أيضا

¹ عيسى ليتيم : "دور نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين الجامعة الدولية للنقابات الحرة نموذج"، مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م7، ع2، جامعة حمه لخضر، الوادي، 30 ديسمبر 2016، ص-ص. 184-186، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/98689>

² الاتحادية الدولية للنقابات الحرة C.I.S.L: تأسست في 7 ديسمبر 1949م من قبل الهيئات النقابية الراضية للاتحادية الدولية للنقابات التي تحيمن عليها القوى الشيوعية، وضمت في صفوفها 225 عضوا من 148 بلدا بهدف التصدي لهذه الهيمنة وفرض استقلالية الحركة العمالية الدولية، كما كانت تؤمن بمبادئ مناهضة الاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها، أنظر : عيسى ليتيم، نفسه، ص.187.

³ نفسه، ص، ص.187، 188.

⁴ C.A.D.F (La Courneuve) : Boite N193, Dossier : La CISL et L'Algérie, Document : « **Texte de La Résolution sur L'Algérie** », La Comité Exécutif de La Confédération Internationale des Syndicats Libres, Bruxelles, 2 - 7 juillet 1956, pp.1,2

⁵ C.A.D.F (La Courneuve): Boite N193, Dossier: La CISL et L'Algérie, Document : « **Dans Les Coulisses Des Congrès De La CISL A Tunis (5-13 Juillet1956)** », Mission de Liaison pour Les Affaires Algériennes, Ministère Des Affaires Etrangères, Paris, 1956, pp.7-12.

مشاركته في المؤتمر النقابي الشمال افريقي في طنجة، بين 20 و22 أكتوبر 1957، الذي ضم مختلف الهيئات العمالية الوطنية في المغرب العربي، وقراره بدعم القضية الجزائرية حتى تحقيق الاستقلال.¹

تفاعلت ج.ت.و مع هذه النشاطات النقابية وتأثيراتها على القضية الجزائرية، فبخصوص تأييد الاتحادية الدولية للنقابات الحرة للقضية الجزائرية، نوهت الجبهة في ديسمبر 1956، بموقفها الداعم لحق الأمة الجزائرية في تقرير مصيرها، وقبول يوم 1 نوفمبر كيوم للتضامن مع العمال الشمال افريقيين ومطالبتها بالإفراج عن النقبائين الجزائريين المعتقلين². وهو ما كررته في أوت 1957، لكنها أشارت بأنه ورغم أهميته إلا أن عدم اعترافها الصريح بـ ج.ت.و كمثل شرعي للشعب الجزائري في مفاوضات الاستقلال، قد ترك لدى قيادة الجبهة انطبعا سلبيا عنها، عبرت عنه بصراحة مشيرة إلى محدودية تأثير هذه الاتحادية في القرار السياسي الفرنسي كونها مجرد تنظيم نقابي ذي تأثير معنوي لا غير³.

كما رحبت ج.ت.و بالمؤتمر النقابي الشمال افريقي في طنجة المغربية، في أكتوبر 1957، معربة عن ارتياحها لدوره في توحيد جهود الطبقة العاملة لتصفية الاستعمار في شمال افريقيا، وإيصال الانشغالات الاجتماعية والاقتصادية لشعوب المنطقة إلى مختلف الهيئات العمالية العالمية⁴. وأكدت على اهتماماتها بالبعد النقابي المغاربي ودوره في التحرر من الاستعمار، عندما استذكرت متضامنة مع الشعب التونسي ذكرى استشهاد النقابي فرحات حشاد ودوره في النشاط النقابي الوطني بالمغرب العربي وشمال افريقيا⁵.

بالإضافة إلى مشاركة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في مؤتمر جنيف النقابي الدولي بسويسرا في مارس 1958، الذي نظمته الاتحادية الدولية للنقابات الحرة، وضغط الاتحاد العام للعمال الجزائريين رفقة التنظيمات النقابية المغاربية على الاتحادية؛ لإصدار تصريح يتضمن التدخل لدى السلطات الفرنسية للإفراج عن المعتقلين الجزائريين، و الضغط على الحكومات لدفع فرنسا إلى اجراء المفاوضات مع ج.ت.و لإنهاء الحرب في الجزائر.

وجهوده في اجتماع نصره القضية الجزائرية المنظم من طرف الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في سبتمبر 1958 لدعم القضية الجزائرية⁶ وقد رحبت الجبهة بمخرجات اجتماع جنيف النقابي في جريدة المجاهد، كما نوهت بالنشاط الاغاثي والدعم المقدم من الاتحادية الدولية للنقابات الحرة للعمال الجزائريين اللاجئيين في تونس،

¹ عيسى ليتيم، "دور نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين الجامعة الدولية للنقابات الحرة أمموزج"، مرجع سابق، ص-ص. 188-191.

² "الاتحادية الدولية للنقابات الحرة"، المقاومة الجزائرية، ع 16، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 20 ديسمبر 1956، ص-ص. 1-4.

³ "حول لائحة الجامعة العالمية للنقابات الحرة بخصوص الجزائر"، المجاهد، ع 8، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 أوت 1957، ص. 5.

⁴ "مؤتمر نقابات المغرب الكبير بطنجة جبهة نقابية شمال افريقية"، المجاهد، ع 12، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 نوفمبر 1957، ص. 8.

⁵ "ذكرى الشهيد النقابي الخالد فرحات حشاد"، المجاهد، ع 14، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 ديسمبر 1957، ص. 9.

⁶ عيسى ليتيم، نفسه، ص-ص. 191-195.

وأكدت بإسهمهم أن الحل الوحيد لمشاكل الطبقة العاملة كما الشعب الجزائري إنما يكمن في الاستقلال واسترجاع الجزائر لسيادتها الكاملة.¹

أثبت هذا النشاط النقابي مصداقية الاتحاد العام للعمال الجزائريين دوليا مع كل المنظمات العمالية الدولية التي تدعم القضية الجزائرية، وكنوع من أنواع إحداهن التوازن بين التمثيل النقابي في الغرب والشرق كانت للاتحاد علاقات مع الاتحادية الدولية للنقابات «FSM»² ممثل نقابات الكتلة الاشتراكية، ما أدى إلى دعوة المجلس المركزي لنقابات العمال التشيكوسلوفاكية (عضو في الاتحاد الدولي للنقابات) في جويلية 1958، لـ 21 عاملا جزائريا ليتلقوا تكويننا في الشركات التشيكوسلوفاكية، كما قررت الاتحادية الدولية للنقابات في براغ، يوم 25 جويلية 1958، تأسيس لجنة نقابية دولية للتضامن مع القضية والشعب الجزائريين.³

أكد ما عثر عليه في الأرشيفات الفرنسية قوة هذا العمل النقابي ومدى مساهمته في دعم ج.ت.و، حيث كانت الإدارة الفرنسية تراقب نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين، في إطار متابعتها لتطور الحركة النقابية المغاربية وارتباطاتها بالقوى الوطنية في المنطقة. وتشير التقارير إلى انضمام الاتحاد إلى الاتحادية الدولية للنقابات الحرة، واستفادته من انضمام العديد من العناصر الشيوعية النقابية المخضرمة، التي كانت تنشط في دوايب الحركة النقابية الفرنسية على مختلف تياراتها إلى صفوفه. بالإضافة إلى نشاطه في فرنسا وفتح فرع فيها منذ منتصف 1957، وتنسيق جهوده مع أعضاء الكنفدرالية العامة للشغل الفرنسية، ونشاط هذه الأخيرة في إطار عضويتها في الاتحادية الدولية للنقابات في دعم دعاية ج.ت.و، مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين في كل الهيئات النقابية الفرنسية منذ مطلع 1958، ما أتاح لهذا الأخير تعزيز نشاطه أكثر في أوروبا، وهو ما يؤكد بأن الاتحاد العام للعمال الجزائريين رغم انحراجه تحت لواء الاتحادية الدولية للنقابات الحرة، إلا أن ذلك لم يمنعه من النشاط مع النقابات في بلدان أوروبا الشرقية التي تتبع الاتحادية الدولية للنقابات خصوصا مع أواخر 1958.⁴

¹ "جامعة النقابات العالمية الحرة في خدمة العمال اللاجئيين الجزائريين في تونس"، المجاهد، ع22، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 أفريل 1958، ص.9

² الاتحادية الدولية للنقابات F.S.M: تأسس هذا التنظيم في 1945م كجناح عمالي مناهض للفاشية خلال ح.ع.2 وضم مختلف النقابات الدولية باستثناء النقابات الراضية للتعامل مع القوى الشيوعية، وقد حضر مؤتمرها التأسيسي في لندن 204 ممثل عن 53 هيئة نقابية دولية، لمزيد من المعلومات أنظر: آسية بزالة، عيسى ليتيم: "الاتحاد العام للعمال الجزائريين والفدرالية الدولية للنقابات FSM (1956-1962)", مجلة الاحياء، م20، ع2، كلية العلوم الإسلامية جامعة باتنة 1-الحاج لخضر، باتنة، 30 جوان 2020، ص.ص.946، 947، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118727>

³ نفسه، ص- ص.947-949.

⁴ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite 81F793-794, Vol 81F793, Dossier : Le syndicalisme En Algérie, Document : « Mission D'Etudes « Le syndicalisme Algérien »(Confidentiel) », Dériction Des Affaires D'Algerie, Paris, 9Aout 1959, pp.4,5

كخلاصة لما تم التطرق إليه في هذا المبحث بخصوص تفجير الثورة التحريرية وموقفها من الحرب الباردة، فإن ج.ت.و بنت فلسفتها الدبلوماسية منذ اليوم الأول، على سياسة عدم الانحياز اتجاه المعسكرين في حربهما الباردة، وهي إحدى أبرز العقائد التي ورثتها عن الخط الدبلوماسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وهو ما يدعم ما تم استنتاجه في الفصل الأول .

ركزت الجبهة بناء على هذه الفلسفة على القضية الجزائرية كحركة تحرر مهمتها الأولى والأساسية تصفية الاستعمار الفرنسي واستعادة السيادة الوطنية، واستغلال البعد المغاربي للكفاح والإطار العربي الإسلامي للأمم الجزائرية، في كسب دعم الدول الشقيقة والصديقة في تدويل القضية الجزائرية، وانتهاء بقوى التضامن الأفروآسيوي لتعزيز الضغط على فرنسا في الهيئات الدولية، ضد السياسة الاستعمارية ودعايتها بأن الثورة الجزائرية مجرد شأن داخلي لا علاقة للأمم المتحدة به، دعماً لمقررات بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام التي سيرت دبلوماسية الثورة في هذا الشأن، وجعلت جهود وفودها الدبلوماسية تكفل بالنجاح وتوصل صدى القضية الجزائرية إلى العالم.

المبحث الثاني: مواقف الكتل السياسية الفرنسية من الثورة التحريرية :

إذا كانت ج.ت.و أكدت بأن الثورة قد جاءت للتخلص من الاستعمار الفرنسي بعيدا عن أي صراعات دولية وخصوصا الحرب الباردة كما درس في المبحث السابق، فإن هذا المبحث سيعالج المواقف الأولية للكتل السياسية الفرنسية من أحداث ليلة أول نوفمبر 1954.

1. المواقف الرسمية الأولية الفرنسية :

جاءت الثورة التحريرية في وقت كانت فيه فرنسا غارقة في مشاكلها الاستعمارية في آسيا وإفريقيا من جهة، ومتورطة مع حلفائها الغربيين في الحرب الباردة من جهة أخرى. وقد عملت الحكومة الفرنسية على التنسيق العسكري مع الحكومة العامة في الجزائر بقيادة روجيه ليونار « Roger Léonard »، لإغلاق الحدود الشرقية ومنع تسرب من أسموهم بالفلاقة(الثوار) في تونس إلى الشرق الجزائري، فتفاجأت بأحداث ليلة أول نوفمبر 1954 في الجزائر .

وقد صرح وزير الداخلية فرنسوا ميتيران«François Mitterrand»¹ في بيان رسمي يوم 2 نوفمبر قائلا " إن المفاوضات الوحيدة بيننا هي الحرب"²، كما نشر الحاكم العام في نفس اليوم بلاغا جاء فيه : "...في الليلة الماضية اقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر الجزائري، وخاصة في عمالة قسنطينة وفي منطقة الأوراس بخطورة متفاوتة من طرف عصابات إرهابية صغيرة، ... وقد اتخذت إجراءات الحماية والقمع التي يستلزمها الموقف من طرف الولاية العامة،...إن السكان الذين برهنوا في جميع الأوساط على هدوء كبير ورباطة جأش عليهم أن يطمئنوا بأننا سنتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمنهم وقمع هذه التصرفات الإجرامية."³.

تزامن إصدار هذه البيانات مع حركة واسعة وسط الصحافة الكولونيالية في الجزائر، بين صحف تساند طرح الحكومة العامة وصحف أخرى تقدم تفسيرات أخرى للأحداث. من بين هذه الجرائد المشهورة في الجزائر نجد جريدة « L'Echo D'Alger » التي حصرت في عددها ليوم 2 نوفمبر وصف أحداث الليلة السابقة

¹ فرنسوا ميتيران : (1916-1996) سياسي فرنسي شغل عدة مناصب هامة في الدولة الفرنسية، كوزير في عدة حكومات فرنسية بين 1947 و1957، وانتهاء بمنصب رئيس الجمهورية الفرنسية بين 1981 و1995، لمزيد من المعلومات أنظر : "فرانسوا ميتيران"، موقع الجزيرة، قسم شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 1 ديسمبر 2012، تم الدخول بتاريخ 15 جويلية 2022، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/12/1/%D9%81%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%A7-%D9%85%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%86>

² أحمد منغور : اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية 1954-1962م الحركة الاشتراكية بمنطقة الشرق الجزائري نموذجا، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2017-2018، ص.232.

³ مولود قاسم نایت بلقاسم:ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2007، ص.ص. 87، 88.

بالإرهابية واكتفت بتقديم حصيلة للخسائر وتوزيعها الجغرافي، ثم انتقلت لعرض تصريح روجيه ليونار وتحولت لآلة دعائية بيد الحكومة حيث نقلت قوله أن الأحداث ماهي إلا مؤامرة خارجية نجمت عن تسرب الثوار التونسيين إلى الجزائر.¹

يلاحظ هنا أن ردود الفعل الأولية الفرنسية من الثورة انحصرت في وصفها بالأعمال الإرهابية المحدودة التي ستقمع في غضون أيام، وحث الجماهير على أمرين:

- الدعوة للهدوء ومنح السلطات الثقة والوقت للقبض على المتسببين في الأحداث وقمع حركتهم.
- التركيز على التهديد والوعيد وتذكير الثوار بقوة فرنسا وأن القمع هو الجواب الأمثل الذي سيؤدي إلى استتباب الأمن في الجزائر.²

الظاهر أن هذا التوجه، زاده الإعلام المتخبط في فوضى محاولة تفسير الأحداث بتوجه آخر وهو ربط الثورة الجزائرية بالمؤامرة الخارجية، فظهر في اليوم الخامس من نوفمبر في جريدة «L'Aurore» ربط للأحداث بالمؤامرة الخارجية التي نفذها إرهابيون يتلقون السلاح والدعم من الخارج، أما جريدة «Le Figaro» فقد اتهمت في عدد 2 نوفمبر الجامعة العربية والوفد الخارجي بالقاهرة، الذي وصفت أعضائه بالمنفيين بأنهم يمارسون سياسة الأرض المحروقة ضد فرنسا، وأن هذه الأخيرة لن تحارب طويلا ضد من وصفتهم بالأشباح في إشارة إلى أنها ستعرف من فجر الثورة وخلفياتهم في القريب العاجل.

في حين كانت قراءة «Le Monde» الأكثر الواقعية وربطت الأحداث بجهة خارجة عن نطاق الأحزاب الوطنية في الجزائر، نافية أن تكون من تدبير التيار المصالي بسبب أنها جاءت معزولة عن الجماهير، ولم تكن فاتحة لانتفاضات وتمردات كبيرة أو هيجان شعبي، وهي في هذا كانت أصدق الآراء من بين الصحف الفرنسية في قراءتها للأحداث.³

كما صرح وزير الداخلية ميتيران في 5 نوفمبر، أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان ردا على النواب الشيوعيين قائلا: "... إذا كنا نقبل الحوار مع الوطنيين في البلدين المحميين (تونس والمغرب) اللذان هما دولتان بالمعنى القانوني للكلمة، فإن ذلك غير ممكن مع الجزائر التي هي مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا... وكل

¹ جمال قندل: "موقف جريدة "ليكو الجزائر" "L'echo D'alger" من تفجير الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م 20، ع 1، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2020، ص-ص. 189-191، الرابط :

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118915>

² محمد العربي الزيري، المرجع السابق، ص، ص. 89، 90.

³ محمد قدور: "رد فعل الفرنسيين ومواقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954 (دراسة في مذكرات و شهادات و وثائق أرشيفية)"، مجلة الدراسات الإفريقية، م 3، ع 8، مخبر الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 30 جوان 2020، ص، ص. 118، 119، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/115538>

الذين يتظاهرون بشيء ضد سلامة الأمة ووحدها سيتعرضون لصرامة القانون...¹ وفي خطاب إذاعي مقتضب في نفس اليوم ندد ليونار بالهجمات ووصفها بأنها مؤامرة أجنبية، مشيراً بأصابع الاتهام إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر دون أن يسميه صراحة، قبل أن يتطرق إلى الإجراءات العسكرية والبوليسية التي ستعزل الحدود التونسية، عمن وصفهم بجماعة الأوراس وتجعلهم تحت سيطرة ما أسماه بسياسة التقدم والإصلاح الفرنسية.²

تصريحات تعززت بطرح رسمي فرنسي من قبل رئيس الحكومة الفرنسية منداس فرانس يوم 12 نوفمبر أمام البرلمان ووصفه للثورة بالمؤامرة الناصرية المصرية، واقتراحه على مصر مساعدات اقتصادية وتكنولوجية مقابل توقفها عن دعم من وصفهم بمتبردي الجزائر³. مؤكداً في ذات الوقت ومطمئناً للنواب بأن انفصال الجزائر عن فرنسا من غير الممكن أن يتحقق، وأن الأخيرة ستحافظ عليها بكل قوتها وقيامها بسياسة إصلاحات اقتصادية واسعة ترفع البؤس عن الجزائريين وتمنحهم الحياة الرغدة، وأنها لن تسمح بتكرار ضياع مصالحها كما حدث في الهند الصينية.⁴

كقراءة أمريكية لهجمات ليلة أول نوفمبر 1954، عثر في برفية مؤرخة يوم 4 نوفمبر من السفارة الأمريكية في باريس موجهة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، أن المسؤولين الفرنسيين أبدوا للسفير الأمريكي بأنهم لم يتوقعوا هذه الهجمات، وأن الحاكم العام كان يشعر بالقلق إزاء الأوضاع الأمنية في الجزائر منذ فترة، في ظل نقص القوات وعدم قدرته على إغلاق الحدود التونسية الجزائرية. ناهيك عن دهشة الفرنسيين من التنظيم الواضح لمن وصفهم بالخارجين عن القانون، مع اعتقادهم بأن مصدر هذه الهجمات نابع من جامعة الدول العربية في القاهرة.⁵

وبخصوص تصريحات منداس فرانس في البرلمان فتؤكد تقارير الاستخبارات الأمريكية في قراءتها للأحداث بشمال إفريقيا، أن تفجير الثورة كان بمثابة صدمة كبيرة لمعظم الفرنسيين، وتشكيلها للغط كبير في البرلمان تجلّى على النقاش بخصوص الوضع في شمال إفريقيا، ما أدى لتصويت الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 12 نوفمبر، على تأجيل النقاش حول الأحداث في الجزائر. وبذل رئيس الوزراء قصارى جهده لدحض اتهامات إتياعه لسياسة ناعمة في التعامل مع الأحداث في شمال إفريقيا، ومحاولة ربطها بالتأثيرات الأجنبية ضد حكم فرنسا في المنطقة.⁶

جدد الحاكم العام ليونار في 15 من نفس الشهر، وصف الثورة بالمشروع الناصري الهادف إلى نشر

¹ مولود قاسم نابت بلقاسم، المرجع السابق، ص.111.

² Martin Evans, Op.cit, p.123

³ البخاري حانة، المرجع السابق، ص.118.

⁴ مولود قاسم نابت بلقاسم، نفسه، ص.105، 106.

⁵ U.S.D.S Archives : Document Reference N 751S.00/11-454, «Telegram Of The Ambassador in France (Dillon) to the Department of State(Confidential)», Paris, 4 November 1954, Foreign Relations of the United States 1952-1954 Africa and South Asia, Op.cit, pp.394,395.

⁶ C.I.A Archives: « Mendes France And North Africa », Current Intelligence Weekly, N 2213, Office of Current Intelligence, C.I.A, Virginia, 3 December 1954, p.7, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79-00927A000400080001-1.pdf>

الفوضى في شمال إفريقيا، واستند في ذلك على البيانات الإذاعية الداعمة للثورة من القاهرة في دعم موقفه أمام الرأي العام. وأما بخصوص موقف البرلمان الفرنسي وإن اختلفت تفسيرات نوابه بين من يربط الثورة بالجامعة العربية والحكومة المصرية، وبين من يربطها بالشيوعية العالمية، لكنهم أجمعوا في جلسة 10 ديسمبر 1954، على ضرورة وأد الثورة في المهدي وقمع ما وصفوه بالإرهاب.¹

يشير بعض المؤرخين استنادا إلى ما حازوا عليه من وثيقة دبلوماسية فرنسية مؤرخة في 15 نوفمبر، إلى تركيز الجهات الفرنسية الرسمية على تقديم التفسيرات الاجتماعية والاقتصادية، واعتبار غياب الإصلاح السياسي والاقتصادي الناجع سببا في تفاقم الهوة بين الجزائريين والإدارة الاستعمارية، وتحول الجزائر إلى حلبة صراع دولي سواء من حيث الدعم المصري للثورة أو من خلال جهود الشيوعية في دعم التيارات الوطنية في العالم.²

انطلاقا من هذه العبارة الأخيرة، فإن الشيوعية كانت المتهم الثاني الذي ستركز عليه الإدارة الفرنسية عملها الدعائي لخلق الثورة، لا لجهل من الاستخبارات الفرنسية بطبيعة الثورة التحريرية ومفجريها، بل لبحثها عن وسيلة دعائية جديدة في إطار سياستها لإبراز أن الثورة مؤامرة خارجية، لإبعاد الشعب الجزائري عنها وجعله ينفر منها بوصفها أداة للشيوعية العالمية المناهضة للإسلام.³

وبالتالي فإن توجهات ربط الثورة بالمؤامرة الخارجية بين المؤامرات المصرية الناصرية أو الشيوعية، لم تعبر عن ردود فعل الصحافة الفرنسية ولا محرريها فقط، بل جاءت تجاوبا مع موقف السياسيين الفرنسيين الذين فاجأهم أحداث ثورة أول نوفمبر 1954، وأعيتهم عن النظر في مضمونها لا في محيطها ولعل الخطابات السابقة وتوجهات هؤلاء السياسيين هي الإثبات الأمثل على هذا التوجه.⁴

هنا لا بد من الإشارة إلى نقطة هامة، وهي أن هذه التفسيرات الفرنسية العقيمة لمحاولة ربط الثورة بالتأمر الخارجي، تجاهلت الكفاح العسكري والسياسي الجزائري ومطالب الجزائريين قبل الثورة لما يفوق القرن من الزمن، ولا يمكن قراءتها بشكل آخر سوى بأن الإدارة الاستعمارية حاولت إيجاد مخرج من الضغط المسلط عليها بسبب الأحداث من القوى السياسية في فرنسا والجزائر.⁵ حيث كانت حكومة منداس فرانس اليمينية تحت ضغط الهزائم الاستعمارية في الهند الصينية ناهيك عن الحرب المستعرة في تونس والمغرب، وسياسات إصلاحية اقتصادية ضعيفة زادت من تأزم الوضع في الجزائر اجتماعيا وتفاقم البطالة والفقر وسط الجزائريين، ناهيك عن حصيلة الكوارث الطبيعية في زلزال أورليانزفيل «Orléansville» (الشلف حاليا) الفتاك، وضغط الصراع البرلمان المحتدم الذي

¹ أحمد منغور، المرجع السابق، ص. 236.

² محمد قدور، المرجع السابق، ص. 119.

³ محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص. 94.

⁴ محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص. 23.

⁵ البخاري حمادة، المرجع السابق، ص. 122، 123.

ألقى بظلاله على عمل الحكومة، وانتهاء بتفجير ثورة أول نوفمبر 1954. كل هذه الأحداث وضعت الحكومة الفرنسية أمام مأزق محير وضغط رهيب أمام البرلمان، نظير فشلها في التعامل مع هذه التحديات.¹

رغم كل هذه الأزمات، اتفق الساسة الفرنسيون على أن تجربة الجزائر تختلف عن الهند الصينية التي حاربت فيها فرنسا القوى الشيوعية، كما لم تكن بالنسبة لهم قابلة للمقارنة بأي حال من الأحوال مع تونس والمغرب اللتان شرعت الحكومة الفرنسية في عملية منحهما حكما ذاتيا داخليا، وقد تلخصت نظرتهم التي بنوا عليها مشاريعهم في التركيز على أن الجزائر هي فرنسا وجزء منها وتخضع لقوانينها، وهي نظرة الأغلبية الساحقة من الطبقة السياسية الفرنسية للجزائر سنة 1954، رغم أن تعارض هذا الأمر مع الواقع المعاش للغالبية العظمى من الجزائريين.²

حيث لم يكن المعمرون مستعدين لقبول الأمر الواقع الذي فرضته عمليات أول نوفمبر، فسعوا خلال قراءتهم للأحداث لتجاهل كل ما سبقها، وتسخير آلتهم الدعائية لدعم حكومتهم في الجزائر تارة وربط الثورة بالأحداث في تونس والمغرب والعناصر الموالية للحكومة المصرية، وتارة أخرى بالتوجهات اليسارية والشيوعية، لتحقيق غرض واحد وهو تأكيد سيادتهم على الجزائر باسم فرنسا.³

تعززت هذه السياسات لربط الثورة بالخارج بسياسة بوليسية قمعية في الجزائر، فلجأت الإدارة الفرنسية إلى النهج الاستعماري التقليدي، وقامت في 5 نوفمبر بحظر حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وشن حملة اعتقال وسط مناضليها واعتبارهم المسبب والمفجر للثورة⁴، ونجم عن هذه الحملة حسب ما عثر عليه في وثائق وزارة الخارجية الأمريكية اعتقال 54 ناشطا في الجزائر العاصمة و111 في قسنطينة و31 في وهران⁵. وتحضيراً لسياسة القمع وتوسيع الأعمال العسكرية، وجد في برفية للقنصل الأمريكي بالجزائر يوم 2 نوفمبر، أن الحاكم العام سيستعين بثلاث سرايا أمنية إضافية للشرطة وثلاث كتائب مظليين لتعزيز القوات الأمنية⁶.

¹Alain Ruscio: **Les Communistes et L'Algérie Des Origines à La Guerre D'indépendance, 1920-1962**, Editions La Découverte, Paris, 2019, p.218.

² Natalya Vince : **The Algerian War, The Algerian Revolution**, Palgrave Macmillan Editions, Switzerland, 2020, pp.67, 68.

³البخاري حمادة، المرجع السابق، ص. 123.

⁴Alistair Horne, Op.cit, p.97.

⁵ U.S.D.S Archives : Document Reference N 751S.00/11-954, « **Telegram Of The Consul General at Algiers (Clark) to the Department of State(Confidential)**», Algieres, 9 November 1954, Foreign Relations of the United States 1952-1954 Africa and South Asia,, Op.cit, pp.396, 397.

⁶ U.S.D.S Archives : Document Reference N 751S.00/11-254, « **Telegram Of The Consul General at Algiers (Clark) to the Department of State (Official use Only Priority)** », Algieres, 2 November 1954, Foreign Relations of the United States 1952-1954 Africa and South Asia, Op.cit, p.393

نزلت هذه الكتابات بعناية يوم 3 نوفمبر، واستعملت فرقتان منها في عمليات واسعة بالأوراس والقبائل يوم 5 نوفمبر، مع تعزيز الجهاز الدعائي في الداخل الجزائري لخلق الثورة¹، حيث صرح كاتب الدولة الفرنسي للدفاع جاك شوفالييه «Jacques Chevallier»² في 24 نوفمبر قائلاً: "لقد قررنا استعمال جزء من القوات العسكرية العائدة من الهند الصينية، وبها سنقوى أكثر..."³، كتلميح صريح لاستدعاء المقاتلين ذوي الخبرة في حروب العصابات والأدغال والتعامل مع القوى الشيوعية لقمع الثورة، تصريح جاء ليؤكد ما عثر عليه في وثائق وزارة الخارجية الأمريكية وما أطلعه نفس الكاتب للسفير الفرنسي بباريس، حول خطط الفرنسيين التي تتطلب نقل 4 كتائب وإعادة 3 أفواج من الهند الصينية للخدمة في الجزائر⁴.

باشرت السلطات الفرنسية في هذا الصدد، وضع سياساتها العسكرية لخلق الثورة، فشرعت في رفع قواتها العسكرية بالجزائر من 47.000 إلى 56.000 جندي في غضون الثلاثة أشهر التي أعقبتها، وبدأت في تنفيذ مخطط عزلها عن الشعب من خلال تطبيق ما يسمى بعمليات التطهير، عبر القمع والاعتقال التعسفي ضد الجزائريين لترهيبهم، ومنعهم من الإتصال أو الانضمام للثورة⁵. وخنقها في منطقة الأوراس بقوات المظليين الخبيرة في حروب العصابات بالمناطق الوعرة، التي استقدمتها فرنسا من الهند الصينية لهذا الغرض⁶.

جاءت هذه الإجراءات بالتزامن مع منشورات دعائية واسعة في المنطقة على غرار منشورات 15 نوفمبر، التي وجهتها إلى السكان المسلمين حذرهم فيها ممن أسمتهم بالمندسين المدعومين من الخارج، الذين يترصدون بأرضهم وارتكبوا المجازر الدموية، والمتمركزين بالمنطقة ويعيشون على دعم سكانها، ودعتهم للتبليغ عنهم والتوقف عن دعمهم وتسهيل مهمة القوات الفرنسية في المناطق العسكرية التي تنشط فيها⁷.

كخلاصة لما تم طرحه في هذا العنصر، فإن تفجير ثورة أول نوفمبر 1954 فاجأ السلطات الاستعمارية التي لم تكن تتوقعه في غمرة أزمتها التي تعصف بها، خصوصاً مشاكلها الاستعمارية في تونس والمغرب بعد نكسة

¹ فتحي الذيب : عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، بيروت، 1990، ص.53

² جاك شوفالييه: (1911-1971) رجل سياسي شغل عدة مناصب هامة في الدول الفرنسية كرئاسة بلدية الجزائر بين 1946 و1951 ثم نائبا برلمانيا بين 1952 و1954، وكاتبا للدولة الفرنسية لشؤون الحرب بين 1954 و1955 ووزيرا للدفاع في 1955، لمزيد من المعلومات أنظر :

«Chevallier, Jacques », BNF Catalogue Générale, Bibliothèque Nationale De France, Paris, 1 juillet 1997, Dernière Mise à jour le 8 Mars 2010, Consulté le 31 Mars 2022, URL : <https://catalogue.bnf.fr/ark:/12148/cb115772496>

³ مولود قاسم نابت بلقاسم، المرجع السابق، ص.115.

⁴U.S.D.S Archives: Document Reference N 751S.00/11-1254, «Telegram Of The Ambassador in France (Dillon) to the Department of State (SECRET) », Algiers, 12 November 1954, Foreign Relations of the United States 1952-1954 Africa and South Asia, Op.cit, p.393.

⁵ محمد حسن أزغيد، المرجع السابق، ص.83.

⁶ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص.159.

⁷ Charel Henri Favrod : La Révolution Algérienne, Editions Dahlab, Alger, 2007, p.150.

الهند الصينية، وقد تباينت الردود الرسمية الفرنسية الأولى و اختصرت في وصف الثورة الجزائرية بالعمل الإرهابي المحدود التي سيتم القضاء عليه في أقرب الآجال. مع تسيير الآلة الدعائية ووصفها بالعمل الناصري المصري ثم بمؤامرات الجامعة العربية وانتهاء بالاستعانة بشماعة الشيوعية، لإبعاد الجماهير عن الثورة وعزلها عنها، بالتزامن مع بداية القمع البوليسي واستدعاء قوات فرنسية إضافية للسيطرة على الأوضاع.

2. مواقف أبرز الكتل السياسية اليسارية:

إذا كان موقف السلطة الفرنسية المتمثلة في الحكومة وهي حكومة يمينية (ليبرالية ومحافظة) قد تلخص في وصف الثورة الجزائرية بالإرهاب والأعمال المحدودة التي سيتم القضاء عليها في أقرب الوقت، فإن آراء الكتل اليسارية الفرنسية وملحقاتها في الجزائر تباينت من هذه الحرب كل وفق منظوره وسياساته.

أ. الحزب الشيوعي الفرنسي:

كان الحزب الشيوعي الفرنسي وملحقاته في كل الاتحاد الفرنسي تحت الرقابة البوليسية العسكرية الفرنسية الدائمة، التي كانت تتوجس من تأثيرات القوى الشيوعية في الجزائر، حيث كانت السلطات مستعدة للتعامل مع أي حالة تخريب أو تمرد شيوعي، بفضل الخبرة التي حازتها القوات الفرنسية في محاربة الشيوعية دوليا، وجعلت من الجيش الفرنسي عدوا أولا لها نظير ما مني به من خسائر فادحة سابقا في الهند الصينية¹.

وفي ظل هذه المراقبة كانت رؤية الحزب الشيوعي مشوشة للغاية عن القضية الجزائرية، فهو وإن اعترف بحق الشعب الجزائري في الحرية، إلا أن هذه الرؤية كانت في إطار الاتحاد الفرنسي ومشروطة بتجاوبها مع رغبة كل قاطني الجزائر، بمفهوم أوضح، فإن الطلاق بين الجزائر وفرنسا أو انفصالهما رغم كونه خيارا ممكنا إلا أنه ليس إلزاميا. وبالتالي فإن عمود اليسار الفرنسي الأبرز رغم توجهاته الشيوعية إلا أنه لم يكن معاديا تماما للاستعمار في الجزائر، ففكرته عن استقلال الجزائر في إطار الاتحاد الفرنسي ما هي إلا دعاية استمدها من واقعه الإيديولوجي، أي يكون هذا الاندماج أو الاستقلال الذاتي على شاكلة ذلك الذي تعيشه الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية².

وبالتالي فإن الحزب الشيوعي كان يرى الجزائر عشية اندلاع ثورة التحرير كجزء من الاتحاد الفرنسي، وأن مواطنيها يجب أن يتمتعوا بالإدماج والمساواة في الحقوق والواجبات مع كل مواطني هذا الاتحاد من جهة، والتركيز على حقوق الإنسان والعمال والمطالب الاجتماعية والاقتصادية وسياسات الإصلاح في البرلمان الفرنسي من جهة أخرى، وذلك في إطار محاولته لتوسيع قاعدته الانتخابية في المستعمرات، بالإضافة إلى صراعه الطويل مع القوى الوطنية للاستحواذ على الجماهير فيها وما تبع ذلك من إنشائه لأحزاب فرعية فيها خصوصا بالجزائر³.

¹ Nicolas Texier : « L'Ennemi Intérieur : L'Armée et Le Parti Communiste Français de La Libération aux Débuts de La Guerre Froide », *Revue Historique des Armées*, N 269, Ministère de La Défense Française, Paris, 20 Novembre 2012, pp.10, 11, URL : <http://journals.openedition.org/rha/7576>

² هيري هامون، باتريك روتمان : حملة الحقايب المقاومة داخل فرنسا الحرب الاستعمارية في الجزائر 1954-1962، ط1، تر: حسين العودات، نور الدين سكوتي، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1981، ص، ص.17، 18.

³ Jacques Jurquet, Op.cit, pp.464, 465

تشير بعض القراءات التي إطلع عليها، بأن سبب توجهات هذا الحزب سابقه الذكر، ترجع بالأساس إلى طبيعته التي تجمع بين الدعوة الأيمية الشيوعية والوطنية الفرنسية، والتي تجعله بالضرورة يراعي الوضع العالمي وكذلك التطورات في فرنسا نفسها. فمن أجل فهم أفضل لخطط هذه الأخيرة حول الاستعمار بشكل عام والجزائر بشكل خاص، وضع الحزب عموماً سياساته في ضوء التحليل الشامل للوضع الدولي، وتقييم توازن القوى في العالم لصالح أو ضد قضية الاشتراكية. هذه النظرة لم يصغها الحزب بمفرده بل بالاشتراك مع الحركة الشيوعية الدولية التي كان الحزب جزءاً منها. وبالتالي تركزت إستراتيجيته في المقام الأول على النهوض بقضية الاشتراكية في جميع أنحاء العالم، و الدفاع عن إ.س بصفته وطنها الأم ضد جميع التهديدات المحتملة، والحامي لمصالح الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وحركات التحرر الوطني في البلدان المستعمرة.

وفي الوقت نفسه أولى الحزب على المستوى الداخلي اهتماماً خاصاً للوضع في فرنسا، وتعقيدات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العمالية الفرنسية وحالة الاقتصاد. فشكلت هذه العوامل وبدرجات متفاوتة أهم النقاط التي تسير عليها سياسته، التي يمكن تغييرها في تسلسلها الهرمي من حيث الأولوية وفقاً لتطور الأحداث في العالم وفرنسا. وخلال مؤتمره الثالث عشر عام 1954، عشية انطلاق الثورة كان الحزب يدور في فلك التنديد بالسياسة الأمريكية و ح.ش.أ، مع التأكيد على ضرورة تحقيق أهم سياساته منذ 1946، وهي تحرير فرنسا من النفوذ السياسي والاقتصادي الأمريكي، وبالتالي معارضة موقف الحكومة الداعم للأمريكيين في الحرب الباردة. ولم تكن رؤيته للجزائر والاستعمار خارج هذا السياق، مستغلاً الحالة الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي كانت تعيشها وربطها بالنفوذ الامبريالي الأمريكي، مشدداً على توحيد كل القوى في فرنسا والمستعمرات ضد هذا الأخير¹.

كما ركز نفس الحزب في سياساته على ما أسماه بسياسة السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية، وبالتالي فإن قضايا المغرب العربي وبالأخص الجزائر تحولت إلى قضايا فرعية يجب أن يضحى بها في سبيل الكل، والذي هو في نظر أجنادات هذا الحزب النضال من أجل السلام العالمي في نطاق الاتحاد الفرنسي، نضال رآه كسبيل لخلاص الجزائر وفرنسا معاً، وهو ما وصفه الباحثون بالغللاف الاستعماري لسياسة هذا الحزب.

وفي وقت كانت تفسيرات الشيوعيين تقتصر على السياق الدولي ومحاولة الإصلاح الداخلي في إطار الاتحاد الفرنسي، جاءت ثورة أول نوفمبر 1954، مفاجئة لتيارات هذا الحزب كما الحكومة التي يعارضها، فشكلت

¹ Danièle Joly : **The French Communist Party and The Algerian War**, 1st ed, Palgrave Macmillan, St. Martin's Press, New York, 1991 , pp.41-43

صفعة قوية لآماله واتجاهاته السياسية، ومحطمة في الوقت نفسه أسطورة الحرب الباردة وأزمة النظام العالمي، واختزلها في أزمة فرنسا الاستعمارية ونظامها المتهاوي في كل أرجاء المعمورة منذ نهاية الحرب العالمية.¹

كان أول رد له على الثورة في صحيفته «L'Humanité» التي عنونت عدد 2 نوفمبر 1954، بـ"حوادث خطيرة في الجزائر"، في إشارة إلى أعمال عسكرية منظمة بالجزائر، واستذكرت حوادث 8 ماي 1945، للتذكير بالقمع الناجم عن تلك المظاهرات أو ما سمته بالاستفزاز الاستعماري²، وفي عدد 3 نوفمبر، أدان الحزب الثورة واعتبرها مؤامرة أو مغامرة لا تتماشى وإستراتيجيته وتجاهل ذكر ج.ت.و في بياناته السياسية³.

كما دعا المكتب السياسي للحزب في 8 نوفمبر، إلى اتخاذ قرار فوري بوضع حد للقمع، وإعادة القوات الفرنسية والشرطة إلى الوطن، والاعتراف بالطبيعة العادلة للمطالب الجزائرية والمفاوضات مع الممثلين الجزائريين، وشدد على أن حماية المصالح الفرنسية تقوم على علاقة ودية بين الشعبين دون ذكر لاستقلال الجزائر، ووضح موقفه من الثورة في عدد يوم 09 نوفمبر، الذي ركز فيه على دعم حقوق الجزائريين و إدانته لما وصفه بالإرهاب⁴.

رغم أن النواب الشيوعيين المعروفين في البرلمان بلهجتهم المعادية للاستعمار، ربطوا المشكلة الجزائرية برفض الحكومة الاستجابة لمطالب الأغلبية الشعبية الساحقة بالجزائر، إلا أن هذا الرأي لم يكن ذا غلبة بين التيارات الشيوعية، التي كان تقييمها للأزمة يتنافى مع الحلول التي وضعتها. وقد سعى الحزب الشيوعي الجزائري إلى سلوك سياسة ثنائية القطب في تعامله مع القضية الجزائرية في خطابه وتصريحاته فهو من جهة يناهض الاستعمار ويؤكد على حق الجزائر في الحرية وفقا لمبادئه، ومن جهة أخرى يحذر من خطر وقوعها في يد القوى الامبريالية الأخرى وبالتالي يتوجه للدعوة للحفاظ عليها كجزء من فرنسا⁵.

يمكن القول هنا بأن ضعف تجاوب الحزب الشيوعي الفرنسي مع القضية الجزائرية، إنما يرتبط بالأساس بضعف القاعدة المعادية للاستعمار مقارنة بالقاعدة الداعمة له في صفوفه، فهو وإن كان يتبنى شعار مناهضة الاستعمار والقوى الامبريالية، وكذا الدعوة لاحترام حقوق وحرية الإنسان والطبقات الكادحة والشعوب. إلا أنه يجب هنا التفريق بين المبدأ والفعل، ف ج.ت.و كانت تؤمن بهذه المبادئ أيضا لكنها تبنتها وجسدها على أرض الواقع في شكل ثورة وحركة تحرر للتخلص من الاستعمار، ووردت في بيانها كالتزام اتجاه الشعب الجزائري والمجتمع

¹ إلياس مرقص : الحزب الشيوعي الفرنسي وقضية الجزائر، المكتبة الاشتراكية، دار الحقيقة، بيروت، 1959، ص.70.

² نفسه، ص.73.

³ البخاري حمادة، المرجع السابق، ص. 126

⁴Allison Drew : **We are no longer in France Communists in CoLonial ALgeria**, Palgrave Macmillan, Manchester University Press, Manchester, 2014, p.183

⁵ محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص.27، 26.

الدولي، بينما لم تكن هذه المبادئ عند الحزب الشيوعي سوى نقاط تملأ برنامجها السياسي الهادف لدعم الأمية الشيوعية وكسب الناخبين في المستعمرات، ناهيك عن اعتقاده الجازم بوجود النضال في إطار الاتحاد الفرنسي¹. جعل هذا التوجه الحزب يسير في خطه التقليدي اتجاه القضية الجزائرية من ثورة نوفمبر 1954، وما يمكن اختزاله في قول أحد نوابه بالبرلمان الفرنسي "... يوجد في الجزائر مليون أوروبي يعيشون فيها منذ أجيال ومعظمهم يعتبرون الجزائر وطنهم... فمن يريد أن يجد حلا عادلا عليه مراعاة المصالح المشروعة لجميع سكانها من ذوي الأصول المختلفة"، وبالتالي بقاء نفس الأسطوانة المعتادة للسياسة الشيوعية وهي إبقاء الجزائر كجزء من فرنسا. وبنهاية سنة 1954، شن هجوما لاذعا على قيادة الثورة، متبينة الطرح الفرنسي القائل بأنها جماعة إرهابية لا سند شعبي لها وموشكة على الفشل. وقام نوابه في مارس 1956، بالتصويت على قانون السلطات الخاصة الذي شرع للقمع الفرنسي في الجزائر قانونيا. ما جعل فدرالية ج.ت.و بفرنسا ترد على الحزب مستنكرة موقفه اتجاه القضية الجزائرية ومتهمة إياه بالانحراف عن مبادئ الأمية الشيوعية، خصوصا ما تعلق منها بدعم حركات التحرر المناهضة للامبريالية، ومنتقدة استمرار إصراره على ربط الجزائر بفرنسا². وهنا يرى أحد مناضلي هذا الحزب أن تصويته على القانون جاء لمنح رئيس الوزراء اليساري غي مولي «Guy Mollet»³، ما يمكنه من الحفاظ على سياسة تحقيق السلم، وتمكين الحكومة اليسارية من آليات متنوعة تدعم عملها من بينها القمع والاعتقال⁴. سبب هذا التصويت والتوجه لتشريع الحزب الشيوعي للقمع في الجزائر انشقاقات خطيرة في صفوفه وأدى لظهور تيار اليسار الجديد، الذي ركز على اتهام قيادة الحزب بالانحراف عن إيديولوجيته وانتقاد سياسته المتعلقة بالقضية الجزائرية، واعتبارها خروجاً صريحاً عن السياسات التي بني عليها الحزب، ما أدى بقيادته إلى التأكيد على أن هذا الموقف إنما يندرج ضمن سياسات الحزب في منع وقوع الجزائر بيد الامبريالية الأمريكية، والحفاظ عليها

¹Axelle Brodriez : « Le Secours pPopulaire Français dans La Guerre D'Algérie Mobilisation Communiste et Tournant Identitaire d'une Organisation de Masse», Vingtième Siècle Revue D'Histoire, N 90, Sciences Po University Press, Paris, 2006, pp.49, 50, URL : <http://www.jstor.org/stable/4619086>

² رشيد زبير : "مواقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، م5، ع1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2013، ص.ص. 145، 146، الرابط : <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/73498>

³ غي مولي : (1905-1975) غي ألسيد مولي سياسي اشتراكي فرنسي كان زعيم حزب القسم الفرنسي في أمية العمال من 1946 حتى 1969 ورئيسا لوزراء فرنسا من 1956 حتى 1957، لمزيد من المعلومات أنظر :

Gérard Ponthieu: «MOLLET GUY - (1905-1975)», Encyclopædia Universalis En Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 04 Avril 2022, URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/guy-mollet/>

⁴ باتريك ايفينو، جون بلانشيس: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج1، ص.99.

ضمن السلطة الفرنسية لكي لا تتكرر تجربة فرنسا في الهند الصينية مجددا في الجزائر¹. وبالتالي التأكيد على المضي في نفس السياسات السابقة دون تغيير.

هنا ولتأكيد ما سبق، لا بد من الاستعانة بإحدى الاستنتاجات الخاصة بأحد مناظلي هذا الحزب حول قراراته الخاصة بالثورة الجزائرية خلال تلك الفترة، والذي يرى في سياسات الحزب الشيوعي الفرنسي متأثرة بشكل كبير بالواقع الدولي وتوجهات إ.س من جهة، ولعبها على وتر الوطنية الفرنسية الموجودة في الطبقة العاملة من جهة أخرى، هذه الأخيرة التي اعتبرها مجرد أداة اعتمد عليها، لأنها لا تتعارض مع هدفه العام المتمثل في تغيير السياسات البيروقراطية الانتخابية للتغلغل وسط الجماهير.

كما ويشير إلى إرساله إلى موسكو في 1957، أين أجرى مناقشة مع الجزائريين بعد التصويت على قانون السلطات الخاصة، ويرى هنا أن قادة الحزب كانوا عنيفين للغاية اتجاه الجزائريين حول هذا الموضوع، ويؤكد على إيمان هؤلاء بالخلفية السياسية للحزب منذ 1954، القائمة على تشهير مكتبهم السياسي بقيادة الثورة، وإدانة التمرد هذا الأمر الذي رآه يعني بالدرجة الأولى خوفا كبيرا من تأثير الحركات الثورية على الجماهير².

ب. مواقف اليسار الاشتراكي والتنظيمات العمالية الفرنسية:

كان الحزب الاشتراكي الفرنسي يعرف خلال تلك الفترة بالقسم الفرنسي من أممية العمال³ « SFIO »، وبخصوص موقفه من الثورة، فإن نظرة هذا الحزب للجزائر منذ 1944، تلخصت في منح الاستقلال للشعوب الأصلية في المستعمرات في إطار الاتحاد الفرنسي الاشتراكي، أي بقاء المستعمرات تحت سلطة فرنسا، ومحذرا في نفس الوقت من القوى الوطنية التي يصفها بالقوى التي تحركها الأجندات الخارجية .

كما اعترف الحزب في مؤتمره في جويلية 1954، صراحة بحق الشعوب في تقرير مصيرها لكن دون ذكر الجزائر أو تخصيصها ضمنها، وسلك موقفا صريحا من الثورة في منشوراته كجريدة « Le Populaire »، ففي عدد 3 نوفمبر 1954، سلطت الجريدة الضوء على الهجمات التي وصفتها بالمنظمة وأكدت على أن الحل في التعامل

¹ رشيد زبير، المرجع السابق، ص. 146.

² Rachid Ouassa : **Les Carnet De Hartmut Elsenhans La Guerre D'Algérie par Ces Acteurs Français**, Editions Casbah, Alger, 2009, pp.108, 109

³ القسم الفرنسي من أممية العمال SFIO: بالفرنسية Section Française de L'Internationale Ouvrière هو حزب سياسي يساري اشتراكي فرنسي أسس في عام 1905 وتم حله وتحويله في 1969م إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي. لمزيد من المعلومات أنظر :

François Brousse: «SFIO (Section Française de L'Internationale Ouvrière)», Encyclopædia Universalis en ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 5 Avril 2022, URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/sfio-section-francaise-de-l-internationale-ouvriere/>

معها إنما يكون بالبحث عن منفذها وتبسيط أقسى العقوبات عليهم، وهو ما ذهب إليه نواب هذا الحزب بالتأكيد على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وإيعازهم لأسباب الهجومات إلى تحريض جامعة الدول العربية¹. إذا كان هذا هو مواقف صحيفته، إلا أن الحزب لم يتخذ موقفا صريحا من حرب الجزائر بسبب الشد والجذب داخل أروقته، حيث فشل المجلس الوطني لهذا الحزب في 11 نوفمبر 1954، في الخروج بنتيجة من نقاشه حول القضية الجزائرية، بسبب حدة المواقف والفوضى التي سيطرت على جلساته، وحتى في المؤتمر 47 للحزب بين جوان و جويلية 1955، غاب الانسجام في المواقف بين قياداته، وتركز النقاش فيه حول:

- ضرورة المساواة بين الفرنسيين والجزائريين في الحقوق والواجبات والمواطنة.

- تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر .

- وقف العمل العسكري لحل المشاكل عن طريق التفاوض والحوار.

ويوعز الأستاذ منغور سبب الخلافات في صفوف هذا الحزب بخصوص الثورة إلى الصراع داخله بين السياسيين الوطنيين المؤمنين بالمحافظة على الاتحاد الفرنسي، والمناضلين المؤمنين بمبادئ الاشتراكية. ويؤكد بأن الغلبة كانت دائما لأنصار الجناح الأول، وأن الاشتراكيين كما الشيوعيين على اختلافهم مع اليمينيين في الحكم، كانوا يعضون الطرف عن الممارسات الكولونيالية كما حدث في الهند الصينية وبلدان المغرب العربي والجزائر².

تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 1955، حاول الاشتراكيون بحث حلول المشكلة الجزائرية بعد سقوط حكومة منداس فرانس، وسعى ممثلهم كريستيان بينو«Christian Pineau»³، لتقديم برنامج سياسي لحل الأزمة، يقوم على تعزيز فكرة إلحاق الجزائر بفرنسا وتحقيق الأمن من خلال تحقيق الإصلاح الاجتماعي و الاقتصادي الذي وعد به قانون 1947، لكنهم ورغم ذلك بقوا مخلصين لرؤيتهم في أن الثورة الجزائرية مسألة بوليسية محضة⁴.

¹ رشيد زبير، المرجع السابق، ص، ص. 146، 147.

² أحمد منغور، المرجع السابق، ص - ص. 255-257.

³ كريستيان بينو: (1904-1995) سياسي فرنسي اشتراكي شغل عدة مناصب سامية في الدولة الفرنسية أبرزها وزير خارجية فرنسا ضمن حكومة غي مولي بين فيفري 1956 وجوان 1957. أنظر:

Jean Frédéric Desaix, Michel Rosier : « **Pineau Christian Paul Francis** », Le Maitron Dictionnaire En Ligne, Editions Maitron, Aubervilliers, 30 novembre 2010, Dernière Modification le 14 décembre 2020, consulté le 05 Avril 2022, URL:

<https://maitron.fr/spip.php?article126417>

⁴ عتيقة مصطفى: التنظيمات السياسية الفرنسية والثورة الجزائرية (1954-1962) أحزاب اليمين نموذجاً، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، وهران، 2018-2019، ص، ص. 49، 50، الرابط:

<https://theses.univ-oran1.dz/document/THA4264.pdf>

في الواقع، إن الاختلاف في وجهات النظر داخل أروقة الحزب لا يثبت أن اليسار الاشتراكي كان له موقف إيجابي من الثورة الجزائرية، بل على العكس من ذلك، فقد استغلها كورقة للوصول إلى الحكم بقيادة غي مولي في فيفري 1956، والذي سن قانون السلطات الخاصة « Le décret des pouvoirs spéciaux » الذي شرع لسياسة القمع الوحشي والاعتقال التعسفي بسلطة القانون، مخالفا بذلك كل شعاراته التي أطلقها قبل الوصول إلى الحكم في إحلال السلام ونبذته للحرب، فشن هو ووزيره روبر لاكوست «Robert Lacoste»¹ حربا لوأد الثورة بكل السبل في الجزائر².

نهج خالف به غي مولي توصيات مؤتمر الاشتراكيين الاستثنائي في جانفي 1956، والذي رسم توجهات جديدة لموقف الحزب إتجاه القضية الجزائرية، من خلال التركيز في سياسته الجديدة على العمل على تكريس السلام في الجزائر، وتعيين مفاوضين شرعيين بانتخابات حرة ضمن هيئة انتخابية موحدة، والتفاوض مع هؤلاء الممثلين على خطة مساواة وقانون جديد للجزائر يقوم على احترام الشخصية الجزائرية وتعزيز روابط الجزائر بفرنسا. عجل هذا الانحراف في نهج الحزب من قبل الحكومة، بظهور المعارضة في صفوفه بالتزامن مع تزايد وتيرة القمع والعنف الفرنسي في الجزائر بين أكتوبر وديسمبر 1956، خصوصا مع قرصنة طائرة وفد ج.ت.و ومخرجات أزمة السويس، ما أظهر معارضة داخلية وبرلمانية واسعة لحكومة غي مولي التي يقودها هذا الحزب، وأزمة خانقة في صفوفه في مؤتمر 6 ديسمبر 1956، أدت لحدوث انشقاق في صفوفه وظهور تيار اليسار الجديد الداعي لتوحيد الجهود مع الشيوعيين أكثر وبحث حل مقنع لمأزق الجزائر³.

وبالتالي كأهم خلاصة من موقف الاشتراكيين اليساريين من الثورة فإنهم وعلى اختلاف مواقفهم داخل الحزب فإنهم سلكوا رسميا نهجا معاديا للثورة، داعين في الوقت نفسه بالحفاظة على الجزائر في إطار الاتحاد الفرنسي، وشأنهم في ذلك شأن الشيوعيين، وهم بذلك ورغم إقرارهم بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ومبادئ الدعاية اليسارية، إلا أنهم يعزلون واقع الجزائر عن باقي شعوب المعمورة، ويرونها كجزء من الاتحاد الفرنسي الواجب حمايته من التصدع، وهو ملتقى برامجهم السياسية وان اختلفت توجهاتهم وتصنيفاتهم .

¹ روبر لاكوست : (1898-1989) نقابي ورجل سياسي فرنسي شغل عدة مناصب سامية في الدولة الفرنسية بين 1945 و1980، أبرزها وزير مقيم للحكومة الفرنسية بالجزائر من فيفري 1956 حتى ماي 1958. لمزيد من المعلومات أنظر:

Gilles Morin : « Lacoste Robert, Alfred », Le Maitron Dictionnaire en ligne, Editions Maitron, Aubervilliers, 24 Novembre 2010, Dernière Modification le 3 Novembre 2017, Consulté le 05 Avril 2022, URL : <https://maitron.fr/spip.php?article115075>

² رشيد زبير، المرجع السابق، ص. 147

³ عتيقة مصطفى، المرجع السابق، ص- ص. 61-66 .

وبما أن التنظيمات النقابية العمالية تعتبر أبرز المرتكزات السياسية والجماعية اليسارية فلا بد لنا من توضيح توجهات وموقف هذه الفئة من ثورة أول نوفمبر، حيث أدانت الكونفدرالية العامة للشغل أحداث ليلة أول نوفمبر 1954، واصفة إياها بالمعزولة والفردية التي لا سند شعبي لها حسب ما صرح به أمينها العام. في حين ركزت نقابة المعلمين على المطالبة بدعم سياسات الإصلاح وتوسيعها بالإضافة إلى متابعة المتسببين في تلك الهجومات وتسليح النقابيين، مبرزة موقفا حازما صارما عازما على ضرب الثورة بكل الوسائل، أما نقابتي القوة العاملة والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين فطالبتا بالقضاء على من وصفتهما بالمغامرين ودعتا إلى تنظيم مجموعات للتدخل والدفاع الذاتي.

وفي اجتماع اللجنة الفدرالية الوطنية لنقابة الكونفدرالية العامة للشغل بعد الهجومات في نوفمبر 1954، لوحظت لامبالاة المؤتمرين بما يحدث في الجزائر، وأنهم غير ملمين بما يجري فيها من تمييز عنصري اتجه العمال الجزائريين. وجهل قيادة الكونفدرالية بالمأساة التي يعاني منها الشعب الجزائري، رغم المقالات التي تنشر على صفحات الجرائد اليسارية لعدة سنوات. هذه اللامبالاة وضحت بأن مبادئ الايديولوجيا اليسارية الفرنسية العقيمة قد كشفتها الثورة التحريرية، حيث عرت نضال التنظيمات اليسارية وسياسية وعملية وكشفت الحقيقة للجزائريين الشيوعيين الذين كانوا يأملون في كفاح مشترك يتجاوز العرق والدين واللغة، وجعلتهم يعرفون حقيقة هذه التنظيمات التي لا تعدوا أن تكون سوى شماعة دعائية يسارية تدعي حقوق العمال والحرية وتمارس العنصرية وتدعو للوحدة الفرنسية على حساب حقوق سكان المستعمرات¹.

ج. الحزب الشيوعي الجزائري واجهة اليسار الفرنسي في الجزائر:

يعتبر الحزب الشيوعي الجزائري ووفقا لما سبق دراسته حزبا رديفا للحزب الشيوعي الفرنسي وممثلا لسياساته في الجزائر، بل إن جل مناضليه هم أعضاء في الحزب الفرنسي نفسه، بناء على ذلك فإن الحزب الشيوعي الجزائري كان ليسير على نفس خط نظيره الفرنسي، لكن كان للحزب أو بالأحرى مناضليه كلام آخر بخصوص الثورة الجزائرية، وسط المواقف المتنوعة وهو ما سيدرسه هذا العنصر.

يذكر الأستاذ محمد العربي الزبيري أن الحزب الشيوعي الجزائري كان يعلم طبيعة الثورة منذ الوهلة الأولى، لكن اعترافه بها والانضمام إليها كان صعبا عليه لعدة أسباب يمكن إيجازها كالتالي:

¹ جيلالي تكران: "فلسفة اليسار في النضال الاجتماعي والتحرير قضية الجزائر أمودجا بين 1954-1956"، مجلة روافد للبحوث والدراسات، م4، ع 2، مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة غرداية، غرداية، ديسمبر 2019، ص-ص 3-5، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/169550>

- غلبة العناصر الأوروبية على تركيبته ومعارضتها لفكرة استقلال الجزائر عن فرنسا، تماشيا وخط سياسات الحزب الأب في فرنسا ما منع هذا الحزب من الانضمام إلى ثورة.
- انحصار مفهوم الثورة عندهم ضمن ثورة الكادحين على الإقطاعيين والبرجوازيين أي المفهوم الطبقي وهو ما لا يمكن إسقاطه على ثورة نوفمبر ذات المفهوم الوطني والمبادئ الإسلامية.
- سبب سياسي يتعلق بالأساس في أن الشيوعيين الجزائريين مثلوا طبقة سياسية محترمة من حيث التعداد وبالتالي فإن انضمامهم تحت لواء ج.ت.و كان ليشكل اعترافا منهم بتفوق الحركة الوطنية التي خرجت الرعيل الأول من قادة ثورة 1 نوفمبر 1954، ما سيجعلهم يتخلون عن صفة التنظيم السياسي وهو ما لم يقبله الشيوعيون الأوروبيون خصوصا في صفوف هذا الحزب.

كل هذه الأسباب جعلت المكتب السياسي للحزب يصدر في 2 نوفمبر، بيانا سياسيا أدان فيه ج.ت.و، معلنا تفضيله الحل الديمقراطي الذي يحترم مصالح كل سكان الجزائر دون تمييز عرقي أو ديني ويحافظ على مصالح فرنسا في الجزائر¹، وهو الموقف الذي يتماشى مع موقف الحزب الأب في فرنسا. هذا الرفض تعزز بتعدد واضح في دعمها، ومطالبة الجماهير برفض الالتحاق بها أو دعمها ماديا وعسكريا، واصفا قيادة ج.ت.و بـ"العصاة" و"قطاع الطرق" في تصريحه: "... إن الحزب لا يوافق على دعم الحركات الفردية المشبوهة التي تحاول استغلال سوء الحركة الاستعمارية"، كما وجهت قيادته أوامر صارمة لمناضليها بعدم حمل السلاح وعدم الانخراط في ما وصفته بالإرهاب الجزائري.²

ويلاحظ من خلال ما عثر عليه في مذكرات هنري علاق «Henri Alleg»³ أحد أبرز مناضلي الحزب الشيوعي الجزائري خلال تلك الفترة، بأن توقعات الثورة كانت تسيطر على قراءات الحزب بحكم الوضعية الكارثية التي كانت تعيشها البلاد على مختلف الأصعدة، وأن الشيوعيين الفرنسيين والجزائريين على حد سواء كانوا يعلمون جوهر أعمال ليلة أول نوفمبر، رغم عدم معرفة من كان يقف خلفها بسبب المؤشرات التي امتلكوها قبل

¹ محمد العربي الزبيدي، المرجع السابق، ص، ص. 167، 168.

² مها ناجي حسين: "الحزب الشيوعي الجزائري وموقفه من الثورة الجزائرية"، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م1، ع212، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، بغداد، 31 جانفي 2015، ص. 390.

³ هنري علاق: (1921-2013) صحفي ومناضل حقوقي يساري فرنسي كان من إطارات الحزب الشيوعي الجزائري، تضامن مع ثورة التحرير من خلال جريدة الجزائر الجمهورية، ثم انتقل للعمل الثوري سريا مع الثورة في 1956 ليعتقل في خضم أحداث معركة الجزائر في 1957 ويحكم عليه بالسجن 10 سنوات ويعرض للتعذيب خلال ذات الفترة حتى وقف إطلاق النار عام 1962م وإطلاق سراحه، لمزيد من المعلومات أنظر: عائد عميرة: "هنري علاق.. فرنسي ناصر ثورة الجزائريين وندد بالاستعمار الفرنسي"، موقع نون بوست، شبكة نون الالكترونية، إسطنبول، 11 مارس 2020م، تم الدخول بتاريخ 6 أبريل 2022م، الرابط: <https://www.noonpost.com/content/36257>

الاندلاع. في هذا الصدد، ذكر علاق ما نشرته جريدة الحزب "الجزائر الجمهورية" يوم 2 نوفمبر، وما طالبت به من وضع حد للنظام الكولونيالي عبر مفاوضات مع ممثلي الجزائر الحقيقيين، ورأت في هذا الأمر السبيل الوحيد لحل ما تعيشه الجزائر ومانعا لتكرار سيناريو مدغشقر وفيتنام مجددا فيها¹.

خوفا من الترحيب الذي لاقته الثورة بين العناصر الجزائرية عقد الحزب الجزائري دورة طارئة في 14 نوفمبر، أصدر بيانا جاء فيه: "بعد تحليل البيان السياسي الذي تم توزيعه ومناقشة الأحداث المسلحة، التي وقعت منذ حوالي أسبوعين فإن الحزب الشيوعي الجزائري يشير إلى أن الأمر لا يتعلق بعمليات استفزازية، أو مؤامرة أجنبية. لكنها أحداث صادرة عن حركة جزائرية، غير أن الحزب يتخذ منها موقفا مؤسسا على المبادئ الشيوعية، فالشيوعيون لم يفكروا إطلاقا في القيام بأعمال فردية، لأنهم يعتبرون العمل الفردي دليلا على عدم الثقة في الجماهير، واعترافا بعجز العمل الجماهيري في دفع قضايا الشعوب إلى الأمام".

وحاول هذا البيان في جريدة "الحرية" لعدد 9 جانفي 1955، الظهور بمنظر حارس مصالح الجماهير، واصفا الثورة بالأعمال الفردية التي ستحدث الشقاق في صفوف العمال الجزائريين ووحدهم في النضال ضد الاستعمار²، ويتضح هنا أن الشيوعيين تراجعوا عن وصف الثورة بالأعمال الإرهابية والمؤامرة الأجنبية، وربطوها بالطابع الوطني مع استمرار موقفهم السلبي منها في نفس الوقت باعتبارها أعمالا فردية معزولة عن الجماهير.

لم يجد الحزب الشيوعي ضالته رغم كل منشوراته، إذ بقي متذبذبا في آرائه فيما وصفه بعض المؤرخين الفرنسيين بموقف "خارج اللعبة" حتى ماي 1955، عندما بدأ مناضلوه يخرجون من فقاعة دعاية الحزب الشيوعي الفرنسي المعتادة. فعقدت اللجنة المركزية للحزب مؤتمرا في 20 جوان، وقرر مناضلوه إنشاء قوة عسكرية تعرف بـ "المحاربون من أجل الحرية" «Les combattants de la libération»، تتولى الكفاح ضد الاستعمار وموجهة ضد العنف والضغط الفرنسيين على الجزائريين³، محاولة بذلك إنشاء قوة عسكرية وجماهيرية منافسة لـ ج.ت.و في مبتغاها.

ولم نجد لوصف موقف الشيوعيين خلال هذه الفترة من الثورة أصدقا مما صرح به كريم بلقاسم لأحد الصحفيين في 1958، بأن الحزب الشيوعي وإن كان غير موقفه من الثورة في صحفه التي ينشرها واتخذ موقفا لنا منها، إلا أنه

¹ هنري علاق: مذكرات جزائرية، تر: مسعود جناح وعبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص، ص. 202، 203.

² أحسن بومالي، المرجع السابق، ص، ص. 282، 283.

³ Renaud de Rochebrune, Benjamin Stora : **La Guerre D'Algérie Vu Par Les Algériens Le Temps Des Armes Des Origines à La Bataille D'Alger**, Éditions DENOËL, Lonrai, Septembre 2011, pp.149,150

ظل معاديا لها على أرض الواقع، بإصداره تعليمات لأعضائه للوقوف ضد أي طلب للسلاح من قوات جيش التحرير من الجزائريين خصوصا الفلاحين والعمال في منطقة الأوراس مثلا¹.

إن نهج الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن ليرضي كل مناضليه خصوصا المتزمين بمبادئ الشيوعية منهم، مما مهد لاحقا لانضمام العديد من الشيوعيين الجزائريين إلى الثورة بعد حل الحزب سنة 1955، حيث استفاق المناضلون المسلمون في هذا الحزب من الغيبوبة التي كان الحزب الأب والأوروبيون في الجزائر ينومونهم فيها. هؤلاء الذين لم يلتحقوا بالحزب الشيوعي إلا لأنهم رأوه كغطاء يساعدهم على مناهضة السياسة الاستعمارية. فكان الموقف السلبي للحزب من الثورة فاتحة لخروج العديد من مناضليه الجزائريين من قبته، على غرار **عمار أوزقان**² و**عبد الرحمان بوشامة** و**إلتحاقهم ب.ج.ت.و.تباعا**³. بعد أن أدركوا بأن الحزب وجد نفسه عاجزا أمام قوة الجبهة، ومعاناته من العزلة السياسية والعجز عن التأثير في الجماهير بسبب مولاته لسياسات الحكومة الفرنسية منذ وصول منداس فرانس للحكم في 1954⁴.

انضمام لم يأتي من فراغ بل كان عن قناعة لا وصف يفيتها حقها، كوصف عمار أوزقان نفسه أحد أبرز قيادي هذا الحزب الذين انضموا للثورة، لسياسة الحزب ومواقفه الأولية بخصوص الثورة، بأنها كانت اندماجا للنظرة الشيوعية اللينينية (من فلاديمير لينين زعيم إ.س) مع التوجه الاستعماري والانتهاز والجهوية والعرقية ضد الحس الوطني⁵، وهو ما جعل الشيوعيين الجزائريين يلتحقون بالثورة كأفراد تباعا في 1955، وقيامهم بتشكيل خلايا قتالية فدائية في المدن على غرار الجزائر العاصمة، ما أدى إلى حل الحزب وملاحقة أعضائه واستقالة الأوروبيين منهم⁶. وظل أعضاؤه ينشطون في السر وبقوا على هذه الحال حتى فيفري 1956، أين أعلن الحزب صراحة موقفه الداعم للثورة التحريرية، رغم تصويت الحزب الأب بفرنسا على قانون السلطات الخاصة لغبي مولي في مارس 1956، وما حمله ذلك من ضرر لسمعة هذا الحزب في الجزائر⁷.

¹ زدرافكو بيكار : الجزائر شهادة صحفي يوغوسلافي عن حرب الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص-ص. 278-280

² **عمار أوزقان**: (1910-1981) مناضل شيوعي جزائري انضم لجبهة التحرير الوطني سنة 1955، ساهم في وضع الأرضية السياسية لمؤتمر الصومام في 1956، اعتقل في 1958 ولم يفرج عنه حتى الاستقلال، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurf, Op.cit, p.299

³ محمد العربي الزبيدي، المرجع السابق، ص-ص. 166-168.

⁴ Martin Wall Irwin : « **The French Communists and the Algerian War** », Journal of Contemporary History, Vol12, N3, Sage Publications, New York, July 1971, p.524, URL : <https://www.jstor.org/stable/260039>

⁵ عمار أوزقان: **الجهاد الأفضل كلمة حق عند سلطان جائر**، تع : ميشال سطوف، سهيلة بينيشو، علي عراب، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص.16.

⁶ مها ناجي حسين، المرجع السابق، ص.392.

⁷ زدرافكو بيكار، نفسه، ص.280.

وقد واصلت قوات المحاربون من أجل الحرية عملها بعيدا عن قوات جيش التحرير الوطني ضد المستعمر، رافضة كل طلب للانخراط في قوات هذا الأخير، لكن قواتهم لم تعمر طويلا بسبب عدم تساهل الجبهة أو ليويتها في مبادئ الثورة الواردة في بيان أول نوفمبر، مع نفيها لأي صلة لها بالقوات الشيوعية ما أدى لغياب الدعم الشعبي والعسكري الجماهيري لقوات هذا التنظيم¹. بالإضافة إلى تأثر الحزب بانشقاق العناصر الجزائرية والتحاقها بالثورة، وخروج العناصر الأوروبية منه بسبب نهجه الجديد، ورغم استمرار أعماله الدعائية ضد الاستعمار والتحاق ما يقرب من 200 إلى 300 من أعضائه بالمحاربين من أجل الحرية، إلا أن نشاطه لم يكن ذا تأثير كمنشآت جيش التحرير، ولعل هذا ما جعله يدخل في مفاوضات مع الجبهة صيف عام 1956 للانضمام إلى الثورة².

هنا بجدد ذكر اتصالات الشيوعيين بالثورة، فقد كان أول اتصال بين الطرفين في نوفمبر 1954، عبر مبعوث شبحاني بشير نائب قائد الولاية الأولى الأوراس النمامشة ب عبد الحميد بن زين³، أحد أبرز محرري جريدة الجزائر الجمهورية والعضو السابق في حزب الشعب الجزائري، ويؤكد علاق على أن علاقات بن زين وشيوعي المنطقة الحميدة مع بن بولعيد كانت سببا في استمرار الاتصالات⁴. التي التحق على أثرها محمد قروف⁵ أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب بالأوراس، وربطه لاتصالات مع قيادة المنطقة على رأسها مصطفى بن بولعيد، حيث تشير المعلومات التي عثر عليها إلى تأكيد قيادة الثورة على ضرورة انخراط المناضلين الشيوعيين في الكفاح ضد الاستعمار، وأن قروف عاد من الأوراس حاملا معه موافقة شفهية من القيادات الشيوعية في المنطقة بالانخراط في المعركة وضرورة تطوير الدعم السياسي والتضامن مع ج.ت.و⁶.

¹ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص، ص.286، 287.

² Alain Ruscio, Op.cit, p.277

³ عبد الحميد بن زين: (1926-2003) نقابي وكاتب صحفي ومناضل يساري وطني جزائري، التحق بالثورة عام 1955 حتى اعتقل في 1956 ولم يفرج عنه حتى الاستقلال، ليمارس بعدها عمله الصحفي ويكنى بعميد الصحفيين الجزائريين، لمزيد من المعلومات أنظر :

Amar Benamrouche, René Gallissot: « Benzine Abdelhamid », Le Maitron Dictionnaire en ligne, Editions Maitron, Aubervilliers, 20 octobre 2008, Dernière Modification le 20 Octobre 2008,, Consulté le 7 Avril 2022, URL : <https://maitron.fr/spip.php?article16290>

⁴ هنري علاق، المصدر السابق، ص.205.

⁵ محمد قروف: (1917-1961) : هو الشهيد محمد قروف بن بلقاسم كان مناضلا يساريا في الحزب الشيوعي الفرنسي اعتقل في فيفري 1955 نتيجة اتصاله بقياد جبهة التحرير وافرغ عنه في 1957 أين التحق بالثورة مباشرة حتى استشهاده عام 1961، لمزيد من المعلومات أنظر :

René Gallissot :« Guerrouf Mohammed », Le Maitron Dictionnaire en ligne, Maitron Editions, Aubervilliers, 24 décembre 2013, dernière modification le 24 décembre 2013, consulté le 7 Avril 2022, URL : <https://maitron.fr/spip.php?article151484>

⁶ Hafid Khatib : 1^{er} juillet 1956 : L'Accord FLN-PCA et L'intégration des Combattons de La Libération dans L'Armes de Libération National en Algérie, Office des Publications Universitaires, Alger, 1991, p.67.

اتصالات تطورت سنة 1955، بعد التحاق حمّة لخضر¹ ممثل قسمة الشيوعيين في منطقة واد سوف مع رفاقه والعديد من مناضلي الحزب في الأوراس بجيش التحرير الوطني، كان آخرهم محمد بن زين الذي أرسل إلى الأوراس كقائد للمحاربين من أجل الحرية. رغم تراجع الاتصالات أواخر هذا العام بعد القبض على بن بولعيد وموت شيخاني²، ورفض قيادة الحزب والمحاربين من أجل الحرية الانضمام إلى الثورة كأفراد لا كأجهزة³.

لتتجدد المفاوضات بعد اعتراف الحزب بالثورة الجزائرية ودعمها كموقف رسمي في فيفري 1956، وبجنتهم سبل الاتصال بقيادة الجبهة سنة 1956، لانخراطهم في الثورة. خصوصا بعد حادثة هرب قائد البحرية الفرنسية الشيوعي هنري مايو «Henri Maillot»⁴ بشاحنة محملة بالأسلحة من الجيش الفرنسي، وتسليمها لجيش التحرير الوطني في أبريل 1956. كما أن التضييق الاستعماري على عناصر الحزب وملاحقتهم بعد سلسلة العمليات التي قادها المحاربون من أجل الحرية، دفعتهم إلى التوجه صوب فتح مفاوضات مع ج.ت.و من جديد، قصد الانخراط في جيش التحرير الوطني ابتداء من ماي 1956، بعد موافقة الجبهة على صيانة معتقداتهم وأفكارهم شريطة انضمامهم إلى الثورة كأفراد لا كحزب سياسي⁵.

وقد التقى ممثلوا الحزب الشيوعي مرتين في ماي وجوان 1956، مع كل من بن يوسف بن خدة وعبان رمضان⁶ للتفاوض حول انضمام الشيوعيين إلى الثورة، وتمكنت ج.ت.و من الإتفاق على حل جيش المحاربين من أجل الحرية وانخراطه في جيش التحرير الوطني- أعلنوا الانضمام في 1 جويلية 1956- مع كل من صادق

¹ حمّة لخضر: (1930-1955) مناضل جزائري في مختلف تيارات الحركة الوطنية بين 1946 و1954، انضم لجبهة التحرير الوطني في 1954 وقاد عدة معارك ضارية ضد الاستعمار الفرنسي في منطقة واد سوف حتى استشهاده في عام 1955، لمزيد من المعلومات أنظر: رشيد قسيبة: "البطل حمّة لخضر ودوره في الثورة التحريرية 1930-1955م"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، م3، ع4، جامعة الشهيد حمّة لخضر، الوادي، 25 مارس 2017، ص-ص. 12-16، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/111/3/4/36660>

² بشير شيخاني: (1929-1955) مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين 1946 و1954، نائب قائد الولاية التاريخية الأولى بين 1954 و1955 وقائدها بين فيفري وأكتوبر 1955، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurf, Op.cit, p.150.

³ Mohamed Tegua : L'Algérie En Guerre, 4^{ème} éd, Office des Publications Universitaires, Alger, 2017, pp.188-192

⁴ هنري مايو: (1928-1956) مناضل يساري شيوعي وجندي في الجيش الفرنسي تعاطف مع القضية الجزائرية وفر بشاحنة محملة بالأسلحة في أبريل 1956 وقدمها لقوات جيش التحرير، وواصل كفاحه حتى قتل في جوان 1956، لمزيد من المعلومات أنظر: عائد عميرة: "هنري مايو.. جندي فرنسي ضحى بنفسه لأجل استقلال الجزائر"، موقع نون بوست، شبكة نون الالكترونية، إسطنبول، 04 مارس 2020، تم الدخول بتاريخ 15 جويلية 2022م، الرابط: <https://www.noonpost.com/content/36177>

⁵ Mohamed Tegua, Op.cit, pp.201-204

⁶ عبان رمضان: (1920-1957) مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين 1947 و1951، انضم لجبهة التحرير الوطني وعين مسؤولا عن منطقة الجزائر الحرة بين 1955 و1956، وهو مهندس مؤتمر الصومام وعضو في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ بين 1956 حتى وفاته في 1957، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurf, Op.cit, pp.13- 15.

هجرس¹ وبشير حاج علي²، ولكنها فشلت في نفس الوقت في الحصول على حل للحزب الشيوعي في رد من لجنته المركزية على مقترحات ج.ت.و بتاريخ 12 جويلية 1956، لأسباب عمالية ودعائية شيوعية بالأساس. مع تأكيد الشيوعيين قبول توسيع العمل معها على مختلف الأصعدة الأخرى في سبيل تحقيق استقلال الجزائر .

وقد طلبت اللجنة المركزية في رسالة مؤرخة يوم 12 أوت 1956³، من قيادة ج.ت.و عدم نشر فحوى الرسالة السابقة، تجنبا لاستغلال السلطات الاستعمارية لهذا الأمر في نشر الدعاية عن تعاون القوى الشيوعية والوطنية في الجزائر، على انه اتحاد شيوعي لمناهضة فرنسا ما سيبعد دعم القوى والدول غير الشيوعية للثورة، والتأكيد على ضرورة تصعيد العمليات ضد المستعمر لحمله هو وحلفائه على قبول المفاوضات وتسريع وتيرة النصر بالمحصلة⁴.

رغم تأكيد الشيوعيين على دعمهم ل ج.ت.و وانخراط مناضليهم في صفوف جيش التحرير كأفراد، إلا أن الحزب ظل بعيدا كهيئة عن المنطق الثوري السليم، بحكم رفض قاداته حل الحزب نهائيا والانضواء تحت لواء الثورة وقيادتها الشرعية، بالمقابل قامت قيادة الثورة بعد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، بفتح المجال لكل القوى بالانضمام إلى الجبهة كأفراد لا كهيئات وأجهزة سياسية، والسماح لهم بالمشاركة في إثراء العمل الثوري على غرار أوزقان، وهو ما مكن الشيوعيين من الانخراط في دواليبها القيادية أكثر فأكثر⁵.

كما اتهمت قيادة الثورة الحزب الشيوعي في المؤتمر بأنه غائب عن الصراع بشكل فعال ضد المستعمر، بسبب استمراره في تعنته ورفض الحل والانخراط في الثورة، وتأکید نفس المؤتمر في قراراته على عدم التسامح أو التهاون مع أي منظمة سياسية جزائرية ترفض الانخراط في الكفاح المسلح، تحت لواء جبهة وجيش التحرير

¹ صادق هجرس: (ولد في 1928م) وهو مناضل يساري فرنسي كان أحد قيادي الحزب الشيوعي الجزائري والذي قاد فيه الكفاح سريرا ضد الاستعمار منذ 1956 حتى الاستقلال عام 1962، لمزيد من المعلومات أنظر :

René Gallissot : « **HADJRES Sadek** », Le Maitron Dictionnaire en ligne, Editions Maitron, Aubervilliers, 2 Janvier 2014, Dernière Modification le 25 Avril 2017, Consulté le 7 Avril 2022, URL : <https://maitron.fr/spip.php?article151869>

² بشير حاج علي: (1920-1991)، مجاهد وأديب وموسيقي وسياسي يساري جزائري، كان من أبرز قيادات الحزب الشيوعي الجزائري والذي قاد فيه الكفاح سريرا ضد الاستعمار منذ 1956 حتى الاستقلال عام 1962، لمزيد من المعلومات أنظر:

René Gallissot : « **Hadj-Ali Bachir** » Le Maitron Dictionnaire en ligne, Editions Maitron, Aubervilliers, 15 Février 2014, Dernière Modification le 15 Février 2014, Consulté le 7 Avril 2022, URL : <https://maitron.fr/spip.php?article153473>

³ أنظر الملحق 02 ص.442.

⁴ Mohamed Harbi, Op.cit, pp.111-115.

⁵ مها ناجي حسين، المرجع السابق، ص، ص.292، 293.

الوطنيين. ولتقطع الطريق أمام أي تدخل من هذا الحزب في قيادة الجبهة وقراراتها عزلت أفراده الجزائريين المنضوين تحت لوائها عنه بالتدرج، عبر توجيههم وفقا لما يخدم مصالح الثورة لا ايدولوجياتهم الخاصة التي يؤمنون بها¹. ورغم ذلك لا يمكن انكار أهمية الدعم الذي قدمه الحزب الشيوعي الجزائري للثورة التحريرية، فقد نشط إعلاميا ودعائيا في المعسكر الشيوعي والعالم لصالح القضية الجزائرية، وهنا لا بد من ذكر جهود أحد أبرز مناضليه وهو العربي بوهالي الذي كان له نشاط حثيث في مختلف النشاطات والمؤتمرات للتعريف بهذه القضية ودعمها في الكتلة الشرقية والمغرب العربي، على غرار نجاحه في نيل دعم ممثلي الأحزاب الشيوعية المغاربية للقضية الجزائرية في نوفمبر 1957، بالإضافة إلى نجاح الحزب الشيوعي الجزائري في نفس العام في فتح مكاتب له في أوروبا الشرقية وكسب دعم العديد من المنظمات والأحزاب اليسارية فيها، لصالح القضية الجزائرية وتموينها بالسلاح على غرار تشيكوسلوفاكيا وبولندا وألمانيا الشرقية.²

وبالتالي وكمحصلة لما سبق، فإن موقف الشيوعيين الجزائريين من الثورة قد انقسم إلى تيارين، تيار قاده المناضلون المسلمون الجزائريون الذين انخرط أغلبهم كأفراد في الثورة التحريرية، وجناح المناضلين ضمن الحزب الذين رفضوا حل حزبهم وفضلوا النضال في إطاره ضد الاستعمار الفرنسي، رغم أن جناحهم العسكري المتمثل في المحاربون من أجل الحرية قد انخرط في جيش التحرير الوطني منذ جويلية 1956. وهنا يمكن الوصول إلى أبرز نتيجة مفادها بأن الحزب الشيوعي الجزائري وان كان قد سار على خط الحزب الفرنسي في البداية في موقفه من الثورة، ومطالبته بحماية الاتحاد الفرنسي والمحافظة على مصالح فرنسا في الجزائر، إلا أن نهجه تغير منذ 1955، بفعل غلبة العناصر ذات التوجه الثوري في هياكله، ما أدى إلى دخوله أبواب الكفاح المسلح والصحفي ضد الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

كخلاصة في ختام هذا المبحث حول مواقف الكتل السياسية الفرنسية من الثورة التحريرية، فإن رد السلطات الفرنسية على انفجار الثورة الذي فاجأها، لم يكن سوى وصفها بالأحداث الإرهابية التي تغذيها قوى الجامعة العربية أو الشيوعية، التي سيتم القضاء عليها من خلال سياسة القمع التي دشنتها في كل ربوع الجزائر. ورغم ارتباطهم بالأمية الشيوعية ومبادئها في مناهضة الاستعمار، إلا أن قوى اليسار الفرنسي وعلى رأسها الحزبين الشيوعي والاشتراكي تبنا سياسة المحافظة على الجزائر فرنسية، بل وتنكروا حتى لمبادئهم وشرعوا لقانون السلطات الخاصة الذي قاده حكومة غي مولي اليسارية، لكن هذا لم يجعل الحزب الشيوعي الجزائري ومنتقفي اليسار

¹ Allison Drew, Op.cit, pp.206, 207.

² جمعة بن زروال: الحزب الشيوعي الجزائري وموقفه من الثورة التحريرية 1954/1962 دراسة تحليلية من خلال الوثائق الارشيفية، منشورات مخبر الجزائر دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، باتنة، مارس 2022، ص-ص.191-195.

يسلكون كلهم نفس الاتجاه، بل كان منهم من احتكم لضميره وحافظ على مواقفه المناهضة للاستعمار والرافضة لانتهاك قيم الإنسانية وحقوق الانسان.

ختاماً فإن الغرض من التطرق لهذا المبحث في أطروحة تتحدث عن الجزائر والحرب الباردة، جاء لتوضيح توجه كل من اليمينيين الليبراليين (الحكومة) واليساريين شيوعيين أو اشتراكيين (معارضين) في فرنسا ومواقفهم من الثورة، فالحرب الباردة لم تكن صراعاً بين المعسكرين فحسب بل بين أيديولوجياتهما وممثليهما في كل بقاع المعمورة.

المبحث الثالث: مواقف الدول الاشتراكية من الثورة التحريرية:

مثلما شكلت الثورة الجزائرية وفقا لما درس سابقا حدثا مفاجئا لفرنسا وطبقاتها السياسية، وكان لها موقفها الواضح من صراع الحرب الباردة بين المعسكرين بالتزام الحياد الإيجابي والتركيز على تصفية الاستعمار الفرنسي، فإن ردود فعل البلدان الاشتراكية قد تباينت بين مؤيد أو متحفظ من ثورة التحرير، وهو ما سيدرسه في هذا المحور .

1. مواقف دول الكتلة الشرقية:

أ. الإتحاد السوفياتي:

شكل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الركن الذي استند عليه المعسكر الشرقي الاشتراكي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة ضد الكتلة الغربية بزعامة و.م.أ، ورغم كونه سيد الكتلة الشرقية الداعية لدعم حركات التحرر والتخلص من الامبريالية إلا أن موقفه كان سلبيا من الثورة خلال هذه الفترة.

لم يعر إ.س القضية الجزائرية أي اهتمام واضح في سياسته بين 1954 و 1956، ولم يقدم لها أي دعم يذكر، بل واعتبرها السوفييت شأنا فرنسيا داخليا لا يجوز التدخل فيه¹، وكانت تصريحات مسؤوليهم تصب في هذا الجانب، على غرار تصريح وزير الخارجية مولوتوف في ماي 1956، لبرلمانين فرنسيين في قوله "... إن رغبة الحكومة السوفياتية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر". كما صرح أيضا في نفس الشهر قائلا "... إن الإتحاد السوفياتي يدرك أهمية المسألة الجزائرية بالنسبة لفرنسا، ولكنها مشكل فرنسا ... ورغبة الإتحاد السوفياتي هي أن تبقى فرنسا في الجزائر، شرط أن تكون التسوية مرضية للشعب الجزائري والفرنسيين معا".

تزامنت هذه التصريحات مع زيارة الوفد الفرنسي بقيادة غي مولي إلى موسكو، وفقا لمشاورات حكومته الاشتراكية مع إ.س، التي انتهت ببيان مشترك مفاده: "يعترف الجانب السوفياتي لفرنسا بروحها الليبرالية في حل المشاكل لحل المشكل الجزائري حسب روح العصر وفي صالح الشعوب"². بيان جاء لدعم توجه قيادة إ.س بخصوص حرب التحرير وتصريحها الداعم للموقف الفرنسي قبلها في نفس العام "... المشكل القائم في شعوب الإتحاد الفرنسي شأن داخلي ولهذا لا يمكن للإتحاد السوفياتي التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الفرنسية"³.

لا يمكن الاستنتاج من هذه التصريحات سوى أن أسبابها تمكن في :

¹ أعمار جفال وآخرون: العلاقات الدولية لثورة التحرير الوطني مع دول أوروبا الغربية وأمريكا الابعاد والانعكاسات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار الآمال للنشر والتوزيع، بومرداس، 2016، ص.54.

² مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص.179، 180.

³ إسماعيل ديش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962 مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، منشورات وزارة المجاهدين، دار هومة للنشر والتوزيع، 1999، ص.180.

- دعم الحكومة اليسارية الاشتراكية في فرنسا بقيادة غي مولي التي تحاول الاستقلال بقراراتها عن و.م.أ.
 - زرع الشقاق وسط المعسكر الغربي من خلال دعم أحد دوله في مسألة استعمارية هامة كالمسألة الجزائرية.
 - تخوفات السوفييت من احتلال و.م.أ للجزائر في حال خروج فرنسا منها كما حدث في الهند الصينية.¹

تشير بعض الدراسات التي إطلعت على وثائق وزارة الخارجية السوفياتية المتعلقة بالقضية الجزائرية إلى أن الفترة ما بين 1954 و1956، اتسمت بعدم ثقة القادة السوفييت في الطبيعة الوطنية لثورة التحرير، في ظل محاولة نيكيتا خروتشوف «Nikita Khrushchev»² الخروج من الحرب بين الكتل وإتباع سياسة لينة نوعا ما مع فرنسا، لدفعها إلى دعم نظرتة فيما تعلق بالمسألة الألمانية. فقد كانت موسكو تأمل بوصول اليساريين إلى الحكم ونشاطهم في البرلمان الفرنسي، استغلال محاولة هؤلاء للحد من التأثير الأمريكي في القرار الفرنسي، وفصل فرنسا عن الموقف الأنجلوأمريكي في هذه المسألة الهامة المتعلقة بالأمن الأوروبي.

ولما كان الشيوعيون واليساريون الفرنسيون يناضلون من أجل بقاء الجزائر داخل الاتحاد الفرنسي، لم يكن على السوفييت أن يعاكسوا موقف حلفائهم في فرنسا والخروج عن دعمهم. هكذا لم يتسرع الساسة في موسكو للترحيب بـ ج.ت.و بأذرع مفتوحة، حيث طالبوا بشكل غير رسمي بالتسوية السلمية للمشكلة الجزائرية من قبل فرنسا، وهو ما يناسب الحكومة الفرنسية التي كانت تخشى تدويل الصراع خلال الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة لـ ه.أ.م في ديسمبر 1957.³

حاول السوفييت إذا إقناع الفرنسيين بين عامي 1954 و1955 بأن السماح بإعادة تسليح ألمانيا الغربية يتعارض مع المصلحة الوطنية الفرنسية، وتعجيله بوقوع فرنسا تحت الهيمنة الأمريكية والبريطانية، وفي ربيع 1955 عندما أصبح من الواضح أن فرنسا لن تتبع المسار الذي كان يتمناه السوفييت في القضية الألمانية، أصدر الكرملين بيانات تعبر عن الدعم النسبي لحركات التحرر الوطني في المغرب العربي للضغط على فرنسا. ورغم عدم الاعتراف

¹ مريم صغير: "القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954-1962"، مجلة المصادر، م6، ع2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 23 ديسمبر 2004، ص.208، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/145358>

² خروتشوف: (184-1971) هو نيكيتا سيرغيفيتش خروتشوف ثالث أمين عام للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس الاتحاد السوفياتي بين 1953 و1964، عرفت علاقات بلده مع الغرب نوعا من الانفراج في عهده كما عايش أزمة الصواريخ الكوبية في ستينيات القرن الماضي قبل عزله من الرئاسة لمزيد من المعلومات أنظر: فاطمة عمارة، رانيا شعلان: "نيكيتا خروتشوف.. سيرة ومسيرة قيصر روسيا الشيوعية"، موقع بوابة الأهرام، مؤسسة صحيفة الأهرام المصرية، القاهرة، 11 سبتمبر 2021، تم الدخول بتاريخ 30 أبريل 2022، الرابط:

<https://gate.ahram.org.eg/News/2951941.aspx>

³ Hervé Bismuth et Autres : *La Guerre D'Algérie et Le Monde Communiste*, Editions Universitaires de Dijon, Dijon, 2014, pp.17-20.

بالثورة الجزائرية صراحة حينها، إلا أنها جاءت كإشارة ضمنية في وسائل الإعلام السوفياتية التي عكست دائما الموقف الرسمي لصانعي القرار السوفياتي.¹

دفع هذا الضغط السوفياتي الموجه على فرنسا بسبب المسألة الألمانية، إ.س في دورة ه.أ.م في سبتمبر 1955، إلى التصويت لصالح القضية الجزائرية، وهو ما جاء معاكسا لتصريحات خروتشوف سابقا بأن القضية شأن فرنسي بحت، وكان كعقاب سياسي لفرنسا على قبولها إعادة تسليح ألمانيا في الربيع السابق لهذا التصويت.² ويلاحظ هنا تداخل الحرب الباردة مع المصالح السوفياتية وموقفها من القضية الجزائرية، لكن هذا الموقف لم يدم طويلا ولم يلبث أن عاد إلى دعم فرنسا في الجزائر بوصول غي مولي إلى السلطة مطلع 1956.

موقف ما لبث أن بدأ يتغير مجددا بفعل تبعات أزمة السويس التي جعلت خروتشوف ينتقد لأول مرة سياسة الحكومة الفرنسية في الجزائر في جويلية 1956، حيث بدأت تتضح الصورة للسوفييت أكثر فأكثر بعد مخرجات مؤتمر الصومام المعادية للشيوعية في أوت 1956، وفشل التيارات الجزائرية والفرنسية لهذه الأخيرة في اختراق الثورة التحريرية، فكان كل هذا سببا في اتضاح الرؤية أكثر لـ إ.س عن المسألة الجزائرية، والتوجه نحو إقامة علاقات سرية عبر وسطاء بـ ج.ت.و. تجنبا لكسر دوره كداعم لحركات التحرر، مع الامتناع عن قطع علاقاته مع فرنسا بحكم المصالح الاستراتيجية من جهة، والبحث عن حل للمسألة الجزائرية في إطار تسوية مرضية لفرنسا تجنبا لعرقلة جهود حلفائه اليساريين في فرنسا والجزائر من جهة أخرى.³

وقد أدى تحالف القوى الاستعمارية والصهاينة في العدوان الثلاثي على مصر، إلى تنديد إ.س بالامبريالية الغربية وتهديده بقصف الدول المعتدية في نوفمبر 1956، فشكل هذا الموقف محاولة منه لاستدراك ما فات وتلميع صورته في نظر دول العالم الثالث، والتوجه لسلوك سياسة أكثر مرونة مع قوى التحرر، حيث مثل العدوان تحديا للسوفييت جعلهم يتجاوبون معه في أجندهم السياسية ضد التحالف الامبريالي الاستعماري الغربي.⁴

جعل العدوان الثلاثي على مصر إذا السوفييت يسلكون نهجا مغايرا بالتدرج في موقفهم من دعم مصر ثم الجزائر على التوالي، وذلك نظرا لصراعهم مع القوى الامبريالية من جهة والواقع الذي فرضته العمليات العسكرية

¹ Yahia H. Zoubir, Op.cit, p.65.

² Matthew Connelly, **A Diplomatic Revolution: Algeria's Fight for Independence and the Origin of the Post-Cold War Era**, Op.cit, p.93.

³ صالح بلحاج: "الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية مثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية"، مجلة المصادر، 9، 1، ع1، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 25 جوان 2007، ص. 176، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/144687>

⁴ Gilbert Meynier : **Histoire Intérieur Du FLN 1954-1962**, Editions Casbah, Alger, 2003, pp.604, 605

وتطور الثورة الجزائرية في الداخل والخارج بشكل أعياء القيادة الفرنسية عن مواجهتها من جهة أخرى، فكانت قرصنة طائرة وفد ج.ت.و في أكتوبر 1956، وما أعقبها من عدوان حلقة فاعلة لم يهمل السوفييت التركيز عليها في رسم سياساتهم المتعلقة بالقضية الجزائرية¹.

فقد تلاشت بعد العدوان الأسباب التي غذت عدم ثقة السوفييت بـ ج.ت.و، خصوصا بعد علمهم بفشل مفاوضات مدريد في ديسمبر 1957، بين ج.ت.و والأمريكيين للحصول على دعم و.م.أ، ورفض الجبهة لاقتراح الدعم الأمريكي مقابل انشاء قواعد عسكرية أمريكية في الجزائر مستقبلا، ناهيك عن سقوط حكومة غي مولي وفشل مساعيها في تحييد القرار السياسي الفرنسي عن التوجه الأمريكي.

رغم أن خروتشوف قد صرح في خطابين له في العاصمة البيلاروسية مينسك « Minsk »، يوم 22 جانفي وفي موسكو يوم 14 مارس 1958، بأنه على رأس النضال ضد الاستعمار، إلا أنه تحاشى ذكر المشكل الاستعماري الفرنسي في الجزائر، حيث كانت موسكو حتى ذلك الحين، تتجنب استهداف فرنسا في هذا السياق، تبعا لمصالح السياسة السوفياتية في المسألة الألمانية ناهيك عن أن التوجه المعادي للاستعمار لم يكن ذا أهمية بالغة بالنسبة للسوفييت، بقدر مصالحهم الاستراتيجية المرتبطة بالحرب الباردة خلال نفس الفترة².

كما استقبلت موسكو تظاهرات طلابية عام 1958، ألقى فيها خطابات منددة بالاستعمار الفرنسي والحرب في الجزائر وداعمة للقضية الجزائرية، ما جعل خروتشوف يصرح لصحيفة « Le Monde » بأن السياسة الفرنسية غير واضحة ومدمرة في الجزائر، وأن فرنسا ستخسر الحرب مثلما حدث في الهند الصينية، مؤكدا بوضوح بأن إ.س. مع حل عادل للقضية الجزائرية من شأنه تحقيق حق الشعب الجزائري في الاستقلال. وبالتالي يعتبر هذا التصريح بمثابة الموقف الرسمي السوفياتي الداعم للقضية الجزائرية، وهو ما تأكد في 17 فيفري 1958، عند زيارة السفير السوفياتي في باريس لوزارة الخارجية الفرنسية، وإطلاعه للفرنسيين على اهتمام السوفييت بإحلال السلم في منطقة شمال إفريقيا³.

ترسم هذا الموقف في رسالة موجهة من وزير الخارجية السوفياتي إلى نظيره الفرنسي يوم 1 مارس 1958، للاتفاق على دعوة الأربعة الكبار بشأن المسألة الألمانية، حذر فيها من أن تصعيد القمع في الجزائر سيسبب ضحايا جدد ويقوض الأمن الإقليمي، ومما قال فيها: "إن الرأي العام السوفياتي يدين تصرفات الحكومة الفرنسية، ولا يمكن للحكومة السوفياتية تجاهل هذا الرأي والحفاظ على موقف مؤيد لفرنسا". جاء هذا التصريح بعد

¹ عمار جفال وآخرون، المرجع السابق، ص.64، 65.

² Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.20-22.

³ مريم صغير: "القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954-1962"، مرجع سابق، ص.208-210.

بضعة أيام من قصف ساقية سيدي يوسف، ولوحظ في نفس الرسالة إشارة إلى أن موسكو كانت تنتظر أن تحل فرنسا المشكلة الجزائرية بالوسائل الديمقراطية والسلمية مع احترام الحقوق المشروعة للشعب الجزائري¹.

في الواقع كان هذا التطور الملحوظ في الموقف السوفيياتي وفقا لما طرح من أسباب، قد جاء ليعزز توجه خروتشوف أكثر نحو استقطاب دول العالم الثالث إلى صفوف التيار الاشتراكي، خصوصا اذا علمنا أن السياسة السوفيياتية حاولت خلال نفس الفترة التركيز على 3 خطوط عريضة دبلوماسيا هي:

- دعم الدول حديثة الاستقلال اقتصاديا وسياسيا لتجنب وقوعها فريسة للإغراءات الاقتصادية الغربية .
- دعم حركات التحرر في المستعمرات الغربية لإضعاف المعسكر الغربي ودعمه للقوى الاستعمارية.
- تمكين هذه الحركات من تحقيق أهدافها واستقطابها بعد الاستقلال صوب معسكر الدول الاشتراكية تجنباً لوقوعها بين براثن المعسكر الغربي.

وبالتالي تحقيق أهم نتيجة من هذه السياسة وهي اضعاف المعسكر الغربي، وتخطيط سياسة هذا الأخير في تطويق إ.س وعزله عن العالم.²

قامت كذلك موسكو خلال ذات الفترة في اطار هذه السياسات، بدعم تسليح الثورة عبر مصر وسوريا بطريقة غير مباشرة، حسب ما عثر عليه في التقارير الفرنسية التي كانت تتبع مسار تسليح ج.ت.و من قوى المعسكر الشرقي، ناهيك عن استقبال هذا الأخير للبعثات الطلابية الجزائرية في مدارسه العسكرية والادارية ببولندا وبلغاريا ورومانيا³، بالإضافة إلى إرساله لمساعدات إنسانية من أغذية ومواد صيدلانية في 1958، إلى لجان الصليب الأحمر عبر دول أوروبا الشرقية للاجئين الجزائريين في الحدود التونسية والمغربية، والتي شق معظمها الطريق إلى جيش التحرير الوطني ودعمت جهوده الحربية ضد فرنسا⁴.

كانت هذه الأنشطة السوفيياتية تحت مراقبة الأمن الفرنسي داخليا وخارجيا، حيث تظهر التقارير الأمنية الفرنسية بأن أزمة السويس والأزمة المجرية سنة 1956، قد ساهمتا في تغير الموقف السوفيياتي من القضية الجزائرية بالتدرج، بداية بالتصريح السوفيياتي السوري المشترك في 4 نوفمبر 1956، بدعم مصر بالسلاح والذي سينتهي حسبها بأيدي قوات جيش التحرير، كتنفيذ لمقررات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيياتي ومحاولة خروتشوف للتقارب مع الدول الأفروآسيوية بتبنيه لمبدأ مناهضة الاستعمار ودعم حركات التحرر.

وتشير نفس التقارير إلى أن التحالف السياسي والعسكري الذي كان بين الحزب الشيوعي الجزائري وج.ت.و، وانصهار النقابيين الشيوعيين في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، لم يكن ليتم دون تزكية من الحزب الشيوعي

¹ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.22, 23.

² إباد طارق العلواني، المرجع السابق، ص، ص.58، 59.

³ وهيب سعيدي: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص، ص.71، 72.

⁴ Jacques Frémeaux, Op.cit, p.65

السوفيياتي نفسه، ورأت بأن تزويد دول أوروبا الشرقية للثورة بالسلاح وتدريب المدربين العسكريين الجزائريين فيها، واستقبالها للطلبة واحتضانها للنقائيين الجزائريين والمعونات التي وجهتها هذه الدول إلى الجزائريين على الحدود المغربية والتونسية عام 1957، هي كلها محاولات سوفيياتية لإذكاء الصراع وإطالة أمدته لإضعاف فرنسا وحلفائها من جهة والتحضير لقيام دولة اشتراكية في الجزائر المستقلة من جهة أخرى عبر هذا الدعم غير المباشر¹.

توجهات تؤكدتها وثائق وزارة الشؤون الخارجية السوفيياتية، من خلال سماح موسكو بتسليم سري للأسلحة والمواد الحربية إلى ج.ت.و عبر الوسيط المصري، حيث تجنب صناع القرار السوفيياتيين الاتصال المباشر بالجبهة وفضلوا انكار أي علاقة لهم بهذه التسليمات، حتى لا تتمكن الجبهة من القول بأن الأسلحة كانت تصلهم بتفويض رسمي من موسكو. لكن وبمبادرة جزائرية في 3 مارس 1958، تم إجراء أول اتصال مباشرة ل ج.ت.و مع السوفييت في القاهرة.²

وقد إستنكر إ.س في 15 ماي 1958، في بيان القمة السوفيياتية المصرية بموسكو، الحرب الوحشية التي تخوضها فرنسا والجرائم التي ترتكبها قواتها في الجزائر. أفعال وصفها البيان بالانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، وأعلن عن دعم الحكومة السوفيياتية بالكامل لحق الشعب الجزائري في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال، ودعوتهما بإلحاح إلى تسوية القضية الجزائرية على هذا الأساس بالطرق السلمية التي تضمن مصالح الطرفين.³

لم يكن هذا التوجه الجديد ل إ.س اتجاه القضية الجزائرية مع منتصف 1958، بمعزل عن تطورات واقع الحرب الباردة، فقد تم بناؤه كإستجابة لتعزيز تواجد و.م.أ في المنطقة المغاربية، وكنقطة فارقة في تبني استراتيجية دبلوماسية هجومية من إ.س اتجاه الغرب. خصوصا بعد مفرزات المسألة الألمانية وتبني فرنسا لموقف المعسكر الغربي في هذه القضية، ويمكن أيضا اعتبار هذا التحول بمثابة محاولة تعويض لدول المعسكر الاشتراكي الناقمة على الموقف السوفيياتي من القضية الجزائرية، فبمجرد أن أدرك خروتشوف مرة أخرى أنه غير قادر على متابعة الحوار مع الغرب حول التعايش السلمي قم بتعديل موقفه من القضية الجزائرية.⁴

يجيل هذا التوجه حتما إلى الاستنتاج بأن السياسة السوفيياتية اتجاه القضية الجزائرية ارتكزت على البراغماتية الدبلوماسية المحضة، وأنها جاءت كنتيجة لتقييم السوفييت لإمكانيات سياسة الانفراج الدولي والإكراه على تعديل

¹ C.A.D.F (Nantes) : Boite N21/Po/A/64, Document : « URSS Et Nationalisme Algérien », Direction des Services de La Surveillance du Territoire en Algérie et au Sahara, Direction Générale de la Sureté Nationale, Paris, Janvier 1961, pp.2-6.

² Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.22, 23.

³ « The Middle East: Soviet statements, January-August 1958 », *Soviet News*, N35, The UK Soviet Embassy, London, 1958, p.12, URL :

<https://archive.org/download/middleeastsoviet35unse/middleeastsoviet35unse.pdf>

⁴ Hartmut Elsenhans, Op.cit, pp.129-131.

موقفهم من الثورة الذي استطاعت ج.ت.و أن تمارسه عليهم، بعد وضعهم أمام سياسة الأمر الواقع سواء عسكريا أو دبلوماسيا.

فرغم اقتصار ج.ت.و في سياستها الخارجية على موقف محايد من الكتلتين، فقد كانت قادرة أيضا على جعل إ.س يتعاون في مجالات معينة، من جهة أخرى تمكن إ.س من إبقاء علاقته مع فرنسا دون انقطاع عن دعم الجبهة أو تعريض نفسه للعزلة في العالم الثالث، بشكل يحافظ به على مصالحه بعد الوصول إلى حل للقضية الجزائرية، هذا الحل الذي رآه ممكن التحقيق دون المشاركة الدبلوماسية الأمريكية، ولا يؤدي إلى استبدال النفوذ الفرنسي بالتأثير الأمريكي أو الغربي في المنطقة¹.

وإذا كان هذا هو تطور موقف إ.س من الثورة خلال الفترة ما بين 1954 و1958، فإن ج.ت.و اختارت كما ذكر سابقا إلزام الحياد اتجاه الكتلتين، والاعتماد على تضامن حلفائها الطبيعيين في شمال إفريقيا والعالمين العربي والإسلامي، ومناهضة استعمار البلدان الأفريقية والآسيوية. ولم تركز على استخدام الحرب الباردة في سياساتها الدبلوماسية حتى سنة 1956، لكن ائخيار المفاوضات مع فرنسا وأزمة السويس، منح ج.ت.و ورقة استخدام التنافس بين المعسكرين لإجبار فرنسا والضغط عليها لقبول التفاوض واستقلال الجزائر.

وقد انتهجت في هذه الصدد، سياسة التقارب مع الدول الاشتراكية لإجبار و.م.أ على ممارسة الضغط على فرنسا، فاستعانت سنة 1957، بالمدرين العسكريين والأسلحة من الدول الشرقية ووصلتها عبر مصر وسوريا ويوغوسلافيا، ناهيك عن مشاركة إ.س في مؤتمر التضامن للشعوب الأفروآسيوية في القاهرة في ديسمبر من نفس العام، وشجبت الجبهة في نفس الوقت المساعدات التي منحتها و.م.أ ودول الغرب لفرنسا في حربها على الجزائر.² لم يهدف هذا التوجه الجديد ل ج.ت.و للضغط على فرنسا والمعسكر الغربي باستعمال البعيع السوفياتي فحسب، بل كان أيضا للاستفادة من سياسة مناهضة الاستعمار التي تبناها في دعم الثورة التحريرية، كونها حركة تحرر تندرج ضمن خانة تصفية الاستعمار الامبريالي المدعوم من الغرب، والحصول على مساعدات مادية وأسلحة تساهم في دعم نسق الكفاح لتحقيق الاستقلال أيضا، رغم الموقف المتباين ل إ.س والقائم على البراغماتية والمصلحة الاستراتيجية في موقفه من القضية الجزائرية طبعاً.³

¹Hartmut Elsenhans, Op.cit, pp.131-133.

²Guy Pervillé : « La Révolution Algérienne et La guerre Froide (1954-1962) », *Études internationales*, Vol 16, N 1, Institut québécois des hautes études internationales, Québec, 1985, p.62, URL : <https://www.erudit.org/en/journals/ei/1985-v16-n1-ei3020/701794ar.pdf>

³ أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص.233.

ورغم هذه التوجهات الجديدة كانت الجبهة تتفاعل عبر جريدة المجاهد، مع مخرجات السياسة السوفياتية وموقفها المتغير من الثورة التحريرية، فخصصت في إحدى مقالاتها تدقيقا ونقدا للسياسة السوفياتية بخصوص القضية الجزائرية، فخرجت على الأسباب التي منعت إ.س من دعم الثورة وعلاقته بالحكومات اليسارية الفرنسية بين 1954 و1958، وتحول الموقف السوفياتي في فيفري 1958، بعد أحداث ساقية سيدي يوسف.

ويلاحظ في هذا المقال تنبيه وتحذير أخير مبطن من الجبهة لقوى الغرب، حتى تغيير موقفها وتوقف عن دعم فرنسا في حربها بالجزائر، وإلا ستعمل على إيجاد أصدقاء أقوياء لدعمها في إشارة إلى إ.س في قولها: "...إن الشعب الجزائري بعد فشل جميع المحاولات التي بذلت لجلب اهتمام الغرب بآلامه وبكفاحه التحرري ... وأمام التشجيع الذي تلقاه فرنسا من حلفائها الغربيين، فإن الشعب الجزائري لا يسعه إلا أن يبحث عن أصدقاء حقيقيين ومؤيدين أقوياء، وسيجد الشعب الجزائري هؤلاء الأصدقاء وأولئك المؤيدين"¹.

لتواصل الجبهة في نفس الخط حيث نشرت جريدة المجاهد بعد 15 يوما من المقال السابق، رسالة من خروتشوف إلى الفيلسوف البريطاني برتراند راسل « Bertrand Russell »، تطرق فيها لمآسي الحرب في الجزائر والدعم الغربي لفرنسا، وانتقاده لصمت الأمريكيين عن قصف ساقية سيدي يوسف، ناهيك عن عرض نص مقتضب من تصريح خروتشوف في 13 مارس 1958 بخصوص الجزائر، وإشارته إلى الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الجزائريون، واستنكاره لتعننت الفرنسيين وسيرهم نحو تكرار تجربة الهند الصينية في الجزائر.²

كما لم تحمل ج.ت.و انتقاد سياسة المعسكرات والحرب الباردة، فرغم ثنائها على تغير الموقف السوفياتي من الثورة خلال ذات الفترة، إلا أنها أكدت على التزام الحياد اتجاه سياسة المعسكرات الدولية، ورغبتها في إقامة أواصر الصداقة مع كل شعوب المعمورة التي تدعم القضية الجزائرية، وتناهض الاستعمار الفرنسي أيا كان توجهها الايديولوجي في العالم. هنا نرى عبارة واضحة وهامة لا بد من التعرض لها استخدمت فيها ج.ت.و الحججة التاريخية لدعم طرحها السابق، وتوضيح حقيقة اقامتها لعلاقات مع المعسكر الشرقي عندما كتبت في المجاهد "... وجبهة التحرير إن راجعت موقفها مع الغرب فإنها تكون قد قامت بعمل واقعي منطقي، مثل الذي جعل شرشل والبريطانيين يتحالفون مع روسيا ضد ألمانيا الهتلرية أثناء الحرب العالمية الثانية."³

لتوضيح موقفها من التصريح المصري السوفياتي المشترك الداعم للثورة، نشرت الجبهة مقالا في ماي 1958، اعتبرت فيه بأن الموقف السوفياتي لم يكن متوقعا ويشكل قفزة كبيرة للقضية الجزائرية، ورحبت في نفس

¹ "السياسة الروسية وحرب الجزائر"، المجاهد، ع 19، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1 مارس 1958، ص.4

² "الم. خروتشوف وحرب الجزائر"، المجاهد، ع 20، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 مارس 1958، ص.2.

³ "قضية الجزائر أمام سياسة المعسكرات الدولية"، المجاهد، ع 21، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1 أبريل 1958، ص.8.

الوقت باستنكار السوفييت لحرب الجزائر وعمليات الإبادة والنفي والتهجير التي ترتكبها القوات الفرنسية في الجزائر ضد الشعب الجزائري وخرقها لكل القوانين والأعراف الدولية¹.

يلاحظ من كل ما سبق إدراك ج.ت.و لموقف إ.س.س وتجاوبها مع المتغيرات التي طرأت عليه بالتدرج، مع الحفاظ في نفس الوقت على موقفها من الحرب الباردة وسياسة المعسكرات، وتأكيدا على احترام كل الشعوب والأمم المناهضة للاستعمار والداعمة للقضية الجزائرية، وهو إن دل على شيء، فإنما يدل على الليونة الدبلوماسية للجبهة في تعاملها مع إ.س.س وموقفها منه، وفقا لما يخدم مصالح الثورة التحريرية في النهاية مع تجنب الوقوع في شرك الشيوعية التي كانت تعارضها منذ اليوم الأول.

ب. دول أوروبا الشرقية:

تنوعت مواقف دول المعسكر الشرقي في أوروبا الشرقية ودعمها للثورة بين 1954 و1958 باختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية، وقوة علاقاتها بإ.س.س حيث ستدرس عدة عينات من هذه الدول في هذا العنصر. تعتبر تشيكوسلوفاكيا «Czechoslovakia»² من أبرز قوى المعسكر الشرقي الداعمة للثورة وأبرز مزوديها الرئيسيين بالأسلحة، ويمكن على العموم وصف موقفها خلال السنوات الأربع الأولى للثورة بالبعد عن ج.ت.و في المجالات السياسية والدبلوماسية، والاتفاق التام مع الموقف السوفياتي الذي تم اتخاذه في ه.أ.م، لكن موقفها تغير من الثورة منذ ربيع عام 1957، وقدمت مساعدات مادية للجبهة في الشؤون المدنية والعسكرية. ولم يكن للتشيكوسلوفاكيين أدنى علم بواقع النزاع في شمال إفريقيا وخصوصا طبيعة الثورة التحريرية، وهو ما وجدناه في المذكرة الأولى الصادرة من سفارتهم بباريس بشأن الثورة في 22 نوفمبر 1954، والتي لا تحدد من يقف وراء الانتفاضة أو برنامجها، واكتفى السفير فيها بإصدار حكم سلبى على نشاط ج.ت.و، ومنذ منتصف 1955، تم التطرق للثورة في وثائقها الدبلوماسية بحصرها في تطور المشاكل التي تواجه السياسة الداخلية لفرنسا³.

كانت أولى وأبرز اتصالات التشيكوسلوفاكيين مع الجزائريين، خلال زيارة ممثلي الطلبة الجزائريين إلى الجمعية الوطنية التشيكوسلوفاكية، حيث استقبلوا في 31 جانفي 1957، لساعة واحدة من قبل لجنة الشؤون الخارجية

¹ "أمريكا وروسيا أمام الجزائر"، المجاهد، ع 24، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 29 ماي 1958، ص.2.

² تشيكوسلوفاكيا: (1918-1992) دولة كانت تقع في أوروبا الشرقية وتضم كلا من جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا الحاليين بعد انفصالهما عام 1992م، لمزيد من المعلومات أنظر: سميحة ناصر خليف: "دولة تشيكوسلوفاكيا"، موقع موضوع، مؤسسة موضوع الإلكترونية، الأردن، آخر تحديث 26 أبريل 2021، تم الدخول بتاريخ 30 أبريل 2022م، الرابط:

https://mawdoo3.com/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%83%D9%88%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%81%D8%A7%D9%83%D9%8A%D8%A7

³ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.33, 34.

في الجمعية الوطنية التشيكوسلوفاكية(البرلمان) ورئيس مكتب الجمعية الوطنية، أين أشار الطلاب الجزائريون خلال المقابلة على أن الثورة بحاجة إلى الأسلحة بشكل أساسي وضرورة تزويدها به .

وشكل عام 1957، عاما محوريا في علاقة تشيكوسلوفاكيا بالثورة، حيث أصبحت المورد المميز للأسلحة إلى الجزائر، كاستمرار لتعامل ج.ت.و بأسلحة الكتلة الشرقية في السنوات الأولى من الكفاح ضد الاستعمار، حيث ساهمت تشيكوسلوفاكيا بشكل غير مباشر في تسليح ج.ت.و عبر الإمدادات الهائلة من الأسلحة التي صدرتها إلى سوريا ومصر سنة 1955، ما ساهم في امتلاك هذه البلدان لترسانة كبيرة من الأسلحة مكنتها من إمداد ج.ت.و ليس بالأسلحة التشيكوسلوفاكية فقط، ولكن أيضا بفنائض أسلحتها المستعملة. وبين عامي 1957 و1958، أرسلت تشيكوسلوفاكيا أسلحة إلى ج.ت.و عبر المغرب والشركات الخاصة المغربية، ومنذ 26 فيفري 1957 وافق المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، بعد التشاور مع إس.على إبرام صفقة أسلحة موجهة إلى الجبهة، شرط أن تكون الإمدادات موجهة لشركة مصرية¹.

وقد أكدت المصادر المصرية التي كانت في العاصمة التشيكوسلوفاكية براغ «Prague» إنهاء الصفقة، بقيمة بلغت 912.700 دولار أمريكي، وخرجت الشحنة من بولندا في 18 أبريل ووصلت إلى الإسكندرية في 4 ماي، أين تسلمت منها ج.ت.و لاحقا عبر الدكتور محمد الأمين دباغين شحنة معتبرة في 4 جوان، لتشحن إلى الجزائر عبر سفينة خوان ايلوكاس مع شحنة أخرى وجهت عبر ليبيا صوب الحدود في 1 جويلية 1957.²

كانت شحنات الأسلحة التي تصل ج.ت.و عبر المغرب ومصر من تدبير الشيوعي المغربي إدريس بن سعيد الملقب بحميد الوزاني، الوسيط المغربي في أوروبا الذي عمل على تزويد الثورة بالأسلحة، ومن المحتمل أن يكون بعضها قد احتجزته السلطات الإسبانية في 13 جوان 1957، على متن سفينة خوان إيلوكاس، التي كانت ينقل كمية كبيرة من الأسلحة من مصر إلى المغرب ، ويؤكد بعض الباحثين استنادا لما عثروا عليه من وثائق أرشيفية عسكرية فرنسية فإن هذه الأسلحة المضبوطة تتوافق مع ما طلبه بن سعيد في براغ.

وقد وصل الجزء الثاني من صفقة الأسلحة إلى المغرب على متن سفينة الشحن "يوغوسلافيا صربيجا" وصارت السلطات المغربية 80 طنا منها في 7 أوت 1957، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنها لم تنتهي في أيدي قوات جيش التحرير. بالإضافة إلى هذه الشحنة هناك حمولة السفينة سلوفينيا اليوغوسلافية التي صادرت السلطات حمولتها المتمثلة في 55 طنا من الأسلحة و95 طنا من الذخيرة بقيمة 2 مليار فرنك في 18 جانفي 1958، وكلها ذات

¹Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.33-38.

²فتحى الديب، المصدر السابق، ص-ص.323-333.

مصدر تشيكوسلوفاكي، وقد استمرت شحنات الأسلحة التشيكوسلوفاكية المتجهة رسمياً إلى المغرب في نهاية عام 1958 وبداية عام 1959 ولم تتوقف حتى نهاية الثورة¹.

يجب الإشارة هنا إلى نقطة جد هامة، وهي أن الموقف التشيكوسلوفاكي رغم كل ما سبق ظل ملازماً وحبباً لتطور الموقف السوفييتي من الثورة، فالأسلحة سالفة الذكر والصفقات لم تكن دعماً مجانياً بل كانت تجارة مدفوعة نقداً، ومشروطة بعقدتها مع الجانب المصري أو المغربي كوسيط، لا مع الجبهة مباشرة استناداً للموقف السوفييتي المتحفظ من إقامة علاقات مباشرة مع قيادة الثورة بين 1954 و1958. كما أن تشيكوسلوفاكيا لم ترسل مساعدات للاجئين الجزائريين في تونس إلا في نفس وقت تقديم السوفييت لهذه المساعدات، التي كانت في الغالب ضئيلة للغاية ورمزية بحتة ووزعت من خلال الصليب الأحمر بين 1957 و1958.

كما أن هذا الدعم التشيكوسلوفاكي للثورة لم يكن بمعزل عن تأثيرات الحرب الباردة خصوصاً بعد أزمة السويس والمجر سنة 1956 وتدهور العلاقات بين المعسكرين، فالصفقة التي عقدت مطلع عام 1957 وتحديثها عنها سالفاً، تزامنت وغضب المعسكر الشرقي من فرنسا التي شاركت في العدوان على مصر²، وبالتالي فإن هذا الموقف التشيكوسلوفاكي لا يجب أن ينظر له بعين الدعم فقط بل بعين المنفعة الاقتصادية والمصالح الاستراتيجية السياسية للكتلة الشرقية في الحرب الباردة أيضاً.

بخصوص الموقف البلغاري من الثورة، فقد ظهر في بلغاريا منذ الأيام الأولى للثورة اهتمام واسع بأخبارها، خاصة وأن علاقة البلغار كانت قوية بالشيوعيين الجزائريين في إطار الحركة الشيوعية والعمالية العالمية، وقد استضافت بلغاريا أعمال الاتحاد الدولي لنقابات العمال «FSM» في ديسمبر 1954، الذي تضمن مقالاتاً وتدخلات في صالح القضية الجزائرية، بالإضافة إلى نشاط الصحافة والإذاعة البلغارية خصوصاً برامجها باللغات الأجنبية ونقلها لواقع القضية الجزائرية منذ 1954.

أما على الصعيد الرسمي فقد نوقشت القضية الجزائرية بين الساسة البلغاريين كما نوقشت على مستوى السياسة السوفييتية خصوصاً بين 1954 و1956 واعتبرت شأنها داخلياً فرنسياً، لكن وعلى صعيد آخر دعمت بلغاريا منذ ديسمبر 1954، مبادرات الاتحاد العالمي لنقابات العمال منذ مؤتمره السابع، عندما تم التوافق على قرار يدعو إلى حل سلمي للقضية الجزائرية، ويجب هنا أن نشير إلى دعم الحركة العمالية البلغارية للقضية الجزائرية على غرار تنظيم أكثر من 500 تجمع عام خلال الأسبوع الثاني من أبريل 1957، في جميع أنحاء بلغاريا في مختلف

¹ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.38, 39.

² Philip Muehlenbeck : *Czechoslovakia in Africa 1945-1968*, 1st ed, Palgrave Macmillan, London, 2016, pp.98, 99

المدن والمواقع الصناعية الكبيرة، لإظهار الدعم المعنوي للجزائر المناهضة للاستعمار، بالإضافة إلى تضامن البلغار مع الجزائريين يوم 15 نوفمبر 1957، بسبب النقاش الدائر حولها في الجمعية العامة لـ ه.أ.م، ناهيك عن بداية التحرك لإرسال مساعدات إنسانية واستقبال جرحى جيش التحرير منذ 1958 في بلغاريا¹.

رغم طغيان العنصر العمالي والصحفي على هذه الأنشطة، لكنها لم تكن حتما لتحدث لولا القبول الرسمي البلغاري وسماحه بهذه التظاهرات، ما يشير إلى أن بلغاريا قد دعمت حرب التحرير وإن كان ذلك بشكل غير مباشر تبعا لمصالح الكتلة الشرقية، انطلاقا من الدعم المعنوي وحتى المادي للحركات المناهضة للاستعمار، ورغم ذلك لم يكن هذا الدعم أيضا بمعزل عن تطورات الحرب الباردة، ومحاولة زرع الفرقة في المعسكر الغربي خصوصا بين الحليفين فرنسا و.م.أ المتفقين في القضية الجزائرية .

ويذهب بعض المحللين إلى ربط التضامن البلغاري مع القضية الجزائرية، بمحاولة السلطات تقوية وتوحيد الجبهة الداخلية لدعمها أكثر في سياساتها الاقتصادية والخارجية باستغلال مناهضة الاستعمار. من جهة أخرى كان دعم بلغاريا للقضية الجزائرية ليحقق لها استفادة اقتصادية بعد الاستقلال، من حيث الاستثمارات والنهج الاقتصادي والاجتماعي الذي ستقوم عليه الدولة، ما سيجعل هذا الدعم النموذج الاشتراكي والشريك البلغاري شريكا دوليا موثوقا ومحترما في نظر القيادة والسياسة الجزائريين، وهو ما لا يخرج دون شك، عن سياسة الاستقطاب للمعسكر الشرقي من جهة ومصالحه من هذه السياسة الآنية والمستقبلية خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي².

بخصوص المجر فقد دعمت ج.ت.و منذ بداية حرب التحرير، حيث أعلنت إذاعة بودابست وهي إذاعة شيوعية محاربة للامبريالية بيان الثورة عبر أمواجها، وشكلت منذ مطلع نوفمبر 1954 محطة ذات مصداقية لنقل أخبار الثورة التحريرية لكل شعوب العالم، ما أكسبها مكانة مرموقة أدت إلى شكر حسين آيت أحمد لإدارتها على نشاطهم الداعم للثورة التحريرية³. وقد تم تأسيس هذه الإذاعة كنتيجة لشراكة بين مناضلي الحزب الشيوعي المجري ونظيره الجزائري مطلع خمسينات القرن العشرين، فكانت الإذاعة تبث باللغة العربية برنامج "صوت الاستقلال الوطني والسلام" منذ ماي 1954، الذي أبلغ المستمعين بإسهاب عن النضال المسلح في البلدان المغاربية الثلاثة، لا سيما الأعمال المسلحة التي قام بها الثوار الجزائريون منذ 1 نوفمبر 1954⁴.

¹ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.61-66

² Ibid., pp.78-80

³ جمال قندل: "إذاعة بودابست وبيان أول نوفمبر 1954"، مجلة التاريخ المتوسطي، م2، ع2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ديسمبر 2020، ص.220، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/141187>

⁴ László Habil. J. Nagy: « L'émission en Langue Arabe De la Radio Budapest (1954-1955) », *El-Massadir*, Vol 8, N1, Centre National de Recherches sur Le mMouvement National et La Révolution de 1954, Alger, 04 Avril 2006, pp.9, 10, URL :

أدخل نشاط هذه الإذاعة المجر في أزمة سياسية مع فرنسا، و ضغط هذه الأخيرة عبر الحكومة ثم الحزب الشيوعي الفرنسي لدى حكومة المجر وحزبها الشيوعي، وهو ما أدى لاحقا إلى اغلاق هذه الإذاعة في 26 أكتوبر 1955¹. ورغم ذلك زاد الضغط الإعلامي على الحكومة المجرية نتيجة للتغطية الإعلامية الواسعة للحرب في الجزائر، ومن بين هذه التغطيات تغطية لنجاح الإضراب العام في 5 جويلية 1956، الذي أطلقتها الجبهة في جميع أنحاء الجزائر والذي عزز التعاطف المجرى خصوصا العمالي والنقابي مع الثورة الجزائرية².

لكن هذا الموقف الإعلامي ظل معزولا عن الموقف السياسي المجرى، ولم يظهر الدعم الرسمي ل ج.ت.و. إلا بعد عام 1956، خصوصا بعد مجريات الثورة المجرية وأزمة السويس، التي دفعت المجر من باب البراغمانية السياسية والمصالح الاستراتيجية إلى دعم القضية الجزائرية في ه.أ.م، للحصول على دعم دول العالم الثالث للطرح المجرى أثناء التصويت على القضية المجرية في ه.أ.م. وبالتالي كسر الحكومة المجرية لعزلتها الدبلوماسية، بالاعتماد على الدول الأفريقية الفتية والدول العربية، وهو ما نجحت في كسبه بفضل تأييدها للقضية الجزائرية، كما أرسلت المجر في فيفري 1958، مساعدات إنسانية إلى اللاجئين الجزائريين عن طريق الصليب الأحمر في تونس والمغرب³. وأما في ألبانيا فكان هناك تضامن شعبي واسع ومطلق من الشعب الألباني مع الثورة الجزائرية، وتعزز بالتضامن الشخصي للرئيس الألباني والأمين العام للحزب الشيوعي في ألبانيا أنور خوجة «Enver Hoxha»⁴ منذ الأيام الأولى مع الثورة، والذي عبر لأكثر من مرة عن تفاؤله بانتصار الثورة الجزائرية.

موقف ألباني وان ارتبط رسميا وعلنيا بالموقف السوفياتي ولم يتطور هو كذلك حتى عام 1958، لكنه كان أيضا نتيجة لضغط إعلامي كبير في الكتابات والأدبيات السياسية الألبانية، التي قدمت آراء ومواقف النخب الألبانية العلمية والسياسية بواقعية ومنذ العام الأول للثورة، ناهيك عن النشاط الإذاعي لراديو العاصمة تيرانا «Tirana» الذي أطلع الرأي العام الألباني والعالمي عن حقيقة الثورة، من خلال بثه باللغات الأجنبية لا سيما باللغة العربية

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/144548>

¹ جمال قندل: "إذاعة بودابست وبيان أول نوفمبر 1954"، المرجع السابق، ص. 221.

² Nagy László : **Opinion Publique en Hongrie et La Guerre de Libération Nationale du Peuple Algérien**, Le Colloque International Le Retentissement de La Révolution Algérienne 24-28 Novembre 1984, Editions ENAL, 1985, pp.264, 265

³ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.45, 48.

⁴ أنور خوجة: (1908-1985) هو أنور خليل خوجة الأمين العام للحزب الشيوعي الألباني بين 1941 و1989 ورئيس جمهورية البانيا الاشتراكية بين 1944 و1989م، لمزيد من المعلومات أنظر: مجّد صلاح: " أنور خوجة.. الزعيم الأوروبي الذي حاصر شعبه بـ200 ألف ثكنة عسكرية"، موقع ساسة بوست، مؤسسة ساسة بوست الإعلامية الإلكترونية، القاهرة، 17 جوان 2018، تم الدخول بتاريخ 30 أبريل 2022م، الرابط:

<https://www.sasapost.com/%d9%90anwer-hoxha-the-iron-fist-that-held-albania>

والفرنسية والإنجليزية، فأطلع الشعوب الأخرى على انتصارات معارك الشعب الجزائري بشكل عام وأهداف ج.ت.و بشكل خاص.¹

في رومانيا لم يخرج تعاملها رسمياً مع القضية الجزائرية عن النظرة السوفياتية خصوصاً بين 1956 و1958، في إطار محاولتها للظهور على الساحة الدولية، ورغم دعمها لمجموعة من النشاطات الشعبية والتظاهرات الداعمة للثورة الجزائرية، إلا أن الحكومة الرومانية لم تكن لتعكر صفو سياستها الخارجية مع فرنسا، والتي استمرت في طابعها الجيد، بل ويذهب بعض المؤرخين لوصف رومانيا بالبيدق السوفياتي الذي استعمله خروتشوف ليقبى كوسيط بينه وبين فرنسا في حال ساءت علاقته معها بسبب الجزائر، وهو ما استند على وصف موقف رومانيا من أزمة السويس عندما خرجت عن النظرة السوفياتية وتحفظت عن إصدار قرار يدين فرنسا.

في الواقع رغم هذا التوجه الروماني في الحفاظ على نظرة تحفظية سياسياً ورسمياً إزاء القضية الجزائرية، إلا أن رومانيا لم تكن لتنال الثقة الفرنسية خصوصاً مع استقبال عدة تظاهرات شعبية داعمة لهذه القضية، على غرار معرض بعنوان الجزائر سنة 1954، وعرض فيلم بعنوان الحرية يروي قصة كفاح الشعب الجزائري سنة 1955، ونشاط الصحافة الرومانية خصوصاً خلال سنة 1956، ضد القمع المسلط على الجزائريين والحرب في الجزائر. وقد تغير الموقف الروماني تدريجياً مع مطلع 1957، من خلال إصدار الحكومة الرومانية في أبريل مرسوماً يسن أسبوعاً للتضامن مع الشعب الجزائري ونضاله من أجل الحرية ضد الاستعمار الفرنسي، تماشياً مع السياسة السوفياتية الخاصة بالمساعدة المادية والمعنوية لـ ج.ت.و بطريقة غير مباشرة وعبر وسطائها في الكتلة الشرقية، وما سببته عنه من تغير في التوجه الروماني بخصوص الثورة التحريرية منذ 1958.²

آخر الدول التي سنتطرق إليها من دول المعسكر الشرقي هي جمهورية ألمانيا الديمقراطية أو ألمانيا الشرقية، والتي لم تظهر أي رد إيجابي اتجاه الثورة التحريرية بين 1954 و1957، فيما يبدو بأنه توافقت مع الموقف السوفياتي، حيث لم يتم التطرق لوقائع الثورة في صحافتها إلا نادراً، ولم تظهر كذلك في بيانات الخارجية الألمانية إلا في أوت 1957، حين استنكرت إتفاقية روما الاقتصادية بين الدول الغربية. أين أشارت في بيانها إلى إحدى المشاكل الألمانية المتعلقة بالشأن الجزائري، وهي مشاركة الجنود من أصل ألماني في الفيلق الأجنبي الفرنسي المقاتل بالجزائر، والذين تجاوز عددهم في بعض الأحيان 50% من القوة العاملة، حيث كانت ألمانيا الشرقية في تنافس مع نظيرتها الغربية لإعادة هؤلاء إلى وطنهم وتحليصهم من الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي.

¹Vladimir Hodja : *La Révolution Algérienne et L'Albanie*, Le Colloque International Le Retentissement De La Révolution Algérienne 24-28Novembre1984, Editions ENAL, 1985, pp.179-181.

² Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.82-85

بالإضافة إلى سعيها للظهور الدبلوماسي من خلال التقرب من الدول حديثة الاستقلال وحركات التحرر، في إطار سياستها للتمدد الخارجي والحصول على الاعتراف الدولي بها، سواء الآني عبر الدول العربية أو المستقبلي عبر الجزائر المستقلة، فبدأ موقف ألمانيا الشرقية يتغير اتجاه القضية الجزائرية منذ 1957، بالتزامن مع تحرك ألماني غربي أيضا لدعم الثورة الجزائرية بشكل غير مباشر، واستغلت ألمانيا الشرقية انخراط نظيرتها الغربية في معسكر فرنسا وحلفائها الغربيين كمنطلق دبلوماسي في هذا الجانب¹.

وهناك من يرى أيضا بأن ألمانيا الشرقية قد سلكت هذا التوجه بناء على عقيدتها الأيديولوجية في مناهضة الامبريالية والمعسكر الغربي، بالإضافة إلى شعور القادة الألمان بأنهم يعيشون في نفس الخانة مع حركات التحرر، بسبب العزلة الدولية التي كانوا يعانون منها وعدم حيازتهم لاعتراف الدولي بهم سوى في دول الكتلة الشرقية، من هذا المنطلق كان من الضروري على ألمانيا الشرقية أن توفر دعما أكبر لحركات التحرر الوطني الواعدة خصوصا في الجزائر بقيادة ج.ت.و، والتي كانت تسعى كما ألمانيا الشرقية للحصول على دعم دولي واسع لها في موقفها ضد فرنسا وقوى الغرب الداعمة لها. فتحولت ألمانيا بسبب هذا التوجه منذ 1958، لسلوك سياسة لينة اتجاه الثورة الجزائرية ودعمها، بالتنسيق مع السياسة السوفياتية وذلك بالنظر لأهدافها الدبلوماسية المستقبلية في كسب اعتراف الجزائر بها بعد الاستقلال².

كخلاصة هامة في نهاية هذا العنصر، فإن دول الكتلة الشرقية سواء إ.س أو باقي دول أوروبا الشرقية كانت تتعامل مع القضية الجزائرية من منطلق براغماتي بحت، وحكمت علاقاتها بعذه القضية توجهاتها وسياساتها في الحرب الباردة من جهة، والحاجة الاقتصادية والتجارية ومحاولات تعزيز الجبهات الداخلية الضعيفة في هذه الكتلة لصالح سياسات قادة هذه الدول، بإتباع مبادئ مناهضة الاستعمار ومساعدة حركات التحرر من جهة أخرى. بالإضافة إلى التخطيط المستقبلي لاستقطاب الجزائر بعد استقلالها إلى المعسكر الاشتراكي، وهي كلها أسباب متعددة لمقصد واحد، وهو دعم الجزائر بناء على المصلحة الاستراتيجية لدول هذه الكتلة وتوجهاتها السياسية في الحرب الباردة، سواء الآنية خلال تلك الحقبة أو المستقبلية بعد نهاية حرب التحرير واستقلال الجزائر.

¹Fritz Taubert : « La Décolonisation Comme Problème de L'Histoire des Relations : La Guerre D'Algérie et Les Pays de L'Est », *Outre-mers*, T 98, N 372-373, Société Française D'histoire des Outre-Mers, Paris, 2011, pp.49-51, URL :

https://www.persee.fr/doc/outre_1631-0438_2011_num_98_372_4570

²Fritz Taubert : *La guerre d'Algérie et la République Démocratique Allemande le Rôle de L'autre Allemagne Pendant Les événements 1954-1962*, Editions Universitaires de Dijon, Dijon, 2010, pp.38, 39

2. يوغوسلافيا:

اندلعت ثورة التحرير في وقت كانت فيه يوغوسلافيا «Yugoslavia»¹ تسعى جاهدة بقيادة المشير جوزيف بروز تيتو «Josip Broz Tito»²، لبناء نفسها خارجيا وتنويع علاقاتها للخروج من باب الصراع مع إس. خلال عهد ستالين، حيث سعت لتكوين شخصيتها الدبلوماسية المستقلة منذ 1953، وإقامة علاقات دبلوماسية مع الغرب والدول خارج المعسكر الاشتراكي، وكان لوفاة ستالين أثر كبير في تحرر يوغوسلافيا من الضغط السوفييتي الممارس عليها في سياستها الخارجية، سياسة ارتكزت على 3 مرتكزات أساسية هي:

- المحافظة على حماية استقلالها الأيديولوجي الاشتراكي الشيوعي.
 - تحقيق استقلال الدولة اليوغوسلافية عن النفوذ السوفييتي.
 - إقامة علاقات دبلوماسية متنوعة مع كل الدول لتعزيز التنمية الاقتصادية شريطة احترام توجهها الأيديولوجي.³
- تزامن اندلاع الثورة الجزائرية مع متغيرات كبيرة في الساحة السياسية اليوغوسلافية، استنادا للتوجهات السياسية السابقة للتخلص من التهديد السوفييتي، وذلك بعد توقيع اتفاقية التحالف البلقاني في أوت 1954، بين يوغوسلافيا واليونان وتركيا، التي نصت على أن العدوان على أي من الدول الثلاث يعتبر عدوانا عليها جميعا، وهنا أثبتت يوغوسلافيا توجهها الصريح لدعم استقلالها السياسي وتحسين علاقاتها مع الغرب، على اعتبار أن كلا من تركيا واليونان كانتا قوتين في ح.ش.أ، وما ترتب عنه من تحسن في علاقات يوغوسلافيا مع قوى غربية أخرى على غرار إيطاليا والنمسا، ما يثبت عزم تيتو على تخلص بلاده من التركة السوفييتية وتأثيرها على سياساته الخارجية.

¹ يوغوسلافيا: (1918-2006) أو جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية (1945-1992) كانت تتألف من الدول الحالية صربيا كرواتيا سلوفينيا الجبل الأسود البوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا، وانتهت باختيارها واستقلال كافة الدول عنها بين 1992 و 2006م، للمزيد من المعلومات أنظر: "يوغوسلافيا البلد الذي غير اسمه سبع مرات"، موقع الجزيرة، قسم تقارير وحوارات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 29 ديسمبر 2021، تم الدخول بتاريخ 30 أبريل 2022، الرابط:

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2008/1/29/%D9%8A%D9%88%D8%BA%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D8%B3%D9%85%D9%87-%D8%B3%D8%A8%D8%B9-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA>

² تيتو: (1890-1980) هو جوزيف بروز تيتو قائد عسكري ساهم في تحرير بلاده من الاحتلال النازي خلال الحرب العالمية الثانية، وتولى بعدها منصب الأمين العام للحزب الشيوعي اليوغوسلافي ورئيس جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية بين 1945 و 1992، لمزيد من المعلومات أنظر: "ماذا تعرف عن الرئيس المثير للجدل جوزيف بروز تيتو؟"، موقع جريدة الايام السورية، مؤسسة الأيام الإعلامية، دمشق، آخر تحديث 8 ماي 2020م، تم الدخول بتاريخ 30 أبريل 2022م، الرابط:

<https://ayyamsyria.net/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%AC%D9%88%D8%B2%D9%8A%D9%81>

³ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.118, 119.

كان هذا التوجه سببا في تحرك إ.س بقيادة خروتشوف خلال نفس الفترة لتحسين العلاقات مع يوغوسلافيا بين أكتوبر ونوفمبر 1954، فرجع الحصار الاقتصادي الذي فرضه ستالين وبقية دول الكتلة الشرقية عليها لـ 6 سنوات، وكان لتحسن علاقات يوغوسلافيا مع إ.س وبنائها لعلاقات محترمة مع القوى الغربية، أثر كبير في توجه تيتو نحو سياسة عدم الانحياز بين المعسكرين مع الحفاظ على توجهها الاشتراكي.¹

بعد التخلص من معضلة بلاده الدبلوماسية على مستوى السياسة الخارجية وضمن استقلالها، كانت من بين أبرز المسائل التي صادف تيتو خلال نفس الفترة، مسألة تحديد طبيعة موقفه من الثورة التحريرية وعلاقته معها ومع فرنسا، فقد حظي اليوغوسلافيون بعلاقة جيدة مع الاشتراكيين الفرنسيين في أممية العمال الفرنسية « SFIO »، خصوصا بعد وصول غي مولي زعيم هذه الأخيرة إلى الحكم في مطلع 1956. وقد وصل تيتو إلى باريس في زيارة رسمية شهر ماي، وفي مواجهة الخطاب المؤيد بحزم للجزائر الفرنسية الذي تبناه غي مولي، حول تيتو المشكلة إلى المستوى الاقتصادي وأعلن تأييده للمساعدات الاقتصادية المقدمة للجزائر، لكنه في نفس الوقت أقر بضرورة فتح فرنسا المجال على المدى البعيد للجزائريين للاعتراف بمهويتهم الوطنية، وأيد تسوية من شأنها أن تعطي الضمانات اللازمة للمعمرين مع الاعتراف بالهوية الوطنية الجزائرية.

وقد اقترح تيتو على الفرنسيين القيام بوساطة مع ج.ت.و من خلال جمال عبد الناصر، لتحقيق حل ممكن للقضية الجزائرية، وهو ما قام به بالفعل في 23 ماي، عندما راسل الرئيس المصري وطلب منه الوساطة بين فرنسا و ج.ت.و لتحقيق حكم ذاتي للجزائر يضمن تطورها الوطني، ويبدو أن السبب الذي جعل تيتو يقوم بهذه المراسلة كان خوفه من رؤية و.م.أ تحل محل فرنسا في الجزائر إذا انتصرت ج.ت.و في الحرب.²

في الواقع يمكن فهم الموقف اليوغوسلافي من الثورة التحريرية خلال الفترة بين 1954 ومنتصف 1956، برغبة تيتو في الحفاظ على مصالح بلاده مع القوى الغربية وعلى رأسها فرنسا التي تعرف حكما يساريا هذا من جهة، من جهة أخرى نرى بأن تيتو لم يكن بإمكانه الانخراط في الدعم المباشر للجبهة مع علمه المسبق بموقف إ.س وتحفظه من المسألة، كما أن يوغوسلافيا لم تحضر قمة مؤتمر التضامن الأفروآسيوي في باندونغ باندونيسيا عام 1955، وبالتالي لم تكن من الدول التي دعمت ج.ت.و في هذا المؤتمر، ولم يظهر الدعم الدبلوماسي اليوغوسلافي للجزائر رسميا وبوضوح إلا في قمة التضامن الأفروآسيوي في بريوني اليوغوسلافية في جويلية 1956.³

¹Sabiha Hasan : « Yugoslavia's Foreign Policy Under Tito (1945-80)— 1 », Pakistan Horizon, Vol 34, N3, Pakistan Institute of International Affairs, Pakistan, 1981, pp.96,97, URL : <https://www.jstor.org/stable/41393855>

² Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.120,121 .

³جان أرنو ديرنس: "زمن يوغوسلافيا المناهضة للإستعمار"، موقع لوموند ديبلوماسيك الطبعة العربية، باريس، أوت 2018، تم الدخول بتاريخ 29 أبريل 2022، الرابط: <https://www.editionarabediplo.com/articles/537>

هنا لا بد من الإشارة إلى نقطة هامة، وهي أن هذا التغيير التدريجي في الموقف اليوغوسلافي قد بدأ منذ قمة ه.أ.م في سبتمبر 1955، عبر تصويت يوغوسلافيا على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، ما أدى إلى أزمة سياسية بين يوغوسلافيا وفرنسا واحتجاج هذه الأخيرة على هذا الأمر، وكانت أزمة السويس وما تبعها قد عكس صورة فرنسا في كل دول العالم الاشتراكي من إس. وصولا إلى يوغوسلافيا، فكانت قمة بريوني واجهة لتحول يوغوسلافيا إلى التنديد بالاستعمار وإعلان تعاطفها مع الشعب الجزائري .

ظهر الالتزام اليوغوسلافي في دعم الثورة بشكل أكثر وضوحا بعد مخرجات أزمة السويس، حيث أقام السفير اليوغوسلافي في القاهرة علاقات عمل مع مكتب ج.ت.و منذ جوان 1957، كما كتب تيتو مقالا في مجلة الشؤون الخارجية في أكتوبر 1957، وصف فيه سياسة القوى الاستعمارية كسبب محتمل للنزاع المسلح في المستعمرات، واستشهد بالمأساة الجزائرية كمثل على مقاومة القوى الاستعمارية والمطالبة بتحرير الأمم المقهورة.

وبعدها بشهرين أي في ديسمبر 1957، أعلنت يوغوسلافيا رسميا أن حل المشكلة الجزائرية ممكن فقط إذا تم أخذ المطالب الأساسية لـ ج.ت.و بعين الاعتبار، واستقبلت بعدها بعدة أسابيع الدكتور محمد الأمين دباغين في السفارة اليوغوسلافية بالقاهرة، كما دعمت اللاجئيين الجزائريين عبر الصليب الأحمر في تونس والمغرب منذ 1957، وتحولت إلى دعم الجبهة بالأسلحة ونقلها إلى الجزائر عبر سفنها البحرية عبر تونس والمغرب ومصر.¹

جاء هذا الدعم اليوغوسلافي للثورة كواجهة لخبية أمل تيتو من سياسة حكومة غي مولي وحملات القمع والتعذيب التي مارستها في الجزائر، ويمكن رؤية هذا الأمر أيضا من باب توجهات هذه الحكومة وسلوكها نوحا يتناقض مع قيم الاشتراكية المعروفة دوليا، وهو ما عبر عنه تيتو خلال زيارته لباريس سنة 1958، حيث أطلع غي مولي على امتعاضه من سلوك حكومته اتجاهها يمينا ميالا للقوى الغربية في سياساتها الاستعمارية بالجزائر، وحاول ثنيه عن الاضطهاد والقمع وقبول التفاوض لحل المشكلة الجزائرية.²

بالتوازي مع هذا الحراك الدبلوماسي الكبير لدعم الثورة، التزمت يوغوسلافيا بقوة بدعمها بالسلح لتحقيق أهدافها، هنا نذكر على سبيل المثال قيام البحرية الفرنسية يوم 19 جانفي 1958، باقتحام الباخرة اليوغوسلافية سلوفينيا التي كانت تنقل الأسلحة الموجهة إلى ثوار جيش التحرير³، وتبعها محاولات ج.ت.و لتطوير علاقتها مع يوغوسلافيا أكثر أرسلت وفدا في النصف الأول من عام 1958، بقيادة الأمين دباغين وبن يوسف بن خدة كمتحدث باسم الوفد إلى يوغوسلافيا، لحضور المؤتمر السابع للحزب الشيوعي اليوغوسلافي، أين لقي الوفد ترحيبا

¹ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp. 126 -135.

² إسماعيل ديش، المرجع السابق، ص.186.

³ جان أرنو ديرنس، المرجع السابق.

حارا في المؤتمر، كما ألقى بن خدة خطابا عن الثورة في جلساته لقي القبول والتأييد من الصحف والرأي العام اليوغوسلافي، وأكد على علو ج.ت.و على فرنسا في يوغوسلافيا ودعم هذه الأخيرة للثورة الجزائرية¹، وهو ما شكل منطلقا هاما لتطور العلاقات اليوغوسلافية بالثورة أكثر مع تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

¹ "نصف الشهر السياسي جبهة التحرير في يوغوسلافيا"، المجاهد، ع23، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الأربعاء 7 ماي 1958، ص.2.

3. جمهورية الصين الشعبية:

تعتبر الصين من أوائل الدول التي دعمت ثورة التحرير، وساندتها ماديا، معنويا ودبلوماسيا على مختلف الأصعدة، ويرجع هذا الدعم لعدة توجهات أساسية منها الايديولوجي ومنها ما هو مرتبط بسياساتها الخارجية الدولية خلال تلك الحقبة، ويمكن تلخيص مرتكزاته الأساسية في النقاط التالية :

- رأى الصينيون في النهج العسكري الذي اتبعته ج.ت.و.و للتخلص من الاستعمار الفرنسي نهجا صحيحا بمستقبل واعد للنجاح، حيث كان تعاطفهم معها ينطلق من الرؤية المشتركة للكفاح ضد الامبريالية والذي مثلته الصين في طردها للمستعمر الياباني في الحرب العالمية الثانية وفي ثورتها الشيوعية لعام 1949، بزعامة ماو تسي تونغ للتخلص من الحكومة الموالية للغرب وو.م.أ.

- اعتبرت حرب التحرير في نظر الصينيين انتصارا لتوجههم ونظرتهم في التخلص من الامبريالية والاستعمار في معسكر قوى حركات التحرر والحركة اليسارية الاشتراكية الشيوعية في العالم، والقائم على الكفاح المسلح لإرغام القوى الاستعمارية على التفاوض ومنح الاستقلال للمستعمرات لا من خلال التوسل لها وانتظار سياساتها في منح هذا الاستقلال .

- شكلت الثورة الجزائرية في النظرة الدبلوماسية الصينية حركة أو قوة لتوسع المد الوطني والكفاح التحرري، الذي يمكن أن يجمع قوى التحرر وشعوب المستعمرات في قارة أفريقيا وآسيا ضد الامبريالية الغربية، بعيدا عن مخزجات صراع الحرب الباردة والتمسك بأحد المعسكرين، وبعيدا عن الاملاءات الايديولوجية أو استقطاب حركات التحرر بسبب الحرب الباردة.

وبالتالي وكأهم مرتكز لهذا الدعم فإن الثورة الجزائرية شكلت انتصارا للطرح الصيني، القائم على القوة العسكرية والندية في مواجهة الامبريالية والقوى الاستعمارية الغربية، بعيدا عن التوجه للتعايش السلمي والمهادنة التي سلكها إس.مع القوى الغربية خلال نفس الفترة. والتي أثرت على موقفه سلبا بخصوص القضية الجزائرية، وتحولت بذلك الثورة في المنظور الصيني إلى واجهة للتقارب الصيني الجزائري ضد العدو المشترك وهو القوى الامبريالية الغربية وعلى رأسها و.م.أ. الداعمة لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري¹.

وإذا أضيفت لهذه العوامل العزلة الدولية التي كانت تعانيها الصين الشيوعية منذ 1949، وحرمانها من مقعدها كقوة عظمى في ه.أ.م بسبب الحصار الغربي، وما كانت تعانيه القضية الجزائرية أيضا خلال بدايات الثورة من نفس الحصار والتعتيم، فإن كل ما سبق شكل قاعدة هامة لتقارب صيني مع ج.ت.و.و، احترمت فيه الصين

¹ إسماعيل ديش، المرجع السابق، ص-ص. 143-145.

شخصية الجزائر المستقلة كحركة تحرر، فكانت بدايات الدعم الصيني الواضحة للثورة الجزائرية انطلاقاً من مؤتمر باندونغ باندونيسيا في 1955¹.

فخلال الجلسة العامة من الدورة 19 لمؤتمر باندونغ، وضح شو إنلاي «Zhou Enlai»² وزير الخارجية الصيني، موقف بلاده بشكل واضح ومن اليوم الأول اتجاه القضية الجزائرية، عندما ندد بالقمع الذي يتعرض له الشعب الجزائري من قبل الاستعمار الفرنسي، وأعرب خلال الحفل الختامي للمؤتمر نيابة عن الصين حكومة وشعباً عن التعاطف والتأييد الكاملين لنضال الشعب الجزائري والشعوب المغاربية من أجل تقرير المصير وتحقيق الاستقلال، وكانت هذه المرة الأولى التي توضح فيها الحكومة الصينية موقفها وسياستها اتجاه حركات التحرر الوطني والثورة الجزائرية دولياً.³

في الواقع إن هذا الموقف الصيني الإيجابي اتجاه القضية الجزائرية، كان مرده لاتصالات مكثفة قادها ممثلاً ج.ت.و. وأحمد يزيد وحسين آيت أحمد لتوضيح حقيقة الثورة الجزائرية لوزير الخارجية الصيني، فخطت بسببها علاقات ج.ت.و. بجمهورية الصين الشعبية، خطوات ممتازة على الصعيد الدبلوماسي منذ مؤتمر باندونغ، لاقتناع القيادة الصينية بجوهر الثورة التحرري المناهض للاستعمار والامبريالية الغربية، اللتان كانت الصين أبرز أعدائهما خلال تلك الفترة.⁴

كما ظهر دعم الصين المعنوي للثورة الجزائرية خلال المؤتمر الأول لتضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية في القاهرة، بين 26 ديسمبر 1957 و1 جانفي 1958، حين شاركت الصين في المؤتمر وألقت فيه رسالة من الزعيم الصيني ماو تسي تونغ تؤكد نهجها في دعم حركات التحرر في إفريقيا وآسيا، وقد أقرت الجمعية العامة لذات المؤتمر يوم 30 مارس 1958، كيوم عالمي للتضامن مع الجزائر. وتبعاً لهذه القرارات تبني الحزب الشيوعي قراراً بتنظيم فعاليات يوم التضامن مع الجزائر بعقد تجمع حاشد لـ 1500 شخص في بكين يوم 30 مارس، لدعم

¹ صالح بلحاج، المرجع السابق، ص. 184، 185.

² شو إن لاي : (1898-1976) سياسي صيني تقلد عدة مناصب عليا في الدولة بعد الثورة الشيوعية، أهمها وزير الخارجية بين 1949 و1958 ورئيس مجلس الدولة الصيني بين 1954 و1976، لمزيد من المعلومات أنظر : "شو إن لاي.. زعيم صيني اختار الانحياز للعرب وفلسطين"، موقع الجزيرة، قسم شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 22 جانفي 2017، تم الدخول بتاريخ 30 أبريل 2022، الرابط:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2017/1/22/%D8%B4%D9%88-%D8%A5%D9%86-%D9%84%D8%A7%D9%8A-%D8%B2%D8%B9%D9%8A%D9%85-%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%B2>

³ Cong Pan : *La Guerre D'Algérie et Les Relations Franco-Chinoises*, Thèse de Doctorat En Histoire, Université de Lyon et East China Normal University, Lyon/Shanghai, 2020, pp.110, 111, URL : <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-03106198/document>

⁴ أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص. 245، 246.

الشعب الجزائري في نضاله من أجل الاستقلال الوطني، ودعوة ممثلي ج.ت.و. للمشاركة وإلقاء الخطابات بهذه المناسبة، والتبرع بـ 60 ألف يوان صيني لصالح الثورة الجزائرية.

كما نشطت الصحافة الصينية في الوقت نفسه بمقالات داعمة للثورة الجزائرية، حيث نشرت صحيفة الشعب الصينية وهي لسان حال الحزب الشيوعي الصيني، بشكل مكثف المقالات الافتتاحية ذات الصلة بين 20 مارس و9 أبريل 1958، وتزامت هذه الاحتفالات الصينية مع وصول إبراهيم غافة ممثل ج.ت.و. إلى بكين في 28 مارس 1958، للمشاركة فيها ويكون بذلك أول اتصال رسمي في الصين بين ج.ت.و. والحكومة الصينية، أين استقبل غافة في بكين استقبالا حافلا وحظي بترحيب شعبي ورسمي حافلين.¹ وقد تطرقت جريدة المجاهد للدور الصيني في دعم الثورة خلال هذا اليوم، وأشادت بدعم راديو بكين والنشاط الصحفي وأعمال الجمعيات الطلابية والمدنية الشعبية الصينية في يوم التضامن العالمي مع الجزائر، وذكرت تبرعات الهيئات المدنية الصينية للثورة بمبلغ 300 ألف دولار أمريكي لدعم الكفاح المسلح في الجزائر.²

وبالتالي فقد أكدت ج.ت.و. من خلال هذا الاستقبال والاتصال على قوة عملها الدبلوماسي، بنجاحها في استقطاب قوة اقتصادية وبشرية هامة وفعالة سياسيا وعسكريا وحتى ايدولوجيا على الساحة الدولية لصالحها، وهو الأمر الذي مهد لتطور العلاقات أكثر مع الصين بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال سبتمبر من نفس العام.³

كخلاصة لهذا المبحث فإن مواقف الدول الاشتراكية من الثورة الجزائرية خلال الفترة بين 1954 و1958، انقسمت إلى 3 توجهات:

- مواقف متحفظة من الثورة الجزائرية واصدار أي دعم لها، جسدها إ.س. وبعض دول الكتلة الشرقية، وكان منطلقها بالأساس تجنب التشويش على الحكومة اليسارية الاشتراكية الفرنسية بقيادة غي مولي، واعتبارات المصالح الاستراتيجية لهذه الكتلة في الحرب الباردة، بين المسألة الألمانية وسياسة التعايش السلمي مع المعسكر الغربي. وانتهاء بمحاولة اخراج فرنسا من الهيمنة الأمريكية وضمان حيادها، لكن هذا لم يمنع في نفس الوقت بعض دول هذه الكتلة من دعم ج.ت.و. والثورة سواء من باب المنفعة الاقتصادية أو من باب محاولة الاستقطاب الاشتراكي وان كان هذا الدعم بطريقة غير مباشرة.

¹ Cong Pan, Op.cit, pp.112-115.

² "30 مارس 1958 اليوم التاريخي الذي كسبت فيه الجزائر قوة جديدة لتحقيق استقلالها"، المجاهد، ع 22، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الثلاثاء 15 أبريل 1958، ص، ص.6، 7.

³ أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص. 246.

- مواقف متطورة حسب الحاجة من التحفظ إلى الدعم وجسدها يوغوسلافيا لاعتبارات سياسية ايدولوجية بالأساس، بسبب محاولتها الخروج من العزلة والحصار الدبلوماسي وحسن علاقتها مع القوى الغربية خلال ذات الفترة.
- مواقف داعمة وواضحة مثلتها جمهورية الصين الشعبية منذ باندونغ في 1955، تبنت فيها دعم الثورة الجزائرية من منطلق أيدولوجي متمثل في محاربة الامبريالية الغربية وحلفائها في العالم.
- وفي الأخير فإن علاقة هذه الدول مع الثورة لم تكن لتخلو من المصلحة الاستراتيجية في الحرب الباردة أو الصراع بين الشرق والغرب، وتأثر وتأثير حركات التحرر في مسار العلاقات بين دول المعسكرين، أوبين الدول الاشتراكية والليبرالية، وهو ما سيتم السعي لاثباته في ما بقي من عناصر هذا العمل.

المبحث الرابع: مواقف الدول الغربية من القضية الجزائرية:

مثلما كان للدول الاشتراكية مواقفها بخصوص الثورة التحريرية، كان أيضا للدول الغربية حليفة فرنسا مواقفها المتنوعة أيضا، بين متحفظ أو داعم لفرنسا في حربها على الجزائر، حيث سيدرس هذا المبحث مواقف أبرز حلفاء فرنسا الغربيين من الثورة بالترتيب ووفقا للأهمية الموضوعية على الشكل التالي :

1. الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد درس في فصول هذا العمل الأهمية الاستراتيجية للجزائر في النظرة الأمريكية للحرب الباردة، ومتابعتها للأنشطة الوطنية والشيوعية فيها وتطور مشاكل الادارة الاستعمارية قبل الثورة، حيث سيعالج هذا العنصر موقفها من الثورة بين 1954 و1958.

وفقا لمصالحها الاستراتيجية في الحرب الباردة وح.ش.أ لم تمتنع و.م.أ عن دعم فرنسا في الجزائر، وهو الدعم الذي لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نظرا لإلحاح الفرنسيين ومنذ اليوم الأول على اصدار موقف متضامن معهم، على اعتبار أن معاهدة ح.ش.أ تشمل الجزائر، والترويج لخطر الشيوعية وتربصها بها خلال زيارة منداس فرانس إلى و.م.أ في أواخر نوفمبر 1954، حيث نجح في كسب موقف الأمريكيين لصالحه بالضغط على مصر لإيقاف نشاطها الدعائي الداعم للثورة، والترخيص باستعمال أسلحة ح.ش.أ في الجزائر¹.

وقد عثر في وثائق المحادثات الفرنسية الأمريكية يوم 19 نوفمبر على قلق الساسة الأمريكيين من تأثير استخدام أسلحة ح.ش.أ في الجزائر، وما يمكن لذلك أن يسببه من ضغوطات الرأي العام الأمريكي عليهم، لكن الفرنسيين طمأنوهم بأن هذا الاستخدام سيكون ظرفيا، ريثما يتم البث في خطة إصلاحات واسعة لتهدئة الأوضاع في الجزائر كما في تونس والمغرب، ما أدى إلى قبول الأمريكيين طلبهم رغم تحذيرهم بأن الكونغرس الأمريكي سيعارض سحب قوات ومقدرات ح.ش.أ من أوروبا ووضعها في شمال افريقيا والجزائر.²

في الواقع، كانت الإدارة الأمريكية تعلم طبيعة الوضع الصعب الذي تعانيه حكومة منداس فرانس في شمال افريقيا، وفقا للتقارير الاستخباراتية التي وردتها أواخر 1954، التي وصفت المشكلة الاستعمارية في شمال افريقيا بأخطر ما يهدد الحكومة الفرنسية، ونوهت أيضا إلى أن فرنسا في سبيل حل مشكلتها بالجزائر ستعتمد إلى

¹ مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص- ص. 173-175

² U.S.D.S Archives : Document N 674, « United States Minutes of the Third Plenary Meeting Between United States and French Representatives, at the Department of State (secret)», Washington D.C, 19 November 1954, Foreign Relations of the United States 1952-1954 Western Europe and Canada, Vol 6, P 2, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1986, pp.1491-1496.

الاحلال بالتزاماتها في منظمة ح.ش.أ والاستعانة بقواتها ومعداتها العسكرية بأوروبا في الجزائر، في ظل التضييق البرلماني الذي يعانيه رئيس الحكومة من الشيوعيين وسعيهم للإطاحة به في دورة 10 ديسمبر 1954، بعد رحلته الناجحة إلى أمريكا خارجيا وغير المقبولة داخليا¹. هذه المعارضة الشيوعية لربما هي ما عززت رغبة الإدارة الأمريكية في دعم حكومة منداس فرانس في الجزائر.

إن القوة السياسية والاستخباراتية الأمريكية التي كانت تتمتع بفعالية كبيرة فيما يتعلق بالشأن الفرنسي، لم تكن لتجهل تطور المد الوطني في الجزائر وشمال أفريقيا، لكن المصلحة ومقتضيات الحرب الباردة انعكست على تعامل و.م.أ مع هذا المد بالانحياز إلى الجانب الفرنسي. بل إن جون فوستر دالاس «John Foster Dulles»² وزير الخارجية الأمريكي كرر خلال لقاءاته في واشنطن بالسفيرين السوري واللبناني ما اتفق عليه مع منداس فرانس، وأكد لهما بأنه يشعر بارتياح للنوايا الطيبة لفرنسا إتجاه الجزائر، ما يؤكد التزام الأمريكيين بدعم فرنسا، ومحاوله لعب دور الوسيط المهدئ للرأي العام العربي إتجاه حليفهم في حربها، كما حاول دالاس الضغط على السفير السوري للتدخل لدى الحكومة المصرية لوقف النشاط الاذاعي المساند للثورة في القاهرة بناء على طلب الفرنسيين³.

وبالتالي فقد ارتكزت السياسة الأمريكية إتجاه الجزائر خلال الفترة بين 1954 و1956، على محورين أساسيين؛ الأول مواصلة دعم الوجود الفرنسي في الجزائر سياسيا واقتصاديا وعسكريا، والثاني جعل فرنسا تسن إصلاحات عاجلة تحد من الخطر الشيوعي من جهة وتساهم في بناء اتحاد فدرالي بين فرنسا وشمال أفريقيا ككل من جهة أخرى⁴.

وهو ما يعني استمرار الدعم الأمريكي دون تراجع، كتناف واضح للسياسة الأمريكية مع ما كان يصلها من معلومات وتقارير استخباراتية بخصوص الوضع في شمال أفريقيا، والتي أكدت في صيف 1955، فشل الحكومات الفرنسية في تنفيذ إصلاحات تلقي القبول والإجماع بين سكان شمال أفريقيا، مقابل تزايد القمع والتضييق

¹ C.I.A Archives : « **Mendes France –and North Africa** », *Current Intelligence Weekly*, N 2113, Office of Current Intelligence, C.I.A, Virginia, 3 December 1954, pp. 6,7, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79-00927A000400080001-1.pdf>

² جون فوستر دالاس: (1888-1959) سياسي أمريكي مخضرم شغل عدة مناصب سياسية أهمها كاتب الدولة للشؤون الخارجية بين 1953 و1959، لمزيد من المعلومات أنظر:

« **John Foster Dulles: Secretary of State** », American Diplomacy Gate, National Museum of American Diplomacy, U.S. Department of State, Washington D.C, Accessed on 17 June 2022, URL : <https://diplomacy.state.gov/people/john-foster-dulles/>

³ جمال فرحات: السياسة الأمريكية في الجزائر نشأتها-تطورها-آثارها، دار الريحانة للكتاب، الجزائر، 2006، ص، ص.132، 133.

⁴ ليلي تيتة، المرجع السابق، ص.33.

العسكريين، وأن هذه الإجراءات وإن كانت ستساهم في تهدئة الأوضاع نسبيًا إلا أنها لن تكون حلاً نهائيًا للمشكلة الجزائرية¹. بالإضافة إلى تأكيد تقارير أخرى مع أواخر العام لتفاقم الأزمة السياسية لفرنسا في الجزائر، وطلبها لتعزيزات مقدرة بـ 175.000 عسكري لمواجهة العمليات القوية لجيش التحرير الوطني.²

رغم هذه التقارير، نظرت و.م.أ. للثورة بحذر شديد، ولم يكن منطلق دعمها لفرنسا الحفاظ على ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا فقط، حيث يرى بعض الباحثين أن الثورة شكلت تهديدًا لمصالح و.م.أ. المتعلقة بالأمن القومي، فعمدت في البداية إلى دعم الحكومة الفرنسية بالمعدات العسكرية ثم سمحت بتوجيه القوات الفرنسية في ألمانيا إلى الجزائر عام 1955. بل واستغلت فرنسا الوضع للمطالبة بالدعم الأمريكي المباشر في الجزائر تحت عنوان معاهدة ح.ش.أ. ضد القوى الشيوعية في الجزائر، وهو ما لم ينجح الفرنسيون في الحصول عليه إلا ضمناً، مما أدى إلى انعدام ثقتهم في الأمريكيين بسبب شكوكهم في رغبة و.م.أ. بمأمل محل فرنسا في الجزائر.³

ومع ذلك فلا يمكن إنكار أن الدعم الأمريكي كان حاسماً وبشكل واضح لصالح فرنسا عسكرياً ودبلوماسياً، وهو ما تثبتته رسالة موجهة من وزير الخارجية الأمريكي إلى سفارة و.م.أ. في فرنسا، بخصوص السياسة الأمريكية المتعلقة بالوضع في الجزائر، أكد فيها موافقة الإدارة الأمريكية على تزويد فرنسا بعناد حربي يدعم موقفها في الحرب الجزائرية، لكنه أشار في نفس الوقت بأن هذا الدعم إنما قدم لحلحلة الأوضاع بسرعة في شمال إفريقيا من خلال سياسة التهدئة العامة ووصولاً إلى إصلاحات تضمن استعادة السلم في المنطقة.⁴

ووفقاً لبعض التقارير الاستخباراتية فإن إدارة آيزنهاور كانت على علم بأن حرب فرنسا في الجزائر خاسرة، استناداً لتجربتها المماثلة في الهند الصينية، في ظل نجاح جيش التحرير في تكثيف العمليات العسكرية ضد المصالح الفرنسية في الجزائر، مثبتاً بذلك فشل العمليات العسكرية الفرنسية في وأد الثورة، وسط رفض للإصلاحات داخلياً في المجالس النيابية والبلدية المحلية وعدم قبول ح.ت.و. للمفاوضات إلا على مبدأ تحقيق الاستقلال.⁵

¹ C.I.A Archives : « **French North Africa** », *Current Intelligence Weekly Summary*, N6456,P2, Office of Current Intelligence, C.I.A, Virginia, 28 July 1955, p.12, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79-00927A000600020001-5.pdf>.

² C.I.A Archives : « **North Africa** », *Current Intelligence Weekly Summary*, N9431, P2, Office of Current Intelligence, C.I.A, Virginia, 29 December 1955, p. 2, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79-00927A000700070001-9.pdf>

³ Yahia H. Zoubir, Op.cit, pp.66, 67.

⁴ U.S.D.S Archives : Document N 58, « **Telegram From The Department Of State To The Embassy in France**», Washington D.C, 27 May 1955, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Africa, Vol 18, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1989, pp.219-220.

⁵ C.I.A Archives : « **North Africa** », *Current Intelligence Weekly Summary*, N7656, P2, Office of Current Intelligence, C.I.A, Virginia, 27 December 1956, pp12,13, URL :

لكن متابعة الإدارة الأمريكية لمسألة إعادة تسليح ألمانيا الغربية ودمجها في ح.ش.أ مطلع 1955، جعلها تخشى رفض الفرنسيين التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بهذا الأمر، في حالة احساسهم بأن و.م.أ ستسحب دعمها لهم في الجزائر، بل وحذر مسؤولو السفارة الأمريكية في باريس من أن تسلك و.م.أ أي سياسة لينة تدعم الوطنيين في الجزائر أو العرب ضد فرنسا بعد توقيع تلك الاتفاقيات، تجنبا لعرقلة هذه الأخيرة تنفيذها فعليا. في ظل توجس الفرنسيين من رغبة و.م.أ في الحلول محلهم في المغرب، وأوصوا الإدارة الأمريكية بالحفاظ على مصالحها في أوروبا بعدم تبني أي سياسة معارضة رسميا أو علنيا للوجود الفرنسي في الجزائر¹.

يلاحظ هنا الارتباط الوثيق لمخرجات الحرب الباردة في أوروبا بالدعم الأمريكي لفرنسا في الجزائر، فالتوقيع على اتفاقيات الدفاع الأوروبي المشترك ونجاح محادثات باريس- لندن لتسليح ألمانيا وضمها إلى ح.ش.أ، كانت مسألة جوهرية بالنسبة للأمريكيين، وكان دعمهم لفرنسا لتبديد الشكوك الفرنسية المحدقة بالموقف الأمريكي بخصوص الجزائر، خصوصا اذا علمنا بانتشار شائعات في فرنسا مفادها وجود اتصالات سرية أمريكية بالقاهرة مع ممثلي ح.ت.و.و للتباحث بخصوص الثورة خلال نفس الفترة².

وبالتالي فان الدعم الأمريكي لفرنسا في الجزائر بين 1954 وأواخر 1956، ليس محل جدال أو اختلاف، انطلاقا من المصلحة الأمريكية في المنطقة وسياساتها في الحرب الباردة، مع دعم الحليف الفرنسي وطمأنته على موقعه فيها سياسيا وحتى عسكريا.

تبعاً لتطورات الحرب في الجزائر وفي إطار مراجعة و.م.أ لسياستها في المنطقة بين 1956 و1958، في ظل المتغيرات التي طرأت على الساحة؛ على غرار استقلال كل من تونس والمغرب في 1956 وميولهما الحكومية الرأسمالية، ركزت إدارة الرئيس الأمريكي آيزنهاور على مواصلة دعم فرنسا عسكريا وتقنيا، مع محاولة الحفاظ على خط دبلوماسي موضوعي يضمن المصلحة الأمريكية بالأساس اتجاه القضية الجزائرية، وكانت أبرز مرتكزاته كالتالي:

- تبديد أي شكوك لدى الفرنسيين بأن و.م.أ عازمة على استبدالهم في المنطقة والتأكيد لهم على استعدادها لمساعدتهم في الحفاظ على نفوذهم بالمنطقة.
- تشجيع كل من المغرب وتونس على الحفاظ على علاقات ودية مع فرنسا، واستخدامهما كقاعدة ضد النفوذ المصري والسوفييتي في المنطقة، ومنع السوفييت من استغلال الوضع الجزائري لمصلحتهم الخاصة.

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79-00927A001100020001-9.pdf>

¹M.Wall Irwin: *Les Etats-Unis et La Guerre D'Algérie*, tr: Philippe-Étienne Raviart, Editions SOLEB, Paris, 2006, pp.39,40.

²مُجد محمود السروجي، المرجع السابق، ص.334.

- دمج دول المنطقة في العالم الغربي من خلال التعاون الاقتصادي، وتقديم المساعدة الفنية والتقنية، وطلب المساعدة المغربية والتونسية في تلطيف مطالب ج.ت.و.¹
 - المحافظة على علاقات و.م.أ مع دول العالم الثالث، ومحاولة تغطية آثار الدعم الكبير لفرنسا الذي شوه صورتها في نظر هذه الدول، والبحث عن حلول سياسية للقضية الجزائرية ترضي فرنسا والجزائريين معا.
 - دعم و.م.أ لحركات التحرر شريطة أن يحافظ نجاحها على السلامة والأمن والمصالح الأمريكية.²
- لم تأتي هذه النظرة الأمريكية الجديدة للمسألة الجزائرية من عدم، بل جاءت كثمرة لما وصفه بعض الباحثين بتطور سياسة الطريق أو الحل الوسط في منطقة شمال أفريقيا، حل يأخذ بعين الاعتبار القوى الجديدة في المنطقة والعالم العربي، ويهدف بالأساس إلى الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة خصوصا العسكرية منها، والهادفة لتطويق الكتلة الشيوعية ومنع تطويقها لأوروبا من الجنوب.³
- يتضح هنا بأن الإدارة الأمريكية لم تنظر للثورة الجزائرية من منطلق المحافظة على مستعمرات فرنسا في شمال أفريقيا أو دعم الحليف الغربي الفرنسي فقط، بل انحصرت نظرتها في المصالح الأمريكية وحاجاتها العسكرية والسياسية في الحرب الباردة، لمنع وقوع منطقة شمال أفريقيا فريسة للمد السوفيياتي وتهديده للأمن الغربي بصفة عامة، وهذا ما جعل ريتشارد نيكسون «Richard Nixon»⁴ نائب الرئيس الأمريكي يوصي آيزنهاور بالتعاون مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لإيجاد حل للقضية الجزائرية بعد زيارته إلى شمال أفريقيا في 1957.⁵
- جاء هذا التطور نتيجة لإدراك الإدارة الأمريكية أن القضية الجزائرية ستبقى عاملا مهما في عدم استقرار المنطقة، خصوصا اذا علمنا أن التقارير الاستخباراتية الأمريكية أشارت بحلول أكتوبر 1957، إلى المآزق الذي وقعت فيه الحكومة الفرنسية وتضييق الشيوعيين الخناق عليها في البرلمان الفرنسي، نظرا لعدم وفائها بوعودها

¹ Yahia H. Zoubir, Op.cit, p.67.

² مريم صغير، "القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954-1962"، مرجع سابق، ص.178.

³ Samya El Machat : **Les États-Unis et L'Algérie De La Méconnaissance à La Reconnaissance 1945-1962**, Editions L'Harmattan, Paris, 1996, p.35.

⁴ ريتشارد نيكسون: (1913-1994) سياسي أمريكي مخضرم تولى عدة مناصب هامة في و.م.أ أهمها نائب الرئيس الأمريكي بين 1953 و1961 والرئيس السابع والثلاثون بين 1969 و1974، لمزيد من المعلومات أنظر: "ريتشارد نيكسون"، موقع الجزيرة، قسم شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 9 ديسمبر 2014، تم لدخول بتاريخ 15 جويلية 2022، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/12/9/%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%AF-%D9%86%D9%8A%D9%83%D8%B3%D9%88%D9%86>

⁵ معمر العايب : "الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية خلال إدارة الرئيس إيزنهاور 1954-1958"، المجلة الجزائرية للبحوث الدراسات التاريخية المتوسطة، م1، ع2، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 1 ديسمبر 2015، ص.257، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/14453>

الإصلاحية وتزايد نظرتها اليمينية العسكرية القمعية التي تمارسها في تعاملها مع الأزمة بالجزائر، وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي لفرنسا بشكل أوحى بانهايار سريع للنظام السياسي فيها.¹

دون نسيان الدعم الشعبي والرسمي الجارف لهذه القضية في كل من تونس والمغرب، حيث لم تكن و.م.أ لتسمح بارتقاء البلدين في الحوض المصري ضد النفوذ الغربي في المنطقة، فعملت على إيجاد رؤية مزدوجة للقضية الجزائرية، فزودت فرنسا بطائرات مروحية للاستخدام في الحرب منذ أواخر 1956، تجنباً لزيادة الغضب الفرنسي من الموقف الأمريكي، من جهة أخرى بدأت تدعو فرنسا إلى إيجاد حل ليبرالي توافقي للأزمة الجزائرية تجنباً لإغضاب تونس والمغرب والبلدان العربية ودول العالم الثالث. وبعد بضعة أشهر قرر مجلس الأمن القومي الأمريكي الحد من المشاركة العامة ل و.م.أ في الحرب الجزائرية إلى الحد الأدنى، واتخاذ خطوات لمنع الحرب من التأثير سلباً على العلاقات الغربية مع تونس والمغرب لإيجاد أرضية توافقية مع قيادة الثورة للدخول في مفاوضات مع فرنسا.²

مفاوضات أشارت الدوائر الاستخباراتية الأمريكية بحلول ديسمبر 1957، إلى استعداد الحكومة الفرنسية للدخول فيها، بوساطة المغرب للوصول إلى اتفاق وقف إطلاق نار مع ج.ت.و، بسبب مخرجات القضية الجزائرية في ه.أ.م وسعي فرنسا لإيجاد حل للأزمة التي تعانيتها سياسياً بسببها.³ كما أثر العدوان الثلاثي على مصر على مكانة المعسكر الغربي ككل، وجعل و.م.أ تعارض حلفاءها علناً ولأول مرة على الساحة الدولية، بسبب منحه لورقة رابحة للقوى المناهضة للامبريالية في العالم، ودفع و.م.أ لتغيير موقفها بخصوص القضية الجزائرية بمعارضتها العلنية لهذا العدوان⁴، لكن كل هذا لم يجعلها تراجع حساباتها بخصوص دعم فرنسا في حرب الجزائر.

فقد غضت و.م.أ الطرف عن تجاوزات فرنسا القمعية، وانتهاكها للقانون الدولي بقرصنتها لطائرة قادة ج.ت.و في أكتوبر 1956، والأزمة التي عرفتها العلاقات التونسية المغربية مع فرنسا و.م.أ بسبب هذا الأمر، بل ورفضت هذه الأخيرة بادرة حسن النية التي وجهتها لها ج.ت.و في برقية⁵ من أجل التدخل لدى فرنسا

¹C.I.A Archives : « **French Political Crisis** », Current Intelligence Weekly Summary, N 5223, P1, Office of Current Intelligence, C.I.A, Virginia, 17 October 1957, p. 6, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79-00927A001500010001-5.pdf>

² Egya N. Sangmuah: «**Eisenhower and Containment in North Africa, 1956-1960**», Middle East Journal, Vol 44, N 1, The Middle East Institute, Washington D.C, 1990, pp.80,81, URL : <http://www.jstor.org/stable/4328057>

³C.I.A Archives : «**France Taking Conciliatory Line on North Africa**», Current Intelligence Weekly Summary, N6419, P1, Office of Current Intelligence, C.I.A, Virginia, 26 December 1957, p. 11, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79-00927A001600010001-5.pdf>

⁴ معمر العايب : العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962، مرجع سابق، ص.220.

⁵ أنظر الملحق رقم 03 ص.444.

لاطلاق سراح قادة الثورة المختطفين، واستمر وزير خارجيتها في التأكيد للسفراء العرب والفرنسيين على حد سواء بأن القضية الجزائرية هي شأن فرنسي داخلي لا يمكن لـ و.م.أ. التدخل فيه¹.

لم يقتصر الدعم الأمريكي لفرنسا على هذا الجانب فحسب، بل وأفشلت الإدارة الأمريكية عدة مساعٍ لمناقشة القضية الجزائرية في الكونغرس الأمريكي، فشن وزير الخارجية دالاس حملة لمنع تمرير خطة لحل المشكلة الجزائرية بتدخل أمريكي وضعها واقترحها النائب جون كينيدي « John F. Kennedy »². كما دعمت و.م.أ. أيضا خطط الإصلاحات الفرنسية في الجزائر على غرار قانون الاطار مطلع 1958، متمسكة بذلك بخطتها الدبلوماسية لإيجاد حل ليبرالي للقضية الجزائرية بالتوافق بين الفرنسيين والجزائريين عبر الإصلاحات الفرنسية، ناهيك عن محاولة تغطية مجزرة ساقية سيدي يوسف في فيفري 1958 على المستوى الدولي، متخذة منها فرصة لحصار الثورة الجزائرية أكثر فأكثر، عبر الضغط على تونس للحدوث عن الأزمة دون التطرق للثورة الجزائرية، لتقطع الطريق على ج.ت.و. وتمنعها من استغلال المجزرة لصالح القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

وبالمحصلة زاد الدعم الأمريكي لفرنسا بين 1954 و1958، وزاد معه عتاد فرنسا الحربي من 60 طائرة مقاتلة و30 طائرة مروحية عام 1955، إلى 500 طائرة مقاتلة و150 طائرة مروحية في أوت 1956. دون أن ننسى التذكير بأن فرنسا استعملت منذ 1954 ما يفوق 10% من أسلحة ح.ش.أ. أغلبها أسلحة أمريكية في الجزائر، بالإضافة إلى ميزانية دعم اقتصادي قدرت سنة 1957 بـ 480 مليون فرنك فرنسي، وتسهيلات في الحصول على القروض كان أبرزها قرض بـ 650 مليون دولار من الحكومة الأمريكية في نفس العام.³

إن الإشارة لمحاور السياسة الأمريكية بخصوص القضية الجزائرية بين 1954 و1958، خلال إدارة الرئيس الأمريكي آيزنهاور والمنحازة بوضوح لدعم فرنسا والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، إنما جاء ليوضح السياسات الأمريكية بهذا الخصوص من جهة، والرد على الطرح القائل بأن و.م.أ. لا يمكن أن تتحمل وزر دعم فرنسا، نظرا

¹ Samia El Mechat, « Les États-Unis et La Question Coloniale en Afrique du Nord 1945-1962 », Op.cit, pp.260, 261.

² جون كينيدي: (1913-1963) جون فيتر جيرالد كينيدي سياسي أمريكي مخضرم مارس عدة وظائف سامية في و.م.أ. منها نائب في البرلمان الأمريكي بعرفته بين 1947 و1960، والرئيس الخامس والثلاثين لـ و.م.أ. بين 1960 و1963، لمزيد من المعلومات أنظر: "جون كينيدي"، موقع الجزيرة، قسم شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 26 أكتوبر 2014، تم الدخول بتاريخ 15 جويلية 2022، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/10/26/%D8%AC%D9%88%D9%86-%D9%83%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%AF%D9%8A>

³ معمر العايب : " الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1954-1958"، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، م 7، ع1،

المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، الجزائر، 31 جانفي 2018، ص- ص.47- 55، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/44517>

لأنه جاء عن حسن نية منها اتجاه شريك وحليف استراتيجي في ح.ش.أ، وتصديقا ل طرح الفرنسيين بمنع الجزائر من الوقوع تحت طائلة المد الشيوعي لاغير¹.

تاريخيا، هذا الطرح لا أساس له من الصحة لأن و.م.أ تعاملت مع القضية الجزائرية من منطلق دبلوماسي وبراغماتي محض، عبر المحافظة على مصالحها في المنطقة أولا، وكان باستطاعتها الامتناع عن دعم الفرنسيين لو تعارضت حريهم في الجزائر مع هذه المصالح، وما أشرنا اليه من تصريحات المسؤولين الأمريكيين والدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لخير دليل على ذلك. ضف إلى ذلك، فإن و.م.أ ولتحقيق مصلحتها الاستراتيجية تنكرت لماضيها ونهجها الداعي إلى تصفية الاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتغافلت عن مبادئ الرئيس ويلسون وميثاق الأطلسي اللذان كانا جوهر عمليها الدبلوماسي لمنع وقوع المزيد من الحروب، فجعلت إدارة الرئيس آيزنهاور من الشيوعية خطرا أكبر يجب القضاء عليه، حتى ولو اقتضى هذا الأمر دعم الاستعمار وقهر الشعوب، وتجلت نظرتها هذه في العديد من القضايا بدءا بالصين ووصولاً إلى الهند الصينية وانتهاء بالجزائر².

وقد وجه العديد من المؤرخين الأمريكيين أنفسهم، انتقادات واسعة للتعاطي الأمريكي مع القضية الجزائرية واتهموا و.م.أ صراحة بما أسموه بعمى الحرب الباردة، والمقصود به تركيزها على هذه الحرب كعدسة ينظر بها لكل الأزمات الدولية وعدم خروجها من نطاقها، مع النظر بعين الريبة لقوى وحركات التحرر واعتبارها ذات تأثير أو تأثير شيوعي اشتراكي مهدد للعالم الغربي في أغلبها استنادا للتجربة الفيتنامية والكورية. فحصرت بذلك الإدارة الأمريكية نظرتها للثورة الجزائرية في الغالب من منظور صراع شرق غرب أي صراع المعسكرين في الحرب الباردة، بدلا من صراع شمال جنوب أي صراع قوى التحرر ودول العالم الثالث ضد القوى الاستعمارية والإمبريالية، وهو ما أثر سلبا على تعاطي و.م.أ مع مخرجات القضية الجزائرية والعديد من المسائل الدولية الهامة الأخرى³.

ولم يمنع هذا الموقف الأمريكي الرسمي الداعم لفرنسا من ظهور مواقف أخرى مناوئة له بخصوص القضية الجزائرية، سواء على الصعيد السياسي أو الرأي العام الأمريكي، وهنا لابد من الإشارة إلى جهود بعض النواب في الكونغرس الأمريكي، حيث أصدر 11 نائبا ديمقراطيا في 1 جويلية 1957، بيانا مشتركا يعترفون فيه بحق

¹ Ferhat Farhat : **The United States and Algeria From Roosevelt to Kennedy 1940-1962**, OPU Editions, Algiers, 2006, p.200.

² Natalya Vince, Op.cit, p.75

³ Matthew Connelly : «**Taking Off the Cold War Lens: Visions of North South Conflict during the Algerian War for Independence** », *The American Historical Review*, Vol 105, N 3, American Historical Association, Washington D.C, Jun2000, pp.764,765, URL : <https://www.jstor.org/stable/2651808>

الشعب الجزائري في تقرير مصيره. لكن الخطاب الأكثر شهرة كان خطاب النائب الديمقراطي عضو لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس ورئيس اللجنة البرلمانية الفرعية لشؤون الأمم المتحدة جون كينيدي. حيث طلب كينيدي في جلسة 2 جويلية من الحكومة الأمريكية تجنب دعم فرنسا في ه.أ.م، وأن يكون تدخلها في الصراع لتحقيق السلم والتفاوض على الحكم الذاتي أو الاستقلال التام للجزائر، تماشياً مع المواثيق والقوانين الأممية، ومعرباً في نفس الوقت عن قلقه من خطورة الأوضاع في الجزائر وتهديدها للسلم والأمن الدوليين. كما هاجم كينيدي فرنسا واتهمها بالسعي لإضعاف قوة ح.ش.أ. ومشاريع التعاون الاقتصادي والعسكري المتبادلة بين أوروبا وأمريكا.¹ هجوم تثبته سجلات الكونغرس الأمريكي في قول كينيدي "...أدت الحرب في الجزائر التي شارك فيها أكثر من 400 ألف جندي فرنسي، إلى تجريد القوات القارية ل ح.ش.أ. من بون «Bonn» وقوضت الآمال الغربية في سوق أوروبية مشتركة، وعرضت بشكل خطير الإصلاحات التحريرية لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، من خلال قيام فرنسا بفرض قيود استيراد جديدة في ظل اقتصاد زمن الحرب..."².

لم يكن دافع هذا التوجه الذي سار فيه كينيدي إنسانياً بحتاً، بل جاء تنويجاً لمساره في مناهضة دعم و.م.أ. للقوى الاستعمارية منذ أزمة الهند الصينية في 1954، ثم أزمة السويس في 1956 وانتهاء بالدعم الأمريكي لفرنسا ضد الثورة الجزائرية في 1957³. وهو ما لخصه في قوله "...الحرب في الجزائر تضع و.م.أ. أمام أخطر مأزق دبلوماسي منذ الأزمة في الهند الصينية، ومع ذلك لم نفشل فقط في معالجة المشكلة بشكل صريح وفعال، بل ورفضنا حتى الاعتراف بأنها مشكلتنا بالأساس. لا توجد قضية تشكل تحدياً أكثر صعوبة لصناع سياستنا الخارجية، ولا توجد قضية تم تجاهلها بشكل يرثى له مثلها."⁴

هدف كينيدي من هذا الخطاب لمعارضة تأثير هذه القوى الاستعمارية على صورة وسمعة بلاده واقتصادها وأمنها دولياً، لذلك انتهز فرصة كونه شخصية سياسية شابة مرموقة وصاعدة حينها في الحزب الديمقراطي بالإضافة إلى مسؤولياته البرلمانية، ليوجه صوتاً ينتصر به لوجهة نظره من هذه التوجهات التي تمارسها الحكومة والتي تتنافى مع

¹ إبراهيم فنجان الامارة، فريال صبري علي : "جون كينيدي والثورة الجزائرية 1957-1962"، مجلة أبحاث البصرة(العلوم الإنسانية)، م 3، ع3، كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة البصرة، البصرة، 2012، ص، ص.197، 198.

² U.S Congress Archives Online : « **Imperialism-The Enemy of Freedom** », 85th Congress - 1st Session, Congressional Records-SENAT, Vol 103, P 8, Bound Edition, U.S Congress, Washington D.C, July 2, 1957,p.10781,URL :

<https://www.congress.gov/85/crecb/1957/07/02/GPO-CRECB-1957-pt8-8.pdf>

³ Maxime de PERSON : « **Kennedy et L'Algérie** », *Recherches contemporaines*, N3, Université Paris 10-Nanteere, Paris, 1995-1996, pp.208, 209, URL :

https://idhes.parisnanterre.fr/medias/fichier/person_1179767776267.pdf

⁴ U.S Congress Archives Online, « **Imperialism-The Enemy of Freedom** », Op.cit, p.10780.

المبادئ الأخلاقية الجهورية للسياسة الأمريكية، حتى لو استعمل القضية الجزائرية كحجة، بل ويساند هذا الطرح عدة باحثين ممن يرون بأنها مجرد حملة انتخابية استباقية لتقديم بدائل سياسية خارجية للناخبين، حفاظا على النفوذ الأمريكي ودعم سياسة ملاءم فراغ المستعمرات الأوروبية بهذا النفوذ كما وقع في الهند الصينية¹.

كخلاصة لكل ماسبق فإن الموقف الأمريكي اتجاه القضية الجزائرية استند بين 1954 و1958، على دعم فرنسا في حربها بالجزائر، انطلاقا من الحفاظ على المصلحة الاستراتيجية الأمريكية في شمال إفريقيا عبر الحفاظ على قوة وقواعد ح.ش.أ والأمن الأوروبي ومواجهة أي تأثير شيوعي محتمل من جهة، والعمل على إيجاد حل للقضية الجزائرية في إطار المفاوضات الجزائرية الفرنسية وفقا للمنظور الفرنسي ووعوده الإصلاحية، والتي تشرف عليها و.م.أ أو أصدقاؤها في المنطقة من جهة أخرى. وهي استراتيجية تثبت أن و.م.أ ركزت على الحرب الباردة في تعاطيها مع القضية الجزائرية، ولربما يعود هذا الأمر إلى كون الرئيس الأمريكي آيزنهاور قائدا سابقا لـ ح.ش.أ في أوروبا، بالإضافة إلى كون عهديه شهدتا عدة أزمات دولية خطيرة بين المعسكرين، جعلت إدارته تنظر بعين الريبة لأي أزمة دولية أو حركة تحرر على أنها ذات منطلق شيوعي يهدد المصالح الغربية في المنطقة والعالم.

وإذا كان هذا هو الموقف الأمريكي بخصوص القضية الجزائرية، فإن ج.ت.و كان لها موقفها الصارم أيضا من الدعم الأمريكي لفرنسا في الجزائر، حيث لم تتفاجأ منه لأنها انطلقت في جوهرها كحركة تحرر ضد قوة استعمارية غربية، وكانت تضع جيدا في حسابان عملها الدبلوماسي بأن الامبريالية الغربية لا تتركز على النشاطات الاستعمارية فحسب، بل وفي الهيمنة الأمريكية على القوى الاستعمارية ودعمها لها في تلك النشاطات أيضا. وبالتالي فقد أدركت العلاقة الوثيقة بين الرأسمالية والامبريالية في هذا الجانب، ووضعت في مخططاتها محاربتها في آن واحد، مع المحافظة على خطها التحرري المحايد اتجاه الحرب الباردة، كاستراتيجية دبلوماسية هادفة لتحقيق الاستقلال بعيدا عن الصراعات الدولية.²

ونظر لكون و.م.أ مقرا للعديد من المنظمات الدولية الهامة على رأسها ه.أ.م، فقد أرسلت ج.ت.و وفدها إلى نيويورك الذي التقى في نوفمبر 1955، بعدة دبلوماسيين أمريكيين، أين حذرهم آيت أحمد من أن مواقف دول شمال إفريقيا المستقلة اتجاه الغرب ستعتمد على الظروف التي نالت فيها استقلالها. من جهته صرح بن بلة بأن الجبهة أغلقت الباب في وجه الشيوعيين، مبدا بذلك وبمهارة المخاوف الأمريكية من الثورة، لكنه انتقد أيضا دعم و.م.أ لفرنسا وأكد بأنه أضر بصورتها في شمال إفريقيا، وأضعف دفاعات أوروبا الغربية ضد إس.إ.س بإنزال

¹ إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص.190.

² أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص.191، 192.

قوات ح.ش.أ من ألمانيا الغربية إلى الجزائر، واستغل هذه الحجة لحث و.م.أ للضغط على فرنسا من أجل إيجاد حل سلمي من خلال المفاوضات مع ج.ت.و والاعتراف بها كمثل رسمي للشعب الجزائري.¹

لقد كان الخط الدبلوماسي لـ ج.ت.و واضحاً اتجاه و.م.أ وقائماً على الصراحة والوضوح في السياسة منذ أول يوم، فبناء على التزامها مبدأً عدم الانحياز ومحاولة كسب كل القوى لدعم الثورة التحريرية، وتجريد فرنسا من حلفائها الطبيعيين، أرسلت ج.ت.و وفداً إلى واشنطن ضم كلا من فرحات عباس وعبد الرحمان كيوان² في 29 نوفمبر 1956، أين أجريا عدة محادثات مع ممثلي وزارة الخارجية الأمريكية.

محادثات وضع فيها فرحات عباس القيادة الأمريكية أمام الأمر الواقع، فبعد استعراضه لفشل السياسات الإصلاحية الفرنسية منذ نهاية ح ع 2، ذكر الأمريكيين بعدة حقائق جلية على رأسها الإدراك من تجربة الهند الصينية أن فرنسا لن تنتصر في الحرب الجزائرية، واستمرار الجزائريين في القتال حتى نيل حقهم في تقرير مصيرهم، واستغلال الهاجس الأمريكي عبر التطرق لخطر التوغل الشيوعي أكثر في شمال إفريقيا إذا ما استمر الوضع على حاله، مع التأكيد على حيادية ج.ت.و وأن الثورة جاءت لتصفية الاستعمار وليست حركة تابعة لمصر أو أي قوة في الشرق الأوسط، وتذكير الأمريكيين بمصلحتهم في استقرار المنطقة ومسئوليتهم الأخلاقية في تصفية الاستعمار. وقد حدد عباس باسم ج.ت.و وكشروط للتفاوض مع الفرنسيين، أن يقبلوا أولاً الاعتراف بالوجود الوطني للجزائر وحقها في الاستقلال، مع العفو السياسي عن كل المعتقلين، والاعتراف بحكومة جزائرية مؤقتة تتفاوض معها فرنسا لإنهاء الأزمة عبر انتخابات عامة لتقرير المصير في القطر الجزائري، وأكد عباس وكيوان للأمريكيين في ختام المحادثات أن وقف القتال لن يكون إلا بعد الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تحقيق الاستقلال.³

إن استعمال ج.ت.و للتقرب من المعسكر الشرقي كورقة دعائية ضاغطة، كان لإرغام و.م.أ على التقليل من دعم فرنسا ودفعها للتفاوض لإنهاء المشكلة الجزائرية، كما وجهت الجبهة سهام الانتقاد للتصريحات الصادرة عن السفير الأمريكي بباريس والمؤكدة على دعم فرنسا في حربها بالجزائر، ووصفتها بغير المدروسة والمسيئة لسمعة

¹ Matthew Connelly, « Rethinking the Cold War and Decolonization: The Grand Strategy of the Algerian War for Independence », Op.cit, p.225.

² عبد الرحمان كيوان: (1925-2014) ناشط طلابي ومحام ومناضل سياسي في الحزب الشيوعي الجزائري ثم دبلوماسي لجبهة التحرير الوطني بين 1956 و1962 ودعم الثورة في عدة رحلات دبلوماسية ومنظمات دولية حتى الاستقلال، لمزيد من المعلومات أنظر :

Achour Cheurfi, Op.cit, pp.929, 930.

³ U.S.D.S Archives : Document N 80, « Memorandum of a Conversation, Department of State », Washington D.C, 29 November 1956, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Africa, Op.cit, pp.255-258.

بلاده كمعقل دولي للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، لتعارضها مع المبادئ السامية للدبلوماسية الأمريكية والمعروفة بما منذ ثورتها وتخلصها من الاستعمار البريطاني.¹

رغم ذلك حتمت سياسة الجبهة المتوازنة عليها أن تكون موضوعية في بعض المواقف اتجاه و.م.أ، فنشرت على سبيل المثال قراءة تفيد بتغير الموقف الأمريكي في أوت 1957، وتبني موقف جديد بسبب تأثيرات الحرب على الدفاعات الغربية في أوروبا، وأكدت بأن هذا الموقف لن يغير من الواقع شيئاً، لأن و.م.أ لم تستخدم أوراق الضغط الفعالة التي تمتلكها لإرغام فرنسا على التفاوض وحل المشكلة الجزائرية، ووصفت موقفها بغير المفهوم نظراً لاستمرار دعمها لفرنسا بالدولارات والمواريث والذخيرة التي تستعملها ضد الجزائريين، رغم ما يشكله ذلك من ضرر لسمعتها في العالم.²

كما لم تخفي الجبهة معارضتها الكبيرة للدعم الأمريكي لفرنسا، على غرار ما فعلته في فيفري 1958، عندما أشارت إلى أن هذا الدعم يذكي نار الحرب ولا يحقق السلام كما تدعي الإدارة الأمريكية³، ووجهت انتقادات لاذعة للدور الأمريكي في القصف الفرنسي لساقية سيدي يوسف بتونس في 08 فيفري 1958، ووصفت و.م.أ بـ"براعية فرنسا في حربها على الجزائر، وأنها لا تلتزم الحياد الذي تحاول إبرازه دولياً اتجاه القضية الجزائرية، من خلال ممارستها العدوان على الجزائريين باسم فرنسا. لدرجة أنهم قد يمسوا من تغير الموقف الأمريكي نحو الالتزام الموضوعي والإنساني اتجاه قضيتهم، في ظل محاولة إخراجها من طبيعتها كصراع بين قوى التحرر والاستعمار وإدخالها في سياسة المعسكرات الدولية والصراع بين الكتل."⁴

انطلاقاً مما سبق فإن موقف و.م.أ من الثورة التحريرية بين 1954 و1958، كان في صالح حليفها فرنسا في حربها بالجزائر، من باب الحفاظ على المصالح الاستراتيجية للمعسكر الغربي في الحرب الباردة، فلم تبخل عليها لا بالأسلحة والذخائر بأنواعها ولا بالمواقف الدبلوماسية والسياسية، لكن ج.ت.و. ورغم ذلك بقيت محافظة على خطها الموضوعي من هذا الدعم فتنتقد تحالف الاستعمار والامبريالية من جهة، وتعالج الوضع السياسي وارتباطات و.م.أ بالقضية الجزائرية وفقاً لتطور الأحداث انطلاقاً من مواقفها ومبادئها ودون مبالغة من جهة أخرى.

¹ "أنصت يا بابيت... أو الموقف الأمريكي غير المفهوم"، المقاومة الجزائرية، ع7، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 14 سبتمبر 1956، ص.1، 2.

² "الحكومة الأمريكية تسيّر نحو موقف جديد"، المجاهد، ع8، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 5 أوت 1957، ص.4، 5.

³ "متى تنقيد أمريكا بتوصيات هيئة الأمم"، المجاهد، ع17، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1 فيفري 1958، ص.1.

⁴ "كيف تورطت أمريكا في حرب الجزائر الاستعمارية"، المجاهد، ع18، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، السبت 15 فيفري 1958، ص.6، 7.

2. أبرز دول أوروبا الغربية:

أ. بريطانيا:

اندلعت الثورة التحريرية خلال العهدة الثانية لونستون تشرشل (1951-1955)، ورغم تأكيدات المؤرخين بأن الإدارة البريطانية كانت تدرك بأن القضية الجزائرية تندرج في خانة تصفية الاستعمار، حسب معطياتهم التي أفضت إلى أنه من غير المنطقي وصف الجزائر بالفرنسية بسبب هيكلها الإداري والحضاري والثقافي المستقل، وتشكيل المسلمين للغالبية العظمى من السكان. تأويلات جعلت وزير الخارجية البريطاني يصرح لسفيره في باريس يوم 10 جوان 1955، بأن الحل الوحيد على المدى الطويل في الجزائر هو التقدم التدريجي نحو الحكم الذاتي، والمدعوم ببرنامج طويل الأجل للاستثمار في البنية التحتية، ورغم أن البريطانيين قد علموا وفقا لمخرجاتهم بأن القضية الجزائرية مسألة تصفية استعمار وأن الجزائر ليست فرنسية لكنهم فضلوا دعم فرنسا في حربها¹.

إن موقف بريطانيا الداعم لفرنسا بين 1954 و1958، لم يكن دائما عن قبول منها للسياسات الفرنسية أو تشجيعها، بقدر ما كان بناء على المصالح البريطانية كما الغربية في الحرب الباردة، حيث أبلغت وزارة الخارجية البريطانية دوائرها الدبلوماسية في جوان 1955، بأن سياستها في المنطقة المغاربية تتلخص في الحفاظ على الموقف الفرنسي في شمال إفريقيا بحجة القضاء على تأثير التمرد طويل الأجل في الجزائر على الدفاع والأمن الأوروبيين. هذه المخاوف الأمنية لم تكن الهاجس الوحيد الذي تلبس الحكومة البريطانية من الثورة الجزائرية، حيث كانت تخشى أن تؤدي هزيمة فرنسا مرة ثانية في الجزائر كما في الهند الصينية؛ إلى إنشاء حكومة محايده في باريس وما سيترتب عن ذلك من اضعاف للتحالف الغربي سياسيا. وكان القلق البريطاني الأكبر هو أن تضيق الثورة دعما لمواقف القوى العربية المناهضة للاستعمار في الشرق الأوسط، وهي المنطقة الرئيسية في اعتبارات الشؤون الخارجية البريطانية في الخمسينيات، دون أن ننسى طبعاً مخاوف انتشار الشيوعية وتطويقها لأوروبا جنوباً في شمال إفريقيا، أو توسع اهتمام إ.س من الشرق الأوسط إلى المنطقة المغاربية².

وإذا أضيف لما سبق كاستنتاج، هاجس سقوط النظام الاستعماري التقليدي الذي كانت بريطانيا تشكل أبرز أقطابه، فإن هذه الأخيرة وبأخذها بعين الاعتبار كل هذه الأسباب دعمت فرنسا في موقفها بالجزائر كما فعلت و.م.أ، ورغم هذا الدعم السياسي الرسمي إلا أن ممارسات فرنسا القمعية لم تكن دائما محل ترحيب وقبول

¹ Martin Thomas, **The French North African Crisis Colonial Breakdown and Anglo-French Relations 1945-62**, Op.cit, pp.70-74.

² Martin S. Alexander and others : **France and the Algerian War 1954-62 Strategy, Operations and Diplomacy**, Routledge Taylor & Francis Group, New York, 2002, pp.159, 160.

من بريطانيا، حيث يشير بعض المؤرخين إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت خلال معركة الجزائر سنة 1957، أثارت ردود أفعال قوية في الصحافة ومجلس العموم البريطانيين، ما دفع المسؤولين البريطانيين في الجزائر العاصمة إلى ادانة هذا القمع والممارسات الفرنسية دون وازع قانوني يحترم الأعراف الدولية لحقوق الانسان.¹

إدانة رسمية عكست رفض الشارع والرأي العام البريطانيين لهذه الممارسات التي كان لها صدى كبير في الرأي الليبرالي بلندن، ففي فيفري 1958، تظاهرت وفود عمالية لمدة ثلاثة أيام متتالية أمام السفارة الفرنسية، للتنديد بمحاكمة جميلة بوحيرد² والمطالبة بإرجاء حكم الإعدام الصادر ضدها. وقد تعرضت فرنسا بشكل متزايد للمقالات الانتقادية في الصحف البريطانية، التي دعتها إلى إجراء المفاوضات لإنهاء الحرب والتأكيد على حق الجزائريين في تقرير مصيرهم.³

رغم ذلك لم تغير هذه المعارضة الداخلية شيئا يذكر في سياسة الحكومة، بل إن بريطانيا تدخلت لدى و.م.أ للتخفيف من حدة الإدانة الأمريكية ضد قصف ساقية سيدي يوسف، خوفا من أن يؤدي التنديد الصريح جدا إلى انهيار الحكومة الفرنسية واستبدالها بأخرى أكثر تشددا، وهذا دون شك، دليل واضح على مواصلة بريطانيا العمل من أجل المصلحة الفرنسية والذي لقي استحسانا من قبل الحكومة الفرنسية، التي كانت ترى هذا الدعم غير مشروط وغالبا ما اعتبر أمرا مفروغا منه لدى الفرنسيين.⁴

رغم هذا الدعم البريطاني الرسمي لفرنسا إلا أن ج.ت.و بذلت جهدها لتنوير الرأي العام البريطاني بواقع القضية الجزائرية، فكانت تمتلك مكتبا بلندن يديره كل من بن يوسف بن خدة و **محمد الصديق بن يحيى**⁵، اللذان ربطا اتصالاتهم بالنقابات والأحزاب السياسية وحتى المنظمات المدنية غير الحكومية والصحافة في بريطانيا للتعريف

¹ Martin Thomas, *The French North African Crisis Colonial Breakdown and Anglo-French Relations 1945-62*, Op.cit, pp. 95 - 97.

² جميلة بوحيرد: (مواليد 1935) ناشطة سياسية ومجاهدة فدائية جزائرية في حرب التحرير ضد الاستعمار بين 1954 و1957 تاريخ القبض عليها، وتعرضها للتعذيب في المعتقلات الفرنسية قبل الحكم عليها بالاعدام الذي لم ينفذ بسبب ضغوطات دولية، وحول إلى السجن المؤبد حتى أفرج عنها بعد الاستقلال.. لمزيد من المعلومات أنظر: " من هي أيقونة الثورة التي منحها رئيس تونس أعلى وسام؟"، موقع قناة العربية، مركز تلفزيون الشرق الأوسط، دبي، 23 جانفي 2020، آخر تحديث 20 ماي 2020، تم الدخول بتاريخ 15 جويلية 2022، الرابط:

<https://www.alarabiya.net/north-africa/2020/01/23/%D9%85%D9%86-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D9%8A%D9%82%D9%88%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%AD%D9%87%D8%A7-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%9F>

³ Alistair Horne, Op.cit, p.244.

⁴ Martin S. Alexander and others, Op.cit, pp. 169, 170.

⁵ **محمد الصديق بن يحيى**: (1932-1982) محامي وحقوقى جزائري انضم للثورة التحريرية في 1955 كمحام، وساهم في تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، ثم عين دبلوماسيا لجبهة التحرير الوطني في الخارج وعضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية بين 1955 و1962، ثم وزيرا للخارجية بين 1979 و1982 بعد الاستقلال، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurfi, Op.cit, pp.101, 102

بالقضية الجزائرية، وتوجت هذه الجهود بعدة نتائج إيجابية على غرار اصدار لجنة لندن للمجلس العالمي لحرية المستعمرات لائحة تؤيد حرية الشعب الجزائري وتطالب باستقلاله في 16 ماي 1957¹.

ب. جمهورية ألمانيا الفدرالية (ألمانيا الغربية):

عندما اندلعت الثورة التحريرية كانت ألمانيا الغربية تحاول النهوض على قدميها والفوز بالاعتراف الدولي بها، وتحقيق التطور الاقتصادي للخروج من أزمة ح.ع.2 التي دمرتها، ناهيك عن تقاسم الحلفاء لأراضيها، وانطلاقا من دور فرنسا في اتفاقية باريس المبرمة يوم 23 أكتوبر 1954، لإعادة تسليح ألمانيا وإنهاء وضع الاحتلال، أصبحت ألمانيا الغربية حليفة لفرنسا في المعسكر الغربي، وبالتالي لم يكن في مصلحتها معارضة سياسة فرنسا في الجزائر خلال تلك الفترة، تبعا لالتزاماتها السياسية والاقتصادية على غرار سعيها لفتح قنصلية عامة في الجزائر العاصمة لتعزيز الروابط الاقتصادية مع فرنسا بالمنطقة في 10 فيفري 1956.

رغم ادراك الألمان للطابع الدولي للقضية الجزائرية من جهة، والتأكيدات التي كانت تصل الحكومة الألمانية من ممثليها في فرنسا بفشل سياسات الإصلاح، وتصاعد القمع العسكري في الجزائر خلال النصف الثاني من سنة 1955 من جهة أخرى، إلا أن الحكومة الألمانية فضلت ابداء واجب التحفظ الدبلوماسي إزاء القضية الجزائرية، ومواصلة ابداء مواقف مؤيدة لفرنسا في حربها بالجزائر بسبب مصالحها الاقتصادية والأمنية في أوروبا والعالم.²

إذا كان هذا هو التوجه الألماني الرسمي اتجاه القضية الجزائرية، فإن ج.ت.و بدأت تستغل أراضي ألمانيا الغربية كقاعدة لأنشطتها الدعائية في أوروبا الغربية منذ 1956، نشاط اصطدم غالبا بتنسيق فرنسي ألماني لقمعه في مهده خصوصا مع أواخر 1956 لكن دون جدوى، فقد استمر هذا العمل الدعائي في التطور خصوصا مع مطلع 1957، حيث اعتمدت الجبهة على وسائل الإعلام الألمانية والدبلوماسيين العرب والجهات الفاعلة المدنية الأخرى. على غرار تنظيم مؤتمر صحفي في بون في 26 سبتمبر 1957، تحدث فيه كل من أحمد فرانسيس³ وعبد الرحمن كيوان على حرب الإبادة الفرنسية في الجزائر وبحضور العديد من ممثلي الصحافة الألمانية.⁴

¹ أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص، ص.216، 217.

² جون بول كاهن، كلاوس يرغن مولر : جمهورية ألمانيا الفدرالية والثورة الجزائرية 1954-1962، تر : عبد القادر ليفا، منشورات وزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص- ص.28-37.

³ أحمد فرانسيس: (1912-1968) طبيب وناشط سياسي جزائري نشط في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بعد ح ع 2 حتى 1956، أين التحق بالثورة التحريرية كدبلوماسي في القاهرة وعين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم الحكومة المؤقتة بين 1956 و1962، كما حاز حقبة وزارة الاقتصاد والمالية بعد الاستقلال بين 1962 و1963، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurfi, Op.cit, p.174.

⁴ Mathilde Von Bülow: **West Germany, Cold War, Europe and The Algerian War**, Cambridge University Press, Cambridge, 2016, pp.105-109.

في الواقع لم تكن الحكومة الألمانية راضية على انتخاب حكومة يسارية في فرنسا مطلع 1956، حيث شعر المسؤولون الألمان بالقلق من نتائج هذا الانتخاب على العلاقات الثنائية والأمن الألماني ومعاهدة ح.ش.أ بسبب تزايد نفوذ اليساريين في فرنسا. رغم ذلك فقد استمر الموقف الألماني الداعم لفرنسا في حربها بالجزائر رسمياً حتى خريف 1958، لرغبة الحكومة الألمانية في تجنب أي عراقيل تصادف التقارب الألماني الفرنسي والألماني الأوروبي والأمن الأوروبي المشترك ناهيك عن المصالح الاقتصادية المشتركة، بسبب كل هذا وضعت الحكومة الألمانية مسألة تصفية الاستعمار كقضية هامشية لا تعيرها اهتماماً على حساب دعم الشريك الفرنسي.¹

دعم كان الألمان يعلمون بطبيعة الحال بأنه سيؤثر على مكانتهم في الدول النامية والقوى الدولية المناهضة للاستعمار خصوصاً في البلاد العربية، ومع اندلاع أزمة السويس تحولت ألمانيا الغربية بسبب دعمها للموقف الفرنسي في مصر إلى هدف لانتقاد واسع من جارتها الشرقية، متهمه إياها بدعم الامبريالية والقوى الاستعمارية في العالم، لكن هذه الاتهامات والتوجهات لم تكن لتهم حكومة ألمانيا الغربية بقدر ما كانت تقلق من تأثيرات الصراع في الجزائر على أمنها.

مخاوف يمكن اعتبارها معقولة خصوصاً إذا علم بأن عدد القوات الفرنسية المتمركزة في أوروبا قد تراجع من 693.000 جندي في 1954، إلى 242.000 فقط سنة 1958، بعد أن أعيد تمركزها في الجزائر، في ظل كون الجيش الألماني المشكل حديثاً في مهده ضعيفاً وعاجزاً عن مواجهة أي غزو سوفياتي محتمل، وكان هذا الاستنزاف للقوة العسكرية محسوساً بشدة خاصة وأن العديد من القوات المنقولة كانت متمركزة في ألمانيا، ومع ذلك سكت الألمان لأن الفرنسيين سعوا إلى تغطية هذا العجز بقوات الليف الأجنبي من المستعمرات الفرنسية.²

رغم التأييد الرسمي من ألمانيا الغربية لفرنسا في حربها بالجزائر، إلا أن الموقف الشعبي كان متعاطفاً مع القضية الجزائرية، وهو ما كان نتاجاً لعمل دؤوب من ج.ت.و في هذا البلد عبر شبكاتها الدعائية والإعلامية، حيث عمدت إلى النفاذ إلى الرأي العام الألماني عبر الصحافة والمنظمات الجماهيرية غير الحكومية، وحتى الأحزاب السياسية، والشخصيات المرموقة داخل هرم السلطة الألمانية، بشكل مكنها من بث نشاطها الدعائي وعقد الاجتماعات والخطب بكل أريحية.

كما شكلت ألمانيا الغربية نقطة لتموين وإمداد الثورة بالأسلحة التي اشترتها الجبهة من أوروبا الشرقية³، حيث يشير بعض المؤرخين إلى غضب السلطات الفرنسية في الجزائر من دور ألمانيا في هذا التموين، وتأكيدها للألمان استلام

¹ جون بول كاهن، كلاوس يرغن مولر، المرجع السابق، ص، ص. 81، 82.

² Mathilde Von Bülow, Op.cit, pp.59-70.

³ أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص، ص. 210، 209.

ج.ت.و ما لا يقل عن 100 جهاز ارسال لاسلكي ألماني أواخر 1957، وضغطها على الحكومة الألمانية للتضييق على نشاط الجبهة ومنع تصدير أي منتج عسكري إلى شمال افريقيا عبر أراضيها.¹

¹ Mathilde Von Bülow, Op.cit, p.147.

3. أهم الدول الغربية الأخرى :

سيبرز هذا العنصر موقف أبرز القوى الغربية الأخرى بما تيسر من كم معرفي وموقف موضوعي.

ستكون البداية بتركيا هذا البلد الإسلامي الذي خالفت مواقفه بين 1954 و1958، ما كان يجب أن تكون عليه، فتبعاً لكونه عضواً في ح.ش.أ، ساير رسمياً الموقف الفرنسي منذ اليوم الأول للثورة، بناءً على المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة، لكن ورغم هذا الأمر فقد كان للشعب التركي موقف صريح داعم للثورة من حيث النشاط الصحفي أو الجموعي، وبحلول أبريل 1958، استغل مكتب ج.ت.و بالقاهرة زيارة رئيس الوزراء التركي **عدنان مندريس** « Adnan Menderes »¹ إلى ليبيا لربط الاتصالات به عبر الليبيين².

فقابلته وفد ج.ت.و بقيادة الدكتور محمد الأمين دباغين في طرابلس، أين نجح في اقناع رئيس الوزراء التركي بجوهر الثورة وكفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار بدعم من الطرف الليبي وأقنعه بأمرين، الأول اقلاع حكومة تركيا عن دعم فرنسا في حربها على الجزائريين، الثاني دعم تسليح الثورة عبر ارسال الأسلحة إلى حكومة ليبيا لتتولى هي تحويلها باسمها ل ج.ت.و، وقد نفذ الأتراك وعودهم بعدها بشهرين حيث تلقت قيادة الثورة بليبيا 100 بندقية و 100 بندقية رشاشة، و 18 مدفع هاون، مع 25 مدفع أرضي كبير، لكن قيادة الجبهة استغنت عن المدافع لفائدة الجيش الليبي، وتعبيراً عن تغير موقفها من الثورة سمحت تركيا بفتح مكتب ج.ت.و بأنقرة والذي قاده **عمر أوعمران**³ انطلاقاً من نفس العام⁴.

وفيما يتعلق بكندا سلك هذا البلد أيضاً موقفاً داعماً لفرنسا ومصالح حلفائه الغربيين في شمال إفريقيا والجزائر، ودعم الموقف الفرنسي في هذه الأخيرة تبعاً للحفاظ على مصالح المعسكر الغربي وح.ش.أ في المنطقة. ورغم أن كندا كانت من الدول القليلة التي كانت تنادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها وتصفية الاستعمار قبل الثورة الجزائرية، فكانت من الأعضاء المعارضين لضم الجزائر إلى معاهدة ح.ش.أ نهاية الأربعينيات، حتى لا تتهم

¹ عدنان مندريس: (1866-1960) سياسي تركي شغل منصب رئيس وزراء تركيا بين 1950 و1960 ويشتهر بكونه أول من أعاد الأذان باللغة العربية في تركيا منذ تأسيسها وأول ضحية لانقلاب عسكري في العهد الجمهوري في 1960، لمزيد من المعلومات أنظر: "مندريس.. رئيس وزراء أعدمه أول انقلاب بتركيا"، موقع الجزيرة، قسم شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 23 أبريل 2013، تم الدخول بتاريخ 15 جويلية 2022، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2013/4/23/%D8%B9%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3>

² إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص.162.

³ **عمر أوعمران**: (1919-1992) مناضل في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية بين 1945 و1954، نائب قائد الولاية التاريخية الثالثة بين 1954 و1956، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ بين 1956 و1958 والمجلس الوطني للثورة بين 1956 و1962، ثم مسؤولاً عن تسليح وتكوين الثورة في مناطق الشرق الأوسط بين 1957 و1962، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurfi, Op.cit, pp.292, 293.

⁴ وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص.71.

حكومتها بدعم الأنظمة الاستعمارية على حساب شعوب المستعمرات، وكان لها موقفها المؤيد والصريح لاستقلال كل من تونس والمغرب. لكن عندما تعلق الأمر بالجزائر تنكرت كندا لمبادئها وسايرت السياسة الأمريكية اتجاه القضية الجزائرية، ورغم يقين المسؤولين الكنديين بأن الحرب في الجزائر أثرت وبشكل واضح على الدفاعات الغربية في أوروبا وشمال الأطلسي، إلا أنهم فضلوا رسمياً ابتداء من 1955، غض الطرف عن مجهود فرنسا الحربي في الجزائر ودعم الحكومة الفرنسية كما نظرائهم الأمريكيين.

وبحلول عام 1956 عارضت الحكومة الكندية بشكل واضح العدوان الثلاثي على مصر، وحاولت جهودها خلال الفترة ما بين 1956 و1958، إعادة الثقة بين حلفائها في منظمة ح.ش.أ والتي تراجعت بسبب القضية الجزائرية، مدافع الحكومة الكندية لمواصلة دعم سياسات فرنسا في الجزائر نظراً لأهميتها في الدفاع الأوروبي والأطلسي بالنسبة لهذا البلد¹.

وإذا كان هذا هو الموقف الرسمي، فإن الموقف الشعبي الكندي من القضية الجزائرية قد عرف انقساماً واضحاً نظراً للانقسام اللغوي والعرقي في كندا، حيث انجرف الناطقون بالفرنسية فيها إلى دعم موقف فرنسا في الجزائر خاصة في الجانب الصحفي، في حين كان الناطقون بالإنجليزية أكثر المهتمين بحرب الجزائر ولم يتطرقوا لها من منطلق التعاطف مع القضية الجزائرية، بل لدراسة تأثيرات الصراع على الأمن الأوروبي والمصالح الكندية في ح.ش.أ، نظراً لأن الكنديين كانوا يشعرون بأنهم متورطون بشكل مباشر بما يحدث في الجزائر، وبالتالي ركزت كتاباتهم على تحليل مسار الشريك الفرنسي في هذه الحرب وتداعياتها عليهم².

بخصوص إيطاليا فقد كانت للمصالح المشتركة الاقتصادية والدفاعية في أوروبا، سبباً في تركيز إيطاليا على تحسين علاقاتها مع فرنسا وتجنب كل ما من شأنه أحداث الخلاف بين الطرفين، بناء على ذلك التزمت الحياد والتحفز اتجاه حرب فرنسا في الجزائر، وبدءاً من أواخر عام 1956، حاولت إيطاليا بعد أزمة السويس سلوك سياسة لينة مع الدول العربية خصوصاً في الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث ظهرت سياستها المسماة "الأطلسي الجديد" والقائمة من جهة على احترام علاقاتها بشركائها العرب جنوب المتوسط، واحترام التزاماتها في معاهدة

¹Robin S. Gendron : « **Tempered Sympathy: Canada's Reaction to the Independence Movement in Algeria, 1954-1962** », *Journal of the Canadian Historical Association*, Vol9, N 1, the Canadian Historical Association, Ottawa, 1998, pp.225-235, URL: <http://id.erudit.org/iderudit/030499ar>

²مقالي دلاز: أحد الاستقلاليين والاستقلال الآخر 1954-1964 وسائل الاعلام بالكيبك وحرب الجزائر، ط2، تر: نَجْد سالم، عبد الرحمان كابويا، دار الحكمة، الجزائر، 2013، ص-ص.64-73.

ح.ش.أ بشكل موضوعي تنأى به عن الانخراط في أي مسألة استعمارية يمكن أن تضر بمصالحها من جهة أخرى، ومحاولة لعب دور أكبر في حل هذه المشاكل كوسيط بين الدول الاستعمارية وحركات التحرر في المستعمرات. كما اتخذت ج.ت.و من إيطاليا كقاعدة خلفية للثورة في أوروبا ومسرحة للنشاط الدعائي والسياسي وحتى العسكري في روما، حيث كسبت دعما شعبيا إيطاليا جارفا للقضية الجزائرية وصلت حتى مشاركة الإيطاليين في تهريب الأسلحة منذ 1955 من إيطاليا إلى الجزائر، تهريب كان يزعج قيادة الأركان الفرنسية كثيرا في حواراتها مع المسؤولين الإيطاليين وهو ما أدى لظهور جهود استخباراتية مشتركة بخصوص هذه المسألة، بالإضافة إلى تحول روما إلى نقطة سفر أو مفترق طرق أوروبي لقيادة ج.ت.و في تنقلاتها الأوروبية، وفتحها لمكتب روما في السفارتين التونسية ثم المصرية، وهي كلها دلائل تشير حسب المؤرخين إلى شبهة تواطؤ إيطالي رسمي داعم للثورة، وإن كان بطريقة غير مباشرة من خلال عدم حظر تنقلات قيادة ج.ت.و ومكتبها بروما، فكانت بهذا التوجه كأنها منحت الجبهة اعترافا فعلياً بما¹.

ذكر خلال التطرق إلى الموقف الأمريكي بأن ج.ت.و كانت مرنة لأبعد الحدود دبلوماسيا مع هذا التحالف الغربي ضد القضية الجزائرية، فتعاملت مع تطورات المواقف الغربية بكل ندية وموضوعية، ورغم العداء الظاهر من دول أوروبا الغربية خصوصا للثورة بدعم فرنسا، فقد نشطت ج.ت.و فيها بقوة محاولة بذلك وبالسبل الدبلوماسية خلق الشك والعداء وزرع الفرقة بين هذه الدول الحليفة لفرنسا، وعزلها عن حلفائها عبر عدة وسائل أبرزها فتح مكاتب خارجية في أوروبا الغربية².

وقد فتحت هذه المكاتب في عواصم الدول الأوروبية الكبرى خصوصا الغربية منها خلال الفترة بين 1957 و1958 من أجل دعم مجهودات الثورة، من أبرزها مكتب روما في إيطاليا ولندن في بريطانيا وبون في ألمانيا الغربية، وقد وجدت قيادة ج.ت.و وممثلوها دعما واستقبالا شعبيا فيها في ظل صمت أو حتى غض الطرف المطبق من الحكومات الموالية لفرنسا، لأن أغلبهم كانوا يحملون جوازات سفر لدول عربية أو فتحت تلك المكاتب نفسها في سفارات الدول العربية. وكان إيواؤهم أو نشاطهم الجماهيري يتم أيضا بدعم من المنظمات الجماهيرية في تلك البلدان، على غرار اتحادي الطلاب العرب في لندن وروما، هذه الأخيرة التي كانت رفقة بون مقرين رئيسيين

¹ Stéphane Mourlane : « La Guerre D'Algérie dans Les Relations Franco-Italiennes (1958-1962) », *Guerres mondiales et conflits contemporains*, N217, Presses Universitaires de France, Paris, 2005, pp.81-85, URL : <https://www.cairn.info/revue-guerres-mondiales-et-conflits-contemporains-2005-1-page-77.htm?contenu=citepar>

² أمال بن صويلح : *جبهة التحرير الوطني بين المساعي الدبلوماسية والنتائج الإيجابية*، أعمال الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962 دراسة قانونية وسياسية، مرجع سابق، ص.236.

لنشاط ج.ت.و في أوروبا، حيث ضمت العاصمة الألمانية ما بين 2000 إلى 3000 لاجئ جزائري ما يمكن من توفير قاعدة للنشاط الثوري فيها¹.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن تسليح ج.ت.و خلال نفس الفترة رغم كون أغلبه من أوروبا الشرقية، إلا أن أحد أبرز مراكز تجميع الأسلحة قبل إخراجها صوب وهران أو الجهة الغربية للجزائر، كانت في بون عاصمة ألمانيا الغربية، حيث نجحت الجبهة في شراء شركة تجارة خارجية ألمانية باسم « Geram Afric »، مسجلة باسم ألماني لشراء الأسلحة وتحويلها من أوروبا الشرقية إلى منزلين مستأجرين في بون، لتجميعها وتنظيمها فيهما قبل إرسالها إلى الجزائر عبر إسبانيا وبواسطة مهربين ألمان أحيانا².

كما ركزت ج.ت.و في نشاطها بأوروبا الغربية خلال ذات الفترة على الجانب الإعلامي والدعائي، فنشط مكتب روما بين 1956 و1958، للتعريف بالقضية الجزائرية لكسب أكبر دعم جماهيري ممكن في إيطاليا، حيث نجحت ج.ت.و في كسب دعم العديد من الصحفيين مع أواخر 1956، فنشرت على سبيل المثال لا الحصر جريدة « Il popolo » مقالا تدعم فيه طرح ج.ت.و بصريح العبارة ضد فرنسا، واصفة الثوار بالمقاومين الجزائريين ما أدى إلى امتعاض السفارة الفرنسية في روما.

وفي أوت 1957 نشرت صحيفة « Il Tempo » مقابلة حصرية مع فرحات عباس، وصفت فيها الثورة الجزائرية بأنها تشبه الكفاح الذي خاضه الايطاليون لتحقيق وحدتهم، وتواصل دعم الصحافة الإيطالية للقضية الجزائرية على غرار وصفها للقمع الفرنسي الوحشي لمعركة الجزائر بأوصاف الفاشية الإيطالية، وجاء القصف الفرنسي لساقية يوسف ليدهم وبصورة نهائية صورة فرنسا في الرأي العام الإيطالي لصالح ج.ت.و³.

كما ركزت ج.ت.و أيضا في نشاطها بأوروبا الغربية على الجانب الإنساني، حيث سعت لكسب المجتمع المدني الأوروبي والأحزاب والتنظيمات الجموعية والنقابية، وذلك لتحصيل عوائد مالية ومساعدات إنسانية، سواء لدعم الطلبة أو إيواء الفارين من الجيش الفرنسي أو حتى توجيه مساعدات للاجئين الجزائريين في أوروبا وتونس والمغرب. واستغلال الحملات الدعائية من أجل تحقيق هدفين الأول وهو تحصيل المساعدات المادية والعينية للفئات

¹ Gilbert Meynier, Op.cit, pp.596, 597.

² وهيبه سعيدي، المرجع السابق، ص-ص.74-76.

³ شعبان إيدو: شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017-2018، ص، ص.256، 257، الرابط:

http://rdoc.univ-sba.dz/bitstream/123456789/2005/1/DS_SHS_IDDOU_CHABANE.pdf

السابقة، والثاني احراج الحكومة الفرنسية وإضعاف موقفها دوليا ولدى شعوب الدول الحليفة لها في أوروبا الغربية بعرض الصور الواقعية لما تسببه الحرب الفرنسية في الجزائر¹.

كما لم يفت ج.ت.و أيضا إضافة إلى هذا النشاط الدعائي والإنساني وحتى العسكري في الدول الأوروبية الحليفة لفرنسا، أن تمتلك موقفا صارما اتجاه حكومات المعسكر الغربي ككل ومواقفها المتشددة ضد الثورة، فأشارت مرارا عبر المجاهد إلى المآزق الذي وقعت فيه هذه الدول بدعمها لفرنسا ضد الشعب الجزائري، ووصفت الكتلة الغربية بالمنقسمة على ذاتها بسبب القضية الجزائرية، بين دعم فرنسا المعلن وموقفها المخرج دوليا وأمام الرأي العام فيها بسبب تعارض مواقفها الداعمة لفرنسا مع القيم الأخلاقية وحتى مع مصالحها في المنطقة، متنبئة في أحد مقالاتها بأن هذه المواقف ستتغير حتما أمام ضغط الرأي العام الدولي على تلك الحكومات².

وحاولت ج.ت.و في منشوراتها تحفيز الدعم الدولي للقضية الجزائرية ضد التحالف الغربي عليها، من خلال الإشارة إلى أن عدو الشعب الجزائري ليس الاستعمار الفرنسي فحسب بل المعسكر الغربي ككل بإمكانياته الكبيرة، ووصفت السياسة الغربية اتجاه الثورة بالمكرمة والمتأمرة، ومؤكدة في الوقت نفسه على مواصلتها للكفاح بدعم شركائها الموثوقين في المغرب العربي والعالم الثالث بعيدا عن صراع الشرق والغرب³.

صراع لم تتوانى ج.ت.و عن انتقاد دور الأتحلاف الغربية المنخرطة فيه، في وأد طموحات الشعوب في الحرية وتحويل حروب انهاء الاستعمار إلى مسائل ذات علاقة بالحرب الباردة، كوسيلة لتزايد الهيمنة الأمريكية على حلفائها الغربيين عبر إغراقهم في الديون، ومساعدتهم في حروبهم الاستعمارية على حساب حرية الشعوب المقهورة بالأتحلاف العسكرية، على غرار ح.ش.أ وحلف بغداد اللذان درستهما في إحدى مقالاتها بالتفصيل⁴.

وبالتالي وكخلاصة لمواقف أبرز هذه القوى الغربية الحليفة لفرنسا في النظام الغربي من القضية الجزائرية، فقد ارتكزت جلها على ثلاث معطيات أساسية وهي:

- دعم فرنسا في حربها بالجزائر سياسيا واقتصاديا وحتى بالمعدات العسكرية من منطلق الحفاظ على المصالح الاستراتيجية في شمال إفريقيا، سواء من حيث الحفاظ على الأمن الأوروبي جنوب المتوسط أو الحفاظ على

¹ عمر بوضربة: "دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا 1955-1960"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، م10، ع2، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 1 جويلية 2018، ص3، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/552/10/2/74384>

² "القضية الجزائرية أمام سياسة المعسكرات الدولية"، المجاهد، ع18، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، السبت 15 فيفري 1958، ص3.

³ "الجزائر بين عداوة الغرب ودعم الشرق تشق طريقها"، المجاهد، ع21، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الثلاثاء 1 أفريل 1958، ص1.

⁴ "الأتحلاف الغربية وغاياتها"، المجاهد، ع22، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الثلاثاء 15 أفريل 1958، ص- ص3-8.

المصالح الاقتصادية المشتركة، على غرار السوق الأوروبية المشتركة التي جمعت منذ اتفاقية روما سنة 1957 عدة دول في غرب القارة الأوروبية.¹

- كانت و.م.أ وبريطانيا أكبر حليفين وداعمين لفرنسا في حربها على الجزائر، رغم تأثيرات سحب قواتها من أوروبا إلى هذه الأخيرة على الأمن الأوروبي، ومرد ذلك في نظري لأمرين رغبة و.م.أ في الحفاظ على قوة حليفها الأطلسي في شمال إفريقيا ضد التهديد الشيوعي والاشتراكي المحتمل في المنطقة، ودعم بريطانيا كقوة استعمارية لحليفها ونظيرتها الاستعمارية فرنسا في محاولة للحد من ظاهرة نزيف النظام الاستعماري التقليدي في العالم.

- أثبت هذا الدعم الغربي للعالم ككل تحالف الامبريالية الغربية مع النظام الاستعماري ضد الشعوب المقهورة، وكان له أثر بالغ على سمعة الدول الغربية في العالم الثالث، ولدى قوى التحرر وفضح تنكر و.م.أ لمبادئها الدبلوماسية الراسخة في مناهضة الاستعمار ودعم قوى التحرر.

لكن ج.ت.و عرفت بفضل حنكتها الدبلوماسية وبالتركيز على أهدافها وامكانياتها من اختراق هذا التحالف الغربي ضدها شعبيا ودعائيا، بشكل مكنها من فتح مكاتب تمويل للثورة ودعمها في عواصم هذه الدول الداعمة لفرنسا، وبالتالي حققت أحد أهدافها الرئيسية في هذا الصدد، ألا وهو عزل فرنسا قدر الإمكان في الرأي العام الغربي والدولي وتحطيم تحالف الامبريالية الغربية مع الأنظمة الاستعمارية.

¹ Hartmut Elsenhans, Op.cit, p.109.

المبحث الخامس: الدعم العربي و الآفروآسيوي للقضية الجزائرية:

بعد دراسة مواقف الكتلتين الشرقية والغربية من الثورة التحريرية، وسياسة ج.ت.و المتمثلة في الحياد اتجاه صراعهما واستعانتهما في تدويل قضيتها بدعم الدول العربية والإسلامية وقوى التحرر في العالم الثالث، سيدرس هذا المبحث أشكال هذا الدعم الذي تلقته في إطارها العربي والآفروآسيوي ومكانة الحرب الباردة فيه.

1. الدعم العربي للثورة التحريرية:

إنطلاقاً من بعدها الإقليمي سعت الثورة لكسب الدول العربية لصفها في حربها ضد المستعمر الفرنسي، رغم انقسام هذه الدول واختلاف توجهاتها السياسية بين الليبرالية والاشتراكية والحرب الباردة بينها، والمتأثرة بدعم القوى التي تقف خلفها، حيث سيعالج هذا العنصر معالم استفادة ج.ت.و من هذا الدعم العربي بالشكل الذي جعل من القضية الجزائرية القضية الوحيدة التي لم يختلف العرب حولها خلال خمسينات القرن الماضي.

أ. المغرب العربي:

اندلعت الثورة التحريرية في فترة كان فيها الكفاح في كل من تونس والمغرب قد بلغ أشواطاً محترمة، فجاءت لتوسع من المآزق الاستعماري الفرنسي في شمال إفريقيا، هذا الإطار المغاربي للثورة هو ما عزز دعم البلدين لها بعد نيلهما لاستقلالهما سنة 1956¹. استقلال جاء لتوجه فرنسا كل مجهودها الحربي للقضاء على الثورة وتعزلها عن دعمهما، الذي لم يتوقف بعد الاستقلال حيث تحولت أراضيها إلى مأوى لقوات جيش التحرير ومعابر للأسلحة الوافدة إلى الجزائر، واحتضان مكاتب وهيئات ج.ت.و ومنحها الدعم المادي والإعلامي².

فمنذ تحقيق الاستقلال تحول المغرب إلى قاعدة خلفية غربية للثورة، فالتقى عبد الحفيظ بوضوف³ ومُجَّد الأمين دباغين بالملك مُجَّد الخامس في المغرب في 18 فيفري 1956، وحازا وعده بدعم القضية الجزائرية⁴، كما أكدت الدبلوماسية المغربية بعد انضمامها إلى ه.أ.م على دعمها المطلق لـ ج.ت.و منذ جوان 1956، داعية

¹ أحمد سعيود، المرجع السابق، ص.63.

² الغالي غربي، المرجع السابق، ص. 479، 480.

³ عبد الحفيظ بوضوف: (1926-1980) مناضل ثوري في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة بين 1945 و1954، عضو مجموعة 22 التاريخية ونائب قائد الولاية الخامسة التاريخية ثم قائدها بين 1954 و1958، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ بين 1956 و1958 والمجلس الوطني للثورة بين 1956 و1962، ووزيرا للتسليح والمواصلات في الحكومة المؤقتة بين 1958 و1962، وهو أحد القادة

الثلاث النافذين في جبهة التحرير المعروفين بالباءات الثلاثة، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurfi, Op.cit, pp.132-134.

⁴ حنيفة هلايلي: المغرب والثورة الجزائرية 1954-1962 دعم وتضامن، الندوة الفكرية الدولية "جلالة المغفور له مُجَّد الخامس كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التحرر الإفريقية" المداخلات وملخصات العروض، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 14 و15 نوفمبر 2005، ص.34.

إلى إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية في أروقة هذه المنظمة¹، وقرار الملك استقبال الجزائريين على الأراضي المغربية، وإعلانه في إحدى خطابه على رغبته في الوصول إلى وقف لإطلاق النار في أسرع وقت².

بناء على هذا الخطاب الذي ألقاه الملك المغربي في سبتمبر 1956، سافر وفد ج.ت.و إلى المغرب تلبية لدعوة الملك ودعمًا لجهوده رفقة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لحل القضية الجزائرية، لكن طائرة الوفد تعرضت للقصف في 22 أكتوبر 1956 وهي متوجهة نحو تونس، ما عطل هذه الجهود وأدخل المغرب في أزمة سياسية مع فرنسا بسبب هذا الأمر³، فمن جهة وافقت فرنسا على التفاوض مع قيادة ج.ت.و وعلمت بالمساعي المغربية في ذلك، ومن جهة أخرى قامت بقرصنة طائرة الوفد الجزائري الذي كان تحت حماية الملك المغربي شخصيًا، ما أدى إلى استدعاء المغرب لسفيره بفرنسا وقطع العلاقات معها في 26 أكتوبر 1956.⁴

زادت هذه الأزمة من دعم الملك للثورة وهو ما أكدته ممثلي ج.ت.و عندما لقائهم في مدريد في 18 فيفري 1957، أين وعدّهم بشراء سفينة محملة بالأسلحة كانت راسية في ميناء طنجة للثورة ووفى بوعده، كما فتح الحدود المغربية أمام شبكات تهريب الأسلحة إلى داخل الجزائر برا⁵، بالإضافة إلى استقبال موانئ المغرب للأسلحة الوافدة من أوروبا ومصر، دون أن ننسى قاعدة ج.ت.و بمدينة الناظور الساحلية التي كانت محطة لتهريب السلاح بحرا إلى الجزائر⁶. وقد نجحت ج.ت.و أيضا في اقناع قادة حزب الاستقلال والمقاومة المغربية، ببطالان الادعاءات عن وجود اختلافات ايدولوجية بينهم وبين الجبهة - لرؤيتهم هذه الأخيرة كحركة شيوعية أو ناصرية مصرية -، وأكدت على أنها تنشط في دائرة الإسلام والعروبة فقط، وذلك تفييدا للدعاية الاستعمارية أو المصالية في الأوساط السياسية والشعبية المغربية⁷.

أكد الملك المغربي خلال استقباله لنائب الرئيس الأمريكي نيكسون في 2 مارس 1957، بأنه يرى بضرورة احترام التوجه الوطني للقضية الجزائرية، حصول الشعب الجزائري على استقلاله في نهاية المطاف ودعا الأمريكيين

¹ معمر العايب : مؤتمر طنجة المغاري دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص.ص. 96، 97.

² Mounya Essemli : « Le Maroc entre la France et l'Algérie (1956-1962) », *Relations internationales*, N126, Presses Universitaires de France, Paris, 2011, pp.77, 78, URL : <https://www.cairn.info/revue-relations-internationales-2011-2.htm>

³ سلوى لهلاي، أسعد لهلاي : " الدعم السياسي والدبلوماسي المغربي للثورة الجزائرية 1956-1962"، الحوار المتوسطي، م10، ع3، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 1 فيفري 2020، ص-ص. 259-261، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/109146>

⁴ Mounya Essemli, Op.cit, p.81.

⁵ سعدي وهيب، المرجع السابق، ص.ص. 67، 68.

⁶ نفسه، ص.84.

⁷ سلوى لهلاي، أسعد لهلاي، نفسه، ص.261.

إلى التدخل لدى الفرنسيين، لدفعهم إلى التفاوض من أجل تحقيق حل سلمي لهذه القضية، وأن أفضل حل لهذه القضية هو استفتاء تقرير المصير الذي تشرف عليه ه.أ.م.¹

وقد سعى المغرب للتنسيق مع تونس لبعث محاولة حل القضية الجزائرية، وعرض الوساطة المغربية التونسية في ذلك فأصدر بياناً في 22 نوفمبر 1957، يدعو إلى مفاوضات فرنسية جزائرية تحقق استقلال الشعب الجزائري وفقاً لمبادئ ه.أ.م، لكنه قوبل برفض فرنسي بحجة أن المغرب ليس بلداً محايداً في القضية وأنه داعم رئيسي لـ ج.ت.و.² موقف فرنسي لم يأتي من فراغ فقد استضافت مدينة طنجة المغربية مؤتمراً مغارياً لدعم القضية الجزائرية في أبريل 1958، ترأسه حزب الاستقلال، تم التأكيد فيه على حق الجزائريين في نيل الاستقلال ودعم الحكومات المغربية للقضية الجزائرية حتى تحقيقه، بل وكانت نواة تأسيس ح.م.ج.ج. في هذا المؤتمر وهو ما يثبت قيمة الدعم المغربي للثورة الجزائرية.³

بالنسبة لتونس أكد الحبيب بورقيبة دعمه للقضية الجزائرية ورغبته في تفعيل اتحاد مغاربي ناجح وفعال منذ نوفمبر 1955، ورغم ميله إلى دفع قيادة ج.ت.و إلى قبول مطلب الاستقلال الذاتي أولاً كتمهيد لتحقيق الاستقلال التام، خلال لقاءاته بقياداتها بين أواخر 1955 ومطلع 1956 استناداً إلى التجربة التونسية، وبعد تحقيق تونس الاستقلال كانت أولى الاتصالات بين بورقيبة والجبهة عبر محمد البجاوي، حيث طلب هذا الأخير من بورقيبة دعم الثورة وقدم له لائحة طلبات قبلها كلها دون استثناء، ويبدو هنا أن بورقيبة أراد من هذه الحركة كسب ود ودعم ج.ت.و. في صراعه مع المعارض صالح بن يوسف⁴ الراضٍ لاستقلال تونس المنقوص عن فرنسا، حيث كانت قيادة الثورة في الداخل ترى بضرورة التزام الحيات في هذا الصراع، في حين كان وفد ج.ت.و. في القاهرة يتعاطف مع أنصار صالح بن يوسف ومتربداً في الاعتراف بالاستقلال التونسي.⁵

¹ U.S.D.S Archives : Document N 166, « Memorandum Of Conversation », Rabat, 2 March 1957, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Africa, Op.cit, pp.561-563.

² معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص.97.

³ سلوى لهلاي، أسعد لهلاي، المرجع السابق، ص، ص.262، 263.

⁴ صالح بن يوسف: (1907-1961) سياسي تونسي من أبرز قادة الحركة الوطنية التونسية في خمسينيات القرن 20 م، يعتبر خصم الرئيس بورقيبة اللدود وكان معارضا له في فكرة الاستقلال المرحلي بدلا من الاستقلال الكلي لتونس دفعة واحدة، لمزيد من المعلومات أنظر: "صالح بن يوسف"، موقع الجزيرة، قسم شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 21 أكتوبر 2014، تم الدخول بتاريخ 15 جويلية 2022، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/10/21/%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%A8%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%81>

⁵ عبد الله مقلاتي، صالح لميش : تونس والثورة الجزائرية الجزائرية، ط1، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، منشورات وزارة الثقافة، دار شمس الزيبان، الجزائر، 2013، ج2، ص - ص.87-92.

وبالتالي وأمام ضغوطات مفاوضات تحقيق الاستقلال الكامل لتونس والصراع البورقيبي اليوسفي المترتب عنها، فرضت الثورة نفسها كقضية مهمة على الحكومة البورقيبية، وأرغمتها على بلورة رؤية خاصة بها اتجاه هذه القضية، حتى تتفادى تأثيراتها على النظام في تونس في ظل التأييد والتضامن الشعبي والسياسي الجارف مع الثورة، فلم يكن للحكومة التونسية من خيار سوى التضامن مع الثورة ودعمها، رغم النظرة القطرية للنظام البورقيبي في حل القضايا المغاربية، لكن تأثيرات الثورة وانعكاساتها على تونس فرضت عليه الدعوة إلى العمل المغاربي المشترك.¹ في الواقع، تعد الفترة ما بين 1956 و1957، مرحلة مفصلية في علاقات ج.ت.و مع تونس، فمن جهة ضمنت الجبهة استغلالها كقاعدة خلفية لتموين الثورة بالأسلحة من مصر وليبيا عبر الحدود، ومن جهة أخرى عمدت إلى تنظيم نشاط الثورة في تونس، خصوصا ما تعلق بتنظيم القيادة وتواجد الثوار على أراضيها، والتخلص من الهاجس البورقيبي المتمثل في احترام السيادة التونسية وإبعاد الثورة عن الصراع البورقيبي اليوسفي. حيث أرسل أوعمران من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس كممثل للثورة فيها، ووقع مع الحكومة التونسية اتفاقية تعاون مشتركة في فيفري 1957، لتنظيم أطر التعاون الجزائري التونسي، بعد إعتقال الوفد الخارجي للجبهة الداعم لصالح بن يوسف. وبالتالي اتجاه قيادة الثورة للتنسيق مع بورقيبية²، ما مكن أوعمران من تنظيم تسليح الثورة عبر القاعدة الشرقية بفضل تسهيلات السلطات التونسية، بالإضافة إلى لجوء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس بعد خروجها من الجزائر نتيجة توطيد هذه العلاقات خصوصا منذ ربيع 1957.³

انعكس هذا الدعم التونسي للثورة الجزائرية على علاقات تونس بفرنسا، حيث رفضت تونس متابعة القوات الفرنسية للثوار الجزائريين في أراضيها، فقطعت فرنسا دعمها المادي الموجه لتونس وفقا لاتفاقيات الاستقلال والمقدر بـ 15 مليار فرنك فرنسي في 20 ماي 1957، كما أجلت صب ملياري فرنك آخرين تعهدت بهما وفقا لاتفاقيات المالية سابقا في 15 أبريل 1957، كدليل على تدهور العلاقات بسبب الثورة خصوصا سنة 1957، حتى وصلت إلى القطيعة بين الطرفين بعد القصف الفرنسي لساقية سيدي يوسف في فيفري 1958.⁴

¹ محمد الطيب زروق: "النظام البورقيبي والثورة الجزائرية"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات الإنسانية، م2، ع3، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 20، جويلية 2016، ص، ص. 193، 194، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/34616>

² عبد الله مقلاتي، صالح لميش، المرجع السابق، ص- ص. 120-125.

³ نفسه، ص- ص. 132-137.

⁴ لمياء بوقريوة: "تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات التونسية الفرنسية 1954-1958"، كان التاريخية، م10، ع37، مؤسسة كان التاريخية، القاهرة، سبتمبر 2013، ص- ص. 46-49، الرابط:

https://kan.journals.ekb.eg/article_120199_40a5be52ec812b866e92ba9f56b09329.pdf

لا يمكن حصر الدعم التونسي والمغربي للثورة الجزائرية فقد تنوع ليشمل العديد من أشكال التضامن الرسمي والشعبي، وما ذكر ما هو إلا عينة لإبراز أهمية هذا الدعم ومكانة القطرين بالنسبة للثورة، التي لم تكن قيادتها لتغفل عن هذه الأهمية، حيث أكدت في مؤتمر القاهرة سنة 1957، على ضرورة تعزيز العلاقات الجزائرية المغاربية بما يدعم تدويل القضية الجزائرية ويساهم في دعم الاستراتيجية الدبلوماسية لـ ج.ت.و، وركزت مع أواخر نفس العام في استراتيجيتها المغاربية على تحقيق 3 أهداف، تلخص الأول في تفعيل الحوار المشترك لفض المشاكل والمسائل الخلافية التي تواجه الثورة عبر التنسيق مع سلطات البلدين، بالإضافة إلى تجنيد المنظمات الجماهيرية والرأي العام المغاربي للضغط على الحكومات لتفعيل الكفاح المشترك، وانتهاء بإقناع البلدين بمبدأ الاعتراف بالاستقلال كشرط للدخول في المفاوضات مع فرنسا وكسب دعمهما للقضية الجزائرية دولياً.¹

لم تكن الثورة بمعزل عن الحساسيات السياسية لنظامي البلدين (الليبراليين) في شمال إفريقيا على الصعيد الخارجي، خصوصاً عداوتهما للتوجهات الشيوعية والاشتراكية في المنطقة، حيث نفت ج.ت.و ارتباطها بالقوى الشيوعية لأحزاب وحركات المقاومة بالمغرب سنة 1957، حيث سعى كلا النظامين لمحاصرة التأثير المصري الناصري (القومي الاشتراكي) في المنطقة ومنعه من التأثير على الجبهة عبر استغلال دورهما كقاعدي اسناد رئيسيتين للثورة، بل وهناك من المؤرخين من يؤكد بأن مؤتمر طنجة قد جاء لعزل الثورة عن التأثير المصري لتكيزها في إطارها المغاربي فقط، وذلك في إطار الصراع البارد غير المباشر بين النظامين في تونس والمغرب مع النظام المصري.²

تبعاً لهذه التوجهات التونسية المغربية وتجاوز الضغوطات الفرنسية عليهما بسبب الثورة، نظراً لتعنت فرنسا في مسألة الاعتراف بـ ج.ت.و والمفاوضات، وتجنباً لاحتواء الثورة من قبل المصريين ولربما حتى شركائهم السوفييت، جنحت الدولتان إلى خيار آخر وهو محاولة تدويل القضية الجزائرية لدى شركائهم الأنجلوساكسونيين، للضغط على فرنسا ودفعها نحو تسوية القضية الجزائرية، وكانت البداية بزيارة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لواشنطن ولقائه بالرئيس الأمريكي آيزنهاور في نوفمبر 1956، حيث اقترح عليه دعم فكرته في تحقيق الاستقلال الجزائري في إطار اتحاد شمال إفريقي يكون له روابطه مع فرنسا، وأساسه حرية تقرير المصير لشعوب المنطقة - يقصد هنا تحقيق

¹ عبدالله مقلاتي: "استراتيجية الثورة في تجنيد المغرب العربي لتحرير الجزائر 1958-1960"، مجلة الحوار الفكري، م14، ع1، جامعة أحمد درارية، أدرار، 21 جوان 2019، ص.ص. 292، 293، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/95480>

² محمد الطيب زروق، المرجع السابق، ص.ص. 196، 197.

استقلال الأقطار الثلاثة وانتهاجها لنمط أيديولوجي لا يتنافى مع التوجهات الغربية -، كما حثه على التدخل والمساعدة لإيجاد حل للقضية الجزائرية.¹

كما أكد بورقيبة لنائب الرئيس الأمريكي نيكسون خلال زيارة هذا الأخير إلى تونس في 18 مارس 1957، بأنه يسعى جهده لابعاد التأثيرات الشيوعية عن المنطقة، ونوه في نفس الوقت بتواجد عناصر عسكرية وسياسية يسارية متطرفة في فرنسا تسعى جاهدة لإخضاع الجزائر عسكرياً، ثم العودة لاحتلال كل من تونس والمغرب مجدداً، كما تطرق بورقيبة في نفس الوقت لفشل هذه المساعي لحل القضية الجزائرية عسكرياً، وأن الحل لن يكون إلا بانتخابات تحت إشراف دولي تسمح للشعب الجزائري بتقرير مصيره.²

وقد التقى السفيران التونسي والمغربي مع وكيل نائب كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الإفريقية والشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية يوم 11 جوان 1957، وطلبا منه تدخل و.م.أ بصفة فعالة لحل القضية الجزائرية، واستقبل بعدها بيومين الرئيس بورقيبة نائبة وزير الشؤون الخارجية البريطانية للشرق الأوسط وإفريقيا وطلب منها دعم الوصول إلى حل للقضية الجزائرية³، رغم أن مواقف هذه الدول الانجلوساكسونية لم يتغير من القضية الجزائرية ودعم فرنسا، إلا أن هذه الجهود نجحت ووفقاً لما أشرنا إليه سابقاً في وضع الإدارة الأمريكية في حساباتها بأن لديها حلفاء وأصدقاء في المنطقة يدعمون القضية الجزائرية وبالتالي مراجعة نظرتها لهذه القضية.

يمكن اعتبار مؤتمر طنجة في أبريل 1958، أبرز مخرجات التوجه المغربي لدعم القضية الجزائرية وعزلها عن مصر أو أي شريك دولي آخر يمكن أن يؤثر على المنطقة، حيث أكد على دعم حكومتي المغرب وتونس للثورة من جهة وندد بتدخل ح.ش.أ ودوله إلى جانب فرنسا في حربها من جهة أخرى، ورغم أهمية هذا المؤتمر ونتائجه على صعيد الكفاح والتضامن المغاربة المشتركين، لكنني أرى في توصية المؤتمر بتكوين مجلس استشاري موسع يضم المجالس والقيادات المغربية فيما بينها فقط لتقرير مصير شمال إفريقيا، مع توصيته بعدم الانخراط بشكل منفصل في تقرير مصير المنطقة⁴، كمحاولة واضحة لعزل الثورة عن مصر وغيرها من القوى الاشتراكية والشيوعية.

¹ حبيب حسن اللولب: "الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين (1955-1962م) التحديات والرهانات"، دفا تر السياسة والقانون، م9، ع16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 1 جانفي 2017، ص.ص. 147، 148، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28354>

² U.S.D.S Archives : Document N 166, « Memorandum Of Conversation », Tunis, 18 March 1957, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Africa, Op.cit, pp.660-462.

³ حبيب حسن اللولب، نفسه، ص- ص. 148- 152.

⁴ Mohamed Harbi, Gilbert Menyier : **Le FLN Documents et Histoire 1954-1962**, Editions Fayard, Paris, Mai 2004, pp.766-768

بالمقابل لم يغيب عن وعي قيادة الثورة هذه الهواجس التي تملكته قيادتي البلدين، ففيما يتعلق بآثار القضية الجزائرية والضغط الفرنسي عليهما، إلتزمت منذ 1956، في تعاملها مع حكومتيهما بقاعدة واضحة مفادها رفضها لأي مبادرة لا تتضمن التفاوض لتحقيق الاستقلال الكلي للجزائر، وحاولت اقناعهما بأن المشكلة الجزائرية رغم اطرافها المغاربي الا أنها تختلف عن الوضع التونسي والمغربي، وأكدت مرارا وتكرارا للرئيس التونسي بأنه لا يمكن معالجتها وفقا لسياسة المراحل، لأن فرنسا لا تعترف بوجود كيان سياسي قانوني في الجزائر، ولا يمكنها الاعتراف بسهولة باستقلال الجزائريين لأن ذلك ينهي سيادتها عليهم.

كما رفضت الجبهة وبشكل صريح الدخول في الحلف المغاربي المرتبط بالغرب وو.م.أ، بل ورفضت مقترحا ثنائيا مغربيا-تونسيا في 26 مارس 1957، يقوم على الدخول غير المشروط في المفاوضات مع فرنسا لحل القضية الجزائرية. ولم ينجح الرئيس التونسي في فرض مشروعه أيضا على لجنة التنسيق والتنفيذ في أبريل من نفس العام، عند لجوئها إلى تونس، فرفضت ج.ت.و صراحة أي حل سلمي للقضية الجزائرية لا يمكن الشعب الجزائري من تحقيق استقلاله، ونتيجة لهذا الأمر وتجنباً للضغوط البورقيبية تنقلت اللجنة إلى القاهرة تجنبا لأي مضاعفات ثنائية بين الطرفين قد تؤدي إلى الصدام والخلاف الذي يؤثر على الثورة.¹

ورغم أنه سبب من جملة من الأسباب المتعلقة بالتنظيم الداخلي والخارجي للثورة، كانت مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى القاهرة محاولة للحفاظ على استقلالية الثورة وأمنها، من أي ضغوط ترمي بها في الصراعات السياسية بين الأنظمة العربية في توجهاتها الأيديولوجية، فعقدت ج.ت.و مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة في أوت 1957، لمعالجة الاختلالات السياسية والعسكرية، الذي عزز تنظيم الثورة من جهة وأثبت استقلاليتها عن أية ضغوط من أي طرف كان، وتركيزها على الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال وتأكيد نفس المؤتمر على أهمية البعد المغاربي للثورة الجزائرية.²

كما ضاعفت الجبهة نشاطها الثوري في كل من تونس والمغرب في نفس الفترة، بل وقبلت الدخول في مشروع وساطة بين الحكومة الفرنسية و ج.ت.و، أعلن عنه الرئيس التونسي والملك المغربي في ندوة مشتركة بالرباط يوم 21 نوفمبر 1957، لكن هذه الوساطة رفضت من قبل الفرنسيين، هنا أكدت ج.ت.و لقادة البلدين بأن فرنسا لا تريد حلا سلميا للقضية الجزائرية، وأنها تعتبر القطرين عدوين لا لدعمهما الثورة فحسب، بل

¹ عبد الله مقلاتي، صالح لميش، المرجع السابق، ص-ص. 195-203.

² عبدالله مقلاتي: "استراتيجية الثورة في تجنيد المغرب العربي لتحرير الجزائر 1958-1960"، مرجع سابق، ص، ص. 288، 289.

لعدم انصياعهما لرغباتها في إبقاء الجزائر تحت النظام الاستعماري، وبالتالي فإن استقلالهما كان مرهونا بجيادهما اتجاه الجزائر وقد يكلفهما دعم هذه الأخيرة إعادة احتلالهما مجددا لمنعه¹.

وحذرت الحكومتين من المؤامرات الفرنسية الهادفة لزعزعة العمل المغاربي المشترك، وما روجته فرنسا دعائيا بأن مشروع الوساطة قد جاء لإيقاف القتال وتأثيراته على البلدين فقط، وأكدت من جهتها على فشل كل هذه المحاولات في خلق الشقاق والفتنة بين الأقطار المغاربية الثلاثة². ولتبدد نهائيا شكوك البلدين اتجاهها خصوصا ما تعلق باستقلاليتها السياسية وعدم وقوعها تحت ضغط أي نظام سواء كان ناصريا أو مغاربيا، قبلت ج.ت.و المشاركة في مؤتمر طنجة في أبريل 1958، وهنا يظهر وعيها الدبلوماسي ونظرتها لطبيعة الصراع في المنطقة المغاربية، فتشير إلى عيش هذه الأخيرة حربا حامية- أي صراعا لانتهاء الاستعمار وسيطرته- وحربا باردة- أي مكانة الصراع الاستعماري في المنطقة وصراع القادة الشمال أفريقيين في الصراع الدولي بين المعسكرين-.

كما استخدمت وسائل الضغط المتاحة لها بالاستفادة من هواجس البلدين من الأنظمة الاشتراكية والقومية في المشرق، حين استفسرت في أحد مقالاتها قبل المؤتمر عن توفر روح الوحدة والتنسيق المشترك لسانة شمال إفريقيا، التي توفرت لدى ساسة دمشق والقاهرة في تنسيقهم السياسي، الاجتماعي والاقتصادي المباشر بوحدة مصر وسوريا³. وقد اعتبرت ج.ت.و المشاركة في مؤتمر طنجة إنجازا باهرا نظير قراراته الهامة ودعمه للقضية الجزائرية، خصوصا ما تعلق منها بإصدار المؤتمرين عن الأقطار الثلاثة نداءهم للدول الغربية بالتوقف عن الدعم السياسي والاقتصادي للحرب الاستعمارية الفرنسية في شمال إفريقيا⁴.

سعت ج.ت.و لفرض استقلاليتها أكثر على كل القوى في المنطقة المغاربية وشمال إفريقيا، فلم تكسب دعم المصريين والتونسيين والمغاربة فقط، بل وحتى الدعم الليبي الذي وفر للجبهة متنفسا وأداة سياسية لتخفيف حدة نتائج أي محاولة للضغط عليها، حيث كانت ليبيا قبلة للفارين الجزائريين من الاستعمار الفرنسي ومنفذا لتهرب الأسلحة إلى الجزائر عبر الحدود الجنوبية الشرقية، وقد استقبل الملك الليبي وفد ج.ت.و في 13 جوان 1956، وأكد لهم على الدعم الليبي المطلق لحكومة وشعبا للثورة الجزائرية، فكان الاحتجاج الرسمي على اختطاف فرنسا لطائرة وفد ج.ت.و في أكتوبر 1956 أول حركة سياسية رسمية، بالإضافة إلى البيان التونسي الليبي المشترك في

¹ "فرنسا بين نزعتها الاستعمارية والوساطة التونسية المغربية"، المجاهد، ع14، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الأحد 15 ديسمبر 1957، ص.2.

² "مؤامرات فرنسا متواصلة ضد وحدتنا المغاربية"، المجاهد، ع16، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 جانفي 1958، ص.5-9.

³ "هل تتحقق وحدتنا في مؤتمر طنجة؟"، المجاهد، ع22، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الثلاثاء 15 أبريل 1958، ص.3.

⁴ "مؤتمر طنجة : مرحلة حاسمة"، المجاهد، ع23، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الأربعاء 7 ماي 1958، ص.1.

17 ماي 1957، الداعم للقضية الجزائرية والمطالبة بحل سلمي لها، بل ورفضت ليبيا اغراءات فرنسية في أواخر نفس العام بصفقات بترولية تجارية من الجزائر لتغيير موقفها من الثورة.¹

ورغم الخلافات السياسية بين النظامين الليبي والمصري، إلا أن الليبيين أيدوا القضية الجزائرية خلال زيارة نائب الرئيس الأمريكي نيكسون إلى طرابلس في مارس 1957، فحذره رئيس الوزراء الليبي من احتمال استغلال العناصر الشيوعية والاشتراكية الدعم المصري للضغط على الثورة في حالة ما إذا طال الصراع أكثر، وما يشكله ذلك من تهديد للمنطقة والغرب ككل، وأعرب عن أمله في تدخل و.م.أ. وضغطها على فرنسا لحل هذه القضية²، هنا نرى بأن ج.ت.و. نجحت إلى حد ما في استغلال فزاعة الشيوعية والناصرية، التي كانت تخشاهها الحكومة الليبية كما الحكومتين التونسية والمغربية في اقناع الطرف الليبي بالضغط على و.م.أ.

كقضية مهمة أخرى، فقد خلف عدم توجيه الدعوة إلى ليبيا لحضور مؤتمر طنجة في أبريل 1958، استياء حكوميا ليبيا كبيرا عبرت عنه لوفد ج.ت.و. في 22 جوان 1958، ما جعلها تعمل على تلطيف الأجواء لتجاوز هذه المسألة، وامتلاك وسيلة دبلوماسية أخرى لإثبات استقلالها الدبلوماسي في المنطقة المغاربية، ستمكنها من التخلص من أي ضغط تونسي مغربي محتمل مستقبلا والبداية ستكون من مؤتمر طرابلس الأول سنة 1959³.

وبالتالي فقد كانت ج.ت.و. مرنة مرونة كبيرة في علاقاتها مع دول المغرب العربي، بالتركيز على مبدأ لا مفاوضات دون الاعتراف بها كمثل وحيد للشعب الجزائري لتحقيق الاستقلال، ومحاولة كسب أكبر دعم من البلدان المغاربية عبر التقارب السياسي مع حكوماتها ضمن الاطار المغاربي للثورة، والتأكيد على استقلالية الثورة عن أي ضغط من أي نظام أو مشروع سياسي أو ايديولوجي سواء كان إقليميا أو دوليا.

ب. المشرق العربي:

رغم أن الثورة الجزائرية قد اندلعت في اطارها المغاربي لكنها لم تحمل اطارها العربي أيضا، في محاولة منها لكسب دعم دول المشرق العربي للقضية الجزائرية ضد الاستعمار، ونجحت في هذا الصدد في كسب العديد من الدول كمصر وسوريا ودول الخليج.

كان لمصر دور بارز في تأييد الثورة ودعمها سياسيا وعسكريا، ماديا ومعنويا، منذ لقاء الرئيس المصري جمال عبد الناصر بوفد ج.ت.و. في أكتوبر 1954، وتأكيده على دعم حق الشعب الجزائري في استرجاع

¹ مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص-ص.93-96.

² U.S.D.S Archives : Document N 166, « Memorandum Of Conversation », Tripoli, 17 March 1957, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Africa, Op.cit, pp.467-469.

³ مريم صغير، نفسه، ص، ص.97،98.

سيادته، فتحوّلت القاهرة منذ اندلاع الثورة إلى مقر للوفد الخارجي ل ج.ت.و ودعايتها السياسية والاعلامية وتهريب الأسلحة إلى الجزائر¹.

دعم جاء من منطلق أن القضية الجزائرية عربية بالدرجة الأولى وباب لتصفية الاستعمار في البلاد العربية لتحقيق وحدتها، فكان اعلان بيان أول نوفمبر من إذاعة صوت العرب بالقاهرة، وسعي مصر للوساطة بين مختلف تيارات الحركة الوطنية و ج.ت.و من جهة وبين هذه الأخيرة وتيارات مكتب المغرب العربي بالقاهرة من جهة أخرى في جانفي 1955، دون أن ننسى تضامن الحكومة المصرية مع الوفد الخارجي المختطف في أكتوبر 1956، وشنها حملة دبلوماسية واسعة للتنديد بالحادثة ومطالبتها بالإفراج عن القادة الجزائريين، بالإضافة إلى استضافتها لمؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1957 بالقاهرة، أحد أبرز مؤتمرات تنظيم وهيكله الثورة.² ودعمها للقضية الجزائرية دوليا، على غرار ما فعلته على مستوى ه.أ.م، خلال استضافتها لمؤتمر الشعوب الافريقية والآسيوية بالقاهرة بين ديسمبر 1957 وجانفي 1958، والذي كسبت فيه الثورة تأييد دول العالم الثالث ودعمها لها وتنديدها بالاستعمار الفرنسي وممارساته في الجزائر.³

حذت سوريا حذو مصر في دعم الثورة منذ اندلاعها، وذلك سعيا منها لإعادة التموقع على الساحة العربية ودعم الحركات الوندوية، فسخرت دبلوماسيتها لكسب التأييد الدولي للقضية الجزائرية في الجامعة العربية وه.أ.م ومختلف التظاهرات الدولية منذ سنة 1955، بل وقامت بإستنكار السياسة الاستعمارية الفرنسية وحرها على الجزائر ومنعت سنة 1956، تصدير القمح السوري إلى فرنسا وقاطعتها اقتصاديا. كما شنت حملة دبلوماسية واسعة خلال أعمال المؤتمر الإسلامي المنعقد على أراضيها في نفس العام، توجت بإصدار المؤتمر لقرارات تنديد بالاستعمار الفرنسي وحلفائه الغربيين ودورهم في حرب الجزائر والتضامن مع القضية الجزائرية.

بالإضافة إلى حملة التحسيس والدعم السوريين لهذه القضية في معرض دمشق الدولي عام 1957، واستقبال الحكومة السورية لوفد ج.ت.و في مارس من نفس العام، تأكيدا على دعم الثورة سياسيا ودبلوماسيا وحتى من ناحية التسليح، كما سلمت اعانة مادية فاقت 132 ألف دولار، دون أن ننسى استقبالها للطلبة الجزائريين في مختلف معاهدها والمقدر عددهم حتى عام 1958، بـ 107 طالب.⁴

¹ أحمد سعيود، المرجع السابق، ص، ص.65، 66.

² مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص-ص.189-195.

³ عبد النور جودي: "الدعم السياسي المصري للثورة الجزائرية (1954-1962)"، حوليات آداب عين شمس، م 45، ع14(ج)، كلية الآداب جامعة عين شمس، عين شمس، أبريل-جوان 2017، ص، ص.256، 257، الرابط:

https://www.aafu.journals.ekb.eg/article_18082_acc143e0ecf257ee4ee77498be71e429.pdf

⁴ صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، ط1، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2010، ص-ص.168-174.

وبخصوص دول الخليج العربي فقد تبنت المملكة العربية السعودية موقفا متميزا من الثورة فرغم تحالفها المعروف مع و.م.أ والدول الغربية، إلا أن السعودية دعمت علنا القضية الجزائرية منذ دورة ه.أ.م بنيويورك في جانفي 1955، وحمل ممثلها في ه.أ.م فرنسا المسؤولية الكاملة عما يعيشه الشعب الجزائري من اضطهاد، ورغم امتعاض ومعارضة حلفائها الغربيين لتدخلها في القضية الجزائرية، إلا أن المملكة واصلت دعمها السياسي والدبلوماسي وحتى المادي على نفس الخط للقضية الجزائرية¹.

وفيما يتعلق بالمملكة الأردنية الهاشمية تركز دعمها الفعلي والواضح للثورة الجزائرية منذ 1956، فقطعت في نفس العام العلاقات مع فرنسا بسبب مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر وحرابها الشعواء على الشعب الجزائري، واستقبلت وفد ج.ت.و في 24 ديسمبر 1957، حيث أعلن الملك الأردني دعمه السياسي والمعنوي والمادي للقضية الجزائرية، وقدمت مساعدات رسمية وشعبية بقيمة 6400 دولار للثورة الجزائرية، وكان نفس العام منطلقا واضحا لدعم الأردن لهذه القضية في مختلف المحافل الدولية على غرار خطاب الملك في عيد الاستقلال الأردني في ماي 1958، وتمنيه باستقلال الجزائر عن المحتل الفرنسي².

كما دعم العراق الثورة الجزائرية سياسيا منذ دورة ه.أ.م سنة 1955، داعيا لحل القضية الجزائرية بمنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم وانكار الادعاءات الفرنسية بكونها شأنا داخليا فرنسيا، وفي أوت من نفس العام خصص مجلس الوزراء العراقي منحة بـ 250 ألف دينار عراقي لدعم الجزائريين، واستقبل وفد ج.ت.و ببغداد في 20 مارس 1956، في زيارة نجحت في كسب دعم الرأي العام والحكومة العراقيين.

وقد دفعت الضغوطات المحلية الحكومة العراقية إلى استدعاء سفراء فرنسا وبريطانيا و.م.أ في جوان 1956، لشجب الوضعية الكارثية التي تعيشها الجزائر، داعية في نفس الوقت إلى إيجاد حلول تضمن للشعب الجزائري حقه في تقرير مصيره، وانتهاء بقطع العلاقات بين العراق وفرنسا بسبب عدوانها على مصر في أواخر نفس العام، لكن ما يعاب على الحكومات العراقية الموالية للغرب خلال تلك الفترة، أنها لم تدعم الثورة إلا معنويا وبقي دعمها المادي حبرا على ورق لاعتبارات سياسية بالأساس حتى ثورة 14 جويلية 1958، هذه التي مهدت لخروج العراق من الهيمنة الغربية وحلف بغداد لاحقا، وشكلت بداية للدعم المادي والمعنوي اللامشروط للقضية الجزائرية³.

¹ مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص-ص 214-220.

² لخضر بن بوزيد: "الدعم الأردني للثورة الجزائرية 1954-1962"، مجلة الدراسات التاريخية، م20، ع1، جامعة الجزائر2، الجزائر، 19 أكتوبر

2019، ص-ص 276-279، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/103795>

³ مريم صغير، نفسه، ص-ص 256-265.

كانت هذه إذا بعض أبرز مظاهر الدعم العربي المشرقي للثورة الجزائرية، وإن كان الحيز الدراسي الممكن لا يكفي لذكرها كلها، لكن الثورة الجزائرية شكلت في نظري إحدى أبرز النقاط القليلة التي كان يمكن أن تتفق حولها أنظمة المشرق كما نظيرتها في المغرب العربي بين مصر وسوريا القوميتين الاشتراكيتين الراضيتين للاستعمار وممالك وإمارات الخليج الموالية للغرب على غرار السعودية والعراق والأردن، وقد منحت الثورة هذه الدول حلقة الربط التي كانت تأملها لبناء عمل عربي مشترك، في ظل الخلافات السياسية والأيديولوجية والمصالح السياسية المتنافرة بين حلفاء القوى الاستعمارية والغربية وأعدائها في الشرق الأوسط والمرتبطة أيضا بصراعات الحرب الباردة.

لعل أبرز دليل على هذا الطرح، هو اجتماع الملك السعودي والرئيسين المصري والسوري في القاهرة بين 6 و12 مارس 1956، ومناقشتهم للقضية الجزائرية وخروجهم ببيان مشترك يستنكر السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة شمال إفريقيا وخصوصا الجزائر، واعتبارها انتهاكا لحقوق شعوب المنطقة ومطالبتها بمنح هذه الشعوب حق تقرير مصيرها في إطار مبادئ ه.أ.م، مع وضع خطة للتنسيق بين الدول الثلاثة لدعم الأمن العربي في إطار جامعة الدول العربية.¹ هذه الأخيرة كان لها دورها الهام أيضا في دعم القضية الجزائرية سندرسه فيما يلي.

ج. جامعة الدول العربية:

لا يمكن الحديث عن أهمية الدعم العربي للثورة دون الحديث عن الدعم الذي قدمته جامعة الدول العربية لها في المحافل الدولية، فباعتبارها مؤسسة تجمع كافة قادة وممثلي الأقطار العربية، كانت سبابة وفور إعلان الثورة إلى تقديم كل أشكال الدعم المادي والمعنوي، وطالبت الدول العربية ودول العالم الثالث بدعم القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية، كاستجابة لمذكرة رفعتها إليها ج.ت.و، حيث أبرقت أمانتها العامة انطلاقا من 1955 إلى ه.أ.م تدعوها للتدخل العاجل لوقف الإرهاب الفرنسي ضد الجزائريين، وقام ممثلها لدى الهيئة بعرض القضية الجزائرية في الجمعية العامة بنيويورك في نفس العام، وبضغط عربي تمكن التحالف العربي من تنوير الرأي العام الدولي حول طبيعة الثورة والأحداث الجارية في الجزائر.²

تأكيدا على دعمها المطلق للقضية الجزائرية اجتمع مجلس الجامعة في 29 مارس 1956، وأصدر قرارا ندد فيه بالسياسة الفرنسية الاستعمارية اتجاه الجزائر، وأكد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما أدان

¹ فهد عباس سليمان السبعوي: "موقف سوريا من القضية الجزائرية 1954-1962"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، 8، ع2، جامعة كركوك، كركوك، 2013، ص.7، الرابط:

<https://www.iasj.net/iasj/search?query=kw:%22%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81%20%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%20%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9%201954-1962%22>

² أحمد سعيود، المرجع السابق، ص-ص.71-73.

المجلس في اجتماعه الطارئ يوم 23 أكتوبر من نفس العام، إختطاف وفد ج.ت.و وراسل ملك المغرب والرئيس التونسي والأمين العام للأمم المتحدة لإطلاق سراح أعضاء الوفد وضمان سلامتهم¹.

جددت اللجنة السياسية للجامعة في اجتماعها يوم 30 مارس 1957، دعمها المادي والمعنوي والدبلوماسي للقضية الجزائرية في الداخل والخارج، وأوصى الاجتماع الدول الأعضاء بأن تعزز مساعيها الدبلوماسية، وتزيد من دعمها المادي والمعنوي لنصرة القضية الجزائرية². أوصى وزراء الخارجية العرب بتكثيف الزيارات الدبلوماسية إلى دول آسيا وأمريكا اللاتينية والدول الاسكندنافية، قبل موعد الجمعية العامة للأمم المتحدة لكسب دعمها للثورة الجزائرية³.

وخلال اجتماع الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة⁴ برفقة رئيس مكتب البعثة العربية في ه.أ.م مع المسؤولين الأمريكيين بواشنطن في نوفمبر 1957، كان الأمين العام للجامعة حاسما في موقفه من القضية الجزائرية، حيث أعلم حسونة الأمريكيين بأن المشكلة الكبرى في العلاقات العربية الأمريكية هي دعم الأمريكيين للاستعمار، خصوصا دعمهم للفرنسيين في الجزائر وأكد بأن تحويل هذا الدعم لتحقيق استقلال الجزائر، سيؤدي إلى زوال آخر أثر للاستعمار وتحسن العلاقات الأمريكية العربية، كما أعرب عن أمله في أن تتمكن و.م.أ من دعم الموقف العربي في النقاش حول الجزائر في الجمعية العامة للأمم المتحدة⁵.

تمكنت ج.ت.و بهذا الدعم العربي القطري والجمعي المتنوع، من اثبات عمقها المغاربي وإطارها العربي الإسلامي، ما مكنها من تدويل القضية الجزائرية دون الحاجة للانضمام إلى معسكر أي من القطبين المتصارعين في

¹ مصطفى علوي : تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، أعمال الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى دراسة قانونية وسياسية، مرجع سابق، ص. 100.

² بشير سعدوني: "تطور موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م2، ع4، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، 1 جوان 2014، ص. 290، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/66619>

³ نوي بن مبروك: من إسهامات الدبلوماسية العربية لإظهار القضية الجزائرية إلى التدويل الحقيقي في هيئة الأمم المتحدة 1954-1962، أعمال الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى دراسة قانونية وسياسية، مرجع سابق، ص. 107.

⁴ عبد الخالق حسونة: (1898-1992) سياسي مصري شغل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية (ثاني أمين عام لها) بين 1952 و1972، كما شغل العديد من الحقايب الوزارية والدبلوماسية لمصر في العالم، لمزيد من المعلومات أنظر : "عبد الخالق حسونة"، موقع الجزيرة، قسم شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 27 نوفمبر 2014، تم الدخول بتاريخ 15 جويلية 2022، الرابط:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/11/27/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%84%D9%82-%D8%AD%D8%B3%D9%88%D9%86%D8%A9>

⁵ U.S.D.S Archives : Document N 274, « Memorandum of a Conversation », Washington D.C, 13 November 1957, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Near East Region Iran Iraq, Vol 12, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1991, pp.654, 655.

الحرب الباردة، فقد نجت في تجاوز الخلافات الايديولوجية الضيقة بين حلفاء الناصرية ومعاداتها في المحيط العربي مشرقه ومغربيه، وجعل الثورة الجزائرية ملتقى لهذه الدول جميعها عبر جامعة الدول العربية، مماكنها أيضا من الاستفادة من هذا الدعم العربي وثقله في كسب تأييد دول العالم الثالث، خصوصا كتلة التضامن الأفروآسيوي على مستوى ه.أ.م ومختلف التظاهرات التي نظمتها الكتلة الأفروآسيوية.

2. التضامن الأفروآسيوي ودعمه للقضية الجزائرية:

لم تنجح الثورة الجزائرية في كسب تأييد الدول العربية فحسب، بل تمكنت أيضا بفضل نهجها المحايد اتجاه الصراعات الدولية وعلى رأسها الحرب الباردة، من كسب دعم دول العالم حديثة الاستقلال والمتمثلة في قوى التضامن الأفروآسيوي، التي قدمت للقضية الجزائرية خدمات جليلة سنعالجها في هذا العنصر.

أدى الوضع الدولي الساخن المتمثل في انقسام العالم إلى معسكرين متنافسين، وسعيهما إلى استقطاب أكبر عدد من الدول المستقلة وظهور الأحلاف العسكرية المتنوعة، إلى تبني العديد من الدول حديثة الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية لسياسة الحياد الإيجابي اتجاه قطبي المعسكرين، مستندين في ذلك على احترام موثيق ه.أ.م. وجعل هذه الأخيرة منبرا للحل السلمي لمختلف الأزمات الدولية عبر قنوات الحوار لتحقيق ما يعرف بالتعایش السلمي، هذا الأخير الذي تزامن ظهوره مع اندلاع الثورة في معاهدة ثنائية بين الهند والصين في 29 أبريل 1954، فيما يعرف بمبادئ "البانشانشيلا" التي تقوم على احترام سيادة الدول وعدم الاعتداء عليها، وتجنب التدخل في شؤونها الداخلية والتساوي بينها في المحيط والعلاقات الدولية والتعایش السلمي¹. مبادئ مكنت من ظهور ما يعرف بالتضامن الأفروآسيوي وتشكيل أكبر كتلة في ه.أ.م. بظهور فاعل ثالث في النظام الدولي، يضم دول إفريقيا وآسيا والدول العربية المستقلة في القارتين، من أجل الحفاظ على مصالح هذه البلدان والإتحاد فيما تعلق بالقضايا الدولية العامة ذات العلاقة بالقارتين².

بتبني ج.ت.و. لنهجها المحايد اتجاه المعسكرين، وبعد ضمائها لدعم المحيط العربي سعت لتدويل القضية الجزائرية عبر استغلال بوادر ظهور التكتل الأفروآسيوي منذ ربيع 1954، وكان أول اتصال بذلته في هذا الصدد مع هذه الدول في قمة بوقور بإندونيسيا بين 28 و 29 ديسمبر 1954، خلال التحضير لعقد أول مؤتمر أفروآسيوي، حيث أرسلت كلا من حسين آيت أحمد ومحمد يزيد لكسب دعم رؤساء الدول المشاركة للقضية الجزائرية وإدراجها ضمن أعمال المؤتمر الأفروآسيوي الأول، ولما فشلا في اقناع كل الدول توجهها إلى الرئيس الإندونيسي أحمد سوكارنو «Sukarno»³، الذي إقتنع بإدراج القضية الجزائرية في الجلسات وأن تمنح لـ ج.ت.و. صفة عضو مراقب في المؤتمر المزمع عقده بباندونغ في أبريل 1955¹.

¹ محمد نعمان جلال: حركة عدم الانحياز في عالم متغير، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1984، ص-ص. 19، 25.

² ايناس سعدي عبدالله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفيتية 1945-1963، مرجع سابق، ص. 158.

³ أحمد سوكارنو: (1901-1970) سياسي وقائد للحركة الوطنية الإندونيسية ضد الاستعمار الهولندي، ناضل من أجل تحقيق استقلال بلاده ليصبح أول رئيس لإندونيسيا بعد الاستقلال بين 1945 و 1968، لمزيد من المعلومات أنظر: "أحمد سوكارنو"، موقع الجزيرة، قسم شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 23 أبريل 2015، تم الدخول بتاريخ 15 جويلية 2022، الرابط :

كانت المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ بين 18 و24 أبريل 1955، في إطار وفد مغاربي مشترك يضم بالإضافة إلى الوفد الجزائري ممثلين عن تونس والمغرب، وبدعم من الدولة العربية المشاركة في القمة تمكنت ج.ت.و. من وضع أول خطوة في مسار تدويل القضية الجزائرية، وفتح قنوات اتصال مع العديد من ممثلي الدول الإفريقية والآسيوية المشاركة فيه، ونجحت في التعريف بطبيعة الثورة التحريرية وتطلعات الشعب الجزائري للحرية وكسب تعاطف ودعم هذه الدول بالحصلة، حيث اتخذ المؤتمر قرارا وبالإجماع بتأييد حق شعوب الدول المغاربية الثلاثة في تقرير مصيرها وتحقيق استقلالها².

ما يجذبني هنا كباحث، هو نجاح ما أحب أن أصفه باستراتيجية التدرج الدبلوماسي لـ ج.ت.و.، حيث ضمنت نجاح قضيتها على الصعيد المغاربي من خلال التضامن المغاربي، ما فتح أمامها أبواب التضامن والدعم العربي، وارتكازها على هذا الأخير في بلوغ غايتها الكبرى الا وهي تكوين قاعدة دولية قوية متضامنة مع الجزائر في مختلف المنظمات والمؤتمرات الدولية، وهو ما تحقق انطلاقا من مؤتمر باندونغ الذي اعتمدت فيه غالبا على الوساطة المصرية في لقاءاتها ب ممثلي الصين وفيتنام والهند لكسب تأييدها للقضية الجزائرية³.

انتهى الأمر بـ ج.ت.و. إذا بأن بتشكيل نقطة محورية تربط البعدين العربي وغير العربي في القارتين، وتجعل الدول المجتمعة تتبنى دعم حركات التحرر، وبالتالي مشاركتها في رسم ملامح فاعل جديد في النظام الدولي لتتحول من مجرد هيئة تقود حركة تحرر تطمح لنيل الدعم الدولي فحسب، إلى هيئة دبلوماسية ذات وزن وتساهم في رسم ملامح العلاقات الدولية .

نجاح كان ينم عن وعي جيد من ج.ت.و. بالخلفيات الأيديولوجية للدول المشاركة وحساسياتها السياسية، فعندما رفض الزعيم الهندي جواهر لال نهرو «Jawaharlal Nehru»⁴ التطرق إلى القضايا المغاربية في المؤتمر، لأنه كان يومئذ بفرنسية المنطقة، لجأت الجبهة إلى عبد الناصر وسوكرانو لاقتناعه بتعديل رأيه، كما أخذت في ربطها بالاتصالات ب ممثلي الصين وفيتنام والهند الخلفيات التاريخية لهذه الدول، حيث كانت كل من الصين وفيتنام

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/4/23/%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B3%D9%88%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%86%D9%88>

¹ أحمد سعيود، المرجع السابق، ص- ص. 76- 78

² الغالي غربي، المرجع السابق، ص، ص. 481، 482.

³ أحمد بشيري : الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، ثالثة للنشر، الجزائر، 2009، ص. 45.

⁴ جواهر لال نهرو: (1889-1964) سياسي اشتراكي ومناضل في الحركة الوطنية الغاندية ضد الاستعمار البريطاني للهند، وأول رئيس وزراء لجمهورية الهند المستقلة في 1946، لمزيد من المعلومات أنظر: "جواهر لال نهرو"، موقع الجزيرة، قسم شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 28 أبريل 2015، تم الدخول بتاريخ 15 جويلية 2022، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/4/28/%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%86%D9%87%D8%B1%D9%88>

الشيوعيتين في عداوة واضحة مع الأنظمة الغربية الإمبريالية وعلى رأسها و.م.أ وفرنسا وخاضتا حربا مباشرة أو ضد ممثليهما بالوكالة، وهو نفس الحال بالنسبة للهند غير الشيوعية التي كانت تحت رحمة الاستعمار البريطاني. كما كانت تعي الجبهة أيضا رغبة الصينيين والهنود في جعل مؤتمر باندونغ، ساحة لكسب تأييد دولي لهما لفرض هيمنتها على آسيا في اطار محاولة إعادة بناء نظام دولي جديد، ونجحت في استغلال هذه التفاعلات التاريخية والسياسية لصالحها في تأييد هذه الدول لها على الصعيد الدولي، وهو ما تجسد فيما يعرفه بعض المؤرخين بدبلوماسية العالم الثالث انطلاقا من دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1955¹.

وبالتالي فقد تمكنت ج.ت.و بفضل استراتيجيتها الدبلوماسية من أن تكون عضوا فاعلا في التيار الثالث القوي في الحرب الباردة وهو تيار عدم الانحياز، هذا التيار الذي إرتكز في دعمه للقضية الجزائرية من مبادئ ه.أ.م وحقوق الانسان والشعوب في تقرير مصيرها واتخاذها كقواعد تحكم توجهه الدولي، فكانت نقطة انطلاقه في مؤتمر باندونغ في أبريل 1955 ليتطور تدريجيا حتى يصبح منظمة متكاملة تضمن مصالح دول العالم الثالث، وتنتهج الحياد الإيجابي اتجاه الحرب الباردة وتعمل على الإقلاع الاقتصادي والحضاري بعيدا عن هذا الصراع، وتدعم حركات وقوى التحرر ضد الاستعمار².

تتويجا لهذا التوجه، وجه ممثلوا 14 بلدا من دول الكتلة الأفروآسيوية يوم 29 جويلية 1955، رسالة إلى الأمين العام لـ ه.أ.م، يطلبون فيها تسجيل القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة، وكانت هذه الدول مقسمة وفقا لما هو مبين في الجدول التالي:

الدول العربية	مصر، اليمن، العراق، لبنان، السعودية، سوريا.
الدول الافريقية	ليبيريا.
الدول الآسيوية	أفغانستان، بورما، الهند، اندونيسيا، ايران، باكستان، تايلاند.

وقد درست اللجنة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الطلب في اجتماعها يوم 22 سبتمبر 1955، وتم التصويت ضد ادراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها³.

¹Jeffrey James Byrne : **Mecca of revolution : Algeria, Decolonization, and The Third World Order**, Oxford University Press, New York, 2016, pp.40, 41.

² نقولا الفرزلي: عدم الانحياز من بلغراد إلى بغداد، ط1، منشورات العالم العربي، باريس، جوان 1982، ص-ص. 97-101.

³ محمد علوان: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957-1968)، تر: علي تابلت، سمير حشاني، عبد العزيز بوكنة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار الكرامة للنشر والطباعة والاتصال، الجزائر، 2007، ص-ص. 37-39.

رغم ذلك، صوتت الجمعية العامة لـ ه.أ.م في نفس الدورة يوم 30 سبتمبر، لصالح ادراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، لكن نفس الهيئة عادت لتسحب القضية الجزائرية من جدول أعمال الدورة وقررت تأجيلها إلى الدورة الحادية عشر في 23 نوفمبر 1955. ولم تياس الدول العربية والافروآسيوية فعادت لتقديم طلب إلى الأمين العام لـ ه.أ.م في 1 أكتوبر 1956، لادراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر للجمعية العامة وتم قبوله لتسجيل في الجدول في 15 نوفمبر 1956، وكان الدعم العربي والافروآسيوي كبيرين فيها لصالح القضية الجزائرية وبحضور وفود جد مهمة وقوية على الصعيد السياسي خصوصا المغاربية منها.¹

توجت هذه الجهود بتبني الأمم المتحدة لقرار بالأغلبية في 15 فيفري 1957، ينص على اعتبار الوضع السائد في الجزائر سببا في الكوارث وخسارة الأرواح، معربة عن أملها في أن تسمح روح التعاون بإيجاد حل سلمي وديمقراطي وعادل طبقا لقوانين ه.أ.م. ولم يتوقف مجهود الكتلة الافروآسيوية في تدويل القضية الجزائرية عند هذا الحد، بل واصلت دعمها لادراجها في الدورة الثانية عشر في نفس العام وسعت لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1957، عبر مذكرة موجهة للأمين العام في جويلية من نفس العام، على اعتبار أن القضية الجزائرية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.² وخرجت نفس الدورة في 10 ديسمبر 1957، بقرار جددت فيه رغبتها ببدء المحادثات بين الطرفين واستخدام الوسائل الودية للوصول إلى حل يتوافق مع مبادئ ه.أ.م.³

لم تكتفي الكتلة الافروآسيوية بدعم القضية الجزائرية في ه.أ.م فقط، بل وحتى في مختلف اجتماعاتها التي عقدتها بعد مؤتمر باندونغ في أبريل 1955، والبداية كانت بمؤتمر بيوني اليوغوسلافية في 18 و19 جوان 1956، الذي حضره كل من الرئيس المصري جمال عبد الناصر ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو والرئيس اليوغوسلافي تيتو، حيث رفعت اليهم ج.ت.و مذكرة تطالبهم فيها بدعم القضية الجزائرية والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ونجحت في كسب تعاطفهم معها ومطالبتهم بوقف العنف بين الطرفين الجزائري والفرنسي للدخول في مفاوضات تساهم في الحل السلمي للقضية الجزائرية.⁴

¹ بشير سعدوني: "الدعم العربي للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، م2، ع5، جامعة الشهيد حمدة لخضر، الوادي، 17 نوفمبر 2016، ص.331، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/34818>

² رمضان بورغدة: "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة (1955-1958) معركة التدويل وتحدياتها، أعمال الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى دراسة قانونية وسياسية، مرجع سابق، ص، ص.119-121.

³ بشير سعدوني، نفسه، ص، ص. 333، 334.

⁴ صالح حيمر: "القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الافروآسيوية 1955-1961"، مجلة البحوث التاريخية، م2، ع1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 12 فيفري 2018، ص.177، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/69398>

تفاعلت ج.ت.و عبر جريدة المجاهد مع مخرجات هذا المؤتمر، ووصفته بالانتصار الدبلوماسي الذي سيؤسس لقاعدة مناهضة للاستعمار الفرنسي دوليا، ونيل المزيد من الدعم للقضية الجزائرية في المحافل الدولية وأمام الراي العام الدولي¹. لكن النظرة الدبلوماسية الموضوعية للجبهة تعود للاستدراك لاحقا بخصوص قرارات هذا المؤتمر، وتشير بأن هذا الانتصار وان كان كبيرا لكنه لن يخدمها، مؤكدة على أن هذه القرارات لم تكن وليدة الصداقة ولا عن حسن استغلال الجبهة للموازن والصراعات الدولية، لكنها كانت وفقا لوجهة نظرها حكما أصدرته الدول المجتمعة لصالح السلام والأمن الدوليين، ورغم أن هذه المعطيات لا تلغي حسبها النجاح الذي حققتة الثورة على الصعيد الداخلي ضد الاستعمار بما عزز من قوة دبلوماسيتها على الصعيد الخارجي².

كما نالت القضية الجزائرية دعما واسعا في مؤتمر الشعوب الأفروآسيوية المعروف بمؤتمر القاهرة الأول بين أواخر ديسمبر 1957 ومطلع جانفي 1958، والذي حضرته ج.ت.و بوفد تكون من 20 مندوبا، يرأسه محمد الأمين دباغين فألقى فيه كلمة تحث الدول المشاركة على تقديم المزيد من الدعم للقضية الجزائرية ضد السياسات الاستعمارية الفرنسية، ونجحت ج.ت.و بالفعل في كسب التنديد الواسع من ممثلي هذه الدول في المؤتمر ضد فرنسا وحلفائها، ومطالبتهم لهذه الأخيرة بضرورة وقف الحرب في الجزائر وفتح مفاوضات مع ج.ت.و كتمثل شرعي للشعب الجزائري من أجل تسوية المشاكل بطريقة ودية³.

ولم تغفل ج.ت.و عن التفاعل مع مخرجات هذا المؤتمر، بشكل جعلها تصف القضية الجزائرية وانطلاقا من ذلك التاريخ؛ بأنها ممتزجة بكفاح الشعوب الأفروآسيوية سواء المستقلة منها أو المكافحة لنيل هذا الاستقلال، ومنوهة في نفس الوقت بأن الشعب الجزائري لم يعد وحده في حربه ضد الاستعمار، واكتسابه لدعم الدول الأفروآسيوية الذي سيزيد القضية الجزائرية قوة على الساحة الدولية بمرور الأيام والشهور⁴.

كما وخصصت مقالا لتفصيل مخرجات المؤتمر وتوصياته خصوصا المتعلقة منها بالجزائر، وأبرزها اعتبار يوم 1 مارس 1958، يوما عالميا للتضامن مع الجزائر في القارتين الأفريقية والآسيوية، وتشكيل لجان لتحرير الجزائر في كل الدول الحاضرة للمؤتمر لتقديم الدعم المادي والإعلامي والمعنوي للقضية الجزائرية⁵. وبعد اختيار الكتابة العامة

¹ "انتصار بريوني الدبلوماسي"، المجاهد، ع 2، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1 جويلية 1956، ص.5

² "من وراء بريوني"، المجاهد، ع 2، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1 جويلية 1956، ص.21، 22.

³ أحمد سعيود: "القضية الجزائرية في مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية"، مجلة المصادر، م 19، ع 1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 30 جوان 2017، ص.373-380، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/63351>

⁴ "التضامن الأفريقي الآسيوي مع الجزائر يتعزز"، المجاهد، ع 15، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1 جانفي 1958، ص.1

⁵ "بعد مؤتمر القاهرة"، المجاهد، ع 16، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 جانفي 1958، ص.2

للمؤتمر يوم 30 مارس 1958، يوما للتضامن مع الجزائر في أفريقيا وآسيا، أشادت ج.ت.و بهذا القرار واعتبرته دليلا على وحدة الأقطار الأفروآسيوية ضد الاستعمار، وأن الشعب الجزائري الذي تحمل لوحده ضغط حرب غير متكافئة مع فرنسا، وجد سبيلا جديدا في كفاحه لتحقيق الاستقلال عبر دعم الشعوب والدول الأفروآسيوية.¹

تجددت مطالب مؤتمر الشعوب الأفروآسيوية بالقاهرة في مؤتمر آكرا «Accra» بغانا في 15 أبريل 1958، والذي حضرته ج.ت.و بوفد تكون من 5 ممثلين، عينوا في اللجان الإدارية للمؤتمر، أين تمكنت من التنظير لرؤيتها في انتهاج الكفاح المسلح كسبيل ناجح وناجع للتخلص من الاستعمار، واسترجاع السيادة الوطنية في دول القارة الأفريقية. كما نجحت في كسب دعم وتأييد الدول الأفريقية المشاركة في المؤتمر، حيث صوتت وبالاجماع لصالح حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وتوحيد الجهود الأفريقية بتشكيل لجنة أفريقية مشتركة على مستوى ه.أ.م. لدعم القضية الجزائرية.²

وقد تفاعلت ج.ت.و مع المؤتمر فعرضت قبل انعقاده في إحدى مقالاتها بالمجاهد رؤيتها للوضع الدولي الذي تعيشه القارة الأفريقية، فذكرت أطرافه أي الدول الأفريقية المستقلة، والضغوطات التي يمارسها الغرب على هذه الدول، في ظل وجود احتمال لعدم دعم المؤتمر لحركات التحرر بسبب هذه الضغوطات، ودعت في الوقت نفسه الدول المشاركة إلى أن تعمل على تعزيز التضامن بين الأقطار الأفريقية المستقلة وغير المستقلة في القارة.³

لم تخفي ج.ت.و انطباعها الجيد عن مؤتمر آكرا ودوره في دعم القضية الجزائرية، فأكدت على أن المؤتمرين لم ينظروا للقضية الجزائرية من المنظور الفرنسي الضيق، بل اعتبروها مشكلا أفريقيا يقتضي من الدول الأفريقية الاتحاد للدفاع عن القضية الجزائرية، والضغط على فرنسا للدخول في مفاوضات مع ج.ت.و للوصول إلى تسوية سلمية لهذه القضية، وما شكله ذلك من دعم حقيقي لصورة ج.ت.و كمثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري ودحضه الافتراءات الفرنسية على الساحة الدولية.⁴

وبالتالي فقد نجحت ج.ت.و انطلاقا من استراتيجيتها الدبلوماسية التدريجية في احتلال مكانة محترمة سياسيا بين دول العالم، وجعلت الثورة الجزائرية نقطة لالتقاء هذه الدول على اختلاف توجهاتها ومصالحها السياسية لبناء نظام دولي جديد، أو بالأحرى نجحت فيما يصفه بعض المؤرخين بأن تكون فاعلة في ثورة عالمية تقودها دول العالم الثالث ضد القوى الامبريالية والاستعمار، ثورة مكنت ج.ت.و من تحقيق واحد من أبرز

¹ 30 مارس 1958 يوم الجزائر في أفريقيا وآسيا"، المجاهد، ع 20، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، السبت 15 مارس 1958، ص.4.

² صالح حيمر، المرجع السابق، ص.178، 179.

³ "ملتقى الدول الأفريقية المستقلة في عكرا"، المجاهد، ع 21، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الثلاثاء 1 أبريل 1958، ص.6.

وهو ما سيجيب عنه الفصل التالي⁴ "مغزى ندوة عكرا"، المجاهد، ع 23، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الأربعاء 7 ماي 1958، ص.15.

أهدافها خلال المرحلة الأولى من الثورة بين 1954 و1958، وهو تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية بعيدا عن تأثيرات الصراعات الدولية على غرار الحرب الباردة.¹

كخلاصة لهذا المبحث فإن ج.ت.و نجحت في ضمان التأييد العربي والافروآسيوي للقضية الجزائرية، وبحث معركة تدويلها بعيدا عن مختلف الصراعات الدولية وفقا لاستراتيجية دبلوماسية ناجعة، انطلقت فيها من تدرج ضمننت فيه تأييد الدول العربية مغربا ومشرقا، ثم الارتكاز على دعم هذه الدول في كسب تأييد باقي الدول الافريقية والآسيوية لصالح القضية الجزائرية في ه.أ.م والمؤتمرات الدولية لقوى التضامن الافروآسيوي. بل وأن تتحول القضية الجزائرية بفضل هذه الجهود إلى نقطة التقاء دولي لمناهضة تحالف الاستعمار والامبريالية، وترتقي ج.ت.و بذلك من كونها مجرد حركة تحررية تقود ثورة للتخلص من الاستعمار الفرنسي، إلى هيئة فاعلة في سياسة دولية هادفة لإحداث نظام دولي جديد، يرتكز على تحقيق طموحات الشعوب المقهورة والنأي بها عن أي صراعات دولية لا تخدمها.

¹Hartmut Elsenhans, Op.cit, pp.99, 100.

كخلاصة لهذا الفصل فإن الثورة الجزائرية اندلعت في جو مشحون بصراع الحرب الباردة، وبنيت فلسفتها الدبلوماسية في ظل هذا الصراع على سياسة الحياد الايجابي اتجاه المعسكرين، وهي إحدى أبرز العقائد التي ورثتها ج.ت.و عن الخط السياسي للحركة الوطنية. وقد تنوعت المواقف الإقليمية والدولية من الثورة التحريرية وفقا لتوجه هذه القوى، بين الاشتراكي أو الرأسمالي وبين تابع للمعسكرين الشرقي أو الغربي أو محايد منهما، فبين التحفظ أو الدعم غير المباشر بالتدرج للكتلة الشرقية اتجاه القضية الجزائرية، والدعم الدبلوماسي والعسكري الكبيرين من المعسكر الغربي لفرنسا في حربها بالجزائر، ودعم الدول الشقيقة والصديقة في المجالين العربي والافروآسيوي للثورة، نجحت ج.ت.و في تجاوز آثار صراع الحرب الباردة بنجاح، بفضل عملها ونشاطها الدبلوماسي الدؤوب المرتبط بالنجاح العسكري للكفاح المسلح على أرض الواقع.

وتتمكن بذلك من تحقيق أبرز أهدافها خلال الفترة ما بين 1954 و1958، بتدويل القضية الجزائرية وايصالها إلى العالمية، وكسب تأييد حيز دولي كبير وهام لصالح هذه القضية في مختلف المحافل الدولية، مما سيمكن الثورة من السير بنجاح صوب تحقيق الاستقلال مع مجيء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958، وقبل معالجة هذا الأمر لا بد أولا من الإجابة على السؤال التالي: كيف استفادت فرنسا من الحرب الباردة وكيفتها في مختلف سياساتها لوأد الثورة في الجزائر خلا الفترة ما بين 1954 و1962؟ وهو ما سيجيب عنه الفصل التالي .

الفصل الثالث: مكانة الحرب الباردة في سياسات فرنسا ضد الثورة الجزائرية 1954-1962

المبحث الأول: الحرب الباردة في المخططات الفرنسية ضد الثورة الجزائرية.

المبحث الثاني: حلف شمال الأطلسي ومخططات فرنسا ضد الثورة الجزائرية.

المبحث الثالث: مواقف فرنسا وحلفائها من تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

المبحث الرابع: أزمات الصراع الدولي وأثرها على القضية الجزائرية.

انعكس صراع الحرب الباردة بين المعسكرين على القضية الجزائرية من عدة أوجه متنوعة، خصوصا في تعامل الحكومة الفرنسية معها على مختلف الأصعدة سياسيا، دبلوماسيا وعسكريا، واستفادة الجمهوريتين الرابعة والخامسة من مزايا انخراطها في الحرب الباردة ضمن قوى المعسكر الغربي، في محاولاتها لوأد الثورة التحريرية، كما كان لهذه الاستفادة من الحرب الباردة أثر على موقع الجزائر في العديد من أزمات هذه الحرب وهو ما سيدرسه هذا الفصل.

المبحث الأول: الحرب الباردة في المخططات الفرنسية ضد الثورة الجزائرية:

بعد معالجة اندلاع الثورة التحريرية وموقفها من صراع الحرب الباردة، بالإضافة إلى مواقف مختلف القوى الإقليمية والدولية من القضية الجزائرية، سيدرس في هذا المبحث أوجه استفادة فرنسا من هذه الحرب في مختلف مخططاتها لقمع الثورة والمحافظة على احتلالها ونفوذها بالجزائر.

1. مكانة الحرب الباردة في السياسات الفرنسية ضد الثورة الجزائرية بين 1954 و1958:

بعد معالجة ردود الفعل الأولية من الحكومة الفرنسية بخصوص الثورة مع نهاية 1954، سيخصص هذا العنصر لدراسة مكانة الحرب الباردة في السياسات الفرنسية المختلفة الموجهة ضد الثورة بين 1954 و1958، وتأثيرات هذه السياسات على الثورة.

اندلعت الثورة التحريرية في وقت كانت تعمل فيه فرنسا على معالجة ملف معاهدة الدفاع الأوروبي « EDC »، بعد رفض الجمعية الوطنية في نهاية أوت 1954 لهذه المعاهدة الموقعة بباريس في ماي 1952، ما أثار غضب كل من واشنطن ولندن. فقد رأى وزير الخارجية الأمريكي دالاس بأن موقف فرنسا غير متوافق مع حلفائها، ويمكن أن يقود واشنطن إلى حل مشكلة إعادة التسلح الألماني من خلال دمج ألمانيا الغربية في ح.ش.أ مباشرة ودون مشورة. وقد جاء الرفض الفرنسي بسبب تقييدات المعاهدة لمخزونات البلوتونيوم المتاحة للدول الأعضاء وما يمكن أن يشكله من تهديد لطموحات فرنسا النووية. لم تنتهي هذه الأزمة حتى الاتفاق على إنشاء منظمة اتحاد أوروبا الغربية « WEU » بموجب اتفاقيات باريس الموقعة في 23 أكتوبر 1954، والتي تضم دول اتفاقية الاتحاد الغربي الذي تم إنشاؤه في مارس 1948 بالإضافة إلى إيطاليا وألمانيا الغربية، مكرسة انتصار النموذج الأطلسي كحل للمشاكل الأمنية في أوروبا الغربية، وتمت المصادقة على هذه المعاهدة الجديدة في 6 ماي 1955، ما أدى بالسوفييت لتأسيس لحلف وارسو بمجرد ضم ألمانيا الغربية لـ ح.ش.أ رسميا في 14 ماي¹.

في ظل هذه الجلبة زار رئيس الوزراء منداس فرانس و.م.أ مع أواخر نوفمبر 1954، للحصول على الدعم الأمريكي لصالح السياسة الفرنسية في الجزائر، وقد ذكر سابقا قلق الأمريكيين من استخدام فرنسا لأسلحة

¹ Robert Frank et Autres : **Deux passions françaises Pierre Mendès France et Charles de Gaulle**, Éditions CNRS, Paris, 2013, pp.309, 310.

ح.ش.أ في الجزائر، وخشيتهم من معارضة الكونغرس لهذا الأمر خلال اجتماع وزير الخارجية برئيس الوزراء الفرنسي يوم 19 نوفمبر، لكن منداس فرانس ذكر بأن الجزائر تدخل ضمن نطاق معاهدة ح.ش.أ، وبالتالي فإن هذا الاستعمال لن يشكل أي مشكلة قانونية للأمريكيين¹. كما نوه في اجتماع آخر يوم 26 نوفمبر بأن و.م.أ كانت مهتمة بالجزائر بعد أن أدرجت في المنطقة التي يغطيها الحلف، واعتقاده بوجود دعمها لسياسات نشر الأمن في المنطقة بسبب هذا الأمر، وأكد بأنه سيكون من الصعب عليه تفهم الامتناع الأمريكي عن دعم فرنسا في وضعيتها الحرجة التي تمر بها في شمال إفريقيا².

تزامنت هذه الاجتماعات مع رفع عدد القوات الفرنسية في الجزائر ليلبلغ 70 ألف جندي فرنسي منذ ديسمبر 1954، كما ركزت الحكومة الفرنسية مع مطلع 1955، في سياستها اتجاه الثورة على محورين أساسيين:

- يقوم الأول على تطبيق برنامج إصلاحي يستند بالأساس على قانون الجزائر لعام 1947، مع تعديل بعض مواد ليتلاءم أكثر مع حاجة السلطات الاستعمارية.
- ويستند الثاني على تطبيق مخطط عسكري واسع النطاق منذ 19 جانفي 1955، من خلال عملية فيرونيك «Operation Véronique» للقضاء على الثورة في الأوراس والقيام بعمليات تمشيط دقيقة³.

رغم كل ما سبق، لم يتمكن منداس فرانس من الحفاظ على منصبه، بسبب غضب الشارع الفرنسي من تعامل حكومته مع مختلف القضايا المطروحة على الساحة، فعين إدغار فور «Edgar Faure»⁴ على رأس الحكومة الفرنسية في 24 فيفري 1955، والذي قرر الإبقاء على جاك سوستال «Jacques Soustelle»⁵

¹ U.S.D.S Archives : Document N 674, « United States Minutes of the Third Plenary Meeting Between United States and French Representatives (secret) », Washington D.C, 19 November 1954, Foreign Relations of the United States 1952-1954 Western Europe and Canada, Op.cit, p.1494.

² U.S.D.S Archives : Document N 681, « United States Minutes of the Fourth Plenary Meeting Between United States and French Representatives (secret) », Washington D.C, 26 November 1954, Foreign Relations of the United States 1952-1954 Western Europe and Canada, Op.cit, p.1503.

³ محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص-ص. 101-103.

⁴ إدغار فور: (1908-1988) سياسي ومثقف فرنسي، شغل العديد من المناصب العليا في الدولة الفرنسية أبرزها رئيس وزراء فرنسا مرتين الأولى عام 1952، والثانية بين 1955 و1956، لمزيد من المعلومات أنظر:

Jean Claude Maitrot : « FAURE EDGAR - (1908-1988) », Encyclopædia Universalis en Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 7 août 2022, URL :

<https://www.universalis.fr/encyclopedie/edgar-faure/>

⁵ جاك سوستال: (1912-1988) سياسي ومثقف يساري فرنسي شغل عدة مناصب سياسية في الدولة الفرنسية بعد ح.ع.2، على غرار الحاكم العام للجزائر بين 1955 و1956، ونائب في البرلمان بين 1958 و1959 وبين 1973 و1978، لمزيد من المعلومات أنظر:

كحاكم عام على الجزائر، وهي الحكومة التي أعلنت حالة الطوارئ في كامل القطر الجزائري ابتداء من مارس 1955، وما صحب هذا الأمر من تزايد للمراقبة والقمع البوليسي والعسكري في الجزائر.¹

ولم تلبث حالة الطوارئ حتى تحولت إلى قانون بعد مصادقة البرلمان عليها في أبريل 1955، وأصبحت الحكومة الفرنسية تمارس بمقتضاه الحق في نفي أو فرض الإقامة الإجماعية على الجزائريين، أو محاكمتهم عسكرياً أو تقييد تحركاتهم برخص مرور وفقاً لتطورات الحرب. واستعانت في تطبيق هذا القانون بحيرة قادتها العسكريين، خاصة الجنرال غاستون بارالانج «Gaston Parlange»² كقائد للمناطق التي فرصت فيها حالة الطوارئ في 29 أبريل، إضافة إلى تعيين العديد من القادة الخبراء في محاربة الشيوعية كمساعدين له على غرار العقيد بول ديكورنو «Paul Ducournau»³ أحد القادة المشاركين في معركة "ديان بيان فو" في الهند الصينية.⁴

بعد تعزيز الجهود الحربية للقضاء على الثورة في الجزائر بإعلان حالة الطوارئ، صادق البرلمان الفرنسي أيضاً على المشروع الإصلاحى الذي اقترحه سوستال في 15 جوان، والقائم على تحقيق إصلاحات اجتماعية واقتصادية للرفع من المستوى المعيشي والاجتماعي للجزائريين لإبعادهم عن الثورة، كما أعلن رئيس الحكومة في 21 جوان، وصول تعزيزات عسكرية إلى الجزائر وتخصيص 5 مليارات فرنك لدعم الجهود الحربية والإصلاحية فيها.⁵

جاءت هذه الجهود في إطار ما وصف بسياسة "التهدئة" «La Pacification»، القائمة على إعادة الأمن أولاً في كل القطر الجزائري تمهيداً للقيام بانتخابات حرة فيه، وتحسين الوضعية المعيشية للجزائريين باعتبارها

Nicole Racine : «**Jacques Soustelle** », Le Maitron Dictionnaire En Ligne, Editions Maitron, Aubervilliers, 30 novembre 2010, Dernière Modification le 15 Septembre 2018, Consulté le 05 Avril 2022, URL: <https://maitron.fr/spip.php?article131578>

¹ محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص-ص. 103-105

² غاستون بارالانج: (1897-1972) جنرال وقائد عسكري حاز العديد من المناصب القيادية في الجيش الفرنسي، على غرار قائد المناطق التي فرضت فيها حالة الطوارئ في الجزائر خصوصاً الشمال والجنوب القسنطيني بين 1955 و 1958، أين قاد العديد من العمليات فيهما ضد الثورة، لمزيد من المعلومات أنظر:

« **PARLANGE, Gaston Marie Georges Gérard ...** », France Archive Portail Nationale Des Archives, Service interministériel des Archives de France, Paris, Consulté le 7 Aout 2022, URL : <https://francearchives.fr/facomponent/78bf2b9c0d9fa0047ae547d93739783f63d775af>

³ بول ديكورنو : (1910-1985) جنرال تقلد العديد من المسؤوليات في الجيش الفرنسي في المستعمرات الفرنسية على غرار الهند الصينية، كما كرئيس لهيئة الأركان الخاصة في الجزائر في 1956 ثم قائداً لسلاح المظليين في الجزائر عام 1959، لمزيد من المعلومات أنظر:

« **Les généraux Ducournau et de Menditte sont promus généraux de division Le général Fevrier devient directeur de la sécurité militaire** », Le Monde Archives Page web, Journal Le Monde, Paris, 26 Mai 1961, Consulté le 07 Aout 2022, URL :

https://www.lemonde.fr/archives/article/1961/05/26/les-generaux-ducournau-et-de-menditte-sont-promus-generaux-de-division-le-general-fevrier-devient-directeur-de-la-securite-militaire_3114537_1819218.html

⁴ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص-ص. 166-169.

⁵ نفسه، ص، ص. 201، 203.

في نظرهم السبب الأول للثورة، في حين يصفها بعض المؤرخين بأنها زواج المصلحة بين العمل السياسي والقمع العسكري المنهج¹. وتؤكد شهادات المصادر إلى أن تعداد القوات الفرنسية ارتفع بشكل كبير بعد إعلان حالة الطوارئ في الجزائر، كما تدعمت بحلول النصف الثاني من سنة 1955، بما يفوق 40 ألف جندي، سحبوا من الهند الصينية من بينهم قوى متمكنة من حرب العصابات.²

لدعم هذه القوات التقى إدغار فور بوزير الخارجية الأمريكي دالاس في ماي 1955، وطلب منه دعماً أكبر لجهود فرنسا في شمال إفريقيا، وسلوك سياسات تبرز تأييد و.م.أ لفرنسا في الحفاظ على نفوذها الإقليمي، وتجنب أي موقف داعم لأي قوة معارضة لها بالمنطقة في إشارة إلى تونس والمغرب، كما استعمل فور حجة الشيوعية للضغط على الأمريكيين لإغلاق راديو بودابست الداعم للثورة من المجر، وختم لقاءه معهم بتقديم طلب مشتريات حربية للاستخدام في الجزائر ضد الثورة التحريرية.³

وقد عثرنا على إحصائيات دقيقة لهذه المشتريات وتوقعات ارتفاعها في وثائق الخارجية الأمريكية، مع تأكيد سفارة و.م.أ في باريس بضرورة التعجيل في اعتماد الطلبات الفرنسية، والتي نوضحها في الجدول التالي:

النوع	المبلغ (بالمليون دولار)
قذائف 105 مم	21.8
شحنات إطلاق مدافع هاوتزر عيار 155 مم وبنادق 8 بوصة	14
مدافع هاوتزر عيار 155 مم	5
4 مشاريع لبرامج مساعدة المرافق	7.5
المجموع:	48.3

جدول يوضح طلبات مشتريات عسكرية فرنسية من و.م.أ في جوان 1955.⁴

¹ لمياء بوقريوة: تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1959، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، 2013، ص.29.

² زدرافكو بيكار، المصدر السابق، ص.323.

³ U.S.D.S Archives : Document N 7, « Telegram From The Delegation at The North Atlantic Council Ministerial Meeting to The Department of State », Paris, 9 May 1955, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Western Europe and Canada, Vol27, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1992, pp.12,13.

⁴ جدول من إنجاز الباحث بالاعتماد على بيانات:

U.S.D.S Archives : Document N 8, « Telegram From the Embassy in France to the Department of State », Paris, 1 June 1955, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Western Europe and Canada, Op.cit, p.14.

كان الرد الصارم من ج.ت.و على مختلف الإجراءات العسكرية والإصلاحية الفرنسية بتنفيذ هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، قد خلط كل أوراق الحكومة حيث تصاعدت وتيرة استدعاء القوات إلى الجزائر لتصل إلى 190 ألف عسكري، بالتزامن مع تزايد عمليات القمع الوحشي وحروب الإبادة المنتهجة انتقاميا ضد الجزائريين، بالإضافة إلى إنشاء ما يعرف بالمصالح الإدارية المتخصصة « SAS » في سبتمبر من نفس العام، كهيئات إدارية عسكرية مهمتها خنق الثورة وعزلها عن مصادر دعمها الرئيسية في الأرياف¹.

وبالتالي فقد انسجم تفكير سوستال وفور وفقا لما يراه بعض المؤرخين، مع الرؤية الجديدة التي ظهرت خلال سنة 1955، في الجيش الفرنسي وجعلته يتحالف مع المستوطنين لخنق الثورة، كنتيجة لرؤية استعمارية تطورت من خلال الانخراط في الحرب الباردة، وانتهاء بالهزيمة في الهند الصينية. وهي كلها عوامل جعلت ضباط الجيش الفرنسي المعادين للشيوعية، الذين يشعرون بالتنكر الذي مارسه ساسة الجمهورية الرابعة اتجاه تضحياتهم، يترسخ اعتقادهم وفقا لما سبق بعدم السماح لفرنسا أو جيشها بأن يتعرضا مجددا لهزيمة أخرى في الجزائر².

وقد استفادت فرنسا من الحرب الباردة في مخططاتها ضد الثورة خصوصا في الجانب النفسي، فكانت ومنذ مطلع خمسينات القرن الماضي، تمتلك مكاتب خاصة بالعمل النفسي لمواجهة القوى الشيوعية وتطورها في الداخل الفرنسي، وطبقت عملها هذا أيضا في حرب الهند الصينية، وانطلاقا من خريف 1955، عملت على نقل عملها إلى الجزائر، عبر إنشاء مكتب للعمل النفسي، والاستعانة بمختلف الخبراء العسكريين الذين عملوا في الهند الصينية سابقا لدعم مجهودات التهدئة والحرب في الجزائر³.

رغم دعم البرلمان في أكتوبر 1955، لسلطة إدغار فور إلا أن تبعات حله للبرلمان الفرنسي والمجلس الجزائري في ديسمبر 1955، مع مخرجات نقمة المسلمين الجزائريين واليساريين الفرنسيين على سياسات سوستال في الجزائر، قد أدت كلها إلى الإطاحة بحكومته في الانتخابات التشريعية لجانفي 1956، التي جاءت بغي مولاي اليساري إلى الحكم وتركية البرلمان لحكومته في يوم 31 جانفي، فعين روبير لاقوست في 10 فيفري، كوزير مقيم للحكومة الفرنسية بالجزائر⁴.

حسب ما عثر عليه في وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، فقد تحدث غي مولاي هاتفيا مع السفير الأمريكي بباريس في 20 فيفري، وبعد أن أكد تقارب وجهات نظره مع وجهات النظر الأمريكية لمسائل الأمن في أوروبا،

¹ عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص-ص. 228-233.

² Martin Evans, Op.cit, pp.133, 134.

³ Hartmut Elsenhans, Op.cit, pp. 532-534.

⁴ عقيلة ضيف الله، نفسه، ص-ص. 237-239.

طلب من الخارجية الأمريكية إصدار بيان تعرب فيه عن تضامنها مع فرنسا وسياسات حكومته في أوروبا وشمال إفريقيا خصوصا ما تعلق بسياساته الجزائرية، لمنحه قدرة على المناورة السياسية ضد المعارضة الشيوعية في البرلمان.¹ يلاحظ هنا بأن غي مولي اليساري الاشتراكي استعان بدعم و.م.أ العدو الأول للقوى اليسارية في العالم، للتخلص من المضايقة الشيوعية لسياساته في البرلمان، ولم يكن هذا التناقض الأول بين وعود وإيديولوجية غي مولي وسياساته المنتهجة خصوصا في الجزائر، فقد كان تعيين لاکوست كوزير مقيم في الجزائر واجهة لتغيير الكثير من المفاهيم بالنسبة للتسيير أو مفهوم السياسة في الدوائر الفرنسية، فرغم أن فرنسا تعتبر بلدا ديمقراطيا حساسا من تدخل الجيش في السياسة، وعداوة هذا الأخير-أي الجيش- المعروفة لليساريين منذ حرب الهند الصينية، إلا أن هاذان العاملان لم يمنعا تنازل الوزير لاکوست ممثل حكومة غي مولي اليسارية، عن العديد من صلاحياته لقيادة القوات الفرنسية بالجزائر للتخفيف من ضغط الجيش على الحكومة.²

لتعزيز هذا الإجراء صادق البرلمان بالأغلبية على قانون السلطات الخاصة في مارس 1956، والذي جاء للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، تضمن المزيد من الحقوق للمسلمين الجزائريين وتريد من انخراطهم في الحياة العامة الفرنسية لعزلهم عن الثورة. كما منح البرلمان الحكومة صلاحيات فتح المجال لتقديم القروض من أجل تطبيق نصوص الإصلاحات المتنوعة التي وعدت بها، بالإضافة إلى منحها الحق في تطبيق أي إجراءات خاصة من أجل تحقيق الأمن وضمان الحفاظ على حياة الأفراد وتأمين الممتلكات والإقليم بصفة عامة.³ سعيا منه لكسب تأييد و.م.أ لسياساته الجديدة في الجزائر، حاول غي مولي في محادثاته مع الأمريكيين استعمال ورقة الشيوعية مجددا للحصول على الدعم، حيث وصف نواة قيادة جيش التحرير بأنهم جنود قاتلوا في صفوف الجيش الفرنسي خلال حرب الهند الصينية، وأسرتهم القوات الشيوعية وتعرضوا لغسيل أدمغة من قبل الشيوعيين الصينيين، دعاية مهدت لطلبه عتادا حربيا تمثل في 80 طائرة مروحية و50 طائرة حربية، رأى بأنها ستساعد الجيش الفرنسي الذي تم تجهيزه لمحاربة السوفييت والشيوعيين في أوروبا على التأقلم مع واقع الحرب في الجزائر.⁴

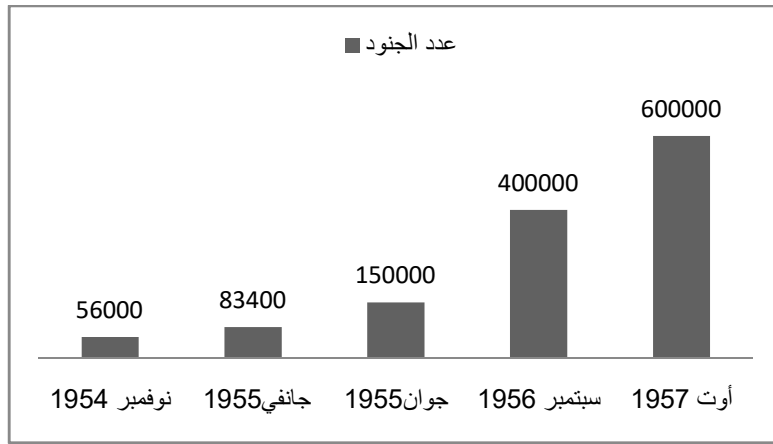
¹ U.S.D.S Archives : Document N 16, « Telegram From the Embassy in France to the Department of State », Paris, 21 February 1956, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Western Europe and Canada, Op.cit, pp32,33.

² عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص.253.

³ باتريك إفينو، جون بلانشايس، المرجع السابق، ص.190، ص.191.

⁴ U.S.D.S Archives : Document N 19, « Telegram From the Embassy in France to the Department of State », Paris, 13 March 1956, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Western Europe and Canada, Op.cit, pp.44-46.

تأقلم اقتضى من القيادة العسكرية الفرنسية توحيد قيادة أركان القوات في الجزائر في 17 مارس 1956، كما أصدرت الحكومة مرسوما في 13 أبريل، بمنح وزير الدفاع صلاحيات واسعة في اتخاذ أي قرار عسكري من شأنه دعم المجهود الحربي في الجزائر لتحقيق التهدئة واستعادة الأمن، وكان من بين القرارات المتخذة في هذا الصدد، إرسال جنود إضافيين إلى الجزائر واستدعاء قوات الاحتياط والاستعانة بدعم عتاد منظمة ح.ش.أ.¹ وقد انعكست هذه السياسات على ارتفاع تعداد القوات الفرنسية في الجزائر سنة 1956، حيث زاد عدد القوات البرية وحدها من 180.451 مطلع جانفي إلى 344.501 جندي مطلع ديسمبر²، ليلعب تعداد كل القوات مع صيف 1957 ما يفوق عشرة أضعاف عددها في 1954، وهو ما يوضحه المنحنى البياني التالي:



منحنى بياني لتطور عدد القوات الفرنسية بالجزائر بين 1954 و1957.³

أثرت هذه القرارات بشكل كارثي على انتشار القوات الفرنسية في أوروبا، حيث أدى تزايد تعداد القوات العاملة في الجزائر إلى تراجع القوة العاملة في الميتروبول وأوروبا، خصوصا تلك المتمركزة على نهر الراين في ألمانيا والتي كانت الأكثر تضررا. فعلى سبيل المثال، تمت الاستعانة بالكتيبة السابعة الميكانيكية السريعة «La 7^{ème} D.M.R»، والكتيبة المدرعة الخامسة «La 5^{ème} D.B»، المتخصصتين في المطاردة والتتبع من ألمانيا، لتدعم بقية القوات العائدة من الهند الصينية إلى الجزائر في عمليات التمشيط للقضاء على الثورة.⁴ كما استعانت فرنسا أيضا ومنذ 1956 بقواتها البحرية، وانخرط الأسطول الفرنسي وبقوة في العمليات العسكرية بالجزائر، من خلال منع عمليات تصدير أو إدخال الأسلحة إليها عبر البحر، بالإضافة إلى مهام

¹ عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص. 253.

² Maurice Vaisse et Autres : **Militaires et Guérilla dans La Guerre D'Algérie**, Editions André Versaille, Paris, 2012, p.34.

³ منحنى من إنجاز الباحث بالاعتماد على بيانات: لمياء بوقريوة، تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1959، مرجع سابق، ص، ص. 26، 27.

⁴ Pierre Montagnon : **La Guerre D'Algérie Genèse et Engrenage d'une Tragédie**, Editions Flammarion, 2004, pp.235, 236.

الإسناد الناري وتوفير الدعم اللوجستي ونقل الجنود، ودعم الطيران الحربي بالطيران الاستطلاعي ودعم وحدات القوات البحرية للقوات البرية عند الحاجة، وهي كلها استراتيجيات حربية ميزت قوات فرنسا في ح.ش.أ بعد ح.ع.2 واستخدمت في الهند الصينية.¹ وحسب الإحصائيات المتوفرة خصصت فرنسا بين 1954 و1957، ما يفوق 17 قطعة بحرية متنوعة كزوارق الحراسة والمدمرات البحرية وسفن المرافقة للحرب في الجزائر.²

نظرا لعجز فرنسا عن تطوير صناعاتها الحربية بعد ح.ع.2، أدت محاولة تأقلم قواتها مع حرب العصابات والمسالك الوعرة، إلى تزايد حاجة قواتها البرية إلى آليات نقل الجنود ومدركات تتلاءم مع وقائع الحرب في الجزائر، واستفادت فرنسا في هذا الجانب من دعم المعسكر الغربي وخصوصا و.م.أ أيما استفادة، فمند 1954 غطت فرنسا عجزها في مركبات الإسناد الثقيلة بنسبة 70% من الإنتاج الأمريكي، كما استعانت كذلك بـ26 ألف مركبة من مخزونات قواتها المنتشرة في أوروبا.³

وقد بلغ مجموع مشتريات فرنسا من الأسلحة الأمريكية بين 1956 و1957، ما يفوق 500 مليون دولار، أبرزها الصفقة مع و.م.أ التي أعلن عنها قائد القوات الجوية الفرنسية في 13 أبريل 1956، والتي تحصلت فرنسا بموجبها على 1400 طائرة حربية من مختلف الأصناف، 300 منها من طراز «T6» بالإضافة إلى 60 قاذفة من طراز «B26».⁴

استخدمت القوات الفرنسية بالإضافة إلى هذه الصفقات، أحدث التقنيات الحربية العسكرية الأمريكية القادمة من مخازن ح.ش.أ في الجزائر، على غرار القاذفات الإستراتيجية «B25» و «B26»، والطائرات العمودية خصوصا من طراز «Sikorsky» لنقل الجنود والجرحى، والمدفعية من عيار 105 و155مم وقنابل النابالم «Napalm» والبنادق والرشاشات والعربات، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي من أغذية وملابس وتجهيزات عسكرية، ناهيك عن تدريب الأمريكيين للطيارين الفرنسيين على قيادة الطائرات الأمريكية في الجزائر.⁵ وقد أكدت المصادر الفرنسية صحة هذه المعلومات وأوعزتها إلى تطور مسار الحرب، حيث تشير إلى أن قيادة القوات الجوية الفرنسية في الجزائر، بعد أن كانت تضم 50 طائرة حربية مقاتلة ومروحية سنة 1954، أضحت تضم ما مجموعه 771 طائرة حربية منها 647 طائرة هجومية و124 مروحية بحلول 1958، وأما عن

¹ Bernard Estival : **La Marine Française dans La Guerre D'Algérie**, Editions Marines, Rennes, Mars 2012, p.15.

² Martin S.Alexander and Others, Op.cit, pp. 80, 81.

³ Hartmut Elsenhans, Op.cit, pp.463, 464

⁴ إبراهيم طاس: **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2012، ص. 80.

⁵ زدرافكو بيكار، المصدر السابق، ص، ص.324، 325.

تعداد القوات الجوية في الجزائر فقد تطور بشكل كبير، فبعد أن كان لا يتجاوز 8700 فرد في 1954 زاد ليبلغ 15 ألف فرد في ديسمبر 1955، ويرتفع لـ 33 ألف فرد منذ ديسمبر 1956¹.

هذا المجهود الحربي الفرنسي لم يغيب عن تحليلات السفارة الأمريكية بباريس في جويلية 1956، حيث قدرت استمرار أعبائه حتى نهاية 1958 على الأقل، وتأثيراته السلبية على الدفاعات الفرنسية على المدى الطويل، واستندت في ذلك على جملة من الإحصائيات الدقيقة، على رأسها استدعاء 472 ألف من القوات الفرنسية المخصصة للدفاعات ح.ش.أ في أوروبا، بالإضافة إلى عدد كبير من الوحدات الجوية والبحرية. وأكدت بأن ما يفوق 9 فرق من أصل 14 فرقة فرنسية ملتزمة مع ح.ش.أ قد تم استدعاؤها إلى الجزائر، وأن هذا السحب سيتزامن مع تزايد استهلاك الذخيرة والمعدات الفرنسية بسرعة، مع تزايد الإعتمادات المالية المخصصة للحرب، حيث قدرت بأنها ستكلف 300 مليار فرنك (875 مليون دولار) في 1956، وتسببها في تخفيض الميزانية المخصصة للدفاعات الأوروبية في ح.ش.أ بـ 50 مليار فرنك (143 مليون دولار)، مع احتمال استمرار العبء المالي الفرنسي حتى عام 1958².

لم يكن منطلق هذا الإصرار على الحرب في الجزائر من قبل الساسة الفرنسيين، الحفاظ على مصالح المستوطنين ولا الدفاع عن فكرة "الجزائر الفرنسية" فقط، بل كانت له اعتبارات إستراتيجية استعمارية حسب بعض المؤرخين، فقد شكلت الجزائر حلقة الربط بين المتروبول ومستعمرات إفريقيا، كما زاد اكتشاف البترول في الجزائر سنة 1956، من تصميم الإدارة الاستعمارية أكثر على الفوز بالحرب في الجزائر، ففرنسا الدولة الفقيرة نفيها لم تكن لتضيع فرصة الاستفادة من هذه الثروة، بل وكانت مستعدة للدخول في حرب طاحنة أكثر ضد ج.ت.و لضمان تعويض كل خسائرها من هذه الثروة³.

أثبتت بعض الدراسات الإستراتيجية التي عاجلت تطور المجهود الحربي الفرنسي بين 1954 و1958، هذا التوجه مشيرة إلى أن هيكل القيادة العليا والتنظيم الإقليمي للقوات الفرنسية في الجزائر، كانا كافيين لشن حملة حرب عصابات واسعة لتطهير الجزائر من الثوار. وأنه رغم نجاح الفرنسيين بشكل معقول في تكييف نظامهم

¹ ميشال فورجي: الحرب الباردة وحرب الجزائر، تر: مختار غالم، منشورات وزارة المجاهدين، دار القصة للنشر، الجزائر، 2008، ص.57.

² U.S.D.S Archives : Document N 27, « **Despatch From the Embassy in France to the Department of State**», Paris, 25 July 1956, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Western Europe and Canada, Op.cit, pp.77-80.

³Hartmut Elsenhans : **Echec d'une Stratégie Néocoloniale :Economie Politique Spécificités, Constances et Etapes de La Réaction Française à L'égard de La Révolution Algérienne**, Colloque Internationale D'Alger Le Retentissement de La Révolution Algérienne 24-28 Novembre 1984, Op.cit, pp.295,296.

العسكري التكتيكي الثقيل لقواتهم الأوروبية مع احتياجات الوضع العملياتي الفريد في الجزائر. إلا أنهم واجهوا صعوبة كبيرة في استيعاب التدفق السريع والعشوائي للقوات المقاتلة بين عامي 1955 و1957، في النظام اللوجستي للجيش الفرنسي في الجزائر، ما أثر على سير ونجاح عملياتهم العسكرية فيها¹.

أمام هذا العجز والتخبط حاولت الحكومة الفرنسية استغلال ما رأته تقاربا بين ج.ت.و والشيوخيين في الجزائر، ودعم الحكومات الشيوعية كالصين وفيتنام في مؤتمر باندونغ للقضية الجزائرية، والأسلحة المتدفقة إلى الجزائر عبر مصر من دول الكتلة الشرقية، وانخراط العديد من أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري وتنظيمه المحاربون من أجل الحرية في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطنيين سنة 1956، في تأليب القوات الفرنسية ضد الثورة، حيث كان يرى قادة الجيش الفرنسي الحرب في الجزائر كامتداد للحرب في الهند الصينية، بل وغالبا ما أكدوا على تشابه الأساليب المتبعة من قبل الثوار الجزائريين بأساليب نظرائهم الفيتناميين وأسموهم بـ "الفيتيين" «Viets» أو ممارسي حروب العصابات بأسلحة خفيفة في المناطق الوعرة.

كما قامت فرنسا باستغلال هذه الدعاية ضد ج.ت.و في صفوف الجزائريين، لجعلهم ينفرون من الثورة بوصفها حركة شيوعية، عبر دعايات المكاتب النفسية، بالإضافة إلى تعيين واحد من أبرز جنرالات الحرب في الهند الصينية كقائد عام للقوات الفرنسية في الجزائر، وهو الجنرال راوول سالان «Raoul Salan»²، وهي كلها أوراق استغلتها الحكومة لضمان دعم قيادة الجيش في الجزائر لسياساتها وعزل الثورة عن الجماهير، وأخيرا تعزيز دعايتها كمحاربة للشيوعية لدى حلفائها خصوصا و.م.أ ودول ح.ش.أ.³

وبذكر حلفاء فرنسا، كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية تراقب الأوضاع وتطورات الحرب في الجزائر، فذكرت في أحد تقاريرها الاستنتاجية عن زيارة وزير الخارجية الفرنسي بينو إلى واشنطن في 18 جوان 1956، بأنها ستكون حتما للبحث عن دعم أمريكي أكبر لحكومة غي مولي وسياستها في الجزائر، بما يقوي موقفه أمام الخلافات السياسية والحزبية التي ألفت بظلالها على البرلمان الفرنسي، بالإضافة إلى نجاته من المعارضة الشيوعية

¹ Charles R. Shrader : **The First Helicopter War : Logistics and Mobility in Algeria, 1954-1962**, Praeger Publishers, London, 1999, p.48.

² راوول سالان: (1899-1984) جنرال وقائد عسكري فرنسي شارك في ح.ع.2 وشغل العديد من المسؤوليات في الجيش الفرنسي، على غرار القائد العام للقوات في الشرق الأقصى في 1948، ومشاركته في حرب الهند الصينية بين 1951 و1954، وانتهاء بتعيينه كقائد للقوات الفرنسية في الجزائر بين 1956 و1958 حيث كان أحد أبرز قادة انقلاب 13 ماي 1958 الذي أطاح بالجمهورية الرابعة، لمزيد من المعلومات أنظر:

Jean Planchaise : « **SALAN RAOUL - (1899-1984)** », Encyclopædia Universalis en ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 7 août 2022. URL :

<https://www.universalis.fr/encyclopedie/raoul-salan/>

³ Guy Pervillé, Op.cit, pp.57, 58

الكبيرة لسياساته في الجزائر، في ظل عدم ثقة العديد من النخب السياسية الفرنسية بـ و.م.أ، وشكوكهم في رغبتها بأن تحل محل فرنسا في الجزائر كما كان الحال في الهند الصينية.¹

لمعرفة تفاصيل أكثر إطلع في وثائق وزارة الخارجية الأمريكية على تقارير زيارة وزير الخارجية الفرنسي بينو إلى واشنطن ومحادثات مسؤولي السفارة الفرنسية مع نظرائهم الأمريكيين في خلال نوفمبر 1956، أين طلب الفرنسيون التدخل الأمريكي لدى ملك المغرب لمعالجة الأوضاع بعد حادثة اختطاف طائرة وفد ج.ت.و، وقد قرأ الأمريكيون من هذه المحادثات ضياع الطرف الفرنسي وغياب توجهات وأهداف واضحة لسياساته في الجزائر، مع وجود احتمال كبير لمحاولة إشراك و.م.أ للوصول إلى أي حل ممكن يخلص فرنسا من مأزقها.²

كما لوحظ في نفس الوثائق بأن غي موللي كان يئسا إلى حد كبير من الوصول إلى وقف لإطلاق النار أو نجاح السياسات الإصلاحية في الجزائر خلال محادثاته مع وزير الخارجية الأمريكي في ماي 1957، حين صرح الوزير الأمريكي بأن قادة ج.ت.و رفضوا التفاوض مع حكومته من أجل وقف إطلاق النار، وأوعز ذلك إلى انتظارهم لمخرجات جلسات الجمعية العامة لـ ه.أ.م وسقوط الحكومة للتفاوض من موقع قوة، في ظل افتقار الجهود العسكري للانتصار الدبلوماسي الذي يدعمه لتحقيق أهدافه.³

لم يكن موقف غي موللي هذا غير واقعي أبدا، فقد انعكس الجهود الحربي والاستنزاف الذي عاشته فرنسا بسبب الحرب في الجزائر مع مخرجات أزمة السويس، على شعبية الحكومة في مختلف استطلاعات الرأي العام، فحاولت الحكومة الاستفادة دعائيا من ربط ج.ت.و بموسكو لتبرير فشلها في حل الأزمة التي وقعت فيها، من أجل كسب دعم أحزاب اليمين والجيش والمستوطنين في الجزائر، لتعويض خسارتها لحلفائها اليساريين خصوصا الشيوعيين منهم والناقمين على انخراط الحكومة في أزمة السويس، لكن جهودها هذه باءت بالفشل.⁴

¹C.I.A Archives : « **The Pineau Visit to Washigton and The Prospects of The Mollet Government** », *Current Intelligence Weekly Summary*, N3262, P3, Office Of Current Intelligence, CIA, Virginia, 14 June 1956, p.1, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79-00927A000800140001-0.pdf>

²U.S.D.S Archives : Document N 76, «**Memorandum of a Conversation**», Washington D.C, 16 November 1956, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Africa, Op.cit, pp.248,249.

³U.S.D.S Archives : Document N 44, « **Memorandum of a Conversation, Prime Minister Mollet's Office** », Paris, 6 May 1957, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Western Europe and Canada, Op.cit, pp.120-123.

⁴ Guy Pervillé : **Que J'ai se La Guerre d'Algérie (1954-1962)**, 2^{éd}, Editions Universitaires de France, Paris, Février, 2012, p.46.

فقد فشلت حكومة غي مولي في تطبيق وعودها بتحقيق التهدئة العامة واستعادة الأمن في الجزائر، ما أدى لسقوطها في ماي 1957، ومجيء حكومة بورجي مونوري «Bourgès Maunoury»¹ بمصادقة البرلمان عليها في 12 جوان، بعد أن قبل مشروعه الخاص بتعزيز الجهود الحربية لحسم الحرب عسكريا عبر عزل الثورة وعدم الاعتراف بـ ج.ت.و أو التفاوض معها، مع سن العديد من الإصلاحات السياسية والإدارية والاجتماعية ضمن ما يعرف بقانون الإطار «La Loi-Cadre»، هذا الذي لقي معارضة من اليمينيين والشيوعيين والمستوطنين، انتهت بشن الأخيرين حملة واسعة ضده أدت إلى سحب البرلمان الثقة من الحكومة في 30 سبتمبر 1957.²

وكمحاولة لتدويل الصراع وفضح ج.ت.و.و لكسب التأييد الدولي لسياساتها، سعت وزارة الخارجية الفرنسية لاستغلال حادثة ملوزة، فراسلت وزارة الخارجية الأمريكية من أجل السماح لدبلوماسيين أمريكيين بزيارة موقع الحادثة، في محاولة منها لجذب الدعم الأمريكي المطلق لفرنسا عبر إدانة الجبهة بارتكاب جريمة حرب، كما راسلت العديد من الدول الأخرى على غرار بريطانيا، إيطاليا، سويسرا، ألمانيا، الهند، السويد، اليابان، تركيا وأوروغواي، وهو ما اصطدم برفض أمريكي، لولا إلحاح السفارة بباريس الذي أرغم الأمريكيين على قبول هذا الأمر.³

ويبدو بأن المحاولات الفرنسية لجر الأمريكيين للانخراط في حرب الجزائر أكثر عبر حادثة ملوزة قد أعطى مفعولا عكسيا، فرغم موافقة واشنطن على إرسال ممثل دبلوماسي من قنصليتها بالجزائر العاصمة لزيارة موقعه الحادثة، إلا أنها اصطدمت أيضا بمطالب من عدة دول عربية بين 24 ماي و 11 جوان 1957، بدعم و.م.أ رسميا لإنشاء هيئة تحقيق دولية محايدة في الحادثة وفي كل الجرائم الأخرى التي ارتكبتها الجيش الفرنسي في الجزائر، وهو ما وضع واشنطن في حرج كبير بين دعم حليفها الفرنسي أو المطالب الشرعية الدولية للمجموعة العربية.⁴

¹ بورجي مونوري : (1914-1933) سياسي وحقوقي يساري فرنسي شغل العديد من المناصب في الدولة الفرنسية، حيث حمل عدة حقائب وزارية بين 1947 و 1957 قبل تعيينه رئيسا للوزراء في نفس العام بين جوان وسبتمبر 1957، لمزيد من المعلومات أنظر:

Charles Louis Foulon : «BOURGÈS-MAUNOURY MAURICE - (1914-1993) », Encyclopædia Universalis en ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 7Août 2022. URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/maurice-bourges-maunoury/>

² عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص- ص.276-280.

³ U.S.D.S Archives : Document N 85, « Memorandum From the Assistant Secretary of State for European Affairs (Elbrick) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Murphy) », Washington D.C, 14 June 1957, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Africa, Op.cit, pp.266,267.

⁴ U.S.D.S Archives : Document N 86, « Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (Rountree) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Murphy) », Washington D.C, 14 June 1957, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Africa, Op.cit, pp.268,269.

لم ينتهي مأزق فرنسا السياسي إلا بمجيء حكومة فيليكس غايارد « Félix Gaillard »¹، والذي لم يأتي بأي جديد يذكر بخصوص الوضع في الجزائر، سوى تعديل قانون الإطار السابق بمنح تسهيلات وامتيازات للمستوطنين في الحياة السياسية، فصادق عليه البرلمان في 29 نوفمبر 1957، ودخل حيز التنفيذ في 5 فيفري 1958، لكنه بقي مجرد حبر على ورق فلم يطبق على أرض الواقع، بل إن واقع الحرب في الجزائر ألقى بظلاله أكثر على مكانة فرنسا إقليمية ودوليا، فكانت فضيحة قصف ساقية سيدي يوسف في نفس الشهر وسقوط حكومة غايارد في أبريل رصاصة الرحمة على الجمهورية الرابعة ودخول فرنسا في مأزق سياسي لا تحسد عليه.²

ففي 8 فيفري 1958، قصفت طائرة فرنسية قرية ساقية سيدي يوسف التونسية مخلفة الكثير من الضحايا، ما أدى إلى الإضرار بسمعة فرنسا دوليا، وأزمة دبلوماسية مع تونس بل وحتى مع حلفائها الأمريكيين، بعد رفع بورقية القضية إلى مجلس الأمن الدولي، ما ساهم في إعطاء شرعية أكبر لجهود ج.ت.و في تدويل القضية الجزائرية ضد الاستعمار، وكانت الأزمة لتتطور أكثر لولا الوساطة الأمريكية البريطانية، والتي أبانت عن عجز الحكومة الفرنسية التي تعيش على القروض الأمريكية، عن معارضة التدخل الأمريكي ما مهد الطريق لتدويل الصراع. فكشف قصف ساقية سيدي يوسف عن الضعف السياسي لفرنسا، بسبب ضعف السلطة التنفيذية أمام الجيش، الذي اتخذ قرارات إستراتيجية جادة دون الرجوع إلى الحكومة، واعتماد هذه الأخيرة على الدول الأجنبية خصوصا حلفائها الغربيين، لإيجاد مخرج من أزمة دولية لم يتم تقييم نتائجها بشكل صحيح.³

وبالتالي فإن الأزمة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر قد انعكست على واقع الصراع الدولي مثلما انعكس عليها بشكل أو بآخر بين 1954 و1958، من حيث التأثير على مكانة فرنسا والتزاماتها في ح.ش.أ والدفاعات الغربية، واستغلال فرنسا لهذه الالتزامات في الاستفادة من المقدرات العسكرية الأمريكية والأطلسية في حربها بالجزائر، ورغم كل محاولاتها الإصلاحية والعسكرية والدعم الغربي لها، لم تتمكن الحكومات المتعاقبة للجمهورية الرابعة من حل المشكلة الجزائرية، ما أدى إلى سقوط هذا النظام بانقلاب الجيش الفرنسي في 13 ماي 1958.

¹ فيليكس غايارد : (1919-1970) سياسي يساري فرنسي شغل عدة مناصب هامة في الدولة الفرنسية منها وزير للمالية بين 1952 و1953 ورئيس لوزراء فرنسا بين 1957 و1958، لمزيد من المعلومات أنظر:

« Félix Gaillard », Portail economie.gouv.fr, Ministère de L'Economie des Finances et de La Souveraineté Industrielle et Numérique, Paris, Consulté le 07 Aout 2022, URL :

<https://www.economie.gouv.fr/saef/felix-gaillard>

² عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص-ص. 281-290.

³ Jean Sévillia : *Les Vérités Cachées de La Guerre d'Algérie*, Editions Perrin, Paris, 2021, pp.224, 225

2. مكانة الحرب الباردة في التوجهات الديغولية بخصوص الثورة الجزائرية 1958-1962 :

شكل شهر ماي 1958، نقطة تحول كبير في التاريخ السياسي الفرنسي، كيف لا وهو الذي حمل سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة ومجيء الجمهورية الفرنسية الخامسة والحالية إلى الوجود بسبب الثورة الجزائرية، فبعد سقوط حكومة غايارد بسبب الاعتداء على ساقية سيدي يوسف، والضغط الأنجلوساكسوني على فرنسا تحت مسمى "المساعي الحميدة". دخلت فرنسا على إثرها في مرحلة فراغ سياسي في ظل الأزمة الخائفة التي عاشها البرلمان بسبب عدم الاتفاق على تشكيل الحكومة، والتي انتهت بتنصيب بيير فليملان «Pierre Pflimlin»¹ كرئيس جديد للوزراء في 13 ماي، هذا الأخير اتخذ موقفا علنيا بإجراء مفاوضات مع ج.ت.و في الجزائر العاصمة، ما أدى إلى غضب المستوطنين وخروجهم في مظاهرات ضده بالجزائر في نفس اليوم، وقد تحالف معهم كبار القادة العسكريين في الجزائر تحضيرا للإطاحة بالجمهورية الرابعة.²

كانت الأزمة السياسية متعددة الأوجه التي عاناها هذا النظام بين 1954 و1958، نظير فشل الحكومات المتعاقبة في القضاء على الثورة، سببا في حدوث انقلاب 13 ماي 1958، الذي قاده القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال سالان، حيث دعا الجيش الفرنسي الجنرال شارل ديغول للعودة إلى السلطة وتشكيل الحكومة في باريس من أجل إبقاء الجزائر مقاطعة فرنسية وإنهاء الأزمة.³

منح الانقلاب لديغول ورقة العودة إلى السلطة في فرنسا، حيث تسلم حسب ما رواه في مذكراته منصب الرئاسة في 8 جانفي 1959، وفي محاولة منه لنشر التهدة في الجزائر أفرج عن القادة الجزائريين المعتقلين منذ أكتوبر 1956، ونقلهم إلى منفى إجباري في آكس بفرنسا، بالإضافة إلى تخفيض أحكام الإعدام إلى السجن المؤبد والإفراج عن 7 آلاف معتقل جزائري مسلم، وسن إصلاحات إدارية وسياسية لفائدة المسلمين الجزائريين، وهنا يمكن ملاحظة معرفة ديغول للمعارضة التي أبداها المستوطنون في الجزائر، الذين كانوا يرون بأن الحل الوحيد هو القضاء على الثورة والثوار كليا واستسلامهم دون قيد أو شرط.⁴

¹ بيير فليملان: (1907-2000) سياسي فرنسي شغل العديد من الحقايب الوزارية في فرنسا بين 1946 و1958 أبرزها منصب آخر رئيس وزراء للجمهورية الفرنسية الرابعة في عام 1958، لمزيد من المعلومات أنظر:

Paul Collowald : « PFLIMLIN PIERRE - (1907-2000) », Encyclopædia Universalis en ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 11 août 2022. URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/pierre-pflimlin/>

²Sylvie Thénault : Algérie : des « Événements » à La Guerre Idées Reçues sur La Guerre d'indépendance Algérienne, Editions Le Cavalier Bleu, Paris, Mars 2022, pp.76, 77.

³ لمياء بوقريوة، تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1959، مرجع سابق، ص. 41.

⁴ شارل ديغول: مذكرات الأمل التجديد 1958-1962، ط1، تر: سموي فوق العادة، مر: أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص- ص.80-82.

معارضة جعلت ديغول يجري قبل بلوغه الرئاسة تعديلات على دستور 1946، في دستور الجمهورية الخامسة الذي تم الاستفتاء عليه في سبتمبر 1958، وتضمن خضوع القيادة العسكرية للقيادة المدنية واحترام الحقوق والحريات المدنية والنقابية، مع انتهاج حل تفاوضي لحل القضية الجزائرية ومنح الحكومة صلاحية حل المنظمات المتطرفة، والقيام بإصلاحات سياسية وإدارية واسعة تضمن استرجاع الشعب الفرنسي لسلطة قراره بعيدا عن الأقليات في المستعمرات، لعزل هذه الأخيرة عن سلطة القرار الفرنسي وجعلها تابعة للمتروبول لا العكس، وهو ما حصل عليه ديغول بتصويت الأغلبية المطلقة من الكتلة الانتخابية الفرنسية لصالح اعتماد الدستور الجديد. فلم يكد يصل ديسمبر 1958، حتى عمد الجنرال ديغول إلى التخلص من بعض القادة العسكريين الذين شاركوا في انقلاب 13 ماي، وأغلبهم ممن مارسوا الضغط على الساسة في الجمهورية الرابعة بسبب الحرب على الجزائر، فقام على سبيل المثال باستدعاء الجنرال سالان وتعيينه حاكما عاما على مدينة باريس وضواحيها بدلا من منصبه كقائد عام للقوات الفرنسية في الجزائر.¹

بعد تنظيم أمور فرنسا داخليا سعى ديغول للقضاء على الثورة عبر العمليات العسكرية الواسعة كسابقه، واستدعى لأجل هذا الأمر الجنرال موريس شال «Maurice Challe»²، وعينه كقائد للقوات الفرنسية في الجزائر خلفا للجنرال سالان في ديسمبر 1958، فقام بإنشاء فرق مغاوير عسكرية خفيفة عرفت باسم الصاعقة القناصة، مهمتها كشف مخابئ وقوات جيش التحرير الوطني مزودة بأحدث تقنيات الاستطلاع وسلاح الإشارة، وكون 183 فرقة عسكرية من هذا النوع سنة 1959، كما عمد إلى محاولة عزل الثورة عن الخارج فعزز خط موريس المكهرب على الحدود التونسية والمغربية بخط عرف باسم خط شال، بطول وصل على الجهتين إلى 1200 كم وبشدة 30 ألف فولط مجهز بألغام وأبراج مراقبة وكواشف ضوئية لتعزيز مراقبة الحدود.³

كانت كل هذه التجهيزات تحضيريا لمخطط شال «plan Challe» الذي سعى صاحبه إلى تدمير الثورة عبر تقسيم رقعة العمليات العسكرية في الجزائر إلى 5 مناطق عسكرية، وفقا لتقسيم الولايات المتبع من ج.ت.و، وتطهير كل منطقة على حدا حتى الانتهاء منها كلها، عبر عمليات تمهيط واسعة للوحدات البرية بتعداد كبير في

¹ عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص-ص. 379-382

² موريس شال: (1905-1979) طيار وجنرال عسكري فرنسي شارك في ح.ع.2، وتقلد العديد من المناصب السامية في الجيش الفرنسي على غرار قيادة القوات الفرنسية في الجزائر بين 1958 و1960، لمزيد من المعلومات أنظر:

Jean Planchais : « CHALLE MAURICE - (1905-1979) », Encyclopædia Universalis en ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 11 août 2022. URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/maurice-challe/>

³ لمياء بوقريوة، تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1959، مرجع سابق، ص-ص. 42-44.

تلك المناطق العسكرية، مع توفير تغطية ومراقبة جوية مستمرة للمناطق، والمحافظة عسكريا على كل منطقة يتم تطهيرها، وتم تنفيذ المخطط بين فيفري ونوفمبر 1959.

لكن هذا المخطط فشل بفضل إستراتيجية جيش التحرير في التكيف معه بتجنب الاشتباك مع القوات الفرنسية، وقراءة مراحل سير العمليات العسكرية ثم توزيع القوات إلى فرق صغيرة التعداد تعمل على شن هجومات خاطفة على المراكز والوحدات الفرنسية، مما أدى إلى إرباك القيادة العسكرية الفرنسية التي كانت تظن بأنها نجحت في تطهير تلك المناطق من قوات جيش التحرير. ما دفع الجنرال شال إلى توسيع نطاق عملياته بتعزيز القوات الفرنسية على الأرض بالطيران الحربي الهجومي والعمودي، بالإضافة إلى الاستعانة بقنابل النابالم بشكل ممنهج وواسع النطاق للقضاء على الثورة.¹

حاول ديغول بالإضافة إلى العمل العسكري لمخطط شال، القيام كسابقه بإصلاحات اقتصادية واجتماعية لفائدة الجزائريين لعزلهم عن الثورة، ولعل أبرز مشاريعه في هذا الصدد المشروع الخماسي المعروف بمشروع قسنطينة الذي أعلن عنه أواخر 1958، وتلخصت خطوطه الأساسية في توظيف 400 ألف جزائري في 5 سنوات، وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة، وبناء 250 ألف وحدة سكنية وإنشاء المدارس ومنح 10 % من الوظائف العامة في الجزائر للمسلمين الجزائريين وبيع الأراضي الزراعية لهم بالتقسيم. هدف ديغول من المشروع إلى خلق قوة ثالثة عبر بناء نخبة متميزة في المدن عن باقي الجماهير، تساهم في قمع أي محاولة ثورية وتدعم سياسة إدماج الجزائر بفرنسا، وبالتالي الوقوف في وجه الجزائريين في الأرياف الذين خسرتهم الإدارة الفرنسية لصالح الثورة.² تعززت هذه التوجهات داخليا بجهود ديغول على الصعيد الخارجي أيضا، فكان من أبرز وعود عودته إلى السلطة سنة 1958، إتباع سياسة مستقلة على الصعيد الدولي فكان يميل إلى إيجاد حل للقضية الجزائرية للتخلص من عبء الحرب الباهظة على الحكومة، من أجل الالتفات إلى تحديث الجيش وتمكين فرنسا من امتلاك القوة النووية، وهي الأداة التي رأى بأنها ستمكنها من لعب دور يتناسب مع طموحاتها الدولية المشروعة.

ففي محاولة منه للخروج من دائرة الحرب الباردة، أراد الجنرال النأي بنفسه عن الحليف الأمريكي، عبر توسيع الصداقة مع إس، وتوحيد الدول الناطقة بالفرنسية ولاسيما الإفريقية منها عبر دمجها في إطار اتحاد فدرالي فرانكفوني، يشكل محورا دوليا ثالثا محايدا من الصراع ومؤيدا لفرنسا على الساحة الدولية، يمكنها من التخلص من ضغوطات حلفائها الغربيين خصوصا الأمريكيين، ويضمن لها الندية في العلاقات الدولية مع الغرب والشرق كقوة

¹ محمد الحسن أزغيددي، المرجع السابق، ص- ص. 196-200.

² نفسه، ص، ص. 194، 195.

مهيمنة ومحترمة. ولتحقيق هذا الهدف كان عليه أولا التخلص من المشكل الجزائري في أقرب فرصة، لأن الجزائر هي المحور الأساسي الذي ستستند عليه هذه السياسات، ففي إطار سعيه للالتفات إلى تحقيق طموحات فرنسا السياسية والعسكرية، لم يكن ديجول ليقبل الهزيمة في الجزائر وزوال هبة فرنسا بسببها، فعمد إلى تزويد الجيش الفرنسي بكل الوسائل لسحق قوات جيش التحرير الوطني عبر مخطط شال العسكري¹.

لم تأتي هذه التوجهات من عدم، بل كانت حسب بعض المؤرخين حلقة في سلسلة طويلة من تطور الرؤية الإستراتيجية لعلاقة فرنسا بحلفائها الغربيين منذ نهاية ح.ع.2، في منظور العديد من الساسة الفرنسيين الذين انتقدوا مرارا سياسات الحلفاء الغربيين مع فرنسا في العديد من المسائل الاستعمارية، سواء دبلوماسيا أو عبر الدعم العسكري والتزامات فرنسا اتجاه ح.ش.أ، حيث خلصت قراءاتهم إلى أن الحلفاء الغربيين لم يدعموا فرنسا من منظور الحفاظ على الجزائر، بل تصرفوا ووفقا لمصالحهم الإستراتيجية على أن استقلال الجزائر حتمي، بل وذهاب هؤلاء الساسة للاعتقاد بأن الحلفاء الغربيين منحوا فرنسا الحق في حل المشكلة الجزائرية بنفسها، لكنهم في نفس الوقت لم يساهموا بشكل مباشر في دعم وتجسيد الإصلاحات التي حاولت تطبيقها في الجزائر².

عرف هؤلاء الساسة بـ "الديغوليين" نسبة إلى أنصار الجنرال ديجول، رأوا الجزائر كقاعدة مستقبلية لفرنسا المستقلة القوية بدلا من كونها مجرد قاعدة مشتركة للتحالف الغربي، واتفقوا على الحاجة لدفع عجلة التنمية وتطوير الجزائر لإغراء السكان وإبعادهم عن ج.ت.و من جهة وأطماع و.م.أ من جهة أخرى. كما تشاركوا أيضا مع الجيش في خيبة أملهم من مكانة فرنسا داخل ح.ش.أ ومواقف من يوصفون بالحلفاء، لكن موقع فرنسا في خط المواجهة ضد الشيوعية الدولية جعلهم أقل استعدادا لإدانة الحلف، لكن وبالمقابل جعلتهم توجهاتهم أكثر حرصا على وضع الجزائر الفرنسية في سياق الكتلة الغربية، التي من شأنها أن تعزز سيطرة فرنسا عليها بشكل أكبر³.

في ذات الصلة، ذكرت بعض الدراسات التي اطلعت على أرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية الامتعاظ الفرنسي من محاولة اختراق و.م.أ لشمال إفريقيا، عبر إقامتها لعلاقات قوية مع تونس والمغرب منذ 1956، ورغم الدعم الأمريكي الكبير لم تستطع السياسة الأمريكية خلال الحرب الجزائرية أن ترضي الحكومة الفرنسية، خصوصا مع تقديمها لدعم موجه صوب إيجاد حلول تضمن التفاوض مع ج.ت.و التي لم تعترف بها السلطات الفرنسية. هنا يؤكد بعض المؤرخين على أن تجربة الحرب الجزائرية بشكل خاص وعملية إنهاء الاستعمار في إفريقيا بشكل

¹ Jean Sévillia, Op.cit, pp.242-244.

² Hartmut Elsenhans : **Echec d'une Stratégie Néocoloniale : Economie Politique Spécificités, Constances et Etapes de La Réaction Française à L'égard de La Révolution Algérienne**, Op.cit,p.306

³ Martin S. Alexander and Others, Op.cit, p.112 .

عام، قد ساعدت باريس على تطوير منظورها للحرب للباردة، وسعيها من أجل تحقيق استقلال قرارها السياسي والتوجه صوب الحياد، الذي بدأت تظهر ملامحه منذ تولي شارل ديغول للسلطة.

كما ساهمت محافظة موسكو حتى نهاية عام 1960، على موقف محايد بعيد جدا عن تقديم دعم صريح لـ ج.ت.و فعليا في هذه التوجهات، حيث كان خروتشوف يسعى ولأسباب إيديولوجية مرتبطة بالحرب الباردة إلى تشجيع رغبة ديغول في تحقيق استقلال القرار السياسي والاقتصادي عن واشنطن، ليضمن بذلك ضرب و.م.أ في مقتل من خلال عزل أقوى شريك لها في القارة الأوروبية عنها، وتصبح بذلك الثورة الجزائرية سببا من أسباب تصدع المعسكر الغربي¹.

أدت هذه الرؤى الفرنسية الجديدة إلى أزمة في العلاقات بين باريس وحلفائها، ففي 5 جويلية 1958، خلال محادثات باريس التي ضمت الجنرال ديغول مع هارولد ماكميلان «Harold Macmillan»² رئيس الوزراء البريطاني ووزير الخارجية الأمريكي دالاس، وبعد مناقشة الوضع في أوروبا الشرقية وردا على تصريحات هذا الأخير حول التهديدات السوفياتية لألمانيا الغربية، حدد ديغول موقف فرنسا في قوله: "يجب أن يكون لدى فرنسا يقين بممارسة المسؤوليات العالمية. ومع ذلك لم يؤخذ هذا بعين الاعتبار حتى الآن، فلا يغطي ح.ش.أ سوى جزء من المحيط الأطلسي وليس العالم بأسره، و لكي تشعر فرنسا كأنها في وطنها الغربي، يجب اتخاذ ترتيبات رسمية أو تجريبية تشارك من خلالها في إعداد واستخدام الأسلحة الذرية الإستراتيجية ..."، كما دعا ديغول صراحة إلى ضرورة توسيع ح.ش.أ باتجاه إفريقيا والشرق وإعادة تنظيم قيادة المنظمة.

كما التقى ديغول في 14 سبتمبر بالمستشار الألماني كونراد أديناور «Konrad Adenauer»³، وحدثه عن ضرورة استقلالية القرار الأوروبي عن القرار الأمريكي، بشكل لا يجعل من البلدين أداة أمريكية في المنطقة ويحفظ تحالفهما مع و.م.أ، وبعد وقت قصير جدا من استقبال أديناور، قرر الجنرال إرسال نص مذكرة حول إصلاح

¹ Abderrahmane Bouchéne et Autres : **Histoire de L'Algérie à La Période Coloniale 1830-1962**, Éditions La Découverte, Paris, 2014, pp.1294, 1296.

² هارولد ماكميلان: (1894-1986) سياسي بريطاني ينتمي إلى حزب المحافظين، شغل العديد من المناصب العليا في بلاده على غرار عضويته في البرلمان بين 1929 و1955، وتوليه حقيبة وزارة الدفاع بين 1954 و1955، وانتهاء برئاسة الوزراء بين 1957 و1963، لمزيد من المعلومات أنظر: Roland Marx : « **MACMILLAN HAROLD - (1894-1986)** », Encyclopædia Universalis en ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 11 août 2022. URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/harold-macmillan>

³ كونراد أديناور: (1876-1967) المستشار المؤسس لجمهورية ألمانيا الفدرالية، وأول من تولى منصب المستشارية فيها بين 1949 و1963، لمزيد من المعلومات أنظر: "كونراد أديناور"، مكتب مؤسسة كونراد أديناور، الجزائر، تم الدخول بتاريخ 11 أوت 2022، الرابط:

<https://www.kas.de/ar/web/algieren/kunrad-adinawar>

ح.ش.أ¹ إلى الحكومتين الأمريكية والبريطانية، وطلب رسمياً باستحداث مجلس إدارة ثلاثي للحلف يتكون من و.م.أ وبريطانيا وفرنسا. وهدد إذا لم يأخذ الحلفاء برأيه بمراجعة انضمام فرنسا إلى معاهدة الحلف، هذه المذكرة رآها بعض المؤرخين بأنها فتحت عصراً جديداً في العلاقات الأطلسية وكانت أبرز نتائجها انسحاب فرنسا لاحقاً من ح.ش.أ في مارس 1966.²

في الواقع لقد كان المسؤولون الأمريكيون يعون جيداً طبيعة ديغول الوطنية وميولاته الاستقلالية قبل توليه الرئاسة، ففي مذكرة دبلوماسية مؤرخة في 27 ماي 1958، حول السياسات المقترحة للتعامل مع الحكومة الديغولية المرتقبة، أوصى نائب وزير الخارجية للشؤون الأوروبية أن تواصل و.م.أ سياسات دعمها لفرنسا في الجزائر، وأن تحاول التأقلم مع السياسات الديغولية الجديدة، خصوصاً ما تعلق منها بإعطاء الأهمية لإفريقيا والحياد اتجاه إس، وإعطاء فسحة لاحترام وجهات النظر الفرنسية بخصوص التنظيمات السياسية والعسكرية لمنظمة ح.ش.أ تجنباً لتفكك المنظمة وتصعد التحالف الغربي ككل.³

بقيت و.م.أ تتوخى الحذر في تعاملها مع ديغول وتراقب تطور الأوضاع الفرنسية عن بعد، حيث تشير وثائق الخارجية الأمريكية إلى أن دستور الجمهورية الخامسة كان محل خلاف حاد في فرنسا، نظراً للصلاحيات الكبيرة التي منحها للسلطة التنفيذية والامتيازات التي منحها لسكان المستعمرات الإفريقية، لكن تؤكد نفس التقارير أيضاً بأن الاستفتاء عليه سيكون ناجحاً في فرنسا والجزائر، بعد استعمال القوة العسكرية ضد الجزائريين لإرغامهم على التصويت، ومنح ديغول ورقة الصلاحيات الموسعة بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، وسيره نحو حل ليبرالي للقضية الجزائرية دون تقييد يديه بدعم الإدماج، مع امتلاكه لخيارات إنشاء نظام فيدرالي يربط الجزائر بفرنسا، واستنتج التقرير بأن دعوة ديغول للاستقلال الذاتي والتطور نحو استقلال المستعمرات الإفريقية السوداء، يجب أن يكون لها تأثير عاجلاً أو آجلاً على تطورات القضية الجزائرية.⁴

¹ أنظر الملحق رقم 04 ص.445.

² Robert Frank et Autres, Op.cit, pp.313-315.

³ U.S.D.S Archives : Document N 12, « Memorandum From the Assistant Secretary of State for European Affairs (Elbrick) to Acting Secretary of State Herter », Washington D.C, 27 May 1958, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Vol 7, P 2, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1993, pp.17-20.

⁴ U.S.D.S Archives : Document N 44, « Memorandum From the Assistant Secretary of State for European Affairs (Elbrick) to Secretary of State Dulles », Washington D.C, 09 September 1958, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit, pp.79-81.

مع ذلك، لم يستسغ الأمريكيون ما ورد في رسالة ديغول في 17 سبتمبر 1958، بخصوص إعادة تنظيم ح.ش.أ، وقد بدأت المشاورات بين دول الحلف منذ أواخر نفس الشهر حسب ما تشير إليه وثائق الخارجية الأمريكية، حيث رأى المسؤولون الأمريكيون والبريطانيون خلال اجتماعاتهم لمعالجة بنود الرسالة بأن إنشاء مجموعة دفاعية ثلاثية يمكن أن يؤدي إلى تصدع نظام الدفاع الغربي، وعزل باقي القوى عن المشاركة في رسم السياسات الدفاعية في العالم، بالإضافة إلى إشكالية ضم قوى خارج النظام الغربي خصوصا في إفريقيا وآسيا لـ ح.ش.أ وقبول هذه الدول من عدمه لهذا المقترح¹.

وقد رد الرئيس الأمريكي في رسالة² على مذكرة ديغول رسميا يوم 20 أكتوبر 1958، وتضمن الجواب بأن و.م.أ ترى بأن تنظيم الدفاع الغربي يقتضي تعاون كل الدول الأعضاء في ح.ش.أ، وأن الإدارة الأمريكية لا يمكنها أن تكون طرفا في أي مجموعة تعطي انطبعا لبقية دول الحلف، بأن القرارات الحيوية المتعلقة بأمنهم تتخذ دون علمهم، ورؤية نفس الإدارة لتمديد المعاهدة خارج نطاقها في عام 1958، يهدد بإدخال التحالف الغربي في مشاكل خطيرة هو في غنى عنها³.

رغم هذا الاختلاف حول مصير ح.ش.أ استفادت فرنسا من استمرار الدعم الأمريكي ضد الثورة خلال الفترة ما بين 1958 و1961، حيث قبلت و.م.أ في جوان 1959، بيع 25 طائرة مروحية وعدد غير محدد من الطائرات الحربية من طراز « T28 » لفرنسا، وفي جانفي 1960، تسلمت فرنسا 60 طائرة من نفس الطراز، كما طلبت أيضا في نفس العام 96 طائرة أخرى، بالإضافة إلى استعانتها بحاملات الطائرات الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط كدعم أمريكي في حرب الجزائر⁴.

أكدت المصادر من القوات الجوية الفرنسية هذه الصفقات، التي ذكرت تطور قيادة القوات الجوية في الجزائر من خلال الدعم الأمريكي بالمعدات منذ سنة 1958، حيث تشكلت كل سرايا الطيران الهجومية الخفيف في الجزائر من طراز « T6 »، بالإضافة إلى طائرات الإسناد الجوي الثقيلة من طراز « F47 »، و الطائرات الهجومية من طراز كورسير « F4U Corsair » وقاذفات « B26 »، وهي الأسلحة التي كانت منتشرة وموزعة على

¹ U.S.D.S Archives : Document N 59, « **Memorandum of Conversation** », Washington D.C, 17 October 1958, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit, pp.101-103.

² أنظر الملحق 05 ص.447.

³ U.S.D.S Archives : Document N 63, « **Letter From President Eisenhower to President de Gaulle** », Washington D.C, 20 October 1958, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit, pp.108,109

⁴ محمد الحسن أزغيدى، المرجع السابق، ص.205.

كافة المجموعات التكتيكية الجوية الفرنسية بالجزائر، وأضيف إليها سنة 1960، أحدث الطائرات الأمريكية على غرار طائرات « T28 » وسكاي رايدر « Skyraider » وهو ما لم يتغير حتى نهاية الثورة الجزائرية¹. كما تظهر أيضا المصادر المتوفرة الدعم الذي وفرته و.م.أ لفرنسا في سلاح الحوامات، حيث اعتمدت فرنسا على المروحيات الثقيلة لنقل الجنود من طراز « Sikorsky H34 » منذ 1956، التي كانت تمتلك 25 طائرة منها في الجزائر، وارتفع عددها ليلبلغ 65 طائرة في مطلع 1959، و90 في مارس 1960، في حين اعتمدت أيضا على طائرات مروحية من طراز « Piasecki H21 »، التي ارتفع عددها بين 1959 و1960، من 35 إلى 55 طائرة، بالإضافة إلى 15 مروحية بحرية من طراز « Sikorsky HSS »، حيث تؤكد المصادر أن مجموع الطائرات المروحية الثقيلة بلغ 160 طائرة مع مطلع 1960².

إن هذا المجهود الحربي الفرنسي الكبير في الجزائر مثلما ألقى بظلاله على القوات الفرنسية ونشاطها وتسبب في فرار العديد من الجنود من الخدمة، فقد أدى أيضا إلى ترك العديد من الجنود الجزائريين للجيش الفرنسي والانضمام إلى الثورة بعد أن جندوا ليعوضوا القوات الفرنسية التي تم استدعاؤها إلى الجزائر، هنا لا بد من الإشارة لما تطرق إليه بعض الباحثين بخصوص إستراتيجية ج.ت.و في جذب هذه العناصر من القوات المرابطة في ألمانيا، وذلك بإنشائها في مارس 1958، لمصلحة شؤون عسكرية في ألمانيا الغربية من أجل استقطاب الجزائريين، حيث نجحت وبحلول أبريل 1959، في استقطاب 15 ضابطا جزائريا، وزاد عددهم بحلول صيف نفس العام ليلبلغ 40 فردا انضموا إلى الثورة وقوات جيش التحرير على الحدود المغربية والتونسية لتدريب وتكوين المجاهدين³.

رغم هذه السياسات الديغولية والدعم الأمريكي كان ديغول يعلم تمام العلم بأن حل القضية الجزائرية لن يكون عسكريا، فكان مخطط شال واجهة للوصول إلى التهدئة، تمهيدا لمشروع تقرير المصير الذي يجب أن يتبعها، فيما يبدو توافقا مع الآراء التي سئمت من تداعيات الحرب في الجزائر على المتروبول، فحسب عمليات سبر الآراء في الشارع الفرنسي. أحصيت أغلبية مطلقة ومتنامية أرادت إجراء مفاوضات مع ج.ت.و من أجل وقف إطلاق النار (58% جانفي 1958، و63% في جانفي و71% في مارس 1959)، وقد اعتبر 51% من الفرنسيين في

¹ Michel Forget : *Guerre Froide et Guerre D'Algérie 1954-1964 Témoingage sur une Période Agitée*, Editions Economica, Paris, 2002, p.76.

² ميشال فورجي، المصدر السابق، ص.222.

³ رمضان بورعدة : *الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص*، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2012، ص.284.

نفس الفترة الاستقلال أمرا لا مفر منه، لكن 43% منهم كانوا يعتقدون أن غالبية الجزائريين لا يوافقون على ج.ت.و، وبعد أقل من عام من انتخابه كان على ديغول أن يتخذ خطوة حاسمة لتحديد سياسته الجزائرية.¹

فخلال محاولته لرسم معالم التحالف الغربي من جديد استغل ديغول زيارة الرئيس الأمريكي أيزنهاور إلى باريس في 2 سبتمبر 1959، ورافع أمام الأمريكيين لنظريته المتعلقة بضرورة تمديد ح.ش.أ. ليشمل إفريقيا، محاولا الحصول على دعمهم لسياساته في الجزائر، وأظهر لأول مرة للرئيس الأمريكي تفكيره في منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم، وإعلانه لهذا الأمر في غضون أسبوعين على أقصى تقدير، رغم تأكيده على عدم اعترافه ب.ج.ت.و ح.م.ج.ج، وانتظاره لدعم و.م.أ. الكامل لفرنسا في هذه القضية على مستوى ه.أ.م، وهو ما نجح في حيازته.²

عبر دعمهم للطرح الفرنسي واعتبار المسألة الجزائرية شأنا داخليا فرنسيا في الجمعية العامة، وشن حملة إعلامية داعمة له في الصحافة والرأي العام الأمريكيين، مع اتخاذ التفاهم المشترك بخصوص القضية الجزائرية كمنطلق لمعالجة العديد من المسائل الأخرى في إفريقيا والعالم.³

بضمائه للدعم الأمريكي أعلن ديغول في خطابه يوم 16 سبتمبر 1959، عن مشروع تقرير المصير الذي خير فيه المسلمين الجزائريين بين الانفصال عن فرنسا أو الاندماج فيها، أو الحكم الذاتي في إطار اتحاد فدرالي معها، وهو المشروع الذي اعتبر قبرا لفكرة الجزائر الفرنسية التي كان يحارب لأجلها الجيش في الجزائر. فأدى هذا الأمر إلى تزايد الاحتقان بين الجيش والمستوطنين من جهة والحكومة الفرنسية من جهة أخرى، وتمرد المستوطنين على الحكومة منذ 23 جانفي 1960، مما عزز من تصميم الجنرال ديغول أكثر على سياسة تقرير المصير وتأكيده عليها في خطاب يوم 29 جانفي، ولم يكذب محل فيفري 1960 حتى تم التخلص من التمرد.⁴

تمرد ما فتئ أن عاد إلى الساحة وهذه المرة في أبريل 1961، عندما تحالف المستوطنون مع قيادة الجيش مرة أخرى في الجزائر بقيادة الجنرال شال ضد الحكومة، ففي 22 أبريل خاطب هذا الأخير القوات الفرنسية في الجزائر رافعا شعارات الإبقاء على الجزائر الفرنسية لتجنب تحولها إلى قاعدة سوفياتية، وأعلن تسلمه لكافة السلطات المدنية والعسكرية في الجزائر. ما أدى لانتفاض ديغول مجددا في مساء 23 أبريل، حين توعد في خطابه الانقلابيين

¹ Guy Pervillé , **Que J'ai se La Guerre d'Algérie (1954-1962)**, Op.cit, p.65.

² U.S.D.S Archives : Document N 130, « **Memorandum of Conversation**», Paris, 02 September 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit,pp.255-262.

³ U.S.D.S Archives : Document N 131, « **Memorandum of Conversation**», Paris, 02 September 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit,pp.262-268.

⁴ عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص-ص. 395-409.

الذين يسعون لتشويه صورة فرنسا دوليا برد حاسم، وبعد أن رفضت قيادة القوات البحرية في الجزائر مع قيادات القوات الفرنسية في قسنطينة ووهران الخضوع للتمرد، قرر الجنرال شال الاستسلام في 25 أفريل، وبذلك يكون الجنرال ديغول قد نجح في كبح جماح قيادة الجيش الفرنسي وضمها إلى صفه وتخلص من تمردها كما تمرد المستوطنين، لتخلو له الساحة بعدها للتفاوض مع ج.ت.و. بخصوص استقلال الجزائر.¹

¹Patrice Gélinet : **La Guerre D'Algérie de la Toussaint Rouge à L'indépendance**, Éditions Acropole, Paris, 2016, p.181-188

3. موقف قيادة الثورة من هذه المخططات والسياسات الفرنسية:

لم تحمل ج.ت.و متابعة السياسة الاستعمارية وتأثيراتها المتنوعة على فرنسا بسبب الثورة وفشل مشاريع الإدارة الاستعمارية في الجزائر، كما لم تبخل في إطار سياساتها الدعائية ومحاولة ربط القارئ الجزائري بالواقع الذي تعيشه فرنسا عبر جريدة المجاهد بالمقالات التي تفضح تلك التأثيرات، فقد ذكرت الأزمة الاقتصادية الفرنسية بين 1954 و1957 بسبب ارتفاع تكاليف الحرب الباهضة في الجزائر، بالإضافة إلى تأثيرات اقتصاد الحرب على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفرنسيين، فيما وصفته الجبهة بالمأزق الذي لا مخرج منه بسبب تعنت فرنسا¹.

كما أشارت الجبهة في مقال آخر إلا أن الأزمة السياسية الحادة التي عاشتها فرنسا، وما خلفته من تفهقر للحكومات المتتالية نظير فشل سياساتها لضرب الثورة، وأزمة أخلاقية بتبني فرنسا للتعذيب وتجاوز الأعراف والقوانين الدولية، وهو ما جنته على سمعتها دوليا مجسدة بذلك ما وصفته بالانحلال الفرنسي². هذا الانحلال الذي كانت أبرز مظاهره في نظرها أخطاء الساسة المتراكمة، كدليل واضح على عجزهم عن فرض التهدئة في الجزائر، وتفاقم صراع القادة السياسيين مع القادة العسكريين بسبب الحرب، ناهيك عن صراع الأحزاب داخل قبة البرلمان بين المؤيدين لنهج الحكومة والمعارضين له، ما دمر فرنسا تدريجيا من الداخل بشكل لم يجعل أمام الفرنسيين من حل سوى انتظار زوال دولتهم ووجودهم كأمة³.

وتطرت ج.ت.و أيضا إلى تبعات الأزمة المتفاقمة بين السياسيين والعسكريين بعد انقلاب ماي 1958، فذكرت التدهور السياسي الذي عانته الحكومة الفرنسية طوال 4 سنوات من الحرب، في ظل الصراعات البرلمانية والأزمة الاقتصادية التي تعصف بفرنسا، بالإضافة إلى الأزمة النفسية الخطيرة التي يعيشها الجيش الفرنسي منذ هزيمته في حرب الهند الصينية، وعجزه عن تحقيق انتصار واضح يقضي على الثورة رغم كل الإمكانيات التي تم تسخيرها له، ومعاناته من الانقسام السياسي وصراع ضباط الهند الصينية مع بقية الضباط في قيادته بالجزائر، ما أدى إلى دخول الجيش في أزمة متفاقمة كما الحكومات المتعاقبة والتي انتهت بانقلاب 13 ماي 1958⁴.

وبالتالي فإن الثورة الجزائرية قد ساهمت في إعادة رسم مفهوم الجزائر المستعمرة في ذهنيات الجنرال ديغول، بل وأثرت أيضا على نظرتهم بخصوص التزامات فرنسا في التحالف الغربي و ح.ش.أ وعلاقاته بالأمريكيين، وكيف

¹ "الأزمة الاقتصادية الفرنسية من تبعات الثورة الجزائرية"، المجاهد، ع9، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 20 أوت 1957، ص.ص.6، 7.

² "ثورة الجزائر والانحلال الفرنسي"، المجاهد، ع11، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1 نوفمبر 1957، ص.5.

³ "الانحلال السياسي في فرنسا"، المجاهد، ع21، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1 أفريل 1958، ص.ص.4، 5.

⁴ "مسؤولية الساسة الفرنسيين في الأزمة القائمة بين الحكام المدنيين والعسكريين"، المجاهد، ع24، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 29 ماي 1958،

لا تكون الجزائر سببا في كل هذه النتائج وهي التي رسمها في ذهنيته وفقا لما تم دراسته، كقاعدة لهيمنة فرنسا على شمال إفريقيا وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء وبوابة لعودة فرنسا إلى الساحة الدولية كقوة عظمى، بعد أن تسببت بسقوط الجمهورية الرابعة وعودته للسلطة من بوابة رئاسة الجمهورية الخامسة.

لم تغب عن ج.ت.و معالجة مخرجات السياسة الديغولية على القضية الجزائرية، وردا على خطابه بالجزائر في 4 جوان 1958، نشرت لجنة التنسيق والتنفيذ بلاغا في جريدة المجاهد، وصفت فيه ديغول بأنه يدعم القوة الاستعمارية الرجعية ويسير على نهج الساسة الذين سبقوه في حكومات الجمهورية الرابعة، وتنافي تصريحاته مع الشرعية الدولية، بتجاهله لتوصيات ه.أ.م والمؤتمرات الأفروآسيوية التي تدعم حق الجزائر في تقرير مصيرها، وحذرت بصريح العبارة نظير سده لطرق المفاوضات كحل سلمي للقضية الجزائرية، وحملته المسؤولية كاملة عن مواصلة الحرب.¹

وفي خطاب مطول لفرحات عباس شرح فيه السياسة الديغولية، انتقد محاولات ديغول الحثيثة لزرع الفرقة بين أقطار المغرب العربي، فوصفها بالمحاولات اليائسة لفرض الهيمنة السياسية والعسكرية التي تسعى للسيطرة الاقتصادية على البلدان، وأكد بأن ديغول مطالب بالاستفاقة، لأن فرنسا ستتخلى عن أحلامها الاستعمارية مرغمة، للتكيف مع مقتضيات العصر على شاكلة ما قامت به إيطاليا وبريطانيا، وأن تقبله لهذه الحقيقة هو السبيل الوحيد لتمكين فرنسا من إقامة علاقات متينة ومحترمة مع شعوب مستعمراتها القديمة. كما يلاحظ في نفس المقال نظرة سياسية تنم عن رؤية دبلوماسية ومعرفة بجبايا العلاقات بين قوى المعسكر الغربي، حيث انتقد عباس دعم و.و.أ للاستعمار الفرنسي، لكنه لم يهمل في نفس الوقت ذكر النظرة الأمريكية المريبة اتجاه ديغول في إشارة إلى عدم ثقة الدوائر الأمريكية بالجنرال.²

وفي قراءة موضوعية أكدت ج.ت.و بأن سياسات ديغول الحربية تقود فرنسا إلى الهاوية بسرعة، معللة ذلك بأن قانون الدفاع الجديد الذي اعتمده في صيف 1959، الذي نص على تمديد الخدمة العسكرية إلى 24 شهرا لمجندي حرب الجزائر، ما هو إلا خطوة منه لتعويض عجز فرنسا عن دعم قدرات ح.ش.أ، ومساواته بين الحروب النووية وقمع ما يصفه بالتمرد، بل وإعطائه لهذا الأخير أهمية أكبر من الأولى وأن تحججه بمواجهة الشيوعية العالمية

¹ "بلاغ خطاب لجنة التنسيق والتنفيذ بعد خطاب دي غول"، المجاهد، ع25، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 14 جوان 1958، ص.5.

² فرحات عباس: "سياسة ديغول وحرب الجزائر"، المجاهد، ع29، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 17 سبتمبر 1958، ص.4.

في فرنسا والجزائر إنما مرده لمحاولة التملص من الاعتراف بحقيقة العجز الفرنسي من جهة، وتبريرا منه لسياسة القمع البوليسية التي يمارسها ضد كل منتقدي الحكومة وعملها من جهة أخرى.¹

ويبدو بأن قوات جيش التحرير قد نجحت في التعامل مع العتاد الأمريكي الذي غنمته من الفرنسيين، بل وأحاط كوادرها بمختلف مميزات هذا العتاد، وهو ما يلاحظ في مقالات جريدة المجاهد، حيث وصفت تجهيزات الجيش الفرنسي بالجزائر ومعداته الأمريكية على غرار « MAT29 » و« GARAND M1 » وهي بنادق رشاشة خفيفة، بالإضافة إلى مدافع الهاون وعربات « Half Truck » و« GMC » لنقل الجنود، المزودة بأحدث الرشاشات الأمريكية من مختلف الأعيرة والدبابات وذكرت تسليحها بدقة.

كما لم تغفل الجبهة أيضا عن ذكر أهم أسلحة المروحيات الفرنسية خصوصا تلك المتعلقة بإنزال القوات الفرنسية على غرار « Piasecki H21 » أو التي تعرف في أوصاف جيش التحرير بـ "البنانة"، ويؤكد المقال استعانة فرنسا بالطيارين الأمريكيين لسد العجز المسجل في قواها البشرية العاملة في الجزائر على غرار طيار أمريكي أسره المجاهدون في إحدى المعارك، حيث اعترف بتقاضيه لمبلغ 50 ألف فرنك فرنسي مقابل ساعة الطيران الواحدة في مناطق الحرب.² ويبدو بأن ج.ت.و كانت على علم أيضا بالمعدات الغربية الأخرى التي استعانت بها القوات الفرنسية في الجزائر، وهنا لا بد من ذكر هذه الأصناف التي رصدتها قوات جيش التحرير أيضا خلال المعارك على غرار الطائرات من طراز « Spitfire » و « Canberra » وهما طائرتين هجوميتين بريطانيتين الصنع.³

لم تنسى ج.ت.و كذلك التعقيب على مخطط شال أيضا سواء من حيث تنظيمه أو عوامل فشله العسكرية والبشرية وحتى الطبيعية، محاولة إيصال رسالة استنتاجية واضحة إلى الجنرال شال، مفادها تذكيره بخسارة فرنسا لحربها في الهند الصينية أمام الثوار الفيتناميين، بعد انتهاجها لمخطط عسكري يشبه مخططه للقضاء عليهم، وقد استعملت هنا الحجة التاريخية الدامغة في تأكيد فشل المخططات العسكرية الفرنسية في الجزائر.⁴

وقد وصفت الجبهة هذا المخطط بأنه عينة من المهالز الاستعمارية الفرنسية المتكررة، متسائلة في نفس الوقت عن سبب إتباع برامج عسكرية سبق أن أثبتت فشلها على أرض الميدان، خصوصا مع عودة قوات جيش التحرير لمناطق نشاطها العسكري بعد مغادرة القوات الفرنسية للمناطق المحاصرة، وأكدت بأن البرامج الفرنسية في

¹ ديغول يدفع فرنسا بسرعة في طريق الهاوية"، المجاهد، ع35، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 جانفي 1959، ص-1-4.

² "معلومات لا تنشرها البلاغات الحربية"، المجاهد، ع37، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 18 ماي 1959، ص.2.

³ "هكذا يحارب الجيش الفرنسي في الجزائر"، المجاهد، ع42، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 25 فيفري 1959، ص.6.

⁴ برنامج الجنرال شال دليل على العجز لا القوة"، المجاهد، ع41، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 01 ماي 1959، ص.5.

الجزائر ما هي إلا طموحات شخصية لضباط يريدون إصاق أسمائهم ببرامج فاشلة، وأن هذه التوجهات لم ترسخ في الأذهان سوى هزيمة ديان بيان فو في إشارة إلى أن فرنسا ستعاني خسارة أخرى مثلها في الجزائر.¹

كخلاصة لهذا المبحث فإن الحرب الباردة قد أثرت وتأثرت بشكل أو بآخر بالمخططات الفرنسية ضد الثورة التحريرية بين 1954 و1962، حيث استفادت فرنسا من تحالفاتها الغربية وعضويتها في ح.ش.أ لتسخير قوى وإمكانيات و.م.أ والحلف السياسية وعسكريا في دعم سياساتها لضرب الثورة الجزائرية، لكن هذا الدعم لم يمنع من تهاوي الحكومات الفرنسية أمام صمود ج.ت.و، فكانت محصلة فشل المشاريع العسكرية والإصلاحية والدبلوماسية الفرنسية بأن تسببت الثورة الجزائرية في انهيار النظام السياسي الفرنسي للجمهورية الرابعة، وعودة ديغول إلى السلطة من بوابة الجمهورية الخامسة، حاملا معه مفهوما جديدا للتحالفات الغربية ومكانة السياسات الفرنسية للحفاظ على المستعمرات الإفريقية خصوصا الجزائر في هذه المفاهيم، فكانت سياساته بخصوص الجزائر سببا في زرعه لبذرة تصدع المعسكر الغربي بمغادرة فرنسا له لاحقا في 1966.

¹ "الحقيقة عن برنامج شال"، المجاهد، ع42، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 25 فيفري 1959، ص.7.

المبحث الثاني: حلف شمال الأطلسي ومخططات فرنسا ضد الثورة الجزائرية:

مثلما حاولت فرنسا استغلال الدعم الغربي وخصوصا الأمريكي لها في حربها بالجزائر، سعت أيضا للاستفادة من مكائنها في ح.ش.أ للاستفادة من إمكانيات هذه المنظمة ضد الثورة الجزائرية، من خلال ما يسمح به إدراج الجزائر في معاهدة تأسيسها وربطها بمخططاتها الإستراتيجية وهو ما سيدرسه هذا المبحث.

1. تأثير الثورة الجزائرية على استراتيجيات الحلف بين 1954 و1958:

احتلت الجزائر مكانة جيواستراتيجية وعسكرية هامة في مخططات ح.ش.أ بين 1949 و1954، بدءا بضم الجزائر ضمن نطاق معاهدته وانتهاء باتفاقيات تنظيم استقبال قوات الحلف بالجزائر منذ جوان 1951، وانطلاقا من عام 1954، دخل الحلف مرحلة جديدة من تاريخه، اضطر فيها للتعاش مع المشاكل الاستعمارية التي عانتها دوله، على غرار حرب فرنسا ضد الثورة الجزائرية والتي أثرت عليه كثيرا خصوصا في أوروبا.

حيث سعت فرنسا منذ اندلاع الثورة إلى كسب تأييد دول ح.ش.أ، وهو ما ضمنته عبر نقل وحداتها القتالية الأطلسية من أوروبا إلى الجزائر من خلال الترويج لنظرية التضامن الأطلسي، حتى يتسنى لها الاستفادة من الدعم العسكري، خصوصا ما تعلق منه بالمعدات القتالية والدعم الاستخباراتي واللوجستي الغربي المتنوع من الملابس إلى قطع الغيار وانتهاء بالمدرين العسكريين.¹

في الواقع رأى الفرنسيون هذا الدعم كامتياز مستحق نظير دفاعهم عن ألمانيا الغربية في إطار دفاعات ح.ش.أ عن ما وراء نهر الراين في أوروبا، وتجسيدا لسياساتهم في استغلال التحالف الغربي لدعم مشاريعهم الاستعمارية، على غرار منعهم لانضمام النرويج إلى الحلف سنة 1949، حتى تضم المعاهدة الجزائر ضمن أقاليمها المحمية، وانتهاء بخوض الحرب في هذه الأخيرة عبر ضمان الدعم الأمريكي المتنوع.²

ولم تنتظر فرنسا كثيرا بعد ليلة أول نوفمبر 1954، حتى بدأت بسحب قواتها المتمركزة في أوروبا، فخلال اجتماعات مجلس الحلف يوم 3 نوفمبر، أعلن الفرنسيون سحب فرقتين من فرقه الخمسة والعشرين، المخصصة للقيادة العليا في أوروبا واللذان كانتا متمركزتين في الجنوب الغربي لفرنسا وإرسالهما مؤقتا إلى الجزائر. مع اتخاذهم لترتيبات للحد من آثار هذا السحب، وطلبوا موافقة القائد الأعلى لقوات الحلف في أوروبا بذلك وحازوا عليه.³

¹ محمد الحسن أزغدي، المرجع السابق، ص. 205.

² Matthew Connelly, **A Diplomatic Revolution: Algeria's Fight for Independence and the Origin of the Post-Cold War Era**, Op.cit, pp.48,49.

³ N.A.T.O Archives: Fonds : NAC - 01 - The North Atlantic Council, Subfonds : C - North Atlantic Council, Document : « **Summary Record of a Meeting of the Council** », North Atlantic Council, Paris, 04 November 1954, p.2, URL : https://archives.nato.int/uploads/r/null/2/4/24310/C-R_54_41-ANNEX_ENG.pdf

موافقة أكدت بأن سحب فرنسا لقواتها الأطلسية من أوروبا صوب الجزائر لم يكن ليتم لولا قبول الحلف بذلك، رغم اعتراف المجموعة الدائمة للمنظمة في جويلية 1955، خلال ردها على استشارة مجلس الحلف، بأن هذا السحب سيؤثر وبشكل ملحوظ على الدفاعات في أوروبا الوسطى، وتهديده لمخططات ح.ش.أ المستقبلية في هذا الجانب. لكن نظرة المجموعة الدائمة لشمال إفريقيا كمنطقة قاعدية في مخططاتها وأن عدم استقرارها سينعكس سلبا على القدرات الدفاعية للحلف، أدى لقبول هذا السحب مقابل الطلب من فرنسا باتخاذ جميع التدابير، بالتشاور مع القيادة العليا في أوروبا لاستعادة قوة وفعالية القوات في أوروبا في أقرب وقت ممكن.¹

لخص هذا الطلب حقيقة مفادها بأن الموافقة على السحب الفرنسي لم يكن مرغوبا فيه، وهو ما لوحظ في تقارير اجتماع مجلس الحلف لدراسة تأثيراته في أوت 1955، حيث أكد الوفد الفرنسي بأن هذا السحب وخصوصا الذي تم بين ماي وجويلية قد تم بموافقة القيادة العليا في أوروبا، وإدراك الحكومة الفرنسية للعواقب المترتبة عن ذلك، وأنها قررت أن تدرس بعناية الوسائل التي قد تتمكنها من تقليص تأثيره قدر الإمكان على القوة الدفاعية للمنظمة، وقد أثبتت إحصائيات المجلس بأن فرنسا قد استدعت قسما من قواتها في الميتروبول لتعويض القوات الفرنسية في الجزائر وشمال إفريقيا، مما سيوفر 65 ألف رجل على الأقل ليعوضوا قوات الميتروبول، وقوات الحلف في ألمانيا والوحدات المتأثرة بالسحب الفرنسي.

بالمقابل لم يمنع هذا الإجراء ممثل المجموعة الدائمة من توضيح تأثيرات السحب الفرنسي على الدفاعات الأوروبية، فذكر تأثيره البالغ على دفاعات الجزء الجنوبي من نهر الراين بسبب تقليص القوات المخصصة لذلك إلى حد كبير. وهو ما جعل هذا القطاع يشكل نقطة ضعف في الجبهة الدفاعية لأوروبا الوسطى، لدرجة أن القيادة العليا في أوروبا قد قدرت بأن هذه المنطقة ستظل تحت تهديد الهجوم، حتى تعوض فرنسا أو الدول الأخرى قواتها فيها، ورغم هذه التأثيرات الخطيرة جدد المجلس دعمه وتعاطفه مع فرنسا في حربها بالجزائر خلال نفس الاجتماع.²

يبدو مما سبق بأن مكانة الجزائر الإستراتيجية في مخططات الحلف قد لعبت دورا بارزا في غض الطرف عن الإجراءات الفرنسية، وهو ما أكدته تقرير لفريق التخطيط الدولي التابع للمنظمة في 11 جانفي 1956، حيث وصف الجزائر بأنها ذات أهمية إستراتيجية نظرا لكونها جزءا لا يتجزأ من اقتصاد الميتروبول الفرنسي، وتوفيرها لمنطقة

¹ N.A.T.O Archives: Fonds : NAC - 01 - The North Atlantic Council, Subfonds : C - North Atlantic Council, Document : « **Movement of French Forces to Algeria** », North Atlantic Council, Paris, 06 July 1955, p.2, URL : https://archives.nato.int/uploads/r/null/2/4/24765/C-M_55_63_ENG.pdf

² N.A.T.O Archives: Fonds : NAC - 01 - The North Atlantic Council, Subfonds : C - North Atlantic Council, Document : « **Annex - Movement of French Forces to North Africa (item 02)** », North Atlantic Council, Paris, 31 August 1955, pp.1-3, URL : https://archives.nato.int/uploads/r/null/2/5/25408/C-R_55_36-ANNEX_ENG.pdf

دعم مهمة في شمال غرب إفريقيا، بالإضافة إلى اعتبارها كقاعدة مهمة للهجوم الجوي الاستراتيجي والعمليات البحرية والجوية التي ينفذها الحلف في البحر الأبيض المتوسط. ونظرا لموقعها الجغرافي فقد رجح الفريق أن يقتصر هجوم العدو السوفياتي على الهجمات الجوية الإستراتيجية ضد قواعد ومراكز اتصالاتها الرئيسية.

وبناء على هذه الحقائق والتهديدات رسم الفريق المفهوم الاستراتيجي والأهداف المرجوة من الحلف في الجزائر، ولخصها بوجوب التخطيط للدفاع عن الجزائر كجزء من الدفاع عن منطقة شمال غرب إفريقيا، و توفير ما يتطلبه ذلك من تنسيق بين الترتيبات الدفاعية لأوروبا والبحر الأبيض المتوسط، ما سيمكن من منح درجة معقولة من الحماية ضد الهجوم الجوي الموجه ضد قواعد ومنشآت الحلف ودوله في شمال غرب إفريقيا ومراكز اتصالاتهم البحرية القريبة منها¹، ويبدو بأن هذا التقرير قد ركز على الجزائر كقاعدة ضد الهجمات السوفياتية، وأهمل بأن فرنسا نفسها في حرب استعمارية طاحنة ضد ج.ت.و، من أجل الخروج من عباءة النظام الغربي.

لم تكن هذه التوجهات الفرنسية بخصوص منظمة ح.ش.أ ومفهومها للتحالف الغربي، بعيدة عن رؤية الأمريكيين المؤثرين الفعليين في سياسة الحلف، فحسب مراسلات الخارجية الأمريكية بخصوص التزامات فرنسا في الحلف مطلع 1956، استشرع الأمريكيون وجود نية فرنسية للانسحاب منه بسبب تراجع مكانة فرنسا كقوة عالمية، وتراجع اهتمامات الفرنسيين واحترامهم له بشكل عام، ورؤيتهم للدعم المقدم لـ ح.ش.أ كمقابل للحصول على دعم الأهداف الفرنسية في العالم وخاصة في شمال إفريقيا. وتؤكد نفس المراسلات بأن فشل فرنسا في الحفاظ على مكانتها الدولية، سيؤدي إلى تراجع أهمية الحلف بالنسبة لها، خصوصا مع النظرة المنتشرة فيها والتي تراه كأداة لفرض سياسة و.م.أ على أوروبا، مما سيؤدي إلى ما وصفته بـ "مرحلة الانسحاب النفسي"، رغم تنفيذها لأن يتحول إلى انسحاب فعلي في أقرب الآجال نظرا لارتباط المصالح الإستراتيجية الفرنسية مع المصالح الغربية.²

ساهمت هذه القراءات الأمريكية وهواجس انسحاب فرنسا من الحلف في غض الطرف عن السياسات الفرنسية وتسخير إمكانياته وقواته في حرب الجزائر، حيث استغلت فرنسا هذه الرخصة أحسن استغلال، فاستعانت بدعم سلاح الجو الأمريكي من القاعدة العسكرية الأطلسية في مدينة شتوتغارت « Stuttgart » الألمانية، عبر سحب مروحيات من طراز « Sikorsky H34 » المناسبة للتضاريس الجبلية، كما استعملت

¹ N.A.T.O Archives: Fonds : MC - 03 - Military Committee, Subfonds : SG - Standing Group, Series: IPT - International Planning Team International Planning Team, Subseries: IPT - Formal documents of the International Planning Team, Document : « Strategic Guidance », International Planning Team of the Standing Group, Paris, 16 January 1956, pp.23,24, URL : https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/0/100210/IPT_131_20_DRAFT_FINAL_ENG_PDP.pdf

² U.S.D.S Archives : Document N14, « Despatch From the Embassy in France to the Department of State », Paris, 17 January 1956, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Western Europe and Canada, Op.cit, pp.27, 28.

فرنسا أسلحة الحلف دون مشورة، حتى إصدار الحلف لقرار 27 مارس 1956، الذي أيد سحبها للمزيد من قواتها إلى الجزائر، مما أدى إلى زيادة التأثير على دفاعات الحلف في أوروبا خصوصا مع تراجع عدد القوات الفرنسية من 693 ألف جندي في 1954، إلى 240 ألف في 1958.¹

لتغطية آثار هذا العجز حاول الممثل الفرنسي في اجتماع الممثلين العسكريين للحلف في 29 مارس 1956، التطرق إلى ما وصفه بمواجهة فرنسا وحلفائها لمؤامرات القوى العدو التي تحاول طردهم من المنطقة عبر دعم ج.ت.و، وأكد على أن مواصلة العمليات ضدها قد اقتضى رفع عدد القوات من 150 ألف في جويلية 1954، إلى 400 ألف جندي منذ مطلع 1956، وأن استنفاد التعزيزات القادمة من القوات المتمركزة داخل الحدود الإقليمية لفرنسا بسرعة كبيرة، قد اضطر الفرنسيين لإرسال وحدات من تشكيلات الحلف الرئيسية أو الفرعية في أوروبا مع الوحدات العائدة من الهند الصينية. وقأشار الممثل إلى أن الجهد العسكري المكثف في شمال إفريقيا، قد جاء من أجل الدفاع عن نطاق آخر في معاهدة الحلف، أي الدفاع عن المنطقة الجنوبية للقيادة العليا في أوروبا ضد ما وصفه بالخطر القادم من الشرق الأوسط والموجه صوب شمال إفريقيا- يقصد ج.ت.و المدعومة من مصر وحليفها السوفييتي المفترض- والطرف الجنوبي من نظام الحلف الدفاعي.

هذه المنطقة التي وصفها بالإستراتيجية نظرا لتشكيلها عمقا أساسيا لقيادة أوروبا، لاسيما ما تعلق بتطوير طائراتها وتوفير القواعد الضرورية لإجراء العمليات داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتوفير الدعم اللوجستي للعمليات في أوروبا الغربية، وأهميتها في الإعداد لأي هجوم إستراتيجي مضاد لـ ح.ش.أ عبر البلقان، أو حتى للنهوض مجددا في حالة انهيار الجبهة الأوروبية بالكامل من أجل استرجاعها. وختم مؤكدا بأن إعطاء الأولوية القصوى لمشكلة شمال إفريقيا، قد جاء ردا على الوضع باستخدام قدرات فرنسا الخاصة لمواجهة تهديد جديد موجه ضد كل قوى الحلف. وأنها مستعدة لاستخدام جميع الوسائل الضرورية في مسعاها، معربا عن طلبه بتفهم القوى الأخرى لسبب عدم قدرة الحكومة الفرنسية على تحمل الخسارة في الجزائر.²

تبدو هذه الحجج المستخدمة من قبل الفرنسيين في الاجتماع غير منطقية ولا تطابق الحقيقة، استنادا لما أشير إليه سابقا بأن السوفييت لم يعترفوا بالجبهة بل ولم يدعموها حتى عام 1958 وكان ذلك بشكل غير مباشر،

¹ ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص-ص.80-83.

²N.A.T.O Archives: Fonds: MC - 03 - Military Committee, Subfonds: Military Representatives Committee, Series: Military Representatives Committee Meeting Records, Document: «Military Representative Committee Meeting on 16 March 1956», Military Representatives Committee, Paris, 29 March 1956, pp.28-32, URL : https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/0/107822/RECORD-MRC-109-56_ENG_PDP.pdf

ولا تأخذ هذه التصريحات إعلان الجبهة التزامها بسياسة الحياد اتجاه المعسكرين منذ اليوم الأول، من هنا يمكن الاستنتاج بأن هذه التصريحات جاءت لتبرير استنزاف فرنسا لقدرات الحلف وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها فيه، بسبب الحرب في الجزائر عبر ربط هذا الفشل بالتحالف المزعوم للقوى الشيوعية والقومية العربية مع ج.ت.و.

ويبدو أيضا بأن هذه الرؤى قد وجدت من يشاطرها في المجموعة الدائمة للحلف، ففي رسالة من قيادتها إلى مجلس المنظمة، أكدت بأن الجزائر تشكل جزءا مهما من هيكلها الجغرافي رغم كونها منفصلة عن أوروبا، لأنها توفر منشآت قاعدية بحرية وجوية مهمة ومراكز اتصالات لدعم العمليات العسكرية، والتي تضيء حسبها المرونة على التخطيط لأي هجوم مضاد بما يضيف قوة لموقف الحلف الدفاعي، وموقعها الاستراتيجي القريب من خطوط الاتصال في البحر المتوسط وتسهيله لحمايتها، وانتهاء بتوفيرها لمساحة إضافية لانتشار منشآت الحلف¹.

جعلت هذه الأهمية وزير الخارجية بينو يحاول خلال اجتماع وزراء خارجية الحلف في ماي 1956، التغطية على السحب المستمر لقوات ومقدرات المنظمة من أوروبا، عبر التنظير لرؤية فرنسا بخصوص الجزائر، والاعتراض على أي حل من شأنه أن يؤدي لفصلها أو استقلالها، وتأكيد على سعي الحكومة لتكوين نظام فدرالي موسع يضم الجزائر بعد استعادة الأمن وتنظيم انتخابات عامة فيها، تحصل من خلالها على وضع مماثل لألمانيا أو إحدى الولايات الأمريكية. كمحاولة لتهديئة قوى الحلف وكسب تعاطفها مع سياسة الحكومة الفرنسية في الجزائر².

لكن هذا السحب الفرنسي للقوات الأطلسية لم يكن ليمر مرور الكرام على قيادة الحلف، فقد دفع القائد الأعلى للقوات في أوروبا إلى التهديد في جوان 1956، بجعل و.م.أ تعيد النظر بشأن موقفها من القضية الجزائرية، إذا استمر غرق فرنسا في مأزقها بالجزائر على حساب التزاماتها الأوروبية³. تهديدات لم تأتي من فراغ، فرغم أن قوى ح.ش.أ قد اعترفت بأن الجزائر ومنطقة المغرب العربي عموما منطقة حيوية وإستراتيجية في مخططات الحلف بالنسبة لمنطقة جنوب المتوسط، لكن ضعف القوة البرية الأوروبية الناجم عن إعادة توزيع القوات الفرنسية في الجزائر بعد سحبها من ألمانيا، قد أدى إلى قلق القيادة العليا في أوروبا من تراجع الفعالية القتالية للمنظمة⁴.

¹ N.A.T.O Archives: Fonds : MC - 03 - Military Committee, Subfonds : SG - Standing Group, Series: SGWM - Standing Group Working Memorandum, Document : « **Strategic Importance of North Africa** », Standing Group Military Committee, Paris, 17 April 1956, p.2, URL : https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/3/133487/SGWM-255-56_ENG_PDP.pdf

² N.A.T.O Archives: Fonds : NAC - 01 - The North Atlantic Council, Subfonds : C - North Atlantic Council, Document : « **Record of Meeting** », North Atlantic Council, Paris, 05 May 1956, pp.7, 8, URL : https://archives.nato.int/uploads/r/null/2/6/26412/C-R_56_23_ENG.pdf

³ Ferhat Farhat, Op.cit, p.209.

⁴ Martin Thomas, **The French North African Crisis Colonial Breakdown and Anglo-French Relations 1945-62**, Op.cit, pp.167, 168.

جاءت هذه المخاوف في الوقت الذي كانت تخطط فيه فرنسا لإدخال الحلف في حربها بالجزائر عبر مفاوضات تنقيح وإثراء اتفاقية 19 جوان 1951، المتعلقة بانتشار القوات العسكرية في أقطاره، حيث راسلت وزارة الدفاع الفرنسية في 17 سبتمبر 1956، العديد من الدوائر الوزارية الأخرى بخصوص تطبيق الاتفاقية في الجزائر، عبر استشارة الدوائر الحكومية والوزير المقيم عن آرائهم حولها.¹

درس لاکوست هذه الرسالة في الجزائر وراسل مديرية الشؤون الجزائرية بخصوصها في 13 أكتوبر 1956، معلنا قبوله لشمول الاتفاقية للجزائر مقابل اقتراح بعض التعديلات على الاتفاقية، لاسيما ما تعلق منها بضرورة احترام القوات الأجنبية للقوانين الملزمة والمنظمة لعملية اقتناء أو حمل الأسلحة الشخصية، بالإضافة إلى احترام الشروط الملزمة لحمل الجيش الفرنسي للأسلحة بالجزائر وفرنسا، والحصول على التراخيص من قبل الهيئات الأمنية والقانونية المعنية، والتأكيد على امتلاك فرنسا للسلطات الجنائية في القطر الجزائري فيما يتعلق بالمخالفات التي ترتكبها القوات الأجنبية، مع إلزام دول الحلفاء بفرض احترام القوانين والعادات والأعراف المحلية المعمول بها في الجزائر والالتزام بمعاينة كل مخالف، كما وافق على تلبية حاجة قوات الحلفاء من الأسلحة عبر القيادة الفرنسية في الجزائر.² وهو ما ردت به وزارة الداخلية في رسالة موجهة لوزارة الدفاع بهذا الخصوص في 12 نوفمبر 1956، معلنة قبول شمول الاتفاقية للجزائر.³

قبول تزامن وتزايد مشاكل فرنسا بخصوص التزاماتها في الحلف، التي لم يتمكن الفرنسيون من تحطيمها في اجتماع لجنة المراجعة السنوية التابعة للمنظمة في 22 نوفمبر 1956، حيث أشار تقرير الاجتماع بأن الوضع في شمال إفريقيا أثر بشكل مباشر على مشاركة فرنسا في قوات الحلف في أوروبا، وجعلها مضطرة إلى سحب الوحدات الموضوعة تحت قيادة الحلفاء وإرسالها إلى الجزائر. بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الدفاع الفرنسي إلى حوالي 1500 مليار فرنك وتخصيص أكثر من 300 مليار منها للجزائر وحدها. ولم يستطع الممثل الفرنسي في هذا

¹ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : L'Extension a L'Algérie de La Convention du 19 Juin 1951 sur Le statut des forces O.T.A.N, Document : Lettre « **Aplication à L'Algérie de La Convention sur Le Statut des Forces OTAN** », Ministère de La Défense Nationale et des Forces Armées, Paris, 17 Septembre 1956, pp.1,2.

² A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : L'Extension a L'Algérie de La Convention du 19 Juin 1951 sur Le statut des forces O.T.A.N, Document : Lettre « **Aplication à L'Algérie de La Convention sur Le Statut des Forces de L'O.T.A.N** », Le Ministre Résident en Algérie, Ministère de L'intérieur, Direction des Affaires Algériennes, Paris, 19 Octobre 1956, pp.1-3.

³ A.N.O.M (Aix en Province) : Boite N/81F 952, Dossier : L'Extension a L'Algérie de La Convention du 19 Juin 1951 sur Le statut des forces O.T.A.N, Document : Lettre « **Aplication à L'Algérie de La Convention sur Le Statut des Forces de L'O.T.A.N** », La Secrétariat D'Etat a L'intérieur Chargé des Affaires Algériennes, Paris, 12 Novembre 1956, pp.1, 2.

الاجتماع تأكيد موعد تمكن حكومته من المساهمة في الدفاع عن القارة الأوروبية مرة أخرى، واكتفى بالتصريح بأن فرنسا عازمة على إعادة الوحدات التي تم نقلها إلى شمال إفريقيا لقيادة الحلف متى كان ذلك ممكنا، وأنها وبالنظر لالتزاماتها في الجزائر فقد خفضت الفرق الفرنسية المتاحة لقيادة الحلف من 17 إلى 14 فرقة، لتوفير أكبر عدد من القوات للقيادة العسكرية الفرنسية في العمليات خارج أوروبا.¹

يظهر مما سبق تأثير واضح ومثبت في اجتماعات وتصريحات الحلف ومنظماته لسحب القوات الفرنسية من أوروبا صوب الجزائر للمشاركة في العمليات العسكرية، ولمعرفة تأثيرات الثورة على انتشار القوات الفرنسية في أوروبا واستغلال فرنسا لـ ح.ش.أ، تذكر مصادر القيادة الجوية الفرنسية بأن فرنسا استعانت وبالتزامن مع سحب وحداتها البرية بألمع طيارها المنتشرين في الميتروبول وألمانيا الغربية خصوصا بين 1956 و1957 في حرب الجزائر، ما انعكس على ارتفاع خسائر القوات الجوية بنيران قوات جيش التحرير بسبب عدم تأقلم الكثيرين منهم مع معطيات الحرب في الجزائر، نظرا لأن تكوينهم لم يتلاءم مع حروب العصابات في المناطق الوعرة.

كما تؤكد نفس المصادر أن المجهود الحربي الفرنسي زاد من الضغط على قدرات القوات الفرنسية، التي كانت مطالبة بالانتشار لحماية الدفاعات الأوروبية والمتروبول في أوروبا من الهجمات الشيوعية من جهة، بالإضافة إلى دعم القدرات القتالية في الجزائر من جهة أخرى، ما أدى إلى استعانة فرنسا بأحدث الطائرات الحربية النفاثة من طراز «F84F» من أسطول ح.ش.أ، والضباط الأمريكيين لتدريب الضباط الفرنسيين على قيادتها، مما يعني نقل الحرب في الجزائر إلى مستوى التهديد الحقيقي للدفاعات الحلف في أوروبا كما تهدد القوى الشيوعية وإ.س، وهو ما كانت قوات فرنسا الأطلسية مجهزة لمحاربتة بالأساس.²

دعما لما ذكر سابقا بأن السكوت الغربي والأمريكي عن الاستغلال الفرنسي لقدرات ح.ش.أ لم يكن نابعا عن قناعة أو رضا، بل كانت تحكمه غالبا المصالح الإستراتيجية للدفاع الغربي في أوروبا، ركزت تقارير مجلس الأمن القومي الأمريكي في أكتوبر 1957، على ضرورة دعم فرنسا انطلاقا من أهمية استمرار مشاركتها في الدفاع الغربي بسبب موقعها الاستراتيجي، الذي يشكل منطقة حيوية للحلف وخطته العسكرية للدفاع عن أوروبا. عبر استخدام البنى التحتية الفرنسية من قبل القوات الأمريكية الملتزمة بالحلف، بالإضافة إلى إشراف و.م.أ على سبع

¹ N.A.T.O Archives: Fonds : NAC - 01 - The North Atlantic Council, Series :AR - Annual Review, Subseries : AC/19 - Committee of the Annual Review, Document : « **Summery Record of The Examining Session** », NATO Committee of the Annual Review, Paris, 22 November 1956, p.2, URL :

https://archives.nato.int/uploads/r/null/7/5/7595/AC_19-R_159_ENG.pdf

² ميشال فورجي، المصدر السابق، ص-ص. 76، 79.

قواعد جوية رئيسية في فرنسا وتمركز ما يقارب 44.000 جندي أمريكي في فرنسا. وتؤكد التقارير من جهة أخرى بأن تحويل قوات الحلف إلى الجزائر قد أدى إلى إضعاف دفاعاته إلى درجة أضرت فيها بشكل خطير الخطط الدفاعية الطارئة لقيادته أوروبا. وأن فرنسا لن تكون قادرة على تقديم مساهمة مهمة في الحلف حتى حل النزاع الجزائري سواء من حيث القوات أو الاحتياطات اللوجستية، وعدم شعورها بالقلق على الدفاعات الأوروبية بسبب تواجد القوات الأمريكية في أوروبا ما جعلها تقوم بسحب قواتها إلى الجزائر.¹

إن التركيز الأمريكي على دعم فرنسا في حربها بالجزائر، لم يمنع من تزايد امتعاض قيادات الحلف بشكل واضح من الإجراءات الفرنسية خلال محادثات الأمين العام لمنظمة ح.ش.أ بول سباك «Paul Spaak»² مع وزير الخارجية الأمريكي في 24 أكتوبر 1957، حيث أقر الأول بأن الحلف لم يصل إلى الحد الأدنى من الإحصائيات العسكرية المطلوبة في أوروبا، نظرا لعجز الفرنسيين عن تلبية التزاماتهم المالية والعسكرية بسبب الثورة في الجزائر.³ وقد لوحظ أيضا خلال محادثات سباك مع الرئيس الأمريكي في 25 أكتوبر، قلقه من تراجع اقتصاد فرنسا بسبب الجزائر، وشعوره بخطأ الفرنسيين في عدم قبولهم لمشروع الوساطة التونسية المختلفة لحل القضية الجزائرية، واقترح طرح مختلف المواقف المترتبة عن سحب القوات من أوروبا إلى الجزائر في مجلس الحلف، أين أكد له آيزنهاور لتهدئته بأنه إذا تم حل المشكلة الجزائرية فستحل كل المشاكل الأخرى في أوروبا نفسها بنفسها.⁴

لم يكن مرد هذا الدعم الأمريكي والأطلسي لفرنسا إلى المأزق الاستعماري لهذه الأخيرة في الجزائر فحسب، بل وأيضا للشكوك التي تملكته قوى ح.ش.أ بوجود ترابط بين ج.ت.و والسوفييت في الشرق، وهو ما عبرت عنه تقارير الأمانة العامة للحلف في جويلية 1957، حيث سعى ممثلو البعثة الأمريكية لدعم الموقف الفرنسي عبر

¹ U.S.D.S Archives : Document N55, « **National Security Council Report** », Washington D.C, 19 October 1957, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Western Europe and Canada, Op.cit, p.186.

² بول هنري سباك: (1899-1972) سياسي ودبلوماسي بلجيكي، تولى العديد من المناصب السياسية الهامة محليا ودوليا على غرار رئاسة الجمعية العامة لـ ه.أ.م بين 1946 و1947، ورئاسة وزراء بلجيكا بين 1947 و1949، ورئاسة البرلمان الأوروبي بين 1952 و1954، وانتهاء بالأمانة العامة لـ ح.ش.أ بين 1957 و1961. لمزيد من المعلومات أنظر:

Louis Metzemaekers: « **SPAAK PAUL HENRI - (1899-1972)** », Encyclopædia Universalis en Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 25 août 2022, URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/paul-henri-spaak/>

³ U.S.D.S Archives : Document N 58, « **Memorandum of a Conversation** », Washington D.C, 24 October 1957, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Western European Security and Integration, Vol 4, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1988, p.177.

⁴ U.S.D.S Archives : Document N 59, « **Memorandum of a Conversation** », Washington D.C, 25 October 1957, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Western European Security and Integration, Op.cit, pp.182,183.

ربط تطور علاقات موسكو بالشرق الأدنى خصوصا مصر وسوريا بين 1955 و 1957، ونقل الغوصات السوفياتية إلى مصر، بتطور موقف السوفييت نحو ما وصفوه باللطافة النسبية اتجاه القضية الجزائرية منذ 1956.¹ وقد سعى الممثل الفرنسي إلى استغلال هذا الأمر لتجاوز غضب قوى الحلف، في اجتماع لجنة المراجعة السنوية التابعة لمجلسه في 10 ديسمبر 1957، حيث صرح ردا على انتقاد فرنسا بسبب استمرارها في الحرب بالجزائر لحماية المصالح الاستعمارية على حساب مساهمتها في الدفاع المشترك عن القارة الأوروبية، بأن خسارة فرنسا للجزائر من شأنها أن تؤدي إلى هزيمة كبرى للحلف وانتصار محرضي العناصر القومية العربية المتطرفة على مهاجمة الغرب- في إشارة إلى المصريين -، وأضاف بأن فرنسا كانت ولأكثر من 10 سنوات في حالة حرب ضد ما وصفه بالمظاهر المختلفة للتآمر الشيوعي على الغرب، ومؤكدا في الوقت نفسه بأن القوات الفرنسية تمارس مهامها الأطلسية في الجزائر وستتم إعادتها إلى أوروبا في أقرب وقت ممكن.

ولعل ما يجذب الاهتمام البحثي في هذا التقرير، وما يثبت تداخل مصالح الحلف في الحرب الباردة مع سياساته لدعم فرنسا في حربها بالجزائر، هو تأكيد الممثل الفرنسي خلال رده على سؤال بخصوص دعم فرنسا لمخططات الحلف طويلة الأمد، بأن العمليات في الجزائر قد أتاحت الفرصة لدراسة مظاهر استخدام الطائرات المروحية من قبل القوات البرية لعدة سنوات، حيث قدمت المروحيات حسبه خدمة كبيرة من خلال القيام بمهام الاتصال والدوريات وحتى المهام القتالية، وتمكينها لقوات المغاوير من العمل بسرعة بفضل المعلومات التي تجمعها، واستخدام صواريخ « SS10 » و« SS11 » ضد المواقع التي لا يمكن الوصول إليها بأسلحة المدفعية التقليدية.² يلاحظ هنا التداخل المباشر بين مصالح وسياسات الحلف في الحرب الباردة والاستخدام الفرنسي لعتاده في الحرب بالجزائر، عبر السماح للقوات الفرنسية بالمشاركة في الحرب رغم تأثير ذلك على الدفاعات الأوروبية للحلف، وربط المخططات السوفياتية ضد القيادة الأوروبية للمنظمة بالجهود الحربية الاستعمارية الفرنسية ضد الثورة الجزائرية، مع غض الطرف عن إتهام فرنسا لقوى المنظمة وإمكاناتها تحت غطاء مساهمتها بتجريب الأسلحة وتطويرها في إطار المخططات طويلة الأمد للحلف.

¹ N.A.T.O Archives: Fonds : SG - 02 - NATO Secretary General, Series : RDC - Executive Secretary Series, Document : « **The Recent Soviet Political Offensive - (Comments of the United kingdom and United States Representatives on C-M(57)93)** », NATO Executive Secretariat, Paris, 14 July 1957, p.2, URL :

https://archives.nato.int/uploads/r/null/3/8/38308/RDC_57_263_ENG.pdf

² N.A.T.O Archives: Fonds : NAC - 01 - The North Atlantic Council, Series : AR - Annual Review, Subseries : AC/19 - Committee of the Annual Review, Document : « **Summery Record of a Meeting** », NATO Committee of the Annual Review, Paris, 10 December 1957, pp.4-20, URL : https://archives.nato.int/uploads/r/null/7/8/7826/AC_19-R_184_ENG.pdf

وفي جانب آخر وأخير في هذا العنصر من جوانب استغلال فرنسا لقواتها الأطلسية واستخدامها في حرب الجزائر، والمتمثل في تسخير قواعدها في شمال إفريقيا ضد الثورة، فقد حافظت فرنسا على انتشار عسكري في كل من تونس والمغرب منذ استقلالهما سنة 1956، بموجب اتفاقيات أمنية مشتركة مع البلدين، فامتلكت ما يقرب من 62.500 جندي من مختلف الرتب في المغرب، بالإضافة إلى قواعد جوية أمريكية في مدن القنيطرة، سيدي منصور والنواصر، كما احتفظت أيضا بـ 22 ألف جندي في تونس، تركز أغلبهم في القاعدة البحرية الإستراتيجية ببنزرت التي ضمت 10 آلاف جندي فرنسي وأكثر من 12 قطعة بحرية متنوعة.

وإذا أخذ العلم بأن القواعد هي من منشآت ح.ش.أ وأن الانتشار العسكري الفرنسي فيها قد جاء للحفاظ على التزامات فرنسا في البحر الأبيض المتوسط، فقد استغلت هذا الانتشار في تسخير تلك القواعد ضد الثورة، على غرار اختطاف طائرة وفد ج.ت.و سنة 1956، ومراقبة قوات جيش التحرير في تونس والمغرب، بالإضافة إلى قصف القرى والمناطق الجزائرية انطلاقا منها، وانتهاء بقصف ساقية سيدي يوسف سنة 1958. وهو ما يبدو بأنه يدعم المخططات العسكرية الفرنسية بجمع أقطار شمال إفريقيا في حلف دفاعي متوسطي تضمه إلى ح.ش.أ، حسب ما جاء به رئيس الوزراء الفرنسي فيليكس غايارد في مشروعه الذي قدمه للبرلمان يوم 7 مارس 1958، في إطار محاولاته لعزل الثورة الجزائرية عن حلفائها والضغط على تونس والمغرب، من خلال ربطهما مع ليبيا بمعاهدة اقتصادية مشتركة مع فرنسا، وربط هذه الدول بمعاهدة دفاعية مشتركة متوسطة مع كل من إيطاليا وإسبانيا وفرنسا كأبرز مرتكزات هذا المشروع للحلف المتوسطي.¹

كخلاصة لما سبق فإن فرنسا عملت كل ما في وسعها لتحقيق الاستغلال الأمثل لقوات وقدرات ح.ش.أ في الجزائر خلال الفترة بين 1954 و1958، فعمدت على ربط ج.ت.و بالخطر الشيوعي المهدد للعالم الغربي، من أجل الاستفادة من قواتها الأوروبية المرتبطة بالحلف والعتاد المتنوع بمباركة هذا الأخير، ورغم امتعاض قيادته من تأثير الالتزام العسكري الفرنسي في الجزائر على دفاعاته الأوروبية، فإنها لم تحرك ساكنا أمام هذا الأمر ومضت في دعم حكومات الجمهورية الرابعة سياسيا وعسكريا في حربها ضد الثورة.

¹ معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص-ص. 99-107.

2. مكانة الثورة التحريرية في سياسات ديغول اتجاه الحلف الأطلسي بين 1958 و1962:

بعد انقلاب 13 ماي 1958 وظهور بواردر وصول ديغول إلى السلطة، حاولت قيادة أركان الجيوش الفرنسية في 22 ماي 1958، التأكيد لممثلي لجنة الحلف العسكرية، على أن ما تعيشه فرنسا في الجزائر ما هو إلا امتداد للخطر السوفيياتي في الشرق الأوسط، والمتوجه تدريجيا صوب شمال إفريقيا لتهديد خطوط الاتصالات في العالم الغربي والمراكز الرئيسية للثروات النفطية، من خلال تدمير المحور الأوروإفريقي وعزل حقول النفط في الصحراء الجزائرية عن جنوب أوروبا لتطويق هذه المنطقة الأخيرة.

وهنا جددت الترويج لدعاية تعامل ج.ت.و مع قوى الكتلة الشرقية، وأن استقلال الجزائر سيؤدي بالضرورة إلى تبني إيديولوجية عدائية للغرب وانزلاق كل شمال إفريقيا في النهاية نحو الكتلة الشرقية وحدوث كل ما تخشاه قوى ح.ش.أ، كما وصفت القيادة الفرنسية ج.ت.و بأنها تركز في عملها السياسي والعسكري بالجزائر على نظام شمولي استبدادي الوسائل والأهداف، وأنها الصورة الكلاسيكية الفعلية لتلك المنظمات الشيوعية المنتشرة في آسيا والتي تكتسح حسبها إفريقيا من خلال دعم حركات التحرر وبتواطؤ مباشر أو غير مباشر من موسكو.

وفي محاولة لتبرير قصف ساقية سيدي يوسف، أكدت القيادة الفرنسية بأنه جاء ردا على هجومات عناصر جيش التحرير على القوات الفرنسية وفرارها إلى التراب التونسي، وأنه إذا استمرت وأصبحت أكثر كثافة بالتزامن مع الدور المهم الذي تلعبه دول الشرق الأوسط في تغذيتها، فإن فرنسا ستخاطر برؤية ما وصفته بـ"التمرد الجزائري" يتحول تدريجيا إلى صراع خارجي وربما يصبح حربا فعلية بين الغرب والشرق.

وخلصت تقديرات القراءات الفرنسية للوضع الجزائري وارتباطات ج.ت.و. والخارجية، إلى أن اتخاذ حلفاء فرنسا لمواقف غير متوافقة مع سياساتها أو عدم ثقتهم في هذه السياسات، سيساهم بالأساس في جعلهم يدعمون مخططات عدوهم المشترك- في إشارة إلى السوفييت- على المدى الطويل. ما سيجعل فرنسا غير قادرة على كسب هذا الصراع الذي تخوضه للدفاع عن الغرب في الجزائر، ولأجل هذا الأمر طلبت قيادة الأركان الفرنسية جملة من الشروط لضمان حل المشكلة الجزائرية في أسرع وقت، لخصتها في توفير برنامج دعم سخي وليبرالي بقدر الإمكان للإصلاحات الفرنسية، وعزل ج.ت.و عن جميع المساعدات الخارجية عبر منع حلفاء فرنسا وصول الدعم إلى الثورة، والتعبير عن التضامن المطلق و الثقة الكاملة في سياساتها اتجاه الجزائر.¹

¹ N.A.T.O Archives: Fonds : MC - 03 - Military Committee, Series : MCM - Military Committee Memoranda (MCM) Series, Document : « **Presentation by General Ely (Chod France) During Command Post Exercise 8** », NATO Military Committee, Paris, 22 May 1958, pp.4-7, URL : https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/0/106150/MCM-0061-1958_ENG_PDP.pdf

ويبدو من التصريحات السابقة بأن القيادة الفرنسية واصلت عرض نفس الأسطوانة التي كانت تسمعتها لقوى الحلف بخصوص الخطر الشيوعي الذي يهدد الجزائر وجنوب أوروبا، عبر ربط ج.ت.و بالقوى الشيوعية في آسيا وإس، من أجل إبعاد سهام انتقاداتهم عن التقصير الفرنسي في تلبية التزامات الحلف الدفاعية بأوروبا، وإعادة الوحدات المشاركة في حرب الجزائر إلى مواقعها في ألمانيا.

كان وصول ديغول إلى السلطة في فرنسا منبرا لتغيير الكثير من الرؤى الفرنسية بخصوص التحالف الغربي، خصوصا ما تعلق بارتباطات فرنسا ب.ح.ش.أ، وقد خلصت التقديرات الأمريكية المرتبطة بسياساته إزاء الكتلة الغربية في 27 ماي 1958، إلى أنه لن يفكك الحلف إذا راعت و.م.أ وباقي الأعضاء مزاجه الجامد وميوله الوطنية، واحترمت وجهات النظر الفرنسية بشأن المخططات العسكرية والسياسية للحلف، واستمرت في تقديم الدعم لفرنسا، بغض النظر عن الحقيقة الواضحة لتوجهاته السياسية والتي تركز في المقام الأول على إفريقيا¹. قراءة جاءت في إطار إدراك الأمريكيين لحقيقة مفادها بأن ديغول ظل محافظا على رؤيته لفرنسا كقلب جغرافي للحلف، وأنها مهددة بنفس القدر أو أكثر من أي عضو آخر، وضرورة لعبها دورا أكبر في قيادته وقراراته كما يفعل الأمريكيون لاسيما فيما يتعلق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا².

لإزالة اللبس عن موقفه بخصوص الحلف وارتباطاته بفرنسا الاستعمارية في الجزائر، زار وزير الخارجية الأمريكي دالاس باريس لمقابلة ديغول يوم 5 جويلية 1958، هذا الأخير كان صعب المراس فيما تعلق بتخزين الأسلحة النووية للحلف في فرنسا، واشترط صراحة تخزينها واستعمالها وحتى التخلص منها بمشاركة ومشورة الفرنسيين ومنحهم حق الاستعمال وسلطة قرار أكبر في التصرف بها. بالإضافة إلى تعبيره الصريح عن عدم رضاه بخصوص تنظيم قيادة الحلف في أوروبا وأكد بأنها يجب أن تمتد إلى إفريقيا والشرق الأوسط، لأنه رأى عدم وجود دفاع فعال عن أوروبا الغربية ما لم يتضمن شمال إفريقيا خصوصا الصحراء الجزائرية والشرق الأوسط في نطاقه، وقد أكد ديغول للأمريكيين بأن فرنسا لن تشعر بالأمان إذا لم يتم تضمين البحر الأبيض المتوسط وشواطئه الجنوبية- يقصد الجزائر- في دفاعات الحلف³.

¹ U.S.D.S Archives : Document N 12, « Memorandum From the Assistant Secretary of State for European Affairs (Elbrick) to Acting Secretary of State Herter », Washington D.C, 27 May 1958, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit,pp.18,19.

² U.S.D.S Archives : Document N 24, « Telegram From the Embassy in France to the Department of State », Paris, 19 June 1958, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit, p.35.

³ U.S.D.S Archives : Document N 34, « Memorandum of Conversation », Paris, 05 July 1958, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit,pp.59,60.

كانت هذه التوجهات منطلقا لتطور ما يصح وصفه بـ "الإزعاج الديغولي" لقوى الحلف، فلم ينتظر ديغول كثيرا حتى راسل الحكومتين البريطانية والأمريكية في 17 سبتمبر 1958 بمذكرة¹، تتضمن النظرة الفرنسية لتنظيم ح.ش.أ، والتي اقترح فيها صراحة إنشاء منظمة ثلاثية تجمع و.م.أ وبريطانيا وفرنسا لتتولى قيادة الحلف واتخاذ قراراته الإستراتيجية، بالإضافة إلى توسيع نطاقه الجغرافي صوب الشرق الأوسط وإفريقيا، وفقا لرؤيته التي عبر عنها لوزير الخارجية دالاس في اجتماع 5 جويلية، وهدد بالانسحاب منه في حالة لم يتم دراسة مطالبه بجدية.²

رد آيزنهاور على ديغول بعد التشاور مع البريطانيين وقوى الحلف في 20 أكتوبر برسالة³، تضمنت رفضا أمريكيا لتمديد معاهدة ح.ش.أ إلى مناطق أخرى غير التي تندرج تحتها، بالإضافة إلى عدم قبول مقترحه بخصوص القيادة الثلاثية، لأنه سيؤدي إلى شعور باقي القوى في الحلف بأن قراراتها الأمنية المصيرية تتخذ دون مشورتها، وما يمكن أن يسببه ذلك من عدم استقرار داخل المنظمة وهو ما كانت في أمس الحاجة إليه لأداء مهامها حينها.⁴

في الواقع تتخلص هذه السياسات الديغولية في حقيقة واضحة مفادها بأنه وبعيدا عن النظرة الوطنية والمصالح الإستراتيجية لفرنسا في التكتل الغربي، فإن هذه التوجهات لم تكن سوى مناورة تهدف للتخلص من الضغوطات التي تعيشها فرنسا، بسبب عدم وفائها بالتزاماتها الدفاعية الأوروبية نظرا لاشتراكها في حربها الاستعمارية بالجزائر، فاستغل ديغول الورقة الراجحة التي يملكها وهي المكانة الإستراتيجية لفرنسا في الحلف، لتطبيق النظرية القائلة بأن "أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم"، فحاول فرض رؤيته على التحالف الغربي، وإلهاء قوى الحلف بالنقاش حول مقترحاته حتى يضمن أمرين، الأول استمرار الدعم الأمريكي والأطلسي لتجنب انسحاب فرنسا من الحلف، والثاني إلهاء قوى الغرب وصرف نظرها بعيدا عن الإهمال الفرنسي في الدفاع الأوروبي .

لكن هذه المناورات لم تكن لتحجب نور الحقيقة الظاهر للعيان، والذي ورد في تقرير العرض السنوي لمجلس الحلف بخصوص فرنسا في 6 ديسمبر 1958، الذي أكدت فيه القيادة الأطلسية بأن ضغط الحرب في الجزائر قد هيمن على سياسات فرنسا الدفاعية، وأدى بالمحصلة إلى تأثر مساهمتها في أوروبا بسبب الأولوية الممنوحة للعمليات في شمال إفريقيا، وعدم قدرة قدرتها على تلبية التزاماتها الكاملة في الدفاع المشترك عن أوروبا حتى تحل

¹ أنظر الملحق رقم 04 ص.445.

² U.S.D.S Archives : Document N 45, « Letter From President de Gaulle to President Eisenhower », Paris, 17 September 1958, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit,pp.82,83.

³ أنظر الملحق رقم 05 ص.447.

⁴ U.S.D.S Archives : Document N 63, « Letter From President Eisenhower to President de Gaulle », Washington D.C, 20 October 1958, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit,pp.108,109

مشكلة الجزائر. وقدمت قيادة الحلف إحصائياتها بشأن هذه المشكلة، مؤكدة بأنها جعلت حوالي 60% من القوات الفرنسية جيدة التدريب والتجهيز والمخصصة للدفاع عن أوروبا ملتزمة في الجزائر، واستمرار توجيه الحيز الأكبر من إنتاج المعدات كأولوية قصوى لاستخدامها في العمليات بالجزائر. كما يشير التقرير إلى تداعيات الصراع الذي تخوضه فرنسا في الجزائر على الصعيدين العسكري والمالي خصوصا، بشكل جعل حل مشاكل تنظيم القوات الفرنسية وتحديثها أكثر صعوبة، بسبب نتائج انخراطها في العمليات بالجزائر والتعديلات الهيكلية التي مستها وجعلتها أقل ملاءمة للظروف الخاصة بالحرب في أوروبا.¹

معطيات جعلت الممثل الفرنسي يصرح خلال الاجتماع الوزاري لدول الحلف في 17 ديسمبر 1958، بأن الوضع في الجزائر قد عطل رغبة حكومته في إنهاء الإلحاح اتجاه التزاماتها العسكرية في الحلف، ولتخفيف الضغط المسلط على بلاده، حاول التملص من مسؤولياتها عبر التأكيد بأن حكومته تبذل جهدا كبيرا في الجزائر، تجنبا لظهور أي ضعف قد يؤدي بشمال إفريقيا الذي تتحمل فرنسا مسؤوليته، إلى الوقوع تحت هيمنة النفوذ السوفيياتي وامتداد هذا النفوذ حتما إلى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.² وسعى نفس الممثل خلال الاجتماع الوزاري في 18 ديسمبر لإنكار حقيقة عجز بلاده، عن دعم قدرات الحلف مجددا، حيث أقر صراحة بأن حكومته غير متأكدة من تلبية التزاماتها وفقا لمخططات اللجنة العسكرية بسبب الأوضاع في الجزائر.³

رغم هذا العجز الفرنسي الواضح لم يتراجع ديغول عن خطته لتغيير قيادة الحلف ومناطق انتشاره، بل وتطور إزعاجه مع تطور حرب فرنسا بالجزائر إلى تشكيل تهديد جديد لقوة المنظمة في البحر الأبيض المتوسط، ففي 6 مارس 1959، قررت فرنسا سحب قواتها البحرية المتوسطة الملتزمة مع الحلف، لأسباب أوعزتها إلى ضرورة تلبية حاجاتها العسكرية المرتبطة بتطور الوضع العسكري في الجزائر. وقد سحبت معها أيضا حاملات طائرات أمريكية مرتبطة بقوة الحلف في المنطقة، وللتقليل من وطأة غضب قوى المنظمة وعلى رأسها و.م.أ من هذا الإجراء

¹ N.A.T.O Archives: Fonds : NAC - 01 - The North Atlantic Council, Subfonds : C - North Atlantic Council, Document : « **Report on The 1958 Annual Review - Chapter on France** », North Atlantic Council, Paris, 06 December 1958, pp.1-8, URL :

https://archives.nato.int/uploads/r/null/2/7/27576/C-M_58_141-PART_2-FR_ENG.pdf

² N.A.T.O Archives: Fonds : NAC - 01 - The North Atlantic Council, Subfonds : C - North Atlantic Council, Document : « **Summery Record of a Meeting of the Council** », North Atlantic Council, Paris, 17 December 1958, p.10, URL :

https://archives.nato.int/uploads/r/null/2/8/28141/C-R_58_64_ENG.pdf

³ U.S.D.S Archives : Document N 173, « **Telegram From the Delegation at the North Atlantic Council Ministerial Meeting to the Department of State** », Paris, 18 December 1958, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western European Integration and Security Canada, Vol 7, P1, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1993, p.395.

قدم المسؤولون الفرنسيون الحجج المعتادة من محاربة الشيوعية السوفياتية في شمال إفريقيا وإفريقيا السوداء، والتي لا يشملها نطاق معاهدته رغم أنها تشكل العمق الاستراتيجي لفرنسا في العالم.¹

وقد أوعز ممثل البعثة الفرنسية في الحلف في رسالته إلى الأمانة العامة يوم 6 مارس، أسباب سحب الأسطول الفرنسي في قوله "... لدعم حملة التهدة في الجزائر، والدفاع عن المجتمع والتدفق المستقبلي للنفط من الصحراء الكبرى، ولا داعي للتأكيد على أهمية هذه المهمة، فبحكم طبيعته-أي الأسطول- لا يمكنه إلا تنفيذ مهمته الوطنية، لاسيما في ظل غياب التضامن الفعال بشأن المشاكل الأساسية للجزائر وشمال إفريقيا بشكل عام. والتي يجب أن تكون أولوية حتمية لمهمة الأسطول الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط، ولهذا السبب فإن الحكومة الفرنسية ملزمة بإعادة تولي القيادة في أوقات الحرب لقواتها البحرية في البحر الأبيض المتوسط..."²

ويبدو بأن المأزق الاستعماري لفرنسا في الجزائر قد ساهم في هذا الإجراء وله حتما ارتباطاته بالثورة الجزائرية، وما يثبت هذا القول هو ما ورد في مناقشات السفير الفرنسي بواشنطن مع مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية بخصوص سحب الأسطول في 3 مارس، أين أعطى تلميحا بأن هذا القرار قد جاء ردا على الاختلاف في وجهات النظر بين و.م.أ وفرنسا، بخصوص وضعية المسائل الاستعمارية في شمال إفريقيا وموقع الحلف منها. وأن هذه الاختلافات هي ما دفع فرنسا لإعطاء أسطولها في المتوسط طابعا وطنيا أكثر بشكل يحافظ فيه على مصالحها في شمال القارة الإفريقية، وأكد السفير ملمحا للأمريكيين بأن السبب الرئيسي لهذا السحب قد يكون شعور ديغول بخيبة الأمل من امتناع و.م.أ عن التصويت لصالح فرنسا في ه.أ.م بخصوص القضية الجزائرية.³

يلاحظ هنا بأن ديغول استعمل مصالح الحلف كورقة عقابية ضد الأمريكيين بسبب الجزائر، فقد شكل سحب الأسطول ضربة قوية للدفاعات الغربية أثارت حفيظة وغضب الأمريكيين، خصوصا بعد وضع الفرنسيين لقوى الحلف أمام الأمر الواقع باتخاذ القرار دون مشاورات مع قياداته العسكرية أو السياسية، ما جعلهم يصرحون

¹ U.S.D.S Archives : Document N 98, « **Telegram From the Embassy in France to the Department of State** », Paris, 06 Mach 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit, pp.185,186.

² N.A.T.O Archives: Fonds : SG - 02 - NATO Secretary General, RDC - Executive Secretary Series, Document : « **Status of French Naval Forces in The Mediterranean** », NATO Executive Secretariat, Paris, 09 Mach 1959, p.3, URL : https://archives.nato.int/uploads/r/null/3/9/39568/RDC_59_68_ENG.pdf

³ U.S.D.S Archives : Document N 173, « **Memorandum of Conversation** », Washington D.C, 03 Mach 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western European Integration and Security Canada, Op.cit, pp.417,418.

للمسؤولين الفرنسيين بأن هذا الأمر سيدفع الكونغرس إلى رفض العديد من المشاريع الدفاعية المشتركة الأخرى بين و.م.أ وفرنسا، خصوصا مشروع المفاعل النووي لغواصة نووية فرنسية.¹

لم تثر هذه الإجراءات الفرنسية المؤثرة على انتشار قوات الحلف وفعاليتها بسبب الحرب في الجزائر حفيفة الأمريكيين فحسب، بل وجعلت الأمين العام للحلف سباك يعبر عن سخطه من سياسات ديغول وتضييقه على نشاطات المنظمة، خلال مناقشاته مع مسؤولي الخارجية الأمريكية في أبريل 1959، حيث استغرب من حجج الفرنسيين بتعارض مشاركة أسطولهم المتوسطي مع الحلف مع مصالح فرنسا الوطنية، وأوعز سبب ذلك إلى ضغط ديغول على الأمريكيين بسبب عدم تصويتهم لصالح الفرنسيين في ه.أ.م بخصوص القضية الجزائرية.

وفيما يتعلق بالجزائر أشار سباك إلى أن الفرنسيين لا يرغبون في مناقشة قضيتها في مجلس الحلف رغم أنها أراض تابعة له، وبخصوص هذه الأخيرة وجه المسؤولون الأمريكيون نظر مسؤولي الحلف إلى حقيقة أن الفرنسيين قد وسعوا ومن جانب واحد دون مشاورات منطقة الحلف بمعدل 100 كيلومتر إلى الجنوب عندما وسعوا التقسيم الجغرافي للجزائر إلى 15 مقاطعة بدلا من المقاطعات الثلاث السابقة التي يشملها الحلف في معاهدته.²

يبدو بأن الإجراء الفرنسي المتعلق بسحب الأسطول كان ورقة سياسية ديغولية للمناورة من أجل تغطية إبقائه لقوات الحلف في الجزائر من أجل المشاركة في مخطط شال، لكن آثار تلك السياسة ظهرت جلية في مذكرة قيادة المجموعة الدائمة للحلف الخاصة بالمراجعة السنوية لعام 1959 والمتعلقة بتوصياتها العسكرية لفرنسا، حيث أكدت بأن الحكومة الفرنسية بقرارها إجراء عمليات عسكرية كبيرة في الجزائر وتنفيذ تدابير اقتصادية تتلاءم مع هذه العمليات، قد أثرت على فعالية المساهمة الفرنسية في القيادة الأوروبية للحلف، وأدت إلى افتقارها للترتيبات المناسبة لتطوير مخزونات الأسلحة النووية، بالإضافة إلى عدم إتاحة ما يقرب من نصف قوات التدخل السريع الفرنسية في حالات الطوارئ، ومعاناة الكثير من ألوية الجيش الفرنسي التي يمكن الاستفادة منها في ح.ش.أ من نفس الأمر، وهو ما انعكس على النقص المسجل في عدد القوات والمعدات الثقيلة لهذا الجيش.

لكن هذا الانتقاد المبطن لم يمنع القيادة العليا للحلفاء في أوروبا من تأكيد تحسن الكفاءة القتالية للقوات الفرنسية، بسبب المستوى العالي للأداء القتالي الذي فرضته الحرب في الجزائر، خصوصا ما تعلق منه بتطور تدريبات الوحدات الخاصة والضباط المدنيين وأفراد الاحتياط العسكري منذ عام 1958، مع دعوتها لتحسين تدريب

¹U.S.D.S Archives : Document N 102, « Memorandum of Conversation », Washington D.C, 18 Mach 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit,pp.189,190.

²U.S.D.S Archives : Document N 212, « Memorandum of Conversation », Washington D.C, 17 April 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western European Integration and Security Canada, Op.cit, p.458.

الضباط المتخصصين في التقنيات الحديثة في سلاح المدفعية والمدركات وأسلحة الإشارة، وزيادة مساهمتها بتدريب ضباطها المنتشرين في ألمانيا وضباط الجيش الألماني حديث التكوين، لتغطية عجزها عن تلبية التزاماتها اتجاه الحلف بسبب الحرب في الجزائر.¹

عجز درسته التقارير الأمريكية خلال معالجة تأثير الثورة الجزائرية على التزامات فرنسا مع الحلف عام 1959، والتي أشارت إلى سحب القوات البحرية المخصصة للحلف في البحر الأبيض المتوسط إلى الجزائر، ووجود تنسيق لوضع ترتيبات للتعاون بين القيادة الفرنسية وقيادة الحلف فيما يتعلق باستخدام هذه القوات في الدفاع المشترك. وتؤكد عدم قدرة فرنسا على تقديم مساهمة مهمة في الحلف حتى نهاية الحرب الجزائرية، وامتلاك فرنسا لحوالي 400 ألف عسكري في الجزائر، من قوات الحلف ووحدات القيادة الفرنسية في الميتروبول. كما ذكرت التقارير استخدام القوات الفرنسية لكميات كبيرة من المساعدات العسكرية المخصصة لـ ح.ش.أ في الجزائر، واستمرار هذا الاستخدام حتى نهاية الصراع والوصول إلى حل، هذا الذي أكدت بأنه سيكون السبيل الوحيد لاستبدال العتاد الحربي الفرنسي وتوفير أنظمة أسلحة حديثة ومتقدمة، مما يمكن من زيادة مساهمة فرنسا في دفاعات الحلف الأوروبية بشكل كبير.²

مساهمة جعلت الأمين العام لـ ح.ش.أ خلال اجتماعه بالرئيس الأمريكي في أواخر نوفمبر 1959، لمناقشة مشاكل الحلف، لا يتوانى في التعبير عن امتعاضه من التلاعب السياسي الذي يمارسه ديغول بخصوص التزامات فرنسا في المنظمة، حيث حث الرئيس الأمريكي للضغط على فرنسا من أجل الوفاء بالتزاماتها، وهو ما رفضه الرئيس الأمريكي حتى لا يعطي لديغول الحجة التي يريد لها لسحب فرنسا من الحلف وتركيز مجهودها العسكري على الجزائر بالكامل، ما أثار غضب واستنكار سبائك معللا بأن هذا القرار إذا اتخذ فلا يمكن أن يمثل فرنسا، لأنه سيكون قرار ديغوليا معزولا عن أي تأييد برلماني أو تفاوض حكومي.³

¹ N.A.T.O Archives: Fonds :MC - 03 - Military Committee, Subfonds : SG - Standing Group, Series: SGM - Standing Group Working Memorandum, Document : « 1959 Annual Review Military Comments and Final List of Military Recommendations - France », NATO Standing Group, Paris, 30 October 1959, pp.3-6, URL: https://archives.nato.int/uploads/r/null/1/3/131799/SGM-0626-59_ENG_PDP.pdf

² U.S.D.S Archives : Document N 145, « National Security Council Report », Washington D.C, 04 November 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit, pp.301-304.

³ U.S.D.S Archives : Document N 231, « Memorandum of Conversation », Washington D.C, 24 November 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western European Integration and Security Canada, Op.cit, p.522.

لم يتوقف هاجس منظمة ح.ش.أ من تراجع المساهمة الفرنسية فيها بسبب الثورة الجزائرية عند التعبير عن الامتناع فقط، بل وأكدته الدراسات الخاصة بالحلف على غرار تقرير العرض السنوي لمجلسه بخصوص فرنسا في 3 ديسمبر 1959، الذي أشار إلى أن هذه الأخيرة لن تكون قادرة على الحفاظ على جهودها الحربية في الجزائر، وأن التزاماتها العسكرية ستفرض عليها إجراء مراجعة مساهمتها في التحالف بأوروبا. مستدلة في ذلك بأن أي زيادة كبيرة في الإنفاق الدفاعي ستكون على حساب الالتزامات الأطلسية، ما يؤكد حقيقة أن استعادة فرنسا للمشاركة الكاملة في الدفاع عن الحلف تعتمد بشكل مباشر على انتهاء العمليات في الجزائر، وإدراك سلطاته العسكرية بأن مسؤوليات فرنسا في الجزائر تقيد إمكانية تحقيق الأهداف التي كلفها بها الحلف إلى حد كبير، لاسيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية والقوات البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط.¹

وقد تزايد غضب الأمانة العامة للحلف من الموقف الفرنسي المتعنت اتجاه المنظمة وتقصيرها في الوفاء بالتزاماتها، بشكل جعل الأمين العام سباك يجدد انتقاده للحكومة الفرنسية في اجتماع مجلس الحلف في 15 ديسمبر 1959، حيث صرح بأن دول ح.ش.أ حاولت التحلي بالصبر على الانشغالات الفرنسية وتقديم المساعدة لفرنسا في حربها بالجزائر، لكن صبر غالبية الدول على هذه الأوضاع بدأ يتلاشى، وصرح فيما يبدو بأنه انتقاد واضح للفرنسيين بأنهم يدعون إلى ضرورة إصلاح الحلف، لكنهم لا يلتزمون بدعمه ولا يوضحون وجهات نظرهم المتعلقة بهذا الإصلاح.² انتقادات جعلت الفرنسيين يحاولون توضيح وجهة نظرهم، بخصوص سحب أسطولهم المتوسطي من قيادته خلال اجتماع المجموعة الدائمة في 23 ديسمبر 1959، حيث أشار الممثل الفرنسي بأنه جاء من أجل إنشاء القيادة البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط "الجزائر-الصحراء"، وأنها ستعاون مع الحلف في أي التزامات تتعلق بمصالح الحلفاء عبر التنسيق معهم.³

¹ N.A.T.O Archives: Fonds : NAC - 01 - The North Atlantic Council, Subfonds : C - North Atlantic Council, Document : « Report on The 1959 Annual Review - Chapter on France », North Atlantic Council, Paris, 03 December 1959, p.13, URL : https://archives.nato.int/uploads/r/null/3/0/30006/C-M_59_94-PART_2-FR_ENG.pdf

² U.S.D.S Archives : Document N 236, « Telegram From the Delegation at the North Atlantic Council Ministerial Meeting to the Department of State », Paris, 15 December 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western European Integration and Security Canada, Op.cit, pp.534,535.

³ N.A.T.O Archives: Fonds : MC - 03 - Military Committee, Subfonds : SG - Standing Group, Series: Record of Meetings of the Standing Group, Document : « Standing Group Meeting on 23 December 1959 at 1000 hours Record », NATO Standing Group, Paris, 08 January 1960, p.5, URL:

https://archives.nato.int/uploads/r/nato-archives-online/1/c/0/1c0c891e71d95a6b6090a12d32973105c0bab8ae0a6e8ede59fcad77585c091e/RECORD-SG-463-59_ENG_PDP.pdf

وخلال اجتماع الدورة الخامسة والعشرين لاجتماع رؤساء أركان اللجنة العسكرية في ديسمبر 1960، وللتخفيف من حدة غضب قوى الحلف من استمرار عدم وفاء فرنسا بالتزاماتها، سعى الممثل الفرنسي لسلوك نوع من سياسات التهذئة، حيث صرح بأن حكومته تتعهد بتحديث قواتها البرية والجوية وامتلاك القوة النووية، بمعدل متزايد حتى آفاق 1964 بالتزامن مع تقليص نشاطها في الجزائر. وذلك في إطار التوصيات العسكرية الصادرة عن القيادات الرئيسية للحلف، بما سيضمن حسبه تحسنا في قوات درعه وازدياد فعاليتها في نفس الوقت. وبما أن فرنسا لم تمتلك الموارد الكافية لحل مشاكل سحب قواتها إلى الجزائر وتراجع تلبية التزامات الحلف في أوروبا، أكد الممثل بأنها تعترم تفعيل قوة عمل مشتركة حديثة ضمن نظام دفاع موحد ستطوره لمعالجة تلك المشاكل، عبر الاستعانة بقوات من مستعمراتها في إفريقيا وآسيا وتحمل أعباء تمويلها وتدريبها وانتشارها.¹

يلاحظ هنا ظهور إستراتيجية فرنسية جديدة من خلال استخدام ورقة استغلال قوات من المستعمرات الفرنسية في العالم لتغطية العجز الفرنسي، عبر تسخيرها للخدمة في المستعمرات على غرار الجزائر، وسحب القوات الأطلسية وإعادتها إلى أوروبا من أجل تنفيذ مهامها الدفاعية الأساسية. ورغم أن فرنسا بدأت في تطبيق إستراتيجيتها الجديدة بحلول نوفمبر 1961، بسحب فرقتين مدرعتين من الجزائر وإعادتهما إلى فرنسا، إلا أنها لم تضعهما تحت خدمة الحلف مباشرة كما وعدت طوال 6 سنوات، وعندما استفسرت قيادة الحلف عن هذا الأمر، تحجج الفرنسيون بضرورة تدريب هذه القوات وإعادة تجهيزها بمعدات التي لم تستبدل منذ عام 1958، وأنها ستكون جاهزة ليستخدمها الحلف في حالة الطوارئ في أسرع وقت ممكن.²

لم تتمكن فرنسا رغم هذه الوعود من تلبية التزاماتها اتجاه ح.ش.أ في أوروبا حتى ربيع 1962، عندما بدأت بتخفيض عدد قواتها العاملة تدريجيا في الجزائر، مع وصول مفاوضات الحكومة الفرنسية وج.ت.و إلى

¹ N.A.T.O Archives: Fonds :MC - 03 - Military Committee, Series: RECORD-MC - Record Military Committee Series, Document : « **Military Committee Meeting in Chiefs of Staff Session on 13-14 December 1960 Record**», NATO Military Committee, Paris, 29 December 1960, pp.1,2,URL:

https://archives.nato.int/uploads/r/nato-archives-online/3/8/9/389f0a4ad31f4dc1a1dd08ef1b8f6251cf1ee3fb2e0b221d501c7106b01eb1ef/RECORD-MC_CS-025_ENG_PDP.pdf

² N.A.T.O Archives: Fonds :MC - 03 - Military Committee, Subfonds : SG - Standing Group, Series: LOM - Standing Group Liaison Office Paris Memoranda, Document : « **Joint Meeting Held 09 November 1961 Between The Council of The Western European Union and The Commission on Defence Questions and Armaments**, Office of the Standing Group Representative, Paris, 20 November 1961, p.5,URL:

https://archives.nato.int/uploads/r/nato-archives-online/9/1/d/91db8b8a2fd7ec12e7e5a04d58f927553dd35d933ab9e257de30347c71c0b439/LOM_149_61_ENG_PDP.pdf

أشواط متقدمة بخصوص إجراء استفتاء تقرير المصير، وخلال المحادثات المشتركة في 9 مارس 1962، طمأن الفرنسيون الأمريكيين بأن فرنسا ستعمل على الوفاء بالتزاماتها في ح.ش.أ. رغم الخلافات حول مفهوم ونظام قيادة الحلف، واستشهد السفير الفرنسي هنا بالعلاقة الجيدة بين الأسطول الفرنسي المتوسطي والأسطول السادس الأمريكي، رغم أن الأول- أي الأسطول الفرنسي- قد تم سحبه من قيادة الحلف، وأكد بأن الوحدات التي يتم سحبها من الجزائر قد لا يتم دمجها في الحلف فوراً ولكنها ستكون متاحة في حالة الحاجة.¹

وبينما كانت فرنسا وج.ت.و. تعملان على ترتيبات استفتاء تقرير المصير، صدر تقرير للمجموعة الدائمة للحلف لتقييم التهديدات طويلة الأمد الممكنة ضد ح.ش.أ. في ماي 1962، حيث تنبأ بأن إس.سي.ح.ال.ال.ال. الاستفادة من الأوضاع في شمال إفريقيا وخاصة في الجزائر، من أجل زرع نفسه في الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط أو الاتفاق على الأقل مع ج.ت.و. من أجل تقييد القواعد العسكرية المتاحة لفرنسا. هذا بالطبع إذا لم يتمكن من الحصول على مزايا إستراتيجية إيجابية أخرى باستغلال الأوراق الراجعة التي يمتلكها، على غرار رغبة النخبة الشابة في الجبهة في الإطاحة بالنظام الاجتماعي والاقتصادي القائم. لكن التقرير استدرك في تقييمه الإشارة إلى أنه من السابق لأوانه الحكم على توجه الجزائر بعد تحقيق استقلالها، وأن رغبة القادة الجدد في الحفاظ على روابط قوية مع فرنسا ستفشل المخططات السوفياتية، إلا إذا كانت تلك الروابط غير مرغوب فيها، عندها سيكون لدى السوفييت تسهيلات كبيرة لتثبيت أنفسهم في المنطقة.

واستنتج التقرير بأن الوضع في الجزائر سيكون له تأثير كبير على تطور شمال إفريقيا وامتداد آثاره إلى إفريقيا السوداء، وأنه من المهم ملاحظة أن القادة الجزائريين قد أعربوا عن معارضتهم للتشبث بأي كتلة، وهو ما يعني توقع انسحاب الجزائر من المنطقة التي يغطيها ح.ش.أ. وارتكاز السياسة الدولية للجزائر في المستقبل القريب على عدم الانحياز، وهو أفضل ما يمكن للغرب أن يأمله خاصة إذا تغلبت دول شمال إفريقيا الثلاث على انقساماتها وأنشأت نوعاً من الإتحاد الفيدرالي أو الكونفدرالي.²

¹ U.S.D.S Archives : Document N 253, « Memorandum of Conversation », Washington D.C, 28 May 1962, Foreign Relations of the United States 1961-1963 Western Europe and Canada, Vol 13, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1994, pp.710.

² N.A.T.O Archives: Fonds :MC - 03 - Military Committee, Subfonds : SG - Standing Group, Series: LOM - Standing Group Liaison Office Paris Memoranda, Document : « Basic Assumptions for an Assessment of The Long Term Threat To NATO », Office of the Standing Group Representative, Paris, 16 May 1962, pp.14,15, URL:

https://archives.nato.int/uploads/r/nato-archives-online/a/0/4/a040ae37df1486ccc187ad5320fb615cdc27183424a25198f160beb296400a45/LOM_084_62_ENG_PDP.pdf

كخلاصة لما سبق استمرت فرنسا في الاستعانة بقوات ودعم منظمة ح.ش.أ بين 1958 و1962، ورغم تأثير هذا الدعم على الدفاعات الأوروبية، إلا أن فرنسا الديغولية عرفت كيف تستعمل العديد من أوراق الضغط السياسية والعسكرية لضمان استمراره وتجاوز الضغوطات المسلطة عليها، ولم تعد قواتها الأطلسية إلى أوروبا حتى لاحت بوادر نهاية الحرب الجزائرية في ربيع 1962، فاتحة بذلك عصرا جديدا صدقت تنبؤات الحلف بخصوصه عندما خلصت إلى أن الجزائر المستقلة ستكون محايدة بعيدا عن سياسة التكتلات والأحلاف الدولية في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين.

3. موقف جبهة التحرير الوطني من دعم حلف شمال الأطلسي لفرنسا:

لم تكن ج.ت.و. لتقف موقف المتفرج الصامت إزاء دعم ح.ش.أ. ودوله لفرنسا في حربها على الجزائريين، فقد نشرت عبر جريدة المجاهد العديد من المقالات والمذكرات بخصوص تدخلات الحلف ودعمه للاستعمار ضد إرادة الشعب الجزائري في تحقيق الاستقلال.

فدرست في أحد مقالاتها تطور مؤتمرات الحلف وأوردت نظرتها المتعلقة بقمته المنعقدة في 16 ديسمبر 1957 وارتباطاتها بالقضية الجزائرية، حيث أكدت على تسخير الإدارة الاستعمارية لاتفاقية ومجهودات الحلف لتعويض عجزها أمام الثورة، عبر سحب قواتها الملتزمة مع الحلف من أوروبا إلى الجزائر لتعزيز المجهود الحربي فيها بموافقة الحلف في مارس 1956. بالإضافة إلى تطرقها لأزمة الثقة بين أقطابه الثلاثة الكبرى وهي فرنسا وبريطانيا و.و.م.أ، بسبب تعقيدات شمال إفريقيا وتسليح الأخيرتين لتونس في نوفمبر 1957، ما أدى لغضب الفرنسيين وانتظارهم لاجتماع مجلس الحلف في 16 ديسمبر للنظر في القضية.

وهنا تشير الجبهة بوضوح إلى أن هذا التعنت الفرنسي لا يمكن تفسيره سوى بالتنكر لجهود قوى ودول المنظمة طوال 3 سنوات من الحرب في دعم فرنسا عسكريا ودبلوماسيا بخصوص حرب الجزائر، وتحويل الحلف من منظمة دفاعية إلى أداة استعمارية لقهر الشعوب، وأكدت بأن هذه السياسات قد أضرت بتلك القوى والحلف معا وجلبت عليها غضب وعداء الكثير من دول العالم. وختمت بالإشارة إلى أن فشل مخططات فرنسا ودول ح.ش.أ. ضد الثورة منذ 1955، لا بد أن يكون محطة للاعتبار في اجتماع 16 ديسمبر، وأنها ستبني سياساتها اتجاه الحلف بناء على قرارات هذا الاجتماع.¹

كما استنتجت ج.ت.و. في إطار دراستها للأحلاف الغربية انطلاقا من نتائج مؤتمر 16 ديسمبر المذكور آنفا، بأن ح.ش.أ. وإن كان قويا بعناده المتنوع واقتصاد دوله القوية إلا أنه عانى من غياب الانسجام في السياسات بين دوله ومواقفها بخصوص المسائل الاستعمارية، وأن توجهاته في هذا الشأن جعلت منه تهديدا للأمن والسلم الدوليين، وسط رفض شعوب الدول الأعضاء للسياسات المنتهجة من قبل قياداتها وانعكاساتها عليهم.²

وفيما يتعلق بموقفها من انعكاسات الثورة الجزائرية على الحلف وسياسات فرنسا اتجاهه، أشارت ج.ت.و. إلى تأثير سحب القوات الفرنسية على الدفاع الأوروبي، والأزمة الاقتصادية الخائفة التي عاشتها فرنسا ومنعها لها من الوفاء بالتزاماتها المالية في هذه المنظمة، وامتناعها عن تقديم الدعم المالي اللازم لبناء القواعد الصاروخية، مع

¹ مؤتمرات الحلف الأطلسي ضد الجزائر منذ 3 سنوات"، المجاهد، ع14، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 ديسمبر 1957، ص.3.

² "الأحلاف الغربية وغاياتها"، المجاهد، ع22، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 أبريل 1958، ص-ص.3-8.

ذكر تبعات استدعاء قواتها الجوية والبحرية في الحلف إلى الجزائر بين خريف 1958 وربيع 1959، وهو ما رأته تهديدا من فرنسا لوحدة الحلف و هدفه الأساسي المتمثل في محاربة الشيوعية الدولية بقيادة إس. 1

وقد كان للأزمة التي سببها ديغول ومخططاته اتجاه الحلف نصيب من تحليلات ج.ت.و في المجاهد، حيث ذكرت تهديد ديغول بالخروج من الحلف إذا لم يتم السماح لفرنسا بالمشاركة الفعالة في قيادته، خصوصا ما تعلق منها بربط مستعمراتها الإفريقية بنطاقه، وبسبب رفض الحلفاء الأطلسيين لهذا الأمر ذكرت الجبهة بأن فرنسا استغللت مناقشة مسألة تخزين الأسلحة النووية الأمريكية على أراضيها لرفض إخراجها واستعمالها في الحرب دون استشارتها، ودخولها مع قيادة الحلف في أزمة حادة انتهت بسحب الطائرات الحربية النفاثة من فرنسا، ونقلها مع المخزونات النووية إلى ألمانيا الغربية وبريطانيا، وهو ما اعتبرته دليلا على أزمة خانقة تهدد الحلف تمهد لأزمات اقتصادية وسياسية ستعيشها فرنسا مستقبلا، وذكرت في الوقت نفسه بأن حرب الجزائر ستزيد من حدة هذه الأزمات التي يعيشها الاستعمار الغربي وحلفاؤه حتى تمكن الشعوب المقهورة من تقرير مصيرها. 2

لم تحمل ج.ت.و خلال قراءتها لتورط ح.ش.أ في الحرب بالجزائر لإيعاز هذا التورط إلى سوء فهم الحلف ودوله لجوهر الثورة الجزائرية، وأشارت بأن هذه الدول عندما قررت دعم فرنسا سنة 1956 بالترخيص لها بسحب قواتها من أوروبا صوب الجزائر، لم تكن تعتقد بأن هجومات جيش التحرير المحدودة ستتحول إلى حرب مفتوحة لأكثر من 5 سنوات دون تأثير بالجهود السياسي والحربي الواسعين ضد الثورة، وحذرت الجبهة من استمرار الوضع على حاله، لأنه سيؤدي حسبها ودون شك إلى انهيار القدرة العسكرية الفرنسية، وما سيخلفه ذلك من تبعات على قدرة وقوة الحلف في أوروبا، وتحقيق مخاوف الأمريكيين بفشل مشاريع الحلف التوسعية والعسكرية في العالم، بسبب دعمه لفرنسا وتحوله إلى قوة موجهة ضد الجزائريين وليس من أجل إحلال السلام في الجزائر. 3

كما قامت ح.م.ج.ج بشجب التحالف الغربي ضد الثورة مرارا، على غرار ما جاء في تصريح رئيسها فرحات عباس يوم 25 أبريل 1960، عندما حمل الغرب مسؤولية إطالة الحرب وقتل الجزائريين عبر دعمه لفرنسا في حربها بالجزائر، هذه الأخيرة التي وصفها بأنها أفحمت مرغمة في ح.ش.أ وتواجه القوات الفرنسية المجهزة بعتاده والمدعومة اقتصاديا من قواه على غرار ح.م.أ وألمانيا وهو ما لن ينسأه الجزائريون والعالم. 4

¹ الحلف الأطلسي و الجزائر "، المجاهد، ع39، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 02 أبريل 1959، ص.5.

² أزمة أخرى في الحلف الأطلسي الاستعماري "، المجاهد، ع44، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 14 جوان 1959، ص.7.

³ الحلف الأطلسي الذي حاربنا "، المجاهد، ع58، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 28 ديسمبر 1959، ص-ص.5-10.

⁴ محمد الحسن أزغيد، المرجع السابق، ص-ص.205-207.

إن هذه القراءات المستمرة من ج.ت.و لتورط الحلف ودعمه للسياسات الاستعمارية في الجزائر، انتهت بإصدار ح.م.ج.ج.م. مذكرة تنديد رسمية بهذا الدعم،¹ صدرت عن الرئيس فرحات عباس في تونس في الذكرى الثانية لتأسيس الحكومة يوم 19 سبتمبر 1960، كخلاصة لكل القراءات السابقة، فأكدت الحكومة بأن هذه المذكرة جاءت للتذكير بأن الجزائر قد أقحمت في ح.ش.أ سنة 1949 دون استشارة الشعب الجزائري، وتسجيل التدخل العسكري والمالي والدبلوماسي من قبل دول الحلف ضد الشعب الجزائري طوال 06 سنوات، والتنبيه إلى أن ميثاق الحلف يعرض سلامة المغرب العربي كله للخطر.

كما أكدت ح.م.ج.ج.م. بأن وصف القطر الجزائري كمنطقة أطلسية مشمولة بـ ح.ش.أ، وصف اعتباطي تعسفي، معتبرة في الوقت نفسه بأن المراكز العسكرية بالجزائر وشمال إفريقيا تشكل خطرا يهدد أمن المغرب العربي، وحاولت لفت انتباه دول الحلف إلى أن التأييد الدبلوماسي والإعانات الضخمة التي يمنحونها باسمه لفرنسا، قد وضعت أمام الرأي العام الدولي في مصاف الأحلاف الاستعمارية، وأن الدول الأفروآسيوية أمام هذا الدعم الأطلسي لفرنسا، قد أصبحت مقتنعة بأن العالم الحر يقوم بكل شيء لعرقلة حرية الشعوب واستقلالها.²

لفضح دعم الحلف لفرنسا بوضوح أكبر نشرت ج.ت.و. في المجاهد مقالا وضحت فيه أنواع العتاد العسكري الذي تستخدمه فرنسا بموجب معاهدة ح.ش.أ في حربها بالجزائر، على غرار مختلف البنادق والأسلحة الرشاشة والمدافع المتنوعة، والطائرات الحربية والعمودية - التي سبق ذكرها في المحور السابق -، وهنا أود التركيز على موضوع مهم لم نتطرق له سابقا وهو استفادة سلاح البحرية الفرنسية من دعم قوات الحلف، حيث أعطت الجبهة في مقالاتها إحصائيات دقيقة في هذا المجال، حيث قدرت استعمال فرنسا لسفن حربية تابعة للحلف بوزن 94.575 طن من مجموع 700 ألف طن التي تتكون منها القوة البحرية للحلف.

على غرار حاملات الطائرات من صنع أمريكي وهما «Bois Belleau» و «La Fayette» بحمولة 11 ألف طن للوحدة، و«Arromanches» وهي حاملة بريطانية الصنع بحمولة 14 ألف طن، بالإضافة إلى 23 سفينة حربية بحمولة 3360 طن للوحدة، و 11 سفينة أمريكية بحمولة 1300 طنا للوحدة، و 3 سفن إنجليزية بحمولة 1550 طن للوحدة، و 16 مركبا أمريكيا بحمولة 325 طن للواحد، و 4 غواصات ألمانية و 3 إنجليزية و 80 غواصة مضادة للألغام³، وهي قدرات هائلة قياسا إلى تلك الفترة وتدل على أن الثورة لم تكن في مواجهة فرنسا وحدها بل في مواجهة إمكانات الحلف مجتمعة .

¹ أنظر الملحق رقم 06 ص.449.

² مذكرة خطيرة من الحكومة الجزائرية إلى دول الحلف الأطلسي، "المجاهد"، ع78، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 03 أكتوبر 1960، ص-6-8.

³ "الغرب الذي يحاربنا"، "المجاهد"، ع82، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 14 نوفمبر 1960، ص.9.

لم تتوقف تغطية ج.ت.و لتورط الحلف في الحرب الجزائرية عند هذا الحد، فقد عاجلت أيضا موقف قيادة ح.ش.أ من القضية الجزائرية ودعمه لفرنسا في حربها بالجزائر في اجتماع فيفري 1961، واصفة إياه بالعدو الذي يشارك في سلسلة لانهاية لها من الأعمال العدائية الفرنسية الاستعمارية بالجزائر، واستعرضت في الوقت نفسه المساعدات العسكرية والمالية والدبلوماسية المتنوعة التي تقدمها دول الحلف لفرنسا، مجددة استنكارها وتنديدها باسم الشعب الجزائري للزج بالجزائر في الأحلاف العسكرية الدولية وتوريط هذه الأخيرة في الاضطهاد الذي يعيشه الشعب بسببها، كما نقلت تنديد الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومطالبته للنقابات الغربية بتعزيز مساعيها في دول الحلف لمنعها من دعم فرنسا ضد الثورة، بالإضافة إلى ذكرها لجهود ح.م.ج.ج ومؤتمرات الشعوب الأفروآسيوية المنددة بسياسة الحلف وانخراطه في حرب الجزائر.¹

وبالتالي وكخلاصة لما سبق فإن ج.ت.و وسارت تطور دعم ح.ش.أ لفرنسا ضد الثورة بموضوعية واستعرضت بالأرقام والتصريحات أشكال هذا الدعم من أجل فضحه أمام الرأي العام الدولي، وقد أثبتت معالجة تورط الحلف في حرب الجزائر في هذا المبحث عبر الاستعانة بمختلف المصادر صدق ما نقلته، كما لم تتوانى الجبهة عن اتخاذ موقف صارم بحجة البرهان الواقعي من تدخلات الحلف ودعم دوله غير المحدود والمتنوع لفرنسا في حرب الجزائر، فنددت مرارا بهذه التدخلات وسعت لفضحها دوليا، عبر فضح تجاوزها للأعراف والحقوق والقوانين الدولية وتحول الحلف من منظمة دفاعية غربية، إلى أداة عدائية استعمارية فرنسية تتولى دعم سياسات قمع الشعب الجزائري ومنعه من نيل حريته وتقرير مصيره.

في ختام هذا المبحث يمكن الاستنتاج بأن فرنسا قد استفادت أيما استفادة من دعم ح.ش.أ المتنوع ضد الثورة الجزائرية، وسخرت في تطوير هذا الدعم العدد والعدة من مخازنه الأوروبية، متجاوزة مختلف الانتقادات الموجهة لإهمال التزاماتها في الدفاعات الأوروبية بسبب الحرب في الجزائر، تارة بربط الثورة بالتيارات الشيوعية والقومية العربية المهددة لأوروبا جنوبا، وتارة أخرى باستغلال مكائنها الإستراتيجية في الحلف والضغط بأوراق زعرته في حالة توقفه عن دعمها، وكانت النتيجة أن بقيت فرنسا تستفيد من الدعم الأطلسي المتنوع حتى ربيع 1962، بمباركة وتزكية قوى الحلف الذي تحول بفضل هذه التزكية إلى أداة استعمارية تمارس مهامها غير المهام التي أنشئت لأجلها والمتمثلة في محاربة الشيوعية.

بالمقابل لم تهمل ج.ت.و و فضح هذا الدعم الأطلسي لفرنسا والتنديد به في منشوراتها ومذكراتها السياسية، سعيا منها لفضحه أمام الرأي العام والقانون الدوليين والمنظمات الدولية، ويبدو بأن صمود الثورة وتحقيق

¹ عمال بلاد حلف الأطلسي يبحثون موقف بلادهم من حرب الجزائر "، المجاهد، ع89، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 13 فيفري 1961، ص-4-11.

الاستقلال قد ساهم في بناء مقولة "الثورة التي هزمت ح.ش.أ ببنديفة صيد"، لأن ما تم التطرق له في هذا المبحث قد أثبت حقيقة جلية مفادها بأن الجبهة قد هزمت فرنسا وحلفاءها وإمكاناتهم العسكرية والمالية الكبيرة التي سخروها لها من بوابة الحلف، وجعلته يدخل في دوامة الصراعات وتكشف جبهاته الأوروبية للسوفييت دون أدنى فائدة تذكر عليه، فقد خسر الحلف آخر قواعده الإستراتيجية في شمال إفريقيا بانتصار الجبهة وتحقيق الاستقلال.

المبحث الثالث: مواقف فرنسا وحلفائها من تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة:

يعالج هذا المبحث ساحة أخرى من ساحات الصراع الجزائري الفرنسي وهي ساحة ه.أ.م، من خلال التطرق لمراحل تدويل القضية الجزائرية في هذه المنظمة وقراراتها بخصوصها، وسياسات ومواقف فرنسا وحلفائها من هذه القضية وتداخلاتها مع صراع الحرب الباردة في نفس الهيئة بين 1955 و1961.

في ظل الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين متنافسين يستقطبان الدول والأمم بين الشرق والغرب، لم يكن سهلا على ج.ت.و منافسة فرنسا أحد الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الذين يملكون حق النقض ضد أي قرار، ناهيك عن قوة حلفائها في نفس المجلس، لذلك كان عليها أن تبحث في التوازنات الدولية وتتكيف مع معطيات النظام الدولي. وقد استفادت أولا من دعم محيطها العربي في تدويل القضية عبر مذكرة سعودية¹ مطلع 1955، موجهة إلى مجلس الأمن لمعالجة الوضع في الجزائر بوصفه قضية تهدد السلم والأمن الدوليين، ورغم أن الطلب رفض لكن هذه المحاولة تبقى للذكرى كأول جهد خارجي لتدويل القضية الجزائرية.

ولما كان مصير هذه المحاولة العربية هو الفشل فإن الجهة كانت مطالبة بإيجاد حليف أقوى لإنجاح هذا التدويل، ولحسن حظها فقد تزامنت جهودها تلك مع ظهور كتلة التضامن الأفروآسيوي، الذي استطاعت إقناع دوله في مؤتمر باندونغ بدعم القضية الجزائرية وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في ه.أ.م، وكانت نتيجة هذا الجهد تدويل هذه القضية انطلاقا من الدورة العاشرة للجمعية العامة ل ه.أ.م في سبتمبر 1955.²

1. الدورة العاشرة (سبتمبر - ديسمبر 1955):

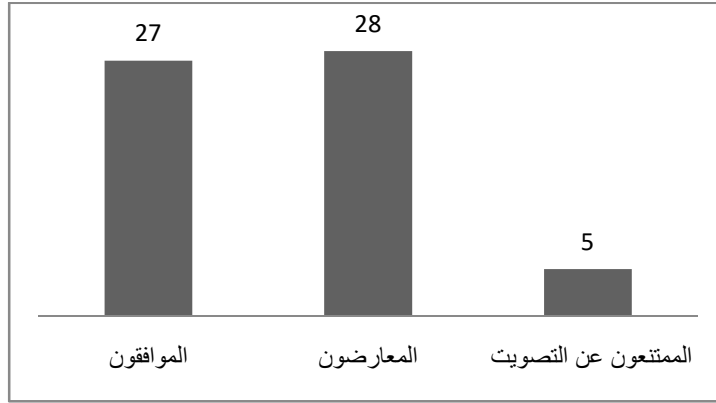
بعد 3 أشهر من مؤتمر باندونغ قررت الكتلة الأفروآسيوية تدويل القضية الجزائرية في ه.أ.م، فرفعت 14 دولة مذكرة إلى الأمانة العامة يوم 26 جويلية 1955، تطالب فيها بتسجيل هذه القضية في جدول أعمال الجمعية العامة، بناء على القرار 637 الذي أقرته بحق الشعوب في تقرير مصيرها وفقا لمبادئ ميثاق الهيئة وقرار الكتلة بدعم الشعب الجزائري في نيل الحرية ووقف أعمال الإبادة التي يتعرض لها، وفي 22 أوت بعث ممثل ج.ت.و. محمد يزيد مذكرة إلى الدول الأعضاء في المنظمة يطالبهم فيها بالدعم من أجل الوصول إلى تسوية سلمية في إطار ميثاق ه.أ.م وتأكيدها على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وقد عززت ج.ت.و. وهذا المسعى الدبلوماسي لكسب التأييد الدولي بشن هجومات 20 أوت 1955، للضغط على الدول الأعضاء من أجل عرض القضية الجزائرية في مناقشات الجمعية العامة ولفت أنظار الرأي العام الدولي

¹ أنظر الملحق رقم 07 ص.459.

² جوان غيلسي، المرجع السابق، ص، ص.147، 148.

لواقع الحرب بالجزائر، فيما يمكن اعتباره كورقة ضغط لإضفاء الشرعية أكثر على العمل السياسي، وهو ما أتى أكله بتسجيل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة، بعد قبول طلب الكتلة الأفروآسيوية في 26 جويلية 1955.¹ بعد مناقشات اللجنة العامة للجمعية أوصت في 30 سبتمبر، بعدم إدراج القضية الجزائرية في الدورة وأخضعت العملية للتصويت، وكانت النتائج كما هو موضح في المنحنى البياني التالي:



منحنى يوضح تفاعل الدول مع تسجيل القضية الجزائرية في الدورة 10 للجمعية العامة لـ ه.أ.م.² لقد أدى موضوع أهلية المنظمة للبت في القضية الجزائرية إلى صراع كبير بين أنصار فرنسا والكتلة الأفروآسيوية، انتهى بقبول إدراج القضية في جدول الأعمال باعتبار أن الوضع في الجزائر يعتبر حالة حرب، واستندت دول الكتلة في موقفها على جملة من قوانين ميثاق ه.أ.م؛ التي تثبت بأن الجزائر كانت بلدا مستقلا عن فرنسا قبل احتلاله، وبالتالي خضوعه لسلطة احتلال وعدم تشكيله لجزء من فرنسا، وكان إدراج الجمعية العامة للقضية أول نجاح تحققه ج.ت.و في تدويلها على مستوى ه.أ.م، وفتحة لعرضها في المزيد من الدورات، رغم حجبها لاحقا عن المناقشة في الدورة ابتداء من 25 نوفمبر وتأجيل البث فيها إلى دورات لاحقة.³ ويؤكد بعض المؤرخين المطلعين بأن مناقشة القضية الجزائرية في هذه الدورة اقتضت على الجانب الإيجابي للمسألة، بخصوص إصدار قرار يؤيد أهلية ه.أ.م للبت في هذه القضية وسط نقاش حاد جدا، وما يثبت ذلك هو قبول إدراج القضية ثم المطالبة بتأجيلها إلى الدورة الحادية عشر عبر الاقتراع العام عليها.⁴

وأما عن أبرز التدخلات بخصوص القضية الجزائرية في هذه الدورة، فقد طالب الممثل المصري في كلمته يوم 22 سبتمبر باسم قوى التضامن الأفروآسيوي منح الشعب الجزائري حقه في تقرير مصيره والاستقلال، عبر تسوية

¹ أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني 1954-1962، مرجع سابق، ص.ص. 85، 86.

² منحنى من إنجاز الباحث بالاعتماد على بيانات: مُجّد علوان، المرجع السابق، ص.ص. 56، 57.

³ أحمد سعيود، نفسه، ص.ص. 86-94.

⁴ مُجّد علوان، نفسه، ص. 99.

سلمية للقضية، كما ندد بتحالف دول ح.ش.أ. لدعم الاستعمار الفرنسي ضد إرادة الجزائريين في نيل حريتهم.¹ في حين لم يتوانى الممثل الباكستاني في 27 سبتمبر، عن التأكيد على ضرورة مناقشة الجمعية العامة للقضية الجزائرية بحكم تشابهها مع قضيتي تونس والمغرب واندراجها تحت خانة تصفية الاستعمار، بسبب تحول الأحداث الجارية في الجزائر إلى مسألة دولية حرجة لا بد أن تنظر فيها ه.أ.م. من أجل الوصول إلى تسوية سلمية.²

كما وجه الممثل السوفياتي في كلمته خلال مناقشات إدراج القضية يوم 30 سبتمبر، انتقادا مبطنا إلى فرنسا وتكرها لمطالب الكتلة الأفروآسيوية في مؤتمر باندونغ، بالعمل على إيجاد حل سلمي يضمن المصالح الوطنية للشعب الجزائري، ودعمه لطرح الكتلة بأن الوضع في الجزائر يشكل مسألة دولية خطيرة تحتاج تدخل ه.أ.م، وأعلن دعمه لمقترحات الكتلة بإدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال.³

وبالتالي فقد نجحت قوى التضامن الأفروآسيوي في إثبات صلاحية الجمعية العامة للهيئة في مناقشة وإصدار القرارات بخصوص القضية الجزائرية، بل وتجاوزت ذلك إلى كسب دعم دول الكتلة الشرقية وعلى رأسها إس. لمقترحاتها، على اعتبار أن الوضع في الجزائر يشكل أزمة دولية مهددة للأمن والسلم الدوليين، فيما يبدو بأنه تحالف بين الكتلتين ضد مطالب فرنسا وحلفائها من الكتلة الغربية وطرحهم بعدم أهلية المنظمة لمناقشة القضية.

لم يكن بوسع فرنسا أن تقف موقف المتفرج إزاء الجهود الأفروآسيوية لتدويل القضية الجزائرية، فقد شن وزير الخارجية الفرنسي أنطوان بيناي «Antoine Pinay»⁴ حملة واسعة ضد إدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة، قام بحملة دبلوماسية واسعة لكسب التأييد الدولي ضدها، مركزا في ذلك على اعتبار القضية شأنًا داخليًا بحتًا وأن معالجتها من اختصاص فرنسا وحدها، وعدم أهلية أعضاء الهيئة لصلاحيات قانونية للنظر فيها.

¹ U.N Archives : The General Assembly 10th Session Official records, Document Symbol: A/PV.518, « The 518th Plenary Meeting », The United Nations General Assembly, New York, 22 September 1955, p.24, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/738755/files/A_PV-518-EN.pdf?ln=ar

² U.N Archives : The General Assembly 10th Session Official records, Document Symbol: A/PV.525, « The 525th Plenary Meeting », The United Nations General Assembly, New York, 27 September 1955, pp.113-116, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/738763/files/A_PV-525-EN.pdf?ln=ar

³ U.N Archives : The General Assembly 10th Session Official records, Document Symbol: A/PV.530, « The 530th Plenary Meeting », The United Nations General Assembly, New York, 30 September 1955, p.179, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/738772/files/A_PV-530-EN.pdf?ln=ar

⁴ أنطوان بيناي: (1891-1994) سياسي فرنسي محافظ شغل العديد من المناصب السامية في الدولة الفرنسية، منها عدة حقائب وزارية على غرار وزارة الخارجية بين 1955 و1956 وكان رئيسا للوزراء قبلها بين 1952 و1953، لمزيد من المعلومات أنظر:

Gérard Ponthieu : « PINAY ANTOINE - (1891-1994) », Encyclopædia Universalis en Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 14 septembre 2022. URL :

<https://www.universalis.fr/encyclopedie/antoine-pinay/>

لدعم هذا الطرح قدم الوفد الفرنسي حججا بأمثلة للعديد من الأقاليم الفرنسية في أوروبا التي خضعت لها بفعل حروبها الأوروبية منذ القرن 19 على غرار نيس، والتي ضمت بعد احتلال الجزائر في محاولة لإثبات بأن هذه الأخيرة تخضع لنفس شروط السلطة الفرنسية في هذه المقاطعات¹. وهو ما سعى الممثل الفرنسي في و.م.أ إلى إثباته في كلمته خلال اجتماع اللجنة المركزية للجمعية العامة في 22 سبتمبر، وركز على مساندة موقف بلاده بحجة مفادها أن تدخل ه.أ.م في الشؤون الداخلية للقوى الاستعمارية بحجة الاحتلال وتشكيكها في جميع الحدود الناتجة عن الحروب، سيؤدي إلى تهديد أمن و استقرار المنظمة وأغلبية دولها.

كما دعم الممثل البريطاني زميله الفرنسي في طرحه، وصرح بأن حكومته ترى في الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا، وأن دراسة وضعيتها لا تندرج ضمن اختصاص الجمعية العامة كونها شأنا داخليا فرنسيا، وأن كل محاولة لمناقشة البند بعنوان المسألة الجزائرية تخالف ميثاق الهيئة وتضرب مصداقيتها دوليا في الصميم. وزاد عليه الممثل الأمريكي بالقول بأن حكومته ترى في إدراج المسألة الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، تناقضا مع ميثاق الهيئة واحترامها للشؤون الداخلية للدول، مع ملاحظتها استهداف الدول التي قدمت طلب الإدراج للوحدة الترابية الفرنسية وبالتالي فإن و.م.أ ستصوت ضده².

صوتت و.م.أ بالفعل ضد إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة، حيث أعطى الممثل الأمريكي تبريراته بأن حكومته ترى في مشروع القرار الأفروآسيوي بأنه يشكل تهديدا لسلطة ودور منظمة ه.أ.م، فيما يبدو بأنه تنسيق أمريكي فرنسي على موقف مشترك، وهو ما أكده وزير الخارجية الأمريكية دالاس بنفسه في مقابلة صحفية بعد التصويت بأسبوع³. ولم يكن هذا الدعم الأمريكي غريبا حيث جاء استجابة لطلب بيناي في سبتمبر 1955، بدعم السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا إذا ما تم عرض القضية الجزائرية على ه.أ.م. وكان الموقف الأمريكي صريحا مع الفرنسيين منذ اليوم الأول بأن المساعدة ستكون ضمن المستطاع، وتعتمد على سرعة وفعالية تعامل فرنسا مع الحرب في الجزائر وتنفيذها للإصلاحات المرجوة. وهو ما ترجم إلى دعم الأمريكيين للموقف الفرنسي، ورغم هذا الدعم لم تستطع واشنطن منع الجمعية العامة من إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها⁴.

¹Khalfa Mameri : *Les Nations Unies Face à La Question Algérienne (1954-1962)*, Éditions SNED, Alger, 1969, pp.33-35.

² U.N Archives : The General Assembly 10th Session Official records, Document Symbol: A/BUR/SR.103, « **The Central Committee 103rd Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 22 September 1955, pp.7-12, URL : https://digitallibrary.un.org/record/839068/files/A_BUR_SR-103-EN.pdf?ln=ar

³ جمال فرحات، المرجع السابق، ص، ص.161، 162.

⁴ Irwin M. Wall, *Les Etats-Unis et La Guerre D'Algérie*, Op.cit, pp.43, 44.

ساند الممثل البريطاني في الجلسة العامة يوم 30 سبتمبر أيضا زميليه الفرنسي والأمريكي، حيث أشار في كلمته إلى أن حكومته لا تعارض مبدأ تقرير المصير الذي انتهجته مع العديد من مستعمراتها سابقا، لكنها ترفض ربط هذا المبدأ بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو إخراج الجزائر من نطاق السلطة القانونية الفرنسية¹. وأما بخصوص الممثل البلجيكي فرغم أنه لم ينكر صراحة ارتباط الجزائر بفرنسا إلا أنه تجاوز الخوض في مسألة أهلية المنظمة من عدمها في مناقشة القضية الجزائرية، إلى مطالبة فرنسا بالبحث وبشكل عاجل عن حل مرض للأزمة يلي طموحات الجزائريين.²

لم تؤثر هذه الحجج والدعم الغربي لفرنسا أمام ضغوطات الكتلة الأفروآسيوية وتم قبول إدراج القضية في جدول الأعمال في 30 سبتمبر 1955، حيث اعترض الوفد الفرنسي وأعلن انسحابه من جلسات مناقشات الجمعية خلال نفس الدورة، وعلق وزير الخارجية الفرنسي على هذا الإدراج بأنه تدخل لا يمكن قبوله في الشأن الداخلي الفرنسي، وأن أي قرار سيصدر بشأن هذه القضية سيكون باطلا في نظر فرنسا³.

لتبرير هذا العجز أوضح وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للأمين العام في نظيرتها الفرنسية بأن واشنطن لم تستطع رغم محاولاتها حشد 20 صوتا من أمريكا اللاتينية بسهولة لصالح فرنسا، لكن الفرنسيين لم يتجرعوا هذه الهزيمة وبدأوا في كيل الاتهامات لحلفائهم بالتقصير في دعمهم، ما أدى بالمندوب الأمريكي لدى ه.أ.م إلى الرد عليهم بأن و.م.أ لا تستطيع دعم من لا يساعدون أنفسهم، في ما يبدو بأنه لوم لفرنسا على مغادرتها للجلسة والمناقشات وفشلها في منع عرض القضية الجزائرية دبلوماسيا في أروقة المنظمة.⁴ ولإطفاء نار غضب الفرنسيين بخصوص ما رأوه ضعفا في الدعم الأمريكي المقدم لهم، راسل وزير الخارجية دالاس نظيره الفرنسي بيناي مؤكدا بأن وفد و.م.أ قد دعم فرنسا بأقصى ما يستطيع وأن عرض القضية في ه.أ.م، شكل حدثا مقلقا للإدارة الأمريكية خصوصا بعد انسحاب الفرنسيين من المناقشات، ووعده بأن و.م.أ ستبذل جهودها لاستدراك ما فات وإصلاح الضرر فيما بدا بأنه توجه لمنع إدراج القضية مستقبلا في الجمعية العامة⁵.

¹ U.N Archives : The General Assembly 10th Session Official records, Document Symbol: A/PV.529, « The 529th Plenary Meeting », The United Nations General Assembly, New York, 30 September 1955, p.175, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/738770/files/A_PV-529-EN.pdf?ln=en

² Khalfa Mameri, Op.cit, pp.35, 36.

³ أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني 1954-1962، مرجع سابق، ص-ص.90-93.

⁴ Irwin M. Wall, Les Etats-Unis et La Guerre D'Algérie, Op.cit, p. 44.

⁵ U.S.D.S Archives : Document N 62, « Telegram From the Department of State to the Embassy in France », Washington D.C, 05 October 1955, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Africa, Op.cit,pp.255-258.

لمعرفة أسباب هذه التوجهات لوحظ في تقارير الخارجية الأمريكية الخاصة بتقييم العمل الدبلوماسي لـ و.م.أ في الدورة العاشرة، إدراك الأمريكيين بأنهم كانوا في الجانب الخاسر بخصوص تسجيل القضية الجزائرية وتوصيات الجمعية العامة، وهو ما اعتبر إشارة واضحة على تأثير الأغلبية التي يمكن للتحالف المناهض للاستعمار حشدتها ضد القوى الغربية، فيما وصفته بأنه اتجاه نحو الحياد في صراع الحرب الباردة، وتزايد تأثير القوى المناهضة للاستعمار في أروقة ه.أ.م، وأكدت التقارير بأن هذه القضية قد سببت خلافا واضحا في صورة و.م.أ سواء عند هذه الدول التي رأتها كحليف للاستعمار، أو عند الفرنسيين الممتعضين مما رأوه تقصيرا منها في دعمهم.¹

وبالتالي شكلت الدورة العاشرة للجمعية العامة منبرا لتدويل القضية الجزائرية على مستوى ه.أ.م لأول مرة، حيث نجحت ج.ت.و في كسب دعم الدول الأفروآسيوية ودول الكتلة الشرقية لصالحها، وأدرجت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية خلال الدورة، فيما يمكن اعتباره بأنه جاء كضربة للأطروحة الفرنسية الغربية التي تختزل القضية الجزائرية في كونها شأنا داخليا فرنسيا ومرافعتها لعدم أهلية الهيئة للبت فيها.

2. الدورة الحادية عشر (نوفمبر 1956 - مارس 1957):

حفاظا على النجاح الذي حققته ج.ت.و في الدورة العاشرة وتمهيدا لعرض القضية الجزائرية مجددا على الدورة الحادية عشر، قامت بحملة دبلوماسية واسعة للتعريف بها عبر مكاتبها في العالم، بالتزامن مع إرسال خيضر لمذكرة دبلوماسية إلى الدول العربية وقوى التضامن الأفروآسيوي من أجل دعم الثورة، وهو ما نجح فيه فعرضت القضية على مستوى مجلس الأمن في 13 جوان 1956، لكن المجلس رفض مناقشتها بعد فشل تمريرها خلال التصويت، ما أدى إلى تقديم وفد أفروآسيوي لطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في 01 أكتوبر 1956، باعتبار الوضع في الجزائر مهددا للأمن والسلم الدوليين.

بالتزامن مع ذلك، قدم وفد ج.ت.و مذكرة لرئيس الدورة في 12 نوفمبر 1956، لتزكية طلب الكتلة الأفروآسيوية معللا ذلك بعدم احترام فرنسا للمواثيق الدولية ورفضها للحلول السلمية للقضية، وهو ما ترجم إلى قبول الجمعية العامة لطلب الكتلة الأفروآسيوية بتسجيل القضية الجزائرية في جدول الأعمال.² جاءت مذكرة ج.ت.و دعما لنظيرتها التي أرسلها حسين آيت أحمد عشية اعتقاله في 22 أكتوبر 1956³، والتي استعرض فيها

¹U.S.D.S Archives : Document N 22, «Draft Report Prepared by Lincoln Bloomfield, Special Assistant to the Assistant Secretary of State for International Organization Affairs », Washington D.C, 9 February 1956, Foreign Relations of the United States 1955-1957 United Nations and General International Matters, Vol11, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1988, pp44-50.

²أحمد سيبود، العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني 1954-1962، مرجع سابق، ص-ص.101-107.

³ أنظر الملحق رقم 08 ص.462.

مسار الحرب في الجزائر، وبطلان الحجة الفرنسية بكونها شأنا داخليا فرنسا ببراهين منطقية وقوية، ومناشدته الهيئة للتدخل من أجل الوصول إلى حل سلمي، ومؤكدا في الوقت نفسه بأن ج.ت.و لن توقف الحرب حتى تعترف بها فرنسا كمثل شرعي للشعب الجزائري في التفاوض من أجل تقرير مصيره¹.

تزامن هذا المجهود الدبلوماسي مع ضغط عسكري قادته قوات جيش التحرير ضد القوات الفرنسية في الجزائر، وهو ما أعطى قوة للعمل الدبلوماسي بنيويورك في نوفمبر، حيث كانت المناقشات حادة خلال هذه الدورة بخصوص القضية الجزائرية، وأدت إلى انسحاب الوفد الفرنسي من المناقشات، ورغم أن الجمعية العامة قررت إيقاف مناقشة القضية لاعتبارات بروتوكولية²، لكن يمكن اعتبار هذا الأمر بمثابة ثاني هزيمة تلقتها فرنسا من الجبهة في الساحة الدولية، ومنطلقا لتوجه أكثر قوة لتوسيع الدعم الدولي للقضية الجزائرية في نفس الهيئة.

رد بعض الباحثين هذا الفشل الفرنسي إلى الجهود الدبلوماسية المضادة ل ج.ت.و ضد الإجراءات الفرنسية في هذه الدورة، فقد عززت تواجدها الدبلوماسي بنيويورك وضم مكتبها محمد يزيد كمسؤول وعبد القادر شندرلي³ كنائب، كما أوفدت كلا من فرحات عباس وأحمد فرانسيس لدعمهما في كسب التأييد الدولي للقضية بين منتصف جانفي وفيفري 1957، كما كان لنجاح إضراب الثمانية أيام ومعركة الجزائر دور كبير في دعم القضية الجزائرية عبر جذبها لاهتمام الرأي العام الدولي لمعرفة طبيعتها، وبالتالي منح الوفد في نيويورك ورقة رابحة يعزز بها موقف حلفائه في الكتلة الأفروآسيوية خلال مناقشة القضية ضد موقف فرنسا وحلفائها الغربيين⁴.

أدى فشل المفاوضات مع فرنسا أواخر 1956، بالتزامن مع مخرجات أزمة السويس في نفس الفترة، إلى نجاح الدول الأفروآسيوية في إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الدورة الحادية عشر للجمعية العامة، حيث قدمت الجبهة في 12 نوفمبر مذكرة إلى رئاسة الجمعية، أكدت فيها على ضرورة ضغط الرأي العام الدولي

¹ Mohamed Harbi, Gilbert Menyier, Op.cit, pp.787-790.

² جوان غيلسي، المرجع السابق، ص، ص.155، 156.

³ عبد القادر شندرلي: (1915-1993) حقوقي وأديب وسياسي وصحفي جزائري، التحق بالوفد الخارجي ل ج.ت.و في نيويورك أين عمل في البعثة كنائب لمحمد يزيد بين 1956 و1958، ثم تعيينه كرئيس لوفد ح.م.ج.ح في ه.أ.م بنيويورك بين 1958 و1962، ويصبح بعد الاستقلال أول ممثل للجزائر بنفس الهيئة، لمزيد من المعلومات أنظر:

« **HOMMAGE Abdelkader Chanderli, témoin de son temps** », Le Monde Archives Page web, Journal Le Monde, Paris, 07 Aout 1993, Consulté le 14 Septembre 2022, URL : https://www.lemonde.fr/archives/article/1993/08/07/hommage-abdelkader-chanderli-temoin-de-son-temps_3949345_1819218.html

⁴ عمر بوضرية: " القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1957 أو معركة التدويل من أجل "حق الشعب الجزائري في تقرير المصير" ، مجلة البحوث والدراسات التاريخية، م2، ع1، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 12 جانفي 2012، ص.194، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/492/2/1/69399>

على فرنسا من أجل دفعها صوب المفاوضات لتحقيق حل سلمي للمشكلة الجزائرية، وعززت هذه المذكرة بجهود دبلوماسية حثيثة ودعم تونسي ومغربي لمقترحاتها.¹

وقد كان الوفد العراقي من بين أبرز الوفود التي دعمت القضية الجزائرية خلال الجلسات الافتتاحية لهذه الدورة، إذ انتقد ممثله صراحة استخدام فرنسا لقوات ومعدات ح.ش.أ في حربها بالجزائر ضد الشعب الجزائري، وناشد دول ه.أ.م من أجل التدخل لوقف الأعمال العسكرية الفرنسية، لأن المشكلة الجزائرية في نظره تحولت إلى مشكلة دولية خطيرة مهددة للسلم والأمن الدوليين ولا بد من معالجتها استناداً إلى ميثاق الهيئة.²

وخلال مناقشات اللجنة الأولى بخصوص القضية الجزائرية، ندد المندوب الاندونيسي في 7 فيفري بسياسات فرنسا الإصلاحية لمعالجة القضية، واعتبرها تعامياً خطيراً عن المطالب الصريحة للشعب الجزائري في تقرير مصيره ونيل استقلاله، ووجه كلمته بالخصوص ضد مخطط التهدة، وأكد بأن الحل الوحيد الذي تراه حكومته للقضية هو إصدار فرنسا لبيان واضح لا لبس فيه تعترف فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وانطلاق المفاوضات من أجل الوصول إلى تسوية سلمية تفضي إلى وقف لإطلاق النار.³

كما أكد المندوب الهندي في 12 فيفري بأن القضية الجزائرية هي قضية شعب يحاول الحصول على حريته، وهو ما لا يمكن لا لفرنسا ولا و.م.أ إنكاره ولا تجاهله، ونفى بالأدلة والبراهين من النصوص القانونية الفرنسية صحة ادعاءات فرنسا بأن القضية لا تدخل ضمن نطاق سلطة ه.أ.م، أو سيادة فرنسا على الجزائر التي اعتبرها مستعمرة ولا بد نيلها لاستقلالها.⁴

توجت هذه الجهود بعد شد وجذب كبيرين باتخاذ الجمعية العامة لقرارها يوم 15 فيفري 1957، الذي اعتبرت فيه الحالة في الجزائر سبباً في الكثير من الآلام والخسائر في الأرواح البشرية، وإعرابها عن أملها في الوصول إلى حل سلمي وديمقراطي عادل يتوافق مع مبادئ ميثاق ه.أ.م، فيما اعتبر بأنه نصر دبلوماسي للجبهة أثبتت به

¹ جوان غيلسي، المرجع السابق، ص، ص. 178، 179.

² U.N Archives : The General Assembly 11th Session Official records, Document Symbol: A/PV.581, « **The 581st Plenary Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 16 November 1956, p.88, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/728782/files/A_PV-581-EN.pdf?ln=ar

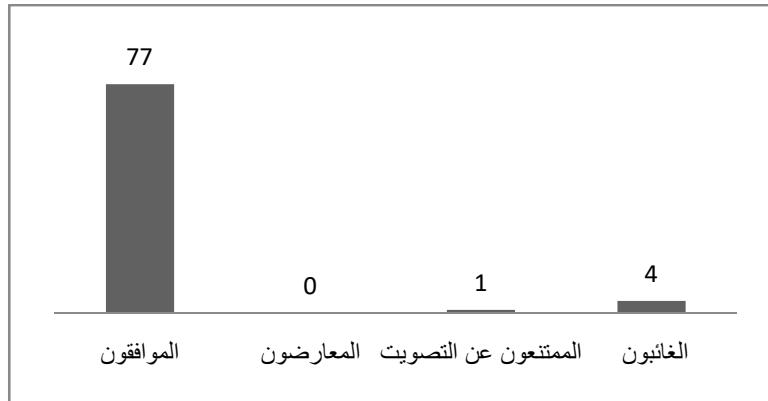
³ U.N Archives : The General Assembly 11th Session Official records, Document Symbol: A/C.I/SR.837, « **The First Committee 837th Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 12 February 1957, pp.146,147, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/3857861/files/A_C.1_PV.837-EN.pdf?ln=ar

⁴ U.N Archives : The General Assembly 11th Session Official records, Document Symbol: A/C.I/SR.844, « **The First Committee 844th Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 12 February 1957, pp.198,199, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/861619/files/A_C-1_SR-844-EN.pdf?ln=ar

شرعية منظمة ه.أ.م في دراسة ومعالجة القضية الجزائرية، وبالتالي الاعتراف ضمنيا بشرعية الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال، وكانت نتيجة التصويت كما هو موضح في المنحنى البياني التالي:



منحنى يوضح تصويت الدول على قرار الجمعية العامة بخصوص القضية الجزائرية في الدورة 11¹

أما فيما يتعلق بالمواقف والجهود الفرنسية والغربية لعرقلة إدراج القضية الجزائرية في الدورة، وتحضيراً لتعطيل جهود ج.ت.و.و لكسب المزيد من المؤيدين خصوصاً في أمريكا اللاتينية، قام وزير الخارجية بينو بجمع سفراء حكومته في دول القارة بالعاصمة الفينزويلية كاراكاس لدراسة الأمر غير أن جهوده باءت بالفشل، فنظراً لانخراط فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر ساد العالم وخصوصاً الدول الأفروآسيوية ودول المعسكر الشرقي شعور معاد للاستعمار، ما منح ج.ت.و.و ورقة رابحة لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة. وقد تلخص الموقف الفرنسي أمام عجزه الواضح على تنفيذ ما جاءت به مذكرة ج.ت.و.و إلى الهيئة، والتي دحضت بالبرهان كل الحجج الفرنسية، بالتأكيد على أن فرنسا لن تعترف إطلاقاً بحق ه.أ.م في البث في القضية الجزائرية التي وصفها الوزير الفرنسي بأنها شأن داخلي لا يندرج ضمن اختصاصها.²

كما عمد الممثل الفرنسي إلى استغلال الحرب الباردة والصراع الدولي في مناقشة القضية، حين ربط الثورة بالتدخل السوفياتي والعربي لدعم الثورة عبر مصر مادياً وعسكرياً من خلال التسليح والتدريب والبث الإذاعي، واستهداف وحدة أراضي دولته والتدخل في شؤونها الداخلية، كما أعلن قبل بداية التصويت عن انسحاب وفده من العملية نظراً لتحفظات حكومته بشأن مناقشة القضية في الجمعية العامة.³

¹ منحنى من إنجاز الباحث بالاعتماد على بيانات: عبد القادر كرليل: " القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961"، أفكار وآفاق، م5، ع8، جامعة الجزائر2، الجزائر، 23 أكتوبر 2017، ص. ص. 70، 71، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/221/5/8/28693>

² أحمد سيبود، العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني 1954-1962، مرجع سابق، ص- ص. 101-107.

³ محمد علوان، المرجع السابق، ص- ص. 65- 67.

حاولت و.م.أ عرقلة التصويت على إدراج القضية الجزائرية في الجمعية العامة خلال هذه الدورة أيضا، وكانت حجة ممثلها في ذلك بأن حكومته ترغب في منح المنظمة الفرصة للحكومة الفرنسية في تطبيق خططها الإصلاحية، وبالتالي صوت ضد مشروع قرارين يدينان الأعمال العسكرية الفرنسية ومخلفاتها في الجزائر، كونهما سيساهمان حسبه في تأزم الأوضاع أكثر ويمنعان من الوصول إلى حل سلمي، واعتبر المشكلة الجزائرية شأنًا داخليًا فرنسيًا يفضل تجنب التدخل الخارجي فيه، فيما يبدو بأنه توافق فرنسي أمريكي للمرة الثانية تواليًا.¹

جاء هذا التوجه الأمريكي لدعم فرنسا في هذه الدورة بعد اجتماع السفير الفرنسي بواشنطن مع مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية في 21 سبتمبر 1956، لمناقشة سياسة فرنسا وحلفائها لمنع إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، خوفاً من تأثير تزايد عدد أعضاء المنظمة على عملية التصويت. والحصول على دعم حلفائها لتخفيف الضغط عليها، حيث عبر السفير عن أمله في تقليص عدد التوقيعات على رسالة الكتلة الأفروآسيوية لإدراج القضية، عبر قيام الحكومة الأمريكية بمنع كل من ليبيريا، باكستان، الفلبين وتايلاند من التوقيع على الرسالة وجعل هذه الدول تدرك كما غيرها بأن و.م.أ تدعم فرنسا في هذه القضية، وقد وعده الأمريكيون بدراسة الأمر.²

لم يتوانى بينو في الجلسة العامة للجمعية يوم 22 نوفمبر، عن الإجابة على تساؤلات الأعضاء بخصوص سبب موافقة فرنسا على إدراج المسألة الجزائرية في جدول أعمال هذه الدورة، حيث أكد بأنها لم تغير وجهة نظرها باعتبار القضية مشكلة داخلية تقع خارج نطاق اختصاص و.م.أ، وعمد إلى إدخال حيز فرنسا لسفينة آثوس «ATHOS» في حججه، من خلال التأكيد على أن الاستيلاء عليها إنما جاء لإثبات تدخل دول أخرى في الشأن الجزائري، فيما اعتبره تشجيعاً لما وصفه بالإرهاب وإثارة الاضطرابات التي ساعدت حسب زعمه على تأخير الحل السلمي للقضية الجزائرية.³

بالتزامن مع جهود بينو عبر غي مولي للسفير الأمريكي بفرنسا، عن اعتماده في تغيير نتيجة التصويت في و.م.أ كلياً على و.م.أ ضد أصوات الكتلتين الأفروآسيوية والشرقية، وانتظاره لبذل الأمريكيين لجهودهم الكاملة

¹ جمال فرحات، المرجع السابق، ص، ص. 163، 164.

² U.S.D.S Archives : Document N 73, « Memorandum of a Conversation », Washington D.C, 25 September 1956, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Africa, Op.cit, pp. 244, 245.

³ U.N Archives : The General Assembly 11th Session Official records, Document Symbol: A/PV.589, « The 589th Plenary Meeting », The United Nations General Assembly, New York, 22 November 1956, p.220, URL : https://digitallibrary.un.org/record/728790/files/A_PV-589-EN.pdf?ln=ar

لمنع هزيمة فرنسا التي ستؤدي حربه إلى المغامرة بالخروج من ه.أ.م، فيما بدا كتهديد مبطن للأمريكيين لخطهم على دعم الفرنسيين بقوة.¹

ولضمان التنسيق النهائي بين و.م.أ وفرنسا في الجمعية العامة اجتمع بينو مع دالاس في نيويورك في 11 جانفي 1957، وأطلع على نصوص العروض الفرنسية التي سيتم الاعتماد عليها، والتي تستند على إنشاء نظام فدرالي في الجزائر كنظيره في و.م.أ بعد وقف إطلاق النار على أساس الشروط الفرنسية، وقد طلب بينو الدعم الأمريكي لمقترحه وتنسيق السفير الأمريكي في ه.أ.م مع الفرنسيين بخصوص القضية.²

كما قامت الدول الغربية الأخرى كبلجيكا إيطاليا وبريطانيا بإبداء تصريحات مؤيدة للتوجه الفرنسي الأمريكي، ناهيك عن استغلال و.م.أ لهيمنتها على دول أمريكا اللاتينية لمنع التصويت على مشروع قرار يكون في صالح القضية الجزائرية، نظرا للموقع المؤثر لهذه الدول ككتلة هامة في ه.أ.م وموقفها الحاسم في كل قرار يتخذ، ومساهمتها لأكثر من مرة في عرقلة الجهود الجزائرية رغم إرسال ج.ت.و للعديد من الوفود إليها، لكن يبدو بأن الضغط والهيمنة السياسية والاقتصادية قد أثرت على تعامل هذه الدول مع القضية الجزائرية مرة أخرى.³

استعدادا للتصويت بخصوص قرار الهيئة المتعلقة بالقضية الجزائرية، اجتمع غي مولي بين 15 و24 جانفي مع سفراء الأوروغواي، المكسيك، كندا، باكستان، تركيا، اليابان، بلجيكا، كولومبيا، كوستاريكا، غواتيمالا، هندوراس، بنما، السلفادور، سويسرا، بيرو و و.م.أ وبذل جهوده لإقناعهم بالحجج الفرنسية، وبالتزامن مع ذلك عمل وزير الخارجية بينو في أروقة ه.أ.م بنيويورك مدعوما بوفد خاص من السفارة الفرنسية، ضم العديد من الفرنسيين المشهورين رياضيا وسياسيا المولودين في الجزائر، تحضيرا للرد على مشاريع الكتلة الأفروآسيوية بخصوص القضية الجزائرية في الجمعية العامة. افتتح بينو جلسة الجمعية العامة بشأن الجزائر في 4 فيفري، بخطاب مدته ثلاث ساعات أعاد التأكيد فيه على شروط حكومته من أجل التفاوض، في مواجه مشاريع قرارات عربية وأفروآسيوية تطالب بتضمين حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.⁴

حيث أشار بينو إلى أن الأعمال العسكرية لحكومته قد جاءت لإنجاح مخطط التهدة، الذي تنفذه من أجل تهيئة الأرضية لإجراء انتخابات عامة والتفاوض مع الممثلين الذين يختارهم الجزائريون، وردا على الاتهامات

¹ U.S.D.S Archives : Document N 79, « **Telegram From the Embassy in France to the Department of State**», Washington D.C, 29 November 1956, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Africa, Op.cit, pp. 254, 255.

² U.S.D.S Archives: Document N 81, « **Memorandum of a Conversation** », Washington D.C, 11 January 1957, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Africa, Op.cit, pp. 258-261.

³ Khalfa Mameri, Op.cit, pp.91-97.

⁴ Martin Evans, Op.cit, pp.197, 198.

الموجهة له بوحشية الشرطة الفرنسية وممارستها للتعذيب، رد بينو بالنفي ومختزلا إياها في الدعاية الشيوعية المغرضة والمتحالفة مع ج.ت.و ضد حكومته.¹

وقد دعمه الممثل البريطاني في اجتماع اللجنة الأولى للجمعية العامة يوم 6 فيفري، حيث طالب ه.أ.م باحترام ما وصفه بالسيادة القانونية لفرنسا على الجزائر، وتجنب التدخل في القضية باعتبارها شأنًا داخليًا فرنسيًا، وعدم السير في طرح الدول التي تحاول تعطيل المبادرات الفرنسية، كما أعرب عن دعم حكومته للسياسة الفرنسية في الجزائر وضرورة مساعدة الهيئة لفرنسا في إيجاد حل سلمي عبر عدم تمرير القضية للتصويت.² وهو نفس موقف السفير الأمريكي الذي أعلن في اجتماع اللجنة يوم 12 فيفري، معارضته للمشروع الأفروآسيوي وتصويته لصالح فرنسا، وعبر عن سروره لشرح الحكومة الفرنسية لخطتها في الجزائر، موصيا بتجنب أي إجراء من شأنه أن يزيد من الصعوبات التي قد تواجهها في التفاوض على تسوية معقولة مع الممثلين المنتخبين للشعب الجزائري.³

عندما وافقت الأغلبية في اللجنة السياسية للجمعية في نفس اليوم، على الفقرة في القرار الأفروآسيوي الذي يعترف بحق الجزائريين في تقرير المصير ودعوة فرنسا للدخول في مفاوضات تحت رعاية ه.أ.م، أعرب الوفد الفرنسي عن أمله في ألا يحصل القرار على تصويت الثلثين الضروري لاعتماده، لأنهم كانوا يخشون حصوله على الأغلبية. هنا وفيما يبدو بأنه تدخل من و.م.أ بطريقة غير مباشرة اقترحت إيطاليا وعدد من وفود أمريكا اللاتينية الصديقة لفرنسا- و الموالية ل و.م.أ -، النص الذي تفاوض عليه وزير الخارجية الفرنسي مع الممثل الأمريكي في وقت سابق، والذي تم اعتماده بالإجماع يوم 15 فيفري، ما جعل الفرنسيين يزعمون بأنه يتطابق تماما مع سياسة غي مولي لوقف إطلاق النار وإجراء الانتخابات من أجل انطلاق المفاوضات.⁴

لا دليل أصدق على هذا التدخل الأمريكي مما عبر عنه ممثل و.م.أ بعد التصويت في الجلسة العامة للجمعية على القرار، حيث أعرب عن تقديره وامتنانه للأعضاء الذين اقترحوا المشروع، وساهموا في الوصول إلى الحل الإيجابي-من وجهة نظره- ومجددا ثقته في قدرة الحكومة الفرنسية على التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي

¹ U.N Archives : The General Assembly 11th Session Official records, Document Symbol: A/C.I/SR.831, « **The First Committee 831st Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 4 February 1957, p.105, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/861615/files/A_C-1_SR-831-EN.pdf?ln=ar

² U.N Archives : The General Assembly 11th Session Official records, Document Symbol: A/C.I/SR.834, « **The First Committee 834th Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 6 February 1957, p.125, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/861609/files/A_C-1_SR-834-EN.pdf?ln=ar

³ U.N Archives, The General Assembly 11th Session Official records, « **The First Committee 844th Meeting** », Op.cit, p.198.

⁴ Matthew Connelly, **A Diplomatic Revolution: Algeria's Fight for Independence and the Origin of the Post-Cold War Era**, Op.cit, p.130.

عادل في الجزائر، كما رأى الممثل البريطاني في القرار بأنه لا يمس حقوق فرنسا السياسية في الجزائر، وأعرب باسم حكومته عن أمله في نجاح الجهود الفرنسية من أجل تحقيق تسوية سلمية في الجزائر.¹

وبالتالي يلاحظ بأن ج.ت.و. نجحت بدعم دول الكتلة الأفروآسيوية في تدويل القضية الجزائرية في الهيئة للمرة الثانية تواليًا، بوصف الوضع في الجزائر مشكلة دولية مبطللة الحجج الفرنسية والدعم الغربي المتنوع، ونجحت في الحصول على مشروع قرار بخصوص القضية لأول مرة وإن كان لا يرضي وجهة نظرها، إلا أنه شكل اعترافًا ضمنيًا وتأكيدًا على التحول نحو الطابع الدولي للقضية في ه.أ.م.

3. الدورة الثانية عشر (سبتمبر - ديسمبر 1957):

شكل انتصار ج.ت.و. في الدورة 11 للجمعية العامة، فاتحة لتوسيع عملها الدبلوماسي من أجل كسب تأييد أكبر للقضية الجزائرية، فنشرت في المجاهد قبيل انعقاد هذه الدورة، مقالًا استعرضت فيه انتصارات القضية في الدورتين السابقتين، وهو ما اعتبرته دليلًا على فشل فرنسا في احتواء الحرب في الجزائر، وتحول هذه القضية إلى أزمة دولية أكدت عجز فرنسا عن منع تسجيل القضية في جدول أعمال الجمعية العامة، وتركيزها لطاقتها بدلًا من ذلك على إصدار قرارات لا تدينها دوليًا، وهو ما لخصته الجبهة بأنه واجهة لانتصار جهودها الدبلوماسية من أجل حمل ه.أ.م. لإرغام فرنسا على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.²

كما وجه الأمين دباغين إلى الأمانة العامة للمنظمة برقية مفصلة بجرائم الحرب التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر، وقدم الوفد الجزائري المشارك في الدورة ملفًا كاملًا بالانتهاكات الفرنسية لدول الكتلة الأفروآسيوية، حيث قامت هذه الأخيرة بتقديم طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة 12 للجمعية العامة في 16 جويلية 1957، وسجلت دون مناقشة أو معارضة في جدول الأعمال في 20 سبتمبر 1957، وبدأت مناقشتها في 27 نوفمبر، وانتهت باتخاذ قرارها بخصوص القضية بالإجماع في 10 ديسمبر 1957.³

قرار جاء بعد فشل العديد من المشاريع الأفروآسيوية والغربية في الحصول على الأغلبية ليكون وسطًا بين الطرفين، حيث ذكرت فيه الجمعية العامة بقرارها في 15 فيفري 1957، وتعبيرها عن انشغالها بالحالة في الجزائر، مع تسجيلها للمساعي الحميدة التي بذلها كل من ملك المغرب ورئيس تونس، وعبرت عن رغبتها في

¹ U.N Archives : The General Assembly 11th Session Official records, Document Symbol: A/PV.655, « The 655th Plenary Meeting », The United Nations General Assembly, New York, 15 February 1957, pp.1116, 1117, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/728996/files/A_PV-655-EN.pdf?ln=ar

² " تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة حجج فرنسا تنحطم"، المجاهد، ع 10، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 5 سبتمبر 1957، ص.9.

³ أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، مرجع سابق، ص-ص.112-120.

انطلاق المفاوضات في إطار روح التعاون الفعال بين الجانبين والوصول إلى حل ودي سلمي للقضية الجزائرية بما يتلاءم وميثاق ه.أ.م، وهو ما رحبت به ج.ت.و وعبرت عن احترامه والالتزام به فاتحة بذلك باب التفاوض مع فرنسا في انتظار التجاوب الفرنسي مع القرار.¹

خلال مناقشات القضية في أكتوبر 1957، أدان الممثل السعودي الفطائع التي ارتكبتها القوات الفرنسية ضد الجزائريين، مطالبا بإخضاع فرنسا لإرادة ه.أ.م. وواجب هذه الأخيرة في القيام بتحقيق دولي في الجزائر تحت إشراف الأمانة العامة للمنظمة، كما أكد باسم حكومته على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره كسبيل وحيد لإيقاف الحرب.² بينما دحض الممثل التونسي الحجج الفرنسية خلال مناقشة القضية في اللجنة الأولى للجمعية في 29 نوفمبر 1957، حيث أشار لتهرب فرنسا من تنفيذ توصيات الجمعية العامة بإيجاد حل سلمي وديمقراطي للقضية الجزائرية عبر انتهاك حقوق الإنسان في الجزائر، وتجاوزها أيضا للقانون الدولي باختطاف زعماء ج.ت.و. الذين كانوا متوجهين إلى تونس لدراسة مقترحات التفاوض والوساطة التونسية لإنهاء الصراع وديا، والتي فشلت بسبب الرفض والتعنت الفرنسيين.³

وقد وصفت ج.ت.و في افتتاحية المجاهد يوم 15 ديسمبر، قرار الجمعية العامة في هذه الدورة بالهزيمة النكراء التي تكبدتها فرنسا وحلفاؤها في ه.أ.م، الذين حاولوا بجد تضمين قانون الإطار في القرار دون فائدة، لكن ورغم ذلك فقد عبرت عن امتعاضها من عدم تحمل الهيئة لمسؤوليتها في إدانة السياسة الاستعمارية بالجزائر، ولامبالاها التي وصفتها بأنها تشكل خطرا على المنظمة نفسها وعلى السلم الدولي.⁴

وبخصوص موقف فرنسا وحلفائها من القضية الجزائرية خلال هذه الدورة، فقد أرسلت الحكومة العامة في الجزائر بقيادة روبر لاكوست تقريرا إلى الجمعية العامة، تلخصت أهم محاوره في فشل الإضراب الذي دعت إليه ج.ت.و في صفوف طلبة المدارس الفرنسية في نفس العام، بالإضافة إلى تجنيد 55 ألف جزائري في الجيش الفرنسي ضد الثورة، وتقديم أرقام عن الموظفين الجزائريين في باقي المؤسسات والدوائر الحكومية، وانتهاء بتقدير

¹ عبد القادر كرليل، المرجع السابق، ص.74.

² أحمد الشقيري: قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت، 1967، ص-ص.10-17.

³ U.N Archives : The General Assembly 12th Session Official records, Document Symbol: A/C.1/SR.914, « The First Committee 914th Meeting », The United Nations General Assembly, New York, 29 November 1957, pp.259-262, URL : https://digitallibrary.un.org/record/860268/files/A_C-1_SR-914-EN.pdf?ln=ar

⁴ "مسؤولية الأمم المتحدة في قضية الجزائر"، المجاهد، ع14، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 ديسمبر 1957، ص-ص.1، 3.

السلطات الفرنسية بانفصال 4 آلاف مجاهد عن ج.ت.و، ودعم كل ما سبق بتأكيدات القيادات السياسية والعسكرية في فرنسا والجزائر.¹

لاستغلال هذه الحجج أكد وزير الخارجية الفرنسي بينو مرة أخرى في كلمته يوم 27 نوفمبر 1957، بأن ه.أ.م لا تمتلك الصفة الشرعية لمناقشة القضية الجزائرية، وتطرق إلى إصلاحات قانون الإطار وشروط الحكومة الفرنسية المتمثلة في وقف إطلاق النار ثم إجراء الانتخابات وانتهاء بالمفاوضات، وأكد بأن العمليات العسكرية الفرنسية قد جاءت للقضاء على ما سماه بـ "الإرهاب" تحضيراً لحل ديمقراطي سلمي يتلاءم مع ميثاق ه.أ.م.² ولعل ما ميز الموقف الفرنسي هنا هو عدم انسحاب فرنسا من جلسات المناقشة، حيث أصر بينو على أن حضوره في جلسة الافتتاح جاء كاحترام للهيئة وليس اعترافاً بحقها في مناقشة القضية الجزائرية، وأن بلاده قد قبلت حضور مناقشة القضية دون الاعتراف بأي توصية تصدرها الهيئة بهذا الخصوص.³

لكن هذا الحضور جاء في الواقع، ليؤكد ما ورد في تقارير الخارجية الأمريكية بنية و.م.أ لدعم فرنسا مجدداً في ه.أ.م خلال هذه الدورة منذ 3 أوت 1957، نظراً لاستمرار أملها بوصول الإصلاحات الفرنسية إلى حل، بعد إجراء مباحثات مع المسؤولين الفرنسيين في واشنطن أفضت إلى اتخاذ موقف ودي داعم لفرنسا مع إبداء الحاجة الملحة لحل القضية الجزائرية. واقترحت التقارير على البعثة الأمريكية، أن تتخذ الجواب التالي عند الاقتضاء للرد على الاستفسارات المتعلقة بموقفها بخصوص الجزائر في الجمعية العامة: "في حين أننا نعارض إعادة النظر في الجزائر أو أي بند آخر في جدول أعمال الدورة المستأنفة للدورة الحادية عشر للجمعية العامة... نتوقع أن نؤيد إدراج ومناقشة مشكلة الجزائر في الدورة الثانية عشر. على الرغم من أننا سنعارض أي إجراء لا يبدو بأنه سيساهم في حل المشكلة الجزائرية أو قد يضر بأفاق التسوية السلمية..."⁴

¹ "من تقرير لاكوسست إلى الأمم المتحدة... إلى تقرير الحقيقة في الصحافة الفرنسية"، المجاهد، ع12، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 نوفمبر 1957، ص، ص.6، 7.

² U.N Archives : The General Assembly 12th Session Official records, Document Symbol: A/C.1/SR.913, « **The First Comitee 913th Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 27 November 1957, pp.253-258, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/860306/files/A_C-1_SR-913-EN.pdf?ln=ar

³ رفيق تلي : "مواقف وردود الفعل الفرنسية على القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة 1955-1961م"، دورية كان التاريخية، م13، ع50، مؤسسة كان التاريخية، القاهرة، ديسمبر 2020، ص.163، الرابط:

https://kan.journals.ekb.eg/article_205559_269d381e41216ab84071846db50f4a86.pdf

⁴ U.S.D.S Archives : Document N 22, « **Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions** », Washington D.C, 3 August 1957, Foreign Relations of the United States 1955-1957 United Nations and General International Matters, Op.cit, pp.216, 217.

يبدو إذا بأن الموقف الأمريكي قد تبلور بحلول نوفمبر 1957، بفضل المناقشات مع الفرنسيين ومعرفة توجهاتهم بخصوص الجزائر، حيث نجح بينو في كسب دعم دالاس بخصوص العمل على تأجيل مناقشة القضية الجزائرية والتصويت على أي قرار بخصوصها، أو الوصول إلى مشاريع قرارات لا تلقى الأغلبية وبالتالي تجنب التنديد بسياسات فرنسا في الجزائر.¹ وقد أكد دالاس هذه التوجهات في رسالة وجهها إلى نائب الرئيس الأمريكي يوم 30 نوفمبر، حدد فيها بأن أهداف و.م.أ فيما يتعلق بالجزائر في الدورة، ستركز على تثبيط التصريحات أو الإجراءات التي قد تؤثر سلبا على التطور نحو تسوية حقيقية ودون الإضرار بعلاقتها مع فرنسا أو بقية حلفائها.² وخلال مناقشات اللجنة الأولى للجمعية العامة بخصوص القضية ناصر الممثل البريطاني الموقف الفرنسي، وواصل على نفس خط حكومته في الدورات السابقة، بالتأكيد على عدم أهلية ه.أ.م لدراسة القضية الجزائرية باعتبارها شأنا داخليا فرنسيا، وأعرب عن تعاطف حكومته مع السياسات الفرنسية في الجزائر، خصوصا مع تعلق بالنقاط الثلاث في خطاب بينو المتعلقة بالتهدئة والانتخابات ثم المفاوضات بعد إصلاحات قانون الإطار.³ وهو ما انتهجه الممثل الأمريكي أيضا حين عارض في 3 ديسمبر، التدخل فيما وصفه بالشأن الفرنسي، ورأى بأنه من المستحسن أن تتجنب ه.أ.م اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يعيق فرنسا عن التقدم نحو حل سلمي ومنصف. وعبر عن سعادة وفده بعزم فرنسا على السعي لوقف إطلاق النار، وإجراء انتخابات عامة ووضع هيكل سياسي جديد بالاتفاق مع ممثلي الشعب المنتخبين، معربا عن اعتقاد حكومته بضرورة منح فرنسا فرصة أخرى لتحقيق الاستقرار والسلام في الجزائر بطريقة ترضي تطلعات كل أطراف الشعب الجزائري⁴، وقد صوتت و.م.أ لصالح فرنسا في هذه الدورة أيضا وللمرة الثالثة تواليا.⁵

¹ U.S.D.S Archives: Document N 94, « **Memorandum of a Conversation** », Washington D.C, 19 November 1957, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Africa, Op.cit, pp. 287, 288.

² U.S.D.S Archives: Document N 96, « **Memorandum From the Secretary of State to the Vice President**», Washington D.C, 30 November 1957, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Africa, Op.cit, pp. 293, 294.

³ U.N Archives : The General Assembly 12th Session Official records, Document Symbol: A/C.1/SR.915, « **The First Committee 915th Meeting** », », The United Nations General Assembly, New York, 30 November 1957, pp.269, 270, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/860313/files/A_C-1_SR-915-EN.pdf?ln=ar

⁴ U.N Archives : The General Assembly 12th Session Official records, Document Symbol: A/C.1/SR.919, « **The First Committee 919th Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 3 December 1957, p.295, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/860308/files/A_C-1_SR-919-EN.pdf?ln=ar

⁵ جمال فرحات، المرجع السابق، ص - ص. 166-168.

لم تغفل ج.ت.و عن ذكر الدعم الغربي لفرنسا في هذه الدورة للخروج بقرار لصالحها، حيث تطرقت لمساعي الدبلوماسية الأمريكية والغربية ودول أمريكا اللاتينية بشكل عام، داخل أروقة الجمعية العامة من أجل كسب تأييد الدول لصالح الطرح الفرنسي خلال مناقشة القضية الجزائرية، وانعكاساته على نتائج التصويت التي وصفتها بالمخزية، بسبب عدم مصادقتها على أي لائحة بخصوص القضية وتهديدها لصورة وسمعة المنظمة، لولا استدراك الكتلة الأفروآسيوية للموقف وإنقاذها للدورة، كما نددت في نفس الوقت بتعطيل حلفاء فرنسا للجهود الأمية لحل القضية رغم الوقت الذي منحتهم لم لتغيير مواقفهم، بعد أن وصفتهم بأعدائها الطبيعيين.¹

وبالتالي يمكن وصف عرض القضية الجزائرية في هذه الدورة بالسلب، رغم جهود الجبهة حيث اصطدمت بالمؤامرات الفرنسية والأمريكية لعرقلة مشاريع القرارات التي تهدف إلى دعم القضية، والتنديد بسياسات فرنسا وأعمالها العسكرية، وإلزامها بالدخول في مفاوضات مع ج.ت.و على أساس مبدأ تقرير المصير.

4. الدورة الثالثة عشر (سبتمبر - ديسمبر 1958) :

تحضيراً لهذه الدورة حاولت ج.ت.و استغلال المتغير الدولي الهام الحاصل في نفس الفترة، المتمثل في القصف الفرنسي لساقية سيدي يوسف في فيفري 1958، وربطها بتطورات القضية الجزائرية دولياً، وهو ما عبرت عنه بوضوح عبر المجاهد في مارس من نفس العام، حيث أكدت بأن المساعي الحميدة لبريطانيا و.م.أ لإنقاذ فرنسا من فضيحتها، لن تحول دون تدويل تونس والكتلة الأفروآسيوية للقضية في ه.أ.م، نظراً لإدراكهم ارتباط قضية الساقية بالقضية الجزائرية، ما انعكس على قرار الكتلة الأفروآسيوية بتدويل القضية في الجمعية العامة لإجبارها على التدخل لإيجاد حل لفرض السلام في الجزائر، وقد نصحت الجبهة حلفاء فرنسا بأن يحثوها على التفاوض في مساعيهم أو ترك المجال أمام حل أممي عادل.²

تزامنت هذه الدورة أيضاً مع ظهور ح.م.ج.ج في سبتمبر 1958، بالإضافة إلى تزايد الدعم الدولي للقضية الجزائرية وتراجع سمعة فرنسا دولياً بعد قصف ساقية سيدي يوسف، وأزمته السياسية التي انتهت بانقلاب 13 ماي الذي أعاد الجنرال ديغول إلى السلطة، حيث قدمت 24 دولة في جويلية 1958، طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر وتم قبول الطلب دون معارضة.³

¹ "سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم دعم حلفائها"، المجاهد، ع14، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 ديسمبر 1957، ص.6، ص.7.

² "قضية الجزائر بين الوساطة والتدويل"، المجاهد، ع20، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 مارس 1958، ص.12.

³ أحمد سيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، مرجع سابق، ص-ص.122-126.

كما وجهت ج.ت.و في سبتمبر 1958 مذكرة¹ إلى الأمين العام ل ه.أ.م تدعم فيها طلب الدول الأفروآسيوية، وتندد بتنظيم استفتاء دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة في الجزائر، الذي أكدت بأنه لن يكون حلاً أو مخرجاً لفرنسا من مأزقها في الجزائر وامتداد الحرب إلى المتروبول، وأن مناوراتها لعزل القضية الجزائرية عن الرأي العام الدولي لن تفلح شأنها في ذلك شأن محاولات منع الشعب الجزائري من تقرير مصيره.²

وخلال عرض القضية على الجمعية العامة للمرة الرابعة في نوفمبر 1958، حملت ج.ت.و ه.أ.م مسؤولية وقف الانتهاكات الاستعمارية في الجزائر، واعتبرت بأن اعتراف العديد من الدول ب ح.م.ج.ج. كممثلة للشعب الجزائري يشكل حدثاً هاماً لا بد أن تعيه الهيئة، وتدعو فرنسا إلى التفاوض معها في أرض محايدة من أجل تسوية الصراع سلمياً، مع التأكيد على احتفاظ ح.م.ج.ج.ح بحال رفض ه.أ.م بالحق في الوصول إلى أهدافها عبر الوسائل التي تضمن تحقيق الاستقلال.³ وقد أشارت ح.م.ج.ج.ح في مذكرة موجهة إلى الأمانة العامة في 21 نوفمبر، بأن فرنسا لم تحترم التوصيات الأممية بالدخول في المفاوضات لحل المسألة الجزائرية بامتناعها عن الرد على طلبات ج.ت.و، حيث طالب محمد يزيد بتدخل الهيئة لحمل فرنسا على التفاوض ووقف أعمالها الوحشية في الجزائر.⁴

وبخصوص المناقشات، افتتح الممثل التونسي مناقشات القضية الجزائرية على مستوى اللجنة العامة للجمعية العامة يوم 8 ديسمبر، معرباً عن أسفه من امتناع فرنسا عن حضور جلسات المناقشة، وندد بإغلاق حكومة ديغول لمجال التفاوض مع ج.ت.و وتعطيلها لكل مساعي الوصول إلى حل سلمي، واعتبر بأن الحالة السائدة في الجزائر تهدد السلم والأمن الدوليين، مما يلزم ه.أ.م بعدم الاكتفاء بإصدار توصية عامة وغامضة كما حدث سابقاً، وأن من واجبها أن تدعو في هذه الدورة إلى التفاوض على أساس الحل المتوافق مع الحق الطبيعي للشعوب في الحرية والاستقلال.⁵

في حين أكد الممثل السعودي في كلمته بأن الشعب الجزائري قد ضمن دعم الأسرة الدولية في نضاله ضد الاستعمار من أجل تحقيق استقلاله المشروع، كما رافع لصالح ج.ت.و قائلاً بأن أفضل دليل على حتمية انتصار

¹ أنظر الملحق رقم 09 ص.466.

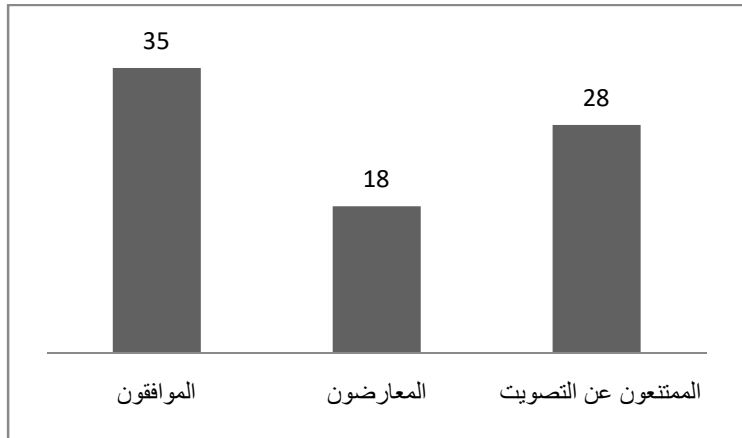
² في معركة الاستفتاء: جبهة التحرير تفند مزاعم العدو وتبرهن للعالم أجمع على أن الاستقلال هو الحل الوحيد لحرب الجزائر"، المجاهد، ع29، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 17 سبتمبر 1958، ص.6، 7.

³ قضية الجزائر في الأمم المتحدة للمرة الرابعة"، المجاهد، ع32، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 19 نوفمبر 1958، ص.9.

⁴ مذكرة إلى الأمم المتحدة"، المجاهد، ع33، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 8 ديسمبر 1958، ص.2.

⁵ U.N Archives : The General Assembly 13th Session Official records, Document Symbol: A/C.1/SR.1014, « The First Committee 1014th Meeting », The United Nations General Assembly, New York, 08 December 1958, pp.338-342, URL : https://digitallibrary.un.org/record/859002/files/A_C-1_SR-1014-EN.pdf?ln=ar

الثورة هو أن معظم دول الهيئة قد انضمت إليها عبر نيل استقلالها بالكفاح، وندد برفض فرنسا للوساطة التونسية المغربية، وكل مبادرات ج.ت.و من أجل التفاوض لإيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية وفقا لمواثيق ه.أ.م.¹ كما لم يتوانى الممثل السوفياتي خلال اجتماع اللجنة الأولى للجمعية في 10 ديسمبر، عن فضح السياسة القمعية المنتهجة ضد الجزائريين بتواطؤ ودعم قوى ح.ش.أ، وأعلن تأييد حكومته الكامل لنضال الشعب الجزائري من أجل الاستقلال، ورحب بتشكيل ح.م.ج.ج.م.ج.ج داعيا إلى تسوية سلمية للقضية الجزائرية بمساهمة ه.أ.م، وتشجيعها للمفاوضات بين الطرفين على أساس الاعتراف بحق الجزائر غير القابل للتصرف في الاستقلال.² خرجت ج.ت.و إذا بفضل هذا الدعم وجهودها بانتصار دبلوماسي آخر في هذه الدورة، حيث أصدرت الجمعية العامة قرارها الذي ذكرت فيه بقرارات الدورة 11 و 12 وعبرت عن قلقها إزاء استمرار الحرب، معتبرة الوضع في الجزائر يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وألحت على انطلاق المفاوضات بين الطرفين للوصول إلى حل يتماشى مع مبادئ ميثاق ه.أ.م، وقد نال مشروع القرار خلال التصويت النتائج التالية:



منحى يوضح تصويت الدول على قرار الجمعية العامة بخصوص القضية الجزائرية في الدورة 13³ منحنى اعتبرته ج.ت.و تحولا سياسيا ملحوظا في مسار القضية الجزائرية، سيعزز الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال، ورأت بأن امتناع حلفاء فرنسا عن التصويت أمر محرج لها، معبرة عن ارتياحها العميق وإشادتها بقبول ه.أ.م لنداء الشعب الجزائري بتحقيق الاستقلال. وأكد وزير الخارجية دباغين بأن الامتناع الأمريكي عن

¹ أحمد الشقيري، المصدر السابق، ص-ص. 45-48.

² U.N Archives : The General Assembly 13th Session Official records, Document Symbol: A/C.1/SR.1017, « **The First Committee 1017th Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 10 December 1958, pp.349,350, URL : https://digitallibrary.un.org/record/859002/files/A_C-1_SR-1014-EN.pdf?ln=ar

³ منحنى من إنجاز الباحث بالاعتماد على بيانات: عبد القادر كركليل، المرجع السابق، ص، ص. 80، 81.

التصويت لن يخدم ج.ت.و لأنه جاء كنتيجة لعدم قدرة و.م.أ على دعم فرنسا أكثر في مسعاها بالجزائر، وأن الجبهة لن تصدق هذا التغير حتى يتوقف الدعم الأمريكي المتنوع لفرنسا بالكامل.¹

بخصوص موقف فرنسا وحلفائها خلال هذه الدورة، فقد لاحظنا إدراكا فرنسيا بجمية عرض القضية الجزائرية على الجمعية العامة، لذلك تم وضع إستراتيجية محكمة التنسيق بين الدوائر الوزارية والعسكرية في فرنسا والجزائر، وأوعزت الحكومة الفرنسية إلى الجنرال سالان إعداد تقرير سياسي عن الوضع العام في الجزائر استعداد ل عرضه على الهيئة، وذلك ضمن إستراتيجيتها للتصدي لأي هجوم سياسي أو دعائي ضدها في الجمعية.

وقد حمل التقرير عنوان "ملف حول الجزائر للدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة"، تضمن مختلف المسائل والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر منذ مطلع جويلية 1957، والتطور السياسي والعسكري الفرنسي والجزائري فيها. كما اتصلت العديد من الدول بفرنسا للاستفسار عن المسألة الجزائرية، وتوجهاتها بخصوصها، التي يبدو بأنها قد عجزت عن توضيحها نظرا لتخبطها في تحديد مصير الجزائر، في حين أكدت التقارير الفرنسية تعاطف و.م.أ وطلبها بالرد على كل الأسئلة وتجنب عدم الرد نهائيا على أي سؤال.²

خلال مناقشات القضية الجزائرية في اللجنة العامة للجمعية العامة بتاريخ 17 سبتمبر 1958، قام وزير الخارجية الفرنسي كوف دي مورفيل «Couve de Murville»³ بالتأكيد مجددا على أن مناقشة القضية ليست من اختصاص الهيئة، وأن أي إدراج لها سيؤدي إلى تزايد الأعمال الحربية بالجزائر، في ظل محاولة الحكومة الفرنسية لحل المسألة عبر سياساتها الإصلاحية وعملياتها العسكرية الواسعة، ونظرا لفشله في عرقلة مناقشة القضية أعلن انسحاب فرنسا مجددا من مناقشات الجمعية العامة في الدورة إذا ما تم إدراج البند في جدول الأعمال، وسانده الممثل الأسترالي الذي اعتبر مناقشة القضية انتهاكا لسيادة فرنسا وتدخلها في شؤونها الداخلية.⁴

¹ "الدبلوماسية الجزائرية الناشئة تسجل انتصارا أكيدا في الأمم المتحدة"، المجاهد، ع34، جهة التحرير الوطني، الجزائر، 24 ديسمبر 1958، ص.6، 7.

² رمضان بورغدة، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة (1955-1958) معركة التدويل وتحدياتها، مرجع سابق، ص.122-124.

³ كوف دي مورفيل: (1907-1999) اسمه الكامل موريس جاك كوف دي مورفيل سياسي ودبلوماسي فرنسي شغل العديد من المناصب الحكومية في الدولة الفرنسية أبرزها وزارة الخارجية بين 1958 و1962، وانتهاء برئاسة الوزراء بين 1968 و1969، لمزيد من المعلومات أنظر:

Bruno Dive : « **COUVE DE MURVILLE MAURICE - (1907-1999)** », Encyclopædia Universalis en Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 16 septembre 2022. URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/maurice-couve-de-murville/>

⁴ U.N Archives : The General Assembly 13th Session Official records, Document Symbol: A/BUR/SR.117, « **The General Committee 117th Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 10 December 1958, p.4, URL : https://digitallibrary.un.org/record/794007/files/A_BUR_SR-117-EN.pdf?ln=ar

رغم دعم و.م.أ. لل طرح الفرنسي وتصويتها ضد إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة بين 1955 و1957، لكن ضغط الدول العربية عليها بسبب دعمها للاستعمار أرغم واشنطن على إعادة النظر في دعمها لفرنسا في ه.أ.م، حيث لم تشارك و.م.أ. في المناقشة العامة حول الجزائر في الدورة 13، كما امتنعت عن التصويت ضد القرار الذي تقدمت به الدول الأفروآسيوية إلى اللجنة الأولى في 13 ديسمبر 1958، والذي اعترف بحق الجزائر في الاستقلال وتشكيل الحرب فيها تهديدا للأمن والسلم الدوليين.

امتناع بدا بأنه توجه أمريكي للضغط على فرنسا من أجل الإسراع في التفاوض مع ج.ت.و، خاصة بعد شعور و.م.أ. بالخرج من دعم الاستعمار والتكر للمطالب الدولية، وما تم التطرق إليه في المبحث الأول من توتر العلاقات بين فرنسا وشركائها الغربيين منذ وصول ديغول إلى السلطة، ومحاولاته لتحويل فرنسا إلى قوة نووية دولية وامتعاضة الشديد من تحاذل حلفائه في دعم مشاريعه بهذا الخصوص.¹

وبالتالي نجحت ج.ت.و. في تحقيق انتصار ملموس في هذه الدورة لصالح القضية الجزائرية، حيث ضمنت دعم الكتلة الأفروآسيوية والكتلة الشرقية، والخروج بقرار مؤيد للتفاوض على أساس مبدأ تقرير المصير كحل أممي للقضية الجزائرية من جهة، وعزل فرنسا عن الرأي العام الدولي وحلفائها الغربيين بامتناع و.م.أ. عن التصويت لصالح فرنسا من جهة أخرى، بمعنى أنها قد أثبتت الحضور والنجاح الدبلوماسي أمام الغياب والانهزام الفرنسيين.

5. الدورة الرابعة عشر (سبتمبر-ديسمبر 1959):

حفاظا على استمرار التطور الدبلوماسي للقضية الجزائرية ومكتسبات الدورات الثلاثة السابقة، عملت ج.ت.و.و. يجدد لكسب المزيد من التأييد الدولي عبر الاستعانة بدعم الكتلة الأفروآسيوية، حيث قامت 25 دولة من هذه الكتلة بتسجيل القضية في جدول أعمال الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة في 14 جويلية 1959، وقد تزامنت هذه الدورة مع تصريح ديغول بخصوص تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959، وتجابو ح.م.ج. معه إيجابيا في يوم 28 سبتمبر². ولدعم مجهودات ج.ت.و.و. قبل المناقشات أكد الممثل الهندي خلال الجلسة العامة للجمعية في 6 أكتوبر، عن دعم حكومته لاستقلال الشعب الجزائري، وحث فرنسا على الدخول في مفاوضات مع ج.ت.و.و. كأساس وحيد من أجل الوصول إلى حل يتلاءم مع توصيات ه.أ.م. وميثاقها.³

¹ محمد علوان، المرجع السابق، ص-ص. 79-85.

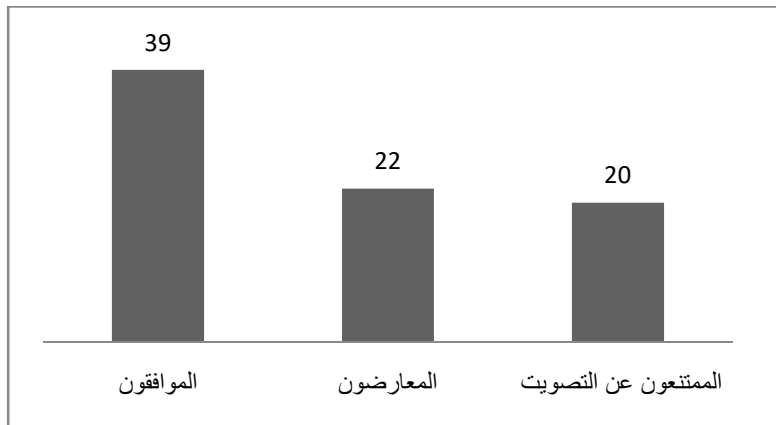
² عبد القادر كرليل، المرجع السابق، ص، ص. 82، 83.

³ U.N Archives : The General Assembly 14th Session Official records, Document Symbol: A/PV.823, « The 823rd Meeting », The United Nations General Assembly, New York, 6 October 1959, p.422, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/738328/files/A_PV-823-EN.pdf?ln=ar

وبالتزامن مع بداية مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة، نشرت ج.ت.و. مقالاً في المجاهد لدعم مساعي الكتلة الأفروآسيوية في تدويل القضية، تطرقت فيه إلى تصاعد قوة هذه الكتلة دولياً خصوصاً في ه.أ.م مع تراجع قوة الاستعمار الفرنسي أمامها بتخلي حلفائه عنه تدريجياً، بشكل سيمنع فرنسا من الانتصار ضد أصدقاء الثورة الجزائرية، واعتبرت هذه المناقشات بمثابة محك لإظهار معدن القوى الغربية وتجاوبها مع القضايا الإنسانية العادلة، وقد ختمت الجبهة مقالها معتبرة بأن مناقشة القضية في هذه الدورة سيكون فاتحة لعهد جديد في تاريخها، بفضل كفاح الشعب الجزائري ودعم الدول الشقيقة والصديقة للشعب الجزائري.¹

شرعت اللجنة السياسية للجمعية العامة في مناقشة القضية الجزائرية يوم 30 نوفمبر، وانتهت بمشروع قرار باكستاني في 12 ديسمبر 1959، نص على التذكير بقرارات الجمعية العامة في الدورتين 11 و12 مجدداً، بدعوة ه.أ.م للتفاوض بين الطرفين واهتمامها بالحرب في الجزائر، واعترافها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما حثت الطرفين على إجراء مباحثات مباشرة للوصول إلى حل سلمي على أساس حق تقرير المصير طبقاً لمبادئ ميثاق ه.أ.م، لكن القرار اصطدم بمناورات حلفاء فرنسا ودول أمريكا اللاتينية الذين أرادوا منح ديغول فرصة تحقيق سياساته بخصوص الجزائر وعلى رأسها تقرير المصير، ففشل في الحصول على أغلبية الثلثين ليندرج ضمن توصيات الجمعية الملزمة، وكان التصويت على القرار وفقاً للمنحنى البياني التالي:



منحنى يوضح تصويت الدول على قرار الجمعية العامة بخصوص القضية الجزائرية في الدورة 14²

استبشر الممثل التونسي خلال جلسات مناقشة القضية في اللجنة الأولى للجمعية العامة يوم 30 نوفمبر، بإعلان ديغول بخصوص تقرير المصير والتفاعل الإيجابي من ح.م.ج.ج. معه، في ما رآه أمراً يعزز الوصول إلى تسوية

¹ صراع في الأمم المتحدة، المجاهد، ع56، جهة التحرير الوطني، الجزائر، 30 نوفمبر 1959، ص.9.

² منحنى من إنجاز الباحث بالاعتماد على بيانات: عبد القادر كرليل، المرجع السابق، ص.83، 84.

عادلة تتماشى مع مبادئ ميثاق ه.أ.م، كما أعرب باسم حكومته عن بالغ أسفه لرفض فرنسا المشاركة في المناقشة لأمله في اعتبار الوفد الفرنسي لعرض ديغول هدفا أساسيا للمناقشات، ويساعد في تبديد بعض الغموض المتعلق بهذا العرض.¹ كما أكد الممثل السوفياتي باسم حكومته في جلسة اللجنة الأولى يوم 3 ديسمبر، بأن الحل لن يكون إلا بتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره بما يتماشى ومبادئ ه.أ.م والمطالب الدولية، ودعا الهيئة إلى التدخل للمساهمة بكل السبل للوصول إلى هذا الحل ومعلنا دعم وفده لأي مبادرة تسير في هذا الاتجاه.²

أكد وفد ج.ت.و بنيويورك في بلاغ نشر في المجاهد بعد التصويت، بأن مناقشات القضية الجزائرية في هذه الدورة أثبتت بوضوح عدالة الموقف الجزائري ومطالب ح.م.ج.ج، رغم عدم نجاح مشروع القرار الباكستاني في الحصول على الأغلبية، مع تصريح الجبهة بأن مناورات فرنسا وحلفائها لوأد القضية الجزائرية في ه.أ.م، لن تزيد لها إلا إصرارا من أجل الصمود على موقفها لتحقيق الاستقلال.³

وفيما يتعلق بموقف فرنسا وحلفائها من عرض القضية الجزائرية خلال هذه الدورة، فقد حاولت قبيل الدورة شن حملة إعلامية واسعة في الصحافة الأمريكية من أجل كسب تعاطف الرأي العام الأمريكي معها لكن دون جدوى، فقد أعرب 16 عضوا من الكونغرس الأمريكي في بيان مشترك عن دعمهم لقرارات ه.أ.م القاضية بضرورة إيجاد حل سلمي وديمقراطي عادل للقضية الجزائرية، واقترحوا على حكومتهم بأن تتدخل لإنهاء الصراع وتمتنع عن التصويت في الدورة 14 كالدورة السابقة، ما جعل الحكومة الفرنسية تستشيط غضبا معبرة على لسان رئيسها ميشال دوبري «Michel Debré»⁴ على ضرورة دعم كل الدول الحليفة لفرنسا في مسعاها، خلال مناقشة القضية الجزائرية لأن مصير فرنسا من مصير الجزائر وخسارتها تعني خسارة حلفائها معها أيضا.⁵

¹ U.N Archives : The General Assembly 14th Session Official records, Document Symbol: A/C.1/SR.1067, « **The First Comitee 1067rd Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 30 November 1959, p.257, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/859062/files/A_C-1_SR-1067-EN.pdf?ln=ar

² U.N Archives : The General Assembly 14th Session Official records, Document Symbol: A/C.1/SR.1071, « **The First Comitee 1071st Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 3 December 1959, p.238, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/858948/files/A_C-1_SR-1071-EN.pdf?ln=ar

³ بلاغ بعد المناقشة، المجاهد، ع57، جهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 ديسمبر 1959، ص.7.

⁴ ميشال دوبري: (1912-1996) سياسي ودبلوماسي فرنسي شغل العديد من الحقايب الوزارية في فرنسا على غرار وزارة الخارجية بين 1968 و1969 ورئاسة الوزراء بين 1959 و1961، لمزيد من المعلومات أنظر :

Gérard Ponthieu, « **DEBRÉ MICHEL - (1912-1996)** », Encyclopædia Universalis en Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 16 septembre 2022. URL :

<https://www.universalis.fr/encyclopedie/michel-debre/>

⁵ محمد علوان، المرجع السابق، ص-ص.86-88.

وقد استقبل الجنرال ديغول الأمين العام لـ ه.أ.م في باريس قبل انطلاق أعمال الدورة للتباحث بخصوص القضية الجزائرية، أين زعم ديغول بانتهاء العمليات في الداخل الجزائري واختفاء ج.ت.و. بفعل تلك العمليات العسكرية والدبلوماسية الفرنسية والغربية، وأكد بأن فرنسا تصر على أن القضية شأن داخلي فرنسي بحت لا يحق لـ ه.أ.م البث فيه ومقاطعة فرنسا للدورة حال عرض القضية للمناقشة.¹

مقاطعة تحققت فعلا بعد أن تأكد وزير الخارجية الفرنسي دي مورفيل من فشل مساعيه في التسويق للخطاب الديغولي الخاص بالنظرة الفرنسية لمشروع تقرير المصير، حيث نظر في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة في 30 سبتمبر 1959، لمشروع ديغول وإصلاحاته السياسية وحاول منحه فرصة إنجاح مناوآراته السياسية، عبر الادعاء بأن حكومته تعمل على تحقيق سياسة تقرير المصير التي أعلن عنها، لكن هذا الأمر يظل شأنًا داخليًا فرنسيًا لا يحق لـ ه.أ.م التدخل فيه، ويخص فرنسا والجزائريين الذين سيقرون مصيرهم بأنفسهم بعيدا عن توجهات بعض القوى التي تسعى إلى إدخال ه.أ.م في الصراع.²

وفيما يتعلق بالموقف الأمريكي فبعد امتناعها عن التصويت في الدورة 13، تحولت إستراتيجية و.م.أ بخصوص القضية الجزائرية في ه.أ.م إلى مسألة تثير قلق صناع السياسة الأمريكيين، بين الحفاظ على دعم الفرنسيين أو التوقف عن ذلك، في ظل توقع تراجع سمعة وقوة حكومتهم أمام جهود الدول المناهضة للاستعمار في مناقشات القضية.

وهو ما عبرت عنه تقارير الخارجية الأمريكية في أوت 1959، حيث توقعت استمرار الحكومة الفرنسية في الإصرار على أن المشكلة داخلية وعدم أهلية ه.أ.م للنظر فيها، واعتبارها المسبق لموقف حلفائها من المسألة الجزائرية خلال الدورة كاختبار حقيقي لصدقتهم مع فرنسا. في ظل تركيز الكتلة الأفروآسيوية على الإظهار بأن غالبية دول المنظمة وخاصة و.م.أ قد أضحت لا تدعم السياسة الفرنسية في الجزائر، وأكدت التقارير على أن مختلف التطورات التي ستسبق مناقشات القضية في الدورة ستحدد وبشكل واضح سياسات و.م.أ بخصوصها.³

¹ رفيق تلي، المرجع السابق، ص.165.

² U.N Archives : The General Assembly 14th Session Official records, Document Symbol: A/PV.814, « **The 814th Plenary Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 30 September 1959, pp.267, 268, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/738319/files/A_PV-814-EN.pdf?ln=ar

³ U.S.D.S Archives: Document N 84, « **Circular Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions**», Washington D.C, 7 August 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 United Nations and General International Matters, Vol 2, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1991, pp.159, 160.

لكن الموقف الأمريكي عاد رغم ذلك ومجددا لدعم السياسة الفرنسية بوضوح في مناقشات القضية الجزائرية خلال اجتماع اللجنة الأولى للجمعية العامة في 2 ديسمبر 1959، أين عبر الممثل الأمريكي عن أمل حكومة بلاده بأن يتجنب أعضاء اللجنة اتخاذ قرار قد يضر بحل المشكلة الجزائرية، وضرورة السماح للطرفين المعنيين بالصراع بشكل أساسي بالبحث عن حلول مباشرة دون عوائق¹.

فضل الأمريكيون إذا منح ديغول فرصة لتطبيق خطته التي وعد بها، وصوتوا لصالح فرنسا في محاولة منهم لعرقلة مشروع قرارين أفروآسيويين بحجة أنهما لا يأخذان وجهة النظر الفرنسية بعين الاعتبار². من جهته دعا الممثل البريطاني ه.أ.م لتجنب التدخل في القضية الجزائرية أو إصدار أي قرار يضبط عملية تقرير المصير بشروط أو صيغة معينة، قد تؤدي إلى ضغوطات جديدة تأخر الاتفاق، ورأى كما نظره الأمريكي بأن المسار الأكثر فعالية هو ترك الأمر في أيدي الأطراف المتصارعة للوصول إلى حل ملزم يتماشى مع مبادئ ميثاق ه.أ.م³.

كتقييم لمسار القضية في هذه الدورة يمكن اعتباره إيجابيا رغم عدم حصول المشروع الباكستاني على الأغلبية، مع تسجيل استمرار دعم الكتلة الأفروآسيوية والكتلة الشرقية للقضية الجزائرية، وعودة حلفاء فرنسا الغربيين لدعم خطط ديغول بعد تصريح 16 سبتمبر 1959 الخاص بتقرير المصير، فيما يبدو كدورة متوازنة بين الطرفين مع انتصار طفيف للجبهة بتأكيد قرار الجمعية العامة على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره مجددا.

6. الدورة الخامسة عشر (سبتمبر- ديسمبر 1960):

للاستفادة من مكتسبات قرارات الجمعية العامة في الدورات الخمس السابقة، سعت ج.ت.و إلى تدويل القضية الجزائرية في الدورة السادسة عشر للجمعية العامة، حيث تميزت هذه الدورة بانضمام 16 دولة أفريقية إلى الهيئة ما مثل ورقة رابحة لـ ج.ت.و، حيث قامت بتكثيف اتصالاتها مع الكتلة الأفروآسيوية. والتي توجهت بتقديم 25 دولة لطلب تسجيل القضية في 20 جويلية 1960 في جدول أعمال الجمعية.

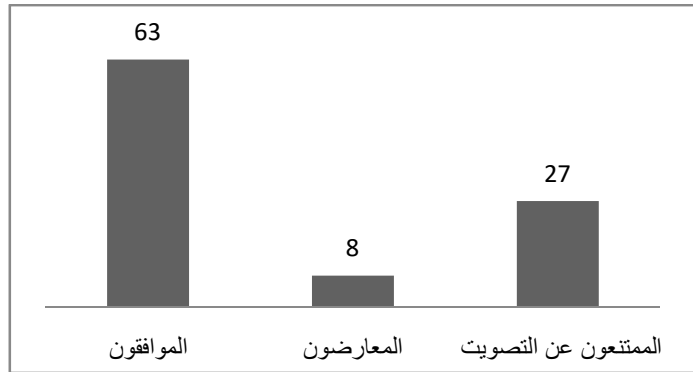
وقد خلصت المناقشات إلى اتخاذ الجمعية لقرار استندت فيه على قبول الطرفين لمبدأ تقرير المصير كحل للمسألة الجزائرية، حيث عبرت مجددا على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وتحقيق الاستقلال، واعترافها بضرورة توفير الضمانات لتنفيذ هذا الحق على أساس احترام الوحدة الترابية الجزائرية، بالإضافة إلى اعترافها بمسؤولية ه.أ.م في

¹ U.N Archives : The General Assembly 14th Session Official records, Document Symbol: A/C.1/SR.1069, « **The First Comitee 1069th Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 2 December 1959, pp.227, 228, URL : https://digitallibrary.un.org/record/859025/files/A_C-1_SR-1069-EN.pdf?ln=ar

² جمال فرحات، المرجع السابق، ص، ص. 217، 218.

³ U.N Archives, « **The First Comitee 1069th Meeting** », Op.cit, p.225.

المساهمة في تحقيق هذا الحق بنجاح وعدالة، وقد حاز هذا القرار وبفضل جهود الكتلة الأفروآسيوية على الأغلبية المطلقة وكانت نتيجة التصويت كالتالي:



منحني يوضح تصويت الدول على قرار الجمعية العامة بخصوص القضية الجزائرية في الدورة 15¹

لعل أبرز إنجازات ج.ت.و خلال هذه الدورة كان لقاء مبعوثها إلى ه.أ.م. محمد يزيد بالزعيم السوفياتي خروتشوف في نيويورك يوم 02 أكتوبر 1960، خلال استقباله واجتماعه بوفد ح.م.ج.ج. في حفل خاص، حيث عبر لهم عن دعمه لحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وأشار خلال مناقشات ه.أ.م بأن اجتماعه بالوفد لدليل على وجود هذه الحكومة فعليا، وفي تصريحه يوم 7 أكتوبر قال بأن اعترافه ب.ح.م.ج.ج. قد جاء بعد اعتراف العالم أجمع بها وأولهم ديغول الذي تفاوض معها، وأكد على دعمه للكفاح الجزائري من أجل الاستقلال.² أما الممثل التونسي فقد أكد في كلمته أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة في 5 ديسمبر 1960، بأن زمن عبارات "التعبير عن الأمل" قد ولى، ونادى بضرورة اتخاذ قرار إيجابي يسمح بإنهاء الصراع الجزائري وإحلال السلام، عبر تدخل ه.أ.م. لتهيئة ظروف نجاح الاستفتاء وإزالة العراقيل التي تمنع اتفاق الطرفين المتصارعين.³ بينما لم يتوانى الممثل المغربي في اجتماع نفس اللجنة يوم 9 ديسمبر، عن الإقرار بصعوبة إقناع ح.م.ج.ج. بقبول استفتاء تنظمه سلطة استعمارية لها باع طويل في تزوير الانتخابات، للحفاظ على الجزائر ومنع الشعب الجزائري من تقرير

¹ منحنى من إنجاز الباحث بالاعتماد على بيانات: عبد القادر كركليل، المرجع السابق، ص-ص.85-87.

² "الجزائر في معابر الأمم المتحدة"، المجاهد، ع79، جهة التحرير الوطني، الجزائر، 10 أكتوبر 1960، ص.4.

³ U.N Archives : The General Assembly 15th Session Official records, Document Symbol: A/C.1/SR.1121, « The First Committee 1121st Meeting », The United Nations General Assembly, New York, 5 December 1960, pp.207, 210, URL : https://digitallibrary.un.org/record/858997/files/A_C-1_SR-1121-EN.pdf?ln=ar

مصيره، وأن هذا هو السبب الذي جعل الكتلة الأفروآسيوية تطلب من ه.أ.م تنظيم والإشراف على الاستفتاء، لضمان تصويت نزيه وحقيقي لا يمكن الطعن فيه باعتباره إجراء ضروريا وحاسما لاستعادة السلام في الجزائر.¹

كما ندد الممثل السوفياتي في كلمته يوم 13 ديسمبر، بالدور الغربي في تعطيل مناقشة القضية في الدورات السابقة ومنع الوصول إلى حل يتمشى مع قرارات ه.أ.م، في ظل التعدي الفرنسي على ميثاقها وما خلقه ذلك من تهديد للأمن والسلم الدوليين، وحث باسم حكومته الهيئة على التدخل لإيجاد حل يمكن الطرفين من التفاوض على ترتيبات تنظيم استفتاء تقرير المصير بشكل يمكن الجزائريين من التعبير عن رغباتهم.² وقد استغل الممثل السعودي هذا الموقف خلال كلمته، فسعى إلى إدخال الحرب الباردة على الخط عبر الإشادة بدعم الكتلة الشرقية للقضية الجزائرية منذ عرضها على ه.أ.م لأول مرة دون تحفظ، وانتقاد الغرب الذي دعم الاستعمار.³

بخصوص الموقف الفرنسي والغربي عموما من عرض القضية الجزائرية على الجمعية العامة، فقد تزامنت هذه الدورة مع فتح فرنسا لمفاوضاتها مع ج.ت.و من أجل تسوية القضية الجزائرية، وهو ما أدى إلى توجه و.م.أ إلى دعم فرنسا أمميا، حيث أكدت بيانات وزارة الخارجية الأمريكية في 18 سبتمبر، بأن و.م.أ لن تدعم أي قرار غير بناء بخصوص القضية في ه.أ.م، بل والعجيب في الأمر هو تدخل وزارة الدفاع وعلى غير العادة لدى الرئاسة الأمريكية من أجل دعم فرنسا في الهيئة رابطة ذلك بمصالح و.م.أ في الحرب الباردة.⁴

ويبدو بأن التقارب الجزائري السوفياتي الواضح خلال هذه الدورة، خصوصا اجتماع خروتشوف بوفد ح.م.ج.ج في 2 أكتوبر 1960، قد استنفر الدبلوماسية الأمريكية وجعلها تحاول التكيف مع مخرجاته، حيث ورد في ورقة عمل مؤرخة في 4 أكتوبر بخصوص سياسة و.م.أ في هذه الدورة، توصية بإحداث تغيير جذري في موقف و.م.أ اتجاه القضية الجزائرية في ه.أ.م والتوجه من الامتناع عن التصويت صوب صياغة واعتماد قرار يرضي البلدان الأفروآسيوية، ويمارس أقصى قدر من الضغط على فرنسا للموافقة على الاستقلال المبكر للجزائر وتنفيذه.⁵

¹ U.N Archives : The General Assembly 15th Session Official records, Document Symbol: A/C.1/SR.1124, « **The First Committee 1124th Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 9 December 1960, pp.221, 222, URL :

² U.N Archives : The General Assembly 15th Session Official records, Document Symbol: A/C.1/SR.1128, « **The First Committee 1128th Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 13 December 1960, pp.239, 240, URL :

³ أحمد الشقيري، المصدر السابق، ص.128.

⁴ جمال فرحات، المرجع السابق، ص. 227، 228.

⁵ U.S.D.S Archives: Document N 210, « **Paper Prepared by the Assistant Legal Adviser for United Nations Affairs (Meeker)** », Washington D.C, 4 October 1960, Foreign Relations

هكذا ألفت الحرب الباردة بظلالها على أجواء مناقشة القضية الجزائرية في هذه الدورة، عندما رد الممثل الأمريكي في كلمته يوم 13 ديسمبر على انتقاد الممثل السوفياتي، واتهم السوفييت بزرع الفتنة والفوضى بين أطراف النزاع في الجزائر، حيث أكد بأن حكومته تفضل أن يحل الصراع وفقا للمفاوضات بين الطرفين ودون تدخل ه.أ.م، وإعلانه تصويت بلاده لصالح فرنسا في هذه الدورة- فيما يظهر بأنها نكاية في السوفييت- رغم مقاطعة الوفد الفرنسي للمناقشات والتصويت.¹

أما الممثل البريطاني فلم يتوانى عن التعبير في كلمته يوم 14 ديسمبر، على دعم حكومته للموقف الفرنسي وسياسات ديغول من أجل تسوية القضية في إطار مبدأ تقرير المصير، ودعوته ل ه.أ.م باحترام السيادة الفرنسية، معتبرا بأن تدخلها لمحاولة فرض استفتاء تقرير المصير بطريقة معينة على فرنسا، يعتبر تصرفا غير حكيم منها، لاقتناعه بأن المسار الذي اتبعته في هذه الدورة يمكن أن يؤدي إلى السلام والعدالة للجميع في الجزائر.²

وبالتالي كتقييم لتدويل القضية الجزائرية في هذه الدورة، فقد نجحت ج.ت.و في الحصول على توصية الجمعية العامة وبالأغلبية على قرار يتضمن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ويلزم فرنسا بالدخول في المفاوضات معها من أجل وضع ترتيبات استفتاء تقرير المصير، مع نجاح دعم الكتلتين الشرقية والآفروآسيوية لمسار التدويل ضد المشاريع والمخططات الفرنسية والغربية لتعطيله.

7. الدورة السادسة عشر (سبتمبر 1961-فيفري 1962):

تزامنت هذه الدورة مع تكثيف النشاط العسكري لجيش التحرير ضد المراكز والقوات الفرنسية من أجل الضغط على فرنسا للوصول إلى الحل، بالتزامن مع تعزيز العمل الدبلوماسي واعتراف السلطات الفرنسية ب ح.م.ج.ج.و كمثل رسمي للشعب الجزائري، وانطلاق المفاوضات بين الطرفين لتسوية الصراع. ولتمنع الجبهة سير المفاوضات في صالح الفرنسيين، عززت جبهتها الأمية بدعم وفدها في نيويورك لطلب يتضمن مشروع لائحة تقدمت بها 43 لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة 16 للجمعية العامة.

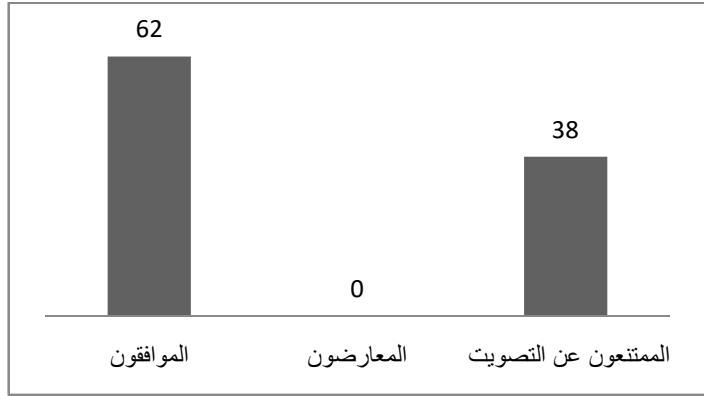
وبدأت مناقشة القضية الجزائرية في 14 ديسمبر 1961، وتمت المصادقة على تمريرها للتصويت في يوم 16 ديسمبر، حيث عبرت دول عدم الانحياز خلال المناقشات عن أسفها لاستمرار الحرب في الجزائر دون حل،

of the United States 1958-1960 United Nations and General International Matters, Op.cit, p.390.

¹ جمال فرحات، المرجع السابق، ص. 228.

² U.N Archives : The General Assembly 15th Session Official records, Document Symbol: A/C.I/SR.1130, « **The First Comitee 1130th Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 14 December 1960, pp.251, 252, URL : https://digitallibrary.un.org/record/858967/files/A_C-1_SR-1130-EN.pdf?ln=ar

وأكدت في لائحتها على حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، ودعوة طرفي الصراع إلى التفاوض من أجل تطبيق هذا الحق في ظل احترام الوحدة الترابية للجزائر، وقد أحيل مشروع اللائحة للتصويت في يوم 20 ديسمبر، بعد تسجيل حضور كل دول منظمة عدم الانحياز لمساندة القضية، وصوت أغلبها لصالح المشروع فكانت نتائج التصويت وفقا للمنحنى البياني التالي:



منحنى يوضح تصويت الدول على قرار الجمعية العامة بخصوص القضية الجزائرية في الدورة 16¹

بخصوص أبرز التدخلات التي كانت في صف القضية الجزائرية خلال مناقشتها في هذه الدورة، نادى المندوب اليوغوسلافي خلال اجتماع اللجنة الأولى للجمعية في 14 ديسمبر، بضرورة استقلال الجزائر وتمكن شعبها من تقرير مصيره والحفاظ على وحدتها وسلامتها الترابية. أما الممثل السوفياتي فقد فتح النار في نفس الجلسة على فرنسا، متهما إياها بالتمرد على قرارات الشرعية الدولية التي طالبتها بإجراء مفاوضات مع ج.ت.و من أجل الوصول إلى حل للقضية، في ظل استمرار صراعاتها الاستعمارية وتحويلها لشمال إفريقيا إلى منطقة حرب تهدد الاستقرار والأمن الدوليين، وأكد على دعم حكومته لـ ح.م.ج.م. ج. داعيا ه.أ.م إلى اتخاذ إجراءات مستعجلة لإجبار فرنسا على الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق، لحل القضية الجزائرية ومطالبة حلفائها لاسيما و.م.أ بالتوقف عن تقديم مساعدتها السياسية والعسكرية والمالية لفرنسا.²

وقد شكر وزير الخارجية كريم بلقاسم عقب التصويت كل الشعوب التي دعمت القضية الجزائرية، وأكد بأن تصويت ه.أ.م يعتبر ردا قويا من الرأي العام الدولي على النظام الذي يريد ديعول فرضه على الجزائر، واستنكارا

¹ منحنى من إنجاز الباحث بالاعتماد على بيانات: عبد القادر كريليل، المرجع السابق، ص. 87، 88.

² U.N Archives : The General Assembly 16th Session Official records, Document Symbol: A/C.1/SR.1220, « **The First Committee 1220th Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 14 December 1961, pp.301-304, URL : https://digitallibrary.un.org/record/799651/files/A_C-1_SR-1220-EN.pdf?ln=ar

منه للسياسة الاستعمارية الجديدة التي يريد هذا الأخير تطبيقها¹. كما اعتبرت ج.ت.و. التصويت على القضية الجزائرية في هذه الدورة، نصرا مشهودا لصالحها رغم مؤامرات الدول الحليفة لفرنسا، معتبرة اعتراف أكبر هيئة دولية بعدالة مطالب الشعب الجزائري كتنويع لكفاحه الطويل ضد الاستعمار وحلفائه².

وفيما يتعلق بمواقف وسياسات فرنسا وحلفائها في هذه الدورة، فقد أعلن ديغول في خطاب مسبق في 30 مارس 1961، عن مضيه في المفاوضات مع ح.م.ج.ج.م. من أجل تحقيق مبدأ تقرير المصير، تجنباً لعرض القضية على الجمعية وتحقيق مصالح فرنسا في المفاوضات عبر عزل ج.ت.و. عن الدعم الدولي، لكن مناقشة القضية في الجمعية العامة ضرب مخططاته عرض الحائط، ما أدى لمقاطعة فرنسا لهذه الدورة أيضا وعدم حضور جلساتها³.

كما أعرب الممثل الأمريكي خلال مناقشة القضية على مستوى اللجنة السياسية للجمعية في 19 ديسمبر، عن اعتقاد حكومته بمسؤولية ه.أ.م. في تشجيع استئناف المفاوضات واختتامها بنجاح دون تعقيدها أو تعريضها للخطر، وبالتالي رأى بأن عليها تجنب اعتماد أي مشروع قرار يمس بصلاحيات أو مسؤوليات المفاوضين من كلا الجانبين⁴. واكتفى بالإشادة بالمساعي الفرنسية في حل القضية عبر المفاوضات، والامتناع عن التصويت على مشروع الجمعية العامة الخاص بالقضية في 20 ديسمبر 1961، ما أثار غضب الدول المؤيدة للقضية، واستغراب المجتمعين من استمرار معاداة و.م.أ. لترحها رغم اقتراب حلها سلميا وفقا للقوانين الدولية⁵.

في الواقع يمكن اعتبار الدعم الأمريكي لفرنسا في الدوريتين الأخيرتين بأنه قد جاء لمنحها قوة أكبر لحسم المفاوضات، ولم يكن موجها لدعم السياسات الاستعمارية الهادفة للاحتفاظ بالجزائر، وذلك في إطار مساندة توجهات ديغول نحو سياسة تقرير المصير في الجزائر، والتي لم تكن لتنجح لولا دعم و.م.أ. وحلفائها الآخرين في ه.أ.م. من خلال الحد من التأثير الدبلوماسي الأفروآسيوي على المساعي والسياسات الفرنسية بخصوص القضية، وتنبويعا للسياسات الأمريكية الساعية إلى التوجه بفرنسا منذ امتناعها عن التصويت في 1958، صوب التفاوض مع ج.ت.و. لإنهاء المشكلة كخيار وحيد، وهو نفس التوجه الذي سلكته أيضا الدانمارك والنرويج وألمانيا الغربية⁶.

¹ "تصريح رسمي لوفد الجزائر لدى الأمم المتحدة"، المجاهد، ع86، جهة التحرير الوطني، الجزائر، 2 جانفي 1961، ص.2.

² "ماذا كسبنا من الأمم المتحدة"، المجاهد، ع86، جهة التحرير الوطني، الجزائر، 2 جانفي 1961، ص.2.

³ رفيق تلي، المرجع السابق، ص.165.

⁴ U.N Archives : The General Assembly 16th Session Official records, Document Symbol: A/C.1/SR.1226, « The First Comitee 1226th Meeting », The United Nations General Assembly, New York, 19 December 1961, p.338, URL : https://digitallibrary.un.org/record/799627/files/A_C-1_SR-1226-EN.pdf?ln=ar

⁵ جمال فرحات، المرجع السابق، ص. 256، 257.

⁶ Hartmut Elsenhans, La Guerre D'Algérie 1954-1962 La Transition d'une France à une autre Le Passage de La IV^e à La V^e République, Op.cit, pp.113-116.

وبالتالي فإن تدويل القضية الجزائرية في آخر دورة قبل الاستقلال، قد مكن ج.ت.و بدعم دول عدم الانحياز والكتلة الشرقية، من الصمود أما المناورات الديغولية المستهدفة للوحدة الترابية للجزائر والدعم الغربي لهذه المناورات، ووضعها لثقل دولي في صفها خلال المفاوضات النهائية لترتيب استفتاء تقرير المصير بنجاح.

كخلاصة لهذا المبحث المتعلق بمواقف فرنسا وحلفائها من تدويل القضية الجزائرية في ه.أ.م، فإن ج.ت.و قد نجحت في مواجهة السياسات الموجهة ضد منع إدراج وتدويل القضية الجزائرية في الهيئة، فتجاوزت قوة فرنسا وحلفائها في مجلس الأمن ومنعهم لمناقشة القضية فيه، إلى استغلال قوة الكتلة الأفروآسيوية والكتلة الشرقية في دعم هذا التدويل على مستوى الجمعية العامة، فتمكنت بفضل ذلك من عرض المسألة الجزائرية كقضية دولية على 7 دورات للجمعية العامة بين 1955 و1961، ومبذلة كل الأطروحات الفرنسية لمحاولة اختزال الوضع في الجزائر في خانة الشأن الداخلي تارة وفي التآمر الشيوعي تارة أخرى، فكانت النتيجة الواضحة لهذا النجاح مقاطعة الوفد الفرنسي لـ 6 دورات وفشل المناورات الأمريكية والغربية عموماً في دعم فرنسا على مستوى الهيئة، كواجهة لاندحار فرنسا وحلفائها الغربيين وانتصار التحالف غير المعلن بين ج.ت.و ومع الكتلتين الأفروآسيوية والشرقية في أحر عقد عاشته ه.أ.م منذ تأسيسها.

المبحث الرابع: أزمات الصراع الدولي وأثرها على القضية الجزائرية 1956-1962:

مثلما ارتبطت الجزائر بمصالح الكتلة الغربية وعلى رأسها فرنسا في الحرب الباردة، فقد كان للقضية الجزائرية أيضا تأثيرها وتفاعلها مع أزمات الصراع الدولي بين المعسكرين خلال الفترة ما بين 1956 و1962، سواء بسبب ارتباط فرنسا والغرب بتلك الأزمات، أو من خلال تفاعل ج.ت.و مع أحد أطرافها ضد التوسعات الإمبريالية للقوى الغربية وهو ما سيعالج في هذا المبحث.

1. أزمة السويس :

شكلت هذه الأزمة أحد أبرز مظاهر الصراع بين القوى التحررية والقوى الاستعمارية من جهة، وتداخلات هذا الصراع مع مخزجات الحرب الباردة بين المعسكرين ومصالحهما على الساحة الدولية من جهة أخرى، وقد نشر للباحث في وقت سابق مقال مفصل يدرس مكانة القضية الجزائرية في هذه الأزمة، حيث سيتم التركيز في هذا العنصر على الاختصار، ووضع الإضافات والاستنتاجات التي وصل إليها مؤخرا ولم يشملها المقال المنشور.

جاء تأميم قناة السويس كتكملة للحركة التحررية المصرية من الاستعمار البريطاني بعد ثورة جويلية 1952، من أجل استعادة السيادة على القناة التي كان تسييرها تحت إشراف الشراكة الفرنسية البريطانية بامتياز يمتد حتى عام 1967، وعدم نيل مصر لحقوقها المالية المشروعة رغم أنها صاحبة الأرض التي تقع عليها القناة، بالإضافة إلى تفكير عبد الناصر بعد فشل مفاوضات الحصول على قرض لبناء السد العالي بسبب الرفض البريطاني الأمريكي، في التأميم للحصول على الأموال اللازمة، بعد أن ضمن دعم السوفييت لخطوته مسبقا.

وهو ما قام به بالفعل في خطابه بالإسكندرية يوم 26 جويلية 1956، حين أعلن عن تأميم قناة السويس منهيًا بذلك آخر منطقة مستعمرة في بلاده، فاتحا بذلك باب أزمة السويس التي انتهت بالعدوان الثلاثي، عدوان بدأ يوم 29 أكتوبر 1956، بعد فشل فرنسا وبريطانيا في جعل مصر تعدل عن قرارها، فزحفت القوات الصهيونية على سيناء واحتلت عدة مناطق فيها، تمهيدا لتدخل القوات الفرنسية والبريطانية بعدها بيومين في 31 أكتوبر، أين بدأ الاجتياح الأنجلوفرنسي لمصر بقصف طيران البلدين للقاهرة والإسكندرية والمدن المحيطة بالقناة، أعقبه إنزال مظلي حول محيطها وإنزال بحري للجنود على الشواطئ المصرية.¹

خلف العدوان حالة استهجان دولية كبيرة ضده خصوصا بين دول الكتلة الأفروآسيوية، وأدى إلى إرسال الخارجية السوفياتية لثلاثة رسائل شديدة اللهجة إلى البلدان المعتدية، هددت فيها بإشعال الحرب العالمية الثالثة إذا لم تتوقف الأعمال العسكرية في محيط القناة، وكان هذا التهديد الجدي محصلة لرسالة الخارجية السوفياتية إلى و.م.أ

¹ لطيفة محمد سالم: أزمة السويس 1954-1957 جذور. أحداث. نتائج، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص-ص. 147-159.

بإيقاف الحرب عبر التهديد بضرب الدول المعتدية نوويا، وفي 5 نوفمبر، واستجابة لقرار ه.أ.م القاضي بوقف إطلاق النار وسحب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية، وأمام التهديد السوفيياتي والضغط السياسي والاقتصادي الأمريكي، اضطرت الدول المعتدية للاتفاق على وقف إطلاق النار مع مصر في 6 نوفمبر 1956، ليبدأ بعدها جلاء قواتها في نفس الشهر وينتهي العدوان.¹

تم التطرق إلى أهمية الدعم المصري للثورة سابقا في هذا العمل، فكان الإعلان عن اندلاعها من القاهرة في 1 نوفمبر 1954، واحتضان هذه الأخيرة للوفد الخارجي ل.ج.ت.و وتمويلها بالأسلحة وتقديمها للدعم السياسي والدبلوماسي المتنوع، هي كلها أسباب لم تجعل فرنسا تقف موقف المتفرج إزاءها دون أن تحرك ساكنا، فانتهزت فرصة أزمة السويس وتحالفت مع بريطانيا والكيان الصهيوني في العدوان، من أجل توجيه ضربة قوية للنظام المصري تجعله يتوقف عن دعم الثورة وج.ت.و، أو بعبارة أخرى ضرب ما كان يزعم غي مولي بأنه الرأس المدبر للثورة.²

عبر هذا الهاجس الفرنسي عما وصفه جاك سوستال بدخول الدعم المصري للثورة الجزائرية في نطاق مخطط عبد الناصر، لتأسيس إمبراطورية مترامية الأطراف تسيطر على الوطن العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج، ما دفع فرنسا إلى فرض حصار سياسي ثم عسكري واقتصادي على مصر منذ فيفري 1956، ورفض بيع شحنات أسلحة لها بحجة أنها ستنتهي بأيدي الثوار الجزائريين، ثم عمدت نكاية فيه إلى إبرام صفقة أسلحة مع الكيان الصهيوني العدو الأول لمصر في المنطقة حينها.³

جاء هذا التوجه الفرنسي بعد قرار الجمعية الوطنية الفرنسية مطلع 1956، بتوسيع الحرب في الجزائر وقطع المصادر الخارجية لدعم ج.ت.و، في إطار جهود الحكومة الفرنسية للحفاظ على الجزائر بعيدة عما وصفته بالتأثير المصري، عبر ربط فشلها العسكري في الجزائر بالتواطؤ الخارجي المصري وتضليل الرأيين العامين العالمي والفرنسي، ولتضييق الخناق أكثر على مصر ضغطت فرنسا على و.م.أ للتعامل مع الدعم العسكري المصري للثورة، حيث لاحظ الأمريكيون انزعاج الفرنسيين من ذلك في مارس 1956، في وقت كان يستعد فيه وزير الخارجية الأمريكي دالاس لعزل عبد الناصر من خلال إيقاف مفاوضات تمويل السد العالي، وحجب المساعدات ومنع تصدير الأسلحة إلى مصر وزيادة الإمدادات المادية لجيرانها المؤيدين للغرب.⁴

¹ إباد طارق العلواني، المرجع السابق، ص-ص. 168-170.

² عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص، ص. 354، 355.

³ دحو فغور: "الثورة الجزائرية وأثرها على حرب السويس"، مجلة الحضارة الإسلامية، م13، ع17، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، وهران، 1 نوفمبر 2012، ص. 16، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/45/13/17/30984>

⁴ تقي الدين عرباوي، محمد شرقي: "القضية الجزائرية وصراع الحرب الباردة -العدوان الثلاثي على مصر نموذجاً"، الإحياء، م22، ع30، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، باتنة، 30 جانفي 2022، ص، ص. 1140، 1141، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/92/22/1/176962>

بعد اتخاذ الحكومة الفرنسية كل الإجراءات السياسية والعسكرية والإصلاحية للقضاء على الثورة داخليا، كان لا بد لها من أن تجد حلا لوقف الدعم الخارجي ل ج.ت.و، من أجل عزل الجزائر وضمان نجاح مخططاتها، وقد بذلت فرنسا جهدها لوقف هذا الدعم بين 1954 و1956، تارة عبر التهديد بقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية، وتارة أخرى عبر الإغراءات المالية والسياسية لكن دون جدوى، ولم تجد فرصة سانحة للرد على هذا الدعم حتى تأميم قناة السويس في جويلية 1956، حين بدا بأن فرنسا ستلبي رغبات الشارع الفرنسي باستخدام القوة ضد مصر، فكانت النقمة الفرنسية على عبد الناصر السبب الأول والمباشر لمشاركة فرنسا في العدوان.¹

نقمة لم يتوانى وزير الخارجية الفرنسي بينو عن التعبير عنها في مذكراته بخصوص الأزمة، فقد وصف الرئيس المصري جمال عبد الناصر بالعدو الأول لمخطة فرنسا في تحقيق وقف إطلاق النار بالجزائر، وأكد بأن هذا هو السبب الذي جعله يقوم رفقة غي مولي بالعمل على تضليل البرلمان الفرنسي، من خلال إخفاء حقائق مشاركة فرنسا في العدوان ودعمها وتسليحها للكيان الصهيوني ضد مصر² - فيما يرى بأنه محاولة للتملص من ضغط الشيوعيين ومعارضتهم لأي عمل موجه ضدها - .

ولا إثبات أصدق على تورط الجيش الفرنسي في دفع فرنسا للاعتداء على مصر، مما صرح به جاك ماسو « Jacques Massu »³ قائد المظليين الفرنسيين في العدوان، حيث وصف في كتاب نشره بخصوص ما تسميه الدوائر الفرنسية بـ "عملية السويس" الرئيس المصري بمعبود الثوار الجزائريين وممول ج.ت.و، ومضيف قادتها ورأس الحملة الدعائية الإذاعية الداعمة لها من القاهرة، وهو ما مكن حسب وصفه ج.ت.و من الجرأة على القيام بعمليات كبيرة كهجومات 20 أوت 1955، ولتتمادى في وصفه الجائر أكثر عمد إلى وصف اختطاف طائرة ج.ت.و والعدوان بأتهما تعبير لإثبات قوة فرنسا والرد على عبد الناصر الذي سلح الجبهة، ورد على سياسات الحكومات الفرنسية المتعاقبة والمتخاذلة في اتخاذ إجراء صارم ضده.⁴

في ذات الصدد، سعى غي مولي مع تزايد ضغط الحرب في الجزائر على حكومته، إلى استعمال الحرب الباردة في جذب الدعم الأمريكي للحملة العدائية الفرنسية على مصر، باستعمال ورقة التدخل السوفياتي في

¹ إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص - ص. 175-181.

² Christian Pineau : **1956 Suez**, Editions Robert Laffont, Paris, 1976, p.197.

³ جاك ماسو: (1908-2002) جنرال وقائد عسكري شغل عدة مناصب سامية في الجيش الفرنسي أهمها قائد القوات الفرنسية في الجزائر، شارك في عدة حروب دولية من ح.ع.2 إلى حرب الهند الصينية وانتهاء بالحرب ضد الثورة الجزائرية والعدوان الثلاثي على مصر، لمزيد من المعلومات أنظر:

Charles-Louis Foulon : « **MASSU JACQUES - (1908-2002)** », Encyclopædia Universalis en Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 20 Octobre 2022, URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/>

⁴ Jacques Massu, Henri Le Mire : **Vérité Sur Suez 1956**, Editions Librairie PLON, Paris, 1978, pp.28-31.

القضية الجزائرية، وهو ما لوحظ في مراسلات السفارة الأمريكية بباريس إلى وزارة الخارجية الأمريكية في جويلية 1956، حيث ذكر السفير أن غي مولي أطلعه بأن القادة السوفييت أوضحوا له في موسكو، استعدادهم للتنسيق مع عبد الناصر لإحلال السلام في الجزائر على أساس مقبول لحكومته، شريطة توافق وجهات نظر الدولتين بخصوص الشؤون الأوروبية، وأنهم لم يطلبوا تخلي فرنسا عن ح.ش.أ، بل بأن تصبح شبه محايدة فقط. وأشار غي مولي إلى ضرورة إدراك و.م.أ لحجم الإغراء الذي يقدمه هذا العرض لأي رجل دولة فرنسي، وأمله في أن يفهم بأن رفضه لهذا العرض السوفياتي، قد أعطاه حق التعبير بصراحة عن مخاوفه من الموقف الأمريكي اتجاه ما قام به عبد الناصر، وطلب تعاطف وإصغاء الحكومة الأمريكية.¹

جاءت هذه المبررات لاستغلال المخاوف الأمريكية من استخدام عبد الناصر لقناة السويس، كقاعدة لتهديد النفوذ الغربي في الشرق الأوسط وكسب الدعم في أي عمل عسكري متوقع ضد مصر، رغم ذلك بقيت و.م.أ تتعامل بحذر شديد مع الأزمة بسبب تحذيرات الاستخبارات الأمريكية في توصياتها للبيت الأبيض، بأن العمل العسكري ضد مصر سيثير العالمين العربي والإسلامي ضد الغرب، لكن التعتن الفرنسي جعل بينو يدعي أمام الأمريكيين بأن فرنسا مستعدة للعمل من جانب واحد لإنقاذ شمال إفريقيا مما وصفه بالخطر الناصري العظيم، مدعيا بأن خسارة المنطقة سيتبعها خسارة إفريقيا السوداء واختفاء الدور والنفوذ الأوروبي في إفريقيا.²

رغم كل هذه المحاولات لم تؤثر التهديدات الفرنسية ولا الضغط الأمريكي والغربي على دعم مصر للثورة، فتشير مصادر المخابرات المصرية إلى أن الشحنتين الثامنة والتاسعة للأسلحة الموجهة إلى الجزائر، تم إرسالهما على متن الباخرة دفاكس «DYFAX» صبيحة يوم 26 جويلية 1956، بينما كان عبد الناصر يحضر لإعلان تأميم القناة. وقد استمع بن بلة من القاهرة إلى خطاب التأميم وتباحث مع القادة المصريين حول تبعات القرار على مصر والثورة الجزائرية، ما يؤكد بأن ج.ت.و كانت واعية بمحاولات فرنسا لاستغلال القضية الجزائرية في أزمة السويس، والأهم من ذلك اعتبر هذا الموقف كتضامن من الجبهة مع مصر في استرجاعها لممتلكاتها.³

تضامن عبرت عنه ج.ت.و في جريدة المجاهد، عندما نددت بالتضييق والحملة الإعلامية الغربية المسلطة على مصر بفعل التأميم، وممارسات الحكومة الفرنسية لخداع الرأي العام العالمي والفرنسي، للتستر على هزائمها في

¹U.S.D.S Archives : Document N 38, « Telegram From the Embassy in France to the Department of State », Paris, 31 July 1956, Foreign Relations Of The United States 1955-1957 Suez Crisis July 26–December 31 1956, Vol16, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1990, pp. 76,77.

² Matthew Connelly, A Diplomatic Revolution: Algeria's Fight for Independence and the Origin of the Post-Cold War Era, Op.cit, pp.108, 109.

³ تقي الدين عرباوي، مُجد شرقي، المرجع السابق، ص.1142.

الجزائر. خصوصا بعد تصريحات أعوان هذه الحكومة فيها ودعايتهم الإعلامية ضد تأميم القناة، التي وصفتها بأنها محاولة لإخفاء جرائمهم، وأكدت في نفس الوقت، بأن الحقد قد أعمى فرنسا وجعلها مستعدة للجرأة على الدخول في حرب عالمية ثالثة في مصر وإغراق الجزائر فيها.¹

في نفس الوقت، تأكدت الدوائر الأمريكية من حتمية الهجوم على مصر منذ أوت 1956، فحسب وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي في 30 أوت، أدرك الأمريكيين الارتباط الوثيق للحرب في الجزائر بتزايد العداء الفرنسي اتجاه مصر، وأكد دالاس بأن الرأي العام الفرنسي كان أكثر توترا واتحادا بخصوص قضية القناة، وتفضيل فرنسا للقتال ضد عبد الناصر في مصر ثم الالتفات لإنهاء حرب الجزائر، بعد التخلص من رآته سببا مهما ومباشرا من أسبابها.² ومن جهته عمل غي مولي على سحب البريطانيين إلى صفه في العدوان مستغلا الصراع بين بريطانيا ومصر منذ الاستقلال، وسعي البريطانيين للتخلص من تهديد عبد الناصر لنفوذهم في الشرق الأوسط، وهي الرغبات التي توافقت مع رغبات الفرنسيين للحفاظ على نفوذهم وسيطرتهم في شمال إفريقيا.³

وفي خضم تعامل الحكومة الفرنسية مع أزمة السويس والاستعداد لوضع الترتيبات النهائية للعدوان، فاجأ الجيش الفرنسي حكومته بإقدامه على اختطاف طائرة وفد ج.ت.و في 22 أكتوبر 1956، حيث سعت الدعاية الإعلامية الفرنسية إلى تقديم الحادثة على أنها استيلاء على طائرة بن بلة، محاولة اختصار قيادة الوفد الخارجي في شخصه لربطه بالزعيم المصري جمال عبد الناصر، نظرا للصدقة الوثيقة بين الرجلين واختلاقا لورقة سياسية وهمية أخرى تستخدم في تبريرات الهجوم.⁴

وقد استغل الأمن الفرنسي هذه القرصنة في الحملة ضد مصر أحسن استغلال، فادعى بأن الوثائق التي عثر عليها في الطائرة المختطفة، أكدت دور مصر في دعم ما وصفوه بالتمرد الجزائري، واعتماد ج.ت.و على شحنات الأسلحة المصرية، بما يؤكد بأن قطع خط الإمداد بين مصر والجزائر، سيعزل قوات جيش التحرير ويمنعها من الحفاظ على العمليات العسكرية على المدى الطويل داخل الجزائر.

وبالتالي ضمنت الحكومة الفرنسية حجة أخرى تضاف إلى ما امتلكته بقرصنتها لسفينة آتوس قبل طائرة وفد ج.ت.و تحضيرا للعدوان، لكن وللتذكير هنا فقد تم التوصل سابقا بأن هذا الأمر لم يكن كحجة نافعة لفرنسا

¹ "بين قناة السويس والجزائر"، المجاهد، ع2، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1 جويلية 1956، ص.23.

² U.S.D.S Archives : Document N 149, «Memorandum of Discussion at the 295th Meeting of the National Security Council», Washington D.C, 30 August 1956, Foreign Relations Of The United States 1955-1957 Suez Crisis July 26–December 31 1956, Op.cit, p.308.

³ Robert McNamara : **Britain, Nasser and the Balance of Power in the Middle East, 1952–1967: from the Egyptian revolution to the Six-Day War**, Frank Cass, London, 2005, p.48

⁴ Natalya Vince, Op.cit, pp.88-90.

لأنه أثبت بأن ما يحدث في الجزائر لم يعد شأنًا داخليًا فرنسيًا، كون العدوان على مصر سيجعل من الثورة حقيقة للعالم أجمع وتسهيله لجهود ج.ت.و. في تدويل القضية الجزائرية وتحقيق هدفها الأول منذ اندلاع الثورة.¹

لتغطية قرصنتها لطائرة وفد ج.ت.و. والسفينة آثوس في المياه الدولية، وتحضيرًا لتبرير العدوان أرسلت فرنسا مذكرة² إلى رئيس مجلس الأمن الدولي في 25 أكتوبر 1956، طلبت فيها إدراج بند بعنوان "المساعدة العسكرية المقدمة من الحكومة المصرية إلى المتمردين في الجزائر" في جدول أعمال اجتماع المجلس، وتضمنت هذه المذكرة حيثيات قرصنة سفينة آثوس وشحناتها وتفصيل الاستجاب الذي تعرض له الطاقم، كما طلبت من مجلس الأمن التدخل لمنع مصر من انتهاك ما وصفته بالسيادة الفرنسية في الجزائر.³ وبينما كانت القوات الصهيونية تستعد لاختراق سيناء لبداية الاحتلال، لوحظ في برقية من السفير الأمريكي بلندن إلى وزارة خارجية بلاده في 29 أكتوبر 1956، ذكره بأن الفرنسيين سيستغلون قضية أسلحة آثوس كذريعة لاتخاذ إجراء عسكري مباشر ضد مصر، والسعي لكسب تأييد الجمعية الوطنية الفرنسية للحملة عبر استغلال القضية الجزائرية.⁴

في الواقع لقد نظر القادة العسكريون الفرنسيون إلى ما يصفونه بـ "عملية السويس" من منظور واسع لتوازن القوى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد احتلت الجزائر مكانة بارزة في خططهم ورسائلهم العسكرية بخصوص هذا العدوان، حيث شاركت فيه فرقتان من قوات الجيش الفرنسي العاملة بالجزائر، كما ساهمت فرق المظليين الاستعمارية بقيادة جاك ماسو وفيلق الليف الأجنبي للناحية العسكرية العاشرة، دورًا حاسمًا في الهجوم على بورسعيد وميناء فؤاد، وقد قصف الطيران الفرنسي القاهرة والمواقع الإستراتيجية المصرية في 31 أكتوبر، لتغطية القوات البريطانية والصهيونية المتوغلة في محيط القناة. ويمكن في الغالب توضيح مكانة الجزائر في مشاركة القوات الفرنسية في السويس من خلال التقييمات الفرنسية في 3 نقاط رئيسة كالتالي:

- كانت القوى المختارة لعمليات السويس مستمدة من الصراع الجزائري وعلى علاقة مباشرة به.
- عودة العديد من قادة وجنود القوات المشاركة في العدوان للعب دور قيادي في الحرب بالجزائر بعد وقف إطلاق النار في 6 نوفمبر.

¹ تقي الدين عرباوي، مُجد شرقي، المرجع السابق، ص. 1144.

² أنظر الملحق رقم 10 ص. 468.

³ U.N Archives : The Security Council Official records, Document Symbol : S/3689, « **Letter Dated 25 October 1956 From The Representative of France Addressed To The Secretary-General**», The United Nations Security Council, New York, 25 October 1956, pp.1-3, URL : https://digitallibrary.un.org/record/634595/files/S_3689-EN.pdf?ln=ar

⁴ U.S.D.S Archives : Document N 405, « **Telegram From the Embassy in the United Kingdom to the Department of State**», London, 29 October 1956, Foreign Relations Of The United States 1955-1957 Suez Crisis July 26–December 31 1956, Op.cit, p.818.

- أدى النجاح العسكري المحدود للقوات البرية والجوية الفرنسية في العمليات بمصر، إلى تزايد الاعتقاد داخل الجيش الفرنسي في الجزائر بهزيمة عبد الناصر وحتمية زوال هيئته ودعمه للثورة الجزائرية.¹

ويبدو بأن هذه التقييمات العسكرية لم تكن محل توافق مع تقارير وزارة الخارجية الفرنسية، والتي أكملت يوم 10 نوفمبر، تقييماً أولياً للعواقب طويلة المدى لعمليات السويس، إذ أكد التقييم على ترسيخ النفوذ المصري والسوفيياتي والضرر الدائم للمكانة الفرنسية في الشرق الأوسط وتزايد الفرقة بين القوى الغربية. بالإضافة إلى ذلك أوضح وبشكل لا لبس فيه، بأن العدوان لا يمكن أن يسهل في حل الصعوبات التي تواجهها فرنسا في شمال إفريقيا، بدليل تزايد الدعم المصري للثورة بعد انسحاب القوات الأنجلوفرنسية.

وختم التقرير مستنتجاً بأن عملية السويس كما أسموها قد أدت فقط إلى نفور الحلفاء وزيادة العداء العربي لسياسة الاستعمار الفرنسي بشكل عام، و لعل هذا التقييم هو ما جعل مسؤولي الخارجية الفرنسية يحاولون في منتصف نوفمبر، تجاوز الفضيحة عبر التملص من اختطاف قادة ج.ت.و، ورحبوا بمشاركة و.م.أ على نطاق أوسع في إحداث تسوية جزائرية، في ظل وعي بينو بصعوبة منع القضية الجزائرية من التدويل في ه.أ.م بفعل مخلفات مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر.²

هذا التقييم الفرنسي أكدته تقييم أمريكي ورد في مذكرة للخارجية الأمريكية مؤرخة في 5 ديسمبر، إذ أشارت الدوائر الدبلوماسية الأمريكية إلى أن التنسيق الصهيوني الفرنسي، قد جاء بسبب تزايد ما وصفته بالتواطؤ المصري مع الثوار الجزائريين، والذي أزعج صانعي السياسة الفرنسيين وأقنعهم بإعادة تقييم العلاقات الفرنسية مع الكيان الصهيوني على حساب مصر والتحالف معه عسكرياً ضد عبد الناصر.

كما تطرقت إلى تزايد العداء اتجاه مصر في باريس بعد الاستيلاء على السفينة آثوس التي كانت تحمل أسلحة إلى الثوار، بالإضافة إلى ملاحظات غي مولي المقترنة بتشديد العلاقات الفرنسية الصهيونية وانشغال فرنسا بالوضع الجزائري المتفاقم وانتقادها المتزايد لـ و.م.أ، هي كلها أسباب أكد التقييم بأنها مهدت للحملة ضد مصر، في ظل عدم انزعاج بينو وغي مولي من المعارضة الداخلية لحيازتهما الموافقة الشعبية، وميلهما لاستغلال الدليل المتوفر على قيام مصر بمساعدة الثورة للتخلص من المعارضة البرلمانية للعدوان، وختمت مشيرة إلى أن اهتمام فرنسا بأزمة

¹ تقى الدين عرباوي، مُجدّ شرقي، المرجع السابق، ص.1145.

² Martin Thomas, *The French North African Crisis Colonial Breakdown and Anglo-French Relations 1945-62*, Op.cit, pp.128, 129.

السويس قد جاء لفرض سيطرة دولية على القناة، ولكن همها الأكبر من العدوان كان إسكات ما وصفته بمركز التآمر المصري الذي جعل إخضاع الثوار الجزائريين حربا دموية ومكلفة حسب اعتقاد الفرنسيين.¹

وبالتالي وكخلاصة لما سبق فقد كانت المشاركة الفرنسية في العدوان الثلاثي على مصر، مجرد تحصيل حاصل لفشلها في عزل الثورة عن الدعم المصري، ومحاولة من غي مولي لربط فشله في القضاء عليها بهذا الدعم، سعيًا من لتعليق هذا الفشل على السبب الخارجي بالمشاركة في الحملة ضد مصر كذريعة، لكن فشله في العدوان أيضا واستمرار مصر في دعم الثورة، واستمرار هذه الأخيرة على نفس النسق والمجهود الحربي وتدويل القضية الجزائرية بصورة أقوى، قد أكدا بأن غي مولي والجيش الفرنسي لم يساهما إلا في تسويد صورة فرنسا أكثر على الساحة الدولية، وهو ما لم تنكره الدوائر الدبلوماسية الفرنسية نفسها، ويمكن للقارئ أن يتوسع في الاطلاع على هذا الموضوع عبر الرجوع إلى المقال الذي نشر بخصوصه والذي سيجد معلوماته في الهامش وقائمة المراجع .

2. الثورة الجزائرية:

لم يكن يتوقع خلال دراسة هذا الموضوع صراحة أن يعثر على ارتباط الجزائر بغير العدوان الثلاثي على مصر، لكن القراءة المتأنية لواقع الحرب الباردة خلال نفس الفترة، والتفاعل مع المصادر المتنوعة في البحوث والفصول السابقة، كيف إدراكا شخصيا بأن الجزائر لم تكن بمعزل عن الثورة الجزائرية أيضا، وهي واحدة من أبرز أزمات هذا الصراع بين المعسكرين التي تزامنت مع أزمة السويس وستتم دراستها هذا العنصر.

عاشت المجر منذ نهاية ح.ع.2 تحت الهيمنة السوفياتية المباشرة، حيث كانت تخضع للسيطرة الشيوعية الستالينية التي عطلت الصحافة والحريات السياسية والمدنية، في ظل الحزب الشيوعي المجري، ما أدى إلى نمو معارضة سياسية كبيرة في هذا البلد للنظام الشيوعي بتمويل ودعم دعائي وإعلامي غربي، وقد اندلعت الثورة الجزائرية في أكتوبر 1956، عندما طالب الطلبة بتغيير المقررات التربوية، فتجمعوا أمام إذاعة بودابست للمطالبة بإعلان بيانهم، ما أدى لوقوع صدامات مع الشرطة يوم 22 أكتوبر، وانطلاق شرارة ثورة القوى المضادة للاشتراكية. ولم تجد الحكومة الاشتراكية من مخرج سوى الاستعانة بالدعم العسكري السوفياتي لسحق المعارضة، فوصلت القوات السوفياتية بودابست في 24 أكتوبر، في الوقت الذي كانت تتم فيه عملية إعادة اختيار قيادة الحزب الشيوعي

¹ U.S.D.S Archives : Document N 637, «Memorandum From the Secretary of State's Special Assistant for Intelligence (Armstrong) to the Secretary of State», Washington D.C, 5 December 1956, Foreign Relations Of The United States 1955-1957 Suez Crisis July 26-December 31 1956, Op.cit, pp.1252-1263.

والحكومة المجرية، حيث تم اختيار **إيمري ناغ** «Imre Nagy»¹ كرئيس للوزراء ، هذا الذي لم يرضي قوى المعارضة، ما أدى إلى الصدام بين الجماهير الغاضبة والشرطة في نفس اليوم بعد استيلاء المتظاهرين على الأسلحة من مخازن قوات الأمن.

لم تفلح محاولات رئيس الوزراء لتهدئة الجماهير، بل تزايدت مجريات الأزمة حدة بهروب آلاف السجناء وتسليحهم ضد الحكومة الاشتراكية يوم 27 أكتوبر، وفشلت مفاوضات الحكومة مع المعارضة في إقناع هذه الأخيرة بترك السلاح والاستسلام. وأمام هذا الضغط اضطر رئيس الوزراء إلى إعلان التعددية الحزبية في المجر، وطلب بسحب القوات السوفياتية وهدد بالانسحاب من حلف وارسو والاستعانة بدعم الدول الغربية لحماية استقلال بلده إذا لم يحدث هذا الأمر، وبناء على هذا الأمر تقدمت الحكومة المجرية بطلب لـ ه.أ.م بإدراج الأزمة المجرية في جدول أعمال الجمعية العامة، وشن ناغ حملة إعلامية ضد القوات السوفياتية في المجر وهدد بقصفها جوا إذا لم تنسحب، واستمرت الأزمة حتى يوم 2 نوفمبر، عندما اتخذ الكرملين قرار سحق المعارضة المجرية، فبدأت القوات السوفياتية بمهاجمة معازل نظيرتها المجرية، وفي 4 نوفمبر، طالبت الجمعية العامة لـ ه.أ.م بسحب القوات السوفياتية وإرسال لجنة تحقيق دولية دون أن تجد آذانا صاغية، حيث استعادت القوات السوفياتية السيطرة على المجر مجددا بحلول نهاية شهر نوفمبر.²

تداخلت مجريات الثورة المجرية مع الوضع الدولي المتوتر بسبب أزمة السويس، فرغم أن و.م.أ كانت تدعم قوى الثورة المضادة للاشتراكية في المجر إعلاميا وماليا وحتى سياسيا من أجل زعزعة استقرار المعسكر الشرقي، لكنها وأمام خيبتها مما فعله حلفاؤها في السويس وتزايد النقمة الدولية اتجاه الغرب وداعمي الامبريالية، لم تكن لتستطيع الاستمرار في دعم العدوان الذي أثر على صورتها في الوطن العربي.

في ظل تخوفها من أن يتحول إ.س إلى حليف رئيسي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقدمت لأول مرة مشروعها لوقف إطلاق النار والعدوان على مصر والذي صادقت عليه ه.أ.م في 2 نوفمبر، والغريب هنا بأن هذه الحادثة كانت أول مرة يصوت فيها إ.س وو.م.أ معا على مشروع قرار ويتفقان عليه، وأول مرة تتعرض فيها و.م.أ للفتوى من حلفائها الرافضين لهذا القرار، حيث استغل خروتشوف الرفض الأمريكي والتورط الفرنسي البريطاني في

¹ إيمري ناغ: (1896-1958) هو سياسي شيوعي مجري شغل عدة مناصب سامية في الحكومة المجرية بين 1953 و1956 اشتهر بمعاصرته للثورة المجرية والغزو السوفياتي للمجر والذي انتهى باعدامه لاحقا في 1958، لمزيد من المعلومات أنظر:

Vladimir Claude Fisera : « NAGY IMRE - (1896-1958) », Encyclopædia Universalis en Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 20 Octobre 2022, URL: <https://www.universalis.fr/encyclopedie/imre-nagy/>

² إياد طارق العلواني، المرجع السابق، ص- ص. 86-97

العدوان على مصر لتغطية دخول القوات السوفياتية إلى المجر، وسحق القوى الثورية المضادة للاشتراكية في 4 نوفمبر، فهدد إ.س الدول المشتركة في العدوان باستخدام القوة ضدها في حالة لم تلتزم بالقرارات الأممية، وهو ما وفر له التغطية (الإلهاء الدولي) لاستعادة السيطرة على المجر من جهة، ووقف قوى العدوان الثلاثي على مصر وزرع الفرقة بين أقطاب المعسكر الغربي من جهة أخرى.¹

فكان دخول القوات السوفياتية إلى بودابست وسحقها للمعارضة المجرية دليلاً على صعوبة تفكيك و.م.أ للكتلة الشرقية وهو ما لم يكن ليتحقق لولا العدوان على مصر، حيث جردت فرنسا وبريطانيا حليفهم الأمريكي من قوته الدعائية وسعيه لفضح السياسة السوفياتية في المجر، من أجل الوصول إلى تنديد بالتدخل السوفياتي مماثل لذلك الذي تعرضت له فرنسا وبريطانيا في ه.أ.م بسبب العدوان، ما منح خروتشوف الحجة لاستعادة السيطرة على المجر دون مشكلة تذكر.²

وبالتالي فقد قدم العدوان ل إ.س فرصة فريدة لإعادة فرض نظام موالي لموسكو في بودابست، وكان منظر الجيش الأحمر وهو يجوب شوارعها بمثابة إحياء قوي للحرب الباردة، التي أدت إلى انطلاق موجة من المظاهرات المناهضة للشيوعية في فرنسا، وأعطت حكومة غي مولي ورقة رابحة لربط التآمر الشيوعي بالثورة الجزائرية. حيث كانت فرنسا ترى بأن الجزائر والمجر متشابكتين بطريقة أو بأخرى، فانعكس القمع الشيوعي في بودابست على الثورة، التي وصفها الفرنسيون بأنها إرهاب يسيطر عليه الشيوعيون في الجزائر، وهو الاستنتاج الذي حاول الفرنسيون تأكيده بعد اعتقال أحد أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري وهو يهزم بزرع قنبلة في مصنع شهر نوفمبر.³

إذا كان هذا هو ملخص الأزمة المجرية وسيرها دولياً فإن القضية الجزائرية أثبتت حضورها في نقاشها على مستوى جلسات الجمعية العامة ل ه.أ.م، وكانت حجة قوية من حجج النقاش في تلك الاجتماعات، حيث اتهم الممثل السوفياتي في 9 نوفمبر، حكومتي بريطانيا وفرنسا بالسعي لتدويل المشكلة المجرية لتغطية اعتدائهما على مصر بسبب أزمة السويس، وصرف الانتباه عن قرارات الجمعية العامة التي دعت إلى وقف الأعمال العدائية في هذا البلد، هنا ولاستعمال ورقة الضغط المتاحة، ذكر الممثل السوفياتي قمع بريطانيا وفرنسا لحركات التحرر في العالم على غرار القضية الجزائرية، واستنكر قمعهما لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة والتظاهر بالدفاع عن

¹ يانوش بيريتش: الثورة المضادة في المجر عام 1956 خطاباتها وأسلحتها، تر: مالك أبو عليا، دن، دم، دت، ص، ص. 153، 154.

² Peter G. Boyle : « The Hungarian Revolution and the Suez Crisis », History The Journal of The Historical Association, Vol 90, N 4 , The Historical Association and John Wiley & Sons Ltd, New York, October 2005, p.564, URL : <https://www.jstor.org/stable/24428113>

³ Martin Evans, Op.cit, p.184

حقوق الشعب المجري من جهة أخرى، متعجبا في الوقت نفسه من أملهم بنجاح محاولاتهم لتضليل الرأي العام العالمي وتحويل الانتباه عن الأنشطة العدوانية لقواتهم في الشرق الأوسط وإفريقيا وعدة مناطق أخرى من العالم.¹ وردا على اتهام السوفييت بارتكاب المذابح في المجر، عاد نفس الممثل في 19 نوفمبر، وذكر الفرنسيين والغرب بالوضع في الجزائر، التي وصف نضال شعبها من أجل الحرية بالشجاعة رغم القمع الوحشي، واستدل لإثبات هذا القمع بتصريح قائد المجموعة الاشتراكية في البرلمان الفرنسي في 6 أبريل، والذي كشف وفقا للمعلومات الرسمية بأن القوات الفرنسية أبادت منذ اندلاع الثورة 48 ألف جزائري، وأكد بأن الأرقام التي قدمتها الحكومة الفرنسية عن الضحايا هي أقل من الواقع بكثير، معتبرا بأن عددهم يصل فعليا إلى مستوى الإبادة الجماعية.² كما لم يتوانى ممثل الحكومة المجرية -الموالية للسوفييت- يوم 5 ديسمبر، في التعبير عن أمل حكومته في تسوية القضية الجزائرية عن طريق المفاوضات واحترام مصالح الشعب الجزائري ومبدأ تقرير المصير.³

وقد عثر في أرشيف الخارجية الأمريكية بخصوص المباحثات الغربية حول الأزمة في المجر، في إطار السعي لتشكيل لجنة تحقيق دولية (كحجة غربية) للتحقيق في القمع السوفييتي، إدراك الأمريكيين لقلق البريطانيين والفرنسيين وترددهم في قيام الدبلوماسيين في بودابست بالعمل كمراقبين لـ ه.أ.م، بسبب خوفهم من استغلال السوفييت لذلك كحجة للقيام بإجراء مماثل في مصر، والمطالبة بإجراء مماثل في الجزائر أيضا، والذي اعتبر بأنه سيكون سابقة وأمرًا فارقًا بالنسبة للفرنسيين إذا حصل في الواقع.⁴

وبالتالي فقد ارتبطت القضية الجزائرية بالثورة المجرية أيضا وإن كان ذلك بشكل غير مباشر، عبر استغلال الوضع في الجزائر كحجة سوفييتية ضد التآمر الغربي على القوى الاشتراكية في المجر، حيث وفرت الثورة رفقة العدوان الثلاثي على مصر ورقبتين راجحتين بيد السوفييت من أجل حجب قمعهم للثوار المجريين وإعادة المجر إلى

¹ U.N Archives : The General Assembly Second Emergency Special Session Official records, Document Symbol: A/PV.570, « **The 570th Plenary Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 9 November 1956, p.51, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/858481/files/A_PV-570-EN.pdf?ln=ar

² U.N Archives : The General Assembly 11th Session Official records, Document Symbol: A/PV.582, « **The 582nd Plenary Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 19 November 1956, p.109, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/728783/files/A_PV-582-EN.pdf?ln=ar

³ U.N Archives : The General Assembly 11th Session Official records, Document Symbol: A/PV.610, « **The 610th Plenary Meeting** », The United Nations General Assembly, New York, 5 December 1956, p.555, URL :

https://digitallibrary.un.org/record/728868/files/A_PV-610-EN.pdf?ln=ar

⁴ U.S.D.S Archives: Document N 221, « **Notes on the 59th Meeting of the Special Committee on Soviet and Related Problems** », Washington D.C, 4 January 1957, Foreign Relations of the United States 1955-1957 Eastern Europe, Vol 25, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1990, p.545.

الهيمنة السوفياتية، ولربما تتساوى الثورة المجرية كحجة مع العدوان الثلاثي في دعم إس.إس. للقضية الجزائرية في ه.أ.م خلال نفس الفترة.

3. أزمة برلين:

شكلت هذه الأزمة واحدة من أبرز نقاط الصدام بين المعسكرين في الحرب الباردة مع نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات وانتهت ببناء جدار برلين الشهير رمز التنافر بين الكتلتين، وقد كان للقضية الجزائرية حضورها ومكانتها في مجريات هذه الأزمة، وهو ما سيتم إبرازه في هذا العنصر.

عرفت الأوضاع في ألمانيا منذ حصار برلين وتقسيمها إلى دولتين شرقية وغربية تتبع كل منهما معسكرا من المعسكرين المتصارعين في الحرب الباردة، نوعا من الاستقرار بين 1950 و1958، خصوصا مع محاولات الأطراف المتصارعة بحث وضعية ألمانيا، ورغم تصاعد الصراع بين المعسكرين بسببها وتسليح كل منهما للألمانيين وضمهما إلى ح.ش.أ وحلف وارسو، إلا أن الأمور لم تتأزم حتى أعاد خروتشوف طرح نظرتة في تحرير مدينة برلين وإلغاء الإشراف الرباعي عليها وجعلها مدينة دولية منزوعة السلاح في 30 نوفمبر 1958، حين هدد الدول الغربية بسحب امتيازاتها في برلين الشرقية والمتفق عليها في اتفاقيات إنهاء ح.ع.2 في حالة عدم امتثالها لطلبه. وليعزز ضغطه أكثر على هذه الدول منحها مهلة 6 أشهر لجعل برلين مدينة منزوعة السلاح وهدد حال رفضها، بتوقيع معاهدة صلح مع ألمانيا الشرقية وإيقاف الاتصالات مع ممثلي القوات الغربية في ألمانيا.¹

حاول خروتشوف بهذا الأمر إجبار الحلفاء الغربيين على نزع السلاح من برلين ودمجها في ألمانيا الشرقية وهي الدولة التي لم يعترفوا بها، وهو ما كان سيؤدي إلى سيطرة الألمان الشرقيين على حركة المرور الغربية في المدينة، التي اعتبرت الخط الأمامي ل ح.ش.أ والغرب خلال الحرب الباردة. بل وعلاوة على ذلك كانت الموافقة الغربية على المقترحات السوفياتية لتكون بمثابة اعتراف فعلي بألمانيا الشرقية والقبول بحل الألمانيتين وواقع الصراع في أوروبا، وقد نظرت القوى الغربية إلى المبادرة السوفياتية على أنها بداية لأزمة جديدة من أزمات الحرب الباردة، بشكل جعل الإدارة الأمريكية تدرك بأن نهاية هذه الأزمة لن تكون جسرا جويا لفك الحصار عن المدينة كما حدث في السابق، بل سلسلة من الإجراءات التي يحتمل أن تتصاعد إلى حرب نووية محتملة.²

حل الأزمة اجتمعت الأطراف الأربعة المشرفة على برلين في ماي 1959، لبحث الوضع لكنها انتهت دون جدوى، فدعي لعقد مؤتمر باريس سنة 1960، كمحاولة أخرى لحل هذه القضية، وكان النقاش في هذا

¹ إباد طارق العلواني، المرجع السابق، ص.63

²Kitty Newman: **Macmillan Khrushchev and The Berlin Crisis 1958-1960**, Routledge Editions, New York, 2007, p.5.

المؤتمر محتمدا بين الأطراف المعنية، وما زاد الطين بلة سقوط طائرة تجسس أمريكية في الأراضي السوفياتية، حيث استغل خروتشوف هذا الأمر في 7 ماي 1960، كذريعة للانسحاب من المؤتمر بسبب ما رآه خرقا أمريكيا لسياسة التعايش السلمي بإرسال طائرة تجسس وانتهاك المجال الجوي السوفياتي، ووضع يوم 15 نوفمبر، شروطا بضرورة اعتذار و.م.أ ومعاقبة المتسببين في الحادثة لعقد قمة أخرى بعد عدة أشهر. وقد بقي الخلاف بين أطراف الصراع حتى مجيء عام 1961 أين التقى كيندي وخروتشوف بفيينا في جوان 1961، أين هدد هذا الأخير بتوقيع معاهدة صلح مع ألمانيا الشرقية في حالة لم تتوصل الأطراف لحل المشكلة قبل نهاية هذا العام، ما أدى إلى فشل القمة وتطور سريع للأزمة وتزايد التوتر السياسي والعسكري بين إ.س و و.م.أ.¹

كما انعكست توترات الأزمة على تزايد أعداد المهاجرين واللاجئين من ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية، في ظل تخوفات حكومة ألمانيا الشرقية من تأثيرات هذا النزوح على الاقتصاد، ما أدى إلى إغلاقها لحدودها مع ألمانيا الغربية بالأسلاك الشائكة واعتقال الفارين، ثم بناء جدار برلين الشهير الذي فصل الألمانيتين منذ أوت 1961، واستمرت التوترات بين القطبين بخصوص الأزمة حتى عام 1964، عندما وقع إ.س ودول الكتلة الشرقية معاهدة الصلح والاستقلال مع ألمانيا الشرقية، كتجسيد لتهديدات خروتشوف ضد الغرب دون أن يتوقف التوتر بين القطبين بخصوص ألمانيا حتى نهاية الحرب الباردة.²

لقد ارتبطت القضية الجزائرية ارتباطا وثيقا بأزمة برلين وصراع المعسكرين فيها، وظهرت مكانة الجزائر جلية واضحة في مختلف وثائق وزارة الخارجية الأمريكية بخصوص الأزمة، حيث لوحظ في مراسلات السفارة الأمريكية بباريس إلى وزارة الخارجية في نوفمبر 1958، بخصوص دور فرنسا في إنشاء جسر جوي لكسر أي حصار سوفياتي محتمل على برلين، تأكيدات السفارة بصعوبة توفير فرنسا لعدد كبير جدا من طائرات النقل والشحن بسبب التزام القسم الأكبر من طائراتها في الحرب بالجزائر³، وهنا يظهر جليا تأثير سحب القوات الفرنسية من ألمانيا الذي ذكر سابقا على الالتزامات الغربية في الحرب الباردة .

وعشية عقد اجتماعات جنيف لبحث المشكلة الألمانية في ماي 1959، اجتمع قبلها وزير الخارجية الأمريكي مع المستشار الألماني أديناور في بون، أين لوحظ امتعاض أمريكي من تأثير الحرب في الجزائر على تعامل

¹ إيناس سعدي عبدالله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية-السوفياتية 1945-1963، مرجع سابق، ص-ص. 202-206.

² إياد طارق العلواني، المرجع السابق، ص-ص. 70-75.

³ U.S.D.S Archives: Document N 36, « Telegram From the Embassy in France to the Department of State », Paris, 15 November 1958, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Berlin Crisis 1958-1959, Vol 8, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1993, p.67.

فرنسا مع متطلبات الأزمة، فمن جهة أشار الأمريكيون بطريقة غير مباشرة إلى تأثيرات عرض القضية الجزائرية على الدورة 14 للجمعية العامة لـ ه.أ.م. ومساهمتها في حجب تركيز العالم على أزمة برلين، ومن جهة أخرى عبروا عن استغرابهم من طلب الفرنسيين لدعم دول ح.ش.أ في التصويت لصالحهم ضد القضية، في ظل عدم مساهمتهم بدعم الجهود الغربي في برلين بشكل فعال. هنا يظهر وجه آخر من أوجه ابتزاز الدبلوماسية الفرنسية لخلقائها بسبب الجزائر، حيث أطلع رئيس الحكومة الفرنسية دوبري حلفاءه، بأن فرنسا لن توافق على تسليم 9 أسراب جوية أمريكية بـ 25 طائرة لكل منها للتعامل مع أزمة برلين، ما لم تغير و.م.أ. والغرب مواقفهم لتتفق مع فرنسا في عدة قضايا، ولا شك بأن جل اهتمام فرنسا خلال نفس الفترة هو دعم مخططات ديغول للحفاظ على الجزائر.¹

وقد تم التطرق سابقا إلى توتر العلاقات الفرنسية الأمريكية خلال نفس الفترة، بفعل سياسات ديغول المرتبطة بنظرته للتحالف الغربي وح.ش.أ، وقبل زيارة الرئيس آيزنهاور إلى فرنسا لحل هذه المشاكل في سبتمبر 1959، زار بون أين التقى بالمستشار الألماني أديناور لتباحث واقع الأزمة يوم 27 أوت 1959، حيث أطلع هذا الأخير الرئيس الأمريكي بأن الجزائر ستكون محور لقاء ديغول معه عند زيارته إلى فرنسا، وضرورة تأكيده على دعم فرنسا في الجزائر وفي ه.أ.م، تجنباً لأي انعكاسات على الدور الفرنسي في التحالف الغربي في حالة فشل فرنسا في التصويت، في ظل اتفاق الطرفين على أن حل القضية الجزائرية في أقرب فرصة سيؤدي إلى استرجاع قوة ح.ش.أ في أوروبا للتعامل مع الأوضاع المستجدة فيها.²

يبدو مما سبق بأن الأزمة قد انعكست على الجهود الدبلوماسية الألماني، عبر محاولة المستشار أديناور خلال اجتماعه بالرئيس الأمريكي بباريس في ديسمبر 1959، تهدئة غضب الأمريكيين من إهمال ديغول للالتزامات فرنسا اتجاه ح.ش.أ وألمانيا، حيث أكد المستشار مواجهة ديغول صعوبات لإنهاء الحرب في الجزائر في ظل مكانة وقوة الجيش الفرنسي الضاغطة على الساحة السياسية الفرنسية، وطلب بتفهم الموقف الفرنسي تجنباً لإحداث شرح جديد في الدفاعات الأوروبية، بالمقابل عبر الرئيس الأمريكي صراحة عن قلقه من عدم التزام فرنسا بمخطط الدفاع الجوي لـ ح.ش.أ في أوروبا، وطلب من المستشار الألماني تبليغ ديغول بقلق الأمريكيين في هذا الجانب.³

¹ U.S.D.S Archives: Document N 288, « Telegram From the Embassy in Germany to the Department of State », Bonn, 10 May 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Berlin Crisis 1958-1959, Op.cit, pp.680,681.

² U.S.D.S Archives: Document N 8, « Memorandum of Conversation », Bonn, 27 August 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Berlin Crisis 1959-1960 Germany Austria, Vol 9, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1993, pp.24,25.

³ U.S.D.S Archives: Document N 59, « Telegram From Secretary of State Herter to the Department of State », Paris, 21 December 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Berlin Crisis 1959-1960 Germany Austria, Op.cit, pp.150,151

كما لم تغب القضية الجزائرية عن المناقشات الغربية لتطورات أزمة برلين في سبتمبر 1960، فخلال اجتماع وزير الخارجية الألماني والأمريكي للتباحث حول الأزمة، رد هذا الأخير على سؤال الأول بخصوص انعكاسات مناقشة الجمعية العامة لـ ه.أ.م، والتأكيد الغربي على مبدأ تقرير المصير للألمان في ضوء الحساسيات الفرنسية بشأن هذه المسألة بسبب القضية الجزائرية، بضرورة التأكيد على هذا المبدأ بخصوص ألمانيا أيا كانت نتيجته، خصوصا بعد تصريح ديغول بتطبيق هذا المبدأ في الجزائر بشكل لن يجعل الفرنسيين يعترضون على ذلك.¹

وخلال الاجتماع الوزاري الرباعي الذي ضم وزراء خارجية كل من و.م.أ، ألمانيا الغربية، بريطانيا وفرنسا بباريس في أوت 1961، لم يتوانى وزير الخارجية الفرنسي خلال مناقشة مسألة نشر قوات ح.ش.أ في ألمانيا، في التعبير عن عدم قدرة حكومته على توفير القوات بسهولة بسبب الحرب في الجزائر، رغم سحبهم لفرقة عسكرية منها واستعدادهم لإعادة تحويلها للحرب الأوروبية في مطلع سبتمبر. ورغم أنه لم يعددهم بذلك، فقد صرح دي مورفيل للحلفاء الغربيين بأن فرنسا ستسحب فرقة أخرى إذا تطور الوضع في الجزائر وفق ما تأمل حكومته، وأكد بأن الفرنسيين قد بدؤوا بسحب بعض أفراد القوات الجوية من الجزائر لتعزيز سلاحهم الجوي التكتيكي في شرق فرنسا وألمانيا الغربية، ووعد باتخاذ المزيد من الخطوات كاستدعاء جنود الاحتياط لدعم القوات الموجودة في ألمانيا، وإعادة النظر في الانتشار العسكري بالجزائر إذا أصبح ذلك ضروريا حسب تطور الوضعية في الجزائر وأوروبا.²

كقراءة من السفارة الأمريكية في باريس بخصوص الموقف الفرنسي من أزمة برلين، ومشاركة الفرنسيين في أي مفاوضات بخصوصها في أكتوبر 1961، أكدت بأنه ورغم عدم ارتباط سياسة فرنسا في برلين ارتباطا وثيقا بسياساتها المتعلقة بالجزائر، إلا أن التوتر في برلين يتناسب مع جهود ديغول لفك الارتباط عن الجزائر وخروج فرنسا منها. لكنها تؤكد بأن فتح مجال إجراء مفاوضات أو تسوية مبكرة بخصوص المسألة الألمانية من شأنه أن يعقد جهوده لجذب الانتباه العسكري والمدني بعيدا عن الجزائر إلى مهمات فرنسا في وسط أوروبا أو برلين، وتشير هذه التقارير بأن الفرنسيين صرحوا باحتمال عدم مشاركتهم في المفاوضات حتى لو تم ترتيبها، وهو ما قرأه الأمريكيون بأنه إشارة تحذير مهمة من الفرنسيين ودليل على رفضهم التشويش على عملهم في الجزائر بسبب أزمة برلين.³

¹ U.S.D.S Archives: Document N 213, «**Memorandum of Conversation**», Paris, 18 September 1960, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Berlin Crisis 1959-1960 Germany Austria, Op.cit, p.575.

² U.S.D.S Archives: Document N 95, «**Memorandum of Conversation**», Paris, 5 August 1961, Foreign Relations of the United States 1961-1963 Berlin Crisis 1961-1962, Vol 14, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1993, pp.283,284.

³ U.S.D.S Archives: Document N 171, «**Telegram From the Embassy in France to the Department of State**», Paris, 7 October 1961, Foreign Relations of the United States 1961-1963 Berlin Crisis 1961-1962, Op.cit, pp.481,482.

وبينما كانت فرنسا وج.ت.و تعدان لتنظيم استفتاء تقرير المصير اجتمع وزير خارجية ألمانيا الغربية بالرئيس الأمريكي للتباحث حول الوضع في برلين في نهاية أبريل 1962، حيث لم يخفي كيندي استنكاره لهجوم الصحافة الألمانية على بلاده التي زادت ميزانيتها العسكرية بمقدار 2 مليار دولار، واستدعت 7 فرق من قوات الاحتياط إلى ألمانيا وتجهيزها لفك الحصار عن برلين، ناهيك عن تفاوضها مع إس.لحل الأزمة، مقارنة بإشادة نفس الصحافة بفرنسا التي وضعت فرقتين غير مسلحتين بالكامل فقط في ألمانيا، دون أن تسحب قواتها من الجزائر إلى أوروبا بشكل كبير، ما جعل الوزير الألماني يعمل على تهدئته ويحصر الأمر في مجرد سوء فهم لا أكثر.¹

وبعد الاستقلال وبالضبط في سبتمبر 1962، لم يتوانى الأمريكيون خلال اجتماعهم بالسفير الفرنسي، عن المطالبة بإرسال فرقة عسكرية أخرى لتنضم إلى قوات ح.ش.أ في ألمانيا، لكنهم اصطدموا بتصريح السفير بعدم قدرة حكومته على إرسال أي فرقة من القوات العائدة من الجزائر بسبب مشاكل تسليحها وتحديثها²، وهو ما يبدو كتماطل وتذرع فرنسي للهرب من الالتزامات الأوروبية مجدداً بعد خسارة ورقة حرب الجزائر.

تهرب انتبه له الألمان ولم يتوانوا في التعبير عن امتعاضهم من الإهمال الفرنسي خلال اجتماع وزير الخارجية الألماني مع الرئيس الأمريكي في أكتوبر 1962، أين صرح وزير الخارجية الألماني بأن حكومته تعتمز توضيح عدم رضاها على الالتزام الفرنسي اتجاه ألمانيا لديغول، ورؤيتها بأن مزاعم الفرنسيين بخصوص حاجتهم لإبقاء القوات الفرنسية القادمة من الجزائر على الأراضي الفرنسية، في ظل الأزمة التي تعيشها ألمانيا لم تكن مقنعة للغاية، وقد لمس الأمريكيون توجهها ألمانيا للتصعيد لذلك تدخل كيندي من أجل تهدئة الأوضاع، والدعوة إلى الحوار المشترك بين الألمان والفرنسيين لمعالجة مسألة انتشار القوات الفرنسية في ألمانيا.³

أما بخصوص موقف ج.ت.و من الأزمة فقد أكدت عبر أعداد جريدة المجاهد في أوت 1961، بأنها لا تهتم بهذه الأزمة إلا من باب تأثير أي حرب نووية بين المعسكرين بخصوص برلين على دول العالم الثالث، وفي نطاق توضيح موقفها المحايد أكدت الجبهة بأنها لا تهتم بمحاولات المعسكر الشرقي لتوطيد نفوذه في ألمانيا الشرقية والمحاولات الغربية لصد هذا النفوذ، لكنها أشارت وانطلاقاً من نظرتها الدبلوماسية الموضوعية إلى وجود نوايا

¹ U.S.D.S Archives: Document N 44, « **Memorandum of Conversation**», Washington D.C, 30April 1962, Foreign Relations of the United States 1961-1963 Berlin Crisis, 1961-1963, Vol 15, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1994, pp.126,127.

² U.S.D.S Archives: Document N 113, « **Memorandum of Conversation**», Washington D.C, 7 September 1962, Foreign Relations of the United States 1961-1963 Berlin Crisis, 1961-1963, Op.cit,p.312.

³ U.S.D.S Archives: Document N 134, « **Memorandum of Conversation**», Washington D.C, 17 October 1962, Foreign Relations of the United States 1961-1963 Berlin Crisis, 1961-1963, Op.cit,p.369.

توسعية غربية في شرق أوروبا من باب برلين، انطلاقاً من الضجة الإعلامية والسياسية التي صاحبت إغلاق ألمانيا الشرقية لحدودها مع جارتها الغربية، رغم أن هذه الإجراءات حسب وصفها لا تمس مصالح الغرب بأي ضرر.¹ وبالتالي فقد أثبتت القضية الجزائرية ارتباطها بأزمة برلين التي تعتبر أحد أخطر أزمات الحرب الباردة في القرن الماضي، ارتباط كان عبر عدم التزام فرنسا بواجبها في الدفاع عن ألمانيا على أكمل وجه، بسبب مشاركة قواتها التي سحبها منها في الحرب بالجزائر، بالإضافة إلى تزامن هذه الأزمة مع المرحلة الأخيرة من الثورة أين كان ديغول يسعى لانتشال بلاده من الجزائر، مستغلاً التوتر في أوروبا لجذب اهتمام الرأي العام والجيش الفرنسيين، وقد أثبتت هذه الأزمة الكذب والتمرد الفرنسي باستغلال الثورة الجزائرية كحجة لتهرب ديغول وتمرده على التزامات بلاده اتجاه الدفاعات الأوربية ل.ح.ش.أ، وهو ما ثبت بعد استقلال الجزائر وتماطله في إعادة القوات إلى ألمانيا الغربية.

4. الأزمة الكوبية:

لم تكن أوروبا وجنوب شرق آسيا الحلقات الرئيسية لصراع الحرب الباردة بين المعسكرين، بل امتد الصراع أيضاً إلى أمريكا اللاتينية معقل الهيمنة والنفوذ الأمريكيين، حيث ارتبطت القضية الجزائرية أيضاً بالأزمة الكوبية من باب آخر وهو تضامن ج.ت.و مع حركات التحرر في العالم، وهو ما سنوضحه خلال هذا العنصر.

تعود جذور هذه الأزمة إلى صراع القوى الثورية في كوبا مع واجهة النفوذ الأمريكي وهو نظام الجنرال فلوغنسيو باتيستا «Fulgencio Batista»² منذ الثلاثينات ووصوله إلى الحكم سنة 1940، لكن هذا الوصول وإصلاحاته السياسية التي مكنت من ظهور الأحزاب والتيارات السياسية المتنوعة في كوبا لإضفاء الشرعية الدولية على حكمه، وضعت القاعدة الصلبة لنمو المعارضة السياسية خصوصاً اليسارية منها، والتي أطاحت بحكمه سنة 1942، لكنه عاد إلى الحكم بدعم أمريكي لانقلاب 19 مارس 1952.

وقد واصل باتيستا خلال ولايته الثانية الخضوع لهيمنة و.م.أ وضغوطاتها لحماية مصالحها، فتدهور الاقتصاد الكوبي بشكل كبير وارتفعت معدلات البطالة وتراجعت الأجور والمستوى المعيشي للكوبيين، مع عجز كبير في الميزانية وارتفاع للديون مقابل ارتفاع رأس المال الأمريكي في كوبا، فضلاً عن سيطرة و.م.أ على النسبة الكبرى من إنتاج

¹ "بنزرت.. برلين... بلغراد"، المجاهد، ع103، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 28 أوت 1961، ص.4.

² فلوغنسيو زالديفار باتيستا: (1901-1973) جنرال عسكري كوبي تقلد منصب رئيس كوبا على فترتين بين 1940 و1958، حتى أطاحت الثورة الكوبية بقيادة فيدال كاسترو بنظامه الموالي ل و.م.أ، لمزيد من المعلومات أنظر: "فلوغنسيو زالديفار باتيستا"، موقع الجزيرة، قسم شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 19 أكتوبر 2014، تم الدخول بتاريخ 20 أكتوبر 2022، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/10/19/%D9%81%D9%88%D9%84%D8%BA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%88-%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%A7>

البلاد في القطاع الزراعي والمنجمي، بشكل جعل من كوبا سوقا لتصريف منتجات و.م.أ دون مساهمة فعلية في دعم الاقتصاد الكوبي.¹

أذنت عودة باتيستا إلى الحكم سنة 1952، لعودة القمع المسلط على المعارضة بكل أشكاله المتنوعة، فكانت سيطرته على الحكومة بالقوة، سببا في عودة الاضطرابات والاحتجاجات التي عجلت بظهور المحامي فيدل كاسترو «Fidel Castro»²، الذي سعى لوقف انقلاب باتيستا بالطرق القانونية فلما فشلت محاولاته، قام بجمع المتطوعين تحضيراً للثورة، وقام بالهجوم على قلعة مونكادا «Moncada» يوم 23 جويلية 1953، لجمع المعدات وتسليح قواته، لكنه فشل وتمت محاكمته في سبتمبر وحكم عليه بالسجن 15 عاما.

خرج كاسترو من السجن في ماي 1955، إثر عفو عام أصدره باتيستا فغادر صوب المكسيك أين نجح في ضم الكثير من المتطوعين إلى صفوف قواته وبدأ المهجومات ضد القوات الحكومية في ديسمبر 1956، محققا عدة انتصارات بين 1957 و1958، ما مهد لزحف كاسترو على العاصمة هافانا في 2 جانفي 1959، بعد استقالة باتيستا ليلة رأس السنة ومغادرته لكوبا، كنتيجة للهزائم التي تلقاها وبذلك فتحت كوبا عهدا جديدا في تاريخها بعيدا عن الهيمنة الأمريكية.³

شكل نجاح الثورة واجهة لتغيير النظام السياسي في كوبا، وقد حاولت و.م.أ لعدة مرات اغتيال كاسترو والتخلص من حكومته عبر الانقلابات منذ توليه السلطة في جانفي 1959، وفرضت على كوبا حصارا اقتصاديا خانقا دفع كاسترو إلى توقيع اتفاقية تبادل تجاري وتعاون اقتصادي مع إ.س في 1960، وكانت فاتحة للعديد من الاتفاقيات لاحقا في مجالات أخرى خصوصا العسكرية منها.

أوصل هذا التحالف الكوبي السوفياتي العلاقات الكوبية الأمريكية حد القطيعة في أفريل 1961، فدعمت و.م.أ العناصر المناوئة للثورة في غزوها لكوبا في يوم 15 أفريل بالقصف الجوي، فتدخل إ.س يتدخل لتزويد كوبا بالوقود وتحولها إلى الاشتراكية رسميا في ماي 1961، وجعل هذا الغزو كاسترو يفكر في امتلاك مظلة رادعة ضد المؤامرات الأمريكية، فطلب رسميا الحماية من السوفييت، وهنا تزوجت المصلحة السوفياتية في الحرب الباردة مع

¹ إيناس سعدي عبدالله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية-السوفياتية 1945-1963، مرجع سابق، ص-ص. 249-251.

² فيدل كاسترو: (1926-2016) محامي ورجل سياسي شيوعي كوبي قاد الثورة ضد نظام باتيستا والهيمنة الأمريكية في أمريكا اللاتينية، وحكم كوبا بين 1959 و2008، لمزيد من المعلومات أنظر: "فيدل كاسترو"، موقع الجزيرة، قسم شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 14 ديسمبر 2014، تم الدخول بتاريخ 20 أكتوبر 2022، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/12/14/%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%84-%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D9%88>

³ إيناس سعدي عبدالله، نفسه، ص-ص. 252-270.

الحاجة الكوبية لوقف التآمر الأمريكي. حيث شرع السوفييت في تنصيب قواعد إطلاق الصواريخ النووية قصيرة وبعيدة المدى في كوبا، للضغط على الأمريكيين لسحب صواريخهم من تركيا والتراجع في برلين، ما أوصل المعسكرين إلى أزمة الصواريخ الكوبية التي أوشكت على إدخال العالم في حرب نووية سنة 1962، وبينما كانت الجزائر تعيش الشهر الأول من الاستقلال، كان العالم على موعد جديد مع التوتر بين المعسكرين في كوبا لم ينتهي حتى نهاية 1962، بسحب تلك الصواريخ مقابل تعهد و.م.أ بسحب صواريخها من تركيا وعدم غزو كوبا.¹

نظرا لارتباط الثورة الكوبية وأزمة الصواريخ بصراع الحرب الباردة، يفضل انطلاقا من هذه الفقرة وصفهما معا بعبارة "الأزمة الكوبية"، وأما عن علاقتها بالجزائر فخلال دراسة هذه الأزمة على مستوى وزارة الدفاع الأمريكية في جوان 1958، لبحث سبل دعم نظام باتيستا ضد قوات الثورة الكوبية، برزت الجزائر في امتعاض وزير الدفاع الأمريكي من استنزاف فرنسا لاحتياطي معدات و.م.أ في أوروبا، وتسخيرها للاستخدام على نطاق واسع في الجزائر، وهو ما أثبتت محادثات القيادة العسكرية الأمريكية تأثيره على خطط و.م.أ في البحر الأبيض المتوسط، وفي تعاملها مع الأزمات المستجدة في القسم الغربي من أراضي ح.ش.أ، خصوصا في مواجهة الثورة الكوبية وتزويد نظام باتيستا بالمعدات اللازمة لدعم قواته، فكان من بين الاقتراحات لتجاوز هذا العجز سحب جزء من القوات الأمريكية ومعداتهما من البحر الأبيض المتوسط وأوروبا للتعامل مع مخرجات الثورة الكوبية.² كما برزت الجزائر أيضا خلال مناقشات مجلس الأمن القومي الأمريكي بخصوص كوبا في جويلية 1960، حيث اتفق الأمريكيون على عرض القضية الكوبية على مجلس ح.ش.أ وطلب دعمه في الأزمة، لكن الأمريكيين كانوا يعلمون بصعوبة الحصول على هذا الدعم في ظل مقارنة البريطانيين والفرنسيين لأزمة السويس والثورة الجزائرية بأزمة كوبا، وإحيائهم لذكريات ما رأوه تقصيرا أمريكيا عن دعمهم في تلك القضايا، خصوصا في ظل وجود ديغول في الحكم واحتمال معاملته للأمريكيين بمبدأ المعاملة بالمثل في أزمة كوبا.³

بعد فشل غزو القوى المدعومة أمريكيا في أبريل 1961 لكوبا، راسل المساعد الخاص للرئيس الأمريكي رئيسه كيندي، بخصوص جولته في أوروبا الغربية لكسب الدعم لسياسات و.م.أ، وقد صرح المساعد رئيسه

¹ إباد طارق العلواني، المرجع السابق، ص-ص. 215-227.

² U.S.D.S Archives: Document N 70, « **Memorandum of Discussion at a Department of State-Joint Chiefs of Staff Meeting** », Washington D.C, 27 June 1958, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Cuba, Vol 6, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1991, p.118

³ U.S.D.S Archives: Document N 545, « **Memorandum of Discussion at a Department of State-Joint Chiefs of Staff Meeting** », Washington D.C, 7 July 1960, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Cuba, Op.cit, p.988.

بأسف أغلبية التيارات السياسية في أوروبا بخصوص قرار الغزو، ورؤية المحافظين البريطانيين لهذا الغزو بمثابة تحويل كوبا إلى جزائر أخرى، في ظل التفاف الشعب الكوبي حول فيدال كاسترو ضد القوى المناوئة للثورة. كما أكد المساعد أيضا بأن تطورات القضية الجزائرية خلال نفس الفترة، واحتمال عرضها على الدورة 16 ل ه.أ.م، واحتمال هزيمة فرنسا مجددا قد ساهم في إبعاد أزمة كوبا عن الواجهة، في ظل احتمال تعثر و.م.أ دوليا في أي حملة ضد كوبا وعدم تحمس حلفائها الأوروبيين لهذا الأمر، ورغبتهم في عودة الأمريكيين إلى محاور سياستهم الخارجية قبل الأزمة، وختم ناصحا رئيسه بضرورة الابتعاد عن تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في القضايا المحورية، حتى لا تتحمل و.م.أ هزة أخرى في كوبا تسيء إلى سمعتها وتفقد حكومتها الثقة الدولية كما حصل مع القضية الجزائرية.¹

صادف اشتعال لهيب الأزمة الكوبية ظهور ح.م.ج.ج في سبتمبر 1958، وبينما كان الثوار الكوبيون يكتسحون قوات نظام باتيستا، لم تتوانى الحكومة عن إبداء فرحتها بالتخلص من هذا النظام الذي كان دائما في صف معسكر الغرب الهادف لتقويض القضية الجزائرية. حيث وصفت كاسترو في أوت 1959، برمز الثورة الشعبية في القارة الأمريكية، واعتبرت انتصاراته عاملا حاسما في تمكين القضية الجزائرية من الانتصار في ه.أ.م، كما أشادت بدعمه للقضية في مختلف المحافل الدولية وهو ما دفع ح.م.ج.ج إلى تكريمه بوسام حيث قال بخصوص هذا التكريم: "منذ انتصاري على باتيستا، اتصلت بآلاف الهدايا، لكنني أعترف بأنني لم أحتفظ منها لحد الآن إلا باثنتين... والهدية الثانية هي هذا الوسام الذي جاءني من الحكومة الجزائرية، فهو يمثل في نظري قيمة لا تقدر لأنه التعبير المحسوس على المساندة التي يمدني بها شعب كان كفاحه يمثل بالنسبة لي-وخاصة في أحلك الظروف- مثالا حيا للشجاعة والصبر ومنبعا من الحيوية والأمل".²

كما عبرت ح.م.ج.ج عن تضامنها المطلق مع الثورة الكوبية في جويلية 1960، حيث وصفتها بواجهة الخلاف الجوهري الأصيل القائم بين قوى التحرر والتقدم وقوى الاستعمار والاستغلال في العالم، وتهديدها للنفوذ الأمريكي في أمريكا اللاتينية، وأكدت على دعمها رفقة كافة قوى حركات التحرر الدولية للشعب الكوبي، وتعبيرا

¹ U.S.D.S Archives: Document N 196, « Memorandum From the President's Special Assistant (Schlesinger) to President Kennedy», Washington D.C, 3 May 1961, Foreign Relations of the United States 1961-1963 Cuba January 1961-September 1962, Vol10, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1997, pp.426-428.

² "بين كوبا والجزائر"، المجاهد، ع46، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 13 جويلية 1959، ص.2.

على هذا الدعم أرسلت الحكومة عبد القادر شندرلي إلى كوبا في نفس العام، أين التقى بالعديد من ممثلي القوى السياسية وقوى المجتمع المدني في البلاد لتأكيد تضامن ج.ت.و مع الشعب الكوبي وثورته¹.

يرى بعض المؤرخين بأن هذا التضامن جاء في إطار سعي ح.م.ج.ج، للتنسيق أكثر مع حركات التحرر المناهضة للاستعمار والامبريالية الغربية على غرار كوبا، وبعد عامين أي في سبتمبر 1960، تعهدت الحكومة بالتضامن مع الثورة الكوبية بقيادة كاسترو وهاجمت ح.ش.أ باعتباره حلفا استعماريا، ما أدى إلى نيلها اعترافا فعليا من إس. فيما يبدو بأنه انتصار دبلوماسي ناجح عبر استغلال زخم الحرب الباردة، وهو ما رأته بريطانيا و.م.أ ميلا من الحكومة صوب المعسكر الشرقي، وفتحا لباب آخر من الصراع بين المعسكرين لتعملا على إنهاء الصراع الجزائري الفرنسي خوفا من ارتقاء ج.ت.و في أحضان السوفييت.²

كما كان ل ج.ت.و موقفها أيضا من غزو القوى المدعومة أمريكيا لكوبا في أبريل 1961، الذي مهد لظهور أزمة الصواريخ لاحقا، فاعتبرت الثورة الكوبية منهلا للتجارب والدروس لكل الشعوب المكافحة، في سبيل تحقيق الاستقلال الحقيقي ضد الاستعمار وحلفائه خصوصا الهيمنة الأمريكية على أمريكا الجنوبية، والذي يرتبط بباقي حركات التحرر في العالم ليضيق الخناق على القوى الاستعمارية التقليدية والجديدة في كل أرجاء المعمورة.³

توج هذا التضامن باعتراف كوبا رسميا بح.م.ج.ج في 28 جوان 1961، اعتراف وإن جاء متأخرا نوعا ما، فقد وصفته ج.ت.و بأنه نتيجة طبيعية للعلاقات بين الحكومتين والشعبين لتحقيق أهدافهما المشتركة، ومدحت في الوقت نفسه موقف كاسترو بخصوص القضية الجزائرية⁴. كما نوهت في سبتمبر 1961، بالزخم الثوري الكوبي وتأثيراته على أمريكا اللاتينية، بتهديده الواضح لمصالح الشركات الاحتكارية الغربية والطبقات الاستغلالية الداخلية من إقطاعيين ورأسماليين وقوات نظامية موالية لأنظمة عميلة للغرب، والهيمنة الأمريكية في القارة التي تقف وراء كل هذه الجهات، حيث أكدت الجبهة على حتمية فشل مساعي و.م.أ وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة، من أجل تطويق الثورة الكوبية ومنعها من الانتشار في القارة الأمريكية.⁵

كما نددت في فيفري 1962، بالدعاية الأمريكية والحصار السياسي والاقتصادي الذي سعت له و.م.أ لحصار كوبا ونظامها الثوري بقيادة كاسترو، وأوردت في إطار قراءتها للأزمة بأن هذه الإجراءات الأمريكية، إنما

¹ "معركة كوبا ضد الاستعمار الأمريكي"، المجاهد، ع73، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 25 جويلية 1960، ص، ص8، 9.

² Martin Evans, Op.cit, p.289

³ "درس جديد من كوبا"، المجاهد، ع94، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 25 أبريل 1961، ص-ص6-10.

⁴ "أبناء قصيرة: كوبا تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"، المجاهد، ع99، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 3 جويلية 1961، ص.2.

⁵ "كاسترو يفتح الطريق"، المجاهد، ع105، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 25 سبتمبر 1961، ص، ص9، 10.

غرضها تهيئة الأرضية من أجل شن عملية عسكرية على كوبا، عبر إضعاف حكومة كاسترو داخليا، واستنتجت من قراءتها لواقع هذه الأحداث، بأن و.م.أ ستخسر معركتها في أمريكا اللاتينية بهذه الإجراءات لأنها ستجعل شعوب القارة تتخذ من الثورة الكوبية كنموذج للتخلص من الهيمنة الأمريكية.¹

وقد توج هذا التضامن الجزائري مع كوبا بعد الاستقلال وفي عز أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر 1962، بركوب الرئيس بن بلة الطائرة بعد اجتماعه مع كينيدي مباشرة من واشنطن إلى هافانا، أين استقبل من طرف كاسترو، فيما اعتبر رسالة واضحة للأمريكيين بحياد الجزائر وتأكيدها على ما وصفه المؤرخون الغربيون بانعكاس الثقة الجزائرية على المسرح العالمي، التي مكنت الجزائر من تجاوز قواعد وتكتلات الحرب الباردة والقوى المهيمنة فيها، لتتحول إلى قوة وازنة في معسكر العالم الثالث، وتوجت هذه المبادرات التضامنية الجزائرية لاحقا باستضافة كل الثوار ومنهم قادة الثورة الكوبية في الجزائر العاصمة.²

وبالتالي فقد أثبتت الثورة الجزائرية حضورها أيضا على ساحة الأزمة الكوبية كثنائي أزمة مشتعلة للحرب الباردة في نفس الفترة بعد أزمة برلين، حيث تخلصت الثورة بفضل نجاح الثورة الكوبية من نظام باتيستا الذي كان يصوت ضد القضية الجزائرية في دورات ه.أ.م من جهة، وضمنت حليفا جديدا من قوى التحرر في أمريكا اللاتينية ودعم حلفائه السوفييت والمعسكر الشرقي للقضية الجزائرية دوليا من جهة أخرى.

5. أزمة الكونغو:

آخر الأزمات التي ستعالج في هذا المبحث هي أزمة الكونغو، التي تعتبر من أبرز الصراعات الدولية المرتبطة بالحرب الباردة خلال ستينيات القرن الماضي، والتي كان للثورة الجزائرية علاقة بها أيضا كما باقي الأزمات التي درسناها أعلاه.

كان استقلال الكونغو عن الاستعمار البلجيكي في 30 جوان 1960، واجهة أخرى من واجهات انتصار حركات التحرر في العالم الثالث على الاستعمار الأوروبي الغربي، لكن هذا الاستقلال ما فتى أن تحول إلى نقمة على هذا البلد، جارا شعبه نحو حرب أهلية بطعم إيديولوجي مرتبط بصراع الحرب الباردة، وتعود جذور هذه الأزمة إلى التسويات البلجيكية لحكم الكونغو بعد الانسحاب منه أو ما يعرف بالتسويات الدستورية، إذ تم

¹ حلقة جديدة في المعركة بين أمريكا وكوبا، المجاهد، ع115، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 19 فيفري 1962، ص-ص. 9-11.

² Natalya Vince, Op.cit, p.157.

اختيار باتريس لومومبا « Patrice Lumumba »¹ كرئيس للوزراء، في عين كرئيس للجمهورية جوزيف كازافوبو « Joseph Kasa-Vubu »²، وكان اختيار هذا الأخير لتقييد الأول وربط الكونغو بمصالح الكتلة الأوروبية الغربية في القارة السمراء، وإخضاع موارده المتنوعة للسيطرة الاستعمارية غير المباشرة.³

أدت التسويات البلجيكية إلى غياب الاستقرار في الكونغو فكان انفصال إقليم كاتانغا «Katanga» عن سلطة الحكومة المركزية بداية للأزمة مطلع جويلية 1960، ما أدى ببلجيكا إلى التدخل لحماية مصالحها في الإقليم، لكن مجلس الأمن الدولي قرر في 14 جويلية، سحب القوات البلجيكية وتفويض الأمين العام ل ه.أ.م بإرسال دعم عسكري للومومبا لاستعادة السيطرة على البلاد، وقد شكل هذا الدعم وإشكالية السلطة التي تتبعها القوات الأممية محور خلاف بين لومومبا والأمين العام داغ همرشولد «Dag Hammarskjöld»⁴، فكان الأول يراها دعما عسكريا لطرد القوات البلجيكية من الكونغو، في حين رآها الثاني كقوة لحفظ السلام لا تنحاز لأي طرف من أطراف النزاع.

وقد تسبب الخلاف في طلب لومومبا مساعدة إ.س كمراقب للأوضاع في الكونغو استعدادا للاستعانة بدعمه حال الحاجة لذلك، طلب أدى لسخط أمريكي حول لومومبا في نظر الغرب إلى أداة سوفياتية في إفريقيا، لكن لومومبا تراجع بعد سفره للتباحث مع همرشولد وقبل مغادرة نيويورك أعلن سحب طلب دعم إ.س، وقد حاول الأمريكيون اقتراح دعم لومومبا مقابل تجسيد مصالحهم محل المصالح البلجيكية في الكونغو، لكن لومومبا رفض ذلك وتمسك بسيادة حكومته، ما جعل الأمريكيين يقومون باستمالة الرئيس كازافوبو في أوت 1960، لعزله و6

¹ باتريس لومومبا: (1925-1961) سياسي كونغولي قاد الحركة الوطنية في بلاده لإنهاء الاستعمار البلجيكي، وانتخب كأول رئيس لوزراء الكونغو في 1960 بعد الاستقلال وبقي في منصبه حتى أعدم في 1961، لمزيد من المعلومات أنظر: "باتريس لومومبا"، موقع الجزيرة، قسم شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 16 أبريل 2015، تم الدخول بتاريخ 20 أكتوبر 2022، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/4/16/%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D9%84%D9%88%D9%85%D9%88%D9%85%D8%A8%D8%A7>

² جوزيف كازافوبو: (1915-1969) سياسي كونغولي شغل منصب أول رئيس لجمهورية الكونغو بعد الاستقلال في 1960 وكان طرفا فاعلا في الأزمة التي عاشتها بلاده بين 1960 و1965 ضد التيار الوطني بقيادة لومومبا، لمزيد من المعلومات أنظر: "جوزيف كازافوبو"، موقع الجزيرة، قسم شخصيات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 13 ديسمبر 2014، تم الدخول بتاريخ 20 أكتوبر 2022، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/12/13/%D8%AC%D9%88%D8%B2%D9%8A%D9%81-%D9%83%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%A8%D9%88>

³ Igho Natufe Omajuwa : « The Cold War and The Congo Crisis, 1960-1961 », *Africa: Rivista Trimestrale Di Studi e Documentazione*, Vol 39, N39, Istituto Italiano per l'Africa e l'Oriente, Rome, September 1984, pp.357, 358, URL : <https://www.jstor.org/stable/40759745>

⁴ داغ همرشولد: (1905-1961) داغ هجمار أغني كارل همرشولد سياسي ومؤرخ واقتصادي سويدي شغل منصب الأمين العام ل ه.أ.م بين 1953 و1961 حتى وفاته في سقوط طائرته خلال مهمة أممية في الكونغو، لمزيد من المعلومات أنظر: "داغ همرشولد"، بوابة الأمين العام لموقع هيئة الأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، تم الدخول بتاريخ 20 أكتوبر 2022، الرابط:

<https://www.un.org/sg/ar/content/dag-hjalmar-agne-carl-hammarskj%C3%B6ld>

من وزرائه، ليتعزز الانقسام الداخلي بين لومومبا وحلفائه الوطنيين المدعومين من البرلمان والرئيس الكونغولي المدعوم بقوات ه.أ.م. و.م.أ.¹

وقد تدخل السوفييت لدعم لومومبا في 5 أوت 1960، عندما راسله خروتشوف معربا عن استعداد إ.س. لدعم القدرات الدفاعية الكونغولية، وفي سبتمبر طلب خروتشوف من مجلس الأمن طرد قوات ه.أ.م. من الكونغو لمساهمتها في إذكاء الاضطرابات بالبلد، وهو ما دعمه لومومبا بمذكرة إلى الهيئة مطالبا بوقف تدخل القوات الأممية في الشؤون الداخلية الكونغولية. وزادت هذه الاضطرابات من حدة الخلافات الداخلية الكونغولية متسببة في سقوط حكومة لومومبا، ثم اعتقاله في جانفي 1961، و إعدامه من قبل قوات إقليم كاتانغا، ما أدى لتأزم الأوضاع أكثر حيث طالب السوفييت بمعاينة الفاعلين واستقالة الأمين العام ل ه.أ.م. من منصبه، وخروج البلجيكيين من الكونغو وإنهاء أعمال القوات الأممية في ظرف شهر واحد.²

بالمقابل سعت و.م.أ. عبر جهود ه.أ.م. إلى إقامة نظام فدرالي يتبع حكومة مركزية في الكونغو، وهو ما توج بقبول الزعماء الكونغوليين لهذا الأمر، وبالتالي تهيأت الأرضية لإخماد عصيان إقليم كاتانغا وإخضاعه للسلطة المركزية لاحقا في 1963، ورغم ذلك لم تهدأ الأزمة في الكونغو بل وتصاعدت أكثر بين القوى الثورية المدعومة من الشيوعية، والسلطة المركزية المدعومة أمميا وغربيا حتى انقلاب 1965، الذي أطاح بالرئيس كازافوبو ومحاولاته لتشكيل حكومة وحدة وطنية كونغولية تنهي الصراع في البلاد، وحمل عودة الهيمنة الأمريكية إلى الكونغو مجددا.³

انطلاقا مما سبق لم تكن ج.ت.و. لتعيش بمعزل عن التغيرات الدولية التي يشهدها العالم، لأن الثورة الجزائرية كانت حدثا دوليا يرتبط بمسار صراع حركات التحرر والقوى الاستعمارية من جهة، ومصالح هذه القوى الاستعمارية في الحرب الباردة من جهة أخرى، وقد كانت الجبهة تدرك هذا الواقع الدولي جيدا وانعكاساته على الكونغو بالخصوص، فنشرت ومنذ 1959، عدة قراءات خاصة بالوضع في هذا البلد، حيث ربطته بالواقع الاستعماري الذي تعيشه الجزائر، واصفة معاناة الكونغوليين بأنها مماثلة لمعاناة الجزائريين، ونددت بالمؤامرات الاستعمارية الهادفة إلى حرمان شعوب القارة الإفريقية من حريتها واسترجاع سيادتها.⁴

لم تحمل ج.ت.و. في قراءتها لأزمة الكونغو فضح الاستعمار الفرنسي ومحاولاته الدخول في صراع السيطرة والهيمنة على هذا البلد، حيث ذكرت في مارس 1960، بأن فرنسا تهدف لاستغلال الاتفاقية الثنائية الموقعة مع

¹ إيناس سعدي عبدالله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية- السوفياتية 1945-1963، مرجع سابق، ص-ص. 216-219.

² إياد طارق العلواني، المرجع السابق، ص-ص. 202-204.

³ إيناس سعدي عبدالله، نفسه، ص، ص. 221، 222.

⁴ " ثورة الكونغو وثروته"، المجاهد، ع57، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 15 ديسمبر 1959، ص.8.

بلجيكا في 1884 بخصوص الكونغو، التي تمكنها من السيطرة عليه حال انسحاب بلجيكا منه، حيث وصفتها بالعادة الاستعمارية الفرنسية التي تدفعها للدخول في حروب استعمارية مكلفة وخاسرة، في ظل رفض الكونغوليين للاستعمار الغربي، ورفض البلجيكين أنفسهم لهذا المقترح، واستغربت في نفس الوقت من تدخل الفرنسيين في الشؤون الداخلية الكونغولية.¹

في الواقع تفاعلت الجبهة مع الأزمة في الكونغو من منطلق ثوري بحت، يقوم على مساندة القوى الوطنية التحررية التي تمثلها حكومة لومومبا ضد الاستعمار الغربي القديم والجديد، ولعل سبب هذا الأمر يرجع إلى شعور قيادة الجبهة بتشابه قضية الكونغو مع القضية الجزائرية في عدة أوجه، وهو ما عبرت عنه في أواخر جويلية 1960، حين أكدت على تشابه الكفاح الكونغولي ضد الاستعمار البلجيكي ثم ضد المؤامرات الاستعمارية والغربية الهادفة للاستحواذ على سيادته وثوراته، إلى حد كبير مع الكفاح الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي وحلفائه الغربيين، وأوعزت ج.ت.و عدم تغطية الصحف الفرنسية لأحداث الكونغو لمحاولة السلطات الفرنسية سد التجربة البلجيكية في منح الاستقلال لهذا البلد من جهة، وفشل الاستعمار في ربط الكونغو بمصالحه الاقتصادية بعد خروجه منها ضد القوى الوطنية من جهة أخرى، فيما رآته بأنه حجب لواقع ما ستؤول إليه الأوضاع في حالة استقلال الجزائر عن فرنسا.²

وفي إطار قراءتها للتدخل البلجيكي العسكري في الكونغو بعد انفصال إقليم كاتانغا، أشارت الجبهة بأصابع الاتهام إلى الشركات الغربية ومصالحها في هذا الإقليم ودورها في تغذية الصراعات الداخلية في الكونغو، حيث لخصت العملية العسكرية البلجيكية والدور الأمريكي البريطاني في الكونغو، بأنه مجرد مؤامرة صغيرة مقارنة بالمؤامرة الكبرى التي نسجتها ودبرتها الشركات الامبريالية الغربية المتنوعة، التي دفعت مصالحها الحكومات الرأسمالية الغربية للتدخل في الكونغو لتقسيمه مما سهل عليها حماية مصالحها ضد القرارات السياسية للحكومة الوطنية في هذا البلد، هذه الأخيرة أكدت الجبهة بأنها ليست وحدها لأنها كسبت دعم قوى التضامن الأفروآسيوي غير المحدود في مسعاها التحرري.³

كما وصفت قيادة الثورة اغتيال لومومبا وتصاعد الأزمة في الكونغو مطلع 1961، بأنه الرمز الذي تألب عليه الاستعمار وأعدائه لأنه رفض بيع وطنه، كما نددت بتحول القوات الأمامية لأداة تدعم الاستعمار وأعدائه في

¹ "أنباء وأصداء في سطور"، المجاهد، ع64، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 21 مارس 1960، ص.11.

² "افتتاحية من الجزائر إلى الكونغو"، المجاهد، ع73، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 25 جويلية 1960، ص-ص.1-10.

³ "كفاح الشعوب أصابع الشركات الغربية تحرك حوادث الكونغو"، المجاهد، ع73، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 25 جويلية 1960، ص-ص.10-12.

الكونغو، ووصفت تعزيز القوات الأممية في هذا البلد بأنه جاء تلبية لتخوفات الاستعمار الدولي من القضاء على أعدائه من قبل القوات الوطنية التي يتزعمها لومومبا، معربة عن أملها في تحول هذه الآلام التي عاشها الكونغو إلى لبنة للوحدة الوطنية، تحصنه مستقبلا من مؤامرات الاستعمار وحلفائه وخدمهم في المنظمات الدولية.¹

ولم تخف ج.ت.و في قراءتها لاغتيال لومومبا اتهاماتها بالتورط والتآمر الفرنسيين في هذا الأمر، حيث ربطت اغتياله بتواطؤ فرنسي عبر تدريبات المظليين الفرنسيين لقوات إقليم كاتانغا، وأن هذا الاغتيال جاء كواجهة للتحالف الفرنسي البلجيكي، واستباقا لأي توجه أمريكي وأمي للضغط من أجل إطلاق سراح لومومبا، وجمع البرلمان الكونغولي لإيجاد حل لاستعادة الأمن في الكونغو، فوصفت الاستعمار البلجيكي بمنفذ الجريمة والاستعمار الفرنسي بالداعم الذي منح البلجيكيين خبرته في الجزائر بخصوص إخفاء الاغتيالات، طمعا في كسب الدعم البلجيكي لسياساته في هذه الأخيرة، وقد عبرت الجبهة عن ثقتها بانتصار الشعب الكونغولي بلومومبا أو بدونه²، وأدلى الناطق باسم وزارة الأخبار في ح.م.ج.ج. بتصريح³ ندد فيه بتأمر القوى الاستعمارية الغربية على اغتيال لومومبا معلنا تضامنا الحكومة مع الشعب الكونغولي وحكومته الشرعية.⁴

بعد تأكيد اغتيال لومومبا نعته ج.ت.و، ووصفته في أواخر فيفري 1961، بغاندي إفريقيا وشهيدها الذي فضل الموت من أجل الحرية على بيع بلاده للاستعمار الغربي وأعدائه، بعد أن قامت بعرض تجربته السياسية وقيادته للحركة الوطنية التحررية في الكونغو ضد الاستعمار البلجيكي وحلفائه الغربيين⁵، كما رصدت ج.ت.و. أصداء الغضب الدولي من اغتيال لومومبا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وإ.س، والتعابير السياسية والمظاهرات المناهضة لتحالف الاستعمار والامبريالية الغربية.⁶

كما وجهت أصابع الاتهام مباشرة إلى الاستعمار البلجيكي وحلفائه الغربيين في مقتل لومومبا ونددت بتواطؤ ه.أ.م في هذه الجريمة ودعمها للمؤامرات الاستعمارية في الكونغو، مؤكدة بأن تضحية لومومبا لم تذهب هدرا لأنها فضحت حقيقة الاستعمار الدولي⁷. وأكدت خلال عرضها لمسار الحركة الوطنية والأزمة في هذا البلد

¹ "الشعب الكونغولي في طريق النصر"، المجاهد، ع88، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 30 جانفي 1961، ص.12.

² كفاح الشعوب الشعب الكونغولي سينتصر بلومومبا أو بدونه"، المجاهد، ع89، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 13 فيفري 1961، ص-ص.10-12.

³ أنظر الملحق رقم 11 ص.472.

⁴ تصريح ناطق رسمي باسم وزارة الأخبار"، المجاهد، ع89، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 13 فيفري 1961، ص.10.

⁵ لومبا شهاب في سماء إفريقيا"، المجاهد، ع90، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 27 فيفري 1961، ص.6، 7.

⁶ العالم يهتز لمقتل لومبا"، المجاهد، ع90، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 27 فيفري 1961، ص-ص.6-10.

⁷ في الكونغو: كيف كانت الأمم المتحدة أداة في يد الاستعمار"، المجاهد، ع90، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 27 فيفري 1961، ص.8.

بأن كفاح الشعب الكونغولي وتضحية لومومبا، سيجعلان كل حكومات العالم تدعم الحركة الوطنية في الكونغو بكل الوسائل الممكنة حتى تحقق الانتصار على الاستعمار وعملائه وحلفائه.¹

لم تتوانى الجبهة بعد مقتل همرشولد عن اتهام الاستعمارين البلجيكي والفرنسي بتدبير اغتيال الأمين العام لـ ه.أ.م، لتعارض خطته التي كان يسعى لتطبيقها في الكونغو لحل الأزمة مع مصالحهم خصوصا في إقليم كاتانغا، وتحريك الاستعمار للقوى الانفصالية في هذا الإقليم وتوريثها في الاغتيال لتعطيل مهمة ه.أ.م وجهودها للوصول إلى حل عادل، وإذكاء صراع الحرب الباردة بين المعسكرين وإجبار و.م.أ على الوقوف في صف الاستعمار الغربي، هنا رأّت الجبهة بأن أفضل حل للقضية سيكون بتدخل قوى عدم الانحياز لحماية الهيئة، ودعم مساعيها من أجل الوصول إلى حل يمنع تأزم الوضع الدولي أكثر مما كان عليه حينها.²

يظهر جليا هنا بأن ج.ت.و وممثلتها ح.م.ج.ج. قد تضامنا مع الشعب الكونغولي في إطار تضامن الثورة الجزائرية مع الحركات التحررية الوطنية في العالم من جهة، ومن باب التضامن الإفريقي مع دول العالم الثالث ضد تحالف الاستعمار الأوروبي والامبريالية الغربية من جهة أخرى، ويتضح بأن موقف الثورة قد تلاءم مع الموقف السوفيياتي ضد الموقف الغربي الذي تمثله فرنسا والمالون للمصالح الغربية والاستعمار ضد القوى الوطنية في الكونغو، حيث نجحت ج.ت.و في هذا الامتحان وتمكنت من التفاعل مع أزمة دولية خطيرة بكل موضوعية وفي ظل الحفاظ على مبادئ سياستها الخارجية.

ختاما وكخلاصة لهذا المبحث فإن الثورة الجزائرية قد جاءت في عقد حفل بالأزمات الدولية الخطيرة التي أفرزتها الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين على الساحة الدولية، فمن السويس واتخاذ فرنسا للدعم المصري كحجة للعدوان على مصر سنة 1956، إلى تحول القضية الجزائرية لنقطة ضغط سوفيائية ودولية ضد فرنسا والغرب في التعاطي الدولي مع الثورة المجرية، وانتهاء بارتباط التقصير الفرنسي في حماية الدفاعات الأوروبية خلال أزمة برلين بمخرجات الثورة، وتضامن ج.ت.و مع الثورة الكوبية وكفاح الشعب الكونغولي ضد تحالف الاستعمار والامبريالية الغربيين، نجحت الجبهة في قراءة الواقع الدولي واستغلال تلك الأزمات تارة لمهاجمة الاستعمار، وتارة أخرى في إطار حساباتها الدبلوماسية للضغط على فرنسا من أجل تسريع التفاوض لتحقيق الاستقلال، خصوصا أزمة برلين التي تزامنت بمخرجاتها مع الفترة الحاسمة في مسار الثورة الجزائرية.

¹ "الكنغو في بحر من المؤامرات الغربية"، المجاهد، ع90، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 27 فيفري 1961، ص.9.

² "ماذا وراء مقتل همرشولد"، المجاهد، ع105، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 25 سبتمبر 1961، ص-ص5-10.

كخلاصة عامة لهذا الفصل أثرت الثورة الجزائرية وتأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بمخرجات الحرب الباردة على مختلف الأصعدة، فاستفادت فرنسا سياسيا، دبلوماسيا، عسكريا واقتصاديا من ارتباطها بالمعسكر الغربي وما سخره لها من إمكانيات متنوعة على غرار إمكانيات ح.ش.أ من أجل انتصارها في حربها ضد ج.ت.و، والاستعانة بالدعم الأمريكي والغربي لتحطيم القضية الجزائرية في ه.أ.م، بالإضافة إلى الخراط فرنسا في عدة أزمات دولية مرتبطة بالحرب الباردة واتخاذها من الثورة الجزائرية كذريعة أو كورقة سياسية تستخدم حسب الحاجة.

رغم كل هذه التحديات والمؤامرات فقد خرجت ج.ت.و بالثورة الجزائرية منتصرة في حربها ضد الاستعمار وحلفائه، فأفشلت المخططات السياسية والعسكرية للجمهوريتين الفرنسيتين الرابعة والخامسة، وأحبطت مخططات ح.ش.أ وهزمته حرفيا سياسيا وعسكريا، كما انتصرت على التحالف الفرنسي الغربي في ه.أ.م بتدويل القضية الجزائرية في 7 دورات لجمعيتها العامة، وانتهاء بتفاعلها بنجاح مع مختلف أزمات الحرب الباردة في عقد يعتبر هو الأكثر توترا في تاريخ الصراع بين المعسكرين، فجعلت بذلك الجزائر وقضيتها حدثا هاما له ثقله ومكانته على الساحة الدولية، راسمة بذلك ملامح قوة دولية مستقبلية فاعلة في النظام الدولي بعد استقلال الجزائر، هذه الملامح والتوجهات سيدرسها الفصل الرابع والأخير من هذا العمل من خلال الإجابة على السؤال التالي: كيف تعاملت الثورة التحريرية مع مخرجات الحرب الباردة على القضية الجزائرية خلال الفترة ما بين 1958 و1962؟.

الفصل الرابع: سياسات الثورة الجزائرية اتجاه الحرب الباردة 1962-1958

المبحث الأول: سياسة الحكومة المؤقتة اتجاه دول الكتلة الغربية.

المبحث الثاني: علاقات الحكومة المؤقتة مع الدول الاشتراكية.

المبحث الثالث: سياسة الثورة اتجاه المخططات الاستعمارية والتجارب النووية الفرنسية في الصحراء.

المبحث الرابع: الثورة الجزائرية ومبدأ عدم الانحياز اتجاه الحرب الباردة.

ربما يتساءل القارئ عن سبب التوقف في فصل سابق عن تحليل مواقف قوى المعسكرين من الثورة التحريرية عند سنة 1958، عوضا عن جمع هذه المواقف في حيز زمني واحد وفصل شامل من الاندلاع إلى غاية الاستقلال، لإزالة هذا اللبس لا بد من التأكيد على أن سبتمبر 1958، يعتبر شهرا مفصليا في تاريخ الثورة، حيث تأسست فيه ولأول مرة منذ الاحتلال حكومة جزائرية، وهو ما يعتبر حدثا معلما يؤرخ لبداية الندية والتساوي في السيادة بين ج.ت.و وبقية دول العالم بما فيها دول المعسكرين، بمعنى آخر انطلاقا من هذا التاريخ ستم دراسة سياسة ح.م.ج.ج.ج اتجاه الحرب الباردة في مجالات مختلفة، كواجهة تحضيرية لعلاقات الدولة الجزائرية المستقلة مع كل قوى العالم آنذاك.

المبحث الأول: سياسة الحكومة المؤقتة اتجاه دول الكتلة الغربية:

سيعالج هذا المبحث ظهور ح.م.ج.ج.ج إلى العلن وموقفها من دول الكتلة الغربية من جهة، وسياسات هذه الأخيرة اتجاه الأولى من جهة أخرى، خلال الفترة ما بين 1958 و1962، لمعرفة كيفية تفاعل الغرب مع الثورة التحريرية في منعطفها الأخير.

1. تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

تأسست ح.م.ج.ج.ج سنة 1958 كثمرة لمجهود سياسي، دبلوماسي وعسكري كبير بذله كل من جبهة وجيش التحرير الوطنيين، فيما يمكن اعتباره كنموذج مثالي لتطور وسائل الردع ل ج.ت.و وتكيفها مع السياسات الاستعمارية المتنوعة، في خضم سعي فرنسي حثيث لحسم الصراع عسكريا، حيث سعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى استغلال مخرجات مؤتمر طنجة المغاربي لتهيئة أرضية الظهور كقوة دولية، فقدمت اللجنة المكلفة بدراسة ملف تشكيل الحكومة في 6 سبتمبر من نفس العام تقريرا إيجابيا عن هذه الخطوة، ما دفع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى اتخاذ قرار التأسيس رسميا في يوم 9 سبتمبر من أجل إعطاء نفس جديد للثورة¹. وقد أعلنت ج.ت.و إنشاء وتشكيل² أول ح.م.ج.ج.ج رسميا يوم 19 سبتمبر 1958، من القاهرة بالفرنسية بصوت فرحات عباس وبالعربية بصوت عبد الحميد مهري، كما أعلن عن تأسيسها في نفس الوقت من الرباط وتونس وبقية العواصم العربية.³

لخصت قيادة ج.ت.و الأسباب التي دفعتها لتأسيس هذه الحكومة كما يلي:

- الفراغ السياسي الذي عاشته الجزائر باختيار الجمهورية الفرنسية الرابعة وبروز الحاجة لإيجاد بديل جزائري لها.

¹ حمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص.185.

² أنظر للمحققين رقم 12 و13 ص، ص.473،474.

³ عقيلة صيف الله، المرجع السابق، ص.432.

- عودة ديغول إلى السلطة وسعيه لإيهام العالم بسيطرة فرنسا على الحرب في الجزائر، عبر إقحام الشعب الجزائري في عملية الاستفتاء على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة، وتهديده للشرعية الشعبية للجهة في الجزائر ومصادقتها على الساحة الدولية.
- حاجة الثورة لآلية تمثيل سياسي تساعد اللجنة الخارجية نظرا لاتساع مهامها على الصعيد الدولي.
- إيجاد بناء مكمل لمؤسسات الثورة لإعادة بعث كيان الدولة الجزائرية من أنقاض الاستعمار.
- النضج السياسي الذي بلغته الثورة التحريرية وتوسعها الإداري والعسكري في الداخل والخارج.¹
- التصدي لمناورات ديغول الهادفة لعزل الثورة التحريرية مغاريا عبر الضغط على تونس والمغرب لقبول سحب القوات الفرنسية من البلدين ما عدا بنزرت في تونس في 14 جوان 1958، واستمالة نظامي البلدين للتخلي عن دعم ج.ت.و، ثم الضغط عليهما أكثر من أجل تغيير مواقفهما من الثورة ومحاصرتها.²
- تبعا لهذه الأسباب يمكن الاتفاق مع الاتجاه القائل بأن تأسيس ح.م.ج.ج. كان نواة لبعث الدولة الجزائرية التي قوضها الاحتلال، حيث توجت مسارا طويلا من المقاومة ضده، وكانت ثمرة لجهود 4 سنوات متواصلة من الكفاح ضد فرنسا وحلفائها، وتحصيل حاصل لتطور هياكل مؤسسات الثورة منذ مؤتمر الصومام سنة 1956، عبر تنظيم هيكلية جيش التحرير الوطني ثم استحداث م.و.ث.ج كهيئة قيادة جماعية (برلمان للثورة)، مع لجنة التنسيق والتنفيذ كأداة تنفيذية لإرادة المجلس، ثم تحول هذه اللجنة إلى نواة لتأسيس الحكومة، كواجهة رسمية دولية ل ج.ت.و في التفاوض مع فرنسا حول شروط تحقيق السلام في الجزائر.³
- بل ويمكن القول كذلك بأن تأسيس هذه الحكومة قد جاء أيضا كنتيجة حتمية لإرادة القيادة الثورية منذ الأيام للثورة قبل انعقاد مؤتمر الصومام، ولا دليل يدعم صحة هذا الطرح كرسالة مُجَّد خيضر إلى قيادة الولايات في 16 أوت 1956، قبل 4 أيام من انعقاد المؤتمر، حيث أكد فيها بأن الوفد الخارجي يرى في تأسيس ح.م.ج.ج كقضية مستعجلة وضرورية جدا للثورة، تزيح عن ج.ت.و. و صفة الهيئة المتمردة في نظر الرأي العام الدولي، وتدعم تدويل القضية الجزائرية على الساحة الدولية بقوة، وطلب يجعل هذا المطلب على رأس أولويات المؤتمر العام لقيادة الثورة خلال تلك الفترة.⁴ بالإضافة إلى إلحاح حسين آيت أحمد في فيفري 1957، على هذا التأسيس في

¹ جمال فرحات ، المرجع السابق، ص، ص.191، 192.

² عمر بوضرية: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص.35.

³ عبد المجيد بلخروي: ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، تر: العربي بوينون، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص.119.

⁴ مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص، ص.204، 205.

رسائله من السجن إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، من أجل تأسيس هذه الحكومة كرد فعل قوي على اختطاف فرنسا لقيادة الثورة في أكتوبر 1956، وقرارات مؤتمر طنجة المغربي في أبريل 1958 التي سبق وأن أشير إليها.¹

لتعزيز ما سبق وفي نفس السياق، فقد تزامن إعداد هذه الأطروحة مع ظهور مذكرات المجاهد **لخضر بن طوبال**² إلى العلن، حيث أورد فيها بأن القيادة أوكلت إلى لجنة تشكلت من يزيد، بن خدة، مهري، فرانسيس وكريم مسألة كتابة المذكرات التي سترسل إلى ه.أ.م، كما تم الاستعانة بخبرة مُحمَّد البجاوي في إعداد شقها القانوني. ويؤكد بن طوبال بأن قيادة الثورة سعت لأن تعبر هذه المذكرات من حيث الجوهر بأن تشكيل الحكومة لا يعني بأي حال من الأحوال تأسيس دولة جزائرية جديدة لأن هذه الدولة كانت موجودة تاريخياً، وقد تم الاستشهاد بالعديد من المراجع لدعم هذا الطرح عبر إثبات وجود العلاقات الدبلوماسية والمعاهدات المبرمة بين الجزائر والقوى الأجنبية، مع السعي لإظهار الفترة ما بين 1830 و1958، كما وصفها بـ "الكسوف القصير" في التاريخ الطويل للدولة الجزائرية، وهو ما طلب من اللجنة أيضاً مراعاته في مهمة صياغة الإعلان الأول لـ ح.م.ج.ج.³

وقد اعترض عمل ح.م.ج.ج. جملة من المصاعب الداخلية والخارجية أدت بقيادة الثورة وبعد اجتماع العقداء العشر جويلية-ديسمبر 1959، ومخرجات الدورة الثالثة لـ م.و.ث.ج في طرابلس بين شهري ديسمبر 1959 وجانفي 1960، إلى تغيير تشكيلتها⁴ وتقليص عدد حقائبها الوزارية إلى 13 وذلك من أجل إعطاء دفعة جديدة لعملها واستعادة الثقة في تشكيلتها من قبل قيادة الثورة.⁵ وقد مكن هذا الاجتماع القيادة من تنظيم الهياكل والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، وتحديد صلاحيات ح.م.ج.ج. ومسؤوليتها تحت سلطته، فساهم هذا التطور في تغيير تشكيك⁶ الحكومة في دورة م.و.ث.ج الرابعة بطرابلس بين 9 و27 أوت 1961، بقيادة يوسف بن خدة خلفاً لفرحات عباس دون أدنى مشكل في صورة مشابحة للأنظمة النيابية المرموقة في العالم.⁷

¹ رضا مالك: الجزائر في افان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ط1، تر: فارس غصوب، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ودار الفارابي للنشر، الجزائر- بيروت، 2003، ص.ص. 95، 96.

² **لخضر بن طوبال**: (1923-2010) سياسي وقائد عسكري جزائري ناضل في صفوف الوطنية الجزائرية، وعضو في مجموعة 22 التاريخية المفجرة للثورة، حيث تولى خلالها عدة مناصب كعضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ ثم وزيراً في ح.م.ج.ج. بين 1958 و1962، وشارك في مفاوضات ايفيان التي أسفرت عن استقلال الجزائر، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurfi, Op.cit, pp.100, 101.

³ Daho Djerbal : **Lakhdar Bentobbal La Conquête de La Souveraineté**, Editions Chihab, Alger, 2022, p.66.

⁴ لمعرفة تشكيلتها أنظر الملحق رقم 14 ص.475.

⁵ عقيلة صيف الله، المرجع السابق، ص.ص. 443، 444.

⁶ لمعرفة تشكيلتها أنظر الملحق رقم 15 ص.476.

⁷ عقيلة صيف الله، نفسه، ص.ص. 453-454.

بنجاح التأسيس كان على ج.ت.و خوض معركة الاعتراف، حيث لم يكن الاعتراف بـ ح.م.ج.ج. سهلا بل جاء كنتيجة لوجود فعلي فرضته ج.ت.و على الساحة الدولية، فتواجدها بعملياتها العسكرية التي يقودها جيش منظم في الداخل، وامتلاكها لمؤسسات سياسية تمثلها في الداخل والخارج، وحياسة أفرادها على الصفة القانونية كممثلين لها باعتبارها طرفا في الحرب بالجزائر حتى في الدول الحليفة لفرنسا، كل هذا أكد وجودها فعليا ككيان سياسي، دبلوماسي وعسكري مستقل عن فرنسا- بمثابة دولة داخل دولة-، وهنا يشير الخبراء القانونيون إلى أن ما سبق قد أضفى أهمية على ظهور ح.م.ج.ج. في القانون الدولي بشكل مكثف من استغلال الشعور المناهض للاستعمار دوليا، من أجل مطالبة دول العالم الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.¹

ويؤكد خبراء القانون الدولي بأن تأسيس هذه الحكومة قد أدى إلى ظهور نوع جديد من الحكومات، التي يمكن وصف وجودها وكيانيتها بالاستثنائي، نظرا لحصولها على صلاحيات متنوعة، عبر اعتراف الدول الأخرى بها رغم عدم سيطرتها على التراب الجزائري كليا، هذه الصلاحيات مكنتها من امتلاك ورقة ضغط دولية قانونية ناجعة، أرغمت فرنسا على الاعتراف بها كممثل شرعي للشعب الجزائري لاحقا، ومكنت ممثلي هذه الحكومة من التمتع بامتيازات وحصانات دبلوماسية ورفع العلم الوطني فوق مؤسساتها التي يمارسون سلطتها فيها. وهو الأمر الذي جعل ح.م.ج.ج. تسعى يوم 20 جوان 1960، إلى الانضمام لاتفاقية جنيف الرابعة لأحكام الحرب المؤرخة في 12 أوت 1949، وتم تسجيل طلبها فيما يمكن اعتباره اعترافا بشخصيتها القانونية رغم عدم السماح بحصول هذا الانضمام، بالإضافة إلى مشاركة الرئيس عباس في اجتماعات قادة القارة الإفريقية رغم عدم الاعتراف بالحكومة من قبل كل دول القارة، فيما يعرفه الخبراء بالاعتبار الممنوح لهذه الحكومة.²

وفيما يتعلق بالتسمية ووصف الحكومة بـ " المؤقتة" يشير مُجدّ البجاوي ، بأنها تأكيد على التزام اختصاصها بتسيير فترة حرب التحرير، وعملها على تهيئة الأرضية أمام ظهور هيئة يعهد إليها بالحكم دستوريا عبر استفتاء شعبي بعد تحقيق الاستقلال الوطني، نظرا للطابع الاستثنائي لهذه الحكومة حيث وصفها بأنها جامعة لصفتي حكومة حرب داخلية أو محلية، وحكومة حرب من المنفى، ما منحها طابعا أصيلا ومميزا خاصا بها.³

رغم ما سبق من حجج لم يكن حصول ح.م.ج.ج. على اعتراف دولي أمرا سهلا، حيث بذلت قيادة ج.ت.و الكثير من الجهود لتجاوز العقبات والعراقيل التي يمكن أن تمنع حصولها على الدعم اللازم لنشأة الحكومة

¹ عبد المجيد بلخروي، المرجع السابق، ص. 126-127.

² نفسه، ص. 132-135.

³ مُجدّ البجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، تر: علي الخش، مر: مُجدّ الفاضل، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 1965، ص- 121-127.

الجزائرية، في صورة ما أورده رضا مالك بخصوص الضغوطات التونسية المغربية المتعلقة بالتحفظ حول خيار إنشاء الحكومة بعد استشارتهما تبعا للضغوطات الفرنسية عليهما. كما يذكر مالك سعي تيتو عند عبد الناصر لمنع ج.ت.و من تشكيل الحكومة تجنباً لاستفزاز وإزعاج ديغول، ما دفع فتحي الذيب إلى الاقتراح على مهري تغيير اسم الحكومة إلى لجنة التحرر الوطني قبل شهر من إنشاء الحكومة، ويذكر مالك بأن قبول قيادة حكومة الثورة العراقية الاعتراف رسمياً بالحكومة كان بداية نقلة دبلوماسية ستترجم لاحقاً إلى اعتراف كل الدول العربية.¹

من جهته يؤكد بن طوبال بأن قيادة الثورة راعت قدر الإمكان خلال اختيار تشكيلة الحكومة ورئيسها التوازنات الإقليمية والدولية، على غرار اختيار فرحات عباس كرئيس نظراً لكونه شخصاً معتدلاً، فلا هو يساري يثير ريبة القوى الغربية بتوجهاته للتحالف مع القوى الاشتراكية، ولا تعيينه سيشكل تأثيراً على دعم دول الكتلة الشرقية للثورة المحسوم سلفاً، بحكم المبادئ التي تسير سياسات دول هذه الكتلة المعادية للاستعمار والامبريالية.

ويروي بن طوبال بأن رفض مصر لعباس كرئيس لـ ج.م.ج.ج. لم يكن يقلق ج.ت.و، بقدر محاولات عبد الناصر لتأجيل الإعلان عن تأسيس الحكومة خشية رفض فرنسا للتفاوض معها، وهي الذرائع التي استخدمها بورقيبة أيضاً لنفس الهدف، كما ذكر تحفظ ملك المغرب أيضاً وعدم حرصه على تأسيس الحكومة رغم عدم معارضته لهذا الأمر، وأكد بأن ج.ت.و لم تأخذ بعين الاعتبار هذه النصائح التي وصفها بـ "المزعومة" تحت غطاء الأخوة والمساعدة النزيهة، حيث كانت قيادة الثورة تعي بأن اعتراف الدول العربية بالحكومة لن يكون تلقائياً ولن يأتي في نفس الوقت جامعاً بين كل تلك الدول، وأن هذا التأسيس سيضع الأنظمة العربية في مواجهة مباشرة مع الرأي العام العربي حال لم تقم بالاعتراف الصريح بالحكومة الجزائرية.²

ومما يمكن استخلاصه من كلامه فإن تأسيس ج.م.ج.ج. كان محل إجماع داخل بيت ج.ت.و رغم الخلافات الطفيفة حول التشكيلة والرئيس عباس، لكن تصميم قيادة الجبهة على إحداث نقلة نوعية في مسار الكفاح جعلهم يقررون تأسيسها دون النظر لأي معارضة داخلية أو خارجية، حيث يؤكد بأنه بعد اتخاذ القرار توجه بوصوف إلى الرباط أين حصل على موافقة المغرب، في حين توجه محمود شريف وكريم بلقاسم إلى تونس أين عارض بورقيبة الأمر ورفضه لوضعه أمام الأمر الواقع، وهنا أبلغه كريم بكل جرأة بتاريخ 18 سبتمبر 1958، بأنه لم يزره لاستشارته في التأسيس بل لإعلامه فقط، وأنه ينتظر منه إعلاناً مغارياً مشتركاً بدعم الحكومة الجزائرية.³

¹ رضا مالك، المصدر السابق، ص.96، 97.

² Daho Djerbal, Op.cit, pp.68,69.

³ Ibid, pp.69,70.

وبالتالي يعتبر تأسيس ح.م.ج.ج. إستراتيجية دبلوماسية ناجحة من قيادة ج.ت.و، وضمت بفضلها واجهة تنفيذية رسمية حازت بسرعة على اعتراف الدول العربية، ثم بعض الدول المستقلة حديثا في إفريقيا وآسيا بالإضافة إلى كل من كوبا والصين، وقد توالى الاعترافات الدولية بالحكومة حتى حازت عشية وقف إطلاق النار اعتراف 19 دولة قانونيا، بالإضافة إلى 6 دول أخرى فرض عليها اعتراف بسلطة الأمر الواقع، ليرتفع بعد وقف إطلاق ويصل عشية اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر إلى 36 دولة من شتى أنحاء المعمورة.¹

لم تكن هذه التوجهات الدولية ل ح.م.ج.ج. لتتم مرور الكرام على فرنسا، حيث سارعت الحكومة الفرنسية إلى اعتبار الاعتراف بهذه الحكومة كعمل غير ودي اتجاهها، في نفس الوقت عبرت قوى ح.ش.أ في 26 سبتمبر عن عدم اعترافها بالحكومة، ولخص السياسة الأمريكية أسباب رفضهم في عدم امتلاك الحكومة الجزائرية لجهاز حكومي يمكنها من تحصيل اعترافات دولية بها وممارسة مهامها الدولية بنجاح، ويمكن هنا قراءة هذا الرفض الأمريكي بأنه جاء استجابة للمصلحة السياسية التي تجسدت في دعم سياسات الجنرال ديغول لتمكين التواجد الفرنسي والغربي في الجزائر.²

جاء هذا التوجه الأمريكي بعد رفض أيزنهاور الرد على برقية ح.م.ج.ج.ج. الموجهة له للاعتراف بها في 23 سبتمبر 1958، ودعمًا للرؤية الأمريكية بخصوص ج.ت.و التي عبر عنها دالاس في ماي من نفس العام بخصوص مؤتمر طنجة، حين وصفه بلقاء أحزاب لا حكومات لا يمكن للحكومة الأمريكية أن تعتبر أو تلقي بالا لتتأجج شأن الحكومة الجزائرية إذا تأسست، حيث أن و.م.أ في هذه الفترة كانت تميل لتكوين اتحاد فدرالي مغربي مع فرنسا وداعم لسياسات ديغول في الجزائر والمنطقة.³

كما عارضت فرنسا منذ البداية انضمام الجزائر إلى اتفاقيات جنيف، وأبدت تحفظها على قبول الحكومة السويسرية لوثائق الانضمام الجزائرية، بحجة أن الحكومة الجزائرية لا تمثل دولة ذات سيادة وغير منخرطة في المجتمع الدولي، ما يشكل تناقضا صريحا مع الاعتراف الدولي بهذه الحكومة كمثل شرعي للشعب الجزائري من جهة، وتصريحات الجنرال ديغول في سبتمبر 1959، القاضية بحق الجزائر في تقرير مصيرها كإقرار منه بوجود شخصية مؤهلة للتعامل معها بخصوص الحرب الدائرة في الجزائر من جهة أخرى. وهو التصريح الذي لقي تجاوبا من الحكومة الجزائرية بالإيجاب من أجل التفاوض لوصول إلى حل، كتأكيد منها على نديتها في التعامل مع المستعمر

¹ عبد المجيد بلخروي، المرجع السابق، ص.120.

² ليلي تينة، المرجع السابق، ص.110-113.

³ فرحات جمال، المرجع السابق، ص.193، 194.

الذي انتهك القانون الدولي الإنساني عبر ممارساته الوحشية في الجزائر، والتي سعت لفضحها والعمل على تضييق الخناق عليه أكثر عبر محاولة الانضمام لمعاهدة جنيف.¹

من جهته يؤكد بن طوبال بأنه وفيما عدا الدول العربية والصين، كانت دول الكتلة الاشتراكية ذات توجه سلبي اتجاه الاعتراف بالحكومة الجزائرية، وأوعز ذلك إلى الخوف من العواقب الدبلوماسية الفرنسية والغربية التي تهدد أي دولة تعترف بالحكومة، بعد تصريح ديغول بالقطع الفوري للعلاقات مع أي حكومة تعترف قانونيا بـ ج. ت. و، وهو ما قرأه بأنه كان تهديدا موجها لل سوفيت بشكل أساسي، لكونهم المسيطرين على دول أوروبا الشرقية سياسيا ودبلوماسيا.²

وعن أهم الدول المعترفة بـ ح. م. ج. ح. ج. بعد الإعلان عن تأسيسها³، شهد يوم الإعلان اعتراف كل من العراق، تونس، المغرب، ليبيا، اليمن، باكستان والجمهورية العربية المتحدة، وان اختلفت أشكال الاعتراف بين رسمي وتعبير عن الدعم، وبخصوص الدول غير العربية نجد اعتراف الصين بعد 3 أيام من التأسيس، وكوريا الشمالية في 20 سبتمبر، فيتنام في 26 سبتمبر واندونيسيا في 27 سبتمبر.⁴

كخلاصة لما سبق فإن تأسيس ح. م. ج. ح. ج. جاء كمنقلة نوعية ثورية من ج. ت. و، لتعزيز مسار الكفاح ضد الاستعمار، عبر خلق هيئة تنفيذية تعزز مؤسسات وهيكل الثورة التحريرية وتساعد في مسار تدويل القضية الجزائرية وكسب أكبر قدر من الاعتراف الدولي بها كممثل شرعي للشعب الجزائرية في حربه ضد الاستعمار، ووضع القوى المناهضة للثورة خارجيا أمام الأمر الواقع فيما يمكن وصفه بالتحدي الذي نجحت قيادة ج. ت. و في تجاوزه، ولعل أبرزها القوى الغربية الحليفة لفرنسا، حيث سندرس علاقاتها وموقفها من ح. م. ج. ح. ج. في العنصر التالي.

¹ عمر سعد الله: القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص. 253، 254.

² Daho Djerbal, Op.cit, pp.71,72.

³ للاطلاع على قائمة الاعترافات الرسمية راجع الملحق رقم 16 ص. 477.

⁴ سهام ميلودي: المواقف العربية والدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة التحريرية 19 سبتمبر 1958-يناير 1960، دورية كان التاريخية، م10، ع37، مؤسسة كان التاريخية، القاهرة، سبتمبر 2017، ص. 55، الرابط:

https://kan.journals.ekb.eg/article_120201_6680324bff5fd86b95bf8b20680bdd80.pdf

2. سياستها مع دول الكتلة الغربية:

بعد دراسة مكانة القوى الغربية ومنظمة ح.ش.أ في المخططات الفرنسية المتنوعة لضرب الثورة والإمكانيات الهائلة التي وفرتها هذه القوى في هذا الصدد، سيدرس هذا العنصر علاقات وسياسات ح.م.ج.ج مع أبرز هذه الدول الغربية.

أ. الولايات المتحدة الأمريكية:

سعت ح.م.ج.ج عبر ممثليها في أوروبا الغربية ومكتبها الدائم بنيويورك، بالإضافة إلى استغلالها للدعم التونسي والمغربي في السعي للحصول على الدعم الدولي للقضية الجزائرية، وعزل فرنسا عن حلفائها في الكتلة الغربية لإيقاف دعمهم السياسي والمادي لها، عبر تحريك الرأي العام داخل هذه الكتلة، ولعل أبرز صور هذه المحاولات جهود عبد القادر شندري في نيويورك منذ حصوله سنة 1958 على صفة عون خارجي في أروقة ه.أ.م، أين قام بحملة دعائية واسعة وسط الصحافة الأمريكية ضد السياسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، واستهدف بذلك الصحف الأمريكية ذائعة الصيت على غرار نيويورك تايمز « The New York Times » والتايم « Time »، بالإضافة إلى الحصص التلفزيونية وكذا المحاضرات والمؤتمرات الجامعية.¹

كما قامت ح.م.ج.ج بالإضافة إلى هذا العمل الدعائي بعمل دبلوماسي كبير على مستوى و.م.أ، حيث سعت إلى تحييد الغرب عن دعم فرنسا باستغلال خلافات الحلفاء الغربيين لتحقيق هذا الهدف، حيث كانت ج.ت.و تدرك اختلاف مواقف دول الكتلة الغربية من الحرب في الجزائر، فأحسنت استغلال الخطاب الدبلوماسي الذي مكنتها من تغيير مواقف عدة دول على غرار الدول الاسكندنافية بالإضافة إلى إيطاليا وسويسرا وإسبانيا، حيث سعت ج.ت.و لكسب تعاطفها مع الثورة أو على أقل تقدير ضمان حيادها التام.

هنا تشير بعض الدراسات التاريخية إلى أن تشكيل ح.م.ج.ج لم يكن موضع ترحيب مطلقا من الخارجية الأمريكية التي اعتبرت هذا التشكيل منذ مؤتمر طنجة بمثابة إدكاء للصراع، وقدرت واشنطن أن تأسسها سيؤدي إلى منع تحقيق حل سلمي وواقعي للصراع في الجزائر، وسعت للضغط على تونس والمغرب لمنع هذا التشكيل، ناهيك عن دفع ملك المغرب لمراسلة الرئيس المصري جمال عبد الناصر من أجل هذا الأمر، ويكن القول هنا بأن هذه التحركات الأمريكية لم تكن وليدة الضغط الفرنسي فقط، بل ولهاجس أمريكي من زيادة التقارب الجزائري مع الكتلة الاشتراكية وتدفق الأسلحة منها إلى الجزائر، وتحول هذه الأخيرة إلى قاعدة تهدد الهيمنة الغربية في المنطقة.²

¹ ليلي تيتة، المرجع السابق، ص- ص. 114-119

² Samya El Machat, Op.cit, pp.209, 210.

وقد عثر في الأرشيف الأمريكي على ما يثبت حساسية الخارجية الأمريكية في التعامل مع ح.م.ج.ج، ففي برقية معممة على المراكز الدبلوماسية والقنصلية يوم 22 سبتمبر 1958، أمر الوزير دالاس باستمرار السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالتعامل مع وفود ج.ت.و. كما كانت سابقا، أي عبر التنسيق مع الطرف الفرنسي وإعلامه بكل لقاء، مع محاولة تجنب هذه اللقاءات مع ممثلي الحكومة الجزائرية منعا لإثارة الشبهات والحساسيات الفرنسية المتعلقة بالموضوع.¹

لم تكن هذه التوجهات الأمريكية قيادة ج.ت.و. عن محاولة ربط الاتصال مع الأمريكيين، فقد ورد في تقارير الاستخبارات الأمريكية نبأ عن لقاء وزير الإعلام في ح.م.ج.ج مع دبلوماسيين أمريكيين في القاهرة، يوم 20 سبتمبر 1958، أين عبر يزيد عن تفهمه لعدم اعتراف و.م.أ بالحكومة الجزائرية، مؤكدا بأن الجزائريين لا نية لهم في إخراجها بخصوص هذه المسألة، ودعا الأمريكيين في نفس الوقت إلى الحفاظ على الصمت التام بشأن القضية، في ظل وعي أمريكي بتنامي علاقات ج.ت.و. مع الدول الاشتراكية خصوصا السوفييت والصينيين.²

وبطبيعة الحال لم تكن الحكومة الفرنسية لتتقف موقف المتفرج من محاولات ح.م.ج.ج للتوسع في أوروبا و.م.أ، فعمل كل من وزير الخارجية كوف دي مورفيل، و **هرفي ألفاند** « Hervé Alphand »³ ممثله في نيويورك وواشنطن للضغط على الخارجية الأمريكية ومنعها من الاعتراف بالحكومة الجزائرية، وعدم منح دبلوماسيتها تأشيرات الدخول إلى أراضيها، وقد نجح في الاتجاه الأول لكنهما أخفقا في الثاني، نظرا لحصانة قادة ج.ت.و. بجوازات سفر دبلوماسية عربية، لكن الفرنسيين حصلوا بالمقابل على وعود من الخارجية الأمريكية بالسعي للحد من نشاطات ج.ت.و. في نيويورك.⁴

¹ U.S.D.S Archives : Document N 282, « **Circular Telegram From the Department of State to Certain Diplomatic and Consular Posts**», Washington D.C, 22 September 1958, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Arab-Israeli Dispute United Arab Republic North Africa, Vol 13, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1992, p.643.

² C.I.A Archives : « **Algerian Rebel Government** », Central Intelligence Bulletin, N59, CIA, Virginia, 23 September 1958, pp.4,5, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CENTRAL%20INTELLIGENCE%20BULL%5B15777416%5D.pdf>

³ **هرفي ألفاند**: (1907-1994) سياسي ورجل اقتصاد فرنسي شغل العديد من المناصب السامية في بلاده بين 1936 و1972، أبرزها مندوب فرنسا لدى ه.أ.م. وسفيرها لدى و.م.أ بين 1955 و1965، والأمانة العامة للكيدورسي بين 1965 و1972، لمزيد من المعلومات أنظر:

« **Hervé Alphand** », la Fondation Charles de Gaulle page Web, Fondation Charles de Gaulle, Paris, Consulté le 27 Septembre 2023, Url :

<https://www.charles-de-gaulle.org/lhomme/biographies/herve-alphand/>

⁴ Samya El Machat, Op.cit, p.212.

ويبدو بأن الأمريكيين كانوا يتابعون باهتمام تطور الثورة الجزائرية على مختلف الأصعدة في تقاريرهم الاستخباراتية، ففي ماي 1959، نقل الأمريكيون نتائج الاجتماع الذي جمع قيادة ح.م.ج.ج. برئاسة فرحات عباس مع قادة جيش التحرير الوطني يوم 8 ماي، وتوقعوا أن يكون موضوعه الأساسي تدهور الوضع العسكري في الداخل الجزائري نتيجة للعمليات الفرنسية، التي أكدت التقارير بأنها تعلي طرح الرئيس عباس القائم على التفاوض لحل المشكلة بدلا من الخيار العسكري، وتوقعت ميل قادة الجيش إلى بحث سبل هذه العملية إذا قبل ديغول اعتراف فرنسا الصريح باستقلال الجزائر.¹

تعززت هذه القراءة بنظرة أخرى في نفس الشهر أكدت فيها التقارير بأن الضغوطات التي يتعرض لها الجزائريون جعلتهم يحاولون حث و.م.أ على ممارسة الضغط على فرنسا، وذكرت في نفس الوقت تصريحا لشاندرلي هدد فيه الغرب في حالة عدم وقف دعمه للموقف الفرنسي، اتجاه ح.م.ج.ج. للقيام بعمليات عسكرية كبيرة في الجزائر وفرنسا كدليل على عزم ح.ت.و مواصلة الحرب ضد فرنسا وحلفائها.²

لم يكن تطور الصراع الفرنسي الجزائري ليقى بمعزل عن تطور السياسات الأمريكية بخصوصه، حيث شكل اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي بتاريخ 18 أوت 1959، فرصة للأمريكيين لكي يقوموا بمراجعة سياسة دعمهم الموجه إلى فرنسا، حيث ورد في وثائق الاجتماع إدراك أمريكي بتأثير هذا الدعم على سمعة و.م.أ في دول العالم الثالث بوضعها في صورة راعية الاستعمار، وهنا يشير تقرير الاجتماع إلى أن الجزائريين كانوا "أذكياء" في استغلال هذه الصورة لكسب أكبر قدر من التعاطف والدعم في الدول الأفروآسيوية، وقد دعا الدبلوماسيون الأمريكيون رئيسهم للضغط على ديغول لسلوك سياسات أكثر ليونة اتجاه القضية الجزائرية، مقابل استمرار الدعم الأمريكي وتحديد هذا الدعم في إطار مكافحة الشيوعية وتجنب استخدام معدات ح.ش.أ في الجزائر بما يضر دفاعاته في أوروبا، ويبدو بأن أيزنهاور قد وافق على هذا المقترح.³

¹ C.I.A Archives : « Algerian Rebels Confer in Tunis », *Central Intelligence Bulletin*, N 62 , CIA, Virginia, 12 May 1959,p.4, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CENTRAL%20INTELLIGENCE%20BULL%5B15787462%5D.pdf>

² C.I.A Archives : « Algeria », *Central Intelligence Bulletin*, N 62 , CIA, Virginia, 15 May 1959,p.3, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CENTRAL%20INTELLIGENCE%20BULL%5B15787480%5D.pdf>

³ U.S.D.S Archives : Document N 128, « Memorandum of Discussion at the 417th Meeting of the National Security Council », Washington D.C, 18 August 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit,pp.79-81.

ولمعرفة سياسة و.م.أ حول الجزائر انطلاقاً من عام 1959، يكفي الاطلاع على تقرير مجلس الأمن القومي الأمريكي الصادر في 04 نوفمبر 1959، بخصوص السياسات المتعلقة بالمغرب وتونس والجزائر، الذي وصف الثورة بـ "التمرد الجزائري" الذي أضعف دفاعات ح.ش.أ الأوروبية، ونفوذ القوى الغربية في إفريقيا وآسيا، وتهديده لبقاء القوات الغربية في المغرب وتونس وليبيا، مع تسجيله لقلق من المعضلة التي تصادفها السياسة الأمريكية في التوفيق بين دعم الحليف الفرنسي من جهة، والحاجة للتكيف مع تطور المد الوطني في المنطقة من جهة أخرى، والضغطات المترتبة عن ذلك لاستقطاب الدعم الأمريكي من فرنسا والدول الأفروآسيوية.

كما سجل التقرير وعياً أمريكياً بتنامي الاهتمام السوفياتي بدعم القضية الجزائرية وتحوله رفقة الصين إلى بطلين في الرأي العام الجزائري، في ظل دعم و.م.أ لفرنسا ومحاولتها إبعاد كل الشكوك المخيمة حولها لدى صانع القرار والرأي العام الفرنسيين، وتراجع سمعتها لدى الدول الأفروآسيوية بسبب دعم الاستعمار، ما أدى إلى جعل القضية الجزائرية معضلة كبيرة بالنسبة للسياسة الأمريكية في التعامل معها.

وقد خلاص التقرير إلى أن إطالة أمد النزاع في الجزائر ستؤدي إلى الإضرار بمصالح و.م.أ وإخلال للتوازن مع السوفييت في الصراع على المصالح في إفريقيا وأوروبا، مؤكداً بأن تسوية القضية يشكل أمراً مرغوباً للغاية، وأن تطبيق تقرير المصير الوارد في تصريحات ديغول ثم قبول ح.م.ج.ج. للتفاوض معه يشكل عاملاً مهماً وورقة بيد و.م.أ للوصول إلى هذا المسعى. داعياً في نفس الوقت إلى الانخراط بشكل سري في دعم هذا الحل للحيلولة دون منح معارضي ديغول ورقة اتهامه بالتدخل الأمريكي، أو تقويض علاقات الأمريكيين مع الدول الأفروآسيوية، أو حتى دفع الجزائريين لتوثيق صلاتهم بموسكو وبكين إذا رأوا في الدعم الأمريكي بمثابة صك على بياض لديغول من أجل التسوية بمقترحاته.

وأوصى التقرير فيما يمكن وصفه بالتوجه الجديد للسياسة الأمريكية بخصوص القضية الجزائرية بمواصلة دعم الجهود الفرنسية لتحقيق ما وصفه بـ "الحل الليبرالي" للقضية، مع الاحتفاظ بالقدرة على تعزيز الموقف البناء اتجاه مقترحات ديغول بوسائل سرية ومناسبة، وحل التوجه نحو تسوية مبكرة وعادلة للصراع الجزائري كوسيلة للمساهمة في الاستقرار العام في فرنسا وشمال إفريقيا، في طليعة أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة ابتداءً من نهاية 1959، ولتطبيق هذا الهدف أكد التقرير على ضرورة رمي و.م.أ بثقلها للوصول إلى هذه التسوية وفقاً لما ورد في بيان ديغول شهر سبتمبر 1959، وتشجيع طرفي النزاع عبر القنوات السرية على التفاوض من أجل الوصول أولاً إلى

وقف لإطلاق النار، وحث الدول العربية والأفروآسيوية على تبني موقف معتدل بخصوص مقترحات ديغول، واثبات حسن النية الأمريكية للطرفين من أجل الوصول إلى تسوية سلمية ومبكرة.¹

وأما على الصعيد الجزائري فيبدو بأن ح.م.ج.ج. قد أدركت استحالة تطور علاقاتها إيجابيا مع و.م.أ منذ 1959، بسبب الدعم الأمريكي ومن خلفه الأطلسي للجنرال ديغول وفرنسا ضد الثورة، وما زاد في تراجع فرص التقارب الأمريكي - الجزائري، تطور العلاقات الجزائرية مع دول العالم الاشتراكي وعلى رأسها الصين وإ.س، وتوجه السياسة الخارجية للثورة نحو الانخراط بشكل مباشر أو غير مباشر في أزمات الحرب الباردة، بشكل يتعارض مع توجهات الخارجية الأمريكية خلال نفس الفترة، على غرار ما حدث في أزمة كوبا وتأثيرات الحرب في الجزائر على توجهات الأمريكيين في أزمة برلين، وهما الأزمات اللتان تفجرتا في نفس العام ودرستا سابقا بالتفصيل.²

لقد كان عام 1959، عاما مفصليا في إرغام ج.ت.و على إغلاق أبواب الأمل من و.م.أ فقد التقى محمد يزيد بويليام بوتر «William J.Porter» مدير قسم إفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية، وحاول إقناعه أولا برغبة ج.ت.و في اقتناء أسلحة أمريكية فكان الجواب رفضا قاطعا، ولم تفلح محاولات يزيد في إقناعه عبر التدخل عند القادة العرب لصالح و.م.أ، ولا التعبير عن إرادة الجناح المعتدل في الحكومة الجزائرية شراء الأسلحة الأمريكية من أجل إضفاء توازن مع الجناح الذي يميل إلى الكتلة الاشتراكية، ولا حتى نجاح الوفد الجزائري في زيارته إلى الصين في تغيير موقف الخارجية الأمريكية من ح.م.ج.ج.³

ولم تصل اجتماعات ممثلي الخارجية الأمريكية مع ممثلي ح.م.ج.ج. إلى نتيجة تذكر نظرا لدعم الأمريكيين لخطة ديغول بشأن تقرير المصير، لكن ومن جهة أخرى نلاحظ بأن الخارجية الأمريكية كانت ترى في ح.م.ج.ج. ممثلا نديا لفرنسا في مفاوضات الوصول إلى حل، عكس ديغول الذي كان خلال نفس الفترة يرى بضرورة إشراك المصاليين والحركة الوطنية الجزائرية في المفاوضات مع ج.ت.و، ورغم ذلك كان انعدام الثقة المتبادل بين ج.ت.و و.م.أ سببا في عدم الوصول إلى علاقات محترمة بين الطرفين. وقد طالب الرئيس فرحات عباس في رسالة إلى أيزنهاور بوقف تدفق الأسلحة الأمريكية إلى فرنسا لتغذية الحرب في الجزائر، بالتزامن مع زيارة كريم بلقاسم إلى بكين في ماي 1960، من جهته شن عبد القادر شندرلي عشية وصول الجنرال ديغول إلى واشنطن حملة سياسية

¹U.S.D.S Archives : Document N 268, « National Security Council Report », Washington D.C, 04 November 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Arab-Israeli Dispute United Arab Republic North Africa, Op.cit, pp.615-626.

² جمال فرحات ، المرجع السابق، ص،ص.214، 215.

³ Samya El Machat, Op.cit, p.213

واسعة في و.م.أ، مطالباً كلا من الجمهوريين والديمقراطيين بمراجعة تضمين برامجهم عبارات إيجاد حل عادل وسريع لوقف الحرب الاستعمارية ضد الجزائريين، لكن محاولاته هذه كانت دون جدوى.¹

هنا يمكن الوصول إلى نتيجة هامة مفادها اختلاف الرؤى وتباعد وجهات النظر الأمريكية-الجزائرية، متأثرة تارة بالدعم الأمريكي لفرنسا ضد الثورة، وتارة أخرى بتأثير الحرب الاستعمارية في الجزائر على قوى ح.ش.أ في التعامل مع أزمات الحرب الباردة بين المعسكرين.

في الواقع لم تكن ج.ت.و لتغفل عن استغلال الهاجس الأمريكي والغربي من التمدد الشيوعي في شمال إفريقيا، كورقة دبلوماسية ناجحة في عزل فرنسا وإرغام و.م.أ على إعادة النظر في الحرب الاستعمارية بالجزائر، فمن جهة وصفت قوى المعسكر الاشتراكي بالحليف الموثوق، وقامت غالباً بالتصريح بالمساعدات التي تلقتها من دول هذا المعسكر، واستغلال هذا التسليح لتعزيز الهاجس الأمريكي أكثر من تطور القضية الجزائرية إلى أزمة من أزمات الحرب الباردة، خصوصاً إذا علمنا أن ح.م.ج.ج. نشرت عدة بلاغات تندد بسياسة دعم القوى الغربية في ح.ش.أ لفرنسا في حربها بالجزائر.²

ويلاحظ بالمقابل في تقارير الاستخبارات الأمريكية في أبريل 1960، اهتمام واضح بإعلان ح.م.ج.ج. إنفاذ وفد إلى الصين، فيما اعتبرته هذه التقارير كتهديد ضمني من قبل ج.ت.و بتوثيق علاقاتها مع الدول الاشتراكية كرد فعل على دعم الغرب لفرنسا ضدها، منبها إلى أن تقرب قيادة الثورة من الصين على حساب إس.كان بسبب خيبة أملها من نتائج زيارة خروتشوف إلى باريس في مارس من نفس العام، في دعم الثورة ودفع فرنسا للجدية بخصوص التفاوض مع ممثلي ح.م.ج.ج.³

غداة انعقاد دورة الجمعية العامة ل.ه.أ.م في سبتمبر 1960، عثر في تقرير للاستخبارات الأمريكية ملاحظة تحرك جزائري في الخط المناهض للغرب والتشدد في التمسك بهذا الخط، وهو ما عبر عنه محمد يزيد للديبلوماسية الأمريكية في تونس، عندما أطلعهم بتوجه ح.م.ج.ج. للتخلي عن سياستها التي التزمتها طوال 6 سنوات من الحرب في احترام مشاعر الغرب ومحاوله استمالاته لدعم القضية الجزائرية، وتوجهها لقبول أي دعم من أي مصدر كان حتى ولو كان من خروتشوف نفسه في ظل خيبة قادة ج.ت.و من الموقف الأمريكي. مع إشارة

¹ Samya El Machat, Op.cit, pp.214, 215.

² Ibid, Op.cit, 216.

³ C.I.A Archives : « Algerian Rebels Sending Ministerial Group to Communist China », Central Intelligence Bulletin, N 68, CIA, Virginia, 22 April 1960, p.1, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CENTRAL%20INTELLIGENCE%20BULL%5B15798880%5D.pdf>

واضحة في التقرير بتوجه الجزائريين إلى استغلال الدعم الأمريكي والأطلسي للاستعمار الفرنسي كورقة ضغط على الغرب من جهة، ولكسب تعاطف الدول الأفروآسيوية في ه.أ.م لصالح القضية الجزائرية من جهة أخرى، وسط تحذيرات من يزيد بننامي ضغط قادة جيش التحرير المناهضين للغرب على قادة الحكومة الجزائرية، وتحذيرات مماثلة من بورقيبة من نمو التوجه الشيوعي بين قادة ج.ت.و.¹

تعززت هذه التقارير بنتائج تقرير آخر في نوفمبر 1960، أكدت القراءات الأمريكية بتوجه ج.ت.و. نحو المعسكر الشرقي أكثر، في صورة تطرقها إلى زيارة الرئيس عباس إلى بكين ولقائه مع ماو تسي تونغ وحصوله على وعود بدعم ح.م.ج.ج.دعما كاملا غير مشروط، بالإضافة إلى الدعم المستمر للسوفيت بالأسلحة عبر مصر وليبيا، وتصريحات خروتشوف التي اعترف فيها بالحكومة الجزائرية ووعدته بتقديم كل المساعدات الممكنة.²

بناء على ما سبق وتطبيقا لما ورد في تقرير الأمن القومي الأمريكي لنوفمبر 1959، بدأت و.م.أ. بنهاية 1960 للتوجه نحو الضغط على فرنسا للوصول إلى حل للقضية الجزائرية، فمخرجات مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة ل ه.أ.م من جهة، والاعتراف السوفياتي ب ح.م.ج.ج.دعما وتبعات مظاهرات 11 ديسمبر من جهة أخرى، هي كلها عوامل يمكن إيجازها كأسباب لهذا التوجه، الذي يبدو جليا في مذكرة موجهة من مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية إلى المندوب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون السياسية الأمريكية، بتاريخ 22 ديسمبر، ورد فيها دعوة واضحة لتوجه و.م.أ. صوب وضع ترتيبات للمشاركة بفعالية في اجتماع الطرفين من أجل التفاوض مجددا، وأوصت المذكرة بضرورة رفع مستوى الاتصالات مع ممثلي ح.م.ج.ج.دعما نظرا لوجود احتمال كبير في لعبهم أدوارا مهمة بعد استقلال الجزائر.³

¹ C.I.A Archives : « **Algerians Push Anti-Western Line in Hope of Obtaining Favorable UN Action**», Central Intelligence Bulletin, N 74, CIA, Virginia, 16 September 1960, pp.4,5, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CENTRAL%20INTELLIGENCE%20BULL%5B15798912%5D.pdf>

² C.I.A Archives : « **Communist China - Algeria**», Central Intelligence Bulletin, N 75, CIA, Virginia, 04 November 1960, p.2, URL :

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CENTRAL%20INTELLIGENCE%20BULL%5B15798718%5D.pdf>

³ U.S.D.S Archives : Document N 327, « **Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs (Satterthwaite) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Hare)**», Washington D.C, 22 December 1959, Foreign Relations of the United States, 1958-1960 Arab-Israeli Dispute United Arab Republic North Africa, Op.cit, p.719.

بوصول جون كيندي كرئيس لـ و.م.أ في جانفي 1961، في فترة صعبة استعرت فيها نار الحرب الباردة في عدة نقاط في العالم، وبلغت فيها الحرب بين فرنسا وج.ت.و مرحلة حاسمة اشتد فيها الصراع العسكري والدبلوماسي بين الطرفين، حيث لم يخف كيندي منذ أيامه الأولى قلقه من التقارب الجزائري مع القوى الشيوعية في العالم ودعمها لـ ج.ت.و ضد فرنسا والكتلة الغربية، ورغم مضيه في دعم ديغول وخطته لاستفتاء تقرير المصير في الجزائر إلا أن مظاهرات 11 ديسمبر 1960، التي منحت الشرعية الشعبية لـ ح.م.ج.ج، جعلت الخارجية الأمريكية تدرك خطورة استمرار الحرب في الجزائر على الساحة الدولية.¹

وكان انطلاق المفاوضات الجزائرية الفرنسية حدثا مهما في تأويلات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث صرح دين راسك «Dean Rusk»² وزير الخارجية الجديد في 06 فيفري 1961، بتأييد و.م.أ لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، لكنه نوه في نفس الوقت بأن حكومته تحشى أن تتحول الجزائر إلى نقطة ساخنة في الحرب الباردة الدائرة بين الشرق والغرب كما حدث في كوريا وفيتنام.

وقد أدى فشل محادثات ايفيان الأولى بين الطرفين إلى انزعاج الإدارة الأمريكية وتزايد مخاوفها من التقارب الجزائري الشيوعي أكثر، حيث صرح كيندي بأنه توقف مؤقت لا غير ولوح بتدخل بلاده في الأزمة إذا عرقلت الصين وإس.م.س المفاوضات بين الطرفين، وهنا لمح بتدخل مباشر لـ ح.ش.أ في الحرب ليجعل من الجزائر فيتنام وكوريا أخرى، ويكون بذلك أول رئيس يضع رسميا الحرب في الجزائر في خانة الحرب الباردة، ولا يمكن قراءة سياق تصريح كيندي سوى أنه جاء كتهديد مباشر لـ ح.م.ج.ج، وسط مخاوف الإدارة الأمريكية من اندلاع أزمة جديدة بين المعسكرين في المنطقة تضاف إلى أزمات كوبا وبرلين.³

لم يكن تصريح كيندي وليد الصدفة فقد تزامن مع تزايد تحذيرات تقارير الاستخبارات الأمريكية من التقارب الجزائري- الاشتراكي، على غرار تقرير في سبتمبر 1961، الذي نبه لوجود تأثير سوفياتي محتمل على سياسات ح.م.ج.ج، منذ لقاء آلكسي كوسيجين «Alexei Kosygin»⁴ مع الجزائريين، ودعوتهم لرفض

¹ جمال فرحات، المرجع السابق، ص-ص. 244-246.

² دين راسك (1909-1924) سياسي وأكاديمي حقوقي أمريكي شغل منصب كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية بين 1961 و1969، لمزيد من المعلومات أنظر:

«Rusk, Dean 1909- 1994», Willson Center Digital Archives, Wilson Center, Washington D.C, Accessed On 27 September 2023, URL : <https://digitalarchive.wilsoncenter.org/people/rusk-dean>

³ جمال فرحات، نفسه، ص-ص. 247-250.

⁴ آلكسي كوسيجين: (1904-1980) سياسي ورجلة دولة سوفياتي شغل عدة مناصب وزارية في الحكومة السوفياتية بين 1939 و1980، أهمها رئيس الوزراء السوفياتي بين 1964 و1980 لمزيد من المعلومات أنظر: يفغيني دياكونوف: رفع النقاب عن أسطورة السياسة السوفياتية، موقع روسيا اليوم، قناة روسيا اليوم، موسكو، 16 نوفمبر 2016، تم الدخول بتاريخ: 27 سبتمبر 2023، الرابط:

الاجتماع مع الفرنسيين دون اعترافهم بالحكومة الجزائرية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري، ورفض كل قواعد أو نفوذ فرنسي وغربي بالجزائر، وضغوطات بورقيبية في تونس، ومكانة هذه التأثيرات في تأجيل المفاوضات، بعد علم ديغول بما في أبريل من نفس العام وتنديده بالتدخل الامبريالي السوفياتي في شمال إفريقيا والجزائر.¹

كما أضافت أزمة بنزرت بين تونس وفرنسا، فصلا جديدا من الخلاف بين و.م.أ. و.م.ج.ج.، فبعد امتناع كيندي عن التصويت لصالح تونس في ه.أ.م، سارعت ج.ت.و. لوصفه بصديق الاستعمار، وكان لتطور المفاوضات بين الطرفين، أثر كبير في إدراك الإدارة الأمريكية باتجاه القضية الجزائرية صوب الحل منذ أكتوبر 1961، لذلك لجأت إلى سلوك سياسة تقارب مع القادة الجزائريين، حيث التقى كل من سعد دحلب² ومحمد يزيد مع غيرهارد ويليامز «Gerhard M. Williams» مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية بعد استشارة باريس، حيث سعى هذا الأخير إلى إقناع قيادة ج.ت.و. بفتح صفحة جديدة مع و.م.أ.، وطالب بعدها في 26 أكتوبر شعوب القارة الإفريقية ألا تدرج بلاده في قائمة المغضوب عليهم بسبب القضية الجزائرية.³

يصف بعض المؤرخين بأن الفترة الممتدة من 1960 إلى غاية الاستقلال، بفترة الحرب السوفياتية-الأمريكية على الجزائر، فبعد اعتراف إ.س.ب.ح.م.ج.ج. سعت الإدارة الأمريكية إلى تعجيل فرص الحل، مرسية بذلك توجهات لدفع فرنسا نحو التفاوض مع الحكومة الجزائرية، للوصول إلى حل ينهي الحرب الدائرة في الجزائر سلميا، ويجنبها الوقوع في كنف الشيوعية الدولية، مع المحافظة على الاتصالات مع وفود الحكومة الجزائرية في تونس والمغرب من أجل نفس الهدف أيضا.⁴

ورغم ذلك بقي الوفاء الأمريكي في التنكر لدعم القضية الجزائرية راسخا في عهد كيندي، ولعل أفضل مثال على ذلك هو امتناع و.م.أ. عن التصويت لصالح القضية في الدورة 16 للجمعية العامة ل ه.أ.م، وبعد تأكيد الإدارة الأمريكية من استحالة استمرار دعم فرنسا وقرب استقلال الجزائر، وضعت مخططاتها للتعامل مع الدولة

<https://arabic.rt.com/news/849906-%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A3%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3%D9%8A-%D9%83%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%BA%D9%8A%D9%86>

¹ C.I.A Archives : « Reported Soviet Influence on Provisional Algerian Government », Central Intelligence Bulletin, N 79, CIA, Virginia, 15 April 1961, pp.4,5, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CENTRAL%20INTELLIGENCE%20BULL%5B15815612%5D.pdf>

² سعد دحلب: (1918-2000) سياسي ودبلوماسي جزائري ناضل في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية بين 1944 و سنة 1954 أين تم سجنه بعد تفجير الثورة ، ولم يفرج عنه حتى ربيع 1955 ليلتحق بعدها ب ج.ت.و. حيث تقلد عدة مسؤوليات كعضوية م.و.ث. ج. لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم انتهاء بوزير الخارجية في ح.م.ج.ج. سنة 1961، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurfi, Op.cit, pp.153, 154.

³ جمال فرحات ، المرجع السابق، ص- ص.252- 256.

⁴ Samya El Machat, Op.cit, pp 216-218.

الجزائرية المستقلة منذ ديسمبر 1961، عبر تصريح مسؤولي الخارجية الأمريكية لنظرائهم الفرنسيين بضرورة التفكير في حقبة ما بعد استقلال الجزائر، حيث أنشأت الخارجية الأمريكية قسما تحت مسمى "الشؤون الجزائرية" تحضيراً لتنظيم المصالح الأمريكية فيها، كما كلفت وليام ويتمان «William B. Witman II» وهو مسؤول كبير بمكتب إفريقيا في الخارجية الأمريكية، للتشاور مع دحلب من أجل معرفة المساعدات التي ستقدم إلى الجزائر المستقلة، لكن هذه المحاولات لم تكن لتنسي قيادة الجبهة الدعم الأمريكي غير المحدود لفرنسا بطبيعة الحال.¹

في الواقع، لم تكن هذه التوجهات الأمريكية نابعة عن رغبة في طي صفحة الماضي أو بنية فتح صفحة جديدة مع الجزائر، بل كان مردها الخوف الأمريكي من التغلغل السوفيياتي في إفريقيا من بوابة الجزائر، فسعت جهدها مع مطلع 1962، إلى تكثيف الاتصالات مع قيادة ح.م.ج.ج، من أجل بحث سبل تلبية المتطلبات العسكرية الجزائرية في مرحلة ما بعد الاستقلال، لمنع الجزائريين من التوجه لطلب مساعدات المعسكر الشرقي والسوفييت في هذا الجانب، بالتزامن مع مشاورة الحكومة الفرنسية تحت إطار ما وصف بالحفاظ على نفوذ وهياكل ح.ش.أ في البحر الأبيض المتوسط، واستقطاب الحكومة الجزائرية إلى صف الغرب بدلا من التوجه شرقا.²

تأكد هذا التوجه في رسالة مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية إلى وزير الخارجية الأمريكي، يوم 2 فيفري 1962، التي حث فيها على ضرورة قيام الأمريكيين برفع القيود المفروضة على استقبال قادة ح.م.ج.ج وإجراء مشاورات واسعة معهم في مقر وزارة الخارجية الأمريكية، وورد في نفس المذكرة توصية المساعد برفض أي طلب فرنسي لتمديد منع هذا الاستقبال مستقبلا بفترة غير محددة، تجنباً للإضرار بعلاقات ح.م.أ مع ممثلي الحكومة الجزائرية التي ربطت حسبه بـ "شق الأنفس".³

وقد اطلعنا على أحد أبرز التقارير التي أعدها الموظف المكلف بالشؤون الجزائرية في 08 فيفري 1962، التي تضمنت الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية المتبعة حتى نهاية المفاوضات وإعلان إجراء استفتاء تقرير المصير، وكان من بينها إرسال رسالتين تهنئة إلى ديغول وأخرى إلى بن خدة عبر القنوات غير الرسمية، مع الإعراب في هذه الأخيرة على تطلع ح.م.أ لبناء علاقات قوية ورسمية مع الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال والإبقاء على الاتصالات غير الرسمية بين الطرفين حتى ذلك الحين. كما أوصى التقرير بالإشارة إلى استعداد ح.م.أ لمناقشة السبل التي تمكنها

¹ فرحات جمال، المرجع السابق، ص- ص. 125- 161.

² إبراهيم فنجان الامارة، فرنال صبري علي، المرجع السابق، ص 213

³ U.S.D.S Archives : Document N 56, « Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs (Williams) to Secretary of State Rusk », Washington D.C, 06 January 1962, Foreign Relations of the United States 1961-1963 Africa, Vol 21, United States Government Printing Office, Washington, 1995, pp.80,81.

من دعم التنمية في كل المجالات في الجزائر المستقلة معهم، و اقترح الاستعداد لرفع التمثيل الدبلوماسي في الجزائر، عبر تحضير سفير محتمل ل و.م.أ وتحويل القنصلية العامة بالجزائر العاصمة إلى سفارة، وانتهاء بوضع برامج تدريب مهني واستقبال طلابي أمريكي مخصص للجزائريين وميزانية دعم مقدرة ب 50 مليون دولار بين 1962 و1963¹.

حاول الأمريكيون جهدهم خلال هذه الفترة المحافظة على اتصالاتهم مع ج.ت.و، وخلال انطلاق مفاوضات ايفيان راسل كيندي بن خدة في 22 فيفري 1962، معربا عن إعجابه بحكمة وحكمة ج.ت.و ومعبرا في نفس الوقت عن أمل بلاده في إقامة علاقات مثمرة وودية مع الحكومة الجزائرية المستقلة، ورد عليه بن خدة في 19 مارس بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في برقية، بأسلوب دبلوماسي بحت عن تقديره العميق لرسالته وسعي الحكومة الجزائرية إلى ترتيب العلاقات مع فرنسا بعد الإعلان الرسمي للاستقلال، وهو ما كان واجهة لتوجيه الخارجية الأمريكية أوامرا باستقبال ممثلي ج.ت.و وعقد لقاءات رسمية معهم على مستوى رفيع بعدها، لتنسيق العلاقات بين الطرفين بعد الاستقلال، مع التأكيد على عدم الاعتراف الرسمي ب ح.م.ج.ج حتى انتهاء عملية نقل السيادة من فرنسا إلى الحكومة الجزائرية².

وبالتالي وكخلاصة لما سبق فقد استمر الدعم الأمريكي لفرنسا ضد الثورة خلال الفترة ما بين 1958 و1962، وهو ما جسده تنكر الأمريكيين عن الاعتراف ب ح.م.ج.ج، مع ملاحظة تغير في توجهات الأمريكيين صوب وضع ثقلهم من أجل حل النزاع، بالتزامن مع ظهور أزمات جديدة على الساحة الدولية، و تزايد مخاطر التقارب الجزائري مع الدول الشيوعية والاشتراكية، بشكل يهدد النفوذ الغربي في حوض المتوسط خلال الفترة ما بين أواخر 1959 و1962، وهو ما مكن ج.ت.و من استغلال هذا الوضع لإنجاح سياستها في عزل فرنسا عن حلفائها الغربيين بما يدعم تحقيقها لأهدافها المنشودة.

ب. مع أبرز دول الكتلة الغربية الأخرى:

- بريطانيا:

نجح بن خدة في فتح مكتب ل ج.ت.و بلندن الحليف التقليدي لفرنسا في ح.ش.أ، رغم المضايقات الإدارية البريطانية وتم تكليف مُجدِّ كلو بتسيير هذا المكتب، أين تمكن منذ جوان 1961، من انتزاع اعتراف

¹ U.S.D.S Archives : Document N 59, « Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs (Williams) to Secretary of State Rusk », Washington D.C, 08 February 1962, Foreign Relations of the United States 1961-1963 Africa, Op.cit, pp 84-87.

² إبراهيم فنجان الامارة، فريال صبري علي، المرجع السابق، ص 215، 216.

مبدئي من الخارجية البريطانية كممثل للثورة الجزائرية فيها، بعد مجهود كبير بذله في الاتصال برئيس مصلحة شمال إفريقيا بالخارجية البريطانية، وعدة شخصيات سياسية وازنة في الحياة السياسية ببريطانيا.¹

لا يتم هنا الحديث عن الموقف البريطاني الداعم لفرنسا في إطار تضامن قوى ح.ش.أ مع فرنسا ضد الثورة التحريرية، فقد سبق وأن تم التطرق إليه في الفصل الثالث، وأثبت بأنه كان دعما متكاملًا بل ويعتبر الأقوى والأكثر متانة وتضامنا من بين تلك القوى، بل الحديث كله هنا عن موقع ح.م.ج.ج وسياساتها بخصوص بريطانيا مجسدة في مكتبها بلندن، والذي نجح في تجاوز العراقيل الموضوعة في طريق عمله وربط اتصالات مع عدة قوى إعلامية وسياسية في بريطانيا، مكنته من تعريف الرأي العام البريطاني على حقيقة الحرب في الجزائر. فقد نجح مُجد كلو في مسعاه عبر توطيد علاقاته مع المنظمات الطلابية والعمالية البريطانية، كما ربط اتصالاته مع مسؤولي الخارجية البريطانية على غرار نائب مدير الشؤون الإفريقية في الخارجية البريطانية، ثم مدير الشؤون الإفريقية بذات الدائرة الوزارية سنة 1959، فيما يمكن اعتباره اعترافا غير رسمي بحجج مكتب ج.ت.و في لندن بعد اللقاء مع ممثلي ح.م.ج.ج في هذه الأخيرة.²

ولا يجوز هنا الخوض في سياسة ح.م.ج.ج اتجاه بريطانيا دون الحديث عن تلك المناورة الدبلوماسية الناجحة لوزير الخارجية كريم بلقاسم في أكتوبر 1960، للضغط على رئيس الوزراء هارولد ماكميلان، حيث قام كريم في نفس الشهر عبر القنوات الدبلوماسية المغربية، التونسية واللبنانية باستغلال طلب الرئيس فرحات عباس لتقنين صينيين - حولها إلى متطوعين صينيين كما في الحرب الكورية- من الحكومة الصينية في غضون شهرين عبر تونس والمغرب، من أجل كسب ضغط القوى الغربية على فرنسا، وهو ما نجح فعلا وأتى أكله بعد وضع البريطانيين والأمريكيين في 26 أكتوبر لديغول أمام الأمر الواقع، بالتفاوض مع ح.م.ج.ج من أجل إجراء استفتاء تقرير مصير بالجزائر، أو المخاطرة بخسارة الدعم البريطاني والأمريكي للموقف الفرنسي في ه.أ.م.³

¹ أحمد مسعود سيد علي: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص.ص. 163، 164.

² أحمد سعيود: العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2015/2016، ص-ص. 204-206.

³ Matthew Connelly, « Rethinking the Cold War and Decolonization: The Grand Strategy of the Algerian War for Independence », Op.cit, 236,237.

- ألمانيا الغربية:

كان مكتب ج.ت.و في ألمانيا الغربية بقيادة مزيان آيت أحسن¹ يسابق الزمن منذ أفريل 1958، من أجل كسب أكبر دعم للثورة وح.م.ج.ج. في بون، حيث قام بشن حملة دعائية واسعة واستغل علاقاته بنواب الحزب الديمقراطي المسيحي والنخب السياسية الألمانية من أجل ذلك، وقد رفضت الحكومة الألمانية الاعتراف بالحكومة الجزائرية عند الإعلان عنها في سبتمبر 1958، لكن هذا لم يثني آيت أحسن حسب المؤرخين الألمان عن محاولاته لربط الاتصال مع ديوان العلاقات الخارجية الألمانية كمتحدث باسم ج.ت.و دون جدوى.

هنا يؤكد بعض المؤرخين أن الحكومة الألمانية حاولت التملص من ضغوطات فرنسا بخصوص آيت أحسن عبر التصريح بحمله جوازا دبلوماسيا لبلد عربي، دون ذلك لم يكن الألمان ليهملوا حقيقة إمكانية دخولهم كطرف وسيط محتمل بين ج.ت.و وفرنسا في أي عملية تنهي النزاع بين الطرفين، لذلك بقيت متحفظة بسرية على نشاطات ح.م.ج.ج. في أراضيها كبادرة لحسن النية اتجاهها. ويبدو بأن نشاط آيت أحسن قد أثار حفيظة السلطات الفرنسية فتم اغتياله صبيحة يوم 5 نوفمبر 1958، فحل محله عبد الحفيظ كرمان ومولود قاسم نايت بلقاسم² اللذان واصلوا على نفس الخط، انطلاقا من مقر مكتب ج.ت.و بسفارة تونس، ما منح الحكومة الألمانية أداة تملص من الضغوطات الفرنسية كونهما ينشطان من سفارة دولة أجنبية، وجنبا التدخل للتضييق على قيادة ج.ت.و وأكثر كمبادرة حسن نية اتجاه الدول العربية.

ولم يكن اغتيال آيت أحسن ليمر مرور الكرام على الحكومة الألمانية فهذه الجريمة التي تمت داخل أراضيها دفعتها لتغيير تعاملها وموقفها تماما من الثورة التحريرية، حيث تجنبت الرد على مطالب الفرنسيين بطرد الجزائريين وسعت لسلوك سياسة أكثر ليونة مع القضية، فمن جهة بقت محافظة على طرح التضامن الألماني الفرنسي في إطار ح.ش.أ، ومن جهة أخرى بدأ الموقف الألماني يتغير اتجاه الثورة متأثرا بالضغط السياسي والجماهيري المتزايد على الحكومة، دون نسيان رغبة ألمانيا في المحافظة على علاقات منفتحة مع العالم العربي وتجنب إحداث أزمة في علاقاتها مع دوله في حالة خسارة فرنسا للحرب بالجزائر.³

¹ مزيان آيت أحسن: (1931-1958) ناشط سياسي وحقوقى جزائري، التحق بالثورة سنة 1955 بدفاعه عن قضية الشهيد مصطفى بن بولعيد، كان عضوا في م.و.ث.ج. منذ 1956 و ترأس مكتب ج.ت.و في ألمانيا الغربية سنة 1958، أين اغتالته منظمة اليد الحمراء الفرنسية في نفس العام،

لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurfi, Op.cit, p.28.

² مولود قاسم نايت بلقاسم: (1927-1992) سياسي ومنتق جزائري التحق بالثورة سنة 1956 استجابة لنداء ج.ت.و. للطلبة، قضى مساره الثوري منتقلا بين براغ وبرلين عين في قيادة مكتب ج.ت.و. بهذه الأخيرة حتى الاستقلال، وشغل بعده عدة مناصب حكومية في الدولة، لمزيد من

المعلومات أنظر: Achour Cheurfi, Op.cit, p.285,286.

³ جون بول كاهن، كلاوس يرغن مولر، المرجع السابق، ص- ص. 228-233

جاء هذا النشاط المكثف لـ ح.م.ج.ج تبعا لسياساتها الجديدة المتخذة في اجتماع مجلس الوزراء يوم 18 جانفي 1959¹، والتي هدفت إلى اللعب على تناقضات قوى حلف شمال الأطلسي عبر تعزيز العمل الدبلوماسي في و.م.أ على مستوى سفارات دول شمال إفريقيا، ثم على المستوى الحكومي عبر وفد شمال إفريقي إلى واشنطن، ومحاولة إجراء اتصالات جادة في بقية العواصم الغربية، مع إثارة مشكلة الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومسألة نفط الصحراء والتحذير من خطورة العقود الموقعة مع فرنسا في الجزائر لاستغلاله².

ويبدو بأن قيادة الثورة كانت واعية بحقيقة الموقف الألماني المغلوب على أمره بوصاية الفرنسيين وحلفائهم الأطلسيين، وتحكمهم في سدة القرار الدبلوماسي والسياسي الألماني، حيث تؤكد تقارير م.و.ث.ج في دورته بين شهري ديسمبر 1959 وجانفي 1960، وعي القيادة بضعف سلطات بون أمام حاجتها للدعم الفرنسي الذي يحميها من الوقوع فريسة لطمع الكتلة الشرقية في تكوين ألمانيا شيوعية اشتراكية موحدة، ورغبة المستشار أديناور في التصالح مع فرنسا وطبي صفحة الماضي، ما جعل موقف بون يتأرجح بين غض الطرف تارة والخضوع لضغوطات فرنسا والغرب ضد الثورة التحريرية تارة أخرى³.

كخلاصة نهائية لهذا المبحث فقد كان ظهور ح.م.ج.ج وسيلة لفرض الأمر الواقع على دول الكتلة الغربية الداعمة لفرنسا، حيث سعت عبر نشاط مكاتبها بالعواصم الغربية ونيويورك إلى تعزيز ضغط الرأي العام المحلي في تلك الدول، من أجل دفع صانع قرارها السياسي إلى إيقاف دعمه لفرنسا ضد الثورة من جهة، واستغلال ورقة التقارب مع المعسكر الشرقي والصين، في إذكاء الهاجس الغربي من تمدد الشيوعية إلى شمال إفريقيا والضغط على فرنسا من أجل التفاوض على استقلال الجزائر، وهو ما يبدو بأنه قد أتى أكله من خلال ما تمت دراسته في هذا العنصر والحجج المقدمة في ذلك.

¹ أنظر الملحق رقم 17 ص.478.

² Mohamed Harbi, Op.cit, pp.381,382.

³ أحمد سعيود، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، مرجع سابق، ص.203.

المبحث الثاني: علاقات الحكومة المؤقتة مع الدول الاشتراكية:

بعد دراسة سياسة ح.م.ج.ج مع الدول الغربية الحليفة لفرنسا، لا بد من دراسة علاقاتها مع الدول الاشتراكية المناهضة لتلك الكتلة في الحرب الباردة، ويمكن تقسيم علاقات ح.م.ج.ج مع هذه الدول إلى قسمين، الأول مع الدول الآسيوية والثاني مع دول الكتلة الشرقية.

1. مع الصين ودول جنوب شرق آسيا:

يتطرق هذا العنصر إلى دراسة علاقات ح.م.ج.ج مع كل من جمهورية الصين الشعبية وفيتنام وكوريا الشماليين، كأبرز نماذج العلاقات الخارجية لـ ج.ت.و مع دول الشرق الأقصى، والتي تميزت بدعمها الكبير للثورة التحريرية في جوانب شتى.

أ. جمهورية الصين الشعبية:

استنادا إلى العلاقات الثنائية المتينة بين الصين و ج.ت.و منذ مؤتمر باندونغ سنة 1955، يمكن اعتبار العلاقات الصينو-جزائرية، نموذجا مثاليا من نماذج دعم الدول الاشتراكية لحركات التحرر في العالم، ضد زواج المصلحة المبرم بين الامبريالية والاستعمار الغربيين، مدفوعة بمتغيرات الحرب الباردة والعداء التاريخي لهذا البلد مع و.م.أ وقوى الغرب التي تقف خلفها.

تعتبر جمهورية الصين الشعبية لكل ما سبق من أوائل الدول المعترفة بتأسيس ح.م.ج.ج، حيث وجه الرئيس فرحات عباس برقية إلى الحكومة الصينية طلب فيها اعتراف بكين الرسمي بالحكومة الجزائرية، ووجهت رسالته إلى ماو تسي تونغ عبر سفارة الصين بالقاهرة في 20 سبتمبر 1958، أين لقي الطلب الجزائري تجاوبا إيجابيا من الطرف الصيني بعد ذلك بيومين أي في 22 سبتمبر، عندما أرسلت الحكومة الصينية اعترافا وتهنئة رسميتين بتأسيس الحكومة الجزائرية.¹

لم تكتفي بكين بالاعتراف فقط، بل ووجهت دعوة إلى الحكومة الجزائرية لإيفاد وفد رسمي إلى الصين، وهو ما لقي تجاوبا من ج.ت.و وتجسد بداية بزيارة بن خدة ومحمود الشريف إلى بكين في ديسمبر 1958، واستقبلا من طرف ماو تسي تونغ، ثم زيارة ثانية قادها بن خدة في أكتوبر 1959، والتي حددت فيها سبل إيصال الدعم الصيني للثورة، وتقرر تكليف السفير الصيني بالقاهرة من أجل متابعة هذه القضية.²

¹ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, p.142.

² أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص، ص.156، 157.

كانت هذه الزيارات محل تفاؤل لدى قيادة ج.ت.و، فقد احتفت جريدة المجاهد بزيارة 5 ديسمبر 1958، واعتبرت الدعم الصيني كقوة جديدة كسبتها الجزائر في مسار الكفاح، كما ذكرت الاحتفالات المصاحبة لاستقبال الوفد الجزائري، واللقاءات التي حضى بها من قبل الرئيس الصيني ماو سي تونغ ورئيس الوزراء شو انلاي وكبار المسؤولين الصينيين، بالإضافة إلى البيان المشترك للقاءات بين وزير الخارجية الحكومتين الذي أكد اتفاق وجهات نظرهما بخصوص ضرورة تحرير الأقطار الآفروآسيوية من الاستعمار.¹

جاءت هذه الزيارة الأخيرة بعد أن أثبت الجانب الصيني جديته في دعم الثورة بتنظيمه لـ"يوم الجزائر" في 5 أبريل 1959، من خلال مسيرة كبيرة بالعاصمة بكين حضرها 4000 شخص، كما حضرها كاتب الدولة ب.ح.م.ج. عمر أوصديق² على رأس وفد عسكري جزائري، دامت زيارته إلى الصين بين 29 مارس و6 ماي من نفس العام، التقى فيها بـ ماو تسي تونغ، ولم يخف المسؤولون الصينيون خلالها نظرهم التوافقية مع قيادة الثورة حيث صرح تشين يي «Chen Yi»³ وزير الخارجية الصيني بأن الشعبين يواجهان اعتداء وتدخلا خارجيين، وأن الزيارة قدمت مساهمة كبيرة في تعزيز صداقة الشعبين والجيشين الصيني والجزائري، وهو ما تجسد في تكوين الصين لـ 20 جنديا جزائريا في معاهدها العسكرية.⁴

جاءت هذه الزيارات استجابة لقرارات مجلس الوزراء بخصوص السياسات الخارجية الجديدة لـ ح.م.ج.ج. في اجتماع 18 جانفي 1959، والذي أكد محضره⁵ رضا قيادة الثورة على رحلة بكين والاتصالات مع موسكو وتأثير التوجه شرقا على جذب اهتمام الغرب، مع ضرورة التركيز على استغلال الدعم المتحصل عليه من الشرق

¹ "الجمهورية الصينية العتيدة قوة جديدة تكسبها الجزائر"، المجاهد، ع 34، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الأربعاء 24 ديسمبر 1958، ص-3-8.

² عمر أوصديق: (1920-1992) مناضل في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية وكان عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية حتى اعتقاله سنة 1948 وبقي بعد الافراج عنه سنة 1951 نقابيا في فرنسا حتى انضمامه للثورة سنة 1955 أين تقلد عدة مناصب في قيادتها على غرار عضوية م.و.ث.ج، وكتابة الدولة في أول ح.م.ج.ج. سنة 1958، وانتهاء بمبعوث ج.ت.و على كوناكري في 1960، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurfi, Op.cit, p.297

³ تشين يي: (1901-1972) سياسي ورجل عسكري صيني شارك في تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وشغل فيها عدة مناصب سامية غرار حقيبة الخارجية بين 1958 و1972، لمزيد من المعلومات أنظر:

Michel Hoang: «CHEN YI|TCH'EN YI|(1901-1972) », Encyclopædia Universalis en Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 29 septembre 2023. URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/chen-yi-tch-en-yi/>

⁴ Mohieddine Hadhri : L'URSS et Le Maghreb de la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie 1917-1962, Editions L'Harmattan, Paris, 1985, pp.161,160.

⁵ أنظر الملحق رقم 17 ص.478.

إلى أقصى حد، واتخاذ قرار الحفاظ على الاتصالات مع الشرق وتعزيزها لضمان الوفاء بالوعد التي قطعتها كل بكين و موسكو لقيادة ح.م.ج.ج.¹

ومما يمكن ملاحظته من تصريحات المسؤولين الصينيين خلال هذه الزيارات السابقة هو تحذيرهم للجانب الجزائري ولشعوب شمال إفريقيا عبرهم، مما وصفوه بـ "الإستراتيجية الامبريالية الأمريكية في المنطقة"، والتي تتخذ من الاستعمار الفرنسي أداة لتطبيق أهدافها والسيطرة على ثرواتها، ويمكن إدراج هذه النظرة الصينية في إطار الهاجس التقليدي المتولد من الصراع بين الصين وو.م.أ المعارضة للحكم الشيوعي بقيادة ماو تسي تونغ في الصين، والذي كان يحكم التوجهات التقليدية للسياسة الخارجية الصينية مع الدول الإفريقية والآسيوية على العموم.²

تجسد هذا الهاجس في نظرة الصينيين المغايرة لنظرة السوفييت بخصوص تصريح ديغول المتعلق بتقرير المصير في سبتمبر 1959، التي اعتبرته واجهة لتخفيف الضغط على سياساتهم اتجاه الثورة الجزائرية، فقد رأى الصينيون عكس ذلك واعتبروه مؤامرة استعمارية تهدف للحصول بالخداع على ما لم يحصل عليه بالسلح، ونصحوا القيادة الجزائرية بالامتناع عن التفاوض مع الطرف الفرنسي على الشروط التي أقرها ديغول في تصريحه.³

لم تكن قيادة ح.ت.و بمعزل عن القراءة الدبلوماسية الناجمة لهذا الهاجس الصيني، وسعت لتعميق الروابط مع بكين، حيث نظم وزير الخارجية كريم بلقاسم يوم 18 مارس 1960، مأدبة عشاء على شرف السفير الصيني بالقاهرة، ولم يمهل السفير كريم كثيرا حتى عبر عن رؤيته بخصوص اتجاه الثورة لتصبح حربا طويلة الأمد-في تلميح لكريم بضرورة مواصلة الحرب-، وأكد بأن القتال هو الحل الأمثل لنيل الاستقلال بعيدا عن الوعد بالسلام التي يرمي بها الغرب لثني الشعوب عن تحقيق استقلالها التام، في إشارة إلى تصريحات ديغول بخصوص تقرير المصير.

والظاهر بأن كريم فطن لما يريده الطرف الصيني، حيث أكد له بأن ح.ت.و لا تصدق ديغول وأنها ستظل تحارب حتى يتم إجراء استفتاء تقرير المصير المفضي لتحقيق الاستقلال وفقا لشروط قيادة ح.ت.و، وقد تم الاتفاق على تسليم شحنات الأسلحة إلى الثورة عبر المغرب أو الجمهورية العربية المتحدة حال تعذر ذلك، كما وجه الطرف الصيني دعوة لوفد من ح.م.ج.ج. لزيارة بكين من أجل تعميق الروابط بين البلدين، عبر فتح تمثيلية دبلوماسية رسمية لها في العاصمة الصينية، وهو ما كان محل ترحاب من قيادة ح.م.ج.ج.⁴

¹ Mohamed Harbi, Op.cit, pp.381-383.

² Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, p.146.

³ Mohieddine Hadhri, Op.cit, p.163.

⁴ C.N.A.A : Fonds G.P.R.A, Code du Document : 2G1/10/6/9, « compte rendu d'entrevue avec l'ambassadeur de chine au Caire », Ministre des Affaires Extérieur, le Caire, 18 Mars 1960, pp.1,2.

لكسر الهاجس الصيني وتعميق الروابط الصيني-جزائرية زار وزير الخارجية كريم بلقاسم بكين في 17 ماي 1960، رفقة عبد الحفيظ بوصوف وأحمد فرانسيس، وحظي الوفد الجزائري باستقبال حار على مستوى رفيع جدا، من قبل رئيس الوزراء شو انلاي والرئيس ماوتسي تونغ، وتوجت هذه الزيارة بتعيين ممثلية رسمية للحكومة الجزائرية في بكين، أين قدمت هذه الأخيرة مساعدات بقيمة مليار فرنك للثورة مع أسلحة مواد غذائية.¹

سعى المسؤولون الصينيون خلال استقبالهم لكريم بلقاسم والوفد المرافق له، التعبير مجددا عن موقفهم من التفاوض مع فرنسا، حيث أكدوا على دعمهم للثورة التحريرية وعزمهم على تكوين مقاتلي جيش التحرير لتجاوز عقبات خط موريس، ودعم تسليح الجزائريين بشكل مكثف حتى تمتلك القوات الجزائرية قوة أكبر على القتال، بشكل يمكن ح.م.ج. من التفاوض مع الفرنسيين من موقع قوة.²

وقد نشر بيان الزيارة المشترك في المجاهد يوم 30 ماي 1960، والذي جدد اتفاق وجهات نظر الجانبين بخصوص العديد من المسائل الدولية في قارتي إفريقيا وآسيا، وتمثل وجهات نظرهما بخصوص الاستعمار الفرنسي، بالإضافة إلى تجديد الصين دعمها للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار لنيل الحرية، كما ورد في البيان ترحيب الحكومة الصينية الحار بإقامة بعثة دائمة ل.ح.م.ج. في بكين لتعزيز التعاون بين الطرفين.³

من جهته، أدرك الجانب الجزائري بعد هذه الزيارة عدم رغبة الصين في تفاوض ج.ت.و مع فرنسا دون التقدم في ميدان الحرب، ونظرا لحجم المساعدات الصينية للثورة، قام كريم بلقاسم بزيارة إلى السفارة الصينية بالقاهرة رفقة أحمد فرانسيس بعد بداية المفاوضات الجزائرية الفرنسية في 25 جوان 1960، من أجل التوضيح للجانب الصيني أن قبول التفاوض مع فرنسا إنما مرده لإثبات خداع ديغول وحسن نية الجزائريين في الوصول إلى حل للقضية الجزائرية، وأن الجبهة لن تتخلى على مبدأ الاستقلال أو توقف القتال، إلا بعد تلبية الطرف الفرنسي لشروطها من أجل وقف إطلاق النار، وهو ما كان محل ترحاب ودعم صينيين.⁴

ورغم تطمينات الجانب الجزائري استمر الهاجس والنظرة الصينيين بخصوص المفاوضات مع الطرف الفرنسي، فقد صرح لياو تشن شيه «Liao Chen Chih» رئيس اللجنة الصينية للتضامن الأفروآسيوي يوم 3 جويلية 1960، بعد فشل مفاوضات مولان قائلا: "...إن الشعب الصيني لطالما قدم دعما قويا لحرب الشعب الجزائري... سندعم دائما إما استمرار الكفاح المسلح، أو مفاوضات الجزائريين من أجل الاستقلال التام".

¹ ليلي تبتة، المرجع السابق، ص.133.

² Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp. 147,148

³ " الجزائر تمتن علاقات التضامن الثوري مع الصين الشعبية"، المجاهد، ع69، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الاثني 30 ماي 1960، ص.8.

⁴ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, p. 149

وجاء هذا التصريح ليعزز تفوق الصين على إ.س في دعم الثورة حيث تريثت بكين حتى فشل المفاوضات، ووجدت دعم ح.م.ج.ج في حربها ضد فرنسا كإثبات لانتصار نموذجها الأيديولوجي القائم على التحرر من الاستعمار بالحرب، في الوقت الذي رأى فيه السوفييت بأن قبول التفاوض كان بمثابة وعد للسلام من ج.ت.و. وبالتالي انتصارا لرؤيتهم بحل مشكلة الاستعمار عبر التفاوض والتعايش السلمي مع الغرب.¹

أمام هذا التباين في المواقف الصينو-سوفياتية بخصوص الثورة والتفاوض مع المستعمر، سعت ح.م.ج.ج بكل براغماتية وليونة دبلوماسية منذ تأسيسها، إلى استغلال هذا الاختلاف بين كبري العالم الاشتراكي، وهو ما يحيل مباشرة إلى التذكير بمرافعة بن خدة أمام الحكومة سنة 1958، عندما أكد بأن عدم الاعتراف السوفياتي بها ومحاولته تقديم المساعدات بطريقة غير مباشرة، لا بد أن يدفع ج.ت.و إلى عدم الاعتماد عليه، مقابل التركيز على الاعتراف والدعم الصينيين من قوة بشرية كبيرة، يمكن أن يشكل التوجه نحوها نجاحا كبيرا للثورة.

وقد ذكرت سلفا العوامل التي أدت إلى التقارب الصينو-جزائري خلال نفس الفترة، بسبب الرؤية الصينية للثورة الجزائرية كنموذج ناجح لتوجهها ضد الامبريالية الغربية، والمتمثل في المواجهة العسكرية من أجل نيل الاستقلال، بالإضافة إلى تشكيلها لبوابة قوية تمكن الصين من توسيع نفوذها داخل معسكر قوى التحرر والعالم الثالث، وإثبات نجاعة نموذجها في مناهضة الغرب مقارنة بالنموذج السوفياتي القائم على التعايش السلمي.²

أكد الجانب الصيني توجهاته هذه في مذكرة شفوية أرسلت إلى وزارة خارجية ح.م.ج.ج عبر سفارة الصين في القاهرة، جاء فيها تضامن الشعب والحكومة الصينيين مع الحكومة والشعب الجزائريين في كفاحهم ضد الاستعمار، وحث الجانب الصيني لنظيره الجزائري على تعزيز الكفاح المسلح على جبهات القتال كقاعدة صلبة لدعم الكفاح الدبلوماسي، هذا الذي اعتبرته أقل مرتبة من الأول، مع تمنيات الحكومة الصينية بتحقيق ج.ت.و. لنجاحات على مستوى هيئة الأمم المتحدة تفضح المغامرات الامبريالية الغربية ضد الجزائر وفي كوبا والكونغو، وقد تضمنت الرسالة دعوة رسمية لرئيس الحكومة المؤقتة لزيارة الصين الشعبية موقعة بتاريخ 18 سبتمبر 1960.³ وتلبية لهذه الدعوة زار الرئيس فرحات عباس بكين على رأس وفد وزاري هام يوم 30 سبتمبر 1960، حيث

¹ Mohieddine Hadhri, Op.cit, pp .165

² ليلي تينة، المرجع السابق، ص- ص.125-128.

³ C.N.A.A : Fonds MEHRI 1955-1963, Code du Document : 1X/001/185, « **Message du Ministère des Affaires Extérieur au président du conseil à Tunis, contenant le message verbale sur le soutien totale du peuple chinois pour la lutte et l'indépendance de L'Algérie** », Ministre des Affaires Extérieur, le Caire, 19 Septembre 1960, p.1.

وصل دعم الصين للثورة بعدها لحاجز 25 مليون فرنك، بالإضافة إلى تكوين ضباط جيش التحرير من قبل مسؤولين ومكونين عسكريين صينيين.¹

ويصف لخضر بن طوبال هذه الزيارة بأنها جاءت في إطار حملة دعائية عالمية واسعة بذلتها ح.م.ج.ج. لكسب الدعم الخارجي بنوعيه المادي والدبلوماسي وتخفيف الضغط على قيادة الداخل، ولا ينكر بأن هذا الأمر كان متعلقا أيضا بنوع من ابتزاز الغرب، عبر الاعتماد على ضغوطات كل من تونس والمغرب والعواصم الغربية على فرنسا، لإجبارها على التفاوض مع ح.م.ج.ج. ومنع الكتلة الشرقية من اختراق منطقة يغطيها ح.ش.أ، كما يؤكد بأن رحلات الحكومة الجزائرية إلى الشرق سبقتها نشاطات التنظيمات الجماهيرية للثورة في تلك البلدان، تمهيدا لكسب الرأي العام فيها، مما ساهم حسبه في حفاوة الاستقبال الشعبي الكبير الذي لقيه الوفد الجزائري في بكين وتأثيره في رفع معنوياتهم.²

حاول ماو تسي تونغ خلال الاجتماعات الثنائية دفع الحكومة الجزائرية إلى تبني موقف عدائي متشدد من ح.م.أ، عبر مطالبة ح.م.ج.ج. بضمان منع دخول الأمريكيين إلى الجزائر مستقبلا حتى ولو كان ذلك من باب ه.أ.م، لكن فرحات عباس أكد بأن الجزائر لا تقبل المعارضة المطلقة ل ح.م.أ نظرا لسياستها القائمة على مبدأ عدم الانحياز، فرغم أهمية الدعم الصيني للثورة لم يكن بوسع ح.ت.و أن تبدو بمنظر المخل بالحياد خصوصا أمام الغرب بقيادة الأمريكيين، ومن باب الليونة الدبلوماسية المستقبلية لم تغلق ح.م.ج.ج. الباب نهائيا أمام الغرب، فرفضت تضمين عبارات مناهضة لو.م.أ ووصفها بالامبريالية في البيان الختامي المشترك للزيارة، والتركيز على مناهضة الامبريالية بشكل عام.³

يؤكد بن طوبال بأن اللقاء مع ماوتسي تونغ كان مثمرا حيث مكن الجبهة من معرفة حجم الشرخ في العلاقات الصينو-سوفياتية، بعد انتقادات ماو الكبيرة للنظام السوفياتي أمامهم ومحاولته إبراز نظرة الصين للحرب ونموذجها للاشتراكية بأنهما الأمثل في دحر الامبريالية والاستعمار، وفي هذا الصدد يشير إلى قيام الرئيس فرحات عباس بمحاولة تلافي الانخراط في هذا الصراع، عبر تأكيد تركيز ح.ت.و على محاربة الاستعمار الفرنسي المدعوم من قبل الغرب وحاجتها للمساعدة الصينية في ظل نقص الإمكانيات، وهو ما لقي تجاوبا صينيا رسميا إيجابيا رغم رفض بكين إرسال متطوعين لدعم الثورة، بالمقابل حصلت الثورة على أكثر مما طلبته من الأسلحة والقمح.⁴

¹ أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص. 157.

² Daho Djerbal, Op.cit, pp.129-133.

³ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, p. 150

⁴ Daho Djerbal, Op.cit, pp.133-138.

كقراءة للواقع الدولي الذي جاءت فيه هذه الزيارة خصوصا على مستوى العالم الاشتراكي، فقد كانت في إطار استغلال ح.م.ج.ج. للاختلال الواضح في العلاقات الصيني-سوفياتية، بسبب تركيز خروتشوف على تبني سياسة التعايش السلمي مع الغرب، مقابل مواجهات حادة بين الصين والأمريكيين في جزيرة تايوان من جهة وصادم ج.ت.و مع الحكومة الفرنسية المدعومة من و.م.أ. وح.ش.أ في الجزائر من جهة أخرى.¹

فنشرت المجاهد في نفس الفترة مقالا تتهم فيه الغرب وقوى ح.ش.أ بإدخال الجزائر في دوامة الحرب الباردة وأنها السبب في دفع ح.م.ج.ج. إلى التقارب مع الكتلة الاشتراكية، وذلك في إطار تغطيتها لزيارة الرئيس فرحات عباس إلى الصين، حيث تطرقت أيضا إلى تفاصيل الزيارة واستقبال الرئيس من قبل المسؤولين الصينيين، وتحديد هؤلاء لدعم الكفاح الجزائري من أجل تحقيق الاستقلال، وتنديد الرئيس عباس بالمؤامرات الاستعمارية الفرنسية، ومحاولات تغطية الكفاح الجزائري بغطاء الحرب الباردة، الذي رأى الجدل المثار حوله بلا معنى ما دام استغلال الشعوب وتقسيم العالم إلى كتل مستمرا.²

لكل هذه الأسباب يمكن القول بأن هذه الزيارة قد كانت تتويجا لمسار علاقات صينو-جزائرية متميزة منذ 1955، ومناورة دبلوماسية ناجحة مكنت ح.م.ج.ج. من استغلال الخلافات الصيني-سوفياتية في الحصول على الدعم الصيني المطلق للثورة، والضغط على إس.مراجعة موقفه من ح.م.ج.ج. من جهة، وإثارة الهاجس الغربي من التقارب الجزائري مع دول العالم الاشتراكي، للضغط على فرنسا من أجل الانخراط ايجابيا في مسار المفاوضات تقرير المصير المفضي إلى تحقيق الاستقلال من جهة أخرى.

ويبدو بأن قيادة الثورة لم تنتظر كثيرا لتباشر جني ثمار الزيارة السابقة حسب ما عثر عليه في وثائق ح.م.ج.ج.، فقد اجتمع وزير التسليح والمواصلات العامة عبد الحفيظ بوصوف يوم 24 أوت 1960، بالسفير الصيني في منزله بالقاهرة، وألح عليه بتسليم شحنات الأسلحة المتفق عليها بين الطرفين، ورغم عدم امتلاك السفير الصيني لجواب مقنع بخصوص تاريخ تسليم أولى الشحنات، إلا أنه تم الاتفاق على تسليمها لقيادة الثورة على الجهة الشرقية عبر تونس، وقد طلب بوصوف 5000 منظار متعدد النطاقات زيادة على هذه الشحنة.³

¹ ليلي تينة، المرجع السابق، ص، ص. 133-134.

² "الاستعمار الذي يقوم على القوة لا تحطمه إلا القوة"، المجاهد، ع79، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الاثنين 10 أكتوبر 1960، ص.3.

³ C.N.A.A : Fonds G.P.R.A, Code du Document : 2G1/011/01/013, « compte rendu de la réunion de la mission du ministre de l'armement et de liaison générales en date 24 Aout 1960 au Caire auprès des Ambassadeurs de Chines Populaire et de L'URSS destine au président du Conseil », Ministre de L'Armement et de Liaison Générales, le Caire, 1 septembre 1960, pp.1-3.

كما راسل فرحات عباس شو انلاي في 24 أكتوبر 1960¹، مستغلا العداء الصيني للامبريالية الأمريكية والغربية بشكل عام، من أجل طلب إمداد قوات جيش التحرير في تونس بدعم الفنيين والتقنيين الصينيين لدعم الجهود الحربية لقوات جيش التحرير، ضد الأرمادة المالية والفنية الغربية التي قدمت لفرنسا في إطار انخراطها في ح.ش.أ، وهو ما كان مرفوضا من الصينيين خلال زيارة عباس إلى بكين في سبتمبر من نفس العام.²

ولم يكن هذا التقارب الصينو-جزائري محل ترحاب فرنسي، ومحاوله التأثير في الدعم الصيني للثورة والضغط على ج.ت.و عبر حلفائها، زار النائب الفرنسي فرانسوا ميتيران بكين في 8 فيفري 1961، واستقبله ماو تسي تونغ، حيث اعترف له هذا الأخير بأن التفاوض القائم على الندية بين الطرفين سيكون السبيل الأمثل لحل القضية الجزائرية، وردا على طلب ميتيران ضمان ح.م.ج.ج. لأمن مليون فرنسي في الجزائر، ندد ماو بطرحه وطالب باستقلال الجزائر وجلاء القوات الفرنسية منها مستنكرا تحول فرنسا إلى دمية أمريكية في المنطقة.

وبينما كان الوفدان الجزائري والفرنسي يتفاوضان في ايفيان، وصل عبد الرحمان كيوان كمبعوث من ح.م.ج.ج. إلى الصين لمعرفة موقفها الرسمي، حيث التقى يوم 08 جوان بشو انلاي الذي أعلمه بأن الصين ترى بأن مسار الكفاح الجزائري لازال طويلا، وأن المفاوضات من منطق ضعف ستجعل ج.ت.و. فريسة للمؤامرات الفرنسية ومن ورائها الأمريكية الطامعة في ملأ فراغ الفرنسيين بالجزائر، وجدد دعم الصين العسكري غير المحدود للجزائريين في حربهم ضد الامبريالية الغربية.³

كما كرر وزير الخارجية لكيوان نفس الكلام في اجتماع آخر يوم 25 جويلية، وكان هدف هذه الضغوطات الصينية هو منع الجزائريين من تقديم تنازلات قد تؤدي لتدخل الأمريكيين من بوابة ه.أ.م وتكرار سيناريو الكونغو في الجزائر.⁴ هنا يوعز رضا مالك سبب هذا الهاجس الصيني إلى معاناة الصين من عزلة دولية، بسبب رفض دخولها إلى منظمة ه.أ.م ما لم يتم طرد تايوان منها ومعاداتها للغرب، مما مكنها من امتلاك هامش كبير للحرية والمناورة على الساحة الدولية، وتسجيل اعترافها بح.م.ج.ج. منذ اليوم الأول.⁵

وبالتالي فقد تركزت علاقات الصين بح.م.ج.ج. على مبدأ الكفاح المسلح والدعم المطلق عسكريا ودبلوماسية على أعلى مستوى ممكن، فتجسدت هذه العلاقة القوية بزيارات دبلوماسية كبيرة إلى الصين، وكان

¹ أنظر الملحق رقم 18 ص.481.

² Mohamed Harbi, Gilbert Menyier, Op.cit, pp. 811,812

³ Abderrahmane Kiouane : **Les Débuts D'une Diplomatie De Guerre (1956-1962) Journal D'un Délégué à l'Extérieur**, Editions Dahlab, Alger, 2000, pp.174-177

⁴ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp. 151-153.

⁵ رضا مالك، المصدر السابق، ص.98.

دعم و.م.أ العدو اللدود للصين لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري، بابا المناهضة الصين للامبريالية الغربية في شمال إفريقيا من باب ج.ت.و وجناحيها جيش التحرير الوطني و.م.ج.ج، ويمكن القول بأن نجاح الجبهة في الوصول إلى وقف لإطلاق النار يعتبر انتصارا للنموذج الأيديولوجي الصيني القائم على محاربة الغرب بالقوة المسلحة والتفاوض معه من موقع قوة دون وقف للقتال، عكس النموذج السوفييتي القائم على التعايش السلمي.

ب. مع فيتنام وكوريا الشماليين:

فيما يخص علاقات ج.ت.و مع باقي قوى العالم الاشتراكي في جنوب شرق آسيا فقد زار وفد ح.م.ج.ج فيتنام في ديسمبر 1958، أين حصلت على وعد كل من هوشي منه والجنرال جياب بدعم الثورة الجزائرية، وعادت بعثة الحكومة لزيارتها مرة أخرى بين 4 و 6 ماي 1960، أين استقبلهم الرئيس هوشي منه، ثم عرجوا على زيارة كوريا الشمالية بين 10 و 13 ماي.¹

بخصوص الزيارة الأولى أي إلى فيتنام أو كما كانت تسمى خلال هذه الفترة "فيتنام الشمالية"، فقد كان اعتراف هذا البلد المبكر بالثورة التحريرية ثمرة وعي من الشعب والقيادة الفيتنامية بأهمية حرب التحرير التي قادها جبهة وجيش التحرير الوطنيين، كيف لا وقد عانى الشعب الفيتنامي نفس ويلات المستعمر الفرنسي وحلفائه حتى تخلص منهم في موقعة ديان بيان فو سنة 1954، عشية اندلاع الثورة التحريرية.

وكانت فيتنام من أولى الدول التي اعترفت بح.م.ج.ج، ما أدى بهذه الأخيرة إلى إيفاد وفد برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية بن يوسف بن خدة آنذاك لزيارة هذا البلد في ديسمبر 1958، وقد حظي كما ذكر أعلاه باستقبال شعبي ورسمي حار من قبل هوشي منه الذي أكد التزام فيتنام بدعم الحكومة الجزائرية وقوات جيش التحرير في حربها لنيل الحرية.²

كانت هذه الزيارة الأولى مثمرة لدرجة أن قيادة ح.م.ج.ج أعادت زيارة فيتنام مجددا في وفد ترأسه وزير الخارجية كريم بلقاسم بين 04 و 06 ماي 1960، حيث استقبله كل من الرئيس هوشي منه ووزير الخارجية فام فان دونغ «Pham Van Dong»³، وقد لمس الوفد الجزائري خلال هذه الزيارة تزايد الدعم الفيتنامي للثورة على المستوى الشعبي والرسمي، وتوجت محادثات البلدين بتجديد الجانب الفيتنامي دعمه للثورة التحريرية.¹

¹ ليلي تينة، المرجع السابق، ص-ص 129-133.

² أحمد سعيد، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، مرجع سابق، ص. 142.

³ فام فان دونغ: (1906-2000) صحفي وعسكري وسياسي شيوعي فيتنامي شارك في الثورة الفيتنامية ضد الاحتلال الفرنسي، وشغل بعد تحرير فيتنام عدة مناصب حكومية أبرزها حقيبة وزارة الخارجية بين 1954 و 1961، ورئيس وزراء فيتنام بين 1955 و 1987، لمزيد من المعلومات أنظر:

كما نشرت المجاهد البيان المشترك لهذه الزيارة الأخيرة، حيث أشارت إلى الاستقبال الحار الذي لقيه الوفد من قبل الجنرال جياب بطل معركة ديان بيان فو، ومسؤولي الحكومة الفيتنامية، وقد ورد في هذا البيان دعم الشعب والحكومة الفيتنامية للثورة الجزائرية من أجل نيل الاستقلال، والتضامن الفيتنامي الجزائري في إطار التضامن الآفروآسيوي من أجل مجابهة الاستعمار الغربي، الذي نددت به الحكومة الفيتنامية وبمحاولاته للزج بالجزائر في مؤامرات ح.ش.أ. ومساعدات هذا الأخير لفرنسا في حربها الاستعمارية ضد الجزائريين.²

استقبل الرئيس فرحات عباس وزير الخارجية الفيتنامي في أبريل 1961، حيث جدد هذا الأخير بعد نهاية المحادثات بين الطرفين، موقف بلاده الراسخ في دعم الثورة التحريرية وح.م.ج.ج. في مسعاها لنيل الاستقلال والتخلص من الاستعمار الفرنسي وحلفائه، وجاء هذا كتتويج لدعم هذا البلد غير المحدود رسمياً وشعبياً، مادياً ومعنوياً للثورة التحريرية رغم إمكانياتها المادية المحدودة والحصار المفروض عليه من قبل القوى الغربية.

وفيما يتعلق بكوريا الشمالية فقد كانت زيارة الوفد الجزائري إلى كوريا الشمالية مثمرة جداً وقد عبر الطرف الكوري عن تقديره للكفاح الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي والقوى الغربية التي تقف خلفه، كما عبروا عن تضامنهم مع الشعب الجزائري في هذا الكفاح.³

وقد نشرت المجاهد نص البيان المشترك بين الحكومتين عقب الزيارة التي تمت بين 10 و13 ماي 1960، حيث ذكرت زيارة الوفد الجزائري بقيادة كريم بلقاسم للمنشآت الصناعية والثقافية ببيونغ يانغ، واستقبال الوفد الجزائري من قبل **كيم إل سونغ** «Kim Il Sung»⁴ رئيس الوزراء الكوري، كما جرت محادثات حكومية بين الطرفين، توجت بتعبير كوريا الشمالية عن تضامنهما مع الشعب الجزائري في كفاحه لنيل الاستقلال، واستنكار المناورات الاستعمارية الفرنسية والحرب الدموية لفرنسا في الجزائر. ومما يلاحظ في البيان أن ح.م.ج.ج. لعبت على وتر الحرب الباردة، حيث أشادت بحرب الكوريين ضد الامبرياليين الغربيين خصوصاً ح.م.أ. من جهة ثم

Christian Lechery: « PHAM VAN DÔNG (1906-2000) », Encyclopædia Universalis en Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 29 septembre 2023. URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/pham-van-dong/>

¹ أحمد سعيود، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، مرجع سابق، ص. 143.

² نص البلاغ المشترك الجزائري الفيتنامي، "المجاهد"، ع69، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الاثني 30 ماي 1960، ص.ص. 8، 9.

³ أحمد سعيود، نفسه، ص-ص. 142-144.

⁴ **كيم إل سونغ**: (1912-1994) سياسي شيوعي كوري ساهم في تحرير بلاده من الاستعمار الياباني، وتولى سدة حكمه بين 1948 و1992، شهدت بلاده خلال حكمه تقسيم الكوريتين وأزمة كوريا التي نشبت نتيجة محاولته احتلال كوريا الجنوبية في خمسينيات القرن الماضي، لمزيد من المعلومات أنظر: "ماذا تعرف عن مؤسس كوريا الشمالية، كيم إل سونغ؟"، موقع قناة بي بي سي العربية، مجموعة بي بي سي، لندن، 04 ماي 2017، تم الدخول بتاريخ: 29 سبتمبر 2023، الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/world-39791728>

تأييدها لإفراغ شبه الجزيرة الكورية من القوات الأجنبية وحل الأزمة الكورية سلميا عبر التفاوض بين الطرفين، واختتم البيان بالتأكيد على ضرورة توطيد أواصر الصداقة بين الشعبين والحكومتين الجزائرية والكورية.¹

كخلاصة في نهاية هذا العنصر فإن دعم الدول الاشتراكية الآسيوية خصوصا الصيني للثورة التحريرية كان دعما قويا وملحوظا، نظرا لتمائل وجهات النظر بين ج.ت.و. وحكومات هذه الدول في معاداة تحالف الاستعمار والامبريالية الغربيين، اللذان عانت منهما هذه الأطراف بأوجه مختلفة، وهو ما جسده الزيارات الكثيرة لوفود ج.م.ج. إلى دول المنطقة.

¹ " نص البلاغ المشترك الكوري الجزائري "، المجاهد، ع69، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الاثنين 30 ماي 1960، ص.9.

2. مع الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية:

عكس العلاقات مع الدول الاشتراكية الآسيوية، فقد تميزت علاقات ج.ت.و مع دول الكتلة الشرقية بالتباين بين رفض الاعتراف القانوني ب.ح.م.ج.ج. أو المماثلة في ذلك من جهة، ودعمها بالأسلحة كأبرز مورد خارجي للثورة بالإمدادات العسكرية من جهة أخرى وهو ما سندرسه في هذا العنصر.

أ. الاتحاد السوفياتي:

درس في محور سابق الضوابط التي حكمت علاقة السوفييت بالثورة، بين المحافظة على سياسة التعايش السلمي مع الغرب ونفوذ الأحزاب اليسارية في فرنسا من جهة، ودعمهم للثورة بشكل غير مباشر من خلال دول أوروبا الشرقية، حيث سيركز هذا العنصر تطورات العلاقات بين الطرفين في ضوء المتغيرات الجديدة خلال الفترة ما بين 1958 و1962.

عكفت الأدبيات السياسية السوفياتية غير الرسمية على مراجعة موقفها من الثورة الجزائرية منذ عام 1957، وهو ما عبرت عنه العديد من الكتابات على غرار كتيب للأكاديمي والسياسي السوفياتي المشهور فاديم زغلدين «Vadim Zagladin» حمل عنوان "المشكلة الجزائرية"، والذي رسم فيه صورة واقعية للوضع في المغرب العربي، وانتقد فيه ضعف الحركة الشيوعية فيها وأهميتها في الساحة السياسية المحلية، واعترافه بالحقيقة الوطنية الجزائرية وبحق الجزائر في نيل الاستقلال، ودعوته للسلطات السوفياتية إلى العودة لسياسة دعم الشعوب المقهورة ضد الاستعمار، ولكن دون جدوى فلم تعرف القراءات طريقها للتنفيذ في الرؤى والسياسات السوفياتية الرسمية.¹

بالمقابل نجد استغلالا سوفياتيا واضحا لورقة الجزائر في المفاوضات مع فرنسا والكتلة الغربية بشأن المسألة الألمانية، في الرسالة الموجهة من وزير الخارجية السوفياتي أندريه غروميكو «Andrei Gromyko»² إلى نظيره الفرنسي بينو في 1 مارس 1958، لطلب الموافقة على استدعاء الحلفاء بشأن هذه المسألة، حين حذر من تقويض القمع في الجزائر للأمن الإقليمي في شمال إفريقيا، وعبر عن إدانة الرأي العام السوفياتي لتصرفات الحكومة الفرنسية، بشكل يمنع حكومته من تجاهل هذا الأمر، ودون شك فإن استعمال ضغط الرأي العام على القادة السوفييت، كان حجة واهية لدفع فرنسا لسلوك سياسة حيادية بخصوص المسألة الألمانية.

¹ Mohieddine Hadhri, Op.cit, pp.163,164.

² أندريه غروميكو: (1919-1989) سياسي ودبلوماسي شيوعي سوفياتي شغل العديد من المناصب الحكومية في الاتحاد السوفياتي بين 1939 و1988، أبرزها حقيبة وزارة الخارجية بين 1957 و1985، لمزيد من المعلومات أنظر:

Bernard Féron: «GROMYKO ANDREÏ ANDREÏEVITCH (1909-1989)», Encyclopædia Universalis en Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 29 septembre 2023. URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/andrei-andreievitch-gromyko/>

لكن وفي نفس الوقت يلاحظ تغيير طفيف في الموقف السوفياتي الرسمي اتجاه الثورة، حيث ذكر غروميكو في رسالته بأن موسكو كانت تنتظر من فرنسا حل المشكلة بطريقة ديمقراطية وسلمية مع احترام الحقوق المشروعة للشعب الجزائري، وهو تغيير ملحوظ عن الطرح السوفياتي السابق القائم على تأكيد حقوق الشعبين الجزائري والفرنسي في الجزائر، وعند وصوله إلى وزارة الخارجية الفرنسية لتسليم رسالة غروميكو إلى بينو، دعم السفير فلاديمير فينوغرادوف طرح وزيره بخصوص حق الشعب الجزائري في الاستقلال، بينما كان يتحدث قبلها عن حق تقرير المصير فحسب.¹

رغم هذه التوجهات لم يعترف إ.س رسميا ب.ح.م.ج.ج. عند إعلان تأسيسها في سبتمبر 1958، وبقي محتفظا علانية بموقفه المتحفظ اتجاه الثورة، وهو ما جسده لقاء وفد الحكومة بقيادة بن خدة مع أناستاس ميكويان «Anastassi Mikoyan»² نائب بالحكومة السوفياتية، والذي أكد لهم بأن الاعتراف السوفياتي بالحكومة الجزائرية سيؤدي لتقوية تضامن قوى ح.ش.أ مع فرنسا ضد الثورة، وأن الدعم السوفياتي سيكون بطريقة غير مباشرة كالعادة.³

معرفة خبايا هذه التوجهات أكثر لوحظ في الدراسات المطلعة على السياسة الخارجية السوفياتية خلال نفس الفترة، بأن السوفييت كانوا متأثرين بالتوصيات غير الموثوقة للشيوعيين الفرنسيين بخصوص ج.ت.و، والتي وصفتها غالبا بالحركة الدينية الأصولية التي تحوم حولها شبهات تسييرها من قبل الأنجلوساكسونيين عبر ما وصفوه بالبرجوازية العربية في المشرق. وتجلت هذه الرؤية على السياسة السوفياتية خلال لقاء دبلوماسيين سوفييت في القاهرة مع دباغين ومهري في سبتمبر 1958، حين طالبهم هذا الأخير بالتأثير على الحزب الشيوعي الفرنسي لدفعه إلى دعم الثورة بفعالية أكبر، وتأكيد على ضرورة تقديم إ.س لمساعدة مالية وعسكرية للثورة، مع رفض فكرة التسوية مع ديغول وفقا لشروطه، وهو الأمر الذي لم يطمئن موسكو ودفعها إلى اتخاذ قرار دعم ح.م.ج.ج. أي الاعتراف بها مبدئيا لا رسميا تجنبا لخلط حساباتها الأوروبية وحسابات الشيوعيين في فرنسا.⁴

¹ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.22,23 .

² أناستاس ميكويان : (1895-1978) سياسي ورجل اقتصاد سوفياتي شغل العديد من المناصب الهامة في بلاده كان أبرزها رئيس مجلس السوفييت الأعلى بين 1964 و1965، لمزيد من المعلومات أنظر:

Claudie Weill, « MIKOYAN ANASTASSI IVANOVITCH (1895-1978) », Encyclopædia Universalis en Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 29 septembre 2023. URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/anastassi-ivanovitch-mikoyan/>

³ ليلي تينة، المرجع السابق، ص.128، 129.

⁴ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, p.24.

تعززت هذه النظرة بعد النجاح الانتخابي لديغول في فرنسا الذي أعجب موسكو بعد استفتاء 28 سبتمبر 1958، حيث اعتبر السفير فينوغرادوف أن سياسة الاستقلال الوطني عن و.م.أ التي أعلنتها ديغول قد تؤدي إلى زيادة التناقضات بين فرنسا وحلفائها، وحظيت اهتمامات استئناف الاتفاق الفرنسي السوفياتي في المسألة الألمانية بالأولوية على الملف الجزائري، لكن دون أن يتخلى السوفييت عن رؤيتهم الأيديولوجية للوضع في الجزائر.¹ وهو ما تجسد حين زار بن يوسف بن خدة موسكو في 19 أكتوبر 1959، أين التقى الأمين العام بالنيابة للحزب الشيوعي السوفياتي وحاز وعده بمضاعفة دعم الثورة ماديا.²

خلال هذه الزيارة حاول ميخائيل سوسلوف «Mikhail Souslov»³ الأمين العام بالنيابة وأحد أبرز أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي، استعراض دعم حكومته للثورة، فرد عليه بن خدة بوضوح فبعد أن طلب زيادة هذا الدعم مستقبلا، سأل مضيفه عن سبب امتناع السوفييت عن الاعتراف بـ ح.م.ج.ج، رغم أن هذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضغوطات الدولية المسلطة على الفرنسيين ودفعهم نحو التفاوض لتحقيق الاستقلال، وقد رد سوسلوف بأن حكومته ستبقى تدعم الثورة ماديا وستستقبل طلبات ج.ت.و عبر مكتب سفارتها بالقاهرة، لكنه رفض منح الحكومة الجزائرية اعترافا رسميا بحجة الحفاظ على مصلحة الشعب الجزائري والانفراج الدولي، كما رفض استقبال وفد رسمي عن الحكومة الجزائرية.⁴

استمرت هذه المناورات السوفياتية الرسمية بخصوص القضية الجزائرية وخصوصا خلال الفترة بين 1959 و1960، ففي الوقت الذي كانت فيه الصين تتفوق في حجم الدعم السياسي والعسكري الموجه إلى ح.م.ج.ج.ج خصوصا في مجال التسليح، لم يهمل السوفييت إبقاء باب المنافسة معها على دعم الثورة الجزائرية مفتوحا، فما إن أعلنت الصين في جانفي 1959، إرسال شحنة أسلحة إلى جيش التحرير الوطني، حتى سارعت موسكو لإرسال كميات أسلحة كبيرة إلى ج.ت.و عبر عدة سفن تجارية تابعة لدول أوروبا الشرقية نحو تونس والمغرب.⁵

¹ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, p.25.

² أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص.154، 155.

³ ميخائيل سوسلوف: (1902-1982) سياسي ورجل اقتصاد سوفياتي شغل العديد من المناصب الحكومية العليا في بلاده، على غرار عضوية المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي على فترتين بين 1952 و1953 و1955 حتى 1982، لمزيد من المعلومات أنظر:

Bernard Féron: «SOUSLOV MIKHAÏL ANDREÏEVITCH (1902-1982) », Encyclopædia Universalis en Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 29 septembre 2023. URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/mikhail-andreievitch-souslov/>

⁴ أحمد سيود، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، مرجع سابق، ص. 161، 162.

⁵ Mohieddine Hadhri, Op.cit, p. 164

وقد زار وزير الخارجية كريم بلقاسم على أرس وفد حكومي جزائري موسكو في شهر أبريل 1960، ولم يستقبل الوفد بمفاوة من قبل السوفييت، حيث اجتمعوا مع دبلوماسي في مكتب الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية السوفياتية وهو نور الدين محي الدينوف «Nuriddin Muhiddinov»، حيث بلغه الوفد الجزائري بطلبات ح.م.ج. من الجانب السوفياتي، وأجابهم بعد رفعها إلى قيادة بلاده بنفس الموقف الذي اعتمده إ.س رسميا اتجاه الثورة، المتمثل في عدم الاعتراف بالحكومة الجزائرية تجنباً للدخول في أزمة سياسية مع ديغول مع تواجد احتمال لمراجعة هذا الموقف بعدها، وقد جلب هذا التعاطي السوفياتي غير الواضح مع الثورة الجزائرية سخط الدول العربية التي عبرت قياداتها صراحة للرئيس خروتشوف بأن هذا الموقف يشكل هوة كبيرة في تقاربه مع العالم العربي.¹

لم يكن هذا السخط العربي على القيادة السوفياتية وليدا للصدفة، ففي نفس توقيت زيارة الوفد الجزائري إلى موسكو، كان ميكويان نائب رئيس مجلس الوزراء السوفياتي يجري زيارة عمل إلى بغداد، وردا على سؤال صحفي بخصوص سبب عدم اعتراف حكومة بلاده ب.ح.م.ج. كغيرها من الدول، أجاب متلعبا بالألفاظ بأن حكومته قدمت أكبر دعم ممكن، وأن هذا الدعم أكبر من دعم عدة دول اعترفت بهذه الحكومة.²

لا يؤكد التنكر السوفياتي الرسمي للقضية الجزائرية سوى الزيارة التي أداها خروتشوف إلى باريس بين 23 مارس و3 أبريل 1960، في إطار سعيه لتعزيز عزل فرنسا عن الدول الغربية تحت غطاء التعايش السلمي، وقد استغلت فدرالية ج.ت.و بفرنسا هذه الفرصة فقامت بمراسلته في 24 فيفري من نفس العام، موضحة السياسات القمعية الفرنسية ضد الجزائريين بفرنسا ومعسكرات الاعتقال التي حشدوا بها، والتي شبهتها بالمعسكرات النازية خلال ح.ع.2، مذكرة إياه بأن هؤلاء الجزائريين هم أنفسهم الذي يتفقون مع تصريحاته بإنهاء الاستعمار.³ ويبدو بأن زيارة خروتشوف لم ترضي ح.م.ج. فقد حمل مقال نشر في المجاهد في أبريل 1960، انتقادا لادعا للزعيم السوفياتي، فذكره بكفاح الشعب الجزائري لنيل الحرية ضد الاستعمار الفرنسي وحلفائه الأطلسيين الذين يدعمونه، ودعته ج.ت.و إلى عدم التنكر لكفاح الشعب الجزائري كبديل لإقامة السلم ومهادنة الغرب.⁴

ولتوضيح الرؤية أكثر التقى وزير التسليح والمواصلات العامة عبد الحفيظ بوصوف بالسفير السوفياتي في القاهرة يوم 24 أوت 1960، وقد استخلص الوزير موافقة الطرف السوفياتي على دعم الثورة بالسلاح شريطة

¹ ليلي تبتة، المرجع السابق، ص.132، 133.

² Mohieddine Hadhri, Op.cit, p.164.

³ Mohamed Harbi, Gilbert Menyier, Op.cit, pp.805, 806.

⁴ "كروتشيف وحرية الشعوب"، المجاهد، ع65، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الاثنين 4 أبريل 1960، ص.2.

ح.م.ج.ج واعتراف رسميا بها، هنا يؤكد بعض المؤرخين أن موسكو وضعت بهذه الخطوة حدا للتردد الذي لم تتوقف بكين عن الاستفادة منه في أطروحاتها الأيديولوجية، ورغم ذلك لا يمكن نكران أن الخلاف الصيني-السوفيياتي كان بمثابة حافز حقيقي في عملية توسيع الاعتراف الدولي ب ح.م.ج.ج، كنتيجة طبيعية لكون الثورة الجزائرية أحد عناصر الخلاف بين عملاقي الشيوعية الدولية.¹

بسبب ما سبق وبعد اعتراف فرنسا عمليا ب ح.م.ج.ج عبر التفاوض مع ممثليها في نفس العام، وزيارة الرئيس فرحات عباس إلى الصين، ثم بعدها إلى موسكو في أكتوبر 1960، لم يخف خلال لقائه بنائب رئيس الوزراء السوفيياتي ألكسي كوسيجين لومه للسوفييت على مساعدتهم الهزيلة للثورة، وهو وما دفع بالمسؤول السوفيياتي لمحاولة التهرب وربط الحل بسوء الترجمة المقدمة له بخصوص طلبات الجزائريين.²

ويظهر من خلال أوصاف بن طوبال للزيارة فيما رآه نظرة جامعة، بأن اجتماع وفد ح.م.ج.ج مع كوسيجين كان مجرد ورقة دعائية سوفيائية، نظمت في شكل استقبال رسمي لغرض إعلامي بحت، يدخل ضمن الصراع الصيني-سوفيياتي لإبراز السوفييت في مظهر الداعم للثورة أمام الرأي العام المحلي، دون أي جدوى سياسية أو عسكرية حقيقية منه في كسب دعم جدي وفعال ل ح.م.ج.ج من موسكو.³

ويبدو بأن السوفييت أدركوا صعوبة موقفهم اتجاه الثورة الجزائرية وسعيا منهم لتجاوز هذه الأزمة، استغلوا زيارة وزير الخارجية كريم بلقاسم إلى نيويورك على رأس وفد وزاري للمشاركة في أشغال الجمعية العامة ل ه.أ.م، من أجل الاعتراف بالحكومة الجزائرية رسميا يوم 03 أكتوبر 1960، عندما استقبل خروتشوف الوفد الجزائري بالقنصلية العامة السوفيائية بنيويورك، اعتراف جاء دون وعود بالدعم بل رافقته مجرد تعابير برغبة إس في استقلال الجزائر عبر إيجاد حل مع فرنسا.⁴ وتوعز بعض القراءات هذا التحول السوفيياتي إلى القطيعة بين ج.ت.و والأمريكيين، وتوجهات قيادة الثورة منذ مقررات مؤتمر طرابلس مطلع 1960، إلى تعزيز العلاقات مع دول الكتلة الاشتراكية من أجل الحصول على الدعم المادي واللوجستي اللازم للكفاح.⁵

لجأت ج.ت.و إلى استغلال الموقف ولم تترك الساحة فارغة للتلاعب السوفيياتي، فقد حضرت الحرب الباردة في تعليق جريدة المجاهد على الاعتراف السوفيياتي واتهمت الغرب بزج الجزائر في الحرب الباردة، واصفة هذا

¹ Mohieddine Hadhri, Op.cit, pp .164, 165.

² رضا مالك، المصدر السابق، ص.99.

³ Daho Djerbal, Op.cit, pp.131,132.

⁴ ليلي تينة، المرجع السابق، ص- ص.132-136.

⁵ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.25-27.

الاعتراف بالنصر السياسي الهام الذي أكد به السوفييت تأييدهم لمبدئهم في دعم كفاح الشعوب ضد الاستعمار، ودخول الكتلة الاشتراكية على الخط لكسر النفوذ الاستعماري والغربي في إفريقيا، داعية في نفس الوقت الغرب وفرنسا إلى عدم استنكار دعم الصينيين والسوفييت للشعب الجزائري ونسيان حربهم ضد هذا الأخير، مطالبة بتجنيب إفريقيا ومنطقة المغرب العربي تجليات الصراع الدولي عليهما.¹

رغم الاعتراف السوفياتي الرسمي بـ ح.م.ج.ج ، إلا أن صناع القرار السوفييت حافظوا على العمل بالتوصيات الشيوعية الفرنسية، التي بقيت محافظة على خطها المفسر لهذا الاعتراف بأنه وإن ساهم في إرضاء ج.ت.و من موسكو إلا أنه أضر بالعلاقات الفرانكو-سوفياتية خصوصا في ظل اشتعال فتيل أزمة برلين والحاجة لإجراء حوار إيجابي مع باريس. في الوقت نفسه، يبدو بأن الكرملين بدأ الإعداد مسبقا لمرحلة ما بعد فرنسا في الجزائر عبر استقبال جرحى الجزائريين ومعالجتهم بموسكو منذ 1959، في إطار إستراتيجية هدفت من خلالها إلى كسب ود الجزائريين وإقناعهم بالنموذج الاشتراكي السوفياتي كنموذج ايدولوجي ناجح، وإظهار السوفييت كحليف موثوق في الرأي العام الجزائري، رغم أن هذه الإجراءات لم تكن معزولة عن الأخذ بتوصيات الشيوعيين الفرنسيين بتجنب الاعتراف قانونيا بـ ح.م.ج.ج حتى نهاية المفاوضات الفرنسية الجزائرية، وهو ما حدث بالفعل بعد توقيع اتفاقيات ايفيان في 19 مارس 1962.²

ويلاحظ من خلال ما سبق أن خروتشوف حاول استعمال دهائه الدبلوماسي، وحاول إمساك العصا من منتصفها فاعترف بالحكومة الجزائرية بعد أن اعترفت فرنسا نفسها بها ولكي لا يدع الكفة تميل لصالح الصين كلية في هذه القضية من جهة، وبقي وفيما لتحفظه بخصوص دعم الثورة ضد فرنسا في إطار سعيه للحفاظ على تعايش حكومته السلمي مع الغرب من جهة أخرى، وكانت هذه الإستراتيجية تجسيدا لما وصفه رضا مالك بـ "مراوغات خروتشوف" بخصوص الثورة، والتي كانت حسب رأيه نتيجة لارتياحه من التقارب الصينو-جزائري في وقت ازدادت فيه حدة الخصومة الصينو-سوفياتية لتوشك على القطيعة، وفشل محاولاته غير المجدية لدفع ديغول للاستقلال عن و.م.أ التي جعلته يسعى لتجنب إغضابه بالخوض في القضية الجزائرية.³

وكخلاصة لما سبق طرحه في هذا العنصر فإن النظرة السوفياتية للثورة خلال الفترة ما بين 1958 و1962 حكمتها المصلحة الإيديولوجية والسياسية للكرملين بالدرجة الأولى، عبر محاولتها التوفيق بين مصالحه الأوروبية

¹ الحرب الباردة بالجزائر أرادها الغرب"، المجاهد، ع79، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الاثنين 10 أكتوبر 1960، ص، ص1-10.

² Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.26-30.

³ رضا مالك، المصدر السابق، ص.98.

وسعيه لإخراج فرنسا من عباءة النفوذ الأمريكي من جهة، ودعمه غير المباشر للثورة تجنبا لترك الساحة فارغة للصينيين في هذا المجال، حتى منحه ديغول ورقة الاعتراف الرسمي غير القانوني بالثورة بعد تفاوضه مع ح.م.ج. عام 1960، فيما يمكن التعبير عنه بـ "خروتشوف وسياسة مسك العصا من المتصف".

ب. مع دول أوروبا الشرقية ويوغوسلافيا:

- تشيكوسلوفاكيا:

بقيت تشيكوسلوفاكيا وفية للالتزاماتها كشريك تجاري ومزود رئيسي للثورة بالأسلحة من أوروبا الشرقية، و استمرت شحنات الأسلحة التشيكوسلوفاكية في الوصول إلى المغرب تباعا مع أواخر 1958 ومطلع 1959، على غرار شحنة سفينة أومنيبول المقدرة بـ 900 طن بقيمة تفوق 802.000 جنيه إسترليني والتي وصلت المغرب في 2 جانفي 1959، وشحنة سفينة ليديتشي التي حملت شحنة بقيمة 1.632.000 دولار، التي قامت البحرية الفرنسية باعتراضها واقتيادها إلى ميناء المرسى الكبير بوهران في 7 أفريل من نفس العام. أما على الصعيد الرسمي لم تعترف تشيكوسلوفاكيا بح.م.ج. متبعة في ذلك نهج موسكو وانتظرت ما يقرب السنتين ونصف على تأسيس الحكومة حتى اعترفت بها، حيث لم يتغير موقفها من الحكومة الجزائرية إلا مع ظهور بوادر تغير الموقف السوفياتي بحلول صيف 1960، عندما زار وفد جزائري بقيادة **مبروك بلحسين**¹ براغ، ولقائه مع ممثلي المجتمع المدني الاشتراكي التشيكوسلوفاكي من عمال وطلبة وصليب أحمر، ورئيس قسم إفريقيا بوزارة الخارجية التشيكوسلوفاكية، حيث حاول بلحسين إقناعه بفتح مكتب إعلام تابع لـ ح.م.ج. لكن طلبه قوبل بالرفض، و عشية عقد الدورة 15 للجمعية العامة لـ ه.أ.م في سبتمبر 1960، واقتداء بخروتشوف استقبل الرئيس التشيكوسلوفاكي **أنتونين نوفوتني** «Antonín Novotný»² كريم بلقاسم في نيويورك، أين اعترف رسميا بح.م.ج. ووافق على فتح مكتب الإعلام سالف الذكر، لكن التشيكوسلوفاكيين تعاملوا بحذر مع هذا الأمر ولم ينل ممثلو ح.ت.و الضوء الأخضر لفتح المكتب حتى 7 فيفري 1961.

¹ مبروك بلحسين: (1921-2016) مناضل في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية بين 1946 ديسمبر 1954 أين انضم للثورة مناضلا في فدرالية الجبهة بفرنسا بين 1954 و1957، شغل بعدها عدة مناصب في ح.م.ج. بين 1958 و1962، لمزيد من المعلومات أنظر:

René Gallissot : «BELHOCINE Mabrouk», Le Maitron Dictionnaire En Ligne, Editions Maitron, Aubervilliers, 24 Décembre 2013, Dernière Modification le 26 Juillet 2019, Consulté le 29 Septembre 2023, URL: <https://maitron.fr/spip.php?article151476>

² أنتونين نوفوتني: (1904-1970) سياسي شيوعي تشيكوسلوفاكي تقلد العديد من المناصب السامية في بلاده على غرار الأمانة العامة للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بين 1953 و1968 ورئاسة بلاده بين 1957 و1968، لمزيد من المعلومات أنظر:

Vladimir Claude Fisera : «NOVOTNY ANTONÍN (1904-1975)», Encyclopædia Universalis en Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, Consulté le 29 septembre 2023. URL : <https://www.universalis.fr/encyclopedie/antonin-novotny/>

نتيجة لهذا الاعتراف التشيكوسلوفاكي بـ ح.م.ج.ج. وقعت براغ على بروتوكول توريد بضائع ذات طابع مدني إلى الحكومة الجزائرية بتاريخ 25 مارس 1961، ثم منحت بعد ذلك بـ 3 أيام شحنة أسلحة لجيش التحرير كهدية لكنها لم تكن لتلبي المتطلبات الجزائرية الأساسية، انطلقت صوب تونس على دفعتين في 28 ماي و 1 جوان على التوالي، كما أعطت القيادة التشيكوسلوفاكية في 13 فيفري من نفس العام، الضوء الأخضر لتدريب 30 متدربا جزائريا في مدارسها العسكرية¹، وأكد وزير خارجيتها فالكاف دافيد «Václav David» على متانة العلاقات بين البلدين، عندما صرح في نفس العام بوجود بروتوكول تجاري بين حكومته والجمهورية الجزائرية فيما يمكن اعتباره تعزيزا للاعتراف الرسمي بـ ح.م.ج.ج.²

رغم ذلك، لم تعترف الحكومة التشيكوسلوفاكية بـ ح.م.ج.ج. قانونيا إلا بتاريخ 20 مارس 1962، أي بعد توقيع اتفاقيات ايفيان واعتراف إس.بها، وهنا لا بد من عدم إغفال قراءة مهمة لواقع العلاقة الجزائرية التشيكوسلوفاكية خلال الثورة، التي يمكن من خلالها حصر دعم براغ للثورة في المصلحة الاقتصادية والبراغماتية التجارية المحضة، التي تجسدت في تحول هذا البلد عبر مكتبه الحكومي للتجارة الخارجية كأكبر مورد للأسلحة إلى ج.ت.و. في أوروبا الشرقية، لتأكيد هذا الطرح يكفي الاستدلال بتوريد تشيكوسلوفاكيا لطائرات حربية تستخدم في نقل الجنود لفرنسا سنة 1959، رغم معرفتها بأنها ستستخدم في تعزيز المجهود الحربي الفرنسي في الجزائر، بالإضافة إلى أن الأسلحة التي باعها إلى ج.ت.و. كانت من مخزوناتا القديمة التي تحتاج إلى تجديد منذ نهاية ح.ع.2، وبالتالي فقد حكمت المصلحة الاقتصادية علاقة تشيكوسلوفاكيا بالثورة عبر تغذية خزائنها بالأسلحة المباعة لطرفي النزاع.³

- المجر:

لم تختلف حالة المجر كثيرا عن نظيرتها تشيكوسلوفاكيا فقد وجه الرئيس فرحات عباس رسالة إلى حكومتها في 19 سبتمبر 1958، طلب فيها اعتراف المجر رسميا بت ح.م.ج.ج.، لكن طلبه قوبل بالرفض بحكم الأزمة السياسية التي عاشتها المجر عقب الثورة المجرية، ومشكلة الاعتراف بنظامها الجديد- الموالي للسوفييت- في الأمم المتحدة، وقد تفهمت ج.ت.و. هذا الأمر مقابل دعم المجر ماديا للثورة الجزائرية، وبعد مقابلة عبد الحميد مهري لمراسلين صحفيين من أوروبا الشرقية في القاهرة وطلبه للدعم المادي والتقني من دول الكتلة الاشتراكية في 1 نوفمبر 1958، ردت الحكومة المجرية على طلب الرئيس عباس وعبرت على تضامنها مع الشعب الجزائري وتنديدها

¹ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.39-41.

² أحمد سيود، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، مرجع سابق، ص.179.

³ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.39,43.

بالسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، كما صاحب هذا التوجه دعم شعبي وإعلامي مجري كبير للثورة، لكن الموقف الرسمي من ح.م.ج.ج. لم يكن إيجابيا، حيث نقل السفير المجري بالقاهرة موقف بلاده إلى قيادة ح.ت.و. والذي تماثل مع الطرح السوفيياتي وجسدته عبارة "الاعتراف في هذا الوقت ليس مناسبا".¹

لم يتغير هذا الموقف حتى زيارة الرئيس فرحات عباس على رأس وفد رفيع المستوى إلى بودابست في 10 أكتوبر 1960، أين استقبله نائب رئيس الوزراء المجري²، وقد طلب فرحات عباس اعترافا رسميا مجريا بالحكومة الجزائرية لكن المجريين راوغوه وطلبوا مهلة للتفكير، رغم ذلك فإن زيارة عباس إلى بودابست كما موسكو قبلها واستقباله فيهما حملت اعترافا فعليا بسلطة الأمر الواقع من المجر أيضا بهذه الحكومة.

دون النسيان أيضا تصويت المجر كما دول الكتلة الاشتراكية لصالح قرار يدعم حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال خلال الدورة 15 للجمعية العامة لـ ه.أ.م. في ديسمبر 1960، وقد حافظت المساعدات المادية الموجهة من هذا البلد إلى الثورة الجزائرية على حضورها منذ 1958 وحتى الاستقلال، حيث سلكت المجر مسلك حلفائها السوفييت وراسلت الرئيس بن خدة ببطاقة تهنئة في 7 أبريل 1962، بمناسبة وقف إطلاق النار دون الاعتراف رسميا بالحكومة الجزائرية، والذي لم يحصل سوى بعد توقيع اتفاقيات ايفيان.³

- بلغاريا:

حذت بلغاريا هي الأخرى حذو شقيقاتها في أوروبا الشرقية، ولم تخرج عن طوع التوجه السوفيياتي بخصوص القضية الجزائرية، وتشير المصادر المتوفرة إلى أن هذا البلد بدأ بدعم الثورة فعليا منذ السداسي الثاني لعام 1960، بالتزامن مع بداية تغير الموقف الرسمي السوفيياتي، حيث ربطت ح.م.ج.ج. اتصالاتها مع المسؤولين البلغاريين عبر ممثل وزارة التسليح شارف معبد مهدي المعروف في الأدبيات البلغارية بالدكتور الهاشمي سرغيني، ونظرا لعدم امتلاكه لتوصية رسمية، فقد تعامل معه البلغار بصفة غير رسمية، وسلموه سيارتين محملتين بمعدات خاصة ذهبت إلى الجزائر عبر بون صوب ليبيا.

وقد نشأت الاتصالات الرسمية بعد هذه المحاولة الناجحة بين ح.م.ج.ج. والحكومة البلغارية، عبر جورجي نايدنوف «Georgi Naydenov»، ضابط عسكري ودبلوماسي بلغاري بالقاهرة والمنسق الرئيسي عن الجانب البلغاري، وتوجت هذه الاتصالات بإرسال بلغاريا لشحنة أسلحة إلى الجزائر عبر المغرب تضمن 5000 بندقية ماوزر و 350 مدفع رشاش MG34 وخمسة ملايين رصاصة، لتتزز بشحنتي السفينة بريزا البلغارية انطلاقا من

¹ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.50,51

² لتفصيل أكثر راجع تقرير الخارجية المجرية بخصوص الزيارة في الملحق رقم 19 ص.483.

³ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.51-53.

ماي 1960، الأولى قدرت بـ 2000 طن من الأسلحة والذخيرة سلمت عبر ليبيا، والثانية قدرت بـ 5000 طن سلمت في أواخر نفس العام.¹

والجدير بالذكر أن هذه الشحنات التي باعتهما بلغاريا إلى ج.ت.و، قد جاءت بعد موافقة المكتب السياسي للحزب الشيوعي البلغاري يوم 18 أوت 1958، على توريد الأسلحة إلى الجبهة عبر بوابة المساعدات العسكرية والطبية، وتعزز هذا التوجه بعد عودة ديغول إثر انقلاب ماي من نفس العام إلى الحكم في فرنسا، والذي رأت فيه السلطات البلغارية عودة للروح الامبريالية إلى فرنسا في ظل تراجع سطوة الأحزاب اليسارية فيها. ويبدو بأن ممثل الحكومة الجزائرية سرغيني نجح إلى حد كبير في دفع السلطات البلغارية لتوريد الأسلحة إلى ج.ت.و في الجزائر، بدليل وصول 3 شحنات أسلحة بلغارية كبرى حتى ديسمبر 1960، تم تفريغ أكبرها بميناء طنجة يوم 21 نوفمبر من نفس العام. وهو ما أرضى قيادة ج.ت.و على التسليم البلغاري للأسلحة، حيث اتفق عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والمواصلات بـ ح.م.ج.ج مع الممثلين البلغاريين في جانفي 1961، من أجل تسليم شحنة إضافية على الجهة الشرقية في صفقة قدرت بـ 700 ألف دولار، وأعرب عن نيته لزيارة بلغاريا من أجل عقد صفقة تقدر بـ 5 مليون دولار.²

هنا لا بد من الإشارة كذلك إلى أن علاقة بلغاريا بالثورة التحريرية لم تكن علاقة سياسية تضامنية بل كانت براغماتية اقتصادية بالدرجة الأولى، وتوجهه أيديولوجي مستقبلي يهدف بالأساس إلى تكوين قاعدة تبادل سياسي اقتصادي ثم عسكري بعد استقلال الجزائر، وإن كانت هذه الاتصالات التي اندرجت ضمن هذا الجانب اعترافا فعليا غير قانوني من الجانب البلغاري بـ ح.م.ج.ج، وهو في هذا الجانب يتطابق مع الموقف السوفييتي، خصوصا خلال الفترة بين تأسيس ح.م.ج.ج وحتى منتصف 1960، وقد كان التعاون مع الجزائريين حسب الوثائق البلغارية مرضيا للجانب البلغاري، ما دفعه انطلاقا من 9 مارس 1961، إلى التبرع لـ ح.م.ج.ج بنسبة 20% من المعدات التي سيتم توريدها إلى الجزائر مستقبلا، والسماح للحكومة الجزائرية ببناء قاعدة إمداد لوجيستي من أوروبا الشرقية على الأراضي البلغارية استجابة لطلب من ج.ت.و بهذا الأمر.

ورغم أن بلغاريا كانت موردا رئيسيا للأسلحة إلى ج.ت.و خصوصا خلال العامين الأخيرين للثورة إلا أن موقفها ظل حبيس تطور الموقف السوفييتي، حيث لم تعترف قانونيا بـ ح.م.ج.ج سوى بعد وقف إطلاق النار بتوقيع اتفاقيات ايفيان سانة بذلك سنة أخواتها في أوروبا الشرقية وإس، بعد أن بنت قاعدة سياسية وعسكرية محترمة مع

¹Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.68-69.

²Ibid, pp.69-74.

ج.ت.و من خلال إرسال الأسلحة واستقبال جنود جزائريين للتدريب بمراكزها العسكرية، ورغم ذلك وكما أشير لا يمكن إغفال البراغماتية السياسية والتجارية في هذه العلاقة بين الطرفين.¹

- رومانيا:

فيما يتعلق برومانيا كان هذا البلد مقارنة ببقية دول الكتلة الشرقية على وفاق تام مع التوجهات الفرنسية في الجزائر، فرغم انخراطه في مسار الكتلة الشرقية لتسليح ج.ت.و و برعاية سوفياتية، على غرار نقل الأسلحة البلغارية إلى تونس والمغرب بيوأخر رومانية منذ مطلع 1959، فقد كانت النظرة الرومانية ل ج.م.ج. واضحة كالنظرة السوفياتية متمثلة في عدم الاعتراف الرسمي بها، وذلك في إطار دعم محاولات خروتشوف لدفع ديغول للانفصال عن العالم الغربي، بيد أن رومانيا وعلى عكس بقية دول الكتلة الشرقية الأخرى، بدأت تخطو علاقاتها مع فرنسا تطورا ملحوظا منذ أواخر 1960، ما جعل السلطات الرومانية لا تحذو حذو موسكو في الاعتراف ب ج.م.ج. حتى توقيع اتفاقيات ايفيان.²

بولندا:

لا مثال واضح على تداخل مصالح قوى المعسكر الشرقي مع سياستي التهدئة والتعايش السلمي المنتهجتين مع سياسات الجنرال ديغول، كالمثال البولندي في التعاطي مع القضية الجزائرية، حيث عمدت حكومة هذا البلد إلى استغلال مسألة خلافها الحدودي مع ألمانيا الغربية بخصوص ترسيم الحدود، خصوصا ما تعلق منها بالخط الفاصل بين الطرفين على مستوى نهر الأودر «Oder-Neisse»، من أجل تقديم عرض للجنرال ديغول للاعتراف رسميا بالحدود المقترحة من الجانب البولندي مقابل عدم اعتراف حكومة بولندا رسميا ب ج.م.ج. وذلك برعاية سوفياتية. ولا سبب في قبول إ.س لهذا العرض سوى أن قبول باريس بالعرض البولندي سيؤدي إلى تفعيل الخلاف بين محور بون-باريس ويدخل الحليفين الغربيين في أزمة، وهو أحد أبرز أهداف الدبلوماسية السوفياتية في المنطقة، وقد وضع البولنديون بهذا المقترح الجنرال ديغول في موقف دبلوماسي صعب، حيث أن رفضه للعرض البولندي سيؤدي إلى منح بولندا حجة الأحقية في الاعتراف ب ج.م.ج. في الرأيين العامين البولندي والفرنسي. وقد حمل المشروع سفير بولندا في باريس وقدمه إلى الجنرال ديغول عبر وزير الخارجية كوف دي مورفيل، هذا الأخير رد على العرض البولندي باسم الجنرال في 23 أكتوبر 1958، برفض الحكومة الفرنسية الخوض في مسألة الحدود المشتركة بين بولندا وألمانيا الغربية المرسمة بعد نهاية ح.ع.2، كما نصح الوزير الفرنسي السفير البولندي

¹ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.74-77

² Ibid, pp.84-87.

بتجنب محاولة وضع مسألة الجزائر للمساومة مجددا، ويبدو أن البولنديين لم يفقدوا الأمل من المحاولة وتجنبوا الاعتراف بـ ح.م.ج. حتى توقيع اتفاقيات ايفيان، وبعد أن اعترف السوفييت قانونيا بالحكومة الجزائرية اعترفت بولندا بها في يوم 3 ماي 1962.¹

- جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية):

النموذج الأوروبي الوحيد الذي كان له مطلق الحرية في التعامل والاعتراف بـ ح.م.ج. هو جمهورية ألمانيا الديمقراطية أو ألمانيا الشرقية، فنظرا لعدم حصولها على الاعتراف الدولي وعدم إقامتها لعلاقات مع فرنسا، سعت ح.ت.و. للحصول على اعتراف حكومة هذا البلد بها، وذلك تنويجا لترحيب ألمانيا الشرقية بالفارين الجزائريين من الجيش الفرنسي والعمال الجزائريين، وتقديمها للدعم المادي لـ ح.ت.و. ثم ح.م.ج.ج، حيث ومنذ إعلان تأسيس هذه الأخيرة رحبت ألمانيا الشرقية بإقامة علاقات دبلوماسية متبادلة جادة ومناسبة مع الحكومة الجزائرية، وذلك استجابة لنداء الحكومة الجزائرية في سبتمبر 1958.

هنا وضعت ألمانيا الشرقية قيادة ح.ت.و. في مأزق حقيقي فمن جهة خشيت الحكومة الجزائرية على علاقاتها المستقبلية مع ألمانيا الغربية، بسبب مبدأ هالشتاين وتهديده لمصالح فدرالية ح.ت.و. في فرنسا وتمثيل الثورة في أوروبا من ألمانيا الغربية، ومن جهة أخرى وجدت نفسها في موقف دبلوماسي صعب فرض عليها إقامة علاقات مع دولة دعمت الثورة بجدية منذ 1957. وبعد قياس المنافع والمضار أبلغ الرئيس عباس ممثل ألمانيا الشرقية بالقاهرة ريتشارد غيستر «Richard Gyptner» في 13 نوفمبر 1958، بأن ح.م.ج.ج تحاول تجنب أي عمل يؤدي إلى تهديد رعاياها الجزائريين بألمانيا الغربية أو يساهم في عدم إقامتها لعلاقات سياسية مع هذه الأخيرة مستقبلا.² فقد بذلت ح.ت.و. جهدها لكسب دعم دول أوروبا الشرقية أو ملحقات إ.س، رغم يقين قيادتها بأن هذه الدول تعطي الأولوية في التعاطي مع القضية الجزائرية للنموذج الشيوعي وأحزابه في فرنسا والجزائر، حيث أوفدت **مُحَمَّد يعلَى**³ في رحلتين، الأولى بين 7 جويلية و29 أوت 1959 إلى ألمانيا الشرقية بولندا، بلغاريا، ألبانيا تشيكوسلوفاكيا ورومانيا، أين سعى خلال لقاءاته مع المسؤولين الحكوميين وأطراف المجتمع المدني للضغط من أجل فتح مكاتب لـ ح.ت.و. في هذه الدول دون جدوى.

¹Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.90-97.

²Ibid, pp.100,101.

³**مُحَمَّد يعلَى**: (1929-2021) سياسي جزائري التحق بالثورة سنة 1954، وشغل منصب القائد السياسي والعسكري للجهة بمنشلة حتى سنة 1956، ثم مستشار لبعثتها ببلغراد حتى عام 1959، ليعين بعدها رئيسا لبعثة الثورة في براغ حتى الاستقلال لمزيد من المعلومات أنظر:

Achour Cheurfi, Op.cit, pp.339, 340

تلت هذه الزيارة زيارة أخرى في أكتوبر من نفس العام ، اطلع فيها على خطورة الأوضاع في ألمانيا الشرقية ودول أوروبا الشرقية ومدى استفحال نشاط الشيوعيين الفرنسيين وسط الجالية الجزائرية في المنطقة، وحرر تقريرا مفصلا إلى وزارة الخارجية طالب فيه وبشكل مستعجل فتح مكتب يغطي ألمانيا الشرقية لمواجهة المد الشيوعي، واقترح فتحه ببراغ أو صوفيا إذا ما تعذر ذلك بسبب تعنت الحكومة الألمانية، وهو نفس التعنت الذي تكرر خلال الرد على مراسلة ح.م.ج.ج. من قبل الحكومة الألمانية بخصوص فتح المكتب في 13 نوفمبر 1959.¹

ويبدو بأن الكادر الدبلوماسي في وزارة الخارجية لم يكن راضيا عن التعاطي الرسمي ل ح.م.ج.ج. في علاقاتها مع ألمانيا الشرقية، ولا دليل يثبت هذا الأمر إلا بقرية أرسلها محمد حربي إلى وزير الخارجية كريم بلقاسم يوم 26 مارس 1960، دعاه فيها إلى تغيير نهج التعامل مع هذا البلد الذي قدم دعما كبيرا للثورة، وموصيا في نفس الوقت بضرورة تطبيع العلاقات معه والاعتراف الدبلوماسي والرسمي المتبادل بين الحكومتين، عبر إرسال وفد رسمي ممثل عن الحكومة الجزائرية إلى برلين لمعالجة هذا الأمر، كما أكد حربي في بريقته بأن هذه الخطوة ستلعب دورا كبيرا في جعل السوفييت ودول أوروبا الشرقية يعيدون النظر في موقفهم الرسمي من ح.م.ج.ج، وتمنحهم الثقة لإقامة علاقات موثوقة ومثمرة معها.²

لم يفلح حربي في تغيير سياسة الحكومة من ألمانيا الشرقية وقد فشلت بالمقابل كل المحاولات الألمانية لنيل اعتراف رسمي من ح.م.ج.ج، بل وتعطل إقامة مكتب في برلين مرارا وتكرارا بين 1958 و1960، بسبب رفض ج.ت.و تقديم هذا الاعتراف، كان آخرها محاولات ميروك بلحسين الأمين العام لوزارة الخارجية الجزائرية في جوان 1960، والتي نجح فيها بفرض مندوب دائم عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ببرلين من أجل الإشراف على احتياجات العمال الجزائريين، كواجهة رسمية لدعم الثورة في هذا البلد سريرا، لكن سرعان ما تم طرد الممثل الجزائري في ماي 1961.³

لا يمكن قراءة مصدر هذه الخطوة إلا بالإطلاع على تقرير مسعود آيت شعلال⁴ بخصوص مهمة الوفد الجزائري، حيث لوحظ حصول الوفد على اعتراف الحكومة الألمانية بسلطة ح.م.ج.ج. على الجزائريين المتواجدين في أراضيها، كما تمت معالجة مشكلة إقامة الطلبة الجزائريين فيها، إلا أن فتح مكتب ج.ت.و ببرلين دون اعتراف

¹ أحمد سيبود، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، مرجع سابق، ص، ص. 177، 178.

² Mohamed Harbi, Gilbert Menyier, Op.cit,p. 806

³ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.101,102

⁴ مسعود آيت شعلال : (1929-2023) مناضل في الحركة الوطنية الجزائرية يعد ح.ع.2، التحق بالثورة وشغل منصب رئيس الاتحاد العام للطلبة

المسلمين الجزائريين بين 1957 و1961، ليبدأ مساره الدبلوماسي كرئيس لبعثة الجبهة ببيروت حتى سنة 1962، لمزيد من المعلومات أنظر:

Achour Cheurfi, Op.cit, pp.30, 31.

رسمي اصطدم برفض ألماني قاطع، حيث رآه الألمان واجبا على ج.ت.و نظير الدعم والتنازلات غير المشروطة المقدمة للثورة منذ اندلاعها، وهو ما كان مرفوضا حسب الأهداف التي كلف بها الوفد، وقد أوضح هذا التقرير بأن ضغوطات الحكومة الألمانية لا يمكن إهمالها نظرا لامتلاكها ورقة دعم الحزب الشيوعي الجزائري في أراضيها وتمكينه من الاعتراف الرسمي به كمثل للرعايا الجزائريين في هذا البلد.

كما ذكر التقرير رفض السلطات التشيكوسلوفاكية فتح نفس المكتب ببراغ نظرا للتنسيق المشترك بين الديمقراطيات الشعبية بهذا الخصوص، وفي هذا الصدد أوصى آيت شعلال بالحزم والتزام الموقف الرسمي الرفض للاعتراف بالحكومة الألمانية، ودعا أيضا في حال استمرار الضغوطات إلى العمل على رفض منحها للطلبة الجزائريين وعدم نقل الجرحى إليها كخطوة أولى، ثم نقل المتواجدين بالأراضي الألمانية صوب دول أخرى، وهو ما رآه التقرير مخرجا لـ ح.م.ج.ج من أي مأزق قد تقع فيه مستقبلا مع هذا البلد، مع التأكيد على استعمال ممثل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والاتحاد العام للعمال الجزائريين كقناة حكومية جزائرية لتعبئة الجزائريين وتنظيمهم بالأراضي الألمانية¹، رغم مشكل عدم الاعتراف الرسمي فقد استمرت المساعدات الألمانية الشرقية للثورة الجزائرية والاتصالات المشتركة بين الطرفين، لكنها لم تفضي إلى إقامة علاقات رسمية متبادلة حتى بعد الاستقلال بسبب حذر قيادة الثورة من تبعات مبدأ هالشتاين على الثورة في حالة إقامة هذه العلاقات.²

- يوغوسلافيا:

نظرا لليونة تيتو اتجاه حركات التحرر في العالم وتأنيده السابق للقضية الجزائرية، أبلغت قيادة ج.ت.و في 18 سبتمبر 1958، الجانب اليوغوسلافي بتشكيل ح.م.ج.ج، وطلب الرئيس فرحات عباس اعترافا رسميا يوغوسلافيا بالحكومة الجزائرية، وهو الأمر الذي لم يلقى ترحيبا في بلغراد التي رأت حكومتها بأنها قد وضعت أمام الأمر الواقع في هذه القضية في ظل مخاوفها من قطع علاقاتها مع فرنسا بسبب تداعيات هذا الاعتراف، وهو ما جعلها تمتنع عن إصدار أي رد ايجابي بهذا الخصوص.³

كان تأسيس ح.م.ج.ج نقطة فارقة نحو التغيير التدريجي للسياسية اليوغوسلافية بخصوص الثورة، حيث تحدث وزير الخارجية اليوغوسلافي كوكا بوبوفيتش «Koča Popović» بوضوح عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في سبتمبر 1958، من جهة أخرى تعرض تيتو خلال رحلته الأفروآسيوية في ديسمبر 1958، إلى

¹ Mohamed Harbi, Gilbert Menyier, Op.cit, pp.807-810.

² Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.101-102.

³ دراغان بوكيتيتش: "يوغوسلافيا وكفاح الشعب الجزائري من أجل التحرير الوطني 1954-1962"، أعمال الملتقى الدولي للعلاقات التاريخية الجزائرية اليوغوسلافية 1954-1980، منشورات المركز الوطني للأرشيف الجزائري، الجزائر، 2012، ص-ص.37-39.

حملة قوية من قوى التضامن الأفروآسيوي من أجل الاعتراف بـ ح.م.ج.ج. رسمياً، لكن كل هذه المحاولات فشلت في إقناعه، ما أدى بقيادة ج.ت.و إلى تكريس ضغط دبلوماسي وسياسي كبيرين على تيتو لدفعه للاعتراف، خصوصاً إذا علمنا أن الحكومة الجزائرية قد أكدت سعيها من أجل تحقيق مبدأ عدم الانحياز بين المعسكرين كمبدأ سياسي اتجاه صراع الحرب الباردة، وسعت رغم قوة علاقاتها مع الصين وإس إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع دول العالم الثالث وقوى التحرر في العالم.

تزعم هذه الحملة في الإشادة بالنموذج اليوغوسلافي للتحرر وعدم الانحياز كل من مُجد الأمين دباغين وزير الخارجية ومُجد يزيد وزير الإعلام، وقد تكلفت جهودهما بدعوة فرحات عباس للقيام بزيارة شبه رسمية إلى يوغوسلافيا في 12 جوان 1959، وتجنباً لقطع العلاقات مع فرنسا قدم الساسة اليوغوسلافيون توصياتهم لتيتو بتجنب الاعتراف القانوني بـ ح.م.ج.ج. والاكْتفاء بالاعتراف الفعلي فقط، فاستقبل تيتو مع كبار مسؤولي حكومته الرئيس فرحات عباس، وتوج الاجتماع بالبيان المشترك الذي حددت فيه مبادئ السياسة الجزائرية الجديدة ليوغوسلافيا، القائمة على اعتبار نضال الشعب الجزائري وتطلعاته إلى الحرية و الاستقلال شرعية ومتوافقة تماماً مع مبادئ ميثاق ه.أ.م، ورغبة بلغراد في رؤية مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وح.م.ج.ج. ممثل الشعب الجزائري من أجل حل فعال للقضية الجزائرية.¹

بدورها أشادت جريدة المجاهد بنتائج هذه الزيارة والدعم اليوغوسلافي للثورة، والاتفاق الثنائي بين الطرفين في الآراء بخصوص دعم الشعوب المقهورة ضد الاستعمار، كما أشارت إلى كون يوغوسلافيا أول بلد أوروبي يعبر عن مساندته للثورة.² ورغم هذا التوجه لم تعترف الحكومة اليوغوسلافية بالحكومة الجزائرية رسمياً، حيث اكتفت بتوريد الأسلحة إلى ج.ت.و والسماح بفتح مكتب غير رسمي لها في بلغراد في مارس 1960، بالإضافة إلى مشاركة دباغين في مؤتمر التحالف الاشتراكي اليوغوسلافي في أبريل من نفس العام، كما استقبلت يوغوسلافيا بين أبريل 1959 ونوفمبر 1960، 220 جريحاً جزائرياً للعلاج.

وقد تزامن تغير السياسة الجزائرية لتيتو مع تغير السياسة السوفياتية منذ أوت 1960، حين دعم إجراء استفتاء أمني لتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره، وهو ما كرهه وزير خارجيته بوبوفيتش في ديسمبر من نفس العام،

¹ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.135,136.

² "يوغوسلافيا: أول بلد أوروبي يتحدى تهديدات ديبري ويؤكد-رسمياً- تضامنه مع الجزائر"، المجاهد، ع 44، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الأحد 14 جوان 1959، ص.3.

عندما اعتبر هذا الاستفتاء الحل الوحيد الذي يحترم حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، بالتزامن مع التوجه نحو عقد مؤتمر عدم الانحياز وحاجة تيتو لتوافق آفروآسيوي وخصوصا العربي منه في هذا الخصوص.¹

وبالتزامن مع مظاهرات 11 ديسمبر 1960، ومناقشة القضية الجزائرية على مستوى الجمعية العامة لـ ه.أ.م، شنت كل من الحكومة والإذاعة اليوغوسلافيتين حملة واسعة ضد الاستعمار الفرنسي ترجمت بدعوة يوغوسلافية رسمية لـ ه.أ.م للتدخل من أجل تنظيم ومراقبة استفتاء تقرير المصير في الجزائر، وهو نفس التوجه الذي دأب عليه تيتو خلال لقاءاته مع ملك المغرب والقيادات العربية في إطار سعيه لكسب الدعم العربي والافروآسيوي لقمة عدم الانحياز التي سعى لتنظيمها.² وفي ظل نجاح ج.ت.و في الدورة 15 للجمعية العامة لـ ه.أ.م وجد تيتو نفسه مرغما على تقبل الأمر الواقع، فكانت زيارة الرئيس عباس إلى بلغراد في 12 أبريل 1961، بابا لكسب دعم اليوغوسلافين للثورة، ثم زيارة تيتو بعدها بيومين إلى تونس أين اعترف رسميا بـ ح.م.ج.ج.³

ويمكن على العموم وصف الدعم اليوغوسلافي للثورة التحريرية بالإيجابي والقائم على أساس الندية في التمثيل والاحترام الدبلوماسي والسياسي المتبادل، فهي أول دولة أوروبية تعترف رسميا وقانونيا بـ ح.م.ج.ج، وواحدة من أبرز دول القارة دعما لـ ج.ت.و بالسلاح والمؤونة، وهنا يجب ألا ننكر حق رئيس مكتب ج.ت.و وبلغراد مسعود بوقادوم⁴ الذي بذل جهودا كبيرة في توعية الشعب والقيادة اليوغوسلافين بالقضية الجزائرية.⁵

وقد اعترفت يوغوسلافيا رسميا وقانونيا بـ ح.م.ج.ج خلال مشاركة الجزائر في أعمال المؤتمر التأسيسي لمنظمة عدم الانحياز ببلغراد، عندما صرح تيتو في كلمته بتاريخ 5 سبتمبر 1961، باعتراف حكومته بنظيرتها الجزائرية تعبيرا عن مطلب شعبه في دعم الكفاح التحرري الجزائري من أجل تحقيق الاستقلال، ودعما للاعتراف الفعلي للحكومة اليوغوسلافية بـ ح.م.ج.ج.ت.و كـ ممثلين شرعيين للشعب الجزائري في حربه ضد فرنسا.⁶

¹ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.136,137.

² أحمد سيود، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، مرجع سابق، ص.173.

³ أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص.157، 158.

⁴ مسعود بوقادوم: (1910-2007) سياسي ودبلوماسي جزائري ناضل في صفوف حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية بين 1937 و1954، انضم للثورة وتقلد عدة مهام دبلوماسية فيها على غرار رئاسة بعثة الثورة ببلغراد اليوغوسلافية بين 1960 و1962، لمزيد من المعلومات أنظر:

Youssef Girard : « Messaoud Boukadoum : la colonisation s'est attaquée au patrimoine moral et intellectuel de notre peuple », L'International Solidarity Movement Page Web, ISM Mission de France, Paris,7 décembre 2011,Consulté Le 29 Septembre 2023, Url :

<https://archive.wikiwix.com/cache/index2.php?url=http%3A%2F%2Fwww.ism-france.org%2Fanalyses%2FMessaoud-Boukadoum-la-colonisation-s-est-attaquee-au-patrimoine-moral-et-intellectuel-de-notre-peuple--article-16360&fbclid=IwAR3v4ioXYfUjX5Jminf2ZkVWDBu7c1mlwvwBKA5tcr-4t2TgsbqLb7Cc#federation=archive.wikiwix.com&tab=url>

⁵ أحمد سيود، نفسه، ص.176.

⁶ دراغان بوكيتيتش، المرجع السابق، ص.53، 54.

وبالتالي وكخلاصة لما تم التطرق إليه في هذا العنصر، فقد كان دعم دول أوروبا الشرقية للثورة مرتبطا إلى حد كبير بالموقف السوفياتي، والمصلحة الاقتصادية والسياسية لدول المنطقة، التي جعلت علاقات أغلبها مع ج.ت.و. وتحكمها البراغماتية النفعية، نتيجة لتخوفها من خسارة علاقاتها ومصالحها مع فرنسا من جهة، أو حاجتها للحصول على اعتراف قانوني ج.ت.و. على شاكلة ألمانيا الشرقية، وهو ما جعل موقف هذه الدول ينسجم بشكل أو بآخر مع الموقف السوفياتي من الثورة التحريرية.

في ختام هذا المبحث يمكن الاستنتاج بأن علاقات ح.م.ج.ج. مع الدول الاشتراكية تميزت بالتباين حسب المصلحة والحاجة، بين التقارب مع الدول الآسيوية وعلى رأسها الصين التي قدمت دعما مطلقا لهذه الحكومة منذ اليوم الأول من جهة، والبراغماتية السوفياتية الهادفة إلى دعم الثورة بشكل غير مباشر تجنباً لإفساد طبختها السياسية في القارة الأوروبية لزعزعة المعسكر الغربي من جهة أخرى، وبين هذا وذاك، يمكن القول بأن ح.م.ج.ج. نجحت إلى حد كبير في استغلال الخلافات بين كبري الشيوعية الدولية، من أجل تعزيز إمدادات الثورة المادية وتهديد الغرب بسلوك سياسة تقارب مع العالم الاشتراكي من أجل دفعه للضغط على فرنسا للانخراط إيجابيا في مسار المفاوضات وإنهاء الحرب، خصوصا إذا علمنا أن ج.ت.و. قد وضعت كل دول العالم أمام سياسة الأمر الواقع وقبلوها كطرف في الحرب ضد الاستعمار الدائرة بالجزائر عبر تأسيس ح.م.ج.ج. ونيلها لاعتراف دولي واسع بها.

هذه الأهمية التي اكتسبتها الصحراء الجزائرية في المخططات الاستعمارية، جاءت كنتيجة لاكتشاف الغاز بعين صالح سنة 1954 والبترول في مارس بايجلي ثم حاسي مسعود في 12 جوان سنة 1956، هذا الاكتشاف الأخير الذي كان طفرة في التنقيب البترولي الفرنسي بالجزائر، نظرا للمردودية الإنتاجية الكبيرة لهذا الحقل مقارنة بتكاليف إنتاج وتسويق منخفضة يمكنها دعم الاقتصاد الفرنسي¹.

نظرا لهذه الأهمية فقد تنوعت المخططات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية عن الشمال منذ سنة 1957، فقد أنشأت الإدارة الاستعمارية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية «OCRS»، بتاريخ 10 جانفي 1957، لتنظيم الممتلكات الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الكبرى اقتصاديا تحت سلطة فرنسا، ثم دعمتها بإنشاء وزارة خاصة بالصحراء كهيئة تنفيذية تشرف على تسيير الأقاليم الصحراوية الجزائرية في 10 جوان 1957، بقيادة ماكس لوجان «Max Lejeune»².

ولتعزيز نفوذها أكثر في المنطقة أصدرت بعد ذلك بشهرين أي بتاريخ 7 أوت 1957، قرارا يقضي بتقسيم الصحراء إلى عمالتين الأولى هي الواحات وعاصمتها الأغواط، والثانية هي الساورة وعاصمتها بشار، ثم العمل على تدويل مشكلة الصحراء للضغط على ج.ت.و، عبر طرح فكرة اشتراك كل الدول الحدودية مع الصحراء في حق ثرواتها، وخلق سلسلة من المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الأجنبية في المنطقة، باستعمال سلاح البترول كورقة جاذبة لتجسيد هذه المخططات³.

وتتضح أسباب هذه المخططات إذا علم أن فرنسا قد ربطت ميناء سكيكدة بخط أنابيب من حاسي مسعود مطلع عام 1958، واستقبله لأول شحنة في نفس الفترة من البترول مقدرة بـ 600 طن، وتخطيط الشركات البترولية الفرنسية لدعم الطاقات الإنتاجية لهذا الحقل عبر الاستعانة بخبرة نظيرتها الأمريكية المالكة لرؤوس الأموال اللازمة، فنجحت في ضمان دعم شركتي «Sinclair Oil» و«Standard Oil»، اللتان حصلتا بتاريخ 22 جانفي 1959، على حقوق التنقيب في المناطق الحدودية المشتركة بين تونس والجزائر وليبيا. وجاءت

¹ محمد الأمين بلغيث: تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق ووثائق جديدة وصور تنشر لأول مرة، ط4، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص.247.

² ماكس لوجان: (1905-1995) سياسي يساري فرنسي مخضرم ارتبط اسمه بالعديد من المناصب السامية في فرنسا بين 1936 و1971، أهمها وزيراً للصحراء بين 1958 و1959، وكان من بين أبرز أنصار الحفاظ على الجزائر تحت سلطة الاحتلال الفرنسي، لمزيد من المعلومات أنظر:

Julien Cahon: «LEJEUNE Max, Marius, Achille», Le Maitron Dictionnaire En Ligne, Editions Maitron, Aubervilliers, le 2 Avril 2011, Dernière Modification le 2 Octobre 2022, Consulté le 20 Octobre 2023, URL: <https://maitron.fr/spip.php?article89161>

³ رضوان شافو، المرجع السابق، ص، ص.102، 103.

هذه المخططات بالتزامن مع تسخير شبكات أورو-إفريقيا «Eurafrique» لاستدراج رؤوس الأموال الغربية وخصوصا الألمانية والأمريكية منها في استغلال ثروات الصحراء، سعيا من الحكومة الفرنسية لدعم إنتاجها من هذه الثورات من جهة، وربطها لمصالح الشركات الغربية لاستعمالها كقوى ضاغطة على حكومات بلدانها لدعم بقاء الجزائر الفرنسية، من خلال إسالة لعابها باستغلال ما يفوق مليار ونصف مليار طن من البترول الصحراوي.¹

وقد بلغ إنتاج فرنسا من البترول الجزائري سنة 1958 خمسة مليون طن، ووضعت الإدارة الاستعمارية مخططا عبر استقطاب الشركات الأجنبية لإنتاج 14 مليون طن بحلول عام 1962، بما يحقق الاكتفاء الذاتي للسوق الفرنسية من المواد الطاقوية، ويساعدها من جهة أخرى على إيهام الرأي العام الفرنسي بالتخلص من تهديد عبد الناصر في السويس لشحنات النفط الفرنسي من خلال استغلال النفط الجزائري، كما قام ديغول بزيارة إلى الصحراء في مارس 1959، لمراقبة عمليات التنقيب عن قرب، وصرح في 16 سبتمبر من نفس العام، باحتفاظ فرنسا بحقوقها الحصري رفقة شركائها الغربيين بحق التنقيب والاستغلال للبترول في الصحراء دون غيرها.²

جاءت هذه التوجهات لتدعم إصداره عام 1958 لما يعرف بقانون البترول، من أجل التخلص من شكوك الشركات الأجنبية وتشجيعها على ضخ رؤوس أموالها في الاستثمارات البترولية بالصحراء الجزائرية، نظرا للإعفاءات الجبائية والامتيازات الاقتصادية التي وفرها هذا القانون، والتي حفزت الشركات البترولية من و.م.أ، إيطاليا، بريطانيا وهولندا للتنافس للحصول على قطعة من كعكة البترول الجزائري، مسخرة في ذلك إمكانيات مالية وبشرية وفنية كبيرة للبحث والتنقيب عن البترول والغاز.

وتمكنت فرنسا بفضل هذا الدعم الغربي من إنتاج 6.5 مليون طن من البترول بحاسي مسعود سنة 1960، وتوقعت بلوغ طاقة إنتاجية مقدرة بـ 10 مليون طن سنويا لمدة 50 عاما، بالإضافة إلى اكتشافات أخرى في أحواض بولينيكا، ايجلي، زرزوتين وتيفنتورين والتي قدر إنتاجها بـ 8.5 مليون طن سنويا سنة 1961، يضح إنتاجها عبر أنبوتين رئيسيين الأول يمتد من حاسي مسعود إلى بجاية، والثاني من عين أمناس إلى السخيرة بتونس، مع تخطيط السلطات الاستعمارية لإنشاء أنبوب ثالث، يربط حقول النفط في الصحراء بميناء آرزيو في وهران بحلول عام 1961.³

¹ زدرافكو بيكار، المصدر السابق، ص- ص. 288-290.

² محمد حسن زغيدي، المرجع السابق، ص. 259.

³ خديجة الغازي، عبد المجيد بوجلة: "السياسة الاقتصادية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وموقف جبهة التحرير الوطني (1954-1962)", مجلة قرطاس الدراسات الفكرية والحضارية، م08، ع 02، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 08 أوت 2021، ص. 50، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/161586>

بعد نجاحه في استمالة الشركات الغربية لدعم مخططاته في الصحراء، حاول ديغول عزل ج.ت.و عن الدعم السوفيياتي، مستغلا تقاربه مع خروتشوف خلال زيارة هذا الأخير إلى باريس في ربيع 1960، ويبدو بأن الجنرال قد سعى لكسب تأييد كبير الكتلة الشرقية لسياسته المتعلقة بالصحراء، عبر تضمين زيارة حقل حاسي مسعود ضمن برنامج الزيارة خلال مشاوراته مع السفير الفرنسي في موسكو، لكن السوفييت فطنوا لمساعي ديغول ورفضوا الانخراط فيها، بل وحول خروتشوف المطلب الفرنسي إلى ورقة مفاوضة واضحة، عبر الرد على السفير الفرنسي بالتساؤل عن إمكانية اعتراف باريس بألمانيا الشرقية، ولما تبين استحالة تجسيد هذا الطلب أغلق الفرنسيون الموضوع.¹

تزامنت هذه المحاولات مع تنامي أطماع الرئيس التونسي بورقيبة في ثروات الصحراء، ففي تصريح له يوم 5 فيفري 1959، طالب بالتسيير والاستغلال المشتركين للصحراء وثوراتها بين البلدان التي تحدها، أو اقتسام الصحراء جغرافيا بينها، في إشارة إلى عدم رضاه عن حدود بلاده المرسومة سنة 1956، ورغبته في استغلال البترول بحقول ايجلي وحاسي مسعود والعرق الشرقي الكبير، وهي المناطق المتاخمة للحدود التونسية.²

تطلعات تونسية عاصرت مساع فرنسية حثيثة لفصل الصحراء عن الجزائر تبعا لمصالحها الإستراتيجية المذكورة آنفا، ولا دليل يؤكد هذه التوجهات سوى مذكرة بخصوص قضية الصحراء وجهها برنارد تريكو «Bernard Tricot»³ المستشار الفني لدى الحكومة الفرنسية إلى لويس جوكس «Louis Joxe»⁴ وزير الشؤون الجزائرية، بتاريخ 13 أفريل 1961، رسم فيها تريكو لحكومته عدة أهداف إستراتيجية على رأسها الحفاظ على الصحراء منفصلة عن الجزائر، وفصل حدود المغرب العربي عن إفريقيا السوداء، ثم تأسيس هيئة

¹ Youri Doubinine : « Les entretiens entre le général de Gaulle et le président N. Khrouchtchev – témoignage de Youri Dobinine », Revue L'Espoir, N 109, Fondation Charles de Gaulle, Paris, 1996, pp11,12, Url : <https://www.charles-de-gaulle.org/wp-content/uploads/2017/12/Lentretien-entre-de-Gaulle-et-Khrouchtchev.pdf>

² زدرافكو بيكار، المصدر السابق، ص، ص. 294، 295.

³ برنارد تريكو: (1920-200) سياسي ورجل دولة فرنسي شغل العديد من المناصب السامية في الحكومات الفرنسية، أهمها الأمين العام لرئاسة الدولة الفرنسية بين 1967 و1969، ويعرف بأنه من المقربين للجنرال ديغول وأحد مستشاريه الكبار خلال الثورة التحريرية، لمزيد من المعلومات أنظر:

« Décès de Bernard Tricot, un fidèle du Général », Journal Libération Page Web, Journal Libération, Paris, le 10 juin 2000, Consulté le 20 Octobre 2023, Url: https://www.liberation.fr/france/2000/06/10/deces-de-bernard-tricot-un-fidele-du-general_329493/

⁴ لويس جوكس: (1901-1991) سياسي ودبلوماسي فرنسي مخضرم شغل عدة مناصب هامة في الحكومات الفرنسية منذ نهاية ح.ع.2، على غرار عدة حقائب وزارية خلال الفترة ما بين 1959 و1968، أبرزها وزارة الشؤون الجزائرية بين 1960 و1962، لمزيد من المعلومات أنظر:

« Louis JOXE », la Fondation Charles de Gaulle page Web, Fondation Charles de Gaulle, Paris, Consulté le 20 Octobre 2023, Url: <https://www.charles-de-gaulle.org/lhomme/biographies/louis-joxe/>

مشتركة تشرف على استغلال ثروات الصحراء تضم فرنسا والدول الإفريقية الفرانكفونية، وانتهاء باختلاق ذرائع جديدة لتعزيز دعم أوروبا الغربية ودول إفريقيا لفرنسا في مسألة استغلال البترول والغاز.

لتحقيق هذه الأهداف حدد تريكو كمبدأ للتسوية بالألا تعترف الحكومة الفرنسية بالسيادة الجزائرية على عمالتي الواحات والساورة واعتبارها باطلة بحكم التاريخ والجغرافيا، مع الادعاء بعدم وجود وحدة وطنية أو عرقية أو جغرافية في هذه المنطقة لتسهيل ذلك، ولوآد أي طموحات سيادية لـ ج.ت.و، اقترح تشكيل هيئة تضم الدول المجاورة لضمان استغلال هادئ وفعال لثروات الصحراء، رغم وعي معد التقرير بأن الجبهة ستطالب بأراضي العمالتي على أنهما جزء لا يتجزأ من أراضيها، ودخولها في أي مفاوضات محتملة بورقة الدعم الشعبي لطحها هذا، وأوصت المذكورة كآخر الحلول لمقاومتها، بأن يؤكد الطرف الفرنسي على الاستغلال المشترك لثروات الصحراء أو عدم استغلالها نهائيا من قبل أي طرف.

ولتضييق الخناق على ج.ت.و ودفعها لقبول الطرح الفرنسي على الصعيد الدولي بخصوص قضية الصحراء، أوصى تريكو بإعلام الدول الإفريقية بموافقة فرنسا على التفاوض مع الجبهة بخصوص قضية الصحراء، وبذل مجهود دعائي لتوضيح أهمية الاستغلال المشترك لثرواتها من أجل عزل ج.ت.و عن الدعم الإفريقي، وأكد على ضرورة تجنب أي تعطيل في الوصول إلى اتفاق مع ج.ت.و بخصوص القضية الجزائرية، يمكن أن يترك فرنسا في موقف صعب بعد تقرير المصير إزاء جزائر تمتلك إمكانيات تزعج سطوة فرنسا عليها، أو تجعل فرنسا ملزمة بتقديم تنازلات لـ ج.ت.و تحت ضغط المجتمع الدولي بسبب الإفراط في التعنت بخصوص السيادة على الصحراء.¹

لم يتوانى جوكس عن الأخذ باقتراحات تريكو خلال محادثات ايفيان الأولى في مارس 1961، وأنكر علنا حق الجزائريين في الصحراء وثوراتها، واعتبر بأن الجزائر محصورة تاريخيا في الشمال وتحدها جنوبا جبال الأطلس، ناهيك عن ذكره للاستثمار الفرنسي الكبير في استغلال ثروات الصحراء، وإصراره على وصف الصحراء الجزائرية بالخيال القانوني والوطني الذي لا يستند على أي أساس تاريخي، معبرا في الوقت ذاته عن حق حكومته في استغلال ثروات الصحراء بالتنسيق مع البلدان المجاورة، رافضا طرح مندوبي ج.ت.و القائل بوحدة الأراضي الجزائرية وفقا لمقررات الثورة منذ مؤتمر الصومام، ما أدى إلى تعليق المفاوضات بين الطرفين نتيجة لعدم الوصول إلى أرضية اتفاق بين الطرفين ثم الفشل الحقيقي في محادثات لوقران بعدها في نفس العام لنفس السبب.²

¹ موريس فايس: نحو السلم في الجزائر مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 يناير 1961-29 يونيو 1962، تر: الصادق سلام، دار عالم الأفكار، الجزائر، 2013، ص-ص. 75-80.

² Alistair Horne, Op.cit, pp.472, 473.

وبالتالي فقد سعت فرنسا خلال الفترة ما بين 1957 و 1961 إلى رسم سياستها المتعلقة بفصل الصحراء عن الجزائر، في إطار سعيها للحفاظ على ثروتها ودعم سياساتها الاقتصادية والطاقوية، واعتمدت في ذلك على أمرين الزج بمصالح الشركات الغربية في استغلال تلك الثروات، ثم تدويل هذا الاستغلال عبر السعي لإقحام الدول المجاورة في مخططات هذا الاستغلال لعزل ج.ت.و. والاستفراد بها في مفاوضات ترغمها على قبول فصل الصحراء عن الشمال، وهو ما يبدو بأن الجبهة كانت فطنة له أيضا وأعدت العدة لمواجهته.

ب. إستراتيجية قيادة الثورة في مواجهة هذه المخططات:

اكتست الصحراء مكانة هامة في أدبيات ومخططات الثورة التحريرية، فقد ظهرت في منشوراتها وبالتحديد في المجاهد منذ جويلية 1956، عندما وصفت الصحراء الفرنسية بالسراب والحلم الذي لن يتحقق، مستعرضة الأطماع التي تلهث وراءها الحكومة الفرنسية بضغط من الدوائر الاقتصادية المتعطشة لاستغلال الثروات المكتشفة، والتي جعلتها تسعى لإطالة أمد الحرب في الجزائر في محاولة منها لبتز الصحراء عن المنطقة المغاربية.¹

ترجم هذا الوعي الجزائري بالمخططات الفرنسية في الصحراء منذ انعقاد مؤتمر الصومام في أوت 1956، إلى إنشاء الولاية السادسة التاريخية لتمثل المنطقة، التي تطورت بحلول عام 1957 بعد ظهور جبهة شعبية كبيرة موالية لـ ج.ت.و. بانضمام العديد من سكان الجنوب إلى الثورة التحريرية، كدليل على نجاح الجبهة في استقطاب سكان الصحراء إلى صفها، فكانت واقعة حاسي صاكة بتميمون في أكتوبر من نفس العام، إعلانا من ج.ت.و. عن حضورها الرسمي في المنطقة بنجاحها في قتل 08 ضباط فرنسيين والاستيلاء على 130 قطعة سلاح.

وأدى هذا النجاح إلى تكليف قيادة الولاية السادسة التاريخية في نوفمبر 1957، باستهداف شريان الاقتصاد البترولي الفرنسي، بالتزامن مع تدريب قوات جيش التحرير بفزان في ليبيا وفي الداخل الجزائري على أساسيات الحرب في الصحراء واستهداف آبار البترول وأنابيب نقله، حيث نجح جيش التحرير بحلول 21 ديسمبر 1957 في إضرام النيران بعدة حقول نفطية في الجنوب.²

بالتزامن مع هذه العمليات الناجحة في ديسمبر 1957، قامت ج.ت.و. بحملة دعائية قوية عبر المجاهد، ففي الفاتح من هذا الشهر نشرت مقالا تحدثت فيه عن ثروات الصحراء المتنوعة والحملة الإعلامية الفرنسية الشرسة على الحكومة الفرنسية من أجل دعم الاقتصاد الفرنسي باستغلال ثروات الصحراء، كما ذكرت مكانة الشركات الغربية على غرار شركة شال البريطانية في التنقيب عن البترول بالجزائر، والاكتشافات المحققة في هذا

¹ "الصحراء الفرنسية: حلم وسراب"، المجاهد، ع02، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 01 جويلية 1956، ص-ص. 37-39.

² خديجة الغازي، عبد المجيد بوجلة، المرجع السابق، ص. 54، 55.

الجانِب، التي وصفتها بأنها تمثل بالنسبة للجزائر قاعدة ثابتة لبناء مستقبل اقتصادي زاهر في إطار الوحدة المغاربية المنشودة، في محاولة منها لعزل الدول المغاربية عن التأثير والمخططات الفرنسية لفصل الصحراء.¹

وفي إطار جهودها لعزل الدول الإفريقية عن المخططات الاستعمارية على غرار المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، بذلت ج.ت.و. جهدها للتوعية بهذه المخططات في صورة مقال نشرته بالمجاهد شهر أفريل 1958، ذكرت فيه هجومات قوات جيش التحرير على خطوط السكك الحديدية الناقلة للبتروول وخامات الصحراء إلى الشمال، بالإضافة إلى رفض زعماء إفريقيا السوداء الانخراط في المنظمة سالفة الذكر، على غرار تصريح نائب رئيس وزراء النيجر في نوفمبر 1957، الذي ربط مساهمة أقطار إفريقيا الغربية في المنظمة بقبول ممثلي الجزائر الحقيقيين بذلك، ما دفع ج.ت.و. للتأكيد على محاربتها لهذه المؤامرات الفرنسية، وتصميمها على استرجاع الشعب الجزائري في كل التراب الوطني لحرته كنموذج للكفاح من أجل استقلال إفريقيا ككل.²

أمام تنامي المخططات الاستعمارية وأهدافها لنقل البترول الجزائري عبر أنبوب يربط حقل ايجلي بتونس وتكريره في القنيطرة بالمغرب، والشد والجذب الحاصل بخصوص هذه المسألة، سعت ج.ت.و. في أوت 1958، إلى فضح هذه المخططات وأكدت لدول المغرب العربي بأن بتروولها سيقع تحت أطماع الغرب خصوصا الدول الأوروبية الساعية لموازنة السوق الدولية عبر استغلال ثروات الصحراء، وهو ما رأته تهديدا يرهن وحدة المغرب العربي ومستقبل دوله اقتصاديا ويجعلها تحت رحمة الدول الاستعمارية والامبريالية الغربية، داعية في نفس الوقت دول المنطقة لمقاومة هذه الأطماع عبر بناء سياسة بتروولية مشتركة بينها ضد هذه المؤامرات.³

لتعزيز هذا التوجه راسلت ج.ت.و. الحكومة التونسية في أوت 1958، بخطاب شديد اللهجة تعلق بمخططات مد أنبوب بتروولي فرنسي من الصحراء الجزائرية عبر تونس، أكدت فيه كفاحها على الصعيدين السياسي والاقتصادي لضمان حقوق الشعب الجزائري ضد المؤامرات الفرنسية والغربية، وأن أي اتفاق مع فرنسا يرهن مقررات مؤتمر طنجة المغاربي ويساهم في تقوية فرنسا ضد الثورة، وبرأت ذمتها للحكومة التونسية من مسؤولية أي حدث سيحصل نتيجة لهذا الاتفاق بين تونس وفرنسا في إشارة إلى تدمير الأنبوب، كما راسلت بورقيبة ببرقية تؤكد فيها رسميا رفضها لهذه المفاوضات وأي اتفاق ينجم عنها بين الطرفين، ووجهت دعوة لعقد اجتماع استعجالي للمكتب الدائم لدول المغرب العربي لدراسة القضية.⁴

¹ "الصحراء الكبرى"، المجاهد، ع13، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 01 ديسمبر 1957، ص.12.

² "الصحراء بين المطامع الفرنسية والواقع الإفريقي"، المجاهد، ع22، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الثلاثاء 15 أفريل 1958، ص.12.

³ "بتروول المغرب العربي: مشاكله اليوم وغدا"، المجاهد، ع27، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الثلاثاء 22 أوت 1958، ص.2.

⁴ "من جبهة التحرير الوطني إلى الحكومة التونسية"، المجاهد، ع27، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الثلاثاء 22 أوت 1958، ص.3.

إثباتا لصدق وعيد ج.ت.و قامت فدراليتها بفرنسا يوم 25 أوت، بتنفيذ هجومات واسعة ضد الأهداف الأمنية والاقتصادية خصوصا البترولية منها في فرنسا، كدليل على نقل الرعب إلى معسكر العدو وتهديد مصالحه في عقر داره، وذلك بالتزامن مع عمليات مماثلة في الصحراء الجزائرية ضد خطوط نقل البترول، في إطار سياستها التي وصفتها بالرد على المخططات الاستعمارية الديغولية على تنوع أشكالها وتوجهاتها للقضاء على الثورة.¹

ويبدو بأن ج.ت.و كانت واعية بمكانة بترول الصحراء في مخططات الجنرال ديغول وسياساته الإفريقية والمغربية وحتى الأوروبية من جهة، ومكانته في أطماع الغرب بخصوص المنطقة المغاربية من جهة أخرى، حيث تطرقت في المجاهد في نفس الشهر إلى الانخراط المحدود للشركات الأمريكية والغربية في التنقيب عن البترول الجزائري، نظرا لتركيزها على بترول الشرق الأوسط، واعتبارهم لثروات المغرب العربي كبديل مضمون لثروات الشرق الأوسط حال عدم النجاح في استغلاله، وقد جددت الجبهة دعوتها للدول المغاربية من أجل التفطن لهذه المؤامرات، مؤكدة بأن كفاحها لأجل جزائر موحدة تضم الصحراء وثرواتها كونها من حق الشعب الجزائري، الذي لا يمانع أن يضع هذه المقدرات في دعم المغرب العربي الموحد يعد الاستقلال.²

تدعم هذا الطرح الحازم برؤية ح.م.ج.ج. منذ سبتمبر 1958 بخصوص هذه المسألة، حيث عبرت صراحة ببطلان أي امتياز لاستغلال ثروات الصحراء دون مشاركة الشعب الجزائري، وجسدت ج.ت.و تهديدها بإضرام النيران في آبار إيجلي ومنابعها، كإنذار حازم للشركات الفرنسية ومن ورائها الغربية المهتدة للوحدة الوطنية.³ كما وجهت الحكومة نداء إلى مواطني الصحراء وقوات جيش التحرير فيها، تأمرهم فيه بالمحاربة من أجل جزائر موحدة ضد مؤامرات الاستعمار المستهدفة لثروات الصحراء عبر فصلها عن الجزائر، أمرة القوات الجزائرية بنسف طموح المستعمر من خلال آباره وأنابيبه التي يستعملها في تحقيقه.⁴

وقد عبرت ح.م.ج.ج. عبر وزير الأخبار محمد يزيد في جانفي 1959، عن موقفها من تكالب الشركات البترولية الدولية وخصوصا الغربية على بترول الصحراء الجزائرية، فوجه يزيد إنذارا شديد اللهجة في ندوة صحفية إلى هذه الشركات، في نفس الوقت الذي أذاع فيه الرئيس عباس بيانا أعرب فيه باسم حكومته عن رفض أي استغلال لثروات وحقوق الشعب الجزائري المشروعة التي لا تتجزأ عن ترابه دون مراجعة حكومته وممثليه الشرعيين،

¹ "في كل ميدان معركة... وانتصار"، المجاهد، ع28، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الخميس 28 أوت 1958، ص-ص. 1-3.

² "معركة البترول جزء من معركة استقلال مغربنا"، المجاهد، ع28، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الخميس 28 أوت 1958، ص، ص. 10، 11.

³ زدرافكو بيكار، المصدر السابق، ص، ص. 290، 291.

⁴ "إلى أبناء المقار في جنوب الصحراء"، المجاهد، ع30، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الجمعة 10 أكتوبر 1958، ص. 3.

معتبرا أي اتفاق بين الشركات والسلطة الاستعمارية باطلا في نظر ج.ت.و، ومحذرا في ذات الصدد مرة أخرى هذه الشركات من إبرام الاتفاقيات مع السلطات الاستعمارية المحتلة لهذا الإقليم بصفة غير شرعية.¹

لتجسيد هذه الأقوال نفذت قوات جيش التحرير خلال الفترة ما بين 4 و 12 أبريل 1959، سلسلة من الهجمات في الأغواط استهدفت عدة مراكز مدنية واقتصادية فرنسية، خصوصا تلك المتعلقة بنقل البترول ومحطات تجميعه فيها، وهو الأمر الذي أثار قلق السلطات والشركات الاستعمارية والأجنبية حول الوضعية الأمنية لهذه المناطق والتهديدات المحدقة بالاستثمارات الأجنبية من جهة، وأكد صدق وعيد ح.م.ج.ج. سالف الذكر من جهة أخرى.²

ولقطع الطريق أمام الأطماع الفرنسية وتمدها إلى الدول المغاربية قام وزير الخارجية كريم بلقاسم بزيارة الرباط في ماي 1959 أين التقى الملك المغربي، وخرج الطرفان ببيان مشترك أكد فيه الجانب المغربي على دعم الشعب والحكومة المغربيين لاستقلال الجزائر وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، فكانت هذه الزيارة كرد فعل من ج.ت.و على الحملة الإعلامية المغربية التي شنت لإرغام الحكومة المغربية على التفاوض مع الجانب الفرنسي على الحدود وامتيازات الصحراء.³

ويبدو بأن ح.م.ج.ج. قد صممت على الوقوف في وجه التكالب الفرنسي والغربي على البترول الجزائري، وردا على منح الحكومة الفرنسية للشركة الأمريكية « Standard Oil » رخصا للتنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية في جوان 1959، ذكرت الحكومة الجزائرية عبر المجاهد بتصريح يزيد في جانفي 1959، كما أعلنت الأطراف المشاركة في الندوة العالمية للبترول بنيويورك بين ماي وجوان 1959، بموقفها حول التنقيب عن البترول في الجزائر، ومغبة الاستمرار في استثمار رؤوس الأموال دعما للمخططات الفرنسية، وبراءة ذمتها من أي تصرف قد يصدر ردا على هذه الاستثمارات ضد مصالح هذه الشركات في الصحراء.⁴

لتنفيذ إستراتيجيتها بفصل الصحراء سعت فرنسا إلى ربط اتصالاتها مع أعيانها في محاولة منهم لإقناعهم بالانفصال عن الجزائر خلال الفترة ما بين 1958 و 1962، حيث بدأ ديغول بعرضه على الحاج باي آق

¹ "لماذا لا نعترف بالاتفاقيات البترولية في الصحراء"، المجاهد، ع36، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الجمعة 06 فيفري 1959، ص.4.

² "هجمات الأغواط" الولاية 6 "حلقة جديدة في معركة البترول"، المجاهد، ع40، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الخميس 16 أبريل 1959، ص.16.

³ بشير سعدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار مدني للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ج1، ص.ص. 47، 48.

⁴ "حول رخص التنقيب عن البترول في الجزائر"، المجاهد، ع 44، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الأحد 14 جوان 1959، ص.14.

أخموك¹ لقبول هذه الفكرة عبر تعيينه سلطانا على مناطق التوارق بالهقار حتى الحدود الليبية شرقا ووصولاً إلى مناطقهم شمال مالي والنيجر، وقدم هذا العرض رسمياً في 14 جويلية 1960، خلال حضور الحاج أخموك لاحتفالات العيد الوطني الفرنسي بباريس، حيث كان وطنياً في رده على مخططات ديغول وضغوطات دوبري ورفض صراحة فصل الصحراء عن الجزائر، وكرر رفضه أيضاً لدوبري عندما زاره في نفس العام في تلمسان للمرة الثانية.

على النقيض من ذلك قام رئيس عمالة الواحات حمزة بوبكر بالتعبئة والحشد للمشروع الاستعماري خلال لقاءاته بالزعامات المحلية بين 1959 و1960، من أجل تطبيق مشروع التقسيم، لكنه اصطدم برفض النيجر في ديسمبر 1961، رغم تحذيرات ج.ت.و له من مغبة استمراره في سياساته. وعلى النقيض من بوبكر، ربط الشيخ إبراهيم بيوض² عضو مجلس عمالة الواحات اتصالاته مع ح.م.ج.ج لإحباطها بتفاصيل عملية التقسيم، ما مكن ج.ت.و من توجيه إنذارها لدعاة الانفصال، كما قام الشيخ بيوض بجولة في ورقلة وتقرت من أجل إحباط المؤامرة بين ربيع وصيف 1960، نجح فيها بضمان تأييد أعيان المنطقة لطرحة.³

لمعرفة سبب مواقف أعيان الصحراء علينا أن نعود إلى رحلات قيادة ج.ت.و عبر محافظتها السياسيين إلى أراضي التوارق والشعابنة والهقار، وتمكنهم من إقناع أعيانها بالطابع الوطني للثورة التحريرية وجهود الجبهة ضد فصل الصحراء ونجاحها في استمالتهم للانخراط في النشاط الثوري، فكان أول إثبات ميداني لوطنيتهم نجاح فرقة من مقاتلي جيش التحرير بالمنطقة في التسلسل لآبار حقل الجبلي، وتنفيذ وعيد ح.م.ج.ج للشركات الأجنبية المستثمرة

¹ باي آق أخموك: (1906-1975) سياسي ومجاهد تارقي جزائري ضد الاستعمار الفرنسي، كان سلطاناً لمنطقة الهقار المعروف بالأمونكال رفض مؤامرات العدو الفرنسي لفصل الصحراء عن الجزائر ويعتبر من الشخصيات الوطنية المحترمة ذائعة الصيت في الجزائر، لمزيد من المعلومات أنظر: "الأمونكال باي آق أخموك أمين عقّال منطقة الأهقار وفارسها وقائدها"، موقع المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، الجزائر، 05 أوت 2020، تم الدخول بتاريخ 20 أكتوبر 2023، الرابط:

<https://www.entv.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%8A-%D8%A3%D9%82-%D8%A3%D8%AE%D8%A7%D9%85%D9%88%D9%83-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%82%D9%91%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%B7/>

² إبراهيم بيوض: (1899-1981) سياسي ورجل دين ومصلح اجتماعي جزائري رفض الانخراط في المؤامرات الاستعمارية لفصل الصحراء عن الجزائر خلال الثورة التحريرية، لمزيد من المعلومات أنظر: حمزة عتي: "إبراهيم بيوض.. زعيم إباضي رفض حكم 'دولة الصحراء'", موقع أصوات مغربية، شبكة تلفزيون الشرق الأوسط، فرجينيا، 20 فيفري 2018، تم الدخول بتاريخ 20 أكتوبر 2023، الرابط:

<https://www.maghrebvoices.com/algeria/2018/02/20/%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D9%88%D8%B6-%D8%B2%D8%B9%D9%8A%D9%85-%D8%A5%D8%A8%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%AD%D9%8F%D9%83%D9%85-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1>

³ رضوان شافو، المرجع السابق، ص- ص. 104-108.

في ثروات الصحراء بإضرام النار فيها، ناهيك عن معارك تمارست ضد القوات الاستعمارية ومعركة تيمون ضد قوافل المنتقبين الفرنسيين عن البترول.¹

بالإضافة إلى الرفض الشعبي للتقسيم الفرنسي للصحراء الجزائرية، يقدم لنا مُجدّ البجاوي نظرة قانونية بخصوص هذه المسألة، إذ يشير إلى أن محاولات فرنسا لسط سياتها على الصحراء وجنوب الجزائر باطلة من الناحية القانونية كما ضمها للشمال، مؤكداً بأنها لا تملك سنداً قانونياً صحيحاً يخولها ضم الجزائر كلها، خصوصاً الصحراء التي ظلت خاضعة للحكم عسكري، وقد أقام على الفرنسيين الحجّة بقوانينهم في ذلك، والتي تعتبر الجزائر كلها جزءاً لا يتجزأ من فرنسا، مؤكداً بأن السيادة الجزائرية على الصحراء نتيجة حتمية لهذه الوحدة الإقليمية المحكومة بالتاريخ، والتي وضحتها بمخرجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ل ه.أ.م الذي أقر بحق الشعب الجزائري في التصرف بثروات ترابه وممارسة سيادته عليها.²

والظاهر بأن الموقف السليم ل ج.ت.و والتأييد الشعبي الذي حازته ح.م.ج.ج. منذ مظاهرات 11 ديسمبر 1960، وتمسكها بوحدة التراب الوطني كشرط أساسي لأي عملية تفاوضية مع فرنسا، مكنها من تجاوز عوائق الفرنسيين في محادثات ايفيان الأولى ومحادثات لوقران سنة 1961، ما أرغم ديغول على تجنب المخاطرة بإنهاء المفاوضات دون الوصول إلى حل للقضية الجزائرية، فصرح لويس جوكس في أوت 1961 بإمكانية قبول فكرة الصحراء الجزائرية، وأعقبه تصريح آخر لديغول يوم 05 سبتمبر 1961، أيد فيه ما ذهب إليه جوكس.³

كان مرد هذا التراجع الفرنسي حتماً الأخذ بعين الاعتبار تصميم قيادة ج.ت.و في الحفاظ على وحدة التراب الوطني، استناداً لمقررات ومواثيق الثورة التحريرية منذ مؤتمر الصومام سنة 1956، وخلال محادثات ايفيان وبالضبط في جلسة 3 جوان 1961، تحدث سعد دحلب بصراحة للجانب الفرنسي بأنه لن يكون هناك اتفاق دون الاعتراف بجزائرية الصحراء، وتجنباً لإفشال المفاوضات نهائياً تنازل دحلب جزئياً فيما يتعلق باستغلال ثروات الصحراء عبر التفاوض المشترك بين الجانبين، لكنه من جهة أخرى أكد وكشرط غير قابل للتنازل بأن إقليم الصحراء وسكانه جزائريان.

ولقي تصميم دحلب قبول كل زملائه الذين أكدوا بأن الحل الوحيد لقضية الصحراء سيكون الاعتراف بجزائريتها، ملمحاً في الوقت نفسه بأن أي إطالة لأمد الحرب بسببها سيؤدي إلى استعانة ج.ت.و بقوى أخرى في

¹ زدرافكو بيكار، المصدر السابق، ص، ص. 292، 293.

² مُجدّ البجاوي، المصدر السابق، ص-ص. 380-949.

³ باتريك ايفينو، جون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج 2، ص-ص. 289-291.

حربها ضد فرنسا، فيما وصفه بعض المؤرخين بـ "الخلاف الصفري" حول قضية الصحراء، الذي كان حجر العثرة الأساسية أمام استمرار المفاوضات والوصول إلى أرضية اتفاق في بقية المحاور، مما أدى إلى مراجعة الفرنسيين لموقفهم أمام صمود الوفد الجزائري واستماتته في الدفاع عن طرحه ووحدة الجزائر الترابية.¹

استماتة توغزها بعض القراءات إلى رؤية الجبهة للمسألة البترولية كقاعدة اقتصادية هامة ووجودية للدولة الجزائرية المستقلة، فبالترزامن مع حفاظها على مبدأ الوحدة الترابية للجزائر كمبدأ ثوري منذ 1956، ربطت خلال مفاوضاتها مع المستعمر الفرنسي عبر مكاتبها في الدول الغربية، اتصالات مع الدوائر الصناعية والمالية في و.م.أ. وألمانيا الغربية وإيطاليا، وقدمت ضمانات للمستثمرين الأمريكيين المستقلين الذي قرروا الاستثمار في استغلال بترول الصحراء، كما حافظت ج.ت.و على اتصالات متقدمة مع انريكو ماتي «Enrico Mattei»² رئيس شركة إيني الإيطالية «ENI»³، وركزت جهودها على ثني الشركات الأمريكية عن التعاون مع الحكومة الفرنسية ودفعها لتصور شراكتها مع الحكومة الجزائرية المستقلة نظرا لعدم نجاح أي حل عسكري للقضية الجزائرية.⁴

لمعرفة أسباب هذه التوجهات الجزائرية، عثر في المذكرة الخاصة بسياسة ج.ت.و المتعلقة بالصحراء⁵، التي اقترحها الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية مبروك بلحسين على نائب رئيس المجلس بخصوص قضيتها، على وعي من الجبهة بخطورة وضعها في هذه القضية في ظل استعانة فرنسا بحلفائها الغربيين، وتمييعها للقضية عبر طرح حلها في إطار الشراكة مع الدول المجاورة لعزل ج.ت.و عن حلفائها التقليديين.

وكحل عاجل لهذه القضية أوصى بلحسين بتكثيف العمل الدبلوماسي في دول الجوار عبر تتمين مواقف الدول الداعمة للثورة، ثم الالتفات إلى معالجة الدول المؤيدة لفرنسا عبر عزل توجهاتها عن الدول الأخرى، ثم العمل على إعادتها إلى الصف الواحدة تلو الأخرى، وانتهاء بنشر كتاب أبيض بخصوص مسألة الصحراء ينقل نظرة ج.ت.و.

¹Matthew Connelly, *A Diplomatic Revolution: Algeria's Fight for Independence and the Origin of the Post-Cold War Era*, Op.cit, pp.245-248.

²انريكو ماتي: (1906-1962) سياسي ورجل اقتصاد إيطالي اشتهر برئاسته لشركة إيني الإيطالية للمحروقات ومواجهته للشركات الغربية النافذة في هذا المجال، كما دعم جهود شعوب المستعمرات في التحرر الاقتصادي وكان صديقا للثورة الجزائرية حيث دعم ج.ت.و. وخلال مفاوضات الاستقلال في الشق الاقتصادي، لمزيد من المعلومات أنظر: "من هو ملك البترول الإيطالي الذي منحته الجزائر وسام أصدقاء الثورة"، منصة الأوراس الرقمية، شركة ديزاين، الجزائر، 26 سبتمبر 2021، الرابط:

<https://www.awras.com/%D9%85%D9%86-%D9%87%D9%88-%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%AD%D8%AA%D9%87/>

³الوكالة الإيطالية للمحروقات: Ente Nazionale Idrocarburi

⁴Mohamed Harbi, Gilbert Menyier, Op.cit, pp.830, 831

⁵أنظر الملحق رقم 20 ص.487.

بخصوص الصحراء إلى العالم، في ظل طلب عدة دول صديقة وإس. لوثائق تتعلق بهذه المسألة، والقيام في نفس الوقت بنشاط دعائي مكثف يتلاءم وأهمية كل دولة لكسب المزيد من الدعم.¹

جاءت هذه السياسة في وقت كانت فيه ج.ت.و تعد العدة للدخول في محادثات لوقران، في ظل تزايد مطالبات بوقيبة بالحق التونسي المزعوم في الصحراء، فيما وصفه رضا مالك بحساسية بوقيبة غير المنطقية اتجاه المسألة الصحراوية، التي جعلته يحاول أن يؤسس لنفسه كطرف منازع في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، وي طرح المشكلة قبل الوصول إلى اتفاق ثنائي بين الطرفين، ما أدى لفشله بالحصول في استمالة فرنسا لتحقيق مطالبه من جهة، وجعله يثير غضب الجزائريين منه من جهة أخرى، وهو ما عبر عنه كريم بلقاسم بمشكلة الضغوطات التونسية خلال اجتماع م.و.ث.ج في أكتوبر 1959، خاصة ما تعلق منها بالتضييق على تموين الثورة بالسلح ثم زيارة بوقيبة إلى فرنسا في فيفري 1961 للقاء ديغول بخصوص هذه القضية.

والظاهر أن ج.ت.و قد ضاقت ذرعا من تصرفات بوقيبة وبعض الدول الإفريقية الأخرى التي مالت لدعم مناورات ديغول، فوجه الرئيس فرحات عباس مذكرة إلى الدول الإفريقية² بتاريخ 30 جوان 1961، تؤكد بطلان الأطروحة الفرنسية بعدم جزائرية الصحراء، وتعلمها بأن هدف ثورة التحرير هو استعادة السيادة الوطنية على كافة الإقليم الجزائري، مع اعتبار أي تسويات حدودية تتم مع السلطة الاستعمارية في الصحراء وتلغي الاتفاق الثنائي مع الحكومة الجزائرية، باطلة في نظر ج.ت.و، وقد عقد اجتماع قبيل تسليم هذه المذكرة بين الجانبين التونسي والجزائري، تضمن فض الخلافات الحدودية بين الطرفين وإرجائها إلى ما بعد استقلال الجزائر، مع إعلام السلطات الاستعمارية بطبيعة هذا الاتفاق ودعم الحكومة التونسية لنظيرتها الجزائرية في هذا الأمر.³

كما عززت ح.م.ج.ج عملها الدبلوماسي على المستوى الإفريقي من أجل تفكيك المخطط الفرنسي القاضي بالاستغلال المشترك لثروات الصحراء، عبر استغلال لائحة الجمعية العامة ل ه.أ.م في 20 مارس 1960، القاضية بحق تقرير المصير على أساس احترام وحدة الجزائر، ومخرجات ندوة الدار البيضاء في جوان من نفس العام، من أجل الضغط على الدول الإفريقية وعزلها عن المخططات الفرنسية، وهو ما نجحت فيه عبر تأييد دول النيجر، مصر، مالي، غينيا، المغرب وليبيا لوحدة الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية على الصعيدين الإفريقي والدولي.⁴

¹ Mohamed Harbi, Op.cit, pp.393, 394.

² أنظر الملحق رقم 21 ص.489.

³ رضا مالك، المصدر السابق، ص - ص.193-199.

⁴ خديجة الغازي، عبد المجيد بوجلة، المرجع السابق، ص. 56.

بعد أزمة بنزرت، والجبهة الداخلية المستعرة في فرنسا وسط تزايد قوة المعارضة لسياساته، فكان تصريحه سالف الذكر تلميحا واضحا لـ ح.م.ج.ج في رغبتها ببداية مفاوضات جادة تنهي المشكلة الجزائرية، وهو ما تجسد لاحقا بعد توقيع اتفاقيات ايفيان في مارس 1962.¹

رغم نجاح ج.ت.و في تحقيق وحدة التراب الوطني في اتفاقيات ايفيان، وإراحة الشعب الجزائري الذي ذاق ويلات الحرب لما يفوق 7 سنوات، لا بد أولا من تذكير جمهور القراء بأن أي عملية تفاوض لا بد أن تنجح عبر التنازل المتبادل بين الطرفين، فرغم نجاح ح.م.ج.ج في الحفاظ على جزائرية الصحراء إقليميا وشعبا، إلا أنها تنازلت لفائدة الطرف الفرنسي لمراكزه ومنشآته العسكرية والنووية والفضائية في الجزائر لمدة 5 سنوات، دون نسيان التنسيق المشترك بين الطرفين في استغلال ثروات الصحراء والذي صب في صالح الجانب الفرنسي.²

ورغم آثار هذه التنازلات إلا أن الوفد الجزائري في ايفيان خرج بجبين أبيض، فقد منع الجزائر من التقسيم، وحدد التواجد الفرنسي في الجزائر بعد الاستقلال بمدة واضحة لكي لا تتكرر تجارب بنزرت وفيتنام فيها، كما هيا الأرضية لحكومة الجمهورية الجزائرية المستقلة من أجل وضع قاعدة شرعية لتأميم ثروات الصحراء لاحقا، عبر ضمان السيادة الجغرافية والقانونية والشعبية على الصحراء، وهنا كما ذكر سابقا، على القارئ أن يدرك طبيعة النظام الدولي من جهة، والوضع السياسي والعسكري في كل من فرنسا والجزائر لكل من الحكومة الفرنسية وج.ت.و، ومآلات استمرار الحرب لعام آخر على الطرفين من جهة أخرى، ليدرك بأن هذه ح.م.ج.ج قد نجحت في مسعاها وأن التنازلات التي قدمتها لا شيء يذكر أمام ما حققته من انجازات.

¹ Martin Evans, Op.cit, pp.303 , 304.

² Martin S. Alexander, Martin Evans, J. F. V. Keiger : **The Algerian War and the French Army, 1954-62 Experiences, Images, Testimonies**, Palgrave Macmillan Ltd, New York, 2002, pp.84, 85.

2. مواقف الثورة التحريرية من التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية:

اعتبر امتلاك السلاح النووي منذ نهاية ح.ع.2 معيارا أساسيا للقوة على الساحة الدولية، كيف لا، وهو أداة الردع التي أدخلت السوفييت في موازنة الحرب الباردة، وجعلت كل الدول الأخرى تسعى لامتلاكه لكي تضمن مكانتها ومساهمتها في رسم النظام الدولي، وكانت فرنسا إحدى هذه الدول وضحيته في هذا الطموح الجزائر وشعبها كالعادة، حيث سيدرس هذا المحور مكانة الجزائر في هذه الطموحات الفرنسية وموقف الثورة منها.

أ. المشاريع النووية في الصحراء الجزائرية كواجهة فرنسية للحرب الباردة:

منذ تفجير و.م.أ لقنبلتها النووية الأولى سنة 1945 وتوازي الرعب النووي بين المعسكرين بتفجير القنبلة النووية السوفياتية في 1949، شكل دخول النادي النووي هاجسا كبيرا للسلطات الفرنسية، التي رأت في امتلاك هذا السلاح ورقة رابحة تيسر لها لعب أدوار سياسية محترمة في العلاقات الدولية، في ظل تراجع دورها الاستعماري في العالم، والسعي للظهور بمظهر كبير أوروبا الذي يمكن أن ينافس الأمريكيين على الساحة الدولية.¹

عانت فرنسا خلال سعيها لإنجاح مشروعها النووي من الضربات القوية التي وجهتها لها الثورة التحريرية لما يفوق 6 سنوات، وتلخصت أهدافها في تسريع إجراء هذه التجارب لتعزيز الجبهة الداخلية المنهارة بفعل مخزجات الحرب في الجزائر، والعزلة الدبلوماسية المتزايدة لفرنسا دوليا بعد الاعتراف ب.ح.م.ج.ج.ب بشكل واسع، ولكبح تمرد الجيش الفرنسي المتأثر بسلسلة هزائمه في المستعمرات الفرنسية من فيتنام إلى الجزائر، وتهديده لبقاء ديغول في السلطة في ظل ضغط كبير سلط عليه من الرأي العام الدولي إزاء سياسته في الجزائر.

شكلت هذه التوجهات النووية واجهة لتغيير عميق وواضح في الإستراتيجية السياسية لصانع القرار الفرنسي، الذي أدرك استحالة استمرار نموده للهيمنة الدولية القائم على امتلاك أكبر قدر من المستعمرات وتسخيرها لخدمة الميتربول، نحو الإدراك بأن امتلاك أدوات الردع الفتاكة هو ما يضمن بقاء القوة والهيمنة في النظام الدولي القائم بعد ح.ع.2، ما أدى بفرنسا إلى وضع أسس مشروعها النووي وتسخير كافة الإمكانيات المادية والعلمية والبشرية من أجل تحقيق التوازن مع و.م.أ وإ.س وبريطانيا.²

ولغرائب الصدف فقد كان الجنرال ديغول الذي فجرت في عهده أول قنبلة نووية فرنسية، هو أول من وضع أسس المشروع النووي الفرنسي بمرسوم 08 أكتوبر 1945، القاضي بإنشاء هيئة الطاقة النووية الفرنسية

¹ مصلحة دراسات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: "التجارب النووية الفرنسية في الجزائر وآثارها الباقية"، سلسلة ندوات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر دراسات وبحوث وشهادات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص.ص.14،15.

² نفسه، ص.ص.15-17.

« CEA » من أجل صنع أول قنبلة ذرية فرنسية، وقد تم المشروع الفرنسي على 3 مراحل، أنجزت في الأولى منها بين 1945 و1951 الدراسات العلمية والتقنية للمشروع، ووضع في الثانية بين 1952 و1955 مخطط للحصول على البلوتونيوم وتحديد الميزانية التي يحتاجها المشروع، وانتهاء بالمرحلة الثالثة والأخيرة منذ سنة 1955 والتي عرفت تأكيد الدراسات لإمكانية صنع القنبلة الذرية الفرنسية، والتوجه نحو تجسيد المشروع النووي عبر شراكة ثنائية بين الهيئة سالفة الذكر ووزارة الحرب الفرنسية.¹

غطت فرنسا رغباتها النووية تحت مظلة التوجهات السلمية المحضة لمشروعها النووي، وقد سعت لتجاوز ظروفها الاقتصادية السيئة وإمكانياتها الصناعية والتكنولوجية المحدودة في هذا المجال، واحتكار حلفائها البريطانيين والأمريكيين للأسرار النووية، وهو ما كان أمرا غير مستساغ لدى القادة الفرنسيين الذي رأوا في هذا الاحتكار دليلا على عدم الثقة، أدى بالمحصلة إلى إحداث شرخ كبير في العلاقات الغربية، ودفع فرنسا بالارتقاء في أحضان الكيان الصهيوني منذ 1953 من أجل تطوير مشروعها النووي، فيما تفسره الدراسات كواحد من أسباب تعاون حكومة غي مولي مع الكيان خلال العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956.²

بعودة ديغول إلى السلطة سنة 1958، حاول الحصول على الأسرار النووية بكل الطرق من الأمريكيين على غرار طلب الفرنسيين الدعم في بناء مفاعل أول غواصة نووية فرنسية، وإرسال لتقنيين إلى واشنطن لأجل هذا الغرض بحلول نوفمبر 1958، استنادا لما وصفوه بعود أيزنهاور في هذا الجانب، كما أعربوا عن قلقهم مرارا من تأخر تحقيق هذا الأمر، وبدورهم سعى الأمريكيون إلى المماثلة بحجة انتظار وصول التقارير الأمنية والتنظيمية المتعلقة بهذه العملية، في ظل معارضة القيادة العسكرية الأمريكية لنقل الأسرار النووية إلى الجانب الفرنسي.³

تماطل دفع فرنسا إلى اللجوء لإمكانياتها العلمية والعسكرية الذاتية فتمكنت من وضع برنامج علمي أثمر عن إنتاج عدة مفاعلات نووية لإنتاج البلوتونيوم، أهمها مشاريع مفاعلات السلسلة « G » بين 1956 و1959، تمكنت بفضلها من صنع عناصر القنبلة الذرية في مصانعها بفرنسا، وللقيام بعملية إجراء التجارب أسست فرقة لتجسيد المشروع في مارس 1955، أعيدت هيكلتها بنهاية عام 1958 بعد عودة ديغول

¹ مصلحة دراسات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص. 16، 17.

² عمار جفال وآخرون: استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر الأسلحة النووية نموذجاً، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص. 29-31.

³ U.S.D.S Archives : Document N 72, « Memorandum of Conversation », Washington D.C, 28 November 1958, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit, pp.123,124.

إلى الحكم تحت مسمى مديرية التطبيقات العسكرية « DAM »، وذلك بعد أن قرر في 22 جويلية من نفس العام اعتماد فترة الثلاثي الأول من عام 1960 كتاريخ لتفجير أول قنبلة نووية فرنسية.¹

جاء هذا التوجه الفرنسي بعد فشل ديغول في إقناع الأمريكيين بتزويده بأسرار القنبلة النووية أو السماح له على الأقل بالتصرف في الصواريخ الأمريكية بفرنسا والقارة الأوروبية، و هو نفس المصير الذي لقيه اقتراحه بإنشاء جهاز إدارة ثلاثي بين و.م.أ وفرنسا وبريطانيا للإشراف على الصواريخ الإستراتيجية بدلا من هيمنة الأمريكيين عليها وحدهم، وأدى بالحصول إلى وصف ديغول لهذا الأمر في نوفمبر 1959، بأنه تحل واضح منهم عن الأمن الجماعي الأوروبي، وتوجه فرنسا للتركيز منذ ذلك اليوم على الدفاع النووي الفرنسي بوسائل ذاتية مستقلة.²

كانت تصريحات ديغول إذا واجهة لإثبات التحول الاستراتيجي في السياسات الفرنسية صوب تكوين الشخصية الفرنسية القائمة بذاتها، بعيدا عن ضغوطات الحلفاء الغربيين وتهديدات الأعداء، عبر امتلاك فرنسا لنموذجها المفاهيمي الاستراتيجي للقوة النووية الذي يختلف عن نظيره لدى بقية حلفائها الغربيين، حيث تلخصت سماته في عدم اللجوء إلى خوض حرب نووية مباشرة، وتسخير قدراتها النووية في الدفاع الرادع كورقة إستراتيجية تضمن بها أمنها من جهة ضد الأعداء، وتدعم بها قوتها وصورتها المستقلة بين حلفائها.³

وبعد ضمان صناعة القنبلة دخل المستعمر في مسار تجهيز ميدان التجارب في الصحراء الجزائرية، فبعد استغلال فرنسا لثروتها من أجل تحقيق اكتشافاتها الذاتي في المحروقات ودعم عجلة اقتصادها وقدراتها الصناعية، ودعم سيطرتها ونفوذها في إفريقيا جنوب الصحراء، شكلت الصحراء قاعدة هامة ضمن المخططات الإستراتيجية النووية الفرنسية، خاصة بعد استقلال كل من تونس والمغرب وتراجع النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا، فلم يكن أمام ديغول من خيار سوى رمي ثقله السياسي والعسكري للحفاظ على الصحراء وفصلها عن مخططات تقرير المصير التي أفرج عنها في سبتمبر 1959، دون أي اعتبار لما يمكن أن تشكله مخططاته تلك من تهديد باستمرار الحرب في الجزائر وعدم الاستقرار في فرنسا.⁴

تم اختيار ميدان إجراء التجارب بعد إرسال بعثة استطلاع رسمية في جانفي 1957، وحددت في تقريرها منطقة تانزروفت في الجنوب الغربي الجزائري بين رقان وبرج باجي مختار كميدان مناسب للرمي، وتم اقتراح 3 مناطق في لإجراء التجارب الأولى بعد إجراء عمليات استطلاعية ثانية في أفريل 1958، اختيار تم رغم علم

¹ مصلحة دراسات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص، ص.17، 18.

² عمار جفال وآخرون، المرجع السابق، ص، ص.32، 33.

³ سعد حقي توفيق: " الإستراتيجية النووية بعدة الحرب الباردة"، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص.50.

⁴ مصلحة دراسات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، نفسه، ص - ص.18 - 20.

الفرنسيين بخطورة التفجيرات على حياة سكان المنطقة والبيئة، في منطقة يقطن قربها ما يفوق 180 ألف نسمة من السكان في كل من رقان ووادي توات.¹

ولعزل تجارها النووية في الصحراء عن أي ضغوطات عربية أو أفروآسيوية سعى ألفاند إلى إقناع الأمريكيين في أوت 1959، بضرورة تقديم مساندتهم للجهود الفرنسية والبريطانية في إقناع الدول الإفريقية والمغرب بشكل خاص بسلمية وأمن التجارب الفرنسية، بعد أن أطلعهم على قرار ديغول بإجراء أول تجربة تفجير بحلول الثلاثي الأول من سنة 1960، وذلك في إطار سعيه للضغط على الأمريكيين لتقديم مقابل لامتناعهم عن تزويد فرنسا بمفاعل نووي لغواصة حربية.²

كما بذل ديغول جهده خلال لقائه بأيزنهاور أثناء زيارة هذا الأخير إلى فرنسا في سبتمبر 1959، لوضع الأمريكيين أمام الأمر الواقع بترسيم تاريخ التجربة الأولى لفرنسا في الصحراء الجزائرية بحلول 1960، واثبات عزم حكومته بعد التجارب الأولية على المضي في برنامجها النووي، وعدم توقفها عن تجاربها إلا إذا تم الاتفاق على إطار قانوني دولي تتخلى بموجبه جميع الأطراف عن أسلحتها النووية.³

وقد أصدرت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بعد المقابلة بشهرين تقريرا عن البرنامج النووي الفرنسي في نوفمبر 1959، أكدت فيه امتلاك فرنسا ما يكفي من مخزونات البلوتونيوم لإجراء أولى تجاربها بحلول نهاية نفس العام في قاعدتها بركان، مع احتمال تطور القدرات الفرنسية في إنتاج اليورانيوم المخصب وعالي التخصيب لدعم نظام نووي عسكري متكامل بحلول عام 1965، واقتصار البرنامج الفرنسي على القنابل الانفجارية الحرارية المصنوعة من البلوتونيوم حتى ذلك الحين، ما لم تزود و.م.أ وبريطانيا الفرنسيين باليورانيوم عالي التخصيب، مع التأكيد على عدم وجود أي احتمال لانضمامهم لأي مبادرة نزع سلاح نووي حتى امتلاكهم للقنبلة النووية.⁴

¹ سومية لوائي: "التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1960-1966 تفجيرات رقان أمودجا"، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، م 13، ع 01، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 04 جويلية 2021، ص، ص.42، 43، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/158684>

² U.S.D.S Archives : Document N 127, « Memorandum of Conversation », Washington D.C, 24 August 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit, pp.241,242.

³ U.S.D.S Archives : Document N 134, « Memorandum of Conversation », Rambouillet, 04 September 1959, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit, pp.273,274

⁴ C.I.A Archives : Scientific Intelligence Report The French Nuclear Weapons Program, CIA Office Of Scientific Intelligence, Virginia, 19 November 1959, pp.1-7, URL : https://www.cia.gov/readingroom/docs/DOC_0000730961.pdf

تعزينا لتوجهها صوب التفجير الأول، عملت فرنسا على تدشين عدة قواعد عسكرية في الصحراء، على غرار قاعدة رقان التي استقرت بها الفرقة الثانية للجيش الفرنسي بالجزائر « 2^{ème} CAF » منذ سنة 1957، وانتقلت بعدها إلى منقطة حمودية سنة 1958 لتجهيزها لإجراء التجارب، فاستقر بها ما يفوق 6500 فرنسي بين علماء وجنود وتقنيين، و3500 جزائري كعمال ومعتقلين، عملوا في المركز الصحراوي للتجارب النووية العسكرية « C.S.E.M »، والذي ضم قاعدة رئيسية بمطار ومجموعة قواعد فرعية محاطة بها وأحدث تقنيات العزل النووي. وبعد تجهيز القنبلة وكل المرافق فجرت القنبلة في رقان بتاريخ 13 فيفري 1960، وتم حمل شريط مصور إلى باريس لاستعراض الأمر أمام الصحافة والرأي العام الفرنسيين.¹

كان هذا التفجير النووي الفرنسي الأول وما سبقه من إجراءات سحب الأسطول الفرنسي من أسطول ح.ش.أ في المتوسط، ثم التوجه لتكوين ترسانة نووية مستقلة، نقطة فارقة في تحول قراء الأمريكيين لواقع العلاقات مع فرنسا، والتي لم تغفل عن تقارير التطور النووي الفرنسي لوكالة الاستخبارات الأمريكية في مارس 1960، أي بعد قرابة شهر من التفجير الأول، حيث أكدت تطور التوجهات الفرنسية لدى ديغول ومستشاريه العسكريين والماليين إلى إنشاء قوة ردع ضاربة على المدى البعيد، تتضمن امتلاك أسلحة نووية حرارية جاهزة لنشرها في أي زمان ومكان، نظرا لاستنتاج فرنسي رسمي بتهديد مصالح فرنسا وإمكانية تحولها إلى بيدق في الصراع بين المعسكرين أو اختزالها في أيدي حلفاء قد لا يدافعون عنها في حالة تعرضها لهجوم صاروخي. ويضيف نفس التقرير بأن الواقع المالي الصعب لفرنسا وتأثيرات تطوير ترسانتها النووية على ميزانيتها مع تزايد الضغط السياسي المحلي، قد دفع الفرنسيين إلى تجاوز العجز الآني لتطوير ترسانتهم، عبر المطالبة بمراجعة معاهدة ح.ش.أ ل يتم الإشراف على قدراته النووية بشكل جماعي بمعزل عن الاحتكار الأمريكي.²

وقد تنوعت التفجيرات النووية الفرنسية بين سطحية وباطنية³ خلال الفترة ما بين 1960 و1966، وحملت عملية التفجير الأول اسم اليربوع الأزرق « Gerboise Blue » عادت قوتها التفجيرية 70 كيلو طن أي أقوى بثلاث مرات من قنبلة هيروشيما، وغير بعيد عن التجربة الأولى أجريت تجربة ثانية في 01 أبريل 1960

¹ مصلحة دراسات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص-ص. 20-23.

² C.I.A Archives : « **French Nuclear Deterrent Program** », Central Intelligence Bulletin, N68, CIA, Virginia, 11 March 1960, pp.9,10, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CENTRAL%20INTELLIGENCE%20BULL%5B15798782%5D.pdf>

³ أنظر الملحق رقم 22 ص.493.

سميت باليربوع الأبيض « Gerboise Blanche »، وثالثة في 7 ديسمبر 1960 تحت مسمى اليربوع الأحمر « Gerboise Rouge »، ثم عملية اليربوع الأخضر « Gerboise Verte » في 25 أبريل 1961.¹ ولم تقتصر التجارب الفرنسية على منطقة رقان فحسب، فقد تعدت جرائمها النووية في حق ساكنة الصحراء وبيئتها إلى منطقة الهقار شمال ولاية تمنراست التي اختارتها حقلا لتجارها النووية الباطنية، حيث فجرت فيها انطلاقا من نوفمبر 1961، أول قنبلة نووية في عملية سميت بـ " آغات"، لتكون فاتحة تجاربها الباطنية بالمنطقة والتي استمرت حتى عام 1966.²

وبالتالي فقد نجحت فرنسا في فرض نفسها نوويا وحولت نادي الرعب الثلاثي الذي إلى رباعي منذ 13 فيفري 1960، فارضة نفسها ضمن القوى الكبرى على الساحة الدولية، وفاتحة المجال أمام تطوير ترسانتها النووية عبر سلسلة من التجارب المستمرة في الصحراء الجزائرية حتى سنة 1966، كدليل واضح على تجاوزها لاحتكار حلفائها للأسرار النووية، وبناء شخصيتها الرادعة دون أي اعتبار لتأثيرات تجاربها على الجزائريين وأرضهم، وهو ما كان محل رد ومتابعة من ج.ت.و حسب ما سيوضحه العنصر التالي.

ب. مواقف قيادة الثورة والمجتمع الدولي من التجارب النووية في الصحراء:

لم تغفل ج.ت.و عن مخاطر المشروع النووي الفرنسي وكانت سبابة للتنويه بمخاطر التجارب النووية في الصحراء منذ أبريل 1958، ففي إطار متابعتها للجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية وإعلان السوفييت وقف تجاربهم الذرية وتوجه الأمريكيين لحدو نفس السياسة أمام ضغوطات الرأي العام الدولي، أكدت الجبهة سعي فرنسا الحثيث لتطوير ترسانتها النووية لحفظ هيبتها الدولية رغم إفلاسها المالي وتأخرها التكنولوجي، وإعلانها عن إجراء أولى التجارب في الصحراء، وهو ما نددت به معلنة في نفس الوقت استمرار الحرب والكفاح ضد الاستعمار، من أجل تحقيق الاستقلال دون هيبة أي قوة ولو كانت ح.ش.أ وفرنسا النووية.³

وفي سياق دراستها للمشروع النووي الفرنسي وتأثيراته على القارة الإفريقية، أكدت ج.ت.و في أوت 1958، بأن القارة الإفريقية وبعض جزر المحيط الهادي والصحراء الجزائرية ستكون مسرحا وشيكا لأول تفجير نووي لتغذية طموحات ديغول النووية، مبرزة في الوقت نفسه خطورة هذه التفجيرات على البيئة والإنسان،

¹ عمار منصوري: "الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية"، سلسلة ندوات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر دراسات وبحوث وشهادات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص. 14، 15.

² سومية لوائي، المرجع السابق، ص. 46.

³ "القنبلة الذرية الفرنسية في صحرائنا"، المجاهد، ع22، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الثلاثاء 15 أبريل 1958، ص. 4.

ومشيئة بتصريحات قادة المغرب ومصر والدول الآفروآسيوية المنددة بالتجارب الفرنسية في الصحراء الجزائرية، داعية إلى توحيد الجهود الإفريقية والعربية مع الجهود الجزائرية ضد المخططات الاستعمارية التي تستهدف مستقبل وحياة شعوب القارة.¹

وبعد اتضاح النوايا الفرنسية لتفجير القنبلة الذرية بالصحراء الجزائرية مع مطلع 1960، شنت ج.ت.و حملة دعائية استباقية ضد التفجير منذ صيف 1959، فوصفته بالجريمة الاستعمارية الجديدة في حق الشعب الجزائري وشعوب القارة الإفريقية، مستشهدة بسلسلة تنديدات إقليمية ودولية بهذه التجارب، حيث أكدت معاكستها للتيار الدولي السائد نحو وقف التجارب النووية بحثا عن فرص للسلم الدولي ونزع السلاح.²

كما وصفت جريمة المجاهد التفجير الفرنسي بالجريمة النووية في فيفري 1960، وذكرت ردود الفعل الدولية التي استنكرت إجراء هذه التجارب، معتبرة إياها تعديا صارخا على الجزائر ودول المغرب العربي والقارة الإفريقية، ودليلا على خروج فرنسا عن قواعد النظام الدولي وتحديها لتوصيات الهيئات الدولية، مؤكدة استمرار الحرب ضد المستعمر في كل حال من الأحوال حتى تحقيق الاستقلال. وبدوره جدد وزير الأخبار في ح.م.ج. ج. محمد يزيد وصف التفجير النووي الفرنسي بالجريمة، التي تضاف إلى سجل جرائم الجزائر الفرنسية، كونه يشكل جريمة ضد الإنسانية وتحديا للضمير الدولي الرافض لهذه التجارب في لوائح صادقت عليها ه.أ.م، مؤكدا في ذات الصدد فشل التهديدات الذرية الاستعمارية لشعوب المستعمرات وحركات التحرر في إفريقيا ومعتبرا تفجير رقان بأنه رصاصة الرحمة على ما بقي لسمعة فرنسا في القارة.³

وعلى الصعيدين العربي والإفريقي، أدى تفجير القنبلة النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية في فيفري 1960، إلى إبطال المملكة المغربية للاتفاقية الدبلوماسية المبرمة مع فرنسا في ماي 1956، حيث ألغت بموجبها تمثيل فرنسا للمغرب في الدول التي لا يملك سفارات بها، واستدعت الرباط سفيرها بباريس احتجاجا على هذه التفجيرات التي عارضتها الحكومة المغربية منذ 1959 بشكل مباشر عبر مذكرات رسمية إلى حكومة باريس.

كما نددت كل من العراق والجمهورية العربية المتحدة بالتجارب النووية الفرنسية، بوصفها اعتداء جديدا على الشعب الجزائري، في حين عبرت الحكومة الليبية عبر مذكرة احتجاج رسمية إلى نظيرتها الفرنسية عن رفضها

¹"القنبلة الذرية في أرضنا الإفريقية"، المجاهد، ع 28، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الخميس 28 أوت 1958، ص.14.

²"حول تفجير القنبلة الذرية الفرنسية أيها الإفريقيون ! أوقفوا تجارب فرنسا الإجرامية ضدكم"، المجاهد، ع 49، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الاثنين 24 أوت 1959، ص.5.

³"انفجار القنبلة الذرية الفرنسية"، المجاهد، ع 62، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الاثنين 22 فيفري 1960، ص.9.

للتجارب وجددت دعمها لـ ح.م.ج.ج، كما هددت غينيا كوناكري بمراجعة علاقاتها مع باريس حال تكرار التجارب، وقامت غانا بتجميد أصول الفرنسيين في أراضيها إلى غاية معرفة نتائج التفجير النهائية على المنطقة.¹

لقي مواقف هذه الدول قبولا وتأيدا من قبل مجلس جامعة الدول العربية، ما مكن الوفد الجزائري في 31 مارس 1960، من التأكيد على خطورة هذه التفجيرات على دول المغرب العربي والقارة الإفريقية والعالم، وقد خلص المجلس إلى 3 اقتراحات قدمت للدول العربية لتكون كمشروع قرار، نص الأول على قطع كافة الدول العربية لعلاقاتها مع فرنسا، وتضمن الثاني السعي لدى الدول الآفروآسيوية لتقوم بنفس العملية، ودعا الأخير إلى مطالبة الدول الإفريقية والآسيوية التي لم تعترف بالحكومة الجزائرية بضرورة اعترافها العلني ومؤازرة الدول العربية في دعمها للجزائر ضد الاستعمار، لكن تباين المواقف بين الدول العربية أدى إلى عدم صدور أي من هذه الاقتراحات واكتفت الجامعة بإصدار بيان استنكار فقط.²

على الصعيد الدولي كان العالم يعيش على وقع هدوء الساحة النووية بين الغريمين السوفييت والأمريكيين، منذ وقف إجراء التجارب الثلاثي بين إس.و.م.أ وبريطانيا في 03 نوفمبر 1958، في الوقت نفسه كانت قوى التضامن الآفروآسيوي المتكتلة داخل الهيئات الدولية، تبذل جهودها في ه.أ.م ضد انتشار الأسلحة النووية وتهديدها للسلم والأمن الدوليين. فما إن بلغ مسمع هذه الدول نبأ تمرد فرنسا على الجماعة الدولية وتهديدات تجاربها للقارة الإفريقية حتى ثار عدااء الرأي العام الدولي ضدها، وسط دعاية سوفيائية قوية موجهة ضد عجز الغرب عن كبح جماح ديغول، كما اتجهت الكتلة الآفروآسيوية إلى التصعيد ضد التجارب النووية الفرنسية منذ في أروقة ه.أ.م خريف 1959، لكن دون جدوى، نظرا للدعم الكبير الذي لقيته فرنسا من بريطانيا و.م.أ ضد مشاريع القرارات والتنديدات الأهمية الموجهة ضد المشروع النووي الفرنسي، مرتبطين في ذلك بمصالحهم الإستراتيجية في أوروبا والكتلة الأطلسية التي لا يمكن تحقيقها دون إرضاء ديغول.³

دوليا اجتمعت لجنة دولية تكونت من 26 دولة برئاسة السودان في 16 فيفري 1960، للتعبير على رفض التفجيرات الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ودراسة استدعاء مجلس الأمن الدولي أو بحث جمع أصوات الأغلبية

¹ مصلحة دراسات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص، ص.25، 26.

² عبد القادر فكايير: "التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية"، مجلة المصادر، م9، ع1، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 25 جوان 2007، ص، ص.146، 147، الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/29/9/1/144685>

³ Mervyn O'Driscoll, : « Explosive Challenge: Diplomatic Triangles, the United Nations, and the Problem of French Nuclear Testing, 1959-1960 », *Journal of Cold War Studies*, Vol 11, N1, The MIT Press, Massachusetts, 2009, Pp.28-30, Url :

<https://www.jstor.org/stable/26922754>

لعقد دورة طارئة للجمعية العامة لـ ه.أ.م، وهي المحاولة التي فشلت في إقناع المجموعة الدولية في اجتماعها بتاريخ 19 فيفري 1960، نظرا لعدم امتلاك الهيئة الأممية أي آليات قانونية تحدد أو تمنع إجراء التجارب النووية . بالمقابل فقد أيد ح.ش.أ ودوله على غرار و.م.أ، بريطانيا، هولندا، ألمانيا الغربية مع الكيان الصهيوني، فرنسا في الهيئة الأممية، ما أدى إلى صدام محموم مع دول الكتلة الشرقية على غرار إ.س، تشيكوسلوفاكيا، بلغاريا وبولندا، والدول الأفروآسيوية على غرار الهند وإثيوبيا، وحتى بعض الدول الغربية ككندا، والتي رفضت جميعها التجارب الفرنسية ونددت بها.¹

كانت ج.ت.و واعية خلال مفاوضاتها مع الجانب الفرنسي على الصحراء بالطموحات النووية الفرنسية، وحاولت توضيح مكانة هذه الطموحات في مخططات ديغول لفصل الصحراء عن الشمال، ففي مقال لها في المجاهد في أوت 1961، وصفت بقاء الاستعمار الفرنسي في الجزائر بالتهديد النووي المترصص بالقارة الإفريقية، بدليل ادعاء الاستعمار خلو هذه البقعة من السكان حتى يتسنى له ممارسة عملياته فيها دون قيد أو شرط، كما أوضحت الجبهة بأن بقاء القواعد النووية الفرنسية وتجارها في الصحراء الجزائرية، سيؤدي بالقارة الإفريقية إلى الدخول في صراعات دولية لا علاقة لها بها، داعية في نفس الوقت إلى ضرورة دعم الجزائر في كفاحها ضد الاستعمار من أجل ضمان أمن القارة الإفريقية.²

مهما يكن فرغم التنديدات الجزائرية لم تتوقف التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية حتى عام 1966، نظرا لغياب شرط ملزم بوقفها في اتفاقيات إيفيان، ولا زالت هذه التجارب ملفا شائكا في العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا حتى يومنا هذا، نظرا لتأثيراتها على ساكنة الصحراء وبيئتها، في ظل تعنت فرنسي رافض لفتح غطاء السرية على ملفات هذه التجارب في الأرشيفات، أو حتى تحمل المسؤولية القانونية بتعويض الضحايا أو سحب نفاياتها النووية من مناطق التفجير، ليحكم التاريخ على هذه التجارب بصفة "الجرائم المتواصلة" في حق هذه الأرض وشعبها.

وبالتالي نخلص في نهاية هذا المبحث إلى أن الصحراء الجزائرية كانت قاعدة محورية ضمن مخططات الحرب الباردة الفرنسية، بين تسخير الشركات الغربية لضمان استغلال ثروتها وتشكيل ورقة ضاغطة على القوى الغربية لدعم سياساتها في الجزائر نظرا لمصالح تلك الشركات، وبأبواب جغرافيا لتحقيق طموحات ديغول النووية لجعل فرنسا

¹ مصلحة دراسات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص، ص.27، 28.

² الخفايا العسكرية لتثبيت الفرنسيين بالصحراء أخطر من البترول"، المجاهد، ع 102، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، الاثنان 14 أوت 1961، ص، ص.6، 7.

قوة دولية لها وزنها في عالم لا تحكمه إلا القوة ولا صوت مسموع فيه إلا لمن يمتلكها، رغم ذلك فقد نجحت ج.ت.و في ضمان وحدة الجزائر الترابية بالنجاح في رهان كسب الصحراء ضمن السيادة الوطنية، رغم عدم قدرتها على وقف التجارب النووية الفرنسية وتلك قضية أخرى ستتكفل بها الدولة الجزائرية المستقلة لاحقا.

المبحث الرابع: الثورة الجزائرية ومبدأ عدم الانحياز اتجاه الحرب الباردة:

بعد التعرف على سياسة ح.م.ج.ج. اتجاه قوى المعسكرين وتأثيرات الحرب الباردة على قضية الصحراء خلال المنعرج الأخير للثورة، لم يبق سوى التطرق لموقع الجزائر في معسكر دول العالم الثالث، الذي تحول منذ سبتمبر 1961 من التضامن الأفروآسيوي إلى مجموعة عدم الانحياز، التي كانت ح.م.ج.ج. أحد أعضائها البارزين، وكان لهذه المجموعة دور كبير دعم القضية الجزائرية على مستوى المحافل الدولية، هذا الدعم الذي انعكس على توجهات السياسة الخارجية للدولة الجزائرية المستقلة وهو ما سيعالج خلال هذا المبحث.

1. الدعم العربي والأفروآسيوي للثورة الجزائرية في المحافل الدولية 1958-1961:

تم التوقف في الفصل الثاني عند مخرجات مؤتمر أكرأ الأول بغانا ومؤتمر طنجة المغربي بالمغرب، اللذان أقرتا دعم الثورة سنة 1958، كما ذكر أيضا بأن الدعم العربي والأفروآسيوي كان أسمى ما بلغته ح.ت.و. في تدرجاتها الدبلوماسية لتدويل القضية الجزائرية وكسب حلفاء وأصدقاء لهذه القضية، على أنه سيتم التركيز انطلاقا من هذا العنصر على أشكال الدعم العربي والأفروآسيوي للثورة بين 1958 و1961.

بعد أن ضمنت قاعدة دعم مغاربية صلبة في مؤتمر طنجة، سعت ح.ت.و. إلى تطبيق قراراته الهامة الداعمة لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستعادة حريته، فكان مؤتمر المهديّة بتونس بين 17 و20 جوان 1958، والذي حضرته الأطراف الثلاثة أي الجزائر، تونس والمغرب، وتم خلاله مناقشة عدة مواضيع أهمها قضية تشكيل حكومة جزائرية وانتخاب أمانة عامة مغاربية تتكون من 06 أعضاء، حيث جدد المؤتمرون دعمهم اللامحدود للقضية الجزائرية واعتبار ح.ت.و. بذلك الممثل الرسمي والوحيد للشعب الجزائري.¹

وبدورها نشرت ح.ت.و. مقالا عبر جريدة المجاهد تطرقت فيه إلى حيثيات ومخرجات مؤتمر المهديّة، ووصفته بأنه جاء للرد على المناورات الاستعمارية الهادفة إلى تفرقة الوحدة المغاربية المنبثقة عن مؤتمر طنجة، وهو ما كلل بنجاح المؤتمر الذي خرج بقرار ثلاثي صادر عن الهيئات التنفيذية للحكومات المغاربية الثلاثة، الراضى لسياسة إدماج الجزائر بفرنسا بأي شكل كانت وبصيغة غير قابلة للتأويل أو التلاعب في فهمها، وعزم المؤتمرين على

¹ عبد الكامل جويبة: بصمات دبلوماسية الثورة التحريرية الجزائرية في المجال الأفروآسيوي 1957-1962، أعمال الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والإستراتيجية الدولية، جامعة المسيلة، 30 و31 أكتوبر 2018، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، 2019، ص.90، 91.

مواجهة السياسة الديغولية الهادفة لعزل ج.ت.و دبلوماسيا، عبر تكوين مؤسسات الوحدة المغاربية المشتركة معتبرة مخرجاته بأنها تجسيد حقيقي لقرارات مؤتمر طنجة وتجسيد لتلك الوحدة على أرض الواقع.¹

وبالتالي فقد عززت ج.ت.و. والمواقف الدبلوماسية المغاربية المشتركة الداعمة للثورة التحريرية، وكفاح الشعب الجزائري لتقرير مصيره، ودعمتها بجهود أخرى حثيثة للمساهمة في تعزيز التلاحم بين الشعوب الإفريقية في مواجهة المؤامرات الاستعمارية، خلال مؤتمر الشعوب الإفريقية المستقلة الذي عقد بأكرا الغانية، بين 08 و13 ديسمبر 1958، والذي ضم الدول المستقلة والتيارات الوطنية في إفريقيا لدراسة نماذج وتجارب شعوب القارة في الكفاح، فشاركت ج.ت.و. في فعالياته ووجهت فيه مذكرة إلى الدول الآفروآسيوية، وطالبت فيها بدعم الجزائريين في كفاحهم لتحقيق الاستقلال وتشديد الضغط على و.م.أ لكي تلتزم الحياد في موقفها اتجاه الثورة الجزائرية، وقد لقي المقترح الجزائري دعما كبيرا من الجمهورية العربية المتحدة التي ندد ممثلها بالمؤامرات الاستعمارية التي تستهدف الوحدة الترابية للجزائر.

وقد انعكس هذا الدعم على تبني المؤتمر لقرار عبر فيه عن انزعاجه من السياسات الاستعمارية التي تهدد السلم والأمن الإفريقيين، وجدد التأكيد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، مطالبا فرنسا بالدخول في المفاوضات لتحقيق تسوية عادلة للقضية الجزائرية، كما ندد باستمرار حرب الجزائر ودعا المؤتمر الشعوب المحبة للسلام للضغط على فرنسا للانخراط في مسار المفاوضات، وموصيا في نفس الوقت الدول الإفريقية المستقلة بأن تطلب من ممثليها في ه.أ.م تعريف بقية الدول بحالة الجزائر.²

جاءت هذه القرارات الهامة كنتيجة فعالة لمشاركة وفد ج.ت.و. والحافلة في هذا المؤتمر، فقد وجه الرئيس فرحات عباس برقية تهئة حارة للحكومات المجتمعة، وطلب منها وضع المبادئ وتحديد الوسائل المناسبة لتشكيل مجموعة افريقية قوية ضد الاستعمار والعنصرية، كما استعرض شوقي مصطفى³ خلال الجلسات علاقة التحرر في القارة الافريقية بالمؤامرات الاستعمارية الفرنسية، في صورة منح الاستقلال غير الكامل لعدة دول افريقية من أجل التفرغ لإخماد الثورة في الجزائر، ودعا الدول الافريقية إلى قلب هذه المؤامرات ضد صانعيها عبر توحيد

¹ "مؤتمر تونس كيف بدأ وكيف انتهى"، المجاهد، ع 26، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 02 جويلية 1958، ص- ص. 1-9.

² صالح لميش، المرجع السابق، ص- ص. 206-208.

³ شوقي مصطفى: (1919-2016) طبيب وسياسي ومناضل طلابي جزائري، ناضل في صفوف حزب الشعب والحركة الوطنية بين 1938 حتى التحاقه بالثورة، أين شغل العديد من المناصب في قيادتها على غرار مستشار سياسي لوزير القوات المسلحة، ليختار بعد وقف إطلاق النار ضمن الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تولت الإعداد للمرحلة الانتقالية، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurfi, Op.cit, p.279

جهودها وتنظيمها للتضامن المشترك لتحقيق الاستقلال والحفاظ عليه، وهو ما ذهب إليه أيضا أحمد بومنجل¹ الذي أكد بأن الجزائر التي تخوض حربها ضد الاستعمار، قد حازت نظرا لما سبق الشرف المرير والميزة الأليمة في الدفاع عن حرية إفريقيا.²

وبالتالي فقد ركزت ج.ت.و على خوض معركة كسب دعم الدول الإفريقية حديثة الاستقلال بعد أن ضمنت دعم الدول المغاربية والعربية والآفروآسيوية، لضمان تعزيز هذه الأخيرة بأقطار جديدة تؤمن بخطها المناهض للاستعمار وتدعم حركات التحرر دوليا وعلى رأسها القضية الجزائرية.

ويبدو بأن موقف غانا الداعم ل.ح.م.ج.ج. بعد مؤتمر أكرا، كان محل متابعة من قبل وكالة الاستخبارات الأمريكية، التي وصفته في أحد تقاريرها بأنه يأتي في سياق التنافس بين الأقطار الإفريقية الثلاثة غانا، غينيا وليبيريا لنصرة القضية الجزائرية كواجهة لوضع سياسة إفريقية موحدة ضد الحركة الاستعمارية الفرنسية في القارة، والتي تغذيها اختلافات وجهات النظر بين قادة هذه البلدان والجنرال ديغول، خصوصا ما تعلق بملف التجارب النووية الفرنسية، وذلك ضمن جهود هذه الدول لعقد مؤتمر منوفيا لدفع بقية الدول الإفريقية لتحذو حذوها بخصوص القضية الجزائرية، وهو ما رآه الأمريكيون بأنه سيمنح ح.م.ج.ج. دفعه معنوية ودبلوماسية تساعد على تجاوز الضغوطات وتشجع بقية دول الكتلة الآفروآسيوية على الاعتراف بها.³

لم تكن هذه القراءات لتناقض الواقع مطلقا، فهي تؤكد نجاح جهود ح.م.ج.ج. منذ تأسيسها في استغلال التحولات السياسية الكبرى بالقارة الإفريقية منذ سنة 1958، عبر منافسة ديغول في مجاله الحيوي والسعي إلى ما يطلق عليه المؤرخون بـ "أفرقة القضية الجزائرية"، في إطار محاولات ج.ت.و لكسر الهيمنة الفرنسية على دول القارة المستقلة أو ما يعرف بالاستعمار الجديد، عبر استغلال زعماء تلك الدول لربط اقتصادها وثرواتها باقتصاد البلد المستعمر وخضوعها لإستراتيجيته السياسية والاقتصادية الشاملة، وقد استعانت الجبهة في مسعاها هذا بعدة

¹ أحمد بومنجل: (1906-1984) سياسي جزائري ناضل في صفوف تيارات الحركة الوطنية قبل الثورة، وانضم إلى هذه الأخيرة سنة 1957 ليصبح بعدها عضوا ب.م.و.ث.ج. منذ 1959 ومبعوثا ل.ح.م.ج.ج. إلى عدة مؤتمرات دولية، كما شارك في المفاوضات مع الفرنسيين بين 1960 و1961، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurfi, Op.cit, p.130

² لأول مرة في التاريخ... يتلاقى أبناء إفريقيا ليقرروا مصيرهم بأيديهم"، المجاهد، ع 34، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 24 ديسمبر 1958، ص.4، 5.

³ C.I.A Archives : « Repercussions Likely From Ghana's Recognition of Algerian Rebel Regime », Central Intelligence Bulletin, N63, CIA, Virginia, 10 July 1959, pp.09, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CENTRAL%20INTELLIGENCE%20BULL%5B15787716%5D.pdf>

وسائل على غرار ربط الاتصالات بقيادة حركات التحرر، والمشاركة في المؤتمرات والندوات الإفريقية للتعريف بالقضية الجزائرية، وكسب دعم الأفارقة وتوحيدهم خلف هذه القضية والنضال المشترك ضد الاستعمار في القارة.¹ وبالتزامن مع هذه السياسات الإفريقية لم تحمل ج.ت.و الإطار العربي للثورة فشاركت في نفس الفترة في الدورة الثامنة لمؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية بالبلاد العربية بين 06 و13 ديسمبر 1958، ونجحت في الحصول على تأييد كامل للقضية الجزائرية، كما ضفرت بدعوة المؤتمر للدول الأفروآسيوية لتقديم المعونات المادية والعينية للثورة الجزائرية ومقاطعة فرنسا اقتصاديا، ودعوته للحكومات العربية لاتخاذ الإجراءات الاقتصادية التي من شأنها أن تعجل بحل عادل للقضية الجزائرية.²

عززت هذه المساندة على المستوى العربي والإفريقي للثورة الجزائرية، من تركيز ح.م.ج.ج. أكثر على تنويع وتقوية هذا الدعم، وهو ما يظهر جليا في بيان قرارات مجلس الوزراء الصادر في 18 جانفي 1959، والقاضي بدعوة الهيئة الدائمة لدول مؤتمر آكرا لعقد مؤتمر خاص بالقضية الجزائرية، تحضره الحكومة لفرض الأمر الواقع على كل الدول الإفريقية وكسب أكبر قدر من المساعدات المقدمة ل ج.ت.و، بالإضافة إلى الطلب من دول آكرا الدعوة لقمة أفروآسيوية بخصوص الجزائر، بالتزامن مع تكتيف إرسال البعثات الدبلوماسية إلى العواصم الإفريقية والآسيوية للحصول على الدعم المادي، وتوسيع دائرة الاعترافات الممكنة ب ح.م.ج.ج.³

ونظرا للجهود الحثيثة التي بذلها أحمد بومنجل خلال اجتماع اللجنة المديرية لمنظمة الشعوب الإفريقية بتونس، بين 29 ماي و01 جوان 1959، في إطار التحضير لعقد مؤتمر منروفيا «Monrovia»، نجح وزير الأخبار في ح.م.ج.ج. محمد يزيد في تصريحه أمام اللجنة يوم 31 ماي، في كسب تأييد ممثلي الدول المجتمعة، وتوج عمله بتنظيم مأدبة غداء جمعتهم بنائب الرئيس ووزير القوات المسلحة كريم بلقاسم، حيث خرج المجتمعون بلائحة تتضمن دعوة الحكومات الإفريقية المستقلة التي ستجتمع في منروفيا إلى دعم الحكومة الجزائرية دبلوماسيا وماديا بصورة فعالة وواقعية، والاعتراف بها من قبل الدول التي لم تعترف بها، كما نددوا بتجنيد فرنسا للأفارقة في حربها بالجزائر وإعراهم عن عزمهم لوضع حد لهذا الأمر.⁴

¹ عبد الله مقلاتي: "البعد الإفريقي للثورة الجزائرية وأهميته الاستراتيجية"، مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م11، ع2، جامعة أحمد درارية، أدرار، 30 جوان 2012، ص.289، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/49/11/2/20245>
² أحمد بشيري، المرجع السابق، ص-ص.133-135.

³ Mohamed Harbi, Op.cit, p.382.

⁴ "الشعوب الإفريقية والقضية الجزائرية"، المجاهد، ع 44، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 14 جوان 1959، ص.14.

كان نجاح الجبهة في تحقيق مبتغاها خلال القمة التحضيرية بتونس، سببا في مشاركة ح.م.ج. ح.ج. بوفد رسمي في مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة بمنروفا الليبيرية بين 04 و 08 أوت 1959، أين رفع العلم الوطني ضمن أعلام الدول المشاركة مرسخا بذلك قوة دبلوماسية ح.ت.و. على الصعيد الإفريقي¹. وقد ترأس وفد الجبهة محمد يزيد حيث وصف في كلمته الثورة التحريرية كجزء من حركة التحرر الإفريقية المتحدية لتهديدات الاستعمار سياسيا، اقتصاديا وعسكريا، مما أدى إلى إصدار المؤتمر لجملة من القرارات التي تخدم القضية الجزائرية، على رأسها التأكيد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله، ومطالبة فرنسا بوقف عملياتها العسكرية وسحب قواتها من الجزائر، والدخول في مفاوضات مع ح.م.ج. ح.ج. للوصول إلى تسوية سلمية وعادلة للقضية الجزائرية، كما طالبت الدول الإفريقية بتقديم الدعم المادي والدبلوماسي لهذه القضية في المحافل الدولية².

وصفت ح.ت.و. هذه القرارات بأنها تشكل فاتحة لمرحلة جديدة من التأييد المادي والأدبي الإفريقي للثورة الجزائرية، وتخرج الكفاح الجزائري من الإطارين المغاربي والعربي، ودليلا على نجاح دبلوماسي في إقناع الأفارقة بأهمية حرية الجزائر في تحديد مصير تحرير القارة الإفريقية بأسرها³. وبالتالي فقد أبان هذا النجاح الذي حققته ح.م.ج. ح.ج. في منروفا عن صدق توقعات تقارير قيادتها في 20 جوان 1959، والتي استشرفت تأييد الدول الإفريقية للقضية الوطنية نظرا لقناعتها بأن حركة التحرر في الجزائر ما هي إلا جزء من حركة التحرر القارية، وأن نجاحها سيؤدي إلى إضفاء ديناميكية قوية على العمل التحرري في القارة، وبالتالي تشكيل الثورة الجزائرية محور لقاء للدول الإفريقية لتبني إستراتيجية تحررية شاملة في القارة⁴.

إستراتيجية لم تهمل تقارير الاستخبارات الأمريكية متابعتها ضمن قراءتها لنتائج مؤتمر منروفا في أوت 1959، حيث وصفت قراراته بالمعتدلة نسبيا فيما يتعلق بالجزائر، وسط توقعات بتطور علاقات الدول الإفريقية المستقلة مع ح.م.ج. ح.ج. بشكل قد يؤثر على علاقاتها مع فرنسا، في ظل استعداد غينيا لتبادل الممثلين الدبلوماسيين مع الحكومة الجزائرية والضغوطات التي تتعرض لها ليبيريا من قبل المجموعة الإفريقية، للاعتراف بهذه

¹ وحدة البحوث والتوثيق بالمركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: "تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962"، سلسلة ندوات الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص.93.

² حليلة جيلالي: مشاركة وفد جبهة التحرير الوطني في مؤتمر منروفا (04-08 أوت 1959) ودورها في الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية، أعمال الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والإستراتيجية الدولية، جامعة المسيلة، 30 و 31 أكتوبر 2018، منشورات مخبر الدراسات والبحوث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، 2019، ص.ص. 101، 102.

³ "منروفا: انتصار جديد للجزائر"، المجاهد، ع 48، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 10 أوت 1959، ص.3.

⁴ عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، مرجع سابق، ص.ص. 161، 162.

الحكومة وتقديمها لعود بهذا الأمر، ما دفع هذه التقارير إلى التنبؤ بتشكيل كتلة قوية داعمة للقضية الجزائرية داخل المجموعة الأفروآسيوية، ستؤدي بالنتيجة إلى دعم كبير من هذه المجموعة لهذه القضية في ه.أ.م.¹

هذا الدعم الإفريقي عضدته ح.م.ج.ج. بدعم المجموعة العربية خلال اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الدار البيضاء بالمغرب في سبتمبر 1959، فجددت الجامعة العربية دعم الثورة والحكومة الجزائرية، والتأكيد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال عبر المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية، بوصف الأخيرة الممثل الشرعي والوحيد للجزائر، كما التزمت الجامعة بالسعي لدى الدول الأفروآسيوية من أجل دعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية، خاصة ه.أ.م. بدءا من الدورة الرابعة عشر سنة 1959.

إذا فقد نجحت ح.م.ج.ج. في ترسيخ دعم الثورة بعد ضمان البعد المغاربي والعربي، وهو نفس النجاح الذي حققته عبر استغلال المتغيرات التي حصلت على الساحة الإفريقية والمتمثل في تزايد عدد الدول المستقلة بالقارة، ما شكل فرصة جديدة ل.ج.ت.و في كسب حلفاء وأصدقاء جدد للثورة في معركة تدويل القضية الجزائرية، عبر وضع أسس لنظريتها الإفريقية المتمثلة في اعتبار الثورة كجزء من الحركة التحررية القارية. ونظرا لغياب الدعاية الثورية في الدول الإفريقية بسبب عدم وجود أي مكتب للحكومة الجزائرية في دول إفريقيا جنوب الصحراء، عملت وزارة الخارجية على تلافي هذا النقص منذ جانفي 1960، بفتح مكتب لها في آكرا الغانية من أجل النشاط في دول المنطقة وتمثيل الجزائر في الهيئات المنبثقة عن مؤتمر آكرا سنة 1958.²

ويمكن القول بأن هذه التوجهات جعلت عام 1960، عام صولات وجولات ناجحة ل.ج.ت.و في القارة الإفريقية، فكان استقلال العديد من دول القارة انتصارا حقيقيا لنظرية الجبهة القائمة على الكفاح من أجل التحرر، وشكل هذا التحرر الإفريقي واجهة لصدام هذه الدول الناشئة مع المستعمر في إفريقيا، عبر دعمها لبقية حركات التحرر في القارة وعلى رأسها الجزائر، فوسعت ح.م.ج.ج. نشاطها لكسب دعم هذه الدول لعزلها عن فرنسا، فاستعانت في ذلك بـ فرانتز فانون «Frantz Fanon»³ أحد أبرز مناضلي ومنظري الأيديولوجية الثورية للجبهة خلال تلك الفترة، والذي نجح عبر نشاطه السياسي والفكري الكبيرين في كسب تأييد عديد

¹ C.I.A Archives : « African Conference at Monrovia Takes Moderate Position », Central Intelligence Bulletin, N63, CIA, Virginia, 11 August 1959, p.06, URL : <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CENTRAL%20INTELLIGENCE%20BULL%5B15787643%5D.pdf>

² عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، مرجع سابق، ص-ص. 157-163.

³ فرانتز فانون: (1925-1961) طبيب ومفكر وفيلسوف فرنسي وناشط اجتماعي ضد التمييز العنصري والاستعمار، انضم إلى صفوف ج.ت.و. كطبيب سنة 1955 وتولى لاحقا مهمة التحرير في جريدة المجاهد وعد مهام دبلوماسية وعسكرية هامة، أهمها سفير ح.م.ج.ج. في غانا عام 1960 حتى وافته المنية في العام الذي يليه، لمزيد من المعلومات أنظر: Achour Cheurfi, Op.cit, pp.169, 170

الدول، خصوصا الدعم المالي والنيجيري للقضية الجزائرية، دون نسيان شبكة علاقات مُجَّد حربي مع زعماء حركات التحرر في إفريقيا المستقرين بغينيا كوناكري ودعمهم لوحدة الكفاح ضد الاستعمار في القارة¹.

وقد توجت هذه الجهود بدعم غير محدود لـ ح.م.ج.ج في مؤتمر الشعوب الإفريقية بتونس بين 25 و30 جانفي 1960، الذي وضع القضية الجزائرية للأفارقة بصورة جعلتهم يدعمون ج.ت.و في ختام أعماله، ويطالبون الحكومات الإفريقية المستقلة الاعتراف بالحكومة الجزائرية وتخصيص مساهمات سنوية لدعم الثورة، مع العمل على سحب الجنود الأفارقة من القوات الفرنسية العاملة في الجزائر، ودعوة ه.أ.م لفرض الأمن والسلم في الجزائر والاعتراف باستقلالها².

ومما يحسب لمؤتمر تونس أنه قد وجه رسالة إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور، حذره فيها من مخاطر سياسته اتجاه حركة تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية والعالم بأسره، مؤكداً بأن الدعم المادي، الدبلوماسي والعسكري الأمريكي لفرنسا في حربها بالجزائر، يمنع من الوصول إلى حل سلمي للقضية الجزائرية، كما ناشد المؤتمرين و.م.أ بالتوقف عن تقديم هذا الدعم المهتد لوحدة واستقرار وأمن القارة الإفريقية ككل³.

قرارات لم تتوانى ج.ت.و عن الإشادة بها، واصفة مؤتمر تونس بأنه انتصار لجميع الأفارقة الأحرار في حريهم لتحرير القارة الإفريقية من الاستعمار، كما نوهت في نفس الوقت برمزية عقد المؤتمر على بعد 100 كم من أكبر معقل المعارك الإفريقية ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، كدليل قوي على تضامن الشعوب الإفريقية مع القضية الجزائرية ضمن إطار الحرب الإفريقية ضد الاستعمار الفرنسي وداعميه الغربيين⁴.

رغم هذا النجاح الدبلوماسي على الصعيد العربي والإفريقي يبدو بأن هذا الدعم الأفروآسيوي الكبير للثورة لم يكن مقنعا بالشكل الكافي لنائب الرئيس ب.ح.م.ج.ج.ج كريم بلقاسم، ففي رسالة وجهها إلى الأمين العام للوزارة بخصوص سياسة هذه الحكومة في المجال الأفروآسيوي مؤرخة في 13 مارس 1960، أشار إلى ظهور التأثير الغربي على بعض دول الكتلة الأفروآسيوية خصوصا تركيا وإيران واليابان وتايلاندا فيما يتعلق بدعمها للقضية الجزائرية، مما نبه قيادة الحكومة الجزائرية إلى ضعف حضورها الآسيوي، فدعا الوزارة إلى تكثيف العمل على مستوى الدول الآسيوية عبر تعبئة الرأي العام فيها لصالح القضية الجزائرية، وحثها على دعم القرار السياسي للكتلة بأسرها والتملص من ضغوطات الغرب، كما وجه نائب الرئيس تعليماته لوزارة الخارجية من أجل ربط الاتصالات بقيادة

¹ عبد الله مقلاتي، "البعد الإفريقي للثورة الجزائرية وأهميته الاستراتيجية"، مرجع سابق، ص، ص. 291، 292.

² نفسه، ص. 295.

³ صالح حيمر، المرجع السابق، ص. 180.

⁴ "الجزائر خط الدفاع الأمامي عن القارة الإفريقية"، المجاهد، ع 61، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 08 فيفري 1960، ص، ص. 6، 7.

الدول الصديقة للثورة في المنطقة على غرار اندونيسيا والدول العربية، من أجل الحصول على دعمها المادي والدبلوماسي لعقد مؤتمر أفروآسيوي حول القضية الجزائرية.¹

وقد ترجم هذا الخط الدبلوماسي في كوناكري بين 11 على 15 أبريل 1960، عندما حضر وفد ح.م.ج.ج. رفقة 22 بلدا إفريقيا، في إطار مؤتمر الشعوب الأفروآسيوية لبحث سبل دعم حركات التحرر في العالم، حيث افتتحت ج.ت.و. واستنكارا من دول المؤتمر اتجاه السياسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والدول الداعمة لفرنسا، بل وكان من بين أبرز قراراته دراسة تكوين جيش أفروآسيوي لدعم تحرر الجزائر إذا اقتضى الأمر، لمواجهة هذه السياسات في إطار تقديم الدعم لكل حركات التحرر التي تناضل من أجل الاستقلال.² كما راسل المؤتمر رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الرابطة الفرنكوفريقية، لسحب قواتهم العاملة في القوات الفرنسية بالجزائر، ودعوتها في نفس الوقت إلى الاعتراف بح.م.ج.ج. وتقديم الدعم للثورة الجزائرية.³

وقد تجدد نفس النهج الإفريقي في مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة بأديس أبابا بين 14 و 24 جوان 1960، والذي شاركت فيه 13 دولة مستقلة وتداولت جلساته القضية الجزائرية كقضية رئيسية، حيث طالب المؤتمر الدول التي لم تعترف بح.م.ج.ج. الاعتراف بها ومؤازرة الشعب الجزائري في شتى الميادين، والتنديد بالسياسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر على رأسها التجارب النووية ومخططات فصل الصحراء عن الجزائر.⁴ ما جعل ج.ت.و. تنوه بهذا الدعم وتصف التداول الكبير للقضية الجزائرية في خطابات الزعماء الأفارقة بأنه يمثل الأهمية البالغة للقضية الجزائرية في قلوب كل الأفارقة الأحرار.⁵

بدوره شدد السيد محمد يزيد خلال خطابه بندوة أديس أبابا على الدعوة إلى الوحدة الإفريقية في مواجهة الاستعمار بشكليه القديم والجديد، خصوصا المظاهر الثقافية لهذا الأخير، والتي تعتبر أحد أبرز ركائزه كما المظهر الاقتصادي، داعيا في الوقت نفسه لإعانة الجزائر دبلوماسيا وماديا في حركتها ضد الاستعمار، كواجهة للحرب

¹ Mohamed Harbi, Op.cit, p.388.

² الطاهر خالد: التضامن الدبلوماسي الإفريقي الجزائري في إطار حركات التحرر وانعكاساته على تدويل القضية الجزائرية (1954-1962)، أعمال الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والإستراتيجية الدولية، جامعة المسيلة، 30 و 31 أكتوبر 2018، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، 2019، ص.ص. 271، 272.

³ صالح حيمر، المرجع السابق، ص. 181.

⁴ الطاهر خالد، المرجع نفسه، ص. 272.

⁵ "الجزائر في ندوة الدول الإفريقية المستقلة بأديس أبابا"، المجاهد، ع 71، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 27 جوان 1960، ص. 10.

الافريقية للتخلص من هذا الأخير، وكسر تحالف القوى الاستعمارية والامبريالية المتحدة ضد مصالح شعوب القارة لنهب ثروتها واستعباد شعبها.¹

وبالتالي فقد كان عام 1960 كما ذكر، نقطة فارقة في مخططات ج.ت.و لتتويع شركائها وشبكة داعميتها لتشمل الدول الافريقية المستقلة حديثا، بالتزامن مع الحفاظ على خطها الدبلوماسي المكتسب سابقا بضممان الدعم العربي والافروآسيوي للقضية الجزائرية، وهو رهان يمكن القول بأن ح.م.ج.ج. قد نجحت فيه إلى حد كبير مستغلة تنامي الشعور المناهض للاستعمار في بعض أقطار القارة الافريقية، والتسويق للثورة التحريرية كجزء من حركة التحرر الإفريقي الشاملة، بالتزامن مع تطوير التمثيل الدبلوماسي مع هذه الدول بفتح مكاتب فيها.

لكن هذه الوحدة الإفريقية بخصوص القضية الجزائرية لم يكتب لها أن تدوم في ظل المؤامرات الاستعمارية المتنوعة، فقد كانت نهاية عام 1960، مسرحا لتفكك كتلة الدول الإفريقية المستقلة بخصوص هذه القضية، في ظل المناورات الديغولية الهادفة إلى فصل الصحراء عن الجزائر، وقد انقسمت هذه الكتلة إلى مجموعتين الأولى داعمة ل ح.م.ج.ج. في كفاحها ضد الاستعمار والأخرى تضم الدول الموالية لفرنسا والمتحفظة من الدعم المطلق لهذه الحكومة، ومنذ عام 1961 سميت كل منهما باسم مؤتمرين، الأولى مجموعة الدار البيضاء نسبة إلى مؤتمر في نفس المدينة في جانفي 1961، والثانية مجموعة منروفا نسبة إلى مؤتمر بمنروفا في ماي من نفس العام.²

فضلت ح.م.ج.ج. الاصطفاف في صف المجموعة الأولى وشاركت في مؤتمر الدار البيضاء بين 3 و6 جانفي 1961، أين أكد عباس بأن ما دفع الجزائريين لحمل السلاح في نوفمبر 1954، كان استنفادهم لكل الوسائل السلمية للتخلص من الاستعمار، رغم الدعم الذي لقيه من قبل قوى ح.ش.أ لمواصلة حربه في الجزائر، حيث صرح عباس مستضيفه بنقص إمكانيات جيش التحرير لمواصلة القتال وحاجته للأسلحة والرجال حتى يتمكن من تحقيق هدفه بالقوة العسكرية، كما دعا إلى توحيد الجهود الافروآسيوية لصالح القضية الجزائرية ومطالبة دول العالم الاعتراف ب ح.م.ج.ج. بما يشكل ضغطا دوليا على فرنسا وحلفائها، مع قطع علاقاتها في شتى الميادين مع فرنسا، واخلاء جميع القواعد والقوات الأجنبية من أراضي الدول المؤتمرة وإدانة قوى ح.ش.أ والدول المتحالفة مع فرنسا على مشاركتها في تغذية الحرب بالجزائر.³

¹ "خطاب محمد يزيد وزير الأخبار في ندوة أديس أبابا"، المجاهد، ع 71، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 27 جوان 1960، ص.12.

² عبد الله مقلاتي، "البعد الإفريقي للثورة الجزائرية وأهميته الاستراتيجية"، مرجع سابق، ص.296، 297.

³ Mohamed Harbi, Gilbert Menyier, Op.cit, pp. 761-763.

لقي طلب الرئيس عباس استجابة من قبل الدول المشاركة، فأعلن المؤتمر تأييده لـ ح.م.ج.ج وطالب البلدان المؤيدة للثورة بزيادة دعمها المادي والدبلوماسي للحكومة الجزائرية، وأعربت دوله عن استنكارها لدعم ح.ش.أ. والغرب لفرنسا في حربها الاستعمارية بالجزائر، مطالبا الدول الإفريقية بمنع استخدام أراضيها كقواعد مباشرة أو غير مباشرة ضد الثورة التحريرية، ومعبرا عن تنديده بالتجارب النووية الفرنسية في الجزائر ورفض المساس بوحدتها الترابية، مع اعتبار ح.م.ج.ج الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.¹

كتعقيب عام من ج.ت.و. على مؤتمر الدار البيضاء فقد وصفته بالمؤتمر ذي الأهمية البالغة في مسار التحرر الإفريقي وكمكمل لمؤتمري أكرا ومنروفيا وندوة أديس أبابا، في تعزيز الكفاح الإفريقي المشترك لشعوب القارة ضد الاستعمار القديم والجديد، بعيدا عن سجلات الحرب الباردة والتدخلات الأجنبية والصراعات المذهبية والعقائدية، وتأثيرات كل ما سبق على هذا الكفاح، والتوجه نحو وضع أسس لميثاق إفريقي يفضي إلى بناء وحدة افريقية ناجعة وناجحة.²

نجحت ج.ت.و. إذا في تجاوز عقبة الانقسام الحاصل في معسكر الدول الإفريقية سنة 1961، بين مجموعتي الدار البيضاء ومجموعة منروفيا، أو بين الأولى المناهضة للامبريالية الغربية والثانية المحافظة لعلاقتها القوية مع الغرب نحو تحقيق مصالحها، وسعت لتجنب تبعات هذا الصراع على الثورة فشاركت في مؤتمر الدار البيضاء لأول مرة كحكومة معترف بها خارج الإطار العربي والمغاربي، فمكنها هذا النجاح من وضع قاعدة دولية داعمة لها مكنتها من رمي ثقلها للمشاركة في المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز في سبتمبر 1961.³

بعد انتصارها في الدار البيضاء تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من عقد قمة طارئة لمجلس منظمة الشعوب الأفروآسيوية بالقاهرة، خلال يومي 20 و 21 جانفي 1961، طالب فيه الوفد الجزائري بتبني قرار يؤيد كفاح الشعب الجزائري بقيادة ح.م.ج.ج واعتبار نضاله في طليعة كفاح الشعوب الأفروآسيوية ضد الامبريالية، هذه التي أكد الوفد في كلمته بأن الشعب الجزائري أعلم بحقيقة تحالفها من غيره، كما وجه الوفد انتقادا لاذعا للمجموعة

¹ صالح حيمر، المرجع السابق، ص. 181.

² "مؤتمر الدار البيضاء قوة للتضامن العربي الافريقي"، المجاهد، ع 78، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 16 جانفي 1961، ص-ص. 10-12.

³ Hartmut Elsenhans, *La Guerre D'Algérie 1954-1962 La Transition d'une France à une autre Le Passage de La IV^e à La V^e République*, Op.cit, p.140

الآفروآسيوية بخصوص تعاملها مع القضية الجزائرية، مطالباً إياها بترجمة قراراتها إلى واقع ملموس حتى لا يحكم عليها بالبقاء كمنصة دعائية جامدة وعديمة الكفاءة وهو ما بينه الواقع بخصوص هذه القضية.¹

أنت قوة طرح ج.ت.و. خلال هذا المؤتمر أكلها إذ ندد المجلس الآفروآسيوي في بيانه بمؤامرات الاستعمار لمنع الشعب الجزائري من تقرير مصيره، وبدعم القوى الغربية وح.ش.أ لفرنسا في هذه الحرب، واستمرار التجارب النووية في الجزائر، كما أعلن دعمه وتأييده للحكومة الجزائرية في مفاوضاتها مع نظيرتها الفرنسية بما يضمن للشعب الجزائري تقرير مصيره المفضي إلى لاستقلال، داعياً الحكومات الآفروآسيوية التي لم تعترف بح.م.ج.ج. إلى المسارعة في ذلك، والمقاطعة الاقتصادية ضد فرنسا وسحب الجنود الأفاقة من القوات الفرنسية في الجزائر.²

كما شغلت قضية فصل الصحراء الجزائرية حيزاً محترماً من جلسات المناقشة في مؤتمر الشعوب الإفريقية بالقاهرة بين 25 و31 مارس 1961، عندما دافع الوفد الجزائري بقوة عن الوحدة الترابية الوطنية، ما أجبر المؤتمرين على اتخاذ قرار تقديم الدعم الكامل لـ ح.م.ج.ج. في قضية الصحراء.³ كما أيد المؤتمر قرار ح.م.ج.ج. للدخول في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل الوصول إلى حل سلمي وتسوية عادلة للقضية الجزائرية، وطالب الدول الإفريقية بزيادة دعمها المادي والدبلوماسي للثورة حتى تحقيق استقلالها.⁴

الجديد القديم هنا هو ارتسام ذهنية الحياد الإيجابي مجدداً في الخطابات الثورية لـ ج.ت.و.، كواجهة لجهودها الأولية للمشاركة في المؤتمر الأول لعدم الانحياز، ففي خطاب له بالمؤتمر أكد وزير الأخبار محمد يزيد بأن ح.م.ج.ج. تلتزم الحياد الإيجابي كمبدأ قاعدي وأساسي لسياستها الخارجية، مصداقاً لمواثيق ثورتها منذ بيان أول نوفمبر 1954، الذي وضع الثورة الجزائرية ضمن نطاق حركات التحرر في قارتي إفريقيا وآسيا، مع التأكيد بأن موقف الحكومة الجزائرية القائم على الحياد وعدم الانحياز لأي من معسكري الحرب الباردة، لا يعني بالضرورة تعاملها بنفس السياسة في حرب قوى التحرر الوطنية ضد الاستعمار، مع المحافظة على دعم المصلحة الثورية حسب ما تقتضيه الحاجة من وقوف ضد تحالف الاستعمار مع الامبريالية الغربية.⁵

¹ C.N.A.A : Fonds G.P.R.A, Code du Document : 2G1/43/2/007, « Déclaration de la Délégation Algérienne au Conseil de L'Organisation de la Solidarité Afro-asiatique », Ministre des Affaires Extérieur, le Caire, 23 Janvier 1961, pp.1, 2.

² C.N.A.A : Fonds G.P.R.A, Code du Document : 2G1/407/1/005, « Décision Du conseil de Soutien des Peuple Afro-asiatique à la réunion du Caire de 21 et 22 janvier 1961 sur l'Algérie », Service d'enseignement ,Ministre des Affaires Extérieur, le Caire, 22 Janvier 1960, pp.1,2.

³ وحدة البحوث والتوثيق بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص.93.

⁴ الطاهر خالد، المرجع السابق، ص.273.

⁵ «الحياد سياستنا الثابتة»، المجاهد، ع 93، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 10 أفريل 1961، ص، ص.6، 7.

ظهر هذا التوجه الحيادي لـ ج.ت.و جليا خلال صيف 1961، عندما قدم نائب الرئيس للشؤون الخارجية في ح.م.ج.ج. تقرير السياسة الخارجية أمام م.و.ث.ج، الذي أكد فيه احترام قرارات هذا الأخير وتركيز هذه السياسة على 3 مبادئ كالتالي:

- اعتماد مبدأ الحياد الإيجابي استنادا للمواثيق والأخلاقيات الثورية لمبادئ ج.ت.و، مما مكنها من كسب حلفاء طبيعيين في معسكر دول العالم الثالث المناهضة للاستعمار.
 - توسيع دائرة حلفاء الثورة التحريرية من الإطار المغاربي الضيق، نحو كسب الدعم العربي والإفريقي ثم الأفروآسيوي.
 - توسيع الإطار الاستراتيجي للثورة بما يخدم مصالحها دوليا، عبر البحث على تحالفات جديدة خارج المنطقة المغاربية تضمن كسب دعم العالم الشيوعي بصورة أكبر، أو ترغم الغرب على التصالح مع ج.ت.و.
- ولتحقيق هذه الأهداف أكد كريم بلقاسم على نجاح تحالف ح.م.ج.ج. مع حكومات الجمهورية العربية المتحدة والعراق والسعودية، للخروج من الإطار المغاربي للتحالف على المستوى العربي، وهو التحالف الذي لم يضر حسبه بدعم الدول الأفروآسيوية والشيوعية للثورة، وأفضل مخطط الدول الغربية لفصل العالم العربي عن الحركة الأفروآسيوية.

وفي معرض الحديث عن هذه الأخيرة، أكد كريم تركيز الحكومة الجزائرية على تعزيز سياستها الإفريقية منذ 1960، لكسب دعم دول القارة المستقلة بما يعمل على عزل فرنسا إفريقيا، بتفكيك مجموعتها في القارة وتحويل دعم هذه المجموعة إلى ح.م.ج.ج. وهو ما ترجم إلى بناء تحالفات مع غانا وغينيا ومالي، أما على الصعيد الآسيوي أشار كريم إلى عمل الحكومة على تعزيز علاقاتها بقوى عدم الانحياز في آسيا عبر إقامة تحالفات مع الدول المحورية في القارة على غرار اندونيسيا، مع الحفاظ على شبكة صداقات مع بقية الدول حتى المولية منها للغرب. كما أكد سعي ج.ت.و إلى استغلال حركتها الدبلوماسية الناجحة في العالم العربي والأفروآسيوي لعقد مؤتمر أفروآسيوي خاص بالقضية الجزائرية، وحجز مقعد في المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز في سبتمبر 1961.¹

وبالتالي وكخلاصة لهذا العنصر فقد تمكنت ج.ت.و بتأسيس ح.م.ج.ج. من توسيع قاعدة دعمها على 3 مستويات؛ وهي الإطار العربي الواسع مشرقا ومغربا، الإطار الإفريقي عبر تعزيز تواجدها وشبكة داعمها في الدول الإفريقية المستقلة، وانتهاءً بالجمال الأفروآسيوي الكبير الذي يضم دول العالم الثالث، هذا العالم الذي ظهرت بوادر

¹ Mohamed Harbi, Op.cit, pp.395-401.

تحوله من المجموعة الأفروآسيوية إلى مجموعة عدم الانحياز، ولم يكن لـ ج.ت.و أن تهمل أهميته عشية مؤتمر بلغراد الأول في سبتمبر 1961.

خصوصا إذا علمنا حسب ما درس في هذا العمل بتطور مبادئ السياسة الخارجية للجهة منذ مؤتمر باندونغ حتى عام 1961، لتتلاءم مع ما يستحب وصفه بـ "التكيف الدولي" للدبلوماسية الثورية مع المستجدات الجديدة، فبحلول فترة انعقاد مؤتمر بلغراد كانت مبادئ عدم الانحياز قد ترسخت في الفكر التحرري لـ ج.ت.و، خصوصا ما تعلق برفض القواعد والقوات الأجنبية، والتركيز على تصفية الاستعمار بنفس أهمية التركيز على الحرب الباردة والصراعات الدولية، ورفض التحالفات والأحلاف الدولية وتحالف الاستعمار والامبريالية، وهي كلها مبادئ ستتحول إلى عقيدة لدول عدم الانحياز انطلاقا من مؤتمر بلغراد وهو ما سيعالجه العنصر الموالي.

2. الثورة الجزائرية ومبدأ عدم الانحياز من بلغراد إلى طرابلس 1961-1962:

لم تظهر مجموعة عدم الانحياز من فراغ بل كانت نتيجة لسلسلة من التطور الفكري والإيديولوجي لدى دول العالم الثالث، تمخضت بفعل المتغيرات الدولية والإقليمية التي حكمت سير العلاقات الدولية بعد ح.ع.2. خصوصا الحرب الباردة، والتي دفعت بالدول حديثة الاستقلال في قارتي إفريقيا وآسيا إلى الاتحاد في إطار ما يعرف بالتضامن الأفروآسيوي منذ مؤتمر باندونغ سنة 1955، متبينة ما يعرف بسياسة الحياد الإيجابي اتجاه صراع المعسكرين، والتركيز على تعزيز التنمية في إطار هذه الدول بعيدا عن التكتلات وسياسات الأحلاف وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وقد تطور هذا التوجه إلى ما يعرف بمبدأ عدم الانحياز منذ مؤتمر بلغراد «Belgrade» في يوغوسلافيا سنة 1961.¹

مؤتمر لم يأتي من فراغ بل تم التحضير لعقده في قمة القاهرة التحضيرية بين 5 و12 جوان 1961، وذلك لخصر مفهوم عدم الانحياز ضمن أطر واضحة عرفت بالإعلان الخماسي والذي يتلخص في القواعد التالية:

- إتباع سياسة مستقلة تقوم على التعايش السلمي ورفض الانحياز لأي معسكر في الحرب الباردة.
- دعم حركات التحرر الوطني في العالم والتركيز على مسألة تصفية الاستعمار عبر الهيئات الدولية.
- تجنب الانخراط في الأحلاف العسكرية المرتبطة بالصراع الدولي بين القوى الكبرى في الحرب الباردة.
- رفض إقامة معاهدات الدفاع الثنائية وإقامة القواعد العسكرية الأجنبية في بلدان العالم الثالث.²

وبالتالي مثلت مبادئ مؤتمر بلغراد تطورا جوهريا لمبادئ قوى التضامن الأفروآسيوي التي ظهرت في باندونغ سنة 1955، لكن ما يميز المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز هو نقله للثقل الاستراتيجي لهذه المجموعة بعيدا عن آسيا ليشمل إفريقيا وأمريكا اللاتينية كذلك، بالإضافة إلى وضعه لهدف إدماج حركات التحرر الوطنية في رسم النظام الدولي، وزيادة قوة ونفوذ الدول الصغيرة والمهمشة في رسم هذا النظام على غرار مصر ويوغوسلافيا، وهو ما سمح ل.ج.ت.و التي تملك علاقات متميزة مع هاتين الأخيرتين، بالانخراط في هذا التيار بفعالية كبيرة كضرورة حتمية لتحقيق أهدافها التحررية ومواجهة تناقضات وتأثيرات الحرب الباردة على الصراع مع المستعمر الفرنسي.³

¹ محمد نعمان جلال، المرجع السابق، ص-ص. 11-26.

² عيسى ليتيم، دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأيد الدولي للثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص. 443، 444.

³ Jeffrey James Byrne : « Beyond Continents, Colours, and the Cold War: Yugoslavia, Algeria, and the Struggle for Non-Alignment », *The International History Review*, Vol37, N 5, Routledge Taylor & Francis Group, England, 2015, p.3, DOI:

[10.1080/07075332.2015.1051569](https://doi.org/10.1080/07075332.2015.1051569)

وقد انعقد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول غير المنحازة رسمياً بالعاصمة اليوغوسلافية بلغراد، خلال الفترة ما بين 1 و6 سبتمبر 1961، تجسيدا للبيان المشترك الصادر عن لقاء الرئيس اليوغوسلافي جوزيف بروز تيتو والرئيس المصري جمال عبد الناصر خلال القمة الأفروآسيوية ببريوني سنة 1960، وقد تلخصت مناقشات المؤتمر في 3 محاور رئيسية هي:

- الأول يتعلق بموقف سياسة عدم الانحياز في النظام الدولي، بين ارتباطها بصراع الاستعمار وقوى التحرر أو صراع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وكانت الغلبة في هذا الاتجاه لأنصار تيار المفهوم الثاني بقيادة رئيس الوزراء الهندي نهرو.
 - الثاني ارتبط بطبيعة هذه السياسة، بين اقتصارها على الدفاع عن مصالح العالم الثالث فقط، أو شمولها للدفاع عن السلم والأمن الدوليين، واستقر المتداولون على عمل مجموعة عدم الانحياز من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين عبر الربط بين القوى الكبرى التي يبقى بيدها ضمان تحقيقهما.
 - الثالث يتعلق بالإطار التنظيمي لجهاز عدم الانحياز بين عقده كمؤتمرات كما كانت القمم الأفروآسيوية سابقاً، أو إنشاء منظمة دولية خاصة بتمثيله عالمياً، وهنا رفض المؤتمرون إنشاء المنظمة كونها ستؤدي إلى تكوين كتلة دولي وهو ما يتعارض مع أهداف هذا المبدأ.
- كما استنكر مؤتمر بلغراد الاستعمار القديم والجديد والأحلاف والتكتلات والقواعد العسكرية الأجنبية بكل أنواعها، وأيد تأييداً كبيراً كفاح الشعب الجزائري وبقية حركات التحرر ضد الاستعمار من أجل نيل الاستقلال.¹
- جاءت هذه التوجهات في ظل معارضة رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو لمشاركة حركات التحرر في مؤتمرات الكتلة الأفروآسيوية منذ باندونغ وصولاً إلى مؤتمر عدم الانحياز ببلغراد خشية إثارة عداة حكومة باريس، وعلى العكس من ذلك كان اليوغوسلافيون والمصريون يدعمون بقوة تواجد ح.م.ج.ج. في المؤتمر، ما جعل علاقات الجبهة تتطور بشكل سريع معهم خلال نفس الفترة، وبالتالي يجب الإدراك هنا بأن القضية الجزائرية كانت حلقة خلاف أيضاً بين القوى الكبرى للتضامن الأفروآسيوي، ولربما كان هذا التوجه سبباً من أسباب تحويل مركز ثقل حركة عدم الانحياز عن آسيا، فكان لاستغلال الجبهة للخلافات في معسكر العالم الثالث أثر كبير على نجاحها في المشاركة في مؤتمر بلغراد، الذي شكل انقلاباً دبلوماسياً جزائرياً بكل ما تحمله الكلمة من معنى.²

¹ نقولا الفرزلي، المرجع السابق، ص-ص. 107-111.

² Jeffrey James Byrne, « Beyond Continents, Colours, and the Cold War: Yugoslavia, Algeria, and the Struggle for Non-Alignment », Op.cit, pp.6-9.

سعت ح.م.ج.ج من أجل الحضور الرسمي القوي في جلسات مؤتمر بلغراد وقامت بحملة دعائية سياسية واسعة عبر جريدة المجاهد، من أجل إثبات ملائمة الخط الدبلوماسي ل ج.ت.و. لمبدأ عدم الانحياز، وتوجهات الدول التي ستجتمع في بلغراد، فوصفت عشية انعقاد المؤتمر مبدأ الحياد أو عدم الانحياز بأنه المعنى الواقعي لمفاهيم الوطنية والقومية والتحرر والثورة والاستقلال، كما نوهت بالمبادئ التي سيعقد لأجلها خصوصا ما تعلق بمبدأ الحياد الإيجابي، الذي تساهم فيه دول العالم الثالث في رسم النظام الدولي واصفة مؤتمر بلغراد بالحدث العظيم الذي يشكل فجر عهد جديد في تاريخ الإنسانية.¹

كما خصصت ج.ت.و. عددا كاملا من جريدة المجاهد لنقل أصداء المشاركة الجزائرية الرسمية في المؤتمر، حيث وصفتها بأنها اعتراف دولي بحقيقة انبعاث الجمهورية الجزائرية المستقلة، ودعم للتأييد الدولي المتزايد ل ج.ت.و. بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري منذ مؤتمر باندونغ سنة 1955، ودليل على محافظة المؤتمر على الطابع الإيجابي والتحرري لمبدأ عدم الانحياز. مؤكدة بأن توقيع الحكومة الجزائرية على بيان المؤتمر الموجه لكل دول ه.أ.م خصوصا زعمي المعسكرين، دليل على خطوة واسعة تخطوها على الصعيد الدبلوماسي دوليا، واصفة المؤتمر بالانتصار العظيم للإنسانية الناهضة ومبادئها السامية عموما، والانتصار العظيم للثورة خصوصا.²

وسيظل خطاب الرئيس الجديد ل ح.م.ج.ج بن يوسف بن خدة³ خلال هذا المؤتمر، إحدى الخطابات الخالدة في تاريخ عدم الانحياز، حيث وضع فيه الرؤية الثورية ل ج.ت.و. لمبدأ عدم الانحياز وأوجزها في النقاط التالية:

- الأولى مفهوم ج.ت.و. لعدم الانحياز، أوجزه في المحتوى الإيجابي الذي يؤدي إلى تحرر الشعوب وتطورها في جو من السلام والتعاون، وحق كل شعب في اختيار نظامه الاقتصادي والاجتماعي الذي يناسبه دون أي تدخلات خارجية.
- الثانية اعتبار ج.ت.و. للأحلاف العسكرية كأدوات تستعمل لتوطيد النفوذ الاستعماري، واستشهد في هذا الصدد بمكانة ح.ش.أ في دعم الاستعمار الفرنسي بالجزائر، ومنه أكد على رفض هذه الأخيرة للانخراط في الأحلاف العسكرية وإجراء التجارب النووية وكل ما يهدد السلم والأمن الدوليين، مطالباً في الوقت نفسه بإعادة تنظيم ه.أ.م لتضطلع بدورها الحقيقي في حفظ هاذين الأخيرين.

¹ "بمناسبة مؤتمر بلغراد: رسالة الحياد الإيجابي"، المجاهد، ع 103، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 28 أوت 1961، ص.5.

² "الجزائر في بلغراد"، المجاهد، ع 104، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 11 سبتمبر 1961، ص.4.

³ انظر الملحق رقم 23 ص.494.

- الثالثة تتلخص في تهديد الاستعمار ومخلفاته في البلدان المتحررة للسلم والأمن الدوليين، وأكد في هذا الصدد عزم الجزائر على التضامن اللامشروط وغير المحدود مع جميع قوى التحرر في العالم.
- الرابعة فضح فيها مناورات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتعطيله لمسار المفاوضات، بمطالبه المستهدفة لسيادة الجزائر المستقلة ووحدها الترابية، مؤكدا عزم ح.م.ج.ج. المضي قدما في أي مفاوضات ايجابية تضمن تصفية الاستعمار نهائيا من الجزائر.

وختم بن خدة كلمته بالتذكير على ضرورة عدم طغيان تركيز دول المؤتمر على الحرب الباردة وإهمالها للحروب الاستعمارية الأخرى في العالم، مؤكدا على ضرورة بحث الدول المجتمعة في المؤتمر لوسائل عملية تساهم في تصفية الاستعمار، واعداء إياهم بعزم الجزائر المستقلة على المحافظة على مبدأ عدم الانحياز وتطوير علاقاتها مع الشعوب التي ساعدتها في ثورتها ضد المستعمر الفرنسي.¹

وبالتالي يمكن القول بأن مشاركة ح.م.ج.ج. في مؤتمر بلغراد جاءت لتكون نجاحا دبلوماسيا جديدا يضاف إلى سلسلة نجاحاتها السابقة، فحتى انعقاد هذا المؤتمر اقتصر الاعتراف القانوني بهذه الحكومة خارج الإطار العربي على بعض الدول الإفريقية على غرار ليبيريا غينيا غانا وبعض الدول الآسيوية، وبعد مشاركتها ضمنت ح.م.ج.ج. اعتراف كل من يوغوسلافيا وقبرص ثم أفغانستان، بل وتوعز بعض الدراسات توسع الاعتراف القانوني ب.ج.ت.و في أوروبا الشرقية إلى نجاحها في كسب الدول المشاركة في هذا المؤتمر لصف القضية الجزائرية، بشكل أرغم لاحقا حتى الحلفاء الغربيين لفرنسا وعلى رأسهم و.م.أ على فتح اتصالات مع ممثلي ج.ت.و قبل المؤتمر وبعده.²

شكل هذا التطور المشهود في مؤتمر بلغراد ثمرة لمجهود كبير قام به الرئيس بن يوسف بن خدة الذي قاد الوفد المشارك في المؤتمر، حيث تباحث مع تيتو خلال جلساته حول مسألة توسيع قاعدة الدول المعترفة بالحكومة الجزائرية. من خلال دعم تيتو على مستوى الدول المشاركة في المؤتمر في هذا الجانب، وهو ما لقي قبولا من الرئيس اليوغوسلافي، حيث كان متعاوننا فيما يتعلق بالعضوية الكاملة لهذه الحكومة في المؤتمر وحاول إقناع بقية الدول للاعتراف ب.ح.م.ج.ج. رغم محدودية النتائج المتحصل عليها من هذا العمل.³

إن وصف هذه المشاركة بالنجاح لم يأتي من فراغ ولا من تنظير الباحث، بل تم استيقاؤه من عدة دراسات بما فيها الغربية منها، التي أكدت على تشكيله لدروة النشاط الدبلوماسي الثوري ل.ج.ت.و على مستوى إطاره

¹ "النص الكامل لخطاب الرئيس بن خدة في مؤتمر بلغراد"، المجاهد، ع 104، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 11 سبتمبر 1961، ص.5.

² Hartmut Elsenhans, *La Guerre D'Algérie 1954-1962 La Transition d'une France à une autre Le Passage de La IV^e à La V^e République*, Op.cit, p..140

³ دراغان بوكيتيتش، المرجع السابق، ص.55

الاستراتيجي الثالث والمهم وهو الأفروآسيوي، حيث تمكنت من تجاوز ذهنية منح حركات التحرر صفة المراقب في المؤتمرات الأفروآسيوية لتبلغ مبلغ التمثيل الكامل بوصف ح.م.ج.ج.عضوا نظيرا مساويا في العضوية لكل بلد مستقل كامل السيادة في المؤتمر.

فشكل ذلك واجهة لتمكن الجبهة من تجاوز المتحفظين من عقد قمة عدم الانحياز، أو دعوة حركات التحرر بصفة العضوية الكاملة على غرار نهر رئيس وزراء الهند، من خلال ضمان دعم القادة الرفضين للهيمنة الاستعمارية والامبريالية الغربية على دول العالم الثالث، على غرار كوامي نكروما «Kwame Nkrumah»¹، سوكارنو وعبد الناصر، لتتمكن من كسب العضوية الكاملة في المؤتمر كتميز فريد عن بقية الحركات التحررية التسع عشرة الأخرى التي لم تتمكن سوى من الظفر بصفة مراقب، فيما يمكن وصفه بالنجاح الذي لا يضاهيه سوى مشاركة الجبهة لأول مرة في مؤتمر باندونغ سنة 1955.²

إن وعود بن يوسف بن خدة بالتزام الدولة الجزائرية المستقلة بمبادئ عدم الانحياز ضمن سياستها الخارجية لم تكن مجرد كلام عابر، فقد شكلت زبدة التجربة الدبلوماسية ل.ج.ت.و. وقاعدة شاملة للمفاهيم والإيديولوجيات المرتبطة بتحرير الإنسان الجزائري، فما إن تم تجاوز عقبة المفاوضات والوصول إلى وقف إطلاق النار بنجاح ولاحق آفاق تأسيس الدولة الجزائرية المستقلة، انعقدت بطرابلس الليبية آخر دورة ل.م.و.ث.ج. من أجل وضع اللبنة الأساسية والقاعدية للدولة الجزائرية، خلال الفترة بين 27 ماي و04 جوان 1962، انتهت بالمصادقة بالإجماع على بيان عرف بميثاق طرابلس، حيث حمل هذا الميثاق خلاصة تلك التجربة الدبلوماسية للجبهة منذ 1 نوفمبر 1954 حتى وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962.

فلم يهمل الميثاق وعيه بتحالفات الاستعمار والامبريالية الغربية، وجسدها في ذكره للمؤامرات الاستعمارية ودعمها من قبل ح.ش.أ. والمساندة الدبلوماسية والمادية الأمريكية لفرنسا في حربها ضد الجزائر، كما ذكر نفاق اليسار

¹ كوامي نكروما: (1909-1972) سياسي ومنظر فكري غاني قاد حركة التحرر في بلاده ضد الاستعمار البريطاني، وانتخب كأول رئيس لغانا المستقلة، كما يعتبر رمزا من رموز الوحدة الأفريقية ومناهضة الاستعمار في القارة الأفريقية، لمزيد من المعلومات أنظر: قسم البحوث والدراسات، "كوامي نكروما السياسي والمناضل"، موقع الجزيرة، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 03 أكتوبر 2004، تم الدخول بتاريخ 08 نوفمبر 2023، الرابط:

<https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D9%83%D9%88%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%86%D9%83%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B6%D9%84>

² Jeffrey James Byrne, **Mecca of revolution : Algeria, Decolonization, and The Third World Order**, Op.cit, pp.108,109.

الفرنسي الذي يدعي الإيمان بمبادئ الشيوعية والاشتراكية الدولية وتطبيقه للعكس، وتحوله إلى أكبر داعم للاستعمار، وهو ما انعكس على تصميم ج.ت.و على محاربة هذا الأخير بكل أشكاله وحلفائه¹.

كما أوجز ميثاق طرابلس ألوان الحصافة الدبلوماسية التي اكتسبتها ج.ت.و خلال مسارها الثوري، واضعا أسسا ثابتة للدولة الجزائرية على صعيد السياسة الخارجية، فجعل من هذه السياسة وسيلة هامة من وسائل دعم اقتصاد الجزائر المستقلة، في ظل قراءة سليمة منه بميلان ميزان القوة الدولي لصالح شعوب العالم الثالث المتكتلة في منظمة عدم الانحياز، وتزايد مد التحرر في قارتي إفريقيا وآسيا، والذي قدمه كواجهة لتراجع سطوة ما وصفه بالأنظمة الامبريالية على السياسة الدولية².

تماشيا مع روح العصر وحفاظا على مبادئ الثورة التحريرية، وضع الميثاق مبادئ ثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية لازالت تحافظ عليها الدولة حتى هذه الساعة وهي:

- محاربة الاستعمار والامبريالية:

خلصت الجبهة إلى هذا المبدأ كمرتكز لإيديولوجيتها القائمة على تجربتها الثورية ونظريتها القائلة بتراجع القوى الامبريالية أمام تصميم الشعوب المقهورة على التحرر وتضامنها لتحقيق هذه الغاية، متجاوزة التناقضات التي بينها ضد القوى الاستعمارية التي تدعمها الأنظمة الامبريالية، وأخذ الميثاق دعم القوى الغربية لفرنسا ماديا وعسكريا وسياسيا ضد الثورة التحريرية وفسلها في الحفاظ على الجزائر كمثال، وهو ما جعل ج.ت.و تركز على مبدأ معاداة الامبريالية وتحالفها مع الاستعمار كمبدأ ثابت غير متغير لسياستها الخارجية.

وهنا لا بد ألا ينسى بأن ج.ت.و قد أخذت بمبدأ التقارب مع الدول الاشتراكية، نظير جميل دعمها للثورة وإبعادها عن الوقوع في فخ الابتزاز الغربي وتنمية علاقاتها مع هذه الدول كأولوية، حيث أكد الميثاق في نفس الوقت بأن هذا التقارب لن يؤثر على اتجاه الحياد الإيجابي الذي ستسلكه الدولة الجزائرية، نظرا لاحترام هذا التيار للتوجهات الداخلية وسيادة الدول على سياساتها في هذا الجانب، حيث دعا صراحة إلى التوجه للتحالف مع البلدان التي نجحت في دعم استقلالها وتحررت من سيطرة الامبريالية³.

- دعم حركات النضال من أجل الوحدة:

¹ النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، منشورات الوكالة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص-ص. 53-57.

² نفسه، ص، ص. 98، 99.

³ نفسه، ص، ص. 99، 100.

وصلت ج.ت.و إلى هذا المبدأ كنتيجة تكميلية للمبدأ الأول، حيث خلصت إلى أن توسيع الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار سيؤدي بالضرورة إلى توحيد جهود دول العالم الثالث خصوصا في الوطن العربي وإفريقيا، معترفة في نفس الوقت بجيئتها من فشل تطبيق مخرجات مؤتمر طنجة المغاربي والوحدة العربية السورية المصرية، التي تحدد تلاحم مجموعة مؤتمر الدار البيضاء، في ظل مؤامرات الامبريالية المستهدفة لتقسيم المغرب العربي الكبير، ومصالح حكام المنطقة المغاربية الخصوصية التي تقف في وجه تحقيق هذه الوحدة.

ووضح الميثاق عزم قيادة ج.ت.و على تذليل هذه الصعوبات عبر العمل الجماهيري والحركات الدبلوماسية، وأما على الصعيد الدولي فقد ظهر في الفكر الاستراتيجي للجبهة بأن تطور التبادلات التجارية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة، سيؤدي حتما إلى دفع ديناميكية الوحدة عبر السياسات الخارجية المبنية على التشاور والتضامن الكامل في محاربة الامبريالية، وذلك عندما تكون أهداف هذه التوجهات في صالح الشعوب وتتجاوز الخلافات الضيقة.¹

- دعم حركات التحرر في العالم:

ركزت ج.ت.و على هذا المبدأ كموروث أساسي لثورة أول نوفمبر للدولة الجزائرية المستقلة في سياستها الخارجية، حيث دعا ميثاق طرابلس صراحة هذه الدولة إلى تقديم المساعدة الكاملة للشعوب التي تناضل لتحرير بلدانها، وحدد بالتخصيص دول القارة الإفريقية على غرار أنغولا، جنوب إفريقيا وبلدان شرق إفريقيا، بما يساهم في التخلص من الاستعمار في القارة الإفريقية ويوسع حركة الوحدة الإفريقية.

- النضال من أجل التعاون الدولي:

رأت جبهة التحرير في هذا التعاون ضروريا من أجل التقدم البشري في كنف الأمن والسلام، واضعة لتحقيقه كمبدأ تعبئة الجماهير ضد الامبريالية بصفة دائمة في إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية، مع تطوير المبادلات في كل الميادين مع البلدان الاشتراكية وإقامة علاقات مع كل الدول على أساس الاحترام والمساواة المتبادلين للسيادة الوطنية، بما سيمكن الجزائر من المساهمة إيجابيا في مقاومة السباق نحو التسليح وإجراء التجارب النووية التي تجرى في الجزائر وتهدد استقلالها وأمنها، بالإضافة إلى تصفية الأحلاف والقواعد العسكرية الأجنبية في العالم، وقد ربطت ج.ت.و الحفاظ على هذه المبادئ كأسس للسياسة الخارجية للدولة الجزائرية، بنجاح هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها الداخلية المتمثلة في بناء دولة ديمقراطية شعبية تساهم في بناء عالم جديد.²

¹ النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، المصدر السابق، ص، ص. 100، 101.

² نفسه، ص، ص. 101، 102.

بناء على ما سبق يمكن ملاحظة توجهات قيادة ج.ت.و نحو مفاهيم اشتراكية، قائمة بالأساس على الدعوة لما يعرف بالثورة الاجتماعية الاقتصادية والتي لقيت قبولا عند أغلب الحاضرين في اجتماعات مؤتمر طرابلس الأخير، وتجهت آراء الحاضرين المتباينة وغير الواضحة لتتقوّل وفقا لتوجهات أيديولوجية اشتراكية شاملة وواضحة، تقوم على إصلاحات زراعية واسعة تمكن طبقة الفلاحين من التخلص من الهيمنة الإقطاعية للمستعمر وترقية هذه الفئة اجتماعيا كونها الفئة الكادحة التي اعتمدت عليها الثورة بالأساس، وذلك لإكمال الثورة بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة المستقلة، وتحويلها إلى دولة مثالية في العالم الثالث خالية من القواعد والقوات الأجنبية وتشكل نموذجا تنمويا وتحرريا ملهما لكل العالم في صورة الثورة الكوبية والصينية والمصرية.¹

وبعد استرجاع الاستقلال يوم 05 جويلية 1962 ووضع الأسس الأولية للدولة الجزائرية، جدد الرئيس أحمد بن بلة في خطابه بالجمعية العامة لـ ه.أ.م، يوم 09 أكتوبر من نفس العام، التأكيد على مخرجات ميثاق طرابلس وثورة أول نوفمبر 1954 في مجال السياسة الخارجية، وأعلن للعالم استعداد الجزائر لتكون مسؤولة أمام المجتمع الدولي في سبيل اتخاذ أي قرار ملموس لحل المشاكل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، متعهدا بدعم حركات التحرر الإفريقية والقضية الفلسطينية.

كما لم ينسى رد الجميل للصين، مستنكرا غيابها عن مقعدها في ه.أ.م والتحيز الغربي في هذه المنظمة التي أكد عزم الجزائر على إصلاح هيكلها، ضاربا بعدها عرض الحائط التوازنات الجيوسراتيجية في الحرب الباردة، عندما طار إلى كوبا مباشرة من و.م.أ كترجمة لنظرته لما وصفه بالقوة الأخلاقية للدولة الجزائرية في المجال الدولي، التي استمدتها من نضالها الثوري وجعلتها تتجاوز ضعفها في مجال القوة الجيوسياسية، نظرا لواقعها الاقتصادي والسياسي المهش آنذاك، وواضعا بذلك حجر الأساس لتطبيق مبادئ ميثاق طرابلس على أرض الواقع.²

وبالتالي فقد مكنت التجربة الدبلوماسية الطويلة لـ ج.ت.و في التعامل مع التوازنات الدولية، سواء المتعلقة بالحرب الباردة بين المعسكرين أو صراع النفوذ والهيمنة القائم بين قوى منظمة عدم الانحياز الشيوعية المتمثلة في الصين من جهة واليوغسلافيين المدعومين من السوفييت من جهة أخرى، فركزت الدولة الجزائرية المستقلة على مخرجات مؤتمر طرابلس التي تلتزم بشكل واضح وصريح بمبادئ عدم الانحياز، كانعكاس لصدق رؤياهم بتوحيد العالم الثالث الذي يضمن تحقيق المصلحة الوطنية للجزائر وكل دول هذا العالم، عبر استغلال موقع الجزائر الممتاز لتكون همزة وصل بين قواه في العالم العربي، إفريقيا، أوروبا، العالم الآفروآسيوي وعالم عدم الانحياز، بعيدا عن

¹ Jeffrey James Byrne, *Mecca of revolution : Algeria, Decolonization, and The Third World Order*, Op.cit, pp.127-129.

² Ibid, pp.172, 173.

الحسابات الضيقة وتنافر المصالح، وهو ما ستجسده لاحقا بالتضامن مع كوبا، ثم المشاركة في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عاما بعد استقلالها.¹

كخلاصة لهذا العنصر فقد كانت مشاركة ح.م.ج.ج. في مؤتمر بلغراد تتويجا لمسار دبلوماسي حافل منذ 1 نوفمبر 1954، مكنتها من فرض نفسها في مجموعة عدم الانحياز الفاعل الجديد في النظام الدولي، وتجسيد سياسة الأمر الواقع التي فرضتها على العالم منذ 19 سبتمبر 1958، بتأسيسها كممثل شرعي للشعب الجزائري وواجهة حتمية لظهور الدولة الجزائرية المستقلة التي تتبنى مبادئ عدم الانحياز وتركز على الحياد الإيجابي اتجاه الحرب الباردة، وتسعى لتصفية الاستعمار ودعم حركات التحرر في العالم وهو ما جسده ميثاقها التأسيسي على غرار ميثاق طرابلس صيف 1962.

وبالتالي وكاستنتاج في نهاية هذا المبحث فإن الثورة الجزائرية تمكنت من تسيير المنعطف الأخير للحرب ضد الاستعمار بنجاح خصوصا على الصعيد الدبلوماسي، فبعد أن فرضت نفسها على العالم بتأسيس ح.م.ج.ج.، عززت عملها على المستويات العربية الإفريقية والآفروآسيوية لتدعم به تقاربها مع البلدان الاشتراكية، وتشكل حلقة حصار دولية ضد تحالف الاستعمار الفرنسي والامبريالية الغربية بقيادة و.م.أ. وقوى ح.ش.أ.، مستغلة في ذلك ما تقدمه هذه الأطر من دعم قوي داخل الهيئات الدولية يمكن الدول الخاضعة للقهر الاستعماري من استرجاع حريتها، وهو ما انعكس على تبنى الدولة الجزائرية المستقلة لمبادئ عدم الانحياز ودعم حركات التحرر في العالم بالإضافة إلى علاقات متميزة مع كل الدول التي دعمت الثورة على رأسها البلدان الاشتراكية.

¹Jeffrey James Byrne, « Beyond Continents, Colours, and the Cold War: Yugoslavia, Algeria, and the Struggle for Non-Alignment », Op.cit, pp.09-11

كخلاصة لهذا الفصل فإن المنعطف الأخير للثورة خلال الفترة ما بين 1958 و1962، كان حاسما جدا في تعامل ج.ت.و مع صراع الحرب الباردة بأوجه مختلفة، عبر تأسيس ح.م.ج.ج.ك كأداة تنفيذية للثورة التحريرية، مكنتها من فرض الأمر الواقع على العالم أجمع وخصوصا الكتلة الغربية الحليفة لفرنسا، التي حاصرتها أولا عبر تشكيل علاقات محترمة مع الدول الاشتراكية لضمان تزويد الثورة بالسلح والدعم المادي، ثم دعم عملها ضمن الأطر العربية الافريقية والافروآسيوية التي تحولت لاحقا لمجموعة عدم الانحياز، مستغلة في ذلك ما تقدمه هذه الأطر من دعم قوي داخل الهيئات الدولية، فضمنت بذلك قوة تفاوضية مكنتها أولا من ضمان الوحدة الترابية للجزائر، وانتهت باتفاقيات ايفيان التي مهدت لإجراء استفتاء تقرير المصير واسترجاع السيادة الوطنية، وهو ما جعل الجزائر المستقلة تتبنى نهج عدم الانحياز ودعم حركات التحرر في العالم.

الغساقمة

خاتمة

تتويجا لهذا الجهد البحثي بعنوان " الجزائر وصراع الحرب الباردة 1949-1962"، توصلنا إلى عدة نتائج مهمة تجيب على مختلف الأسئلة البحثية التي تطرقنا إليها كمحاور لفصول الدراسة في المقدمة، نوجزها كالتالي:

بخصوص جذور إرتباط الجزائر بالحرب الباردة بين 1945 و1954، فبحكم خضوعها للاحتلال الفرنسي كان للجزائر مكانتها في الصراع السياسي والعسكري للحرب الباردة عبر تقييد أراضيها ضمن المعاهدة التأسيسية ل.ح.ش.أ. منذ أبريل 1949، رغم معارضة ممثلي الحركة الوطنية بمختلف تياراتها لهذا الإقحام غير المبرر واللامشروع. فأصبحت الجزائر قاعدة لوجستية، بشرية وعسكرية للتحالف الفرانكو-الأمريكي، واحتلت مكانة حيوية في مخططات ح.ش.أ. وإستراتيجيته الدفاعية في البحر الأبيض المتوسط. كنتيجة للضغط الفرنسي على الحلفاء لدعم استعادة فرنسا لدورها الدبلوماسي والعسكري والحفاظ على مستعمراتها في العالم، مما منح ورقة خضراء للمستعمر للتضييق على القوى الوطنية المناضلة والثورية وقمعها، عبر الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي الأمريكي اللامحدود، المدفوع بهواجس انتشار الشيوعية في المنطقة القريبة من القواعد الإستراتيجية العسكرية الأوروبية بفعل شبكات اتحاد القوى الوطنية والشيوعيين في الجزائر.

وقد أدى هذا الدعم الغربي لفرنسا بالمحصلة إلى تبلور وعي تيارات الحركة الوطنية الثورية عشية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، إلى اعتماد "نهج الحياد" اتجاه صراع المعسكرين، والتركيز على تصفية الاستعمار والاعتراف بحق تقرير المصير عبر تدويل القضية الوطنية، ليتحول هذا التوجه إلى قاعدة إيديولوجية؛ اعتمدها ج.ت.و. منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة في تعاملها مع الحرب الباردة، حيث بنت رؤيتها وعملها الدبلوماسي كحركة تحرر وطنية هدفها الرئيسي استرجاع السيادة الوطنية، موظفة في ذلك البعد المغاربي والإطار العربي الإسلامي لدعم كفاح الشعب الجزائري، ثم دعم قوى التضامن الأفروآسيوي لزيادة الضغط على فرنسا في الهيئات الدولية ومناهضة سياساتها الاستعمارية في الجزائر.

وفيما يتعلق بتأثيرات صراع الحرب الباردة على مواقف القوى الدولية والإقليمية من الثورة الجزائرية بين 1954 و1958، فقد كان موقف قوى اليسار الفرنسي وفي مقدمتها الحزبين الشيوعي والاشتراكي منها بمثابة "وصمة عار" في تاريخها، نظير مخالفتها لمبادئ الاشتراكية الدولية في مناهضة الاستعمار، وتبنيها لسياسة المحافظة على "الجزائر الفرنسية"، ولعل خير دليل على ذلك هو "قانون السلطات الخاصة" الذي سنته حكومة "غبي مولي" اليسارية ضد الثورة التحريرية. وإذا كان هذا موقف الأذرع اليسارية الفرنسية، فقد اتسم موقف الكتلة الشيوعية-الاشتراكية بقيادة إ.س. من الثورة بين 1954 و1958 بالتحفظ، تجنبا للتأثير على الحكومات اليسارية

خاتمة

الفرنسية والمصالح الإستراتيجية لهذه الكتلة في الحرب الباردة، بينما تميز المواقف الصيني الداعم للثورة بالوضوح منذ مؤتمر باندونغ في أبريل 1955 من باب محاربة الامبريالية الغربية وحلفائها في العالم.

وعلى النقيض من ذلك كان موقف القوى الغربية من القضية الجزائرية سلبيا، بدعم فرنسا في حربها على الجزائر سياسيا واقتصاديا وبالمعدات العسكرية والقروض والمساعدات المالية... وغيرها، بهدف الحفاظ على المصالح الإستراتيجية الغربية في شمال إفريقيا، التي اندرج ضمنها ما يمكن وصفه "بزواج المصلحة" بين الامبريالية الغربية والنظام الاستعماري. فلجأت ج.ت.و أمام هذا الدعم الغربي إلى تكثيف عملها الدبلوماسي والتركيز على كسب التأييد والدعم العربي والأفروآسيوي، فتمكنت من الفوز في معركة تدويل القضية الجزائرية بعيدا عن إقحامها في الصراعات الدولية بين المعسكرين، لتتحول من مجرد حركة تحررية إلى منظمة ثورية فاعلة في السياسة الدولية، مرتكزة على مبدأ الحياد الايجابي اتجاه الصراع الدولي.

تنوعت أوجه توظيف فرنسا للحرب الباردة في سياساتها ضد الثورة الجزائرية بين 1954 و1962،

حيث شغلت هذه الحرب مكانة هامة في مخططاتها، مستفيدة من عضويتها في ح.ش.أ، ورغم ذلك انهارت الجمهورية الفرنسية الرابعة أمام صمود ج.ت.و، ما أدى لعودة ديغول إلى السلطة من بوابة الجمهورية الخامسة، بمفهوم جديد للتحالف الغربي يقوم على الحفاظ على دعم فرنسا في الجزائر كأولوية، وزرعه بذلك لبذرة تصدع المعسكر الغربي التي انتهت بخروج فرنسا منه في سنة 1966. ورغم هذه التوجهات الديغولية فقد استفادت فرنسا من الدعم الكبير لمنظمة ح.ش.أ ضد الثورة، رغم تأثير ذلك على التزاماتها في الدفاعات الأوروبية، عبر ربط الثورة بالتيارات الشيوعية والقومية العربية المهتدة لأوروبا جنوبا، واستغلال مكانتها الإستراتيجية في الحلف للتهديد بزعرته في حالة توقفه عن دعمها، فضمنت الدعم الأطلسي المتنوع حتى ربيع 1962، والذي حول هذا الحلف إلى أداة استعمارية تمارس مهامها غير المهام التي أنشئت لأجلها.

رغم هذا الدعم، نجحت ج.ت.و في مواجهة السياسات الفرنسية الموجهة لمنع إدراج وتدويل القضية الجزائرية في ه.أ.م، فتجاوزت قوة فرنسا وحلفائها في مجلس الأمن، عبر استغلال قوة الكتلة الأفروآسيوية والكتلة الشرقية في دعم هذا التدويل على مستوى الجمعية العامة، لتتمكن من عرض المسألة الجزائرية كقضية دولية في 7 دورات للجمعية العامة بين 1955 و1961، مبطة بذلك الأطروحات الفرنسية المختزلة للوضع في الجزائر في خانة "الشأن الداخلي" تارة وفي التآمر الشيوعي تارة أخرى، فكانت النتيجة مقاطعة فرنسية لـ 6 دورات وفشلا للمناورات الأمريكية والغربية المعرقة لهذا التدويل.

خاتمة

بالتزامن مع هذا الرد الجزائري على المناورات الفرانكو-أطلسية، كان للثورة الجزائرية ارتباطاتها ببعض الأزمات الدولية التي أفرزتها الحرب الباردة في خمسينيات ومطلع ستينيات القرن الماضي بشكل أو بآخر، من السويس واتخاذ فرنسا للدعم المصري للثورة كحجة للعدوان على مصر، إلى تحول القضية الجزائرية لورقة ضغط سوفياتية ودولية ضد الغرب في التعاطي الدولي مع الثورة المجرية، وانتهاء بارتباط التقصير الفرنسي في حماية الدفاعات الأوروبية خلال أزمة برلين بمخرجات الثورة، وتضامن ج.ت.و مع الثورة الكوبية وكفاح الشعب الكونغولي ضد تحالف الاستعمار والامبريالية الغربيين. ما جعل الجبهة تنجح في قراءة الواقع الدولي وتستغل تلك الأزمات لمهاجمة الاستعمار، وتوظيفها في الحسابات الدبلوماسية للضغط على فرنسا من أجل تسريع التفاوض لتحقيق الاستقلال، خصوصا أزمة برلين التي تزامنت مخرجاتها مع الفترة الحاسمة في مسار الثورة الجزائرية.

هذه القراءات مكنت ج.ت.و من رسم سياساتها ومواقفها اتجاه تأثيرات الحرب الباردة على القضية الجزائرية بين 1958 و1962، حيث ساهم ظهور ح.م.ج.ج في فرض الأمر الواقع على دول الكتلة الغربية، فتمكنت عبر نشاط مكاتبها بالعواصم الغربية من تعزيز ضغط الرأي العام المحلي على صانع القرار السياسي لإيقاف دعمه لفرنسا ضد الثورة، واستغلال ورقة التقارب مع المعسكر الشرقي والصين، في إذكاء الخوف الغربي من تمدد الشيوعية إلى شمال إفريقيا والضغط على فرنسا من أجل التفاوض مع ج.ت.و. وقد تميزت علاقات ح.م.ج.ج مع الدول الاشتراكية خلال المنعرج الأخير للثورة التحريرية بالتباين حسب المصلحة والحاجة، بين الدعم الواضح من الدول الآسيوية وعلى رأسها الصين، والبراغماتية السوفياتية الهادفة إلى دعم الثورة بشكل غير مباشر تجنباً لإفساد مخططاتها الأوروبية لزعزعة المعسكر الغربي، ورغم ذلك نجحت ح.م.ج.ج إلى حد كبير في استغلال الخلافات بين زعمي الشيوعية الدولية في دعم الثورة وتهديد الغرب بالتقارب مع العالم الاشتراكي لدفعه للضغط على فرنسا للانخراط إيجابيا في مسار مفاوضات إنهاء الحرب، بعد أن وضعت ج.ت.و كل دول العالم أمام الأمر الواقع بقبولها كطرف فيها ضد الاستعمار بتأسيس ح.م.ج.ج ونيلها لاعتراف دولي واسع بها.

كما شكلت الصحراء الجزائرية خلال نفس الفترة نقطة هامة في استراتيجيات فرنسا المتعلقة بالحرب الباردة، عبر استقطاب الشركات الغربية للاستثمار في استغلال ثرواتها وضمان ورقة ضغط على الحلفاء الغربيين لدعم سياساتها بخصوص الجزائر. وتحولها لواجهة لطموحات ديغول النووية التي مكنته من دخول النادي النووي والمساهمة في رسم السياسات الدولية، وهو ما كان محل مقاومة شرسة من ج.ت.و وح.م.ج.ج لضمان الوحدة الترابية للجزائر، والتنديد والسعي لفضح الجرائم النووية الفرنسية أمام العالم.

خاتمة

وقد مكن هذا الصمود والتحدي ج.ت.و من النجاح في تسيير المنعطف الأخير للحرب ضد الاستعمار خصوصا على الصعيد الدبلوماسي، بتركيز عملها على المستويات العربية الافريقية والافروآسيوية بالإضافة إلى التقارب مع البلدان الاشتراكية، في محاصرة تحالف الاستعمار الفرنسي والامبريالية الغربية بقيادة و.م.أ وقوى ح.ش.أ دوليا، مستغلة ما تقدمه هذه الأطر من دعم قوي داخل الهيئات الدولية ، مما أدى إلى انصياع فرنسي للضغوطات وقبول التفاوض مع ح.م.ج.ج ووصولاً إلى توقيع اتفاقيات ايفيان في مارس 1962، واسترجاع السيادة الوطنية يوم 05 جويلية من نفس العام، وهو ما انعكس على تبني الدولة الجزائرية المستقلة لمبادئ عدم الانحياز ودعم حركات التحرر في العالم.

تتويجا لهذا الجهد البحثي وإجابة على إشكالية البحث، فإن الجزائر ارتبطت بالحرب الباردة خلال الفترة ما بين 1949 و1962 عبر زجها كإقليم جغرافي محتل في نطاق معاهدة ح.ش.أ ضمن الكتلة الغربية التي كانت فرنسا أحد قواها الفاعلة، في إطار صراعها مع الكتلة الشرقية، صراع ركزت قوى الحركة الوطنية على التزام الحياد بين قطبيه، وهو التوجه الذي انعكس على الخط الثوري الواضح ل ج.ت.و في حربها ضد الاستعمار الفرنسي وحلفائه الامبرياليين الغربيين، فتمكنت باستغلالها للوضع الدولي وقراءتها الجيدة لتوازناته، من ضمان دعم الأطراف العربية والكتلة الافروآسيوية، وبلوغ غايتها المتمثلة في إسترجاع السيادة الوطنية، خلال فترة صعبة عاصرت فيها كبار صانعي سياسات الحرب الباردة وفاعليها ومفرازاتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهو ما يؤكد أن الجزائر قد أثرت وتأثرت بالحرب الباردة في عدة جوانب ظاهرة وخفية تؤكد بعضها من خلال هذه الدراسة.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتمنى أن يجد الباحثون في هذا العمل ما يفيدهم في مساراتهم البحثية مستقبلا، وجمهور القراء ما يرضي فضولهم التاريخي، وأن يدعم الدراسات التاريخية في بلادنا بأفضل السبل الممكنة، والله ولي كل توفيق.

قائمة الملحق

معاهدة شمال الأطلسي

تؤكد أطراف هذه المعاهدة من جديد إيمانها بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ورغبتهم في العيش في سلام مع كل الشعوب والحكومات.

إنهم مصممون على حماية الحرية والتراث المشترك وحضارة شعوبهم، على أساس مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وسيادة القانون.

إنهم يسعون إلى تعزيز الاستقرار والرفاهية في منطقة شمال الأطلسي.

إنهم مصممون على توحيد جهودهم للدفاع الجماعي والحفاظ على السلم والأمن.

لذلك فهم يوافقون على معاهدة شمال الأطلسي:

المادة 1

تتعهد كل الأطراف على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بتسوية أي نزاعات دولية قد تكون طرفاً فيها بالوسائل السلمية على نحو لا يعرض السلم والأمن الدوليين والعدل للخطر، والامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها بأي طريقة لا تتفق مع أغراض الأمم المتحدة.

المادة 2

ستساهم الأطراف الموقعة في زيادة تطور العلاقات الدولية السلمية والودية من خلال تعزيز مؤسساتها الحرة، من خلال تحقيق فهم أفضل للمبادئ التي تقوم عليها هذه المؤسسات، وتعزيز ظروف الاستقرار والرفاهية. وسوف يسعون إلى القضاء على الصراع في سياساتهم الاقتصادية الدولية ويشجعون التعاون الاقتصادي بينهم فردياً أو جمعياً.

المادة 3

من أجل تحقيق أهداف هذه المعاهدة بشكل أكثر فعالية، ستحافظ الأطراف الموقعة بشكل منفصل ومشترك عن طريق المساعدة الذاتية المستمرة والفعالة والمعونة المتبادلة، على حماية وتطوير قدراتها الفردية والجماعية على مقاومة الهجوم المسلح.

المادة 4

تتشاور الأطراف الموقعة معاً كلما رأى أحدها تهديداً لسلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي أو أمن أي طرف في المعاهدة.

قائمة الملاحق

المادة 5

تتفق الأطراف الموقعة على أن أي هجوم مسلح ضد إحداها أو أكثر في أوروبا أو أمريكا الشمالية يعتبر هجومًا ضدها جميعًا ؛ وبالتالي توافق على أنه في حالة حدوث مثل هذا الهجوم المسلح فإن كلا منها في إطار ممارسة حق الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي المعترف به في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ، سيساعد الطرف أو الأطراف التي تعرضت للهجوم فورًا واتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية ، بشكل فردي أو بالتوافق مع الأطراف الأخرى، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لاستعادة الأمن في منطقة شمال الأطلسي والحفاظ عليه . ويجب إبلاغ مجلس الأمن على الفور بأي هجوم مسلح من هذا القبيل وجميع التدابير المتخذة كنتيجة له وتنتهي هذه الإجراءات عندما يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة لاستعادة وصون السلم والأمن الدوليين.

المادة 6

لتحقيق أهداف المادة 5، يُعتبر الهجوم المسلح على إحدى الأطراف أو أكثر، متضمنًا هجومًا مسلحًا على أراضي أي من الأطراف في أوروبا أو أمريكا الشمالية، على المقاطعات الجزائرية لفرنسا، على قوات الاحتلال لأي طرف في أوروبا، وفي الجزر الخاضعة لولاية أي طرف في منطقة شمال الأطلسي شمال مدار السرطان أو على متن السفن أو الطائرات في هذه المنطقة لأي من الأطراف الموقعة.

المادة 7

لا تؤثر هذه المعاهدة، ولا يجوز تفسيرها على أنها تؤثر بأي شكل من الأشكال على الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأطراف كأعضاء في الأمم المتحدة، أو المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين.

المادة 8

يصرح كل طرف بأنه لا توجد التزامات دولية سارية المفعول بينه وبين أي من الأطراف الأخرى أو أي دولة ثالثة تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة، ويتعهد بعدم الدخول في أي ارتباط دولي يتعارض معها.

المادة 9

بموجب هذه المعاهدة تنشئ الأطراف مجلساً يمثل كلا منها، للنظر في الأمور المتعلقة بتنفيذها وينظم هذا المجلس بحيث يكون قادرًا على الاجتماع على وجه السرعة في أي وقت وينشئ الهيئات الفرعية الضرورية؛ على وجه الخصوص يجب إنشاء لجنة دفاع على الفور توصي باتخاذ تدابير لتنفيذ المادتين 3 و5.

المادة 10

قائمة الملاحق

يجوز للأطراف الموقعة من خلال الاتفاق بالإجماع، دعوة أي دولة أوروبية أخرى في وضع يمكنها من تعزيز مبادئ هذه المعاهدة والمساهمة في أمن منطقة شمال الأطلسي للانضمام إليها، ويجوز لأي دولة تمت دعوتها أن تصبح طرفًا في المعاهدة عن طريق إيداع وثيقة انضمامها لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وتقوم هذه الحكومة بإبلاغ كل طرف بإيداع كل وثيقة انضمام.

المادة 11

تتم المصادقة على هذه المعاهدة وتنفيذ أحكامها من قبل الأطراف وفقا للإجراءات الدستورية الخاصة بكل منها. وتودع وثائق المصادقات في أقرب وقت ممكن لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستخطر جميع الموقعين الآخرين بكل إيداع. وتدخل المعاهدة حيز التنفيذ بين الدول المصادقة عليها بمجرد مصادقة أغلبية الدول الموقعة عليها، بما في ذلك مصادقة بلجيكا وكندا وفرنسا ولوكسمبورغ وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. المودعة وتصبح نافذة بالنسبة للدول الأخرى في تاريخ إيداع مصادقاتها.

المادة 12

بعد أن تكون المعاهدة سارية المفعول لمدة عشر سنوات أو في أي وقت بعد ذلك، يجب على الأطراف إذا طلب أي منهم ذلك، التشاور معًا لغرض مراجعة المعاهدة مع مراعاة العوامل التي تؤثر على السلام والأمن في منطقة شمال الأطلسي، بما في ذلك وضع ترتيبات عالمية وكذلك إقليمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين.

المادة 13

بعد أن تكون المعاهدة سارية المفعول لمدة عشرين عامًا، يجوز لأي طرف الامتناع عن كونه طرفًا بعد عام واحد من إرسال إشعار الانسحاب إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ستبلغ حكومات الأطراف الأخرى بإيداع كل إشعار بالانسحاب.

المادة 14

تودع هذه المعاهدة، التي يتساوى نصها الإنجليزي والفرنسي في الحجة، في أرشيف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وستقوم تلك الحكومة بإرسال نسخ مصادق عليها حسب الأصول إلى حكومات الدول الموقعة الأخرى.

وإثباتًا لذلك، وقع المندوبون الموقعون أدناه على هذه المعاهدة.

قائمة الملاحق

حرر في واشنطن في اليوم الرابع من أبريل عام 1949.¹

عن مملكة بلجيكا	عن دوقية لوكسمبورغ الكبرى:
P.H. SPAAK بول هنري سباك	جوزيف بيش Joseph Bech
SILVERCRUYS سيلفر كروز	HUGUES LE GALLAIS هوغو لو غالي
عن كندا	عن مملكة هولندا
LESTER B. PEARSON ليستر بولز بيرسون	STIKKER ديريك ستيكير
H.H. WRONG همفري هيوم رونغ	E. N. VAN KLEFFENS إيلكو فان كليفس
عن مملكة الدانمارك	عن مملكة النرويج:
GUSTAV RASMUSSEN غوستاف راسموسين	HALVARD M. LANGE هالفارد لانج
HENRIK KAUFFMANN هنريك كوفمان	WILHELM M. MORGENSTIERNE ويليام مورجنستيرن
عن فرنسا :	عن البرتغال:
SCHUMAN روبر شومان	JOSE CAEIRO DA MATTA جوزيه كايرو دا ماتا
H.BONNET هنري بوني	PEDRO THEOTONIO PEREIRA بيدرو ثيوتونيو بيريرا
عن ايسلندا	عن المملكة المتحدة البريطانية العظمى وإيرلندا الشمالية:
BJORNI BENEDIKTSSON بجارني بينديكستون	ERNEST BEVIN إيرنست بيفين
THOR THORS ثور ثورز	OLIVER FRANKS أوليفر فرانكس
عن إيطاليا :	عن الولايات المتحدة الأمريكية:
SFORZA كارلو سفورزا	DEAN ACHESON دين أتشيسون
ALBERTO TARCH البرتو تاركياي	

¹ NATO Archives Online : Document : **The North Atlantic Treaty Signed In Washington D.C. On April 4, 1949**, the National Archives and Records Administration (NARA) , Washington, 4April 1949, URL : https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/history_pdf/20161122_E1-founding-treaty-original-tre.pdf

رسالة من الحزب الشيوعي الجزائري (اللجنة المركزية) إلى قيادة جبهة التحرير الوطني

الجزائر العاصمة في 16 أوت 1956

الإخوة الأعزاء،

بعد قراءة رسالتنا المؤرخة في 12 جويلية، التي أعربتم شفهيًا عن رغبتكم في عدم نشرها على الملأ. كنا نود تقديم الحجة ودعم طلبكم إلينا كتابة. ما كان من شأنه أن يسمح بدراسة أكثر عمقا من جانبنا.

على أي حال، يمكن تلخيص حججكم، في رأينا، على النحو التالي: إن نشر هذه الرسالة يعني الإعلان رسميا عن التعاون بين جبهة التحرير الوطني والحزب الشيوعي الجزائري، والذي حسب رأيكم سيكون له تأثير على عدم التعاطف مع القضية الجزائرية في البلدان ذات الحكومات المعادية للشيوعية أو المعادية للشيوعيين. وسيؤدي هذا إلى إبطاء شراء الأسلحة ونقلها إلى الجزائر.

هذه الحجة لم تقنعنا. في الواقع :

1. إن الإعلان عن تعاون الحزب الشيوعي الجزائري- جبهة التحرير الوطني، سيزيد من الحماس الوطني والمقاومة لشعبنا.

2. سيقلق ويجعل الإمبرياليين الفرنسيين وأنصارهم الأنجلو-أمريكيين يفكرون، وسيسرع ساعة المفاوضات وتحريرنا من خلال إظهار إجماع الجزائريين دون تمييز سياسي أو أصل عرقي.

3. أكثر الحكومات عداء للشيوعية هي في نفس الوقت وكقاعدة عامة، الأكثر معارضة بشدة لحركات التحرر الوطني، وبالتالي لا يمكن لشعبنا أن يتوقع أي شيء منها. والمثال الأكثر شيوعا هو أن الحكومة الأمريكية التي تخفي فعليا تحت عبارات "مناهضة للاستعمار"، دعما سياسيا وعسكريا كبيرا للاستعمار الفرنسي.

4. معركة الجزائر سياسية. إن الكفاح المسلح هو استمرار لهذه المعركة السياسية بالوسائل العسكرية. لكن في أي سياق سياسي عالمي يدور نضالنا؟ يقدم لنا مثال تأميم قناة السويس إجابة عن هذا السؤال. من يدعم مصر؟ من يهددها؟.

في مواجهة تصادم إنجلترا وفرنسا بدعم من الولايات المتحدة، فإن مصر ليست وحدها. فهي مدعومة من قبل جميع الأحزاب الشيوعية في العالم بأسره، من قبل قوى السلام العالمية، من قبل المعسكر الاشتراكي، من قبل الدول الكبرى مثل الهند، جمهورية الصين الشعبية وخاصة الاتحاد السوفياتي، وبكلمة واحدة من قبل جميع المناهضين للقوى الامبريالية الدولية.

قائمة الملاحق

إن الإعلان عن تعاون جبهة التحرير الوطني - الحزب الشيوعي الجزائري، في رأينا، لن يؤدي إلا إلى تعزيز التضامن الذي تتمتع به قضية شعبنا مع القوى العالمية المناهضة للإمبريالية، ولا سيما في المعسكر الاشتراكي وفي صفوف الطبقة العاملة في فرنسا و الدول الرأسمالية الأخرى. بمعنى آخر ، مشاركة الشيوعيين الجزائريين في النضال الوطني لشعبهم لن تفيد إلا الجزائر داخليا وخارجيا.

هذا هو السبب في أن حجتكم لا تقنعنا. ولكن، بدافع الرغبة في القضاء على أي موضوع خلاف في لحظة حاسمة من وجودنا الوطني، واتخاذ خطوة جديدة على طريق الاتحاد الكامل، دون استثناء، لجميع القوى الوطنية والديمقراطية، قررنا تعليق نشر رسالتنا، التي لفتت انتباه نشطائنا، كما قلنا سابقا، نظرا للمناقشة التي جرت داخل حزبنا حول العلاقة بين جبهة التحرير الوطني والحزب الشيوعي الجزائري. نحن مقتنعون بأن حركتنا الموحدة سيكون لها تداعيات إيجابية على التعاون بين جبهة التحرير الوطني والحزب الشيوعي الجزائري بما يخدم المصالح العليا للجزائر.

تقبلوا أيها الإخوة الكرام أحر تحياتنا.

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري¹

¹ Mohamed Harbi, Op.cit, pp.114,115.

برقية محمد يزيد عن جبهة التحرير الوطني الجزائري إلى الرئيس آيزنهاور

نيويورك في 23 أكتوبر 1956-10:05 مساء

سيدي الرئيس: تم اعتقال خمسة من زملائي ممن قاتلوا تحت قيادتكم خلال الحرب العالمية الثانية و على رأسهم أحمد بن بلة يوم أمس، عندما كانوا في طريقهم للمشاركة مع سلطان المغرب ورئيس الوزراء التونسي الحبيب بورقيبة في مؤتمر لإيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية.

وقد دعا إلى المؤتمر قادة الدولتين و بمعرفة محددة من الحكومة الفرنسية التي طلبت هي نفسها وساطة سلطان المغرب ورئيس وزراء تونس بورقيبة. إن هذا الإجراء الذي وصفه ممثلو أكثر من خمسة وعشرين حكومة أفريقية وآسيوية لدى الأمم المتحدة بأنه "صادم" ومدان في جميع أنحاء العالم المتحضر بأسره ، لن يؤدي إلا إلى زيادة التوتر وتفاقم الوضع في شمال إفريقيا. ويجعل من المستحيل تحقيق تسوية سلمية للصراع الفرنسي الجزائري.

سيدي الرئيس ، نيابة عن الشعب الجزائري الذي يناضل من أجل قيم السلام والحرية التي لطالما دافعتم عنها ، أناشدكم بصفتمكم رئيس الديمقراطية العظيمة التي شقت درب الحرية للتدخل لدى الحكومة الفرنسية من أجل إطلاق سراح قادة الشعب الجزائري الخمسة. وهذا سيمكنهم من المضي قدما في مؤتمر السلام المقترح في تونس. من المؤكد أن تدخلك ، سيدي الرئيس ، سيمنع العواقب المأساوية لتمدد الحرب الدائرة في الجزائر في شمال إفريقيا.

محمد يزيد¹

¹ The United States Department Of State Archives : Document N 74, **Telegram From M'Hamed Yazid Of The National Liberation Front Of Algeria To President Eisenhower** , October 23 ,1956, New York , Foreign Relations of the United States 1955-1957 Africa, Op.cit, p.246

رسالة من الرئيس ديغول إلى الرئيس الأمريكي آيزنهاور

باريس، 17 سبتمبر 1958.

عزيزي السيد الرئيس: عندما كان من دواعي سروري لقاء السيد فوستر دالاس في جويلية الماضي، أبلغته بأرائي بشأن منظمة الدفاع عن العالم الحر. وقد عززت الأحداث التي وقعت منذ ذلك الحين اقتناع الحكومة الفرنسية في هذا الصدد. وهو ما جعلها تقدم مقترحات معينة إلى الحكومتين الأمريكية والبريطانية. نظرا لأهمية المشكلة، فقد أصدرت تعليماتي إلى السيد ألفاند لإثارة هذه المسألة معك شخصيا نيابة عني. وآمل أن تكون المذكرة المرفقة، التي أرسلتها أيضا إلى السيد ماكميلان، موضوع مناقشة كاملة بين الحكومات الثلاث دون تأخير.

إنني أقدر حجم ما قد يسببه لك الوضع في الشرق الأقصى من انشغالات وأود أن أؤكد لكم بهذه المناسبة على صداقتي وثقتي الخالصتين، آمل أن تتمكن من العمل معا في ظل ظروف أفضل حتى يصبح تحالفنا أكثر تماسكا وفعالية. وبهذه الروح أبلغكم بالاستنتاجات التي توصلت إليها بنفسي والتي سأكون سعيدا جدا بمعرفة آرائكم الشخصية بخصوصها.

أرجو أن تصدق، سيدي الرئيس، مشاعري الخالصة وتقديري الكبير جدا.

ش. ديغول

مذكرة مرفقة مع الرسالة:

ساهمت الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط وفي مضايق فورموزا «Formosa» في إظهار أن التنظيم الحالي للتحالف الغربي لم يعد يتوافق مع الظروف الأمنية الضرورية فيما يتعلق بالعالم الحر بأسره. إن تقاسم المخاطر المتكبد لا يقابله تعاون ضروري بشأن القرارات المتخذة والمسؤوليات. من هذا المنطلق، فإن الحكومة الفرنسية من واجبها استخلاص النتائج وتقديم العديد من المقترحات.

1- تم إنشاء التحالف الأطلسي وإعداد عمله بهدف إنشاء منطقة عمل نهائية لم تعد تتوافق مع الحقائق السياسية والإستراتيجية. إن العالم موجود كما هو، ولا يمكن للمرء اعتبار منظمة مثل حلف شمال الأطلسي، على أنها تتكيف مع غرضها الذي يقتصر على أمن شمال الأطلسي، كما يحدث على سبيل المثال، في الشرق الأوسط أو

قائمة الملاحق

في إفريقيا، كأنها لا تهم أوروبا حاليا وبشكل مباشر، وكما لو أن مسؤوليات فرنسا غير القابلة للتجزئة لا تمتد إلى إفريقيا والمحيطين الهندي والهادئ، تماما مثل مسؤوليات بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. علاوة على ذلك، فإن مدى حركة السفن والطائرات والصواريخ يجعل مثل هذا النظام الضيق يبدو كأنه عفا عليه الزمن عسكريا. صحيح أنه تم الاعتراف في البداية بأن التسلح النووي ذو أهمية كبيرة وواضحة، وسيظل لفترة طويلة حكرا على الولايات المتحدة، هي الحقيقة التي لربما بدت وكأنها تبرر بأن القرارات على المستوى العالمي فيما يتعلق بالدفاع سيتم تفويضها عمليا إلى حكومة واشنطن. ولكن في هذه النقطة أيضا، يجب الاعتراف بأن مثل هذه الحقيقة التي تم الاعتراف بها في الأصل لم يعد لها ما يبررها في الواقع.

2. لذلك لم تعد فرنسا قادرة على اعتبار حلف شمال الأطلسي في شكله الحالي بأنه يلي شروط أمن العالم الحر وخاصة أمنها. ويبدو بأنه من الضروري على مستوى السياسة والإستراتيجية العالمية إنشاء منظمة تتألف من: الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا. حيث سيكون الأمر متروكا لهذه المنظمة، من جهة لاتخاذ قرارات مشتركة بشأن المسائل السياسية التي تؤثر على الأمن العالمي، ومن جهة أخرى لوضع خطط عمل إستراتيجية وتنفيذها إذا لزم الأمر، لا سيما فيما يتعلق باستعمال الأسلحة النووية. وسيكون من الممكن بعد ذلك توقع وتنظيم الميادين النهائية للعمليات التابعة للمنظمة العامة (مثل القطب الشمالي والمحيط الأطلسي والمحيط الهادئ والمحيط الهندي)، والتي يمكن تقسيمها إذا لزم الأمر إلى ميادين تابعة.

3. تعتبر الحكومة الفرنسية أن مثل هذا التنظيم الأمني لا غنى عنه وتخضع له- أي الحكومة الفرنسية- اعتبارا من الآن كل تطورات مشاركتها الحالية في حلف شمال الأطلسي، وتقترح إذا بدا ضروريا للتوصل إلى اتفاق أن تنفذ البند الخاص بمراجعة معاهدة حلف شمال الأطلسي وفقا للمادة 12.

4. تقترح الحكومة الفرنسية أن تكون المسائل المطروحة في هذه المذكرة موضوع مشاورات في أقرب وقت ممكن بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا. وتقترح أن تتم هذه المشاورات في واشنطن وفي البداية من خلال السفارات والمجموعة الدائمة.¹

¹ U.S.D.S Archives : Document N 45, « Letter From President de Gaulle to President Eisenhower », Washington D.C, 09 September 1958, Foreign Relations of the United States 1958-1960 Western Europe, Op.cit.,pp.81-83.

رسالة من الرئيس آيزنهاور إلى الرئيس ديغول

20 أكتوبر 1958

عزيزي الجنرال ديغول: لقد فكرت مليا في الآراء الواردة في رسالتكم المؤرخة في السابع عشر من سبتمبر. لقد طرحت أسئلة جادة تتطلب تفكيرا جادا ودراسة متأنية.

إن المشكلة المركزية التي تثيرها - تنظيم دفاع العالم الحر - تشغل بالي كثيرا أيضا. أوافق على أننا يجب أن نبحث باستمرار عن وسائل لجعل تلك المنظمة أكثر فعالية.

أعتقد أننا متفقون تماما على أن التهديد الذي نواجهه عالمي وأنه ينبغي تكييف سياساتنا للتعامل مع الطبيعة العالمية للتهديد. على الرغم من إدراكنا لضرورة القيام بالمزيد، فإننا نعتقد أن سياساتنا قد تم تكييفها بالفعل إلى حد ما لتحقيق هذه الغاية. اعترافا بالحاجة إلى التعامل مع التهديد العالمي، انضمت الولايات المتحدة إلى حلفائها في إنشاء عناصر القوة في جميع أنحاء العالم. ترتبط الولايات المتحدة وفرنسا ارتباطاً وثيقاً ببعض هذه المجموعات، مثل حلف شمال الأطلسي و حلف جنوب شرق آسيا. كما انضمت الولايات المتحدة إلى العديد من البلدان الأخرى، في كل من الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف، وكلها موجهة نحو نفس الغرض العام. لقد سعينا أيضا إلى الاعتراف بحقيقة أن التهديد أكبر من كونه تهديدا عسكريا من خلال برامج المساعدة الاقتصادية والمالية والفنية الخاصة بنا والمصممة لمساعدة الدول في جميع أنحاء العالم على مقاومة التآمر.

بالنسبة لحلف الأطلسي نفسه، أعتقد أنه كان هناك تطور كبير بخصوصه خلال العامين الماضيين. في الواقع، تم تمديد المشاورات في المنظمة إلى ما هو أبعد من حدود المنطقة الأوروبية. لقد سعينا، على سبيل المثال، إلى استخدام مجلس المنظمة لإبلاغ حلفائنا أو التشاور معهم بشأن التهديد الذي يواجهه العالم الحر في الشرق الأقصى والشرق الأوسط. لقد سعينا أيضا إلى استخدام المجلس لتطوير سياسات مشتركة تجاه الكتلة السوفياتية. نشعر أن "عادة التشاور" هذه بين دول حلف شمال الأطلسي يجب أن يتم توسيعها بشكل أكبر ولكن لا يمكن فرض ذلك. لا أعتقد أنه يمكننا تحمل خسارة هذه العلاقة الطيبة النامية بين جميع أعضاء حلف شمال الأطلسي والروابط الوثيقة التي يشكلها.

أما بالنسبة لوسائل التعامل مع المشكلة التي تقترحها، فإن إجراءاتنا الحالية لتنظيم الدفاع عن العالم الحر تتطلب بوضوح تعاوننا مرغوبا من العديد من الدول الأخرى، سواء داخل حلف شمال الأطلسي أو خارجه. ولا يمكننا أن نتبنى أي نظام من شأنه أن يعطي لحلفائنا الآخرين، أو دول العالم الحر الأخرى، الانطباع بأن القرارات الأساسية

قائمة الملاحق

التي تؤثر على مصالحهم الحيوية يتم اتخاذها بدون مشاركتهم. فيما يتعلق بحلف شمال الأطلسي نفسه، يجب أن أقول بكل صراحة بأنني أرى بوجود مشاكل خطيرة للغاية، داخل وخارج المنظمة في أي جهد لتعديل الحلف من أجل توسيع تغطيته خارج المناطق التي يغطيها حالياً.

بعد قول كل هذا، يجب أن أضيف بأنني أدرك أن ترابط المجموعة من أجل العيش يجب أن يتطور باستمرار وأن تجد الوسائل لجعل نفسها أكثر فائدة في مواجهة الظروف المتغيرة. أنا على استعداد تام لاستكشاف هذا الجانب من المسألة بالطرق المناسبة.

مع أطيب التمنيات الشخصية ،

بإخلاص،

دوايت.د. آيزنهاور¹

¹ U.S.D.S Archives : Document N 63, « Letter From President Eisenhower to President de Gaulle», Washington D.C, 20 October 1958, Foreign Relations of the United States 1958–1960 Western Europe, Op.cit,pp.108,109

مذكرة حول التشهير بميثاق الحلف الأطلسي من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

إن هدف هذه المذكرة يتلخص في :

1. التذكير بأن الجزائر قد أقحمت في الحلف الأطلسي سنة 1949 بدون استشارة الشعب الجزائري .
 2. تسجيل التدخل العسكري والمالي والدبلوماسي من قبل دول حلف شمال الأطلسي ضد الشعب الجزائري منذ ست سنوات .
 3. التنبيه عن أن ميثاق الحلف الأطلسي يوشك في كل وقت أن يعرض سلامة المغرب العربي كله للخطر .
- وبناء على ذلك فإن هذه المذكرة تقرر عدم اعتراف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإقحام الجزائر في الحلف الأطلسي بصورة تحكيمية اعتباطية واستنكارها للحلف الأطلسي نفسه .
- إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر قبل كل شيء بأن الجزائر قد أقحمت في الحلف الأطلسي بدون استشارة الشعب الجزائري .

أن الحلف الأطلسي قرر بصورة تحكيمية اعتبار الجزائر " فرنسية " وتصرف دائما بوصفه أداة استعمارية.

أسطورة " الجزائر الفرنسية " في الحلف الأطلسي :

قرر ميثاق الحلف الأطلسي في المادة 6 : " ... اعتبار كل هجوم مسلح ضد طرف أو عدة أطراف في الحلف بمثابة اعتداء مسلح ضد قطر من أقطار هذا الحلف في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو ضد المقاطعات الفرنسية في الجزائر الخ...". وأعلن السيد فيلكس غايار - بعد عدد آخر من المسؤولين الفرنسيين- في يوم 15 نوفمبر من منصة البرلمان الفرنسي 1957 ما يلي : " أن الحلف الأطلسي يشمل مقاطعات الجزائر ومادته السادسة تنص بالخصوص على أن كل تهديد موجه ضد وحدة هذه المقاطعات (مع فرنسا) يستلزم تضامن الحلفاء مباشرة . كما أن عضوا من الوفد الأمريكي الذي وقع على ميثاق الحلف الأطلسي وضح أن هذا الحلف يشمل المقاطعات الفرنسية الأربع بالجزائر التي تؤلف دستوريا جزءا من فرنسا الوطن الأم (كذا) ، (محاضرة السيد تيودور اشيل في "معهد دفاع الحلف الأطلسي " أول أبريل 1956 ص 29) .

إن إدخال الجزائر في الحلف الأطلسي كان نتيجة للمساومات والتهديدات الفرنسية، وقد اصطدم خصوصا بمعارضة الولايات المتحدة التي كانت تبحث من وراء معارضتها عن عدم اعترافها بأن الجزائر الفرنسية .

قائمة الملاحق

وقد تبين للشعب الجزائري أن الترضيات التي تحصلت عليها الحكومة الفرنسية في النهاية - هي استخفاف خطير بمطامحه الوطنية في الاستقلال استخفاف خطير بمطامحه الوطنية في الاستقلال استخفافا أعلنته دول الحلف الأطلسي بوضوح وتعمد.

ولهذا فإن جميع الأحزاب السياسية الجزائرية وجميع المنظمات الوطنية التي تتكلم في مجموعها باسم الشعب الجزائري قد أعلنت منذ إمضاء معاهدة هذا الحلف عن معارضتها لإدخال الجزائر في المنظمة الأطلسية . وقد عقدت عدة اجتماعات وبذلت عدة مساع لدى الدول المعنية ووقعت عدة تدخلات من قبل النواب الجزائريين في المجالس الفرنسية عند مناقشة المصادقة على هذا الحلف وكلها عبرت بوضوح للمحتل الفرنسي وللدول المعنية عن رأي الشعب الجزائري في هذه القضية . إن الشعب الجزائري قد ناهض بكل حرارة مزاعم الحلف الأطلسي الذي حاول أن يصبغ من الناحية الدبلوماسية طابعا فرنسيا على الجزائر ويثبت ما تدعيه فرنسا من "حقوق" في الجزائر ويؤيد في النهاية أسطورة "الجزائر الفرنسية".

لقد صرح السيد روني مايير مقرر مجلس النواب الفرنسي عند مناقشة المصادقة على الحلف بقوله : إن أي هجوم ضد المقاطعات الفرنسية في الجزائر بالرغم من أنها في أفريقيا هي بمثابة هجوم على التراب الفرنسي بفرنسا ، وأنا مقتنعون بأن الأغلبية الكبرى من المجلس ستغتبط - كما هو الشأن بالنسبة للجنة الشؤون الخارجية من قبل - بهذا التدقيق الذي أمكن الحصول عليه بمشقة من قبل الحكومة الفرنسية والمتفاوضين في الحلف. وأن أغلبية النواب سيرتاحون لكون الوجود الفرنسي في المقاطعات الجزائرية. ولكون وحدة التراب الجزائري مع فرنسا قد أصبح أمرا معترفا به دوليا ، بوصفه أحد عناصر السلم والأمن العالميين "، (الجمعية الوطنية الفرنسية ، الوثائق البرلمانية ، دورة 1949 رقم 7848 ، جلسة يوم 11 جويلية 1949 ص 1347 .

هذا في حين أن الحلف الأطلسي عندما ينعت " المقاطعات الجزائرية بأنها " فرنسية "، فإنما تجاوز أكثر الإدعاءات الفرنسية تغاليا وشططا. ذلك أنه لا يوجد أي نص قانوني أو برلماني فرنسي ينعت " المقاطعات " الجزائرية بأنها " فرنسية " ، أن المشرع الفرنسي لكي يتحاشى إدماج " المقاطعات " الجزائرية في فرنسا إدماجا كاملا، ولكي يعترف بشيء من الشخصية الجزائرية وذلك بأن يعطيها نظاما تشريعيًا وتنفيذيًا خاصا - أصدر في المادة " 1 " من القانون الفرنسي بتاريخ 20 سبتمبر 1947 قرارا بشأن الدستور الجزائري المزعوم جاء فيه أن : " الجزائر مجموعة من المقاطعات " محجما عن أن ينعتها بأنها فرنسية . وإذن فإن الحلف الأطلسي هو الذي تولى لأول مرة تسجيل الأسطورة القائلة " بالجزائر الفرنسية" قبل أن ينادي بها غلاة الاستعمار الفرنسي بالجزائر. وهكذا ثبت للشعب الجزائري الفلسفة الاستعمارية التي يقوم عليها الأطلسي.

قائمة الملاحق

1. الحلف الأطلسي أداة استعمارية:

إن المشكل الاستعماري قد أثار تضامن الأمم الأطلسية وذلك يكشف عن طبيعة الحلف الأطلسي الشمالي ويحد مسؤولياته ويحمل الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية على اتخاذ التدابير التي تتلاءم مع هذا الوضع .

لقد قيل عن الحلف الأطلسي أنه قانونيا يضم 15 دولة ذات سيادة اشتركت في وضع بعض موارد البشرية والمالية والمادية لتضمن "دفاعا مشتركا" ضد اعتداء محتمل. والواقع أن الحلف الأطلسي أصبح - وخصوصا فيما يتعلق بالمشكل الاستعماري - عاملا من عوامل الرجعية إزاء التطور الذي حدث بعد الحرب. إننا ونحن نفكر في مشاق الشعب الجزائري الذي يصطدم بالتحالف الأطلسي، نستطيع أن نقول مع أحد الاختصاصيين في الحلف الأطلسي وأحد كتاب لوموند أن: "الحلف الأطلسي أصبح نقابة يضم الحاملين بالاستعمار، نقابة من أصحاب الأملاك الذين لا يفكرون، رغم تصريحاتهم الإنسانية إلا في الدفاع عن امتيازاتهم وتمدينها" (أندري فونتين : "الجزائر والأطلسية في فترة الانفراج" باريس 1960 ص 211)

عندما أشار السيد بول هنري سباك ، الكاتب العام لمنظمة الحلف الأطلسي إلى الاتحاد السوفياتي في شهر سبتمبر 1957 في يروج، قال : إن التوسيع الاستعماري شيء بسيط جدا وواضح جدا، إنه عبارة عن أن دولة كبيرة تستحوذ على مساحة ترابية وتخضع لقوانينها رجالها ونسائها بالرغم منهم. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعتبر هذا القول تحديدا رائعا ورسميا أن تطلقه بكل دقة قانونية على التوسع الاستعماري في الجزائر. إن هذا هو التوسع الاستعماري الذي يمارسه الحلف الأطلسي نفسه ويعمل على إبقائه، إن جميع الحكومات الفرنسية قد طالبت بمساندة الأطلسي في الحرب الاستعمارية بالجزائر ، وتحصلوا عليها .

منذ 26 مارس 1955 صرح السيد ادقار فور رئيس الحكومة الفرنسية أن منظمة الحلف الأطلسي بمقتضى المادة الثانية لا يجوز أن تكون مقتصرة على القضايا العسكرية ، وإنما ينبغي أن يكون بين أعضائها سواء في أوروبا أو خارج أوروبا ، وخاصة في البحر الأبيض المتوسط وفي أفريقيا، تضامن سياسي واقتصادي واجتماعي يكون منها مجموعة حقيقية. وفي ديسمبر 1957 تكلم رئيس آخر للحكومة الفرنسية وهو السيد فليكس غايار مدافعا عن ملف " التحالف الشامل " فأعلن أنه " لا يمكن أن نكون حلفاء دون أن نكون حلفاء في كل مكان"، وأكد المطالبة بمساندة السياسة الفرنسية بالجزائر مساندة لا غموض فيها ولا شروط. وفي جانفي 1959 صرح السيد ميشيل ديبري بدوره أنه " لا يمكن التشارك في أوروبا أمام الخطر وأن نكون مشتتين في البحر الأبيض المتوسط أمام نفس ذلك الخطر " .

قائمة الملاحق

وكان السيد هنري سباك الكاتب العام الحالي لمنظمة الحلف الأطلسي، وهو عندئذ وزير الخارجية بلجيكا ، قد نصب نفسه محاميا عن فرنسا في الأمم المتحدة، في سبتمبر 1955 مستعملا حجة واحدة وهي : "الثقة في فرنسا" ، وبعد عودته من الأمم المتحدة أدلى بتصريح لجريدة " الشعب" البلجيكية انتقد فيه القطيعة الطائرة والمؤقتة التي اجتازها التضامن الأطلسي من جراء تصويت اليونان وإيرلاندا لفائدة تسجيل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة للأمم المتحدة، وأضاف أن " مفهومه للحلف الأطلسي هو أن البلدان المشاركة فيها يجب أن تحاول على الأقل تحقيق الانسجام في سياستها الخارجية"، وقال: "إنني لا أعتقد اليوم - خاصة وقد ثبت ذلك في الماضي- أنه يمكن إبرام حلف لنقاتل بمقتضاه جنبا إلى جنب في الحرب إذا لم نتوصل إلى العيش جنبا إلى جنب في السلم"، (أنباء الحلف الأطلسي، أول نوفمبر 1956).

وفي الواقع - بالرغم من بعض التحيزات هنا وهناك كثيرا ما كتبت - فإن التضامن الأطلسي قد لعب دوره في أشنع عملية، وهي عملية خنق الحرية، لقد قيل أن المجموعة الأطلسية في ظرف عشر سنوات قد انتقلت من التضامن الجسدي إلى التضامن الواعي ومن التضامن الواقع إلى التضامن المطلوب " وقد كان من المنتظر - ولكن ليس هذا مما يشرف الحلف الأطلسي - أن يتحقق هذا التضامن الواعي المطلوب حول قضية استعمارية الغرض منها هو دفن الحرية . إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تسجل أن دول الحلف الأطلسي لم تتوقف عن مد فرنسا بالإعانة في حرب الإبادة والاحتلال الاستعماري التي تقوم بها منذ ست سنوات في الجزائر، وأن هذه الإعانة من نوع عسكري ومالي ودبلوماسي:

عندما تكلم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السيد ترومان، يوم 29 جانفي 1949 على مشاريع الحلف الأطلسي الشمالي أمام الكونغرس الأميركي صرح : "أننا نجد التأيد والإعانة من طرف جميع الذين يرغبون في أن يحكموا بلادهم بأنفسهم ويسمعوا صوتهم في تسيير شؤونهم الخاصة ... إن حلفاءنا ملايين البشر المتعطشين للعدالة". إن الشعب الجزائري لا يستطيع مع الأسف إلا أن يستحق الصيغة الدعائية المزيفة التي يكتسبها هذا التصريح، إن الشعب الجزائري يلاحظ كل يوم أن الضحية الأولى للحلف الأطلسي هي استقلال الجزائر وهو بالضبط حرية " ملايين البشر المتعطشين للعدالة".

إن البلدان الكبرى في الحلف الأطلسي ما فتئت منذ بداية عملية العدوان الفرنسي بالجزائر تقدم، تحت أشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة، مساندة إلى فرنسا ، وقد تبين أن هذه المساندة تزداد أهميتها على مر السنوات، وهذه المساندة تتجزأ على إعانة:

1. عسكرية.

2. مالية .

3. دبلوماسية

1. الإعانة العسكرية التي قدمها الحلف الأطلسي إلى فرنسا:

أ. الفيالق الثلاثة التي وضعتها فرنسا تحت تصرف الحلف الأطلسي لم تقدم إعادتها ومساهمتها للحلف الأطلسي إلا بالتزويد من عتاد ليستعمل فيما بعد في ميادين الحرب الجزائرية بموافقة الدول الأطلسية، وهكذا تعرض الشعب الجزائري للموت بنيران الحلف الأطلسي بواسطة وجود فيلقين في شرق البلاد وفيلق في الجهة الغربية منها ، وهذه الفيالق هي فيلق " المدفعية المصحفة" والفيلق السابع الميكانيكي السريع (وهو أهمها) ، الفيلق الرابع للمدفعية المصحفة .

أن معظم العتاد المستعمل في الجزائر بما فيه الوحدات الفرنسية والعتاد الصحي آت من الحلف الأطلسي. وهناك مدريون أميركيون يقيمون بالجزائر في " المرسى الكبير " و " لارتيك " و " بوفاريك " و " بجاية " وهم الذين يقومون بالإصلاحات، وقطع الغيار كلها أمريكية ويقضي الطيارون الفرنسيون العاملون بالجزائر جزءا من مدة تدريبهم بألمانيا وبالأخص على طائرات ت 31-43.

ب . ولئن كانت الطائرات الفرنسية تقوم كل يوم بألفي ساعة من الطيران الحربي، وتحلق 80 ألف ساعة في كل شهر بما فيها 20 ألف ساعة للتدريب)؛ فبفضل إعانة الحلف الأطلسي وعلى الأخص بفضل الطائرات ب 29- وت 6 وت 28، أما الطائرات الفرنسية من نوع ت 6 التي تعبت فإنها تنتقل إلى القوات الفرنسية بألمانيا زميلة فرنسا في الحلف الأطلسي.

وفي 25 جوان 1955 منح بعض أعضاء الحلف الأطلسي إلى فرنسا حق الأولوية في التزود من الطائرات العمومية من نوع " سيكورسكي " المعينة للقيام بالعمليات الحربية ضد الجزائريين ، وبذلك برهنت الدول الأطلسية بكيفية فعالة التضامن الذي يربطها مع فرنسا (مداولات الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة عن العاشرة الجلسة 518، 22 سبتمبر 1955).

وفي مارس 1956 طلبت الحكومة الفرنسية من أمريكا 50 طائرة عمودية ذات محرك مزدوج "لاشك" أنها معينة للقيام بعمليات جوية في الجزائر" حسب تعبير صحيفة لوموند في 22 مارس 1956، وهذه الطائرات تسمى "الموزات" و"خيل السباق" وهي تحمل رقم هـ 21 في جيش البحرية الأمريكية، وقد سلمت الطائرات الأولى من هذا النوع في جوان 1956.

قائمة الملاحق

وقد بلغ ثمن الأسلحة التي اشترتها فرنسا من أميركا في سنتي 57 و 1958 خمسمائة مليون دولار، وفي جوان 1959 رخصت أميركا للجيش في الجزائر لشراء 25 طائرة عمودية من نوع ثقيل، وفي شراء عدد غير محدود من الطائرات الحربية نوع ت 28 لمواجهة ظروف شتاء 1959 و 1960. وفي جانفي 1960 سلمت أميركا لفرنسا 60 طائرة ت 28 وأخيرا طلبت فرنسا 96 طائرة.

ج. خرقت فرنسا عدة مرات القانون الدولي للبحرية في البحر الأبيض المتوسط، وذلك بإيقاف البواخر (ففي 1959 مثلا تأكدت من 41300 باخرة وراقبت 2565 باخرة، وأجبرت 83 باخرة على تغيير اتجاهها)، ولئن تمكنت فرنسا من خرق القانون الدولي فيإعانة التحالف الأطلسي، فالأسطول الأمريكي السادس يمنح باستمرار أجهزة الرادار إلى فرنسا، وميناء مرسى الكبير مثل ميناء لارتيك أصبحت قواعد تحولت عن هدفها الأول، واستغلت إلى أقصى حدود الاستغلال .

وفي البحر الأبيض المتوسط تقدم ناقلات الطائرات الأمريكية إعانتها إلى فرنسا في حرب الجزائر. فقد وضعت اثنتان من حاملات الطائرات الأمريكية (نوع لافايتت) تبلغ حمولتها 11 ألف طن، وضعت تحت تصرف فرنسا لتستعمل في حرب الجزائر. كما أن قسما من الطائرات الأمريكية ب 26 وب 29 وت 6 المستعملة في الجزائر تحمل إلى المغرب لإصلاحها .

وفي كل يوم تنطلق طائرات الاستكشاف من القواعد الفرنسية بالمغرب وخصوصا من مكناس لمراقبة الحدود الجزائرية. وفي تونس تستعمل القاعدة الجوية والبحرية في بنزرت كقاعدة للاعتداء على وحدات جيش التحرير الوطني وعلى السكان المدنيين في الشرق الجزائري. من أجل هذه الأسباب ما انفكت تونس والمغرب تطالبان بإجلاء القوات والقواعد الأجنبية عن ترابها.

هـ. أعضاء الحلف الأطلسي الذين يقتسمون مع فرنسا مسؤولية الجرائم التي يرتكبها المحتل في الجزائر لم يعد اليوم في استطاعتهم أن يعتمدوا على جهل الرأي العام العالمي لهذه الحقائق خصوصا منذ الاعتداء على التراب التونسي الذي تم يوم 8 فيفري 1958 على ساقية سيدي يوسف ففي هذا العدوان كانت الطائرات الأمريكية ب 26 هي التي قتلت الأطفال عند خروجهم من مدرسة " ساقية سيدي يوسف " .

وقد صرح السيد دوغلاس السفير الأمريكي السابق في باريس ومساعد كاتب الدولة للشؤون الاقتصادية صرح في 26 فيفري 1958 أن " استعمال الطيران الأمريكي ضد الساقية من الصعب تبريره". أن الشعب الجزائري قد سجل هذا التصريح على أن مفهومه يعني أن استعمال العتاد الأمريكي ضد الجزائريين أمر يبرره الأمريكان. إن السيد " دوغلاس ديون " قد اعترف بأن الأسلحة التي استعملتها فرنسا في هذه المناسبة، بعضها جزء من العتاد

قائمة الملاحق

العسكري الأمريكي الذي زودت به فرنسا بعنوان عضويتها في الحلف الأطلسي، وبعضه الآخر جلبته الحكومة الفرنسية مباشرة . وصرح في نفس اليوم "لنكولن وايت " الناطق باسم الخارجية الأمريكية: " لقد أخبرنا الفرنسيون بصفة شبيهة بال رسمية أن قسما من العتاد المستعمل في "الساقية" مصدره برنامج الإعانة العسكرية " .

وفي تقرير سري سلمه ديوان المحاسبة الأمريكية إلى لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي في فيفري 1958 بمناسبة قضية ساقية سيدي يوسف ضبط الديوان المذكور مبلغ المساهمة الأمريكية والأطلسية في الاعتداء على الشعب الجزائري. وتقول فقرات من هذا التقرير أن (كميات هامة) من الأسلحة الأمريكية وجهتها فرنسا إلى الجزائر بالرغم من وجود اتفاق بين البلدين ينص على إعادة الأسلحة الزائدة أي التي لا تستعملها فرنسا في تجهيز وحداتها الموضوعية تحت القيادة الأطلسية. على أن محرري هذا التقرير يؤيدون وجهة نظر الحكومة الفرنسية التي تقول أن " التمييز بين قوات الحلف الأطلسي وبين القوات التي لا توجد تحت قيادة الحلف تمييز تحكيمي، ولا يوجد أي عتاد زائد ما دام البلد الذي وجهت له الإعانة في حاجة إلى هذا العتاد " .

وتستخلص الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من ذلك أن الولايات المتحدة تساند مساندة كاملة استعمال العتاد الأمريكي في الجزائر، بل هناك ما هو أكثر من ذلك : فالتصريح بأن كل تمييز بين قوات الحلف الأطلسي والقوات الفرنسية المستعملة في الجزائر لا أساس له معناه أن أمريكا تعترف وتقبل بسد حاجات القوات الفرنسية المحاربة في الجزائر تحت عنوان الحلف الأطلسي، فيستحيل على الحلف الأطلسي والحالة هذه أن يتهرب من هذه الحقيقة .

ز. ومن جهة أخرى تلاحظ أن اشتراك بلدان الحلف الأطلسي في حرب الجزائر منذ ست سنوات يزيد عن كونه اشتراكا عمليا حيث أن كل القوى وكل النشاط العسكري لأي بلد من بلدان الحلف يدرس من طرف الحلف الأطلسي .

حسب التنظيم الخاص الذي يعرف باسم (البحث السنوي) ، إن " البحث السنوي" بتمكينه الدول الأطلسية من تبادل المعلومات المحددة حول برامجها العسكرية، ومن التوفيق بين حاجات الدفاع والإمكانات السياسية والاقتصادية، يمكن في نفس الوقت كل بلد أطلسي من أن يعرف بالضبط الأهمية النوعية والكمية للنشاط العسكري الفرنسي في الجزائر، ومن أن يدرك درجة التواطؤ الفعلي للحلف الأطلسي في حرب الجزائر .

وخلال الست السنوات الأخيرة لاحظ كل عضو في الحلف الأطلسي أن البرامج العسكرية الثلاثة الفرنسية التي تشكل التزاما مترتبا عن الحلف لم تحترمها فرنسا سواء فيما يتعلق بما يسمى " الأهداف الثابتة " أو (الأهداف المؤقتة) أو (الأهداف التعيينية) أن بتعبير أدق أن هذه البرامج لم تطبق حسب ما تتطلبه الأهداف المضبوطة

قائمة الملاحق

للحلف الأطلسي بل حسبما تتطلبه حرب الجزائر . ومن المعلوم أن " البحث السنوي " هو إحدى المهام الرئيسية للحلف، وهو يكون الأداة الأساسية لتنسيق جهود (الدفاع) في هذا الحلف، وخلال " البحث السنوي " هذا تبرز بسرعة أنواع الاختلال والعجز وغيرها من نقاط الضعف.

أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعتبر إذن أن حرب الجزائر قد ظهرت لكل دول الحلف الأطلسي بصفة واضحة مضبوطة في إحصائيات عسكرية وفي مختلف الحاجيات. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تستخلص من كل هذا أن بلدان الحلف الأطلسي قد قدمت عن إدراك تام ومعرفة دقيقة مساندتها لفرنسا في الجزائر.

ح. وفوق هذا فإن مسؤولية كل واحد من أعضاء المنظمة الأطلسية في العدوان على الشعب الجزائري لم يعد من الممكن أبدا الهروب منها، أن بلاغ مجلس الحلف الأطلسي المنشور يوم 27 مارس 1956 يوضح في هذا الصدد: " أن مجلس الحلف الأطلسي قد أحيط علما باستمرار عن سحب فرنسا لقواتها التي وضعتها تحت تصرف المنظمة الأطلسية وبحث الحالة الناجمة في أوروبا عن هذه التحركات وسجل أن فرنسا تعتبر من الضروري لصالح أمنها الخاص أن تزيد من القوات الفرنسية في الجزائر التي تعد جزء من المنطقة المشمولة بحلف شمال الأطلسي، ويعترف المجلس بأهمية الأمن في هذه المنطقة بالنسبة للحلف الأطلسي".

2. الإعانة المالية من منظمة الحلف الأطلسي لفرنسا :

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا تجهل أن نفقات الحرب في الجزائر داخلية في ميزانية المساهمة الفرنسية في "الدفاع المشترك"، وهذا عامل رئيسي بضبط خطورة مسؤولية الحلف الأطلسي في حرب الجزائر، إن النفقات العسكرية في الحرب الدائرة هي إذن قانونيا وسياسيا نفقات الحلف الأطلسي. ومن ناحية أخرى فإنه ليس في نية الحكومة المؤقتة للجمهورية أن تسجل في هذه المذكرة الإعانة المالية التي تحصلت عليها فرنسا في نطاق الحلف الأطلسي وفي نطاق التعاون المتبادل مثل (طلبات " أوف شور " والقروض المختلفة الخ...) إن هذه الإعانة لم تنقطع قط.

ولكن أضيفت إلى هذه الإعانة في أغلب الأحيان إعانات من الدول الغربية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية التي يفضلها أمكن للخزانة الفرنسية المثقلة بحرب الجزائر التي تكلفها ثلاثة مليارات من الفرنكات يوميا، أن تنتشل من أعماق العرق. وهكذا مثلا في 30 جانفي 1958 صودق لفرنسا على 655 مليون دولار من قبل الحكومة الأمريكية وبعض بلدان الحلف الأطلسي. وقد تحدثت مذكرة الوفد الفرنسي التي حررها جان موني الذي قدم إلى واشنطن ليحصل على إعانة مالية، تحدثت باستفاضة وتفصيل عن الاختلال المالي العرق الفرنسي من جراء حرب الجزائر، (لوموند أول فيفري 1958 ص 14) .

قائمة الملاحق

ومن بين الوثائق المتعلقة بهذه الإعانة تسجل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بصفة عابرة وجود " اتفاق يتعلق بمشتريات الحكومة الفرنسية من أميركا لبعض العتاد والأجهزة وقطع الغيار لتستعملها الوحدات الفرنسية العاملة تحت قيادة الحلف الأطلسي والمرابطة في أوروبا ". والقروض الممنوحة لهذا الغرض تبلغ 45 مليون دولار، ولكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يمكنها أن تساءل عن السعي الذي قامت به الولايات المتحدة الأميركية لحمل فرنسا على احترام هذا الاتفاق وعلى تحاشي انضمام هذه الفروض كما وقع فعلا إلى مبلغ 655 مليون دولار المخصصة للحرب الجزائرية.

3. تأييد دول الحلف الأطلسي الدبلوماسي:

إن الدول الغربية كثيرا ما تناقشت فرنسا في المسائل الجزائرية في نطاق الحلف الأطلسي وسطرت في اجتماعاتها هذه تأييدها الدبلوماسي لفرنسا.

وبالإضافة إلى ذلك استغلت فرنسا فرصة اجتماعات أخرى غربية لتطلب مائدة حلقاتها، ومن ذلك مثلا أن المباحثات التي ضمت السادة دالس وسلوين لويدي وكريستيان بينو في اجتماعات حلف جنوب شرقى آسيا بمانيلا في ربيع 1958 قد تناولت المسائل الجزائرية، وكذلك في كل دورة للأمم المتحدة يساند المعسكر الأطلسي بتفاوت موقف الاستعمار الفرنسي في الجزائر ويساهم هذا المعسكر في إطالة أمد الحرب الجزائرية. وعندما نبحت السياسة الخارجية لكل دولة من دول الحلف الأطلسي نجد، - بالرغم من بعض التردد المحتشم الذي لا تأثير له - تضامنا عمليا فعلا مع فرنسا في حربها بالجزائر .

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تستطيع بطبيعة الحال أن تكتشف هنا وهناك أن مساندة الدول الكبرى في الحلف الأطلسي لفرنسا ليست مشروطة بأي شروط، ولكن ما فائدة هذا اللعب العقيم الذي أفقده ست سنوات من الحرب كل قيمته، فبين النوايا والأعمال يوجد دائما مجالا ملطخ بدماء الشعب الجزائري.

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعتبر وصف القطر الجزائري بكونه « منطقة أطلسية مشمولة بالحلف الأطلسي » ، وصفا اعتباريا تعسفا وتعتبر المراكز العسكرية بالجزائر وفي أفريقيا الشمالية خطرا يهدد أمن

المغرب العربي بأكمله

في أبريل 1958 ضبط مؤتمر طنجة لشمال أفريقيا سياسة عدم الانحياز لأي من المعسكرين، والسلطات التونسية والمغربية الشاعرة بالخطر الذي تجلبه لأقطارها إقامة مراكز للحلف الأطلسي - لم تتوقف عن التشهير بهذا الخطر ومن المطالبة بإجلاء المراكز الأجنبية والقوات العسكرية المرابطة في ترابها . والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

قائمة الملاحق

التي تعتبر فوق ذلك أن الشعب الجزائري لم يعتد عليه أحد آخر غير فرنسا بمساندة دول الحلف الأطلسي - لا يسعها بدورها أن تقبل بأي حال من الأحوال أن يكون التراب الجزائري ضمن منطقة الحلف الأطلسي. وبناء على هذه الأسباب التي عرضناها فيما فوق فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تشهر أمام الملأ ليس فقط بإدخال الجزائر في الحلف الأطلسي عنوة بل تشهر أكثر من ذلك بالحلف الأطلسي نفسه بوصفه في آن واحد أداة للاستعمار موجهة في الوقت الحاضر ضد الشعب الجزائري بصفة خاصة وبوصفه عامل تهديد للأمن بالنسبة للمغرب العربي كله.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تلفت أمام الملأ انتباه دول الحلف الأطلسي إلى أن التأييد الدبلوماسي والإعانات الضخمة التي تمد بها هذه الدول فرنسا قد وضعت الحلف الأطلسي بصفة نهائية أمام الرأي العام في نظر شعوب البلاد الناشئة في مصاف الأحلاف الاستعمارية .

إن الدول الأطلسية بمواصلتها لتغذية حرب الجزائر بكل الوسائل قد فقدت أفريقيا وآسيا التي أصبحت مقنعة أكثر فأكثر بأن العالم الذي يسمى "حرا" يقوم بكل شيء لعرقلة انتصار حرية هذه الشعوب واستقلالها. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحتفظ لنفسها باستخلاص كل النتائج المترتبة عن ذلك .

تونس في 10 سبتمبر 1960

فرحات عباس

رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية¹

¹ يحي بوعزيز: ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرون من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، منشورات وزارة المجاهدين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ج2، ص- ص. 71-85.

رسالة مؤرخة 5 كانون الثاني / يناير 1955 موجهة من ممثل المملكة العربية السعودية إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني ، بناء على تعليمات من حكومتي ، أن أوجه انتباه مجلس الأمن بموجب الفقرة 1 من المادة 35 من ميثاق الأمم المتحدة إلى الوضع الخطير في الجزائر.

حيث ترى حكومتي أن هذا الوضع من المرجح أن يعرض الحفاظ على السلم والأمن الدوليين للخطر.

وأحتفظ بحق حكومتي في أن أطلب من رئيس مجلس الأمن الدعوة لعقد اجتماع للمجلس للنظر في هذه المسألة واتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا للميثاق.

وقد أرفق الطلب بملاحظة توضيحية حول هذا البند.

أرجو تعميم هذه الرسالة مع المذكرة التفسيرية على أعضاء مجلس الأمن.

تقبل سيدي فائق التقدير والاحترام

أسعد الفقيه

الممثل الدائم

مذكرة تفسيرية عن الوضع في الجزائر

خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر الماضي، عبرت الانتفاضة الوطنية مرة أخرى عن نفسها ضد الإدارة الفرنسية القمعية والظالمة في الجزائر، وقد تميزت هذه المرة بتنظيمها واتساع نطاقها، حيث وصفتها صحيفة "نيويورك تايمز" بأنها واحدة من أخطر حركات التمرد التي واجهتها فرنسا منذ ثلاثين عاما.

وقد سعت الحكومة والسلطات الفرنسية على الفور للقضاء على هذه الموجة الوطنية بكل الوسائل المتاحة لها، كما سعوا إلى الحط من قيمة أهداف الوطنيين وتشديد الرقابة على الأخبار القادمة من المنطقة. رغم هذه الإجراءات، لم يتمكنوا من إخفاء دهشتهم الكبيرة من حجم هذه الانتفاضة ، عندما اكتشفوا بأن القوة العسكرية والبوليسية بأكملها داخل البلاد الشاسعة، لا تزال غير كافية تماما للتعامل مع الوضع. وأرسلوا المئات من جنود القوات المجهزة تجهيزا كبيرا على الفور من فرنسا عن طريق الجو في اليوم الأول. كما أرسل رئيس الوزراء الفرنسي بالإضافة إلى ذلك ثلاث كتائب من المظليين، واستمرت القوات الفرنسية المجهزة بالكامل في الوصول إلى الجزائر بأعداد أكبر من أي وقت مضى. وقد أعلن رئيس الوزراء بيير منداس فرانس في الجمعية الوطنية في 11 ديسمبر بأنه قد أرسل إلى الجزائر بحلول ذلك التاريخ حوالي 40 ألف جندي، وأن عددا مماثلا قد أرسل إلى

قائمة الملاحق

الجارة تونس، وأن الحكومة تسعى بشكل أكبر إلى تعزيز معادتهم وتنظيمهم. وقبل خمسة أيام أعلن وزير الداخلية السيد ميتران ، في الجمعية الوطنية الفرنسية أن فرنسا لديها أكثر من 70 ألف جندي في الجزائر وأن هذا العدد لم يكن كبيراً لتأكيد نية فرنسا للاحتفاظ بالجزائر.

أعلن رئيس الوزراء الفرنسي صراحة في الجمعية الوطنية أن الطريقة الوحيدة لتأكيد وجود فرنسا في شمال إفريقيا هي إظهار القوة، وتم تكليف الجيش الفرنسي بتصفية القوات الوطنية، وقدرت "لوموند" عدد المشاركين في الهجومات الأولى بنحو 4000 وطني ، وذكرت بأنهم كانوا يرتدون زياً عسكرياً ومسلحين بالبنادق، ويعملون من مقرات في منطقة الأوراس ، بالتزامن مع هذه العمليات العسكرية المكثفة، أطلق الفرنسيون إجراءاتهم الاستعمارية القمعية الوحشية المعتادة، اعتقالات بالمئات في جميع أنحاء البلاد ، وتم حظر الأحزاب والصحف الوطنية؛ وتقييد الحريات العامة والخاصة؛ وصدرت أوامر لآلاف الأشخاص بمغادرة منازلهم، حيث احتلت القوات الفرنسية بلدات بأكملها في المناطق المحيطة بالتجمعات الوطنية.

صرح وزير الداخلية الفرنسي أن الحكومة الفرنسية لن تستجيب للمطالب الوطنية في الجزائر، لقد أصبح الوضع خطيراً لدرجة أنه صرح أمام "لجنة الداخلية" في الجمعية الوطنية بأن التفاوض الوحيد مع الوطنيين الجزائريين هو الحرب. بالرغم من قلة الرسائل الصحفية حول الوضع الجزائري ، فإنها مع ذلك تستمر في نقل الأخبار المقلقة عن اقتراب العمليات الدموية، تتحدث صحيفة لوموند عن "الحرب الصغيرة" التي تزداد حدة وقسوة في كل يوم، كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 19 ديسمبر بأن العمليات العسكرية ضد الوطنيين قد بدأت بشكل جدي واكتسبت زخماً منذ ذلك الحين، بل وذهب وزير الدولة الفرنسي إلى حد القول بأن الخطوات قد اتخذت بالفعل لجلب قوات من منظمة حلف شمال الأطلسي إلى الجزائر إذا كان ذلك ضرورياً.

تنظر المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً، إلى الوضع الراهن في الجزائر برعب كبير وقلق عميق، كما أن هذا الوضع في رأينا يمكن أن يثير رعب وقلق العالمين العربي والإسلامي. نتذكر برعب واثمناز مذبح عام 1945 عندما اجتاحت القوات الفرنسية وقاذفات القنابل عشرات القرى في ولاية قسنطينة الجزائرية فذبحوا أكثر من 40 ألف رجل وامرأة وطفل دون أي سبب أو مبرر، وترى حكومتي بأن الوضع في الجزائر قد يؤدي إلى احتكاك دولي ومن المحتمل أن يعرض صون السلم والأمن الدوليين للخطر.

لقد راقبت حكومة وشعب بلدي منذ فترة طويلة بقلق عميق المحاولة الفرنسية لمحو الخصائص الوطنية والثقافية والدينية للجزائر. حيث سعت الحكومة الفرنسية إلى تحقيق هذا الطمس البغيض لبلد عربي مسلم تحت ستار

قائمة الملاحق

الوضع التي فرضته عليه. وتحت ظل هذا الوضع الوهمي أصبحت الآن تبرر العمليات العسكرية القاسية الحالية والمخططة لتصفية الانتفاضة الوطنية ضد الحكم الاستعماري الفرنسي في الجزائر.¹

¹ U.N Archives : The Security Council Official records, Document Symbol : S/3341, « **Letter Dated 5 January 1955 from The Representative of Saudi Arabia Addressed To The President of The Security Council**», The United Nations Security Council, New York, 5 January 1955, pp.1-3, URL : https://digitallibrary.un.org/record/570419/files/S_3341-EN.pdf?ln=ar

مذكرة قدمها الوفد الجزائري إلى الأمين العام للأمم المتحدة 22 أكتوبر 1956

وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري.

150 شرق الشارع 56، نيويورك 22، نيويورك ، 22 أكتوبر 1956

إلى الأمين العام الأمم المتحدة

باسم جبهة التحرير الوطني الجزائري، نتشرف بتقديم المذكرة المرفقة مع طلب إدراج القضية الجزائرية "في جدول أعمال الدورة العادية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1 أكتوبر 1956، والموقع من الممثلين الدائمين لأفغانستان وبورما وسيلان ومصر وإندونيسيا وإيران والعراق والأردن ولبنان وليبيا وباكستان والفلبين والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن .

عن جبهة التحرير الوطني حسين آيت أحمد

1- في 1 أكتوبر 1956 ، قدم الممثلون الدائمون لـ 15 دولة أفروآسيوية إلى الأمين العام للأمم المتحدة خطاب يطالب بإدراج "القضية الجزائرية" على جدول أعمال الدورة العادية الحادية عشرة للجمعية العامة. ويجمع الشعب الجزائري على دعم هذا الطلب، معتقداً أن تدخل الأمم المتحدة في الصراع الفرنسي الجزائري سيساهم في تهئية الظروف اللازمة لحل سلمي للمشكلة.

2- خلال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، قبلت الدول الأفروآسيوية تأجيل مناقشة المسألة الجزائرية. وتم قبول هذا القرار على أمل أن تغتنم فرنسا، وتستوحي من ميثاق الأمم المتحدة الفرصة للتفاوض من أجل تسوية سلمية مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، على أساس حق الجزائريين في تقرير المصير و تحقيق الاستقلال وهو الأمل الذي عبر عنه الجزائريون.

3 - لقد خيبت الحكومة الفرنسية التي وصلت إلى السلطة بعد الانتخابات العامة في جانفي 1956 هذا الأمل في عودة السلام إلى الجزائر من خلال المفاوضات. فمنذ الجلسة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، صعّدت الحكومة الفرنسية الحرب، وحشدت مواردها العسكرية على أمل الوصول إلى حل عسكري للمشكلة الجزائرية بالقضاء على المقاومة المسلحة للوطنيين الجزائريين. كما أن القادة الفرنسيين الذين حصلوا على مهلة من الأمم المتحدة لحل المشكلة الجزائرية سلمياً من خلال المفاوضات قد استغلوا تلك المهلة لزيادة قوتهم العسكرية في الجزائر، وهم الآن يسعون للحصول على المزيد من الوقت لتحسين موقفهم العسكري ، حتى يكونوا قادرين على إملاء قانونهم.

قائمة الملاحق

4 - في نهاية الدورة العاشرة للجمعية العامة بلغ عدد القوات الفرنسية في الجزائر 150 ألف رجل، وتشير آخر الأرقام الرسمية الفرنسية (سبتمبر 1956) عن عدد القوات المسلحة الممثلة في الجزائر هي كالتالي: 400 ألف جندي نظامي، 100 ألف من قوات الدرك، ووحدات الأمن الجمهوري (C.R.S) والشرطة. ويمكن أن نضيف إلى هذه الأرقام حوالي 100 ألف مدني أوروبي شكلوا ميليشيات مسلحة، كما أرسلت الحكومة الفرنسية الكتائب إلى الجزائر - وهو ما لم يكن عليه الحال في الهند الصينية - وأجبرت اقتصادها الوطني على دعم الإنفاق اليومي للحرب في الجزائر بأكثر من مليار فرنك، وهو ما يمثل مبلغا أكبر من الحد الأقصى للإنفاق المنفق في حرب الهند الصينية.

5 - تتميز السياسة الفرنسية في الجزائر بما أسماه القادة الفرنسيون "الشرط العسكري المسبق"، وهو ما يعني إعطاء الأولوية للحل العسكري، وبعد أن اختارت العمل العسكري، مارست فرنسا قمعاً عسكرياً وبوليسياً على نطاق واسع. ويكفي أن نتابع الصحافة الفرنسية لنذكر أن هناك حرباً في الجزائر، حرب شرسة شنتها فرنسا، حرب مجازر، ابتزاز، دمار ومعظم ضحاياها مديون جزائريون عزل، من بينهم النساء والأطفال وكبار السن.

6 - يقاوم الجزائريون أحد أقوى الجيوش في العالم، والذي يستخدم قدراً أكبر من الموارد البشرية والمادية مقارنة بالمقاومين، الذين وجهوا ضربات كبيرة للقوات الفرنسية ووسعوا مجال عملهم. ويسيطر الوطنيون الجزائريون على أكثر من خمسي البلاد، وليست القوات الفرنسية في بقية الأراضي الجزائرية بأمان، اليوم، يدرك كل من ينظر إلى الحقائق في فرنسا إلى إفلاس سياسة القوة، حيث يجدون أنفسهم في مواجهة جيش التحرير الوطني الذي تزداد أهميته في كل يوم ويتعزز من حيث التنظيم والمعدات. إن هذه "المعجزة" العسكرية للمقاومة الجزائرية ترجع إلى حقيقة لا يمكن دحضها وهي أن المقاومة الجزائرية مقاومة جماهيرية، وأن كل الجزائريين يقدمون الدعم الكامل للمقاومة الوطنية المسلحة، والتفاف الجزائريين بالإجماع حول جبهة التحرير الوطني والتي تجمع اليوم أعضاء وإدارة جميع المنظمات الوطنية السابقة تحت لوائها.

7 - منذ انعقاد الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، يمكننا القول بأن الحكومة الفرنسية اعترفت في الواقع بأن المشكلة الجزائرية لا تعتبر مشكلة داخلية فرنسية. وأن الادعاء بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وأن تشكيلها لمجموعة من المقاطعات الفرنسية قد اختفى تماماً من تصريحات الحكومة الفرنسية التي اعترفت بشخصية الجزائر، وحتى أنصار الاستعمار الفرنسي التقليدي أيدوا هذه الأطروحة ممثلين بالمشير ألفونس جوان.

قائمة الملاحق

كما لوحظ في مارس 1956 ، إثارة مسألة استخدام الحكومة الفرنسية لقوات حلف شمال الأطلسي الفرنسية في الجزائر ، والسياسة الفرنسية في هذا البلد قبل اجتماع مجلس هذه المنظمة الدولية ، وإثارتها للجدل بخصوص القرار الذي اتخذته المجلس.

وقد وقع رئيس وزراء فرنسا السيد غي مولي خلال زيارته الرسمية لموسكو، وكذلك خلال الزيارات الرسمية إلى باريس للرئيس تيتو ورئيس الوزراء نهر، على بلاغات وأدلى بيانات يعترف فيها بأن مسألة الجزائر كانت محل بحث مع هؤلاء القادة الأجانب بمناسبة هذه اللقاءات الدولية. كما أدلى وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو خلال زيارته الرسمية إلى كراتشي ونيودلهي والقاهرة وواشنطن بتصريحات يعترف فيها بأنه ناقش السياسة الفرنسية في الجزائر مع ممثلي الحكومات التي زارها. وقد منحت الحكومة الفرنسية الحالية اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحق في إرسال لجنة تحقيق إلى الجزائر، وقد زارت هذه اللجنة معسكرات الاعتقال والسجون هناك، رغم معارضة كل الحكومات السابقة لأي زيارة لهذه المنظمة الدولية على أساس أنها شأن فرنسي داخلي.

8 - من الحجج الرئيسية التي طرحتها الدعاية الفرنسية الرسمية خلال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، أنه كان من المستحيل الدخول في مفاوضات في الجزائر على أساس غياب القوى السياسية التمثيلية، وهذا بسبب عدم وجود ممثلين شرعيين للجزائر. هذا التأكيد الفرنسي يتناقض مع كل تصريح صادر عن رئيس الوزراء الفرنسي ووزير الخارجية ووزيرهم المقيم في الجزائر، والذين يوجهون جميعهم هجوماتهم ضد جبهة التحرير الوطني التي يؤكدون بأنها القوة الرائدة في السياسة الجزائرية والمقاومة العسكرية. وعلاوة على ذلك، فإن الطابع التمثيلي لجبهة التحرير الوطني لم يعد موضع تحد، سواء من قبل الشخصيات السياسية الفرنسية أو من الاتجاهات المختلفة للرأي العام الفرنسي كما انعكست في الصحافة. وحقيقة هذا الأمر هي أن القادة الفرنسيين وحتى الآن لم تكن لديهم رغبة حقيقية في إجراء محادثات بخصوص حل المشكلة الجزائرية في ضوء تطور التطلعات التاريخية والوطنية للشعب الجزائري.

9- بذلت الحكومة الفرنسية جهودا دعائية كبيرة لإقناع الرأي العام الدولي بأن وجود أقلية أوروبية يشكل مشكلة سياسية واجتماعية وإنسانية يصعب حلها، وتحدث الوطنيون الجزائريون بوضوح حول هذه القضية. ورأيهم هو أن أفراد هذه الأقلية من أصل أوروبي (أقل من مليون من جملة 11 مليون) سيكون لديهم إمكانية إذا رغبوا، في الحصول على الجنسية الجزائرية مع المساواة في الحقوق والواجبات. حيث يعتمز الجزائريون إقامة جمهورية ديمقراطية واجتماعية في إطار اتحاد شمال إفريقي، ويريدون إنهاء جميع أشكال التمييز العنصري والديني في بلادهم، إنهم يعتمزون حماية المصالح المشروعة لهذه الأقلية ، باستثناء الامتيازات المتأصلة في النظام الاستعماري الحالي.

قائمة الملاحق

10 - بعد التحليل، أدت العديد من المشاريع السياسية التي أعلنتها الحكومة الفرنسية بشأن الجزائر إلى استنتاج مفاده أن المسؤولين الفرنسيين لا يرغبون في تجاوز الامتياز الأحادي للإصلاحات، مع السماح للجزائر بمستوى معين من الاستقلال الإداري، والتي من شأنها ترقية وضع مجموعة من المقاطعات الفرنسية إلى مقاطعة فرنسية كبيرة. ولا يوجد موضع في المشاريع الفرنسية الرسمية، يمكن للمرء أن يجد فيه أدنى اعتراف بالجزائر كأمة أو بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير. تحاول الحكومة الفرنسية بكل هذه المشاريع عزل الجزائر عن سياقها في شمال إفريقيا، وتحاول إبقاء الجزائر ضمن نظام سياسي فرنسي يرقى إلى الحفاظ على تواجدتها في قلب شمال إفريقيا، من وجهة نظر سياسية وعسكرية واقتصادية من أجل امتلاكها لقوة ضغط دائمة على تونس والمغرب. وهو الأمر الذي من شأنه أن يمنع هذه الدول من الحصول على استقلالها الكامل؛ الذي تم الاعتراف به من خلال الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا. وهذا يفسر الضغط المستمر والمشروع على فرنسا من قبل سلطان المغرب ورئيس الوزراء الحبيب بورقيبة. إن المغرب وتونس اللتان تؤكد حكومتاهما باستمرار على آمالهما في توحيد شمال إفريقيا، يدعمان أشقاءهما الجزائريين دون قيد أو شرط، ويعتبران صراحة بأن الحل النهائي لمشكلة شمال إفريقيا يكمن في الجزائر.

11- لكل الأسباب المذكورة أعلاه ندعو إلى تدخل الأمم المتحدة في القضية الجزائرية. إن الجزائريين الذين يؤيدون الحل السلمي من خلال المفاوضات المباشرة بينهم وبين فرنسا، ويعتبرون بأن ضغط الوحدة العامة الدولية المعبر عنه من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، هو وحده الذي يمكن أن يدفع فرنسا لقبول المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري وحل سلمي للقضية الجزائرية.

12- لقد أظهرت تجربة السنوات القليلة الماضية - بالنسبة لتونس والمغرب - بأن مناقشة هذه القضايا في الأمم المتحدة ساهم بشكل إيجابي في إعادة السلام لهذه البلدان من خلال اعتراف فرنسا باستقلال هذه الدول. والمسألة الجزائرية مثل المسألتين التونسية والمغربية، تقدم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة نفس الخصائص والقوى التي لا تقاوم كنتيجة للتطور التاريخي. وإن نتيجة الصراع ليست موضع شك بأي شكل من الأشكال، ولكن يمكن للأمم المتحدة ولاسيما جمعيتها العامة، أن تساهم فعليا في تسريع اليوم الذي سيتم فيه تسوية الصراع الفرنسي الجزائري سلميا. لقد أريققت الكثير من الدماء في الجزائر، ولم يعد بإمكان الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تظل غير مبالية بالحرب التي اندلعت خلال العامين الماضيين.

حسين آيت أحمد¹

¹ Mohamed Harbi, Gilbert Menyier, Op.cit, pp.787-790.

مذكرة جبهة التحرير الوطني إلى الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة بخصوص الدورة 13 للجمعية العامة.

نيويورك، سبتمبر 1958.

بأمر من جبهة التحرير الوطني التي أمثلها لي الشرف بان أقدم لكم المذكرة التالية:

(1) قررت الحكومة الفرنسية بصفة انفرادية استبدادية أن تجري في القطر الجزائري عمليات الاستفتاء على الدستور الفرنسي. إن الشعب الجزائري وجبهته يفضحان أمام العالم هذه المهزلة السياسية التي تحضرها فرنسا وسوف يقفان في وجهها بكل ما لديهما من قوى.

(2) إن الحكومة الفرنسية تشبث بخرافة "الجزائر قطعة من فرنسا" منكرة بذلك الحقائق السياسية والعالمية.

(3) إن الجزائر ليست فرنسية. ولا يمكن لأي كان أن يتجاهل الحرب الاستعمارية التي توصلها فرنسا بالجزائر لمساندة سياستها هناك والحكومة الفرنسية تعتمد في حملتها الانتخابية على قوة 800 ألف جندي وشرطي وعلى ثلثي سلاحها الجوي ونصف بحريتها الحربية فالجيش الفرنسي هو الذي يقوم بجميع الأعمال لتحضير الاستفتاء وهو الذي كلف بمراقبة عمليات التصويت إن الجزائر صارت يفعل هذه السياسة جملة من المحتشدات والمنافي والسجون .

(4) إن الدستور الفرنسي لا يهم إلا الشعب الفرنسي والشعب الجزائري لن يقبل بالمساهمة في الاستفتاء الفرنسي.

فإذا أرادت الحكومة الفرنسية أن تسمع كلمة الشعب الجزائري فما عليها إلا أن ترجع له استقلاله وسيادته.

(5) منذ الدورة الثانية عشر لهيئة الأمم المتحدة أصبح رأي العالم معروفا بوضوح في نقطة وهي أن المشكل الجزائري مشكل عالمي بطبيعته وبالعواقب الناتجة عن تطوره بل إنه في إمكاننا أن نصرح بأن هذا المشكل تحول منذ مؤتمر عكرا (أفريل 1958) إلى نزاع فرنسي إفريقي بعد أن كان نزاعا فرنسيا جزائريا .

(6) إن الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة عبرت في وضوح عن رغبتها في أن ترى فرنسا تفتح "محادثات"، للوصول إلى حل ملائم لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس فان ممثلي 24 دولة افريقية وآسيوية طلبوا من جديد تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة.

(7) إن الأمم المتحدة لن يمكنها أن تبقى مكتوفة الأيدي أمام المهزلة البشعة التي يجري تحضيرها بالجزائر والتي تمثل استخفافا مفضوحا بأبسط المبادئ الديمقراطية. وان عمليات الاستفتاء الفرنسي بالجزائر من شأنها - إن هي تواصلت - أن تتسبب في أحداث تلقى مسؤوليتها على فرنسا.

قائمة الملاحق

8) إن الكاتب العام لهيئة الأمم المتحدة يقوم أكثر فأكثر بدور عملي وناجع لإنقاذ السلام العالمي. لهذا فإننا نعتبر انه من الضروري أن يتدخل لحمل الحكومة الفرنسية على الرجوع في فرض سياسة لا يرضى عنها الشعب الجزائري. إن تدخلا كهذا من طرف الكاتب العام يبرره عرض القضية الجزائرية من جديد على الأمم المتحدة ومناقشتها من طرف الدورة الثالثة عشرة.

مُحَمَّدُ يَزِيدُ

ممثل جبهة التحرير الوطني في هيئة الأمم المتحدة¹

¹ " مذكرة إلى الأمم المتحدة"، المجاهد، ع29، جهة التحرير الوطني، الجزائر، 17 سبتمبر 1958، ص.6

رسالة مؤرخة في 25 أكتوبر 1956 موجهة من ممثل فرنسا إلى الأمين العام

نيويورك، 25 أكتوبر 1956

يشرفني أن أطلب إدراج البند التالي على جدول أعمال الاجتماع المقبل لمجلس الأمن: "المساعدة العسكرية المقدمة من الحكومة المصرية إلى المتمردين في الجزائر".

أحيل إليكم طيه مذكرة أورد فيها الأسباب التي دفعت الحكومة الفرنسية إلى عرض هذه المسألة على مجلس الأمن.

مع فائق التقدير والاحترام

برنار كورني جونتيل

السفير والممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

مذكرة

في 16 أكتوبر، تم فحص سفينة بدون علم تحمل اسم "سانت بريافيلز" «St Briavels» ولكنها لا تزال مسجلة في لويد«Lloyd» تحت اسم آتوس، بواسطة السفينة الحربية الفرنسية، "القائد بيمودان" «Commandant de Pimodan»، قبالة رأس الشوكات الثلاث، من أجل الاستفسار عن العلم.

بعد أن كشف هذا الفحص عن عدم وجود أوراق للسفينة والمواد، ووجود أسلحة تمكن الطاقم والركاب من الوصول إليها، نقلت آتوس إلى ميناء نمور«Nemours»، حيث وجدت الشرطة وسلطات الجمارك الفرنسية أن السفينة كانت تحمل كمية كبيرة جدا من الأسلحة والذخيرة (ملحقة بالقائمة) وستة ركاب سريين.

وبحسب تصريحات مالك السفينة والربان ومشغلي اللاسلكي، فقد تم تحميل السفينة ليلة 3 إلى 4 أكتوبر بالإسكندرية، حيث بعد خروجها من الرصيف رقم 30، قادها ضابط في البحرية المصرية بالزي الرسمي إلى ميناء عسكري يقع في "منطقة محظورة". أين كان قطار من سبع عربات محملة بالأسلحة ينتظر على الرصيف. وشارك 150 من الأفراد العسكريين بالزي الرسمي في عمليات التحميل التي استغرقت 4 ساعات. وفي حوالي الساعة الرابعة والنصف صباحا، بقيادة ضابط بحري مصري، تم نقل السفينة إلى المرسى على الطريق المفتوح، أين قامت السلطات المصرية بمختلف الإجراءات: تم حجز جوازات سفر الطاقم وأوراق متنوعة، وصعود 6 ركاب على متنها، كما تم مصادرة أوراقهم الثبوتية. لتغادر السفينة مكلاً الإسكندرية في الساعة 9 صباحا.

قائمة الملاحق

وبحسب نفس التصريحات ، كان من المقرر أن ترسو السفينة في خليج بوفاديس بالقرب من رأس الماء على الحدود بين المغرب والجزائر؛ أين كان من المقرر أن تأتي قوارب الصيد لتفريغ حمولة السفينة، وكانت الأسلحة مخصصة لرئيس المقاتلين في توران (صيرة حاليا)، بالقرب من تلمسان.

وعرف أيضا من التحقيق بأن الركاب الستة السريين كانوا قد حضروا لتوهم دورات تدريبية عسكرية في مصر، أحدهم يعمل في مجال الراديو وقد تدرب في المدرسة العسكرية المصرية وثكنات درنة والقاهرة، وكان من المقرر أن يشارك في إنشاء سلسلة إذاعية ينظمها المقاتلون الجزائريون. وكان الخمسة الآخرون قد حضروا لتو دورات تعليمية في التخريب بمعسكر إنشاص في المدرسة العسكرية المصرية بالقاهرة. وقد حمل زعيم المجموعة خطابا موجها إلى المرسل إليه من الأسلحة ، وهو رئيس مقاتلي توران.

وكشف التحقيق أيضا أن " سانت بريافيلز "، المعروفة سابقا باسم آثوس وهو يخت بحمولة 154 طن، قد تم شراؤه من خلال وكلاء المخابرات المصرية في جويلية 1956 ، وكان مالكة إبراهيم مُحَمَّد النبال يعمل في قسم "شمال إفريقيا" وهو من أجهزة المخابرات المصرية ، حيث كان مسؤولا عن شحنات الأسلحة على مدى السنوات الثلاث الماضية. وكان بين فيفري وسبتمبر 1955 في مهمة بإسبانيا والمغرب الأسباني، حيث أشرف على ثلاث شحنات كبيرة من الأسلحة المحملة على متن يخت "دينا" ، التي كانت مخصصة للمقاتلين الجزائريين، وظل على اتصال مستمر بالمخابرات العسكرية المصرية.

تقدم الحقائق السابقة دليلاً دامغاً على المسؤولية المباشرة للدولة المصرية عن التمرد في الجزائر. يشكل تدخل الحكومة المصرية اعتداء على السيادة الفرنسية في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي الأساسية التي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى واحترام الدولة لسيادة الدول الأخرى.

الملحق

الأسلحة والذخيرة المصادرة على متن السفينة آتوس

الأسلحة:

12	مدافع هاون، 3 بوصات
63	مدافع هاون، 2 بوصات
1997	بنادق كندية 7/7
152	حراب للبنادق الكندية
247	مسدسات آلية من طراز بيريطا

قائمة الملاحق

236	مخازن بربط الآلية الكبيرة
248	مخازن بربط الآلية الصغيرة
6	المدافع الرشاشة، عيار 7.62، مجهولة المصدر
74	بنادق آلية برن، عيار 7.7
34	مدافع رشاشة ألمانية من طراز M0، عيار 7.92
255	بنادق مجهولة المصدر والعيار
20	بنادق بلجيكية، عيار 7.7
31	مسدسا أوتوماتيكية إيطالية، عيار 6.5
عبوة 43	تحميلات مدافع الهاون
1199	مخازن برن منحنية
15	مخازن برن مستقيمة

الذخيرة:

276 صندوق يحتوي 1000 خرطوشة كروية عادية، عيار 7.7

50 صندوق يحتوي 1248 خرطوشة حارقة ، عيار 7.7

صندوقان يحتويان 1350 خرطوشة حارقة ، عيار 7.7

100 صندوق يحتوي 1000 خرطوشة كروية عادية ، عيار 7.92

49 صندوق يحتوي 2000 خرطوشة ، عيار 9 ملم

علبة واحدة، غير ممتلئة من خرطوشة عيار 9 مم

صندوقان يحتويان 2500 من خرطوشة مسدس من نوع S و W ، عيار 9 ملم

39 صندوق يحتوي 1800 خرطوشة ، عيار 11.25.

علبة واحدة تحتوي 1000 خرطوشة ، عيار 7.65

قائمة الملاحق

علبة تحتوي 1000 خرطوشة مارك 32M عيار 8 مم

81 صندوقا يحتوي 24 قنبلة يدوية مع صواعق

321 صندوق يحتوي 3 طلقات كاملة لمدافع الهاون عيار 3 بوصات

7 علب تحتوي 12 عبوة مجوفة مضادة للدبابات

107 علبة تحتوي 12 طلقة كاملة لمدافع الهاون عيار 2 بوصة

علبة واحدة من مسدسي رمي خط مع 4 طوربيدات كاملة¹

¹ U.N Archives , « Letter Dated 25 October 1956 From The Representative of France Addressed To The Secretary-General», Op.cit, pp.1-5.

تصريح الناطق الرسمي باسم وزارة الأخبار بخصوص اغتيال باتريس لومومبا

تونس، 11 فيفري 1961

أعلنت السلطات المزيفة التي أقامها عملاء الاستعمار في كاطنغا بأن السيد باتريس لومومبا الرئيس الشرعي لحكومة الكونغو وزميليه وزير الشباب والرياضة ونائب رئيس مجلس الشيوخ قد تمكنا من الفرار من السجن. إننا نخشى أسوأ الاحتمالات من هذا الخبر ، فقد أصبحت حياة الزعيم الكونغولي مهددة باستمرار منذ اعتقاله، وهناك أخبار تشير إلى اغتياله تحت غطاء هذا القرار المزيف.

ان هذا طور جديد من المؤامرة المنظمة ضد استقلال الكونغو ووحدته، وإذا تأكدت أخبار اغتيال السيد باتريس لومومبا فان مرتكبي الجريمة يعرفهم العالم اجمع، إن قوى الاستعمار الغربي الجديد هي التي تتحمل مسؤولية هذه الجريمة الشنعاء التي ارتكبت في حق إفريقيا بأجمعها.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المتضامنة مع الشعب الكونغولي وقادته الشرعيين الحقيقيين تدين التواطؤ الفعلي الصريح للسكرتيرية العامة للأمم المتحدة وللدول الغربية في المؤامرة التي دبرت لفرض بعض الخونة الموالين للاستعمار وقواه الاستقلالية والاستبدادية على الشعب الكونغولي.

الناطق الرسمي باسم وزارة الأخبار

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية¹

¹ " تصريح ناطق رسمي باسم وزارة الأخبار "، المجاهد، ع89، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 13 فيفري 1961، ص.10.

نص بيان إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب الجزائري.

نظرا للسلطات التي حولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية على لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 أوت 1957)

فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهي تباشر مسؤولياتها ابتداء من

هذا اليوم الجمعة 04 ربيع الأول 1378هـ الموافق ليوم 19 سبتمبر 1958م، على الساعة الواحدة بعد الزوال

بتوقيت الجزائر.

19 سبتمبر 1958.¹

¹ عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص. 432.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 13:

الوزير	الحقيبة
فرحات عباس	رئيس الوزراء
أحمد بن بلة (سجين)	نائب رئيس الوزراء
كريم بلقاسم	نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة
حسين آيت أحمد	وزراء دولة (كلهم مساجين بفرنسا)
رابح بيطاط	
مُحَمَّد بوضياف	
مُحَمَّد خيضر	
الدكتور مُحَمَّد الأمين دباغين	وزير الشؤون الخارجية
محمود الشريف	وزير التسليح والتموين
عبد الله بن طوبال	وزير الداخلية
عبد الحفيظ بوصوف	وزير المواصلات والاتصالات العامة والمخابرات
الدكتور أحمد فرانسيس	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية
عبد الحميد مهري	وزير شؤون الشمال الإفريقي
مُحَمَّد يزيد	وزير الأخبار والاعلام
بن يوسف بن خدة	وزير الشؤون الاجتماعية
أحمد توفيق المدني	وزير الشؤون الثقافية
الأمين خان (عضو مجلس ولاية قسنطينة)	كتاب الدولة
عمر أوصديق (عضو مجلس ولاية الجزائر)	
مصطفى اسطانبولي (عضو مجلس ولاية وهران)	

تشكيلة الحكومة المؤقتة الجزائرية الأولى 19 سبتمبر 1958.¹

¹ عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص.433.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 14:

الوزير	الحقيبة
فرحات عباس	رئيس الوزراء
أحمد بن بلة (سجين)	نائب رئيس الوزراء
كريم بلقاسم	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
حسين آيت أحمد(مسجون بفرنسا)	وزراء دولة
رابح بيطاط(مسجون بفرنسا)	
مُحَمَّد بوضياف(مسجون بفرنسا)	
مُحَمَّد خيضر(مسجون بفرنسا)	
مُحَمَّد السعيد	
لخضر بن طوبال	وزير الداخلية
عبد الحفيظ بوصوف	وزير التسليح والمواصلات العامة
الدكتور أحمد فرانسيس	وزير الشؤون المالية و الاقتصادية
عبد الحميد مهري	وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية
مُحَمَّد يزيد	وزير الأخبار

تشكيلة الحكومة المؤقتة الجزائرية الثانية.¹

¹ عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص.444.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 15:

الوزير	الحقيبة
بن يوسف بن خدة	رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
كريم بلقاسم	نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
أحمد بن بلة (مسجون بفرنسا)	نائب رئيس مجلس الوزراء
مُحَمَّد بوضياف	نائب رئيس مجلس الوزراء
حسين آيت أحمد (مسجون بفرنسا)	وزراء دولة
رابح بيطاط (مسجون بفرنسا)	
مُحَمَّد خيضر (مسجون بفرنسا)	
لخضر بن طوبال	
مُحَمَّد السعيد	
سعد دحلب	وزير الشؤون الخارجية
عبد الحفيظ بوصوف	وزير التسليح والمواصلات العامة
مُحَمَّد يزيد	وزير الأخبار

تشكيلة الحكومة المؤقتة الجزائرية الثالثة.¹

¹ عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص، ص. 454، 455.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 16:

الدولة المعترفة	التاريخ
العراق/ليبيا/المغرب/ تونس	19 سبتمبر 1958
المملكة السعودية/كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958
الجمهورية العربية المتحدة/اليمن	21 سبتمبر 1958
الصين الشعبية/السودان	22 سبتمبر 1958
الفيتنام	26 سبتمبر 1958
غينيا	30 سبتمبر 1958
منغوليا	15 ديسمبر 1958
لبنان	15 جانفي 1959
يوغسلافيا	12 جوان 1959
غانا	10 جويلية 1959
الأردن	20 سبتمبر 1959
ليبيريا	07 جوان 1960
الطوغو	17 جوان 1960
الإتحاد السوفييتي	03 أكتوبر 1960
مالي	14 فيفري 1961
الكونغو	19 فيفري 1961
تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961
بلغاريا	29 مارس 1961
باكستان	شهر أوت 1961

قائمة الدول المعترفة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حتى صيف 1961.¹

¹ "اعترافات الدول بالحكومة المؤقتة"، منصة تاريخ مجيد وعهد جديد، وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، الجزائر، 2023، أنظر الرابط:

<https://gloriousalgeria.dz/Ar/Post/show/128/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%82%D8%AA%D8%A9->

تقرير حول النشاطات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
وثيقة داخلية للحكومة بخصوص القرارات المتخذة في مجلس الوزراء

18 جانفي 1959.

مقدمة

1 - انطلاقا من تحليل الوضع الدولي يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

أ. سياستنا التي بدأناها من خلال الرحلة إلى بكين والاتصالات في موسكو أثبتت أنها صحيحة أكثر من أي وقت مضى ، أي أنه من خلال مناشدة الشرق، يمكننا أن نتوقع ردود فعل مثيرة للاهتمام من الغرب ؛

ب. يجب استغلال الدعم المتحصل عليه من الشرق إلى أقصى حد ؛

ج. يجب على الثورة الجزائرية أن تحافظ على نشاطها ضمن الإطار المحايد السائد في إفريقيا وآسيا.

2 - بالنسبة للأهداف التي يجب تحقيقها ، يجب أن نعطي الأولوية المطلقة للبحث عن الدعم المادي أينما كان ، سواء في الشرق أو في الغرب.

3 - البحث عن المساعدات المادية هو جزء من نشاطنا الدبلوماسي العام. ويجب أن يكون لهذا النشاط الأهداف التالية:

أ. الحشد للمسألة الجزائرية في دول إفريقيا أولا ثم إفريقيا وآسيا. ولدينا فرص الحصول على أكرأ جديدة وباندونغ جديد بشأن المسألة الجزائرية ، مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كمشرك وصاحب مصلحة ؛

ب. توسيع نطاق الاعترافات بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؛

ج. تفكك الحلف الغربي من حيث السياسة الفرنسية الجزائرية والمشكلة التي يطرحها البحث عن منافذ أفريقية لرأس المال الأجنبي.

د. إقامة اتصالات مباشرة ومثمرة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ودول أوروبا الشرقية.

قرار

أ. حشد الدول الأفريقية والآسيوية:

- الاقتراح على الهيئة الدائمة لدول أكرأ عقد مؤتمر خاص في عاصمة أفريقية بشأن القضية الجزائرية. ستحضر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالوضع "الفعلي" التي تتمتع به في نيويورك. وسيبحث هذا المؤتمر بشكل خاص في مسألة المساعدة التي ستقدم للجزائر. كما سنطلب منه الدعوة إلى مؤتمر أفرو آسيوي حول الجزائر.

قائمة الملاحق

- يجب أن يكون هذا النهج مصحوبا ببعثات إلى العواصم الأفريقية للحصول على قرار إيجابي والحصول على مساعدة مادية ، ولاسيما من غانا وليبيريا ؛
- تبدأ الحملة على المستوى الآسيوي بزيارة رئيس المجلس للهند وتشمل زيارة رسمية لإندونيسيا. هناك حاجة لبعثات إلى دول جنوب شرق آسيا والفلبين واليابان.
- ب. حملة الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:
- من المحتمل أن يؤدي الاعتراف إلى ظهور معترفين جدد. وهم الهند في آسيا ، وغانا في أفريقيا؛
- يجب بذل جهد مع إيران وأفغانستان.
- إثارة مشكلة الاعتراف بالحرب في بعض البلدان ؛
- الحجة الداخلية التي طرحها البعض هي عقبة يجب مكافحتها بشكل منهجي على أساس دراسة معمقة.
- ج. اللعب على تناقضات حلف شمال الأطلسي:
- تعزيز العمل في واشنطن بمخطط شمال إفريقي. المرحلة الأولى على مستوى السفارات، والثانية أن تكون على مستوى الحكومة بإرسال وفد من شمال إفريقيا ؛
- محاولة إجراء اتصالات جادة في لندن، في العواصم الاسكندنافية ، في بون وروما وأثينا وقبل كل شيء أنقرة ، مدريد كهدف منفصل ومهم للغاية ؛
- إثارة مشكلة الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومسألة النفط الصحراوي ، والتحذير من خطورة العقود الموقعة مع فرنسا في الجزائر.
- د. الحفاظ على الاتصالات المباشرة والمثمرة مع الشرق وتعزيزها لضمان الوفاء بالوعود التي قطعها بكين و موسكو، يجب أن يظل وزير التسليح على اتصال بشأن التنفيذ وطرقه.
- هـ. على المستوى العربي:
- انتزاع ما يمكن أخذه من القاهرة على المستوى المادي، مع إنشاء قواعد جديدة والبحث عن طرق نقل جديدة؛
- تجنب القطيعة مع الجمهورية العربية المتحدة، مع الاستعداد لآثار مراجعتها السياسية بخصوص الجزائر؛
- البقاء على الحياد التام في النزاعات العربية الداخلية بالإصرار على عدم استغلال القضية الجزائرية أو استغلالها في هذه النزاعات.
- الضغط على الحكومات العربية للوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الجزائر التي تم التعهد بها في إطار جامعة الدول العربية.

قائمة الملاحق

- إن قيام رئيس المجلس بجولة منظمة بعناية في العواصم العربية أمر ضروري لسياستنا العربية في المساعدة المادية والدبلوماسية.¹

¹ Mohamed Harbi, Op.cit, pp.381-383.

رسالة من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى شو انلاي

تونس ، 24 أكتوبر 1960

صاحب السعادة ،

خلال محادثتنا في بكين ، تشرفنا بشرح المشاكل التي تواجه حرب التحرير . اعتقدنا أنه من الضروري الإصرار قبل كل شيء على حقيقة أن الثورة الجزائرية تواجه اليوم تحالفاً لقوى منظمة حلف شمال الأطلسي ، التي توفر لها الولايات المتحدة الأمريكية الأساسيات من تمويل، مواد حربية وأيضاً في فنيين تم تعيينهم في القواعد العسكرية المختلفة بالجزائر لصيانة الآليات الحربية الأمريكية والتدريب على استخدامها.

ومن المهم أيضاً أن نشير إلى سعادتك بأن عددًا من ضباط الدول الغربية، ولاسيما البلجيكيين والأوروبيين من جنوب إفريقيا، يشاركون في العمليات التي تُنفذ ضد شعبنا، من أجل الاطلاع على أساليب الحرب الشعبية.

كل هذا يؤكد بشكل كاف على الأهمية التي توليها الإمبريالية الغربية بشكل عام لساحة المعركة الجزائرية.

خلال محادثتنا في بكين، عرضنا بصراحة على عنايتك الكريمة، المشاكل الجديدة التي يتعين على شعبنا مواجهتها بعد أن عانى عشر سنوات من الحرب القاسية والقمع الشرس. شعبنا الصغير الذي يبلغ عدد سكانه 10 ملايين نسمة ، والذي أباده الظلام والبؤس بعد 130 عاماً من الاستعمار ، تمكن مع ذلك من استعادة الطاقة الكافية لكسر نير الإمبريالية إلى الأبد ، ولا يزال مصممًا بشدة على القتال حتى تحقيق النصر النهائي.

لكن كل موارد شعبنا في الطاقة، في العزم على الانتصار والتضحيات، لا تمنعنا من إدراك الصعوبات التي يجب أن نواجهها بقوة، بمساعدة أصدقائنا وحلفائنا الأقوياء.

ليس هناك شك في أن قضية ونتائج الحرب الجزائرية لها أهمية كبيرة ليس فقط على حركة التحرر والتقدم للشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة، ولكن أيضا على الإمبريالية الغربية بشكل عام.

قائمة الملاحق

وهكذا ، في مواجهة التحالف الإمبريالي، نعتقد أنه من الصواب أن نطلب المساعدة من أصدقائنا وحلفائنا حيث يكون إلحاحنا أكثر شدة في المجالات التقنية ، التي لم يتعامل معها شعبنا بسبب 130 عامًا من الاستعمار، والتي لن سيصل إليها ببطء شديد إذا لم يتم مساعدته بشكل فعال.

إن وجود فنيين أصدقاء بالقرب من مصالحنا، على مستوى هيئة الأركان والقيادة العامة والمدارس الخاصة، سيمكننا من التقدم بسرعة أكبر على طريق النصر وبالتالي توفير الوقت الثمين ليس فقط على الشعب الجزائري ولكن على جميع الشعوب المحبة للحرية والتقدم.

نحن مقتنعون أيضا أنه مهما كانت جودة عروضنا التقديمية، فإنها لا تستطيع تصوير الواقع المعقد الذي نواجهه بشكل صحيح. لذلك من المفيد لأصدقائنا أن يدركوا هذه الحقائق بشكل مباشر؛ هذا شرط ضروري لأن يصبح الدعم الذي يقدمونه لثورتنا دعمًا أكثر فاعلية من أي وقت مضى.

لهذا السبب نتشرف بأن نقدم إلى معاليكم الكريمة، قائمة مرفقة، بالفنيين الذين نعتبرهم ضروريين من أجل التطوير السريع لجيش التحرير الوطني، وإيجاد حل فوري للمشاكل الملحة التي نواجهها، وهذه القائمة ليست شاملة.

بالنظر إلى الظروف الحالية في قتلنا، فإننا نقبل أن تتمركز هذه الطواقم الفنية الصديقة خارج الأراضي الجزائرية. أين تتمركز قواتنا الرئيسية في تونس، هذا البلد الشقيق الذي سيقومون فيه بقيمون طوال فترة بقائهم. وسيكون لهؤلاء الموظفين الفنيين الأصدقاء مهمة التوجيه والمشورة، والتي تُترك مدتها بالكامل لتقدير وموافقة سعادتكم وحكومتمكم.

أنتهز فرصة هذه الرسالة، لأجدد مرة أخرى لمعاليكم شكر حكومتي والشعب الجزائري على المساعدة التي لم تتوقف بلدك عن تقديمها لشعبنا في نضاله من أجل استقلاله ، وعلى التعاطف الذي لم يتوقف عن إظهاره.

تقبل ، سيدي الرئيس ، مع أفضل ذكرياتي ، أسمى آيات الاحترام.

فرحات عباس

رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية¹

¹ Mohamed Harbi, Gilbert Menyier, Op.cit, pp. 811,812

نسخة من تقرير الدائرة الإقليمية الخامسة لوزارة الخارجية المجرية بخصوص زيارة الرئيس فرحات عباس

الموضوع: رحلة فرحات عباس، رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والوفد المرافق له.

فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،

لخضر بن طوبال وزير الداخلية،

لامين خان مدير الدائرة السياسية بوزارة الداخلية،

مُجَّد الصديق بن يحي رئيس ديوان رئيس الوزراء،

علي بومنجل رئيس دائرة وزارة الإعلام،

بعد زيارتهم إلى الصين وموسكو - في إطار زيارة رسمية - لبضعة أيام ، وبحسب معلومات الوفد، عقب مفاوضات مع الحكومة الروسية ، تم الاعتراف رسميا بشرعية جبهة التحرير الوطني بحكم الأمر الواقع وحصل الوفد على الوعد التالي: "ستدخل الحكومة الروسية لدى البلدان الديمقراطية الشعبية الأخرى، حتى تأخذ في الاعتبار دراسة مسألة الاعتراف الفعلي".

في الأصل ، كان الوفد مدعواً من قبل الحكومة المجرية ممثلة بالسيد كالاي « Kállai » والسيد بيشكو «Biszu» والسيد شاركا « Szarka »، يوم 10 أكتوبر، في تمام الساعة الواحدة في المطار لتناول وجبة الغداء، لكن بسبب الظروف الجوية ، واصل الوفد رحلته حتى اليوم الحادي عشر فقط.

بعد ظهر يوم 10 أكتوبر، أقيمت زيارة للمدينة، وفي المساء ، أقيمت مأدبة من قبل السيد فيرينك مونيتش « Ferenc Münnich » على شرف الوفد.

في صباح يوم 11 أكتوبر ، قام السيد كالاي والسيد بيشكو بزيارة مجاملة إلى فندق الوفد.

كان واضحاً من المناقشات التي جرت مع الوفد أن الزيارات إلى الصين والاتحاد السوفياتي كان لها تأثير عميق على فرحات عباس، رئيس الوفد، وبقية الأعضاء الآخرين.

قائمة الملاحق

في حفل العشاء ، قال فرحات عباس للسفير الصيني الجالس إلى جانبه إنهم راضون للغاية عن المفاوضات مع القيادة الصينية؛ وأن ماو سي تونغ نفسه قد استقبلهم في اجتماع استمر أكثر من ثلاث ساعات.

واعتبر اعتراف الاتحاد السوفياتي بحكم الأمر الواقع بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نتيجة مهمة. كما أثار فرحات عباس ، خلال الاجتماعات مع السيد كلاي والسيد بيشكو والسيد شاركا، وكذلك في المناقشات التي جرت خلال حفل العشاء في البرلمان، بشكل صريح وقاطع للغاية، الحاجة إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة للحكومة المؤقتة للجمهورية. لقد طلب منا الاعتراف بحكومتهم بحكم الأمر الواقع وبحكم القانون؛ لأن ذلك من شأنه أن يمنحهم قوة كبيرة للنضال القادم. قال إننا إذا رأينا أن وقت الاعتراف القانوني لم يحن بعد، فسوف يقبل أيضًا الاعتراف بحكم الأمر الواقع بحكومتهم. وقال فرحات عباس إن هذا لا يشكل صعوبة بالنسبة لهم لأنهم في الوقت الحاضر لا يستطيعون سوى إرسال مندوبين إلى الخارج ولا يمكنهم إنشاء قنصليات أو سفارات.

أما بالنسبة للفرنسيين ، بحسب فرحات عباس ، فلا يجب أن نخشى احتمال قطع العلاقات الدبلوماسية في حال الاعتراف بحكومتهم. وبحسب رأيه ، فإن الفرنسيين فيما يتعلق بالجزر، على سبيل المثال، سيكون لديهم الكثير ليخسروه. كان بإمكانه ، بالطبع ، النظر في هذا الإجراء فقط من خلال الاعتراف المتزامن بالحكومة الجزائرية من قبل جميع البلدان الاشتراكية الأوروبية.

كانت حجته السياسية لقضية الاعتراف هي كفاح فرنسا المتواصل ضد الشعب الجزائري، بدعم من حلفائها في حلف شمال الأطلسي. وشدد هنا على أن الولايات المتحدة هي التي تقدم السلاح وتمنح الدعم المالي لفرنسا بالدرجة الأولى. في ظل هذه الظروف ، يحق لجبهة التحرير الوطني أيضًا البحث عن حلفاء وأصدقاء. وقال إنه من الواضح بأنه لا يمكن العثور على الآخرين إلا بين الدول الآسيوية والأفريقية وكذلك بين دول الكتلة الاشتراكية. حتى الآن اعترفت 18 دولة بحكوماته، ومن بينها دول كبيرة مثل الصين واندونيسيا وأخيرا الاتحاد السوفياتي.

وأشار فرحات عباس إلى أنه سيكون من دواعي سروره أن يرسل وفدا إلى الجزائر في حال قررت حكومتنا الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

حول الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، قال السيد مونيخ خلال حفل العشاء أن السيد رئيس الوزراء - المجري - لن يتخذ بتوقعاته. ووعده السيد كالاوي خلال زيارة الوداع بأن مشكلة الاعتراف سيتم بحثها من قبل مسؤولي الحكومة المجرية.

قائمة الملاحق

اتضح خلال المقابلات أن السيد فرحات عباس يشاركنا الرأي في القضايا الرئيسية في السياسة الدولية. وحسب رأيه في موضوع نزع السلاح ، فإنه يجب على القوى العظمى أن تتوصل إلى اتفاق فيما بينها، واعتبر من جانبه مشروع ومقترحات الاتحاد السوفياتي بشأن نزع السلاح واقعية وممكنة. وبطبيعة الحال ، فهو مع رأينا في مسألة إلغاء النظام الاستعماري. في هذه المرحلة، كشف بالتفصيل أن الفرنسيين أبقوا عبثًا على وهم "مفهوم الجزائر الفرنسية". لأن الجزائر لا يمكن أن تكون فرنسية، والعرب الذين يعيشون هناك سيقون رغم الاضطهاد عربا.

كما أوضح مدير الدائرة السياسية بوزارة الداخلية، الأمين خان، أن جبهة التحرير الوطني التي تشكلت بعد حل الأحزاب السياسية لها مقرات في جميع أنحاء البلاد. لقد بنوا منظماتهم وفق نموذج الخلايا المنظمة في كل المدن، ويقولون بأنه لا شيء يمكن أن يحدث في الجزائر دون إبلاغ الحكومة أو هيئة الأركان في وقت قصير، وأن هذا التنظيم يخيف الفرنسيين أكثر من القوات غير النظامية نفسها.

وفي هذا الصدد ، أضاف فرحات عباس أن الحزب الشيوعي الجزائري يدعم جبهة التحرير الوطني دون الانخراط فيها. وأنهم قد أجروا مفاوضات مع الحزب الشيوعي الجزائري حول الانضمام إلى الجبهة الدولية، لكن الحزب الشيوعي الجزائري رفض قبول شرط حل الحزب والانضمام إلى جبهة التحرير الوطني كأفراد.

وقال فرحات عباس إن مشكلة الحزب الشيوعي الجزائري هي أنه وقبل كل شيء الجهاز الجزائري للحزب الشيوعي الفرنسي، والشعب ينظر إليه على أنه تجمع سياسي فرنسي. وبحسبه فإن الحزب الشيوعي الجزائري لا يمثل سلطة سياسية كبيرة، ورغم ذلك فإن جبهة التحرير الوطني تقدر مساعدة الشيوعيين الجزائريين والحزب الشيوعي الفرنسي، لكنها تعتبرها ذات أهمية ثانوية.

حول مقترح الرئيس التونسي بورقيبة بخصوص انضمام الجزائر إلى تونس من أجل إجراء مفاوضات مع الفرنسيين باسم الحكومة التونسية، قال رئيس الدائرة السيد خان، أن القضية تتطلب المزيد من التفكير حاليا وأنهم لم يقوموا بذلك بعد ولا موقف لديهم بشأن الاقتراح المذكور.

علاوة على ذلك، ووفقا لفرحات عباس، فإن بورقيبة رجل ساذج ومعجب بنفسه بشكل خاص، وسياسي أمريكي، وأن التناقضات بينه وبين ناصر تعود إلى التنافس على السلطة.

قائمة الملاحق

تأثر الوفد كثيرا بالزيارة القصيرة إلى لجزر. قالوا إنهم لم يتخيلوا أن الحياة مليئة بالحياة والإثارة في لجزر كما هي عليه: وأنهم رأوا في الشوارع أشخاصا مبتسمين يرتدون ملابس أنيقة في كل مكان ، والمتاجر مليئة بالمنتجات، والنوافذ نظيفة جيدا. وأن المسؤولين اللجزريون مشجعين حقا.

فيما يتعلق بجهود فرحات عباس في الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بحكم الأمر الواقع، فإننا نحتفظ بالنقاط التالية:

في الممارسة العملية، يمكن اعتبار الاعتراف الفعلي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بموجب أحكام القانون الدولي واضحا. وقد بدأ برسالة فرحات عباس المؤرخة في 19 سبتمبر 1958 والموجهة إلى السيد فيرينك مونيش، قام الأخير بإرسال مذكرة من خلال سفارتنا في القاهرة إلى عناية السيد روباني، سكرتير الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، في 1 ديسمبر 1958. أوردنا في هذه الوثيقة تصريحات قادة الحكومة اللجزرية حول نضال الشعب اللجزري والحكومة الجديدة. نحن على اتصال دائم بممثل الحكومة الجزائرية بالقاهرة، كما نعالج اللجزري، بناءً على طلبهم، ونقوم بتدريب الفنيين وحاملو المنح الدراسية في لجزر. يمكننا اعتبار أن استقبال فرحات عباس الذي حدث مؤخرا في لجزر يعتبر علامة على الاعتراف الفعلي. بناء على طلب عباس، يجب أن نعلن الآن رسميا عن الاعتراف الفعلي. للقيام بذلك - مع الأخذ في الاعتبار رد الفعل الفرنسي المحتمل وكذلك رأي الدول الاشتراكية الأخرى في هذا الموضوع - نقترح أن يحدد أحد أعضاء الحكومة اللجزرية، في خطاب له طابع سياسي دولي، أن تعترف الحكومة اللجزرية في الواقع بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. سيتم إرسال هذا الجزء من الخطاب إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في شكل مذكرة دعم من سفارتنا في القاهرة.

ومع ذلك ، لا يمكن القيام بهذا العمل إلا بعد التشاور مع الدول الاشتراكية الأوروبية الأخرى التي ستعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

بودابست، في 13 أكتوبر 1960¹

¹ Hervé Bismuth et Autres, Op.cit, pp.54-57

مذكرة من الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية إلى نائب رئيس المجلس حول مشكلة الصحراء.

يعلم الجميع أن قضية الصحراء تشكل حجر العثرة الذي تتعثر عليه المفاوضات. إن أهمية الثروة المخبأة في باطن الأرض وموقعها الجيوسياسي يجعل من الصحراء هدفا أساسيا للإمبريالية الفرنسية والغربية. ولهذا السبب، بذل الفرنسيون، منذ عام 1957، كل ما في وسعهم لبتز الجزء الأساسي من أراضينا الوطنية، إلى جانب الإجراءات الإدارية الأحادية الجانب، يتم تنفيذ إجراءات دبلوماسية مكثفة في جميع أنحاء الغرب لإثارة اهتمامه بهذه القضية، وقبل كل شيء، لتأليب دول الساحل ضد بلادنا. كما حظي هذا العمل السياسي-الدبلوماسي بدعم الدعاية المتقنة والأدبيات المتنوعة التي ترمي إلى التشكيك في الواقع الجزائري للصحراء. من المؤكد أن هذه المشكلة لم تفلت من اهتمامنا، لكن يجوز اليوم أن نتساءل: هل عملنا لم يكن كافيا في مواجهة عمل العدو؟، في هذه اللحظة الحاسمة من المفاوضات، فإننا مضطرون للإشارة إلى أن العدو نجح في هز جبهة الدول الشقيقة والصديقة التي تدعمنا وهدد سلامة أراضينا بشكل خطير. ولهذا السبب، فإن القيام باستعراض قوي وسريع يبدو ضروريا في شكلين: أولاً، عمل دبلوماسي، وثانياً، نشر كتاب أبيض.

1. العمل الدبلوماسي

يجب أن يهدف هذا الإجراء أولاً وقبل كل شيء إلى حشد الدول المجاورة التي تحاول فرنسا قلبها ضدنا. وبعد التطور الإيجابي الذي نشهده في موقف الحكومة المغربية الشقيقة، تبقى الدولتان الوحيدتان اللتان تشكلان تهديدا هي النيجر وخاصة تونس.

نحن نؤمن أن العمل المزدوج، من خلال عزلهما أولاً، ثم العمل عليهما بشكل مباشر، سيؤدي في النهاية إلى إعادتهما إلى الموقف الصحيح. ويجب أن يتم إجراء العزل من جميع الدول الأفريقية الأخرى (ليبيا، مالي، غينيا، غانا)، ثم من قبل الدول العربية.

ومن هنا تبدو لنا ضرورة إيفاد بعثتين حكوميتين بشكل ملح، واحدة إلى الدول الإفريقية والأخرى إلى الدول العربية. وهذا لا يمنع، العمل أيضا مع الدول الصديقة الأخرى التي لن نفتقر إلى دعمها: كما في الدول الاشتراكية واندونيسيا وغيرها.

ثانياً. نشر كتاب أبيض

قائمة الملاحق

باستثناء بعض المقالات التي كتبتها صحيفة المجاهد، لم تكن المسألة الصحراوية موضوعا لأي منشور خاص. لا شك أن هناك ملفا قد تم إعداده للتفاوض، لكن الرأي العام بشكل عام، والدول الصديقة بشكل خاص، لا يملكان كل المقومات التي تسمح لهما بالالتزام الكامل بمواقفنا وبالتالي تقديم دعم أكثر حسما. ويطلب منا السوفييت حاليا، عبر سفارتيهم في القاهرة وتونس، وثائق تتعلق بهذه المسألة، في ظل فجأتنا في مختلف الأوساط الدبلوماسية بغياب نشر كتاب أبيض، في وقت أصبحت فيه المشكلة بالغة الأهمية. لهذا السبب أقترح وبشكل عاجل للغاية تشكيل لجنة خاصة مسؤولة عن تطوير هذا الكتاب، مع الأخذ في الاعتبار مختلف الاهتمامات، وخاصة شمال إفريقيا وإفريقيا. وأخيرا، يجب أن نضيف أنه يجب القيام بدعاية مكثفة، وتكييفها وفقا للبيئات: المغرب العربي، والعرب، والشرق والغرب.

تونس، في 25 جوان 1961

الأمين العام لوزارة الخارجية بالنيابة¹

¹ Mohamed Harbi, Op.cit, pp.393, 394.

مذكرة موجهة إلى الدول الأفريقية حول الصحراء

غداة مؤتمر إيفيان 20 أيار/ ماي- 13 حزيران/ جوان 1961، يوم تواجعت أطروحتان متعارضتان: أطروحة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تطالب بهذا الإقليم كجزء غير منفصل عن الجزائر، وأطروحة الحكومة الفرنسية التي تعتبره "مسألة قائمة بذاتها" أرسل رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى الدول الإفريقية المذكرة التالية التي يوضح فيها موقفه.

في مؤتمر إيفيان، أكدت الحكومة الفرنسية أن الصحراء الجزائرية هي من صنع فرنسي، وبالتالي أرض خاضعة للسيادة الفرنسية. وهذا الإقليم في نظرها هو مسألة قائمة بذاتها يجب بحثها على حدة. الحكومة الفرنسية تسعى من وراء ذلك إلى سلخ الصحراء الجزائرية عن باقي الأراضي الوطنية، عن طريق فصل التسوية السياسية لشمال الجزائر عن التسوية السياسية لجزئها الجنوبي.

الرأي العام العالمي يعرف سابقة المفاوضات الهولندية - الاندونيسية لعام 1949، في مؤتمر الطاولة المستديرة الذي جرى في لاهاي، والذي اقترحت فيه الدولة المستعمرة فصل حالة إيران الغربية (غينيا الجديدة) عن باقي الأرخيبيل الإندونيسي وهكذا، بقيت غينيا الجديدة الغنية حتى الآن تحت السيادة الهولندية.

كاتنغا في الكونغو، غينيا الجديدة في أندونيسيا، الصحراء في الجزائر، إن من المنطق الراسخ للاستعمار في جميع بقاع الأرض أن يسعى إلى حرمان شعب جزءاً غنياً من بلاده عن طريق محاولة إيجاد خصائص مزعومة لهذه المنطقة كي يبرر هذا المس بالوحدة الإقليمية.

إن الثروات التي اكتشفت في الجزائر الصحراوية منذ 1955، وخصوصاً منذ 1957 قد أثارت مطامع الرأسمالية الفرنسية والدولية.

وليس هناك من شك في أن الاستعمار الفرنسي، الذي كانت قيضته تتراخى بقدر ما كان الكفاح الجزائري ينزل به من ضربات مميتة، قد حشد كل طاقاته بشكل خاص عقب الاكتشافات النفطية والمعدنية الكبيرة في الجزائر الصحراوية.

وهكذا يستمر الاستعمار الفرنسي في خوض معركة واسعة جداً لأجل تقويض وحدة أراضي الجزائر والاحتفاظ بالجزء الصحراوي منها.

قائمة الملاحق

هذه المطامع حول الصحراء الجزائرية فرضت حتى الآن مواصلة الحرب وتعليق محادثات إيفيان، كما أن من شأنها أن تحبط المفاوضات الفرنسية - الجزائرية نهائياً. لذلك تود الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تؤكد للبلدان المجاورة للجزائر ما لهذه المشكلة أهمية استثنائية في النزاع بين فرنسا والجزائر.

لقد لجأ الاستعمار، في قضية الصحراء، إلى جميع أنواع المناورات كي يزرع البلبلة، وآخر تلك المناورات تقوم على إظهار نفسه بأنه شديد الحرص على مصالح الدول المتاخمة للجزائر.

هذا فيما حرصت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دائماً على التمييز بين وجهين لهذه المشكلة: الأول يتعلق بسيادة الجزائر على هذه المنطقة، والآخر يتصل باستثمار الثروات التي تحتزنها .

1. فيما يخص النقطة الأولى، المتعلقة بالسيادة، يستند موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى الاعتبارات التالية :

أ. ليس من المعقول أن توافق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على وجود أرض خالية باتت نهائياً تحت السيادة الفرنسية.

إن فرنسا لم تكتشف الصحراء كما تكتشف أرض خالية لا تخص أحداً، وإنما هي استولت بالقوة على هذا الجزء من جنوب الجزائر من خلال حملات عسكرية أشادت بها هي نفسها. فهي في الشمال كما في الجنوب، قد أخضعت الشعب الجزائري بقوة السلاح، بعد حرب غازية دامت عدة عقود.

ب. لقد حمل الشعب الجزائري السلاح في أول تشرين الثاني/ نوفمبر 1954 كي يطرد المحتل الفرنسي من كل الأراضي وضمن الحدود الجغرافية التي اعترفت بها الدولة المستعمرة للجزائر منذ قرن والتي ما برحت تحتلها. إن الهدف الأساسي لنضال الشعب الجزائري هو استبدال الحكم الفرنسي بالسيادة الجزائرية على مجموع الأراضي ضمن حدودها القائمة سنة 1954، والتي لا يمكن أن يبقى أي جزء منها فرنسياً.

لقد كانت هذه حال جميع البلدان الأفريقية الشقيقة، التي فرض عليها النظام الاستعماري الفرنسي. وبالفعل، فقد استعادت هذه البلدان، مع الاستقلال، أراضيها ضمن الحدود الجغرافية التي كانت قائمة قبل الاحتلال الاستعماري.

ج. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا تجهل مع ذلك أن مسائل تتعلق بتصحيح للحدود يمكن أن تُطرح بين الجزائر وبعض البلدان الشقيقة المجاورة. على أن من المهم أولاً أن تتناول عملية تحرير بلادنا كل الأراضي الواقعة الآن ضمن الحدود الحالية للجزائر.

قائمة الملاحق

من البديهي أن هذه المشاكل لا يمكن أن تُحلّ بصورة صحيحة، ودائمة، وأخوية، إلا مع جزائر سيده مستقلة، وبعيداً عن كل تدخل من جانب الدولة المستعمرة.

ومن جهة أخرى، فإن إنجاز ذلك الآن سيكون نوعاً من الاعتراف بالسيادة الفرنسية على الصحراء الجزائرية هذه السيادة التي يسعى الشعب الجزائري إلى تدميرها بقوة السلاح وبتضحيات هائلة منذ سبع سنوات. إن هذا الاحتمال شأنه أن يؤخر ساعة تحرير الجزائر، فيما يفرض واجب التضامن نفسه بشكل أشد إلحاحاً منه في أي وقت مضى، تعجيل هذا الاستقلال من خلال تقديم عون متزايد للشعب الجزائري.

إن الحكومة الفرنسية في أي حال، لا تملك أية صفة للمناقشة مع الجزائر باسم البلدان المجاورة السيدة والمستقلة، التي اعترفت عدة بلدان منها بالحكومة الجزائرية، كما أنها ليست محولة أن تتكلم باسم الجزائر مع هذه البلدان. مع من واجبنا كمسؤولين أفارقة أن نكون واعين للمناورات الرامية إلى إدامة السيطرة الفرنسية على جزء من الجزائر، وكذلك، وحرصاً على التضامن الأفريقي، فإن البلدان الشقيقة ستحبط هذه المناورات بتقديمها دعماً بلا تحفظ للمواقف التي تدافع عنها الحكومة الجزائرية

2. حول النقطة الثانية، المتعلقة باستثمار الموارد فإن موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واضح أيضاً. فبعد انتزاع السيادة على الصحراء نهائياً من فرنسا، سيفسح المجال أمام أوسع تعاون لأجل استثمار موارد الصحراء لما فيه مصلحة الشعوب المجاورة.

إن الجزائر تناضل في سبيل زوال جميع الأشكال الاستعمارية لاستثمار الثروات الصحراوية. وهي متأكدة أنها ستلتقي مع جميع البلدان الأفريقية على هذه الطريق.

إن الجزائريين ينوون استبدال استثمار الموارد بروح استعمارية باستثمار يهدف قبل كل شيء إلى تلبية حاجات ومصالح الشعوب الأفريقية.

إن الشعوب الأفريقية السيدة والبالغة سن الرشد تريد أن تحدد مستقبلها الاقتصادي بحرية، وهي ستخذ في هذا السبيل جميع التدابير التي تحميها من الاستعمار الجديد.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا ترى من جهتها، إلا منافع في قيام تعاون عميق مع جميع البلدان المجاورة. وهي سترحب بأية صيغة من شأنها أن تحقق، عن طريق استثمار الثروات الصحراوية المشتركة تنمية البلدان المتاخمة للجزائر وتقدمها الاقتصادي.

قائمة الملاحق

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تنظر أيضا، بكل ما أوتيت من واقعية وإنصاف إلى احترام مصالح فرنسا المتأتية من توظيفاتها ومساعدتها التقنية، التي ستثابر على الاستعانة بها إذا ما تنزهت عن كل روح استعمارية جديدة.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لعلى يقين، في المعركة السياسية التي تخوضها الآن، من أن جميع أصدقائها وجميع أنصار الاستقلال الأفريقي، وجميع المناضلين في سبيل الحرية، سيدعمون مواقفها في المفاوضات التي تجريها مع الحكومة الفرنسية. وهم بعملهم هذا إنما يسهمون في تقريب ساعة السلام.

وفي هذه الساعات الحاسمة، توجه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باسم الشعب الجزائري، نداء ملحا إلى جميع البلدان الأفريقية إلى جميع الشعوب الشقيقة، داعية إياها إلى أن تمحضا كل ما لوحدها من وزن في وجه الإمبريالية الفرنسية.

تونس، في 20 جون/ يونيو 1961

فرحات عباس

رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية¹

¹ رضا مالك، المصدر السابق، ص - ص. 387-391.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 22:

اسم التجربة	موقع التفجير	نوعها	القوة / كيلو طن	التاريخ
اليربوع الأزرق	رقان	سطحية	بين 60 و70 كيلو طن	13 فيفري 1960
اليربوع الأبيض	رقان	سطحية	اقل من 20 كيلو طن	01 أبريل 1960
اليربوع الأحمر	رقان	سطحية	اقل من 20 كيلو طن	27 أبريل 1960
اليربوع الأخضر	رقان	سطحية	تفوق 20 كيلو طن	25 أبريل 1961
آغات	ان ايكر	باطنية	تفوق 20 كيلو طن	07 جويلية 1961
بيريل / الزمرد المصري	ان ايكر	باطنية	أقل من 20 كيلو طن	01 ماي 1962
إيمرود / الزمرد	ان ايكر	باطنية	10 كيلو طن	18 مارس 1963
أميتيست / جمز	ان ايكر	باطنية	تفوق 20 كيلو طن	30 مارس 1963
روي / الياقوت الأحمر	ان ايكر	باطنية	بين 52 و68 كيلو طن	20 أكتوبر 1963
أوبال / عين المهر	ان ايكر	باطنية	3.7 كيلو طن	14 فيفري 1964
توباز / الياقوت الأصفر	ان ايكر	باطنية	تفوق 20 كيلو طن	15 جوان 1964
توركواز / الفيروز	ان ايكر	باطنية	تفوق 20 كيلو طن	28 نوفمبر 1964
سافير / الياقوت الأزرق	ان ايكر	باطنية	بين 117 و127 كيلو طن	27 فيفري 1965
جاد / بشب	ان ايكر	باطنية	تفوق 20 كيلو طن	30 ماي 1965
كوغيندون / قرند	ان ايكر	باطنية	تفوق 20 كيلو طن	01 أكتوبر 1965
تورمالين / الحجر الكهربائي	ان ايكر	باطنية	10 كيلو طن	01 ديسمبر 1965
قرونا / بجادي	ان ايكر	باطنية	13 كيلو طن	16 فيفري 1966

¹التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية بين 1960 و1966

¹مصلحة دراسات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص.40.

خطاب الرئيس بن يوسف بن خدة في مؤتمر منظمة عدم الانحياز بلجراد 1961.

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

وزارة الشؤون الخارجية

مصلحة الاستعلامات

خطاب السيد بن يوسف بن خدة رئيس وزراء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مؤتمر دول وحكومات البلاد

غير المنحازة بلجراد (سبتمبر 1961)

سيدي الرئيس:

إن إفساح الطريق أمام التاريخ، وبذل الجهود اللازمة للوصول إلى الوسائل العملية التي من شأنها أن ترقى بالبشرية عن طريق تجنبها ويلات الكوارث تلك هي أهداف اللقاء الذي يسرته لنا الضيافة الأخوية لشعب يوجوسلافيا وحكومته وعلى رأسها الرئيس جوزيب بروز تيتو.

إننا لنقدم الشكر لجميع الذين ساهموا في تنظيم وإعداد هذا المؤتمر، كما أننا نعترف بفضل الذين مجدوا كفاح شعبنا وتضحياته، حين عملوا بصورة فعالة على أن تشارك بلادنا في هذا المؤتمر.

لقد سبق أن علا صوت شعبنا في مؤتمر باندونج، والذي ساعد بما كان له من أثار تردد صداها في أرجاء العالم وبما أثار من ألوان الحماسة على دفع حركات التحرر الوطني إلى الأمام، كما ساعد على توظيف الاستقلال في بلاد عديدة كانت مستعمرة فيما مضى.

ومنذ ذلك الحين تطور الموقف تطورا كبيرا على أثر الرغبة في التعجيل بتصفية الاستعمار، بينما لا يزال الاستعمار حتى في انتفاضته الأخيرة، ولا يزال فيما مضى.

ومنذ ذلك الحين، تطور الموقف تطورا كبيرا على أثر الرغبة في التحميل بتصفية الاستعمار، بينما لا يزال الاستعمار حتى في انتفاضته الأخيرة، ولا يزال تفاقم النزاع بين الدول الكبرى يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين إنه يتعين على مؤتمرنا أن يدرس دراسة عميقة المشاكل القائمة في هذا العالم الدائم التطور، وليشق طريقا نحو تحقيق السلام على أساس حرية جميع الشعوب والمساواة بينها.

سيدي الرئيس:

قائمة الملاحق

إن سياسة عدم الانحياز بالنسبة لشعبنا نحن الذين نحيا في حالة حرب ونكافح في عزم وإصرار من أجل الحرية والسلام، ونقاسي الأمرين من الولايات الفتاكة التي تنجم عن السيطرة الاستعمارية... سياسة عدم الانحياز هذه لتعبر تعبيرا صادقا عن آمالنا العميقة، ولا يمكن تصور أن ثمة بلدا يمكن له أن يفخر بأنه ينتهج سياسة عدم الانحياز دون أن يقف بكل قواه بجانب الشعوب التي تكافح في سبيل الحصول على استقلالها. كذلك لا نعتقد أن بلدا من البلاد يمكنه أن يناضل من أجل تحرره من السيطرة الاستعمارية دون أن يدع حركته هذه داخل الإطار الاستقلالي الحيوي لمبدأ عدم الانحياز.

إن هذه السياسة بالنسبة لنا، نحن الذين نقوم بحرب في عالم تمزقه المتناقضات، وإن كان هذا العالم تواقا إلى التقدم، هذه السياسة تتضمن جانبا إيجابيا يدعو إلى الاستقلال والتطور الحر للشعوب ويفرضها في جو من السلام والتعاون والأخوة الإنسانية.

إن سياسة عدم الانحياز تتضمن بالنسبة لكل شعب الحق في أن يختار نوع الحكم الذي يريده، وأن يختار أيضا نظام هذا الحكم مطلق الحرية كما يختار نظامه الاقتصادي والاجتماعي وأسلوب الحياة الذي يروقه، وقصارى القول، له أن يعمل طبقا لمفاهيمه الخاصة، بعيدا عن كل ضغط خارجي، ومع ذلك فإن هذا الحق وتلك الحرية في الاختيار لا يتفقان مع أي اشتراك في تحالف عسكري، لاسيما وقد أثبتت التجربة أن تشكيل هذه الأحلاف العسكرية يخدم تعزيز التضامن بين البلاد الاستعمارية وأن اشتراك الحلف الأطلنطي في الحروب الاستعمارية التي تجري في الجزائر وفي انجولا تحت صور متعددة هو أبلغ مثال على ذلك.

إن نبد الأحلاف العسكرية لا يكفي وحده أن يحقق الظروف التي تهيئ العودة إلى حالة طبيعية، وينبغي أن نحشد جهودنا بصفة دائمة لدرء خطر حرب عالمية، كما ينبغي حتما أن نكافح من أجل وقف التفجيرات النووية ومن أجل نزع السلاح نزعا كاملا، كما يجب أن نعمل على تمكين شعوبنا من تحديد مسؤولياتها الحقيقية حيال هذا السباق نحو الدمار. ونحن نعتقد اعتقادا جازما أن هذا هو الشرط الأول لتحقيق سلام دائم، والضمان الأكيد لاستقلال الشعوب ولرقي الإنسانية. ولقد عرضت أمام هذا المؤتمر اقتراحات بناءة نعتقد أنها جديرة بأن تكون موضع مناقشة جديّة.

إن الدول غير المنحازة التي تمثل جزءا كبيرا من البشرية لا يمكنها أن تقوم بدور المتفرج فقط في سير الأحداث التي تهدد تهديدا مباشرا حياتهم وحرّيتهم.

كما لا يمكننا أن نرضى أن نتخذها الدول الكبرى نقط ارتكاز تدعم به مركزها لذلك، فمن الضروري أن تتاح الفرصة لبلادنا كي تتدخل بصورة فعالة في توجيه الشؤون الدولية، سيما فيما يتعلق ببيئة الأمم المتحدة التي يجب

قائمة الملاحق

أن تنعكس على تنظيمها وفقا للأوضاع التي جددت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فنحن نرى أن بعض الدول - وعلى الأخص فرنسا- تلك الدول التي ضمنت حصانتها ضد توقيع أي جزاء عليها، تبدي إزاء الأمم المتحدة استهتارا من شأنه الإقلال من هيبة وسلطة هذه المنظمة وإن إعادة تنظيمها طبقا لمعايير جديدة يتيح تمثيلا أكثر عدالة للدول الناشئة التي لا تنتمي إلى معسكر من المعسكرات، وبذلك ستكون المنظمة الدولية قادرة على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحمل الدول على احترام مبادئ ميثاق الأمم وتطبيق قراراتها، وكذلك احترام السلام والأمن الدولي واستقلال الشعوب.

ومع ذلك، فإن كلمة السلام العالمي ستظل لفظا أجوف طالما أنه لم يتم القضاء على النظام الاستعماري وعلى رواسبه في البلاد التي حصلت حديثا على استقلالها.

إن المشكلة الآن لا تنحصر في أن نقنع أنفسنا بضرورة الكفاح ضد الاستعمار إنما هي على الأصح العمل على الوصول إلى الطرق الملائمة المجدية التعزيز التضامن الفعال ومساعدة الشعوب المكافحة.

لقد انسحب الاستعمار من بعض المناطق في العالم ليضعف حركات التحرير الوطنية ويشيع الانقسام في صفوفها ويحصر النار في نطاق معين. وفي مناطق أخرى لم يغير الاستعمار من أساليبه التقليدية في الحرب والإبادة والتفرقة العنصرية البغيضة، ففي أنجولا وفي إيران الغربية وفي الموزمبيق وفي جوا وفي غينيا المسماة بالبرتغالية وفي كينيا وفي روديسيا وفي جنوب أفريقيا تواصل الحركة الوطنية هجماتها ضد قلاع الاستعمار، وذلك على الرغم مما يتعرض له هذا الكفاح من ظروف قاسية وقمع وحشي. وأخيرا قام الشعب التونسي وحكومته بنضال باسل لتحقيق الجلاء عن قاعدة بنزرت والتي أعلن من فوق هذه المنصة إلى كل الذين يكافحون الآن ضد السيطرة الأجنبية، مؤكدا لهم أن الشعب الجزائري وحكومته متضامن معهم تضامنا فعالا غير مشروط.

إزاء تشديد المقاومة المسلحة في الجزائر، وما تقوم به الجماهير يوميا هناك من أعمال مجيدة، تحاول الحكومة الفرنسية أن تخفي وسائلها وأساليبها تحت ستار الاستعمار الجديد، لكن بالرغم من الحرب التي شنتها طيلة سبعة أعوام وبالرغم من حشد ثمانمائة ألف جندي فرنسي في الجزائر، فإن فرنسا لم تتمكن من أن تفرض على شعبنا أي حل بالقوة، ولم تفلح في النيل من وحدة هذا الشعب ومن عزمه على متابعة الكفاح حتى النصر التام، مما حمل فرنسا على الاعتراف بحق شعبنا في تقرير المصير ولكن مضت سنتان على اعترافها بهذا الحق، سنتان لم تدخر خلالها فرنسا وسعا لتجريد هذا الحق من كل قوة إيجابية، ولكي تقبل فرنسا، أن تمارس حق تقرير المصير فإنها تشترط أن تقيم في بلادنا جيوشا خاضعة للسيادة الفرنسية، وقواعد عسكرية، كما أنها تطالب بمنح الأوروبيين اعتبارات خاصة تمكنهم من الهيمنة على الجهاز الاقتصادي والسياسي للبلاد، وتضمن وجود دولة داخل الدولة.

قائمة الملاحق

وأكثر من ذلك تريد فرنسا أن تسلب من الجزائر صحراءها التي تمثل أربعة أحساس ترابنا الوطني، إن مثل هذه المطالب لا يمكن أن تسهل إيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية تصل إليه عن طريق التفاوض، بل هي تساعد على إطالة الحرب التي سبق أن هددت مرارا السلم العالمي وأدت بفرنسا إلى القيام بعدوان على السويس وعلى حدود تونس والمغرب. إن شعبنا لن يتخلى أبدا عن وحدة أراضيه أو سيادته على الصحراء، ففرنسا تريد من وراء تقسيم الجزائر الاستيلاء على ثروات الصحراء والإبقاء على حقل لتجارها النووية وامتلاك قلعة استراتيجية للإبقاء على سيطرتها على أفريقيا - ونحن مسؤولون في الصحراء، لا أمام شعبنا فقط بل أيضا أمام جميع شعوب القارة الأفريقية - أن أضمن وسيلة تساعد على تفرج القضية الجزائرية هي تضامنا لإحباط مناورات الاستعمار، وسوف تعمل الحكومة الجزائرية من ناحيتها، على تجنيد جميع إمكانياتها للحصول على استقلال حقيقي يستند إلى وحدة الشعب ووحدة الأراضي، كما أنها ما تزال على استعداد لاستئناف المفاوضات مع الحكومة الفرنسية طالما كانت هذه الحكومة مستعدة لأن تضمن المستوى الإيجابي للتصفية الضرورية للاستعمار.

سيدي الرئيس:

يجب أن تدفعنا جهودنا في سبيل القضاء على التوتر الدولي إلى العمل بطريقة مجدية للقضاء على جميع مصادر التوتر، وفي مقدمتها الاستعمار.

ولا يجب أن تنسينا الحرب الباردة ألوان الحروب المحلية التي تدور في بعض البلاد، بل يجب على مؤتمر بلجراد أن يبحث الوسائل الفعالة لمساعدة الشعوب المستعمرة على التحرر ومن بينها شعب الجزائر، وسوف تأتي الفرصة التي تقدم فيها اقتراحات ملموسة فيما يتعلق بهذا الأمر.

إن إعلان الاعتراف بالحكومة الجزائرية الذي أدلى به خلال هذا المؤتمر صاحب السمو الملكي الأمير ساردار مُجَّد داوود باسم حكومة أفغانستان، إنما من هو كسب إيجابي عظيم لكفاح شعبنا، ونحن نشكره على ذلك شكرا حارا، ونأمل أن يزداد عدد الحكومات التي تعلن اعترافها بنا، لما في ذلك من مصلحة أكيدة لحرية الشعوب والسلام.

سيدي الرئيس:

إن الحن التي نعيشها قد أكسبتنا فهما واضحا لما يعود به علينا تقدم الشعوب الأخرى، ولما تجنيه هذه الشعوب نتيجة كفاحنا وكفاح البلاد المستعمرة، إن تعاوننا الإيجابي في بناء مستقبل سلمي لجميع الشعوب والدفاع عنه، سوف يزداد قوة يوما بعد يوم... وسوف تستمر الجزائر - بعد أن تتخلص من نير الاستعمار... ستستمر في سياستها غير المنحازة، وتعمل على تنمية علاقتها مع جميع الشعوب التي عاونتها في كفاحها، بما فيها الشعب

قائمة الملاحق

الفرنسي، لأن هدفنا الرئيسي في معركتنا ضد الظلم الأجنبي اليوم وفي معركتنا من أجل بناء وطن الغد هو السلام
وتحرير الإنسان.

أشكركم يا سيدي الرئيس.¹

¹ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرون من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، مرجع سابق، ص-
ص. 96-101.

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصادر:

1. المصادر الأرشيفية الورقية:

أ. بالإنجليزية:

• **Foreign Relations of the United States Series :**

1. Foreign Relations of the United States 1949 National Security Affairs Foreign Economic Policy, Vol 1, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1976.
2. Foreign Relations of the United States 1949 The Near East South Asia, and Africa, Vol 6, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1977.
3. Foreign Relations of the United States 1950 The Near East South Asia and Africa, Vol 5, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1978.
4. Foreign Relations of the United States 1950 Western Europe, Vol 03, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1977.
5. Foreign Relations of the United States 1952-1954 Africa and South Asia, Vol11, P1, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1983.
6. Foreign Relations of the United States 1955–1957 Eastern Europe, Vol 25, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1990.
7. Foreign Relations of the United States 1955–1957 Near East Region Iran Iraq, Vol 12, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1991.
8. Foreign Relations Of The United States 1955-1957 Suez Crisis July 26–December 31 1956, Vol16, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1990.
9. Foreign Relations of the United States 1955–1957 United Nations and General International Matters, Vol11, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1988.
10. Foreign Relations of the United States 1955–1957 Western Europe and Canada, Vol27, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1992.
11. Foreign Relations of the United States 1955–1957 Western European Security and Integration, Vol 4, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1988.

12. Foreign Relations of the United States 1958–1960 Arab-Israeli Dispute United Arab Republic North Africa, Vol 13, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1992.
13. Foreign Relations of the United States 1958–1960 Berlin Crisis 1958–1959, Vol 8, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1993.
14. Foreign Relations of the United States 1958–1960 Berlin Crisis 1959–1960 Germany Austria, Vol 9, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1993.
15. Foreign Relations of the United States 1958–1960 Cuba, Vol 6, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1991.
16. Foreign Relations of the United States 1958–1960 United Nations and General International Matters, Vol 2, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1991.
17. Foreign Relations of the United States 1958–1960 Western Europe, Vol 7, P2, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1993.
18. Foreign Relations of the United States 1958–1960 Western European Integration and Security Canada, Vol 7, P1, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1993.
19. Foreign Relations of the United States 1961–1963 Africa, Vol 21, United States Government Printing Office, Washington, 1995.
20. Foreign Relations of the United States 1961–1963 Berlin Crisis 1961–1962, Vol 14, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1993.
21. Foreign Relations of the United States 1961–1963 Berlin Crisis, 1961–1963, Vol 15, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1994.
22. Foreign Relations of the United States 1961–1963 Cuba January 1961–September 1962, Vol 10, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1997.
23. Foreign Relations of the United States 1961–1963 Western Europe and Canada, Vol 13, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1994.
24. Foreign Relations of the United States 1952–1954 Western Europe and Canada, Vol 6, P2, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1986.
25. Foreign Relations of the United States 1955–1957 Africa, Vol 18, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1989.

26. Foreign Relations of the United States 1949 Western Europe, Vol 4, United States Government Printing Office, Washington D.C, 1974.

ب. بالفرنسية:

• **Centre des Archives d'outre-mer (Aix En Province)**

1. Boite N/81F 952, Dossier : Pacte Atlantique et L'Algérie.
2. Boite N/81F 952, Dossier : L'Extension de L'Algérie a La Convention du 19 juin 1951 sur Le statut des forces O.T.A.N.
3. Boite N/81F793-794, Vol 81F793, Dossier : Le syndicalisme en Algérie.

• **Les Centres des Archives diplomatiques de France :**

- **Centre de Paris(La Courneuve)**

1. Boite N193, Dossier : La CISL et L'Algérie.

- **Centre de Nantes**

1. Boite N21/Po/A/64

• **Centre national des Archives D'Algérie**

1. Fonds : **G.P.R.A1958-1962(2G1)**
2. Fonds : **MEHRI 1955-1963 (1X)**

2. الأرشيف الرقمي:

1. **NATO Archives Online**

• **The Allied Command Europe Fonds :**

- ACE - 06 - Allied Command Europe Fonds, SHAPE - Supreme Headquarters Allied Powers Europe Subfonds, SHO - SHAPE Historical Office Series, URL : <https://archives.nato.int/shape-historical-office-2>

• **The North Atlantic Council NAC - 01 - The North Atlantic Council Fonds :**

1. AC/24 - Working Group on Information Policy Series, URL : <https://archives.nato.int/working-group-on-information-policy>
2. AR - Annual Review Series, AC/19 - Committee of the Annual Review Subseries, URL : <https://archives.nato.int/annual-review>
3. C - North Atlantic Council Subfonds , URL : <https://archives.nato.int/north-atlantic-council-2>
4. D - North Atlantic Council Deputies Subfonds , URL : <https://archives.nato.int/north-atlantic-council-deputies-2>
5. FEB - Financial and Economic Board Series, URL : <https://archives.nato.int/financial-and-economic-board>

- The North Atlantic Treaty Signed In Washington D.C. On April 4, 1949, the National Archives and Records Administration (NARA), Washington, 4 April 1949, URL :
https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/history_pdf/20161122_E1-founding-treaty-original-tre.pdf
- **The N.A.T.O International Staff / International Secretariat Fonds :**
 1. Is 04 - International Staff / International Secretariat, PDD Publications Series, URL : <https://archives.nato.int/international-staff-international-secretariat>
- **The N.A.T.O Military Committee Fonds :**
 1. 03 - Military Committee, Standing Group Series, URL :
<https://archives.nato.int/standing-group-documents>
 2. 03 - Military Committee, Standing Group SG 001/3 Series, URL :
<https://archives.nato.int/strategic-guidance-for-regional-planning>
 3. MC - 03 - Military Committee, MCM - Military Committee Memoranda (MCM) Series, URL : <https://archives.nato.int/military-committee-memoranda-mcm-series>
 4. MC - 03 - Military Committee, Military Representatives Committee Subfonds , Military Representatives Committee Meeting Records Series, URL : <https://archives.nato.int/military-representatives-committee-meeting-records>
 5. MC - 03 - Military Committee, RECORD-MC- Record Military Committee Series, URL : <https://archives.nato.int/record-military-committee-series>
 6. MC - 03 - Military Committee, SG - Standing Group Subfonds , LOM - Standing Group Liaison Office Paris Memoranda Series, URL :
<https://archives.nato.int/standing-group-liaison-office-paris-memoranda>
 7. MC - 03 - Military Committee, SG - Standing Group Subfonds , Record of Meetings of the Standing Group Series, URL :
<https://archives.nato.int/record-of-meetings-of-standing-group>
 8. MC - 03 - Military Committee, SG - Standing Group Subfonds , SGM - Standing Group Working Memorandum Series, URL :
<https://archives.nato.int/standing-group-working-memorandum>
 9. MC - 03 - Military Committee, SG - Standing Group Subfonds , SGWM - Standing Group Working Memorandum Series, URL :
<https://archives.nato.int/standing-group-working-memorandum>
 10. MC - 03 - Military Committee, SG - Standing Group, Series: IPT - International Planning Team International Planning Team Subfonds , IPT -

Formal documents of the International Planning Team Subseries, URL : <https://archives.nato.int/formal-documents-of-international-planning-team-of-standing-group-ipt>

11.MC - 03 - Military Committee, MRC - Military Representatives Committee Subject Files Series, URL : <https://archives.nato.int/military-representatives-committee-subject-files>

12.MC - 03 - Military Committee, LOSTAN - Standing Group Liaison Office Messages Subseries , URL : <https://archives.nato.int/council-approves-press-comminique-slightly-different-from-that-in-ref-cited-lostan-will-appear-this-pm-ref-lostan-1639>

13.MC - 03 - Military Committee, SG - Standing Group Documents Series, URL : <https://archives.nato.int/standing-group-documents>

• **The N.A.T.O Secretary General Fonds :**

1. SG - 02 - NATO Secretary General, Series :RDC - Executive Secretary Series, URL : <https://archives.nato.int/executive-secretary>

2. The C.I.A FOIA Electronic Reading Room Documents :

• **The C.I.A Central Intelligence Bulletin:**

1. N59, 23 September 1958.

2. N 62 , 12 May 1959

3. N 62 , 15 May 1959.

4. N63, 10 July 1959.

5. N63, 11 August 1959.

6. N68, 11 March 1960.

7. N 68, 22 April 1960.

8. N 74, 16 September 1960.

9. N 75, 04 November 1960.

10.N 79, 15 April 1961.

• **The C.I.A Current Intelligence Bulletin**

1. N80, Office of Current Intelligence, C.I.A, Virginia, 17 November 1954.

• **The C.I.A Current Intelligence Digest :**

1. N 6416, 10 June 1952.

• **The C.I.A Current Weekly Summary**

1. N6456,P2, 28 July 1955.

2. N9431, P2, Office of Current Intelligence,29 December 1955.

3. N3262, P3, 14 June 1956.

4. N7656, P2, 27 December 1956.

5. N5223 , P1, 17 October 1957.
6. N6419, P1, 26 December 1957.
- **The C.I.A Current Weekly:**
 1. N 2113, 3 December 1954.
- **The C.I.A Daily Digest:**
 1. N 49252, 25 June 1951.
 2. N 49465, 13 December 1951.
 3. N 49478, 26 December 1951.
- **The C.I.A Informations From Foreign Documents or Radio Broadcasts:**
 1. Information From Foreign Documents or Radio Broadcasts, 23 April 1953.
 2. Information From Foreign Documents or Radio Broadcasts, 17 March 1953.
- **The C.I.A Memorandums :**
 1. Intelligence Memorandum, N 346, 24 January 1951.
 2. «**Memorandum for The NSC Senior Staff Prepared to Supplement NIE-69 Probable Developments in North Africa The Current Situation in North Africa** », 12 September 1952.
- **The C.I.A National Intelligence Digest:**
 1. National Intelligence Digest, 01 November 1952.
- **The C.I.A National Intelligence Estimate:**
 1. N 4131, 12 September 1952.
- **The C.I.A Reports :**
 1. **Scientific Intelligence Report The French Nuclear Weapons Program**, 19 November 1959.
 2. Information Report, 08 May 1953.
- **The C.I.A Western Europe Branche Weekly Summary**
 1. Vol 5, N4, 9 August 1949.
 2. Vol5, N6, 23 August 1949.
 3. Vol5, N8, 6 September 1949.
 4. Vol5, N152, 9 October 1949.
 5. Vol6, N7, 21 February 1950.

3. The United Nations Digital Library

- **The United Nations General Assembly Official Records:**
 1. The General Assembly 10th Session Official records.
 2. The General Assembly 11th Session Official records.
 3. The General Assembly 12th Session Official records.
 4. The General Assembly 13th Session Official records.

قائمة المصادر والمراجع

5. The General Assembly 14th Session Official records.
6. The General Assembly 15th Session Official records
7. The General Assembly 16th Session Official records.
8. The General Assembly Second Emergency Special Session Official records.

• The United Nations Security Council Official Records

1. Document Symbol : S/3341.
2. Document Symbol : S/3689.
3. **U.S Congress Archives Online**
 1. 85th Congress - 1st Session, Congressional Records-SENAT, Vol 103, P 8, Bound Edition U.S Congress, Washington D.C, July 2, 1957.

3. الكتب:

أ. بالعربية:

1. أوزقان عمار: الجهاد الأفضل كلمة حق عند سلطان جائر، تع : ميشال سطوف، سهيلة بينيشو، علي عراب، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
2. البجاوي مُجَّد: الثورة الجزائرية والقانون، تر: علي الخش، مر: مُجَّد الفاضل، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 1965.
3. بلحسين مبروك: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر - القاهرة) 1954-1956 مؤتمر الصومام في الثورة التحريرية، تر: الصادق عماري، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.
4. بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثالثة 1947-1954، ط2، دار السائحي، الجزائر، 2008، ج3.
5. حربي مُجَّد: الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ط1، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983.
6. ديغول شارل: مذكرات الأمل التجديد 1958-1962، ط1، تر: سمحي فوق العادة، مر: أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، 1971.
7. الذيب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، بيروت، 1990.
8. زدرافكو بيكار : الجزائر شهادة صحفي يوغوسلافي عن حرب الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
9. الشقيري أحمد: قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت، 1967.

قائمة المصادر والمراجع

10. علاق هنري: مذكرات جزائرية، تر: مسعود جناح وعبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
11. الفاسي علال: الحركة الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء، 2003.
12. فورجي ميشال: الحرب الباردة وحرب الجزائر، تر: مختار غالم، منشورات وزارة المجاهدين، دار القصة للنشر، الجزائر، 2008.
13. مالك رضا: الجزائر في افيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ط1، تر: فارس غصوب، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ودار الفارابي للنشر، الجزائر- بيروت، 2003.
14. مرقص إلياس: الحزب الشيوعي الفرنسي وقضية الجزائر، المكتبة الاشتراكية، دار الحقيقة، بيروت، 1959.
15. مهساس أحمد: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصة، الجزائر 2003.
16. النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، منشورات الوكالة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

ب. بالفرنسية:

1. Abbas Ferhat: **Le Régime Coloniale et La Négation de La Justice et de La Civilisation 2^{EME} Congrès National de L'Union Démocratique du Manifeste Algérien Tlemcen 16-18 Septembre 1949**, Editions Libération, Alger, 1949.
2. Djerbal Daho: **Lakhdar Bentobbal La Conquête de La Souveraineté**, Editions Chihab, Alger, 2022.
3. Forget Michel: **Guerre Froide et Guerre D'Algérie 1954-1964 Témoingage sur une Période Agitée**, Editions Economica, Paris, 2002.
4. Harbi Mohamed: **Les Archives de La Révolution Algérienne**, Les Editions Jeune Afrique, Paris, 1981.
5. Kiouane Abderrahmane: **Les Débuts D'une Dplomatie De Guerre (1956-1962) Journal D'un Délégué à l'Extérieur**, Editions Dahlab, Alger, 2000.
6. **La Guerre a Commencé en Grèce il Faut Faire Cesser L'intervention Américaine Collection du Congrès Mondial des Partisans de la Paix**,

قائمة المصادر والمراجع

- Comité Français d'Aide à la Grèce Démocratique, Editions Brochure, Paris, 1949.
7. Lebdjaoui Mohamed: **Vérités sur La Révolution Algérienne**, Editions ANEP, Alger, 2005.
8. Massu Jacques, Le Mire Henri: **Vérité Sur Suez 1956**, Editions Librairie PLON, Paris, 1978.
9. Pineau Christian: **1956 Suez**, Editions Robert Laffont, Paris, 1976.
10. Tegua Mohamed: **L'Algérie En Guerre**, 4^{ème} éd, Office des Publications Universitaires, Alger, 2017.

4. الجرائد:

أ. بالعربية:

• جريدة المجاهد:

1. ع 2، 1 جويلية 1956.
2. ع 7، 14 سبتمبر 1956
3. ع 8، 15 أوت 1957.
4. ع 9، 20 أوت 1957.
5. ع 10، 5 سبتمبر 1957.
6. ع 11، 1 نوفمبر 1957.
7. ع 12، 15 نوفمبر 1957.
8. ع 14، 15 ديسمبر 1957.
9. ع 16، 15 جانفي 1958.
10. ع 17، 1 فيفري 1958
11. ع 18، 15 فيفري 1958
12. ع 19، 1 مارس 1958
13. ع 20، 15 مارس 1958
14. ع 21، 1 أبريل 1958.
15. ع 22، 15 أبريل 1958.
16. ع 23، 7 ماي 1958

قائمة المصادر والمراجع

17. ع 24، 29 ماي 1958.
18. ع 25، 14 جوان 1958
19. ع 26، 02 جويلية 1958
20. ع 27، 22 أوت 1958
21. ع 28، 28 أوت 1958
22. ع 29، 17 سبتمبر 1958.
23. ع 30، 10 أكتوبر 1958
24. ع 32، 19 نوفمبر 1958.
25. ع 33، 8 ديسمبر 1958.
26. ع 34، 24 ديسمبر 1958.
27. ع 35، 15 جانفي 1959
28. ع 36، 06 فيفري 1959
29. ع 37، 18 ماي 1959.
30. ع 39، 02 أفريل 1959.
31. ع 40، 16 أفريل 1959،
32. ع 41، 01 ماي 1959
33. ع 42، 25 فيفري 1959.
34. ع 44، 14 جوان 1959.
35. ع 46، 13 جويلية 1959.
36. ع 48، 10 أوت 1959.
37. ع 49، 24 أوت 1959،
38. ع 56، 30 نوفمبر 1959.
39. ع 57، 15 ديسمبر 1959.
40. ع 58، 28 ديسمبر 1959
41. ع 61، 08 فيفري 1960

قائمة المصادر والمراجع

42. ع 62، 22 فيفري 1960.
43. ع 64، 21 مارس 1960.
44. ع 65، 4 أفريل 1960.
45. ع 69، 30 ماي 1960.
46. ع 71، 27 جوان 1960.
47. ع 73، 25 جويلية 1960.
48. ع 78، 03 أكتوبر 1960.
49. ع 79، 10 أكتوبر 1960.
50. ع 82، 14 نوفمبر 1960.
51. ع 86، 2 جانفي 1961.
52. ع 88، 30 جانفي 1961.
53. ع 89، 13 فيفري 1961.
54. ع 90، 27 فيفري 1961.
55. ع 91، 16 مارس 1961.
56. ع 93، 10 أفريل 1961.
57. ع 94، 25 أفريل 1961.
58. ع 99، 3 جويلية 1961.
59. ع 101، 31 جويلية 1961.
60. ع 102، 14 أوت 1961.
61. ع 103، 28 أوت 1961.
62. ع 104، 11 سبتمبر 1961.
63. ع 105، 25 سبتمبر 1961.
64. ع 115، 19 فيفري 1962.

• جريدة المقاومة الجزائرية:

1. ع 02، د.ت.

2. ع 03، د.ت.

ب. بالانجليزية:

• **The Times:**

1. N 51347, Monday April 4, 1949.
2. N 51348, Tuesday April 5, 1949.

• **The New York Times:**

1. N 33308, April 4, 1949.

• **The NEW TIMES:**

1. N 28, July 6, 1949.
2. N49, December 6, 1950
1. N17, April 26, 1950.

• **The Soviet News:**

1. March 1954.
2. N35, 1958.

ج. بالفرنسية:

1. Le Monde, 05 Avril 1949.
2. Le Monde, 26 Mai 1961.
1. Le Monde, 07 Aout 1993.
3. L’Echo D’Alger, N13848, 5 Avril 1949.
4. L’Echo D’Oran, N 28320, 5 Avril 1949.
5. L’Echo D’Alger, N13850, 7 Avril 1949.

ثانيا/ المراجع:

1. الكتب:

أ. بالعربية:

1. آجيرون شارل روبيير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ط1، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

2. أزغدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1956-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

قائمة المصادر والمراجع

3. ايفينو باتريك ، بلانشايس جون: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج2.
4. ايفينو باتريك ، بلانشايس جون: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج1.
5. بوقريوة لمياء: تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1959، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، 2013.
6. بشيري أحمد: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، ثالة للنشر، الجزائر، 2009.
7. البطريق عبد الحميد: التيارات السياسية المعاصرة، 1815-1960، ط1، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1984.
8. بلخروي عبد المجيد: ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، تر : العربي بوينون، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
9. بلغيث مُجد الأمين: تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق ووثائق جديدة وصور تنشر لأول مرة، ط4، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.
10. بن زروال جمعة: الحزب الشيوعي الجزائري وموقفه من الثورة التحريرية 1954/1962 دراسة تحليلية من خلال الوثائق الأرشيفية، منشورات مخبر الجزائر دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع، جامعة باتنة1-الحاج لخضر، باتنة، مارس2022.
11. بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2012.
12. بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
13. بوعزيز يحي: ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرون من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، منشورات وزارة المجاهدين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ج2.
14. بوعزيز يحي: سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

قائمة المصادر والمراجع

15. بومالي أحسن: إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، الجزائر، 1985.
16. بيريتش يانوش: الثورة المضادة في المجر عام 1956 خطاباتها وأسلحتها، تر: مالك أبو عليا، د.ن، د.م، د.ت.
17. تيتة ليلي: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والموقف الفرنسي من المسألة الجزائرية 1954-1962، ط1، دار قانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020.
18. تيسمانيانو فلاديمير: تاريخ أوروبا الشرقية، تر: أمل رواش، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.
19. جفال عمار وآخرون: استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر الأسلحة النووية نموذجاً، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
20. جفال عمار وآخرون: العلاقات الدولية لثورة التحرير الوطني مع دول أوروبا الغربية وأمريكا الأبعاد والانعكاسات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار الآمال للنشر والتوزيع، بومرداس، 2016.
21. جلال مُجَّد نعمان: حركة عدم الانحياز في عالم متغير، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1984.
22. الجمل شوقي، عبد الرزاق عبد الله: تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.
23. حربي مُجَّد: الثورة الجزائرية سنوات المحاض، تر: نجيب عباد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
24. الحسني سليم: مبادئ الرؤساء الأمريكيين، ط2، دار الإسلام للدراسات والنشر، لندن، 1993.
25. حقي توفيق سعد: " الإستراتيجية النووية بعدة الحرب الباردة"، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
26. حماد مجدي: ثورة 23 يوليو 1952، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
27. حمادة البخاري: فلسفة الثورة الجزائرية، ط1، ابن النديم للنشر والطباعة، وهران، 2012.

قائمة المصادر والمراجع

28. الحيايلى نزار إسماعيل: دور حلف شمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003.
29. حياوي نبيل عبد الرحمان: ميثاق الأمم المتحدة ونظام محكمة العدل الدولية مع دراسة تمهيدية لأسباب وظروف تأسيس هيئة الأمم المتحدة ومبادئها وأهدافها، ط1، المكتبة القانونية، بغداد، 2005.
30. دبش إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962 مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، منشورات وزارة المجاهدين، دار هومة للنشر والتوزيع، 1999.
31. دروزيل ج.ب: التاريخ الدبلوماسي تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، ط2، تع نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، 1978.
32. دلاز مقالي: أحد الاستقلاليين والاستقلال الآخر 1954-1964 وسائل الاعلام بالكيبك وحرب الجزائر، ط2، تر: مُجدّ سالم، عبد الرحمان كابويا، دار الحكمة، الجزائر، 2013.
33. الزبيدي كريم مطر حمزة، إسماعيل مخلف الديلمي نعمة: البحر المتوسط والصراعات الدولية، جعفر العصامي للنشر والتجليد الفني، بغداد، 2018.
34. الزبيدي العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ج1.
35. الزبيدي مُجدّ العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984.
36. زورغيب شارل: سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط، ط1، تر: خضر خضر، جروس برس للنشر، بيروت، 1986.
37. زوزو عبد الحميد: تاريخ أوروبا والولايات المتحدة 1914-1945 تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010.
38. السروجي مُجدّ محمود: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الإستقلال إلى منتصف القرن العشرين، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005.
39. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، 1930-1945، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ج3.
40. سعد الله عمر: القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

قائمة المصادر والمراجع

41. سعدوني بشير: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار مدني للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ج1.
42. سعدي عبد الله إيناس: الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية 1945-1963، ط1، آشور بانيبال للكتاب، بغداد، 2015.
43. سعدي عبد الله إيناس: السياسة الأمريكية تجاه الإتحاد السوفياتي ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا 1945-1950، ط1، آشور بانيبال للكتاب، بغداد، 2015.
44. سعدي وهيب: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
45. سعيود أحمد: العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني 1954-1962، دار الشروق للنشر والطباعة، الجزائر، 2008.
46. سليم مُجد السيد: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
47. سيد علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
48. شافو رضوان: جوانب من السياسة الاستعمارية بالصحراء الجزائرية من خلال تقارير السلطة الفرنسية والوثائق الأرشيفية، ط1، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة، 2014.
49. شكري مُجد عزيز ، ناصف مصطفى: الأحزاب والتكتلات في السياسة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.
50. صغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، ط2، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
51. ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
52. طاس إبراهيم: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2012.
53. طهبوب فائق، حمدان مُجد سعيد: تاريخ العالم الحديث والمعاصر، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2007.

قائمة المصادر والمراجع

54. العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
55. عبد السلام رفيق: الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008.
56. العقاد صلاح: الجزائر المعاصرة محاضرات، معهد الدراسات العربية العالية، دمشق، 1964.
57. علوان محمد: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957-1968)، تر: علي تابلت، سمير حشاني، عبد العزيز بوكنة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار الكرامة للنشر والطباعة والاتصال، الجزائر، 2007.
58. العلواني إياد طارق: سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية 1956-1964م دراسة تاريخية، ط1، دار سردم، السليمانية، 2016.
59. غربي العالي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
60. غيلسي جوان: الجزائر الثائرة، ط1، تع خيرى حماد، دار الطليعة، بيروت، 1961.
61. فايس موريس: نحو السلم في الجزائر مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 يناير 1961-29 يونيو 1962، تر: الصادق سلام، دار عالم الأفكار، الجزائر، 2013.
62. فرحات جمال: السياسة الأمريكية في الجزائر نشأتها-تطورها-وآثارها، دار الريحانة للكتاب، الجزائر، 2006.
63. الفرزلي نقولا: عدم الانحياز من بلغراد إلى بغداد، ط1، منشورات العالم العربي، باريس، جوان 1982.
64. قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، ط1، تر: أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2008، ج2.
65. قداش محفوظ: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر 2008.
66. قولديغر آني راي: جذور حرب الجزائر 1940-1945 من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، تر: وردة لبنان، مر حاج مسعود مسعود، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2012.
67. كاهن جون بول ، مولر كلاوس يرغن: جمهورية ألمانيا الفدرالية والثورة الجزائرية 1954-1962، تر: عبد القادر ليفا، منشورات وزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

قائمة المصادر والمراجع

68. لميش صالح: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، ط1، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2010.
69. لونيبي إبراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962م، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2007.
70. ماكمان روبرت جيه: الحرب الباردة مقدمة قصيرة جدا، ط1، تر: مُجد فتحي خضر، هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
71. مُجد سالم لطيفة: أزمة السويس 1954-1957 جذور. أحداث. نتائج، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.
72. مقالتي عبد الله ، لميش صالح: تونس والثورة الجزائرية الجزائرية، ط1، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، منشورات وزارة الثقافة، دار شمس الزيان، الجزائر، 2013، ج2.
73. نايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
74. هامون هيرفي، روتمان باتريك: حملة الحقايب المقاومة داخل فرنسا الحرب الاستعمارية في الجزائر 1954-1962، ط1، تر: حسين العودات، نور الدين سكوتي، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1981.
75. هلال عمار: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
76. وستاد أود أرن: الحرب الباردة الكونية، ط1، تر: مي مقلد، مر طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة القاهرة 2014.

ب. بالانجليزية:

1. Alexander S.Martin, Evans Martin, Keiger J. F. V: **The Algerian War and the French Army, 1954-62 Experiences, Images, Testimonies**, Palgrave Macmillan Ltd, New York, 2002.
2. Alexander S. Martin and others: **France and the Algerian War 1954-62 Strategy, Operations and Diplomacy**, Routledge Taylor & Francis Group, New York, 2002.

3. Budak Neven, Kalionskip Alexie: **Teaching Contemporary Southeast European History Source Books For History Teachers The Cold War (1944-1990)**, CDRSEE Publications, Thessaloniki, 2016.
4. Byrne Jeffrey James: **Mecca of revolution: Algeria, Decolonization, and The Third World Order**, Oxford University Press, New York, 2016.
5. Connelly Matthew: **A Diplomatic Revolution Algeria's Fight for Independence and the Origins of the Post-Cold War Era**, Oxford University Press, New York, 2002.
6. Drew Allison: **We are no longer in France Communists in Colonial Algeria**, Palgrave Macmillan, Manchester University Press, Manchester, 2014.
7. Evans Martin: **Algeria France's Undeclared War**, Oxford University Press, New York, 2012.
8. Ferhat Farhat: **The United States and Algeria from Roosevelt to Kennedy 1940-1962**, OPU Editions, Algiers, 2006.
9. Gaddis John Lewis: **The Cold War a New History**, The Penguin Press, New York, 2005.
10. Horne Alistair: **A Savage War of Peace Algeria 1954-1962**, the Viking Press, New York, 1978.
11. Joly Danièle: **The French Communist Party and The Algerian War**, 1st ed, Palgrave Macmillan, St. Martin's Press, New York, 1991 .
12. Kettunen Pauli, Aunesluoma Juhano: **History in the Cold War and the Cold War in the Present**, The Cold War and the Politics of History ctation, HELDA - The Digital Repository of University of Helsinki, Helsinki, January 2008.
13. Leffler P. Melvyn, Painter S. David: **Origins of The Cold War an International History**, 2nd ed, Routledge of the Taylor & Francis Group, New York, 2005.
14. Mamaux Alexis: **The Cold War Superpower Tensions and Revalries**, Vol1, Oxford University Press, Oxford, 2015.
15. McMahon Robert: **The Cold War a Very Short Introduction**, Oxford University Press, New York, 2003.
16. McNamara Robert: **Britain, Nasser and the Balance of Power in the Middle East, 1952-1967: from the Egyptian revolution to the Six-Day War**, Frank Cass, London, 2005.
17. Muehlenbeck Philip: **Czechoslovakia in Africa 1945-1968**, 1st ed, Palgrave Macmillan, London, 2016.

18. Newman Kitty: **Macmillan Khrushchev and The Berlin Crisis 1958–1960**, Routledge Editions, New York, 2007.
19. Paul Christopher and others : **Paths to Victory: Detailed Insurgency Case Studies**, RAND Corporation, Washington D.C, 2013.
20. Rahnema Ali: **Behind the 1953 Coup in Iran Thugs Turncoats Soldiers and Spooks**, Cambridge University Press, United Kingdom, 2015.
21. Thomas Martin: **The French North African Crisis Colonial Breakdown and Anglo-French Relations 1945–62**, Macmillan Press LTD, Great Britain, 2000.
22. Vince Natalya: **The Algerian War, The Algerian Revolution**, Palgrave Macmillan Editions, Switzerland, 2020.
23. Von Bülow Mathilde: **West Germany, Cold War, Europe and The Algerian War**, Cambridge University Press, Cambridge, 2016.

ت. بالفرنسية:

1. Belkheroubi Abdelmadjid: **Les Aspects Internationaux de La Révolution Algérienne**, Colloque Internationale D'Alger Le Retentissement de La Révolution Algérienne 24-28 Novembre 1984, Le Centres Nationales Des Etudes Historique, Editions ENAL, Alger, 1985.
2. Bismuth Hervé et Autres : **La Guerre D'Algérie et Le Monde Communiste**, Editions Universitaires de Dijon, Dijon, 2014.
3. Bouchène Abderrahmane et Autres : **Histoire de l'Algérie à la période coloniale 1830-1962**, Editions La Découverte, Paris, 2014.
4. Brun Catherine et Autres : **Guerre D'Algérie Les Mots pour La Dire**, Editions CNRS, Paris, 2014.
5. Cheurfi Achour: **La Classe Politique Algérienne de 1900 à nos Jours Dictionnaire Biographique**, Editions Casbah, Alger, 2009.
6. de Rochebrune Renaud, Stora Benjamin: **La Guerre D'Algérie Vu Par Les Algériens Le Temps Des Armes Des Origines à La Bataille D'Alger**, Éditions DENOËL, Lonrai, Septembre 2011.
7. El Machat Samya: **Les États-Unis et L'Algérie De La Méconnaissance à La Reconnaissance 1945-1962**, Editions L'Harmattan, Paris, 1996.
8. Elsenhans Hartmut: **La Guerre D'Algérie 1954-1962 La Transition d'une France à une autre Le Passage de La IV^e à La V^e République**, Editions EDIF, Alger, 2000.
9. Estival Bernard: **La Marine Française dans La Guerre D'Algérie**, Editions Marines, Rennes, Mars 2012.

10. Favrod Charle Henri: **La Révolution Algérienne**, Editions Dahlab, Alger, 2007.
11. Frank Robert et Autres : **Deux passions françaises Pierre Mendès France et Charles de Gaulle**, Éditions CNRS, Paris, 2013.
12. Gélinet Patrice: **La Guerre D'Algérie de la Toussaint Rouge à L'indépendance**, Éditions Acropole, Paris, 2016.
13. Gueniffey Patrice, Lentz Thierry: **La Fin des Empires**, Le Figaro Histoire/Perrin, Paris, 2016.
14. Hadhri Mohieddine: **L'URSS et Le Maghreb de la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie 1917-1962**, Editions L'Harmattan, Paris, 1985.
15. Harbi Mohamed, Menyier Gilbert: **Le FLN Documents et Histoire 1954-1962**, Editions Fayard, Paris, Mai 2004.
16. Jurquet Jacques: **La Révolution Nationale Algérienne et Le Partie Communiste Français**, Editions SEDIA, Alger, 2010, T 4.
17. Kaddache Mahfoud: **Histoire du Nationalisme Algérien**, T2, Editions EDIF, Alger, 2000.
18. Kharchi Djamel: **Colonisation et Politique D'Assimilation en Algerie 1830-1962**, Editions Casbah, Alger, 2004.
19. Khatib Hafid: **1^{er} juillet 1956 : L'Accord FLN-PCA et L'intégration des Combattons de La Libération dans L'Armes de Libération National en Algérie**, Office des Publications Universitaires, Alger, 1991.
20. Mameri Khalfa: **Les Nations Unies Face à La Question Algérienne (1954-1962)**, Éditions SNED, Alger, 1969.
21. Meynier Gilbert: **Histoire Intérieur Du FLN 1954-1962**, Editions Casbah, Alger, 2003.
22. Montagnon Pierre: **La Guerre D'Algérie Genèse et Engrenage d'une Tragédie**, Editions Flammarion, 2004.
23. Ouaisa Rachid: **Les Carnet De Hartmut Elsenhans La Guerre D'Algérie par Ces Acteurs Français**, Editions Casbah, Alger, 2009.
24. Pervillé Guy: **Que J'ai se La Guerre d'Algérie (1954-1962)**, 2^{éd}, Editions Universitaires de France, Paris, Février, 2012.
25. Ruscio Alain : **Les Communistes et L'Algérie Des Origines à La Guerre D'indépendance, 1920-1962**, Editions La Découverte, Paris, 2019.
26. Sévillia Jean: **Les Vérités Cachées de La Guerre d'Algérie**, Editions Perrin, Paris, 2021.
27. Shrader Charles. R: **The First Helicopter War : Logistics and Mobility in Algeria, 1954-1962**, Praeger Publishers, London, 1999.

28. Somier Isabelle, Brugié Jean: **Officier et Communiste Dans Les Guerres Coloniales**, Editions Flammarion, Paris, 2005.
29. Taubert Fritz: **La guerre d'Algérie et la République Démocratique Allemande le Rôle de L'autre Allemagne Pendant Les événements 1954-1962**, Editions Universitaires de Dijon, Dijon, 2010.
30. Thénault Sylvie: **Algérie : des « Evénements » à La Guerre Idées Reçues sur La Guerre d'indépendance Algérienne**, Editions Le Cavalier Bleu, Paris, Mars 2022.
31. Vaisse Maurice et Autres : **Militaires et Guérilla dans La Guerre D'Algérie**, Editions André Versaille, Paris, 2012.
32. Wall. M. Irwin: **Les Etats-Unis et La Guerre D'Algérie**, tr: Philippe-Étienne Raviart, Editions SOLEB, Paris, 2006.
33. Yousfi M'hamed: **Le Complot (Algérie 1950-1954)**, Editions ENAG, Alger, 2009.

2. الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ. بالعربية:

1. إيدو شعبان: شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017-2018.
2. بن فليس أحمد: السياسة الخارجية للثورة التحريرية 1954 - 1962 الثوابت والمتغيرات، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، سبتمبر 2007م.
3. بوعبدالله جخدان: الحرب الباردة وانعكاساتها على حركات التحرر 1945-1962 الجزائر نموذجاً، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2019-2020.
4. سعيود أحمد: العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2015/2016.
5. قريبي سليمان: تطور الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954م، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011.

قائمة المصادر والمراجع

6. ليتيم عيسى: دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1 -الحاج لخضر، باتنة، 2015-2016.
 7. مصطفى عتيقة: التنظيمات السياسية الفرنسية والثورة الجزائرية (1954-1962) أحزاب اليمين نموذجاً، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، وهران، 2018-2019.
 8. معمر العايب : العلاقات الأمريكية الفرنسية والمسألة الجزائرية 1942-1962م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009.
 9. منغور أحمد: اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية 1954-1962م الحركة الاشتراكية بمنطقة الشرق الجزائري نموذجاً، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2017-2018.
 10. نوري هادي العبيدي صباح: الجزائر في سنوات الحرب العالمية الثانية 1939-1945، أطروحة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة بغداد، العراق، 2013.
- ب. بالفرنسية:
1. Pan Cong: **La Guerre D'Algérie et Les Relations Franco-Chinoises**, Thèse de Doctorat En Histoire, Université de Lyon et East China Normal University, Lyon/Shanghai, 2020.
3. الدوريات المحكمة والمقالات:
- أ. بالعربية:
1. باسمايل عبد الكريم: " التدخل العسكري لـحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي "، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جانفي 2015.
 2. بديدة زهر: "العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات الأهمية والأسس والآليات والأهداف"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، م30، ع2، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 15 جوان 2016.

قائمة المصادر والمراجع

3. بزالة آسية، لتييم عيسى: "الاتحاد العام للعمال الجزائريين والفدرالية الدولية للنقابات FSM (1956-1962)", مجلة الاحياء، م20، ع2، كلية العلوم الإسلامية جامعة باتنة 1-الحاج لخضر، باتنة، 30 جوان 2020.
4. بلحاج صالح: "الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية مثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية"، مجلة المصادر، م9، ع1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 25 جوان 2007.
5. بلعباسي محمد، شوب محمد: "مجازر 08 ماي 1945 وأثرها في تطوير الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية"، مجلة تنوير للدراسات الأدبية والإنسانية، ع5، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مارس 2018.
6. بن بوزيد لخضر: "الدعم الأردني للثورة الجزائرية 1954-1962"، مجلة الدراسات التاريخية، م20، ع1، جامعة الجزائر2، الجزائر، 19 أكتوبر 2019.
7. بوحوم محمد: "تطور مبدأ الأولويات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية بين سنتي 1946-1962"، مجلة الدراسات الافريقية، ع6، مخبر الدراسات الافريقية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2008.
8. بوضربة عمر: "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1957 أو معركة التحويل من أجل حق الشعب الجزائري في تقرير المصير"، مجلة البحوث والدراسات التاريخية، م2، ع1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 12 جانفي 2012.
9. بوضربة عمر: "دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا 1955-1960"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، م10، ع2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 1 جويلية 2018.
10. بوعزيز يحي: "مكانة ثورة أول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية ودورها في تحرير الجزائر"، مجلة المصادر، م2، ع4، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 11 أكتوبر 2000.
11. بوقريوة لمياء: "تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات التونسية الفرنسية 1954-1958"، كان التاريخية، م10، ع37، مؤسسة كان التاريخية، القاهرة، سبتمبر 2013.

قائمة المصادر والمراجع

12. تکران جیلالی: "فلسفة اليسار في النضال الاجتماعي والتحرير قضية الجزائر أمودجا بين 1954 - 1956"، مجلة روافد للبحوث والدراسات، م4، ع2، مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة غرداية، غرداية، ديسمبر 2019.
13. تلي رفيق: "مواقف وردود الفعل الفرنسية على القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة 1955-1961م"، دورية كان التاريخية، م13، ع50، مؤسسة كان التاريخية، القاهرة، ديسمبر 2020.
14. توري يخلف: "الأحلاف العسكرية من منظور القانون الدولي العام"، مجلة صوت القانون، ع8، مخبر نظام الحالة المدنية، جامعة الجليلي بونعامه خميس مليانة، الجزائر، 2017.
15. جودي عبد النور: "الدعم السياسي المصري للثورة الجزائرية (1954-1962)"، حوليات آداب عين شمس، م45، ع14(ج)، كلية الآداب جامعة عين شمس، عين شمس، أبريل-جوان 2017.
16. حيمر صالح: "القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الأفروآسيوية 1955-1961"، مجلة البحوث التاريخية، م2، ع1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 12 فيفري 2018.
17. زبير رشيد: "مواقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، م5، ع1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013.
18. زروق محمد الطيب: "النظام البورقيبي والثورة الجزائرية"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات الإنسانية، م2، ع3، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 20 جويلية 2016.
19. السباعوي فهد عباس سليمان: "موقف سوريا من القضية الجزائرية 1954-1962"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، م8، ع2، جامعة كركوك، كركوك، 2013.
20. سعدوني بشير: "تطور موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م2، ع4، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، 1 جوان 2014.
21. سعدوني بشير: "الدعم العربي للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، م2، ع5، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 17 نوفمبر 2016.
22. سيود أحمد: "القضية الجزائرية في مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية"، مجلة المصادر، م19، ع1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 30 جوان 2017.

قائمة المصادر والمراجع

23. شوب مُجد: "الاحتلال الفرنسي للجزائر ومسألة إستنزاف طاقاتها ومواردها خلال الحرب العالمية الثانية"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، م13، ع01، جامعة معسكر، الجزائر، جوان2018.
24. شبوط سعاد يمينة: "الثورة الجزائرية في مرحلة المخاض 1953-1954 ظروف تأسيس جبهة التحرير الوطني FLN والحركة الوطنية الجزائرية MNA نوفمبر - ديسمبر 1954م"، دورية كان التاريخية، م6، ع21، مؤسسة كان التاريخية، القاهرة، سبتمبر 2013.
25. شرقي محمود: "التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع8، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، جانفي 2014.
26. صغير مريم: "القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954-1962"، مجلة المصادر، م6، ع2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 23 ديسمبر 2004.
27. طورشي ليلي: "منظمة حلف شمال الأطلسي من الدفاع إلى التوسع"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، م5، ع13، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، سبتمبر 2018.
28. العايب معمر: "الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1954-1958"، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، م7، ع1، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، الجزائر، 31 جانفي 2018.
29. العايب معمر: "الجزائر في الإستراتيجية العسكرية الغربية من 1939 إلى 1962م"، مجلة المصادر، ع15، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
30. العايب معمر: "الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية خلال إدارة الرئيس إيزنهاور 1954-1958"، المجلة الجزائرية للبحوث الدراسات التاريخية المتوسطة، م1، ع2، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 1 ديسمبر 2015.
31. عرباوي تقي الدين، شرقي مُجد: "القضية الجزائرية وصراع الحرب الباردة -العدوان الثلاثي على مصر نموذجاً"، الإحياء، م22، ع30، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، باتنة، 30 جانفي 2022.
32. الغازي خديجة، عبد المجيد بوجلة: "السياسة الاقتصادية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وموقف جبهة التحرير الوطني (1954-1962)"، مجلة قرطاس الدراسات الفكرية والحضارية، م08، ع02، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 08 أوت 2021.

قائمة المصادر والمراجع

33. فغرور دحو: "الثورة الجزائرية وأثرها على حرب السويس"، مجلة الحضارة الإسلامية، م13، ع17، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، وهران، 1 نوفمبر 2012.
34. فكاير عبد القادر: "التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية"، مجلة المصادر، م9، ع1، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 25 جوان 2007.
35. فنجان الامارة إبراهيم، صبري علي فريال: "جون كينيدي والثورة الجزائرية 1957-1962"، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، م3، ع3، كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة البصرة، البصرة، 2012.
36. قدور محمد: "رد فعل الفرنسيين ومواقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954 (دراسة في مذكرات و شهادات و وثائق أرشيفية)"، مجلة الدراسات الافريقية، م3، ع8، مخبر الدراسات الافريقية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 30 جوان 2020.
37. قسيبة رشيد: "البطل حمة لخضر ودوره في الثورة التحريري 1930-1955م"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، م3، ع4، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 25 مارس 2017.
38. القصير حسين محسن هاشم: "أثر الحرب الباردة في نشأة وتطور وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية (سي أي ايه) حتى 1955"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، م27، ع2، جامعة بابل، العراق، 2019.
39. قندل جمال: "إذاعة بودابست وبيان أول نوفمبر 1954"، مجلة التاريخ المتوسطي، م2، ع2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ديسمبر 2020.
40. قندل جمال: "موقف جريدة "ليكو الجزائر" "L'echo D'alger" من تفجير الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م20، ع1، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2020.
41. كرليل عبد القادر: "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961"، أفكار وآفاق، م5، ع8، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 23 أكتوبر 2017.
42. لباز الطيب: "الثورة الجزائرية نوفمبر 1954 التطورات السياسية- الانطلاق - ردود الفعل"، مجلة آفاق للعلوم، م5، ع4، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020.

قائمة المصادر والمراجع

43. لهلاي سلوى ، لهلاي أسعد: " الدعم السياسي والدبلوماسي المغربي للثورة الجزائرية 1956-1962"، الحوار المتوسطي، م10، ع3، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 1 فيفري 2020.
44. لوافي سومية: "التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1960-1966 تفجيرات رقان أموذجا"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، م13، ع01، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 04 جويلية 2021.
45. اللولب حبيب حسن: "الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين(1955-1962م)التحديات والرهانات"، دفاتر السياسة والقانون، م9، ع16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 1 جانفي 2017.
46. ليتيم عيسى: " دور نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين الجامعة الدولية للنقابات الحرة أموذج"، مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م7، ع2، جامعة حمة لخضر، الوادي، 30 ديسمبر 2016.
47. مقلاتي عبد الله: "البعد الإفريقي للثورة الجزائرية وأهميته الاستراتيجية"، مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م11، ع2، جامعة أحمد درارية، أدرار، 30 جوان 2012.
48. مقلاتي عبد الله: " استراتيجية الثورة في تجنيد المغرب العربي لتحرير الجزائر 1958-1960"، مجلة الحوار الفكري، م14، ع1، جامعة أحمد درارية، أدرار، 21 جوان 2019.
49. ميلودي سهام: المواقف العربية والدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة التحريرية 19 سبتمبر 1958-يناير 1960، دورية كان التاريخية، م10، ع37، مؤسسة كان التاريخية، القاهرة، سبتمبر 2017.
50. ناجي حسين مها: "الحزب الشيوعي الجزائري وموقفه من الثورة الجزائرية"، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م1، ع212، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، بغداد، 31 جانفي 2015.
- ب. بالانجليزية:

1. Boyle.G. Peter: « **The Hungarian Revolution and the Suez Crisis** », History The Journal of The Historical Association, Vol 90, N 4 , The Historical Association and John Wiley & Sons Ltd, New York, October 2005.
2. Byrne Jeffrey James : « **Beyond Continents, Colours, and the Cold War: Yugoslavia, Algeria, and the Struggle for Non-Alignment** », The International History Review, Vol37, N 5, Routledge Taylor & Francis Group, England, 2015.

3. Calçada Miquel: « **Analysis of the Algerian War of Independence: Les Événements, a Lost Opportunity for Peace** », Journal of Conflictology, Vol 3, N2, The Campus for Peace and CREC IN3, University Of Oberta de Catalunya, Spain, 2012.
4. Connelly Matthew: « **Rethinking the Cold War and Decolonization: The Grand Strategy of the Algerian War for Independence** », International Journal of Middle East Studies, Vol 33, N 2, Cambridge University Press, Cambridge, May 2001 .
5. Connelly Matthew: « **Taking Off the Cold War Lens: Visions of North South Conflict during the Algerian War for Independence** », The American Historical Review, Vol 105, N 3, American Historical Association, Washington D.C, Jun 2000.
6. El Mechat Samia: « **Les États-Unis et la question coloniale en Afrique du Nord 1945-1962** », Outre-Mers Revue d'histoire, T95, N 358-359, Société française d'histoire des Outre-Mers, Paris, 2008.
7. Gendron.S. Robin: « **Tempered Sympathy: Canada's Reaction to the Independence Movement in Algeria, 1954-1962** », Journal of the Canadian Historical Association, Vol9, N 1, the Canadian Historical Association, Ottawa, 1998.
8. Hasan Sabiha: « **Yugoslavia's Foreign Policy Under Tito (1945-80)— 1** », Pakistan Horizon, Vol 34, N3, Pakistan Institute of International Affairs, Pakistan, 1981.
9. Irwin Martin Wall: « **The French Communists and the Algerian War** », Journal of Contemporary History, Vol12, N3, Sage Publications, New York, July 1971.
10. Nwaubani Ebere: « **The United States and the Liquidation of European Colonial Rule in Tropical Africa 1941-1963** », Cahiers d'études africaines, N171, Éditions de l'EHESS, Paris, 2003.
11. O'Driscoll Mervyn, : « **Explosive Challenge: Diplomatic Triangles, the United Nations, and the Problem of French Nuclear Testing, 1959–1960** », Journal of Cold War Studies, Vol 11, N1, The MIT Press, Massachusetts, 2009.
12. Omajuwa Igho Natufe: « **The Cold War and The Congo Crisis, 1960-1961** », Africa: Rivista Trimestrale Di Studi e Documentazione, Vol 39, N39, Istituto Italiano per l'Africa e l'Oriente, Rome, September 1984.
13. Rice Louisa: « **Cowboys and Communists: Cultural Diplomacy, Decolonization and the Cold War in French West Africa** », Journal of

- Colonialism and Colonial History, Vol 11, N 3, Johns Hopkins University Press, Maryland, 2010.
14. Sangmuah.N .Egya: «**Eisenhower and Containment in North Africa, 1956-1960**», Middle East Journal, Vol 44, N 1, The Middle East Institute, Washington D.C, 1990.
15. Thomas Martin: «**France's North African Crisis, 1945–1955 Cold War and Colonial Imperatives**», History The Journal of The Historical Association, Vol 92, N2, The Historical Association, Oxford, April 2007.
16. Thomas. C. Martin: «**Innocent Abroad? Decolonisation and US Engagement with French West Africa, 1945–56**», The Journal of Imperial and Commonwealth History, Vol 36, N1, Routledge Taylor and Francis Group, London, March 2008.
17. Zoubir H. Yahia: «**The United States The Soviet Union and Decolonization of The Maghreb 1945–62**», Middle Eastern Studies Journal, Vol 31, N1, University of Oxford, Oxford, January 1995.

ج. بالفرنسية:

1. Brodiez Axelle: «**Le Secours Populaire Français dans La Guerre D'Algérie Mobilisation Communiste et Tournant Identitaire d'une Organisation de Masse**», Vingtième Siècle Revue D'Histoire, N 90, Sciences Po University Press, Paris, 2006.
2. Čížik Tomáš, Novák Peter: «**North Atlantic Treaty Organization (NATO)**», Centre for European and North Atlantic Affairs, Slovakia, January 2015.
3. de PERSON Maxime: «**Kennedy et L'Algérie** », Recherches contemporaines, N3, Université Paris 10-Nanteere, Paris, 1995-1996.
4. Doubinine Youri: «**Les entretiens entre le général de Gaulle et le président N. Khrouchtchev – témoignage de Youri Dobinine** », Revue L'Espoir, N 109, Fondation Charles de Gaulle, Paris, 1996.
5. Essemblali Mounya: «**Le Maroc entre la France et l'Algérie (1956-1962)** », Relations internationales, N126, Presses Universitaires de France, Paris, 2011.
6. Frémeaux Jacques: «**La Guerre D'Algérie Et Les Relations Internationales** », Relations Internationales, N 105, Presses Universitaires de France, Paris, 2001.
7. Ka Mamadou: «**La Politique Africaine des Etats-Unis de 1947 à 2005: de L'Engagement Sélectif à La Politique de «LEGACY»** », POLIS Revue

- Camerounaise de Science Politique, Vol. 14, N 1, G.R.A.P.S, Cameroun, 2007.
8. László Habil J. Nagy: « **L'émission en Langue Arabe De la Radio Budapest (1954-1955)** », El-Massadir, Vol 8, N1, Centre National de Recherches sur Le mMouvement National et La Révolution de 1954, Alger, 04 Avril 2006.
 9. Mahiou Ahmed: « **L'Algérie et Les Organisations Internationales** », Annuaire français de droit international, vol 28, Editions CNRS, Paris, 1982.
 10. Mourlane Stéphane : « **La Guerre D'Algérie dans Les Relations Franco-Italiennes (1958-1962)** », Guerres mondiales et conflits contemporains, N217, Presses Universitaires de France, Paris, 2005.
 11. Pervillé Guy: « **La Révolution Algérienne et La guerre Froide (1954-1962)** », Études internationales, Vol 16, N 1, Institut québécois des hautes études internationales, Québec, 1985.
 12. Pervillé Guy: « **Marcel-Edmond Naegelen (1892-1978)** », la Revue de l'ARDBA, N 12, Association de recherche pour un dictionnaire biographique de l'Algérie 1830-1962, Paris, mai 1990.
 13. Pervillé Guy: « **La Politique Algérienne de La France (1830-1962)** », Le Genre Humain, Vol 1, N 32, Le Seuil, Paris, 1997.
 14. Taubert Fritz: « **La Décolonisation Comme Problème de L'Histoire des Relations : La Guerre D'Algérie et Les Pays de L'Est** », Outre-mers, T 98, N 372-373, Société Française D'histoire des Outre-Mers, Paris, 2011.
 15. Texier Nicolas: « **L'Ennemi Intérieur : L'Armée et Le Parti Communiste Français de La Libération aux Débuts de La Guerre Froide** », Revue Historique des Armées, N 269, Ministère de La Défense Française, Paris, 20 Novembre 2012.

4. الصحف:

- عقوبي أسماء: "حراء تعانق كبار الجزائر"، يومية التحرير الجزائرية، ع1470، مؤسسة التحرير، الوادي، 30 جوان 2018.

5. أعمال الملتقيات والندوات:

أ. بالعربية:

قائمة المصادر والمراجع

1. بن مبروك نوي: من إسهامات الدبلوماسية العربية لإظهار القضية الجزائرية إلى التدويل الحقيقي في هيئة الأمم المتحدة 1954-1962، أعمال الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى دراسة قانونية وسياسية، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2-3 ماي 2012.
2. بورغدة رمضان: القضية الجزائرية في الأمم المتحدة (1955-1958) معركة التدويل وتحدياتها، أعمال الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى دراسة قانونية وسياسية، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2-3 ماي 2012.
3. بوكيتيتش دراغان: "يوغوسلافيا وكفاح الشعب الجزائري من أجل التحرير الوطني 1954-1962"، أعمال الملتقى الدولي العلاقات التاريخية الجزائرية اليوغوسلافية 1954-1980، منشورات المركز الوطني للأرشيف الجزائري، الجزائر، 2012.
4. جوية عبد الكامل: بصمات دبلوماسية الثورة التحريرية الجزائرية في المجال الأفروآسيوي 1957-1962، أعمال الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والإستراتيجية الدولية، جامعة المسيلة، 30 و31 أكتوبر 2018، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، 2019.
5. جيلالي حليلة: مشاركة وفد جبهة التحرير الوطني في مؤتمر منروفا (04-08 أوت 1959) ودورها في الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية، أعمال الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والإستراتيجية الدولية، جامعة المسيلة، 30 و31 أكتوبر 2018، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، 2019.
6. خالد الطاهر: التضامن الدبلوماسي الإفريقي الجزائري في إطار حركات التحرر وانعكاساته على تدويل القضية الجزائرية (1954-1962)، أعمال الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والإستراتيجية الدولية، جامعة المسيلة، 30 و31 أكتوبر 2018، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، 2019.
7. قاسمي يوسف: قراءة فكرية و سياسية في بيان أول نوفمبر 1954م، أعمال الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى دراسة قانونية وسياسية، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2-3 ماي 2012.

قائمة المصادر والمراجع

8. مصلحة دراسات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: "التجارب النووية الفرنسية في الجزائر وآثارها الباقية"، سلسلة ندوات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر دراسات وبحوث وشهادات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

9. منصورى عمار: "الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية"، سلسلة ندوات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر دراسات وبحوث وشهادات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

10. هلايلي حنفي: المغرب والثورة الجزائرية 1954-1962 دعم وتضامن، الندوة الفكرية الدولية "جلالة المغفور له محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التحرر الافريقية" المداخلات وملخصات العروض، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 14 و 15 نوفمبر 2005.

11. وحدة البحوث والتوثيق بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: "تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962"، سلسلة ندوات الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.

ب. بالفرنسية:

1. Elsenhans Hartmut: **Echec d'une Stratégie Néocoloniale :Economie Politique Spécificités, Constances et Etapes de La Réaction Française à L'égard de La Révolution Algérienne**, Colloque Internationale D'Alger Le Retentissement de La Révolution Algérienne 24-28 Novembre 1984, Editions ENAL, 1985.
2. Hodja Vladimir: **La Révolution Algérienne et L'Albanie**, Le Colloque International Le Retentissement De La Révolution Algérienne 24-28 Novembre 1984, Editions ENAL, 1985.
3. László Nagy: **Opinion Publique en Hongrie et La Guerre de Libération Nationale du Peuple Algérien**, Le Colloque International Le Retentissement de La Révolution Algérienne 24-28 Novembre 1984, Editions ENAL, 1985.

6. الموسوعات والقواميس الالكترونية:

قائمة المصادر والمراجع

أ. بالعربية:

1. موسوعة شخصيات موقع الجزيرة، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، الرابط: <https://www.aljazeera.net>

ب. بالانجليزية:

1. Encyclopedia Britannica, URL : <https://www.britannica.com>

ج. بالفرنسية:

1. Encyclopædia Universalis En Ligne, Encyclopædia Universalis France, Roubaix, URL : <https://www.universalis.fr>

2. Le Maitron Dictionnaire en ligne, Editions Maitron, Aubervilliers, URL : <https://maitron.fr/spip.php?article147602>

7. المقالات والمواقع الالكترونية:

أ. بالعربية:

1. " الأمنوكال باي أق أحاموك أمين عقّال منطقة الأهقار وفارسها وقائدها"، موقع المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، الجزائر، 05 أوت 2020، الرابط:

<https://www.entv.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%8A-%D8%A3%D9%82-%D8%A3%D8%AE%D8%A7%D9%85%D9%88%D9%83-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%82%D9%91%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%B7>

2. " من هي أيقونة الثورة التي منحها رئيس تونس أعلى وسام؟"، موقع قناة العربية، مركز تلفزيون الشرق

الأوسط، دبي، 23 جانفي 2020، آخر تحديث 20 ماي 2020، الرابط: <https://www.alarabiya.net/north->

<https://www.alarabiya.net/north-africa/2020/01/23/%D9%85%D9%86-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D9%8A%D9%82%D9%88%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%AD%D9%87%D8%A7-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%9F>

3. "اعترافات الدول بالحكومة المؤقتة"، منصة تاريخ مجيد وعهد جديد، وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، الجزائر،

2023، أنظر الرابط:

<https://gloriousalgeria.dz/Ar/Post/show/128/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%82%D8%AA%D8%A9>

4. "حسين حول أحد العناصر الأكثر نشاطا في الحركة الوطنية"، موقع جريدة الشعب، يومية الشعب،

الجزائر، 10 أوت 2013، الرابط: <http://www.ech-chaab.com:80/ar/> صفحات-

[خاصة/التاريخ/item/8396-حسين-حول-أحد-العناصر-الأكثر-نشاطا-في-الحركة-الوطنية.html](http://www.ech-chaab.com:80/ar/خاصة/التاريخ/item/8396-حسين-حول-أحد-العناصر-الأكثر-نشاطا-في-الحركة-الوطنية.html)

قائمة المصادر والمراجع

5. "ماذا تعرف عن الرئيس المثير للجدل جوزيف بروز تيتو؟"، موقع جريدة الأيام السورية، مؤسسة الأيام الإعلامية، دمشق، آخر تحديث 8 ماي 2020، الرابط: <https://ayyamsyria.net/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%AC%D9%88%D8%B2%D9%8A%D9%81>
6. "من هو ملك البترول الإيطالي الذي منحه الجزائر وسام أصدقاء الثورة"، منصة الأوراس الرقمية، شركة ديزاين، الجزائر، 26 سبتمبر 2021، الرابط: <https://www.awras.com/%D9%85%D9%86-%D9%87%D9%88-%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%AD%D8%AA%D9%87>
7. "ميثاق الأطلسي لعام 1941"، موقع منظمة الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، الرابط: <https://www.un.org/ar/sections/history-united-nations-charter/1941-atlantic-charter/index.html>
8. الجوادي مُجد: "كيف نفهم النحاس باشا؟"، موقع الجزيرة، مؤسسة الجزيرة الإعلامية، الدوحة، 3 فيفري 2021، الرابط: <https://www.aljazeera.net/blogs/2021/2/3/%D9%85%D8%A7-%D8%AE%D8%B3%D8%B1%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D9%84%D9%87%D9%85-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9>
9. داغ همرشولد"، بوابة الأمين العام لموقع هيئة الأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، د.ت، الرابط: <https://www.un.org/sg/ar/content/dag-hjalmar-agne-carl-hammarskj%C3%B6ld>
10. ديرنس جان أرنو: "زمن يوغسلافيا المناهضة للإستعمار"، موقع لوموند ديبلوماسيك الطبعة العربية، باريس، أوت 2018، الرابط: <https://www.editionarabediplo.com/articles/537>
11. سعد الدين أسماء: "من هو هوشي منه قائد استقلال فيتنام"، موقع المرسال، 22 مارس 2015، الرابط: <https://www.almsal.com/post/220172>
12. صلاح مُجد: "أنور خوجة.. الزعيم الأوروبي الذي حاصر شعبه بـ200 ألف ثكنة عسكرية"، موقع ساسة بوست، مؤسسة ساسة بوست الإعلامية الإلكترونية، القاهرة، 17 جوان 2018، الرابط: <https://www.sasapost.com/%d9%90anwer-hoxha-the-iron-fist-that-held-albania>
13. عتي حمزة: "إبراهيم بيوض.. زعيم إباحي رفض حُكم 'دولة الصحراء'"، موقع أصوات مغربية، شبكة تلفزيون الشرق الأوسط، فرجينيا، 20 فيفري 2018، الرابط: <https://www.maghrebvoices.com/algeria/2018/02/20/%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D9%88%D8%B6-%D8%B2%D8%B9%D9%8A%D9%85-%D8%A5%D8%A8%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%AD%D9%8F%D9%83%D9%85-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1>

قائمة المصادر والمراجع

14. عمارة فاطمة، شعلان رانيا: "نيكيتا خروتشوف.. سيرة ومسيرة قيصر روسيا الشيوعية"، موقع بوابة الأهرام، مؤسسة صحيفة الأهرام المصرية، القاهرة، 11 سبتمبر 2021، الرابط: <https://gate.ahram.org.eg/News/2951941.aspx>
15. عميرة عائذ: "هنري مايو.. جندي فرنسي ضحى بنفسه لأجل استقلال الجزائر"، موقع نون بوست، شبكة نون الإلكترونية، إسطنبول، 04 مارس 2020، الرابط: <https://www.noonpost.com/content/36177>
16. عميرة عائذ: "هنري علاق.. فرنسي ناصر ثورة الجزائريين وندد بالاستعمار الفرنسي"، موقع نون بوست، شبكة نون الإلكترونية، إسطنبول، 11 مارس 2020م، الرابط: <https://www.noonpost.com/content/36257>
17. قسم البحوث والدراسات: "كوامي نكروما السياسي والمناضل"، موقع الجزيرة، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 03 أكتوبر 2004، الرابط: <https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D9%83%D9%88%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%86%D9%83%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B6%D9%84>
18. كونراد أديناور، مكتب مؤسسة كونراد أديناور، الجزائر، د.ت، الرابط: <https://www.kas.de/ar/web/algerien/kunrad-adinawar>
19. ماذا تعرف عن مؤسس كوريا الشمالية، كيم إل سونغ؟، موقع قناة بي بي سي العربية، مجموعة بي بي بي سي، لندن، 04 ماي 2017، الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/world-39791728>
20. ناصر خليف سميحة: "دولة تشيكوسلوفاكيا"، موقع موضوع، مؤسسة موضوع الإلكترونية، الأردن، آخر تحديث 26 أبريل 2021، الرابط: https://mawdoo3.com/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%83%D9%88%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%81%D8%A7%D9%83%D9%8A%D8%A7
21. يفغيني دياكونوف: "رفع النقاب عن أسطورة السياسة السوفيتية"، موقع روسيا اليوم، قناة روسيا اليوم، موسكو، 16 نوفمبر 2016، الرابط: <https://arabic.rt.com/news/849906-%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A3%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3%D9%8A-%D9%83%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%BA%D9%8A%D9%86>
22. يوغسلافيا البلد الذي غير اسمه سبع مرات"، موقع الجزيرة، قسم تقارير وحوارات الموقع، مؤسسة الجزيرة للإعلام، الدوحة، 29 ديسمبر 2021، الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2008/1/29/%D9%8A%D9%88%D8%BA%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D8%B3%D9%85%D9%87-%D8%B3%D8%A8%D8%B9-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA>

ب. بالانجليزية:

1. « **John Foster Dulles: Secretary of State** », American Diplomacy Gate, National Museum of American Diplomacy, U.S. Department of State, Washington D.C, URL : <https://diplomacy.state.gov/people/john-foster-dulles/>
2. « **Henry Kissinger – Biographical** », Nobel Media AB, URL: <https://www.nobelprize.org/prizes/peace/1973/kissinger/biographical/>
3. « **Woodrow Wilson The 28th President of The United States** », The White House Web site, The United States of America Government, Washington, URL : <https://www.whitehouse.gov/about-the-white-house/presidents/woodrow-wilson/>
4. «**Rusk, Dean 1909- 1994**», Willson Center Digital Archives, Wilson Center, Washington D.C, URL : <https://digitalarchive.wilsoncenter.org/people/rusk-dean>
5. Yarrish Gerry : «**North American Aircraft's B-25 Mitchell Medium Bomber** », Flight Journal Web Page, Flight Journal Magazine, Wilton, Updated on 8October 2018, URL: <https://www.flightjournal.com/north-american-aircrafts-b-25-mitchell-medium-bomber/>

ج. بالفرنسية:

1. « **Andrej Aleksandrovič Ždanov (1896-1948)** », Gallica BNF Data, Bibliothèque Nationale De France, Paris, URL : https://data.bnf.fr/fr/12174400/andrej_aleksandrovic_zdanov/
2. « **Décès de Bernard Tricot, un fidèle du Général** », Journal Libération Page Web, Journal Libération ,Paris , le 10 juin 2000, Url: https://www.liberation.fr/france/2000/06/10/deces-de-bernard-tricot-un-fidele-du-general_329493/
3. « **Félix Gaillard** », Portail economie.gouv.fr, Ministère de L'Economie des Finances et de La Souveraineté Industrielle et Numérique, Paris, URL : <https://www.economie.gouv.fr/saef/felix-gaillard>
4. « **Hervé Alphand** », la Fondation Charles de Gaulle page Web, Fondation Charles de Gaulle, Paris, Url : <https://www.charles-de-gaulle.org/lhomme/biographies/herve-alphand/>
5. « **Léonard, Roger** », Centre D'histoire Sciences Po Page Web, Centre D'histoire de Sciences Po, Paris, URL : <https://www.sciencespo.fr/histoire/fr/fonds-archiv/leonard-roger.html>

6. « **Louis JOXE** », la Fondation Charles de Gaulle page Web, Fondation Charles de Gaulle, Paris, Url: <https://www.charles-de-gaulle.org/lhomme/biographies/louis-joxe/>
7. « **PARLANGÉ, Gaston Marie Georges Gérard ...** », France Archive Portail Nationale Des Archives, Service interministériel des Archives de France, Paris, URL : <https://francearchives.fr/facomponent/78bf2b9c0d9fa0047ae547d93739783f63d775af>
8. « **Qui sommes-nous?** », La CGT Page Web, CGT, Paris, 9Aout 2018, URL : <https://www.cgt.fr/dossiers/qui-sommes-nous>
9. « **Avion Spitfire Mk.IIB de Supermarine** », Portail de Le Musée de l'aviation et de l'espace du Canada , Musée de l'aviation et de l'espace du Canada, Ottawa, URL: <https://ingeniumcanada.org/fr/aviation/artefact/avion-spitfire-mkiib-de-supermarine>
10. « **Chevallier, Jacques** », BNF Catalogue Générale, Bibliothèque Nationale De France, Paris, 1 juillet 1997, Dernière Mise à jour le 8 Mars 2010, URL : <https://catalogue.bnf.fr/ark:/12148/cb115772496>
11. Girard Youssef: « **Messaoud Boukadoum : la colonisation s'est attaquée au patrimoine moral et intellectuel de notre peuple** », L'International Solidarity Movement Page Web, ISM Mission de France, Paris, 7 décembre 2011, Url : <https://archive.wikiwix.com/cache/index2.php?url=http%3A%2F%2Fwww.ism-france.org%2Fanalyses%2FMessaoud-Boukadoum-la-colonisation-s-est-attaquee-au-patrimoine-moral-et-intellectuel-de-notre-peuple--article-16360&fbclid=IwAR3v4ioXYfUijx5Jminf2ZkKjvWDBu7c1mlwvBKA5tctr-4t2TgsbqLb7Cc#federation=archive.wikiwix.com&tab=url>
12. Ouchen.A : « **Ahmed Akkache: L'Momme, L'intellectuel et Le Militant** », El Watan.com, El Watan, Alger, 28 Novembre 2010, URL : <https://www.elwatan.com/archives/idees-debats/ahmed-akkache-lhomme-lintellectuel-et-le-militant-28-11-2010#>

فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	إهداء
	قائمة المختصرات
أ-ط	مقدمة
11	الفصل الأول: ظهور الحرب الباردة وأصول علاقتها بالجزائر 1945-1954
12	المبحث الأول: ظهور الصراع على الساحة الدولية وتطور الأوضاع في الجزائر 1945-1949
12	1. مخلفات الحرب العالمية الثانية وظهور الصراع على الساحة الدولية
24	2. تطور الأوضاع في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1949
36	المبحث الثاني: إدراج الجزائر في الإستراتيجية العسكرية الغربية 1949-1950.
36	1. معاهدة حلف شمال الأطلسي ومكانة شمال إفريقيا في الذراع العسكري الغربي
46	2. إدراج الجزائر وأهميتها الإستراتيجية في معاهدة شمال الأطلسي
54	3. مواقف قوى الحركة الوطنية من إدراج الجزائر في المعاهدة
60	المبحث الثالث: أزمات الحرب الباردة ومخططات حلف شمال الأطلسي في الجزائر 1949-1954
60	1. التطورات الدولية والإقليمية بين 1949 و1954
69	2. مكانة الجزائر في مخططات حلف شمال الأطلسي للحرب الباردة بين 1950 و1954
80	المبحث الرابع: أثر الصراع الدولي على القضية الجزائرية 1949-1954
80	1. تطور مواقف قوى الحركة الوطنية من الصراع
87	2. واقع الحركة الوطنية في ظل الصراع 1950-1954
90	3. الإدارة الأمريكية بين القضية الوطنية والحرب الباردة في الجزائر 1950-1954
107	الفصل الثاني: مواقف القوى الدولية والإقليمية من الثورة الجزائرية 1954-1958
108	المبحث الأول: اندلاع الثورة التحريرية وموقفها من صراع الحرب الباردة
108	1. تفجير الثورة التحريرية
115	2. الفلسفة الدبلوماسية للثورة وموقفها من صراع الحرب الباردة
129	المبحث الثاني: مواقف الكتل السياسية الفرنسية من الثورة التحريرية
129	1. المواقف الرسمية الأولية الفرنسية
136	2. مواقف أبرز الكتل السياسية اليسارية
152	المبحث الثالث: مواقف الدول الاشتراكية من الثورة التحريرية

152	1. مواقف دول الكتلة الشرقية.
167	2. يوغوسلافيا
171	3. جمهورية الصين الشعبية
175	المبحث الرابع: مواقف الدول الغربية من القضية الجزائرية
175	1. الولايات المتحدة الأمريكية
187	2. أبرز دول أوروبا الغربية.
192	3. أهم الدول الغربية الأخرى
198	المبحث الخامس: الدعم العربي و الأفروآسيوي للقضية الجزائرية
198	1. الدعم العربي للثورة التحريرية
212	2. التضامن الأفروآسيوي ودعمه للقضية الجزائرية
220	الفصل الثالث: مكانة الحرب الباردة في سياسات فرنسا ضد الثورة الجزائرية 1954-1962
221	المبحث الأول: الحرب الباردة في المخططات الفرنسية ضد الثورة الجزائرية
221	1. مكانة الحرب الباردة في السياسات الفرنسية ضد الثورة الجزائرية بين 1954 و 1958
234	2. مكانة الحرب الباردة في التوجهات الديغولية بخصوص الثورة الجزائرية 1958-1962
244	3. موقف قيادة الثورة من هذه المخططات والسياسات الفرنسية.
248	المبحث الثاني: حلف شمال الأطلسي ومخططات فرنسا ضد الثورة الجزائرية
248	1. تأثير الثورة الجزائرية على استراتيجيات الحلف بين 1954 و 1958
258	2. مكانة الثورة التحريرية في سياسات ديغول اتجاه الحلف الأطلسي بين 1958 و 1962
269	3. موقف جبهة التحرير الوطني من دعم حلف شمال الأطلسي لفرنسا
274	المبحث الثالث: مواقف فرنسا وحلفائها من تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة
274	1. الدورة العاشرة (سبتمبر - ديسمبر 1955)
279	2. الدورة الحادية عشر (نوفمبر 1956 - مارس 1957)
286	3. الدورة الثانية عشر (سبتمبر - ديسمبر 1957)
290	4. الدورة الثالثة عشر (سبتمبر - ديسمبر 1958)
294	5. الدورة الرابعة عشر (سبتمبر -ديسمبر 1959)
298	6. الدورة الخامسة عشر (سبتمبر - ديسمبر 1960)
301	7. الدورة السادسة عشر (سبتمبر 1961-فيفري 1962)
305	المبحث الرابع: أزمات الصراع الدولي وأثرها على القضية الجزائرية 1956-1962

فهرس الموضوعات

305	1. أزمة السويس
312	2. الثورة المجرية
316	3. أزمة برلين
321	4. الأزمة الكوبية
326	5. أزمة الكونغو
333	الفصل الرابع: سياسات الثورة الجزائرية اتجاه الحرب الباردة 1958-1962.
334	المبحث الأول: سياسة الحكومة المؤقتة إتجاه دول الكتلة الغربية
334	1. تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
341	2. سياستها مع دول الكتلة الغربية
355	المبحث الثاني: علاقات الحكومة المؤقتة مع الدول الاشتراكية.
355	1. مع الصين ودول جنوب شرق آسيا
366	2. مع الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية
384	المبحث الثالث: سياسة الثورة اتجاه المخططات الاستعمارية والتجارب النووية الفرنسية في الصحراء
384	1. موقف قيادة الثورة من استغلال الحرب الباردة في مخططات فرنسا لفصل الصحراء.
399	2. مواقف الثورة التحريرية من التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية.
409	المبحث الرابع: الثورة الجزائرية ومبدأ عدم الانحياز اتجاه الحرب الباردة .
409	1. الدعم العربي والافروآسيوي للثورة الجزائرية في المحافل الدولية 1958-1961.
422	2. الثورة الجزائرية ومبدأ عدم الانحياز من بلغراد إلى طرابلس 1961-1962.
432	خاتمة
437	قائمة الملاحق
499	قائمة المصادر والمراجع
538	فهرس الموضوعات

ملخص

ملخص:

تدرس هذه الأطروحة بعنوان "الجزائر وصراع الحرب الباردة 1949-1962" مكانة الجزائر ضمن أجدليات هذا الصراع خلال الفترة المذكورة، ضمن قالب علمي تاريخي وبمصادر ومراجع متنوعة باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانجليزية، حيث وضحت جذور ارتباط الجزائر بالحرب الباردة، عبر دمجها في معاهدة منظمة شمال الأطلسي بتاريخ 4 أفريل سنة 1949، ومواقف القوى الوطنية من هذا الأمر.

كما أظهر هذا العمل الظروف الإقليمية والدولية عشية اندلاع الثورة التحريرية، وسياسات جبهة التحرير الوطني اتجاه الصراع الدولي، ومواقف دول المعسكرين منها، إضافة إلى دعم الدول الشقيقة والصديقة في المجالين العربي والآفروآسيوي للثورة، مما مكن الجبهة من تجاوز آثار الحرب الباردة بفضل عملها الدبلوماسي و العسكري المتزامنين بشكل جعلها توصل القضية الجزائرية إلى العالمية.

بين هذا العمل كذلك، مكانة الحرب الباردة في السياسات الفرنسية ضد الثورة الجزائرية، لاسيما الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لحلف شمال الأطلسي ودوله لفرنسا في هذا الجانب، ومكانة هذه السياسات في التأثير على توجهات الكتلة الغربية ككل، خصوصا في تعاملها مع أزمت الحرب الباردة وعلى مستوى هيئة الأمم المتحدة، وتجاوز جبهة التحرير لكل هذه التحديات بنجاح.

وقد مكنت هذه النجاحات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عشية الاستقلال من فرض نفسها بسلطة الأمر الواقع على العالم أجمع، مستغلة التوازنات الدولية ودعم الدول الآفروآسيوية ثم دول عدم الانحياز والدول الاشتراكية، سياسيا، دبلوماسيا وعسكريا، ومنحتها القوة للنجاح في المفاوضات مع المستعمر خلال محادثات ايفيان، فضمنت بذلك الوحدة الترابية للجزائر واسترجاع سيادتها الوطنية، ووضع القاعدة المتينة للسياسة الخارجية للدولة الجزائرية المستقلة المناهضة للاستعمار والمنادية بحق حرية الشعوب واستقلالها.

Summary :

This thesis, entitled "Algeria and the Conflict of the Cold War 1949-1962", studies the position of Algeria in this conflict, in a historical framework, and from various sources and references in three languages: Arabic, French, and English. It shows the origins of Algeria's relationship with the Cold War, integrating it into The North Atlantic Treaty of April 4, 1949, and the positions of national movement on this issue.

This work also showed the regional and international conditions on the eve of the Algerian revolution, the policy of the FLN towards the international conflict, the positions of the countries of both camps towards it, and the support of fraternal and friendly forces in the Arab and Afro-Asian domains for the revolution, which allowed the FLN to overcome the effects of the Cold War, thanks to its simultaneous diplomatic and military work, and brought the Algerian question to the international field.

This work also showed the place of the Cold War in French policies against the Algerian revolution, especially the political, economic and military support of NATO and its countries for France in this aspect, and the place of these policies in influencing the directions of the Western bloc, especially in its dealings with the crises of the Cold War and in the United Nations. The FLN overcame all these challenges successfully.

These successes enabled the APG on the eve of independence, to impose its presence on the entire world, taking advantage of international balances and the support of the Afro-Asian countries, then the Non-Aligned Group and the Socialist Bloc, politically, diplomatically and militarily, and gave it the strength to succeed in the negotiations with France during the Evian talks, thus preserving the territorial integrity of Algeria, regaining its national sovereignty, and establishing a strong foundation for the foreign policy of the independent Algerian state, that opposes colonialism and calls for the right to freedom and independence of nations.

Abstract :

Cette thèse, intitulée « L'Algérie et le conflit de la Guerre froide 1949-1962 », étudie la position de l'Algérie dans ce conflit, dans un cadre historique, et à partir de diverses sources et références dans les trois langues : arabe, français, et anglais. Il montre les origines de la relation de l'Algérie avec la guerre froide, en l'intégrant dans Le Traité de l'Atlantique Nord du 4 avril 1949, et les positions de mouvement nationales sur cette question.

Ce travail a également montré les conditions régionales et internationales à la veille du déclenchement de la révolution de libération, la politique du FLN à l'égard du conflit international, les positions des pays des deux camps à son égard, et le soutien des forces fraternelles et amicales dans les 2 domaines arabe et afro-asiatique pour la révolution, ce qui a permis au FLN de surmonter les effets de la guerre froide, grâce à son travail diplomatique et militaire simultané, et a porté la question algérienne sur le plan international.

Ce travail a également montré la place de la Guerre froide dans les politiques françaises contre la révolution algérienne, notamment le soutien politique, économique et militaire de l'OTAN et de ses pays à la France sur cet aspect, et la place de ces politiques dans l'influence des orientations de l'Occident. face aux crises de la guerre froide et au niveau des Nations Unies, le FLN a surmonté ces défis avec succès.

Ces succès ont permis au GPRA à la veille de l'indépendance de s'imposer avec une autorité de fait sur le monde entier, profitant des équilibres internationaux et du soutien des pays afro-asiatiques, puis des pays non alignés et des pays socialistes, politiquement, diplomatiquement et militairement, et lui a donné la force de réussir les négociations avec la France à Evian, assurant ainsi l'intégrité territoriale de l'Algérie, la restauration de sa souveraineté nationale, et l'établissement de bases solides pour la politique étrangère de l'État algérien indépendant qui s'oppose au colonialisme, et revendique le droit à la liberté et à l'indépendance des peuples.

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of 8 Mai 1945 Guelma



Faculty of Humanities and Social Sciences
Department of History
Laboratory: History: for Maghreb research and studies L.H.R.E.M

Thesis

Submitted in Candidacy for the Degree of *Doctorate in Third Cycle*

Field: Humanities and Social Sciences Stream: History
Speciality: Algerian society and political authority during the 19th and 20th centuries

Presented by:
Taki Eddine Arbaoui
Title

Algeria and the Cold War conflict 1949-1962

Defended on : October 24, 2024

Before the jury composed of:

Full name	Rank	University	
Mr Ramdane Bouraghda	Professor	Univ. of 8 Mai 1945 Guelma	President
Mr Youcef Gasmi	Professor	Univ. of 8 Mai 1945 Guelma	Supervisor
Mr Omar abdelnasser	Pr Lecturer-A	Univ. of 8 Mai 1945 Guelma	Examiner
Mrs kaouter Hachemi	Pr Lecturer-A	Univ. of 8 Mai 1945 Guelma	Examiner
Mr Haouari Mokhtar	Professor	Univ. of Batna1	Examiner
Mr Sofiane Loucif	Professor	Univ. of Setif 2	Examiner

Academic year: 2024/2025